الدكتور محمد البهي

الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر

مشكلات الحكم والتوجيه

دار الكتاب اللبناني
بيروت - لبنان

مكتبة المدرسة
بيروت - لبنان

الفكر الإسلامي
والمجتمع المعاصر
مشكلات الحكم والتوجيه

دار الكتاب اللبناني
ومكتبة المدرسة
بيروت - لبنان
ص ب ٣١٧٦ - برقيا (كتالبنان)
هاتف - ٢٥٧٤٧٠ - ٢٣٧٥٣٧
TELEX No 22865 K.T.L
LE BEIRUT

١٩٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

« واذكروا إذ أنتم :قليلٌ ، مستضعفوُ ن في الأَرض

« تخافون أن يتخطَّفَكُم الناس

« فآواكم ،

« وأيَّدَكم بنصره ،

« ورزقَكم من الطَّيِّبات ،

« لعلكم تشكرون » .

صدق الله العظيم

مقدمة الطبعة الثانية

أضيف الى هذه الطبعة الثانية موضوعان :

أحدهما : في التطبيق الاشتراكي الماركسي .

وثانيهما : ملحق يعرض رأي السيد جمال الدين الأفغاني في الشيوعية والاشتراكية في زمنه : في اوربا وفي الشرق ، على نحو ما هو مذكور في كتابه : « الرد على الدهريين » .

والموضوع الأول يكشف عن خداع الفكرة الماركسية الذي قد يبدو مصاحباً لبريق الزاوية الانسانية فيها، ولتلك الدموع التي تذرفها هذه الفكرة من من أجل « الكادحين » و« المعوزين » من العاملين في سبيل رخاء الغير المستغل على هذه الأرض ! !

ويوضح هذا الموضوع فيما لا يقبل الشك : ان مصادرة الأموال الخاصة

بيسب لمصلحة اقتصادية وطنية ولا لتحقيق عدالة اجتماعية بقدر ما هي تسلط وتحكم بمن يستولون على الحكم بطريق التخريب والانقلاب، وهم في أنفسهم ضعفاء، ان في توجيههم او في سلوكهم. ومن أجل ذلك هم بحاجة إلى سند اجنبي عن مجتمعهم يسندهم بالحديد والنار ضد مواطنيهم ممن يبدون معارضة أو تلكؤاً في الطاعة والولاء، ويدربهم على أساليب الأرهاب والتعذيب والتجويع لأفراد المجتمع باسم أمن الدولة وحماية الثورة ! !

والحرية الاجتماعية وكذلك الحرية السياسية التي تتحدث عنها هذه الفكرة الخادعة .. إذا ما أممت الملكيات الخاصة في سبيلها ... هي في واقع أمرها تبعية جارفة للحزب الذي تمكن من السلطة، وعبودية أشنع لرأس مالية الدولة التي تحكم وتتحكم وتملك وتستغل وتراقب دون رقابة عليها، وتتصرف فيما تملك بارادة مستبد لا يعرف الله ولا الضمير الانساني ولا المصلحة العامة، ويعرف فقط ذاته ومصلحته الشخصية .

. . . بينما الموضوع الثاني يعرض رأي سياسي مفكر مصلح لم يكن له هدف إلا صلاح امته الاسلامية واعزاز جماعة المسلمين ، ولاقى في سبيل ما رأى من اعوان الاستبداد وانصار الاستعمار الغربي العنت والتشريد كما لاقى حتفه وهو في دار الخلافة الاسلامية وبتدبير الخليفة نفسه، تخلصاً منه ومن آرائه الاصلاحية وهي آراء تعبر عن مبادىء الاسلام وأهدافه .

وقد تكوّن رأي جمال الدين في الاشتراكية إن في الشرق أو في الغرب عن خبرة بأحوال الداعين لها واغراضهم التي قنّعوها بقناع الانسانية وهي تحمل معاول الهدم للمثل العليا في جماعة الانسان وفي علاقة الأفراد بعضهم ببعض .

ولم يصف جمال الدين اتجاه الاشتراكيين في الشرق والغرب بما وصف إلا بعد رحلاته هنا وهناك، وإلا بعد وقوفه على الأهداف الحقيقية لهذا الاتجاه بين الداعين له والمحتفين به .

وإذا كان الكتاب في جملته يصور نظام الغرب في حكمه وتوجيهه، وايديولوجية الشرق الماركسي فيما تدعو إليه وتحتمه في مجتمع الانسان وقيادته في مواجهة الاسلام وضبط لحياة الفرد والمجتمع معاً ... فانه يأمل من ذلك أمرين :

١ – أن يعنى المسلمون بدراسة اسلامهم كما يعنون بدراسة ما للغرب والشرق .

٢ – وان يستقلوا في حكمهم على ما يجب أن يأخذوا به كأساس لنظام حياتهم، ويبعدوا انفسهم عند الحكم عن شهوات الحياة في عبث الغرب في ترفه، وكذلك عن اغراء السلطة وشهوة التحكم في مباشرة الشرق الماركسي في قيادة مجتمعه .

وبذلك يصلون إلى «انسانية» في الحياة وفي الحكم معاً، وإلى مودة واخاء في المعاملة والعلاقات على السواء ..

القاهرة ١٩٧٥

محمد البهي

مقدّمة الطبعة الأولى

بين يدي هذا الكتاب

هزمت « **الصليبية الغربية** » شر هزيمة ، في الحروب التي دامت قرابة ثلاثة قرون . . . بين الغرب المسيحي والشرق المسلم ، منذ القرن الحادي عشر الميلادي .

وانتصر المسلمون في الحرب ، واستعادوا بيت المقدس ، واستردوا الولاية على الشام . . .

ولكن الصليبيين استفادوا من هزيمتهم . . . بينما لم يستفد المسلمون من نصرهم ! !

استفاد الصليبيون في **دينهم** . . . **ودنياهم** :

. . . استفادوا في **دينهم** بحركة الإصلاح الديني . . . حركة **مارتن لوثر** ، **وكالفن . . تحت تأثير ما عرفوه عن الاسلام من : الايمان برفع الوساطة بين الله والانسان. . . والايمان بوحدانية الله . . . وبحرية الفرد في التفكير . . . وبحقه في الشرح للكتاب المقدس .**

.. واستفادوا في دنياهم ، متأثرين بإصلاحهم الديني ... في مقاومة الظلم القائم باسم الله ! واسم الكنيسة ! .. ومقاومة الضغط على حرية الفرد في : تفكيره ، وتعبيره ، واختيار مجال معرفته .. ومقاومة الرق البشري في المجتمع الأوربي ، الذي كانت تباركه الكنيسة طوال القرون الوسطى ، ويمارسه الأشراف والنبلاء في مجتمعاتهم ... **فتحرروا ، واستعادوا انسانيتهم ، وأعادوا تكوين مجتمعهم بعيداً عن سلطة الكنيسة ، ونفوذ رجال الدين ! !**

وتقدموا في المعرفة ، وبدأوا فيها مراحل الإبداع والاختراع ... وبخاصة في بحوث الطبيعة .

... ولكنهم مع ذلك لم ينسوا الهزيمة التي لحقتهم ، تحت راية الصليب ! ! ولم ينسوا أيضاً : أن المسلمين بإسلامهم يُكوِّنون في نظرهم مجموعة من الملحدين ! وأن لهم خطرهم على الكنيسة ودينها !!! ولم ينسوا أخيراً : أن بلاد المسلمين تجمع خيرات العالم، كما أنها المركز والملتقى لقاراته وشعوبه، وأنه قد تملكهم الضعف من جانب آخر بسبب الفرقة المذهبية والطائفية ، وبسبب الشعوبية والعنصرية ، وبسبب التقليد في الفصل في الرياسة بين الدين والدنيا ، بين رجل الدين ورجل السياسة !!! وهكذا أصبح في الحكم من لم يكن معروفاً بفقهه وتقواه ، وأصبح يحمل علم الدين ولقب « **الفضيلة** » من ينافق بدينه صاحبَ السلطة من أجل دنيا يصيبها وهيهات أن يصيبها ، ومن يتعصب لمذهبه وليس لإسلامه ، ويتبع قول شيخه قبل كتاب الله !!! .

أما « **المسلمون** » فكان نصرهم على الصليبيين بداية عصر انحطاطهم وتفتيت ملكهم ، وزوال سلطانهم كقوة لها حساب في التوازن العالمي إذ ذاك !!

... صار أمرهم إلى أحزاب ، وشيع ... وصارت أراضيهم إلى دويلات ، وسلطنات ... وصار دينهم إلى أقوال الفقهاء والمتكلمين ، قد

يناوىء بعضها بعضاً وينزل بعضها عن مستوى الحياة الإنسانية حيناً أو يُحلق فوقها حيناً آخر ، وبذلك لا يتجاوب مع الطبيعة البشرية وبالتالي لا يقدر على قيادتها !!! وشاعت الخرافة ، كما كثرت الفرق وتضاربت الأقوال !!!

... ونشرت **الشعوبية** .. في فارس ، والعراق ، والشام ، ومصر .. سموم حقدها القديم على العرب ، والإسلام !!! واوثت به ما بقي من صفاء الحياة الإسلامية الروحية ، فاختلقت الأكاذيب انتقاماً من الإسلام ، وأنكرت ما تواتر ، وروجت ما لم يُعرف ، لغاية الهدم وزيادة الضعف ، وتنفيساً عن مجد ضائع ، وعزاء على حضارة انتهت ولم تستطع أن تبقى على فاعليتها إلى اليوم الذي تعيش فيه !!!

عن هـــذه القوة الجديدة الدافعة لدى الصليبيين ، ونحو هذه الكتلة الممزقة للمسلمين ، اندفع **الاستعمار الغربي الصليبي الى بلاد الشرق .. بلاد** الثروة المادية ، بلاد الشمس التي لا تغيب عن خيرات الدنيا كلها ، بلاد الكنوز الدفينة والبحار الدافئة والأرض الخضراء والمحاصيل الزراعية المتنوعة الوافرة ، والتي لا تنفد !!! اندفع الاستعمار ليعمّر في بلاده الأصيلة ، بقدر ما يحصل من أرضه الجديدة .. وليُكوّن لشعوبه الثروات ، بقدر ما يصيب شعوب المستعمرات من الحرمان ... ويجد بقدر ما يستغل ... ويجرب للعلم بقدر ما يحول بينه وبين من عداه : ممن استضعفهم فأضعفهم، واستذلهم فأذلهم ... **وهم المسلمون !!**

وكانت أولى مراحل الاستعمار : في الإبقاء على ضعف المسلمين وفرقتهم وعلى حزبيتهم الطائفية والشعوبية ، حملته على « **القيم الإسلامية** » ، وهجومه على الإسلام كدين ، كي يخف وزنه في نفوس المؤمنين به ، والناشئين في بيئاته المختلفة ... ثم حملته الأخرى لتوسيع أمور الطائفية — بعد تعميق الفجوة في القديم منها ، وإثارة نزعات جديدة من الشعوبية والعنصرية في الأمة الإسلامية — بعد العمل على زيادة الهوة فيما كان قائماً بالفعل منها !!

وتجسدت هذه المرحلة في عمل : « **الاستشراق** » « **والمستشرقين** » والاستشراق « **معادلة** ». تساوي : « **الانتقاص** » **من التعاليم الاسلامية** وتقليل اعتبارها ، وخلق « **الفرق** » **الاسلامية** —بالإضافة إلى ما سبق منها ، على أساس من : تأويلات مستحدثة ، وإحياء لهجات كانت مدروسة ، وشد البصر إلى ما يسمى بحضارات **إقليمية** شعوبية ، أو عصبيات قبلية مزمنة ! !

والمستشرقون . . . هم رجال « **العهد القديم** » ، وحملة الصليب في « **الكنائس** » أولا ، انتقلوا بعدها إلى « **الجامعات** » ليكونوا علماء ، وليباشروا البحث العلمي في التراث الروحي والثقافي والحضاري لشعوب الشرق — وبالأخص لمنطقة الشرق الأدنى ، **لحساب السياسة الاستعمارية في وزارات الخارجية الغربية . . . وبالتالي لحساب المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية الأوربية** (١) ! !

وتلت هذه المرحلة مرحلة أخرى : في سبيل المحافظة على ضعف المسلمين ، وعلى بقائهم موضوعاً للاستغلال البشري والاقتصادي ، وفي دائرة التبعية للفكر الغربي ، وتوجيهه . . **هي مرحلة « توطين الفكر العلماني » في المجتمعات الاسلامية .**

* * *

والكتاب الذي نقدم له اليوم : « **الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر : مشكلات الحكم والتوجيه** » يعرض لبعض الجوانب التي حاول **الفكر الغربي العلماني** توطينها في مجتمعات المسلمين ، ويشاركه الآن **الاتجاه الآخر الماركسي اللينيني** الإلحادي في مطاردة القيم الإسلامية فيها ، حتى تخلص تبعية هذه المجتمعات : إما إلى الغرب أو إلى الشرق . . . أو تبقى في عماء وفوضى

---

١ — كتابنا « الفكر الاسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي » يتيح الفرصة للتعرف على نشاط الاستشراق والمستشرقين في الشرق الاسلامي تحقيقاً لمصلحة الاستعمار ، والصناعة الغربية .

إيديولوجية ، وقتاً لا يعلم مداه ولا نتائجه ، لا تكاد تجد الطريق لتعود إلى أصالتها واستقلالها ! ! !

والكتاب يصل في عرضه لهذه المشاكل ، وظروفها ، وآثارها . . . **إلى بعض النتائج :**

أولا : إن الوطنيين الذين مارسوا الحكم ، في مطالع مرحلة استقلال الشعوب الاسلامية سياسياً في افريقيا وآسيا ، لم يكونوا في وضع يمكنهم من اعادة التقييم لنظم المجتمع : قديمها الأصيل وجديدها الطارىء واختيار الأصلح من بينها .

وذلك بسبب : أنهم يعيشون في غمرة الوقت الحاضر وحده ، متأثرين بنشأتهم العلمانية ، التي تدفعهم دفعاً في لهفة وشوق إلى التقليد الغربي في كل حاله ، حلوه ومره على السواء ! . . ومتأثرين كذلك بالصورة الأخرى التي كونتها عندهم هذه التنشئة الخاطئة عن الإسلام ، وهي صورة تجعل الإسلام رهيباً ، يخشى منه على التقدم العلمي ، وعلى الحضارة الإنسانية المعاصرة ! !

فليست لتنشئتهم صلة قوية بماضي المجتمعات التي يمارسون الحكم فيها . . . ولا تعطيهم الفرصة أيضاً ليكون لديهم تخطيط لمستقبلها ، في ضوء تاريخها والعوامل الأصيلة لها ! ! وإنما تجمعهم في هذه التنشئة على التبعية للفكر الغربي وتمجيد الحضارة الغربية ، والنقل منها ومحاكاتها ، والحرص على ما ينقل أو يحاكى ! ! !

والفكر الغربي ، أو الحضارة الغربية ، لا ينبغي أن يفهم منها فحسب : حضارة **الكتلة السياسية الغربية** وتفكيرها . . . ذلك أن الماركسية **اللينينية الالحادية** تفكير غربي ، والحضارة الشيوعية حضارة غربية ، تأسست على إيديولوجية غربية ، وقام بها مفكرون من الغرب .

ثانياً : انه لا بد أن تمضي فترة ، وأن تمر بالمجتمعات الاسلامية

أحداث كثيرة ، يمكن بعدها أن تراجع هذه المجتمعات المعايير والمقاييس للحياة فيها ، واختيار ما يجب أن يكون من بينها لصالح أفرادها .. بحكم حتمية الأحداث نفسها .

وسواء اتجهت هذه المجتمعات ... إلى :

الوطنية المحلية

... أو القومية الغربية

... أو إلى الرأسمالية

... أو الاشتراكية

وسواء ظفرت :

بمعاونة الشرق أو الغرب

... أو اختارت عدم الانحياز

سواء أكان هذا أم ذاك .. من المواقف السريعة ، التي تقوم على تقدير الوقائع الجزئية المباشرة ، التي لا غنى عن مواجهتها والاجتهاد في اختيار أسلمها عاقبة وأهونها ضرراً .. فإنه لا بد في النهاية أن تتبين **المجتمعات الاسلامية** — ومن بينها **المجتمعات العربية** — بعد فترة من الزمن .. ماهية الرباط الذي يجب وينبغي أن تلتف حوله القوى المشتتة :

أهو رباط السياسة ؟

أهو رباط الفلسفة ، والايديولوجية الانسانية ؟

أهو رباط المكان والتراب ؟

أهو رباط السياسة ؟

أهو رباط الفلسفة ، والايديولوجية الانسانية ؟

أهو رباط المكان والتراب ؟

.. أم هو رباط الايمان والعقيدة ... رباط التاريخ الذي صنع هذه المجتمعات... رباط الكفاح من أجل القيم ، والصراع من أجل الرسالة التي نيطت بها ... رباط الاسلام ؟

ثالثاً : قد نجح الاسلام – فيما مضى – في تذويب الشعوب المؤمنة به ، في أمة واحدة ، وفي تحويل لغاتها إلى لغة كتابه الكريم ... فهل ينجح الاسلام من جديد في اعادة تجميع ما فتته الأحداث الماضية ... وتحويل الضعف إلى قوة ؟

استطاعت **الثقافة الانجليزية** في عصر العلم والتقدم الصناعي ، أن تذيب شعوباً ، بعضها في بعض ، وتربطها بالشعب الأم : بانجلترا وبلغتها الانجليزية !

واستطاعت **الثقافة الفرنسية** في عصر العلم والتقدم الصناعي ، أن تذيب شعوباً متباعدة ، بعضها في بعض ، وتربطها جميعاً بالشعب الأم : بفرنسا وبلغتها الفرنسية !

واستطاعت **الثقافة الروسية الماركسية اللينينية** الإلحادية في القرن العشرين بالذات وفي عصر العلم والتقدم الصناعي ، أن تذيب شعوباً مختلفة تمام الاختلاف بعضها في بعض ، وتربطها جميعاً بالشعب الأم : بروسيا وبلغتها الروسية ، ثم بالولاء لموسكو العاصمة الأولى ! !

فهل تستطيع ثقافة الاسلام وايديولوجيته ، وهل يستطيع : الايمان بالله .. هل تستطيع جميعها أن توحد – بعد تفرق – شعوباً هي مؤمنة بالاسلام أصلا منذ قرون عديدة ، وتاريخها تاريخ واحد ، ولغتها في الايمان والعبادة لله لغة واحدة ؟ ؟

ورابعاً : إن مرور فترة قد تطول على المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، قبل مراجعة مقاييس الحياة فيها ، أمر حتمي وضروري ... **لأن النصح قبل**

التجربة قلما يجدي كثيراً ، وإن الخداع ببريق حياة الغرب لدى الساسة الموجهين في المجتمعات الإسلامية لم يبلغ بعد قمته ، حتى يعود فينكشف ويفصح عن حقيقته من جديد ، وحتى يبدأ الاقتناع في هذه المجتمعات ذاتها بضرورة الأخذ بالمقومات الأصيلة لها في سياستها وتوجيهها ! !

. . . **إن القيمة الذاتية التي تتجلى للاسلام اليوم** ، في مواجهة الفلسفة التي قام عليها اتجاه (العلمانية) ، أو الأخرى التي قام عليها (الاتجاه الماركسي اللينيني الإلحادي) لا تكفي وحدها للاقتناع ، وللتحول إلى اتجاه النظام الإسلامي والإيديولوجية الإسلامية ! !

ولكن **الزمن** ، **والتطورات الفكرية والاجتماعية** ، **والاحتياجات النفسية والمادية**، هي الكفيلة بالتبصير والتنوير . . وهي وحدها التي سترغم على إلقاء القناع بعيداً ، كي لا يحجب النظر . . . كما ترغم على كشف :

ان السراب لم يكن ماء ، حتى يتجه اليه الظمآن ليروي ظمأه ! !

« فأما الزبد فيذهب جفاء

« وأما ما ينفع الناس : فيمكث في الأرض »

صدق الله العظيم . . . وهو وحده الهادي إلى سواء السبيل .

مصر الجديدة ربيع الثاني ١٣٨٥
أغسطس ١٩٦٥ **محمد البهي**

نظام الحكم
وسياسة توزيع الثروة

الفصل الأول

اتجاه الإسلام

رسالة الإنسان على الأرض :

إن الإسلام ينظر إلى « الانسان » نظرة طبيعية ، تساير فطرته وطبيعته وتقر خصائصه التي له والتي يتميز بها عن الكائنات الأخرى الموجودة في محيط الحياة الأرضية التي يعيشها وكلف بالقيادة فيها.

يرى الإسلام طبيعة « الإنسان » طبيعة غريزية عقلية ، لها غرائز تدفعها بلا شعور ، ولها عقل يفكر ، ويرجح ، ويختار ، قبل أن يدفع نحو العمل والسلوك :

كما يرى أن أقوى الغرائز فيه غريزتا « النسل » « والاقتناء » ... إذ عليهما يقوم بقاء الإنسان في شخصه ونوعه . والبقاء الإنساني والمحافظة عليه أهم هدف للانسان ، إذ به ترتبط رسالته في حياته ، وهي نصرة الحق على الباطل:

والصراع بين الحق والباطل ، كهدف للانسان في الحياة

• تصور الآية القرآنية:

« ومَا خلَقْنَا السّماءَ والأرْض ومَا بيْنَهُما لا عِبين »

« لَوْ أردْنَا أنْ نتخذ لَهْواً لا تخذْنَاهُ منْ لَدُنا إنْ كُنا فاعِلين »

« بَلْ نَقْذِفُ بالحق عَلى البَاطِلِ ، فَيَدْمَغُهُ فإذا هُو زاهِقٌ ، ولكُمُ الْوَيْلُ مِما تَصِفون » (١)

• وتزيده وضوحاً « قصة آدم » وخروجه من الجنة ، على نحو ما جاء في « سورة طه » :

« ولقدْ عَهِدْنَا إلى آدم مِنْ قَبْلُ فَنَسِي ولَمْ نَجِدْ لهُ عزْماً »

« وإذ قُلْنَا للمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدم فَسَجَدُوا إلا إبْليس أبى »

« فقُلْنا يا آدمُ إن هَذا عَدُو لَكَ ولِزوْجِك فلا يُخْرِجَنكما مِن الْجَنةِ فتَشْقَى » .

« إن لَكَ ألاّ تَجوع فيها ولا تَعْرى ، وأنك لاَ تَظْمَأ فيها ولاَ تَضْحَى »

« فوَسْوَسَ إليْه الشيْطَانُ قَالَ : يَا آدَمُ هَلْ أدُلّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ ومُلْكٍ لاَ يَبْلَى »

« فأكَلاَ مِنْها فبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنّةِ ، وَعَصَى آدَمُ رَبّهُ فَغَوَى »

« ثم اجْتَبَاهُ رَبهُ فتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى .

« قَالَ : اهْبطا مِنْها جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوّ (الخطاب لآدم والشيطان) ، فإما يَأْتِيَنّكُمْ مِني هُدًى ، فَمَنْ اتّبَعَ هُدَايَ فَلا

---

(١) سورة الأنبياء : ١٥ — ١٨

يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى ، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى » .

« قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ، وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى . وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ ، وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى » (١) .

* * *

فما جاء أولا في « سورة الأنبياء » حدد « **الهدف من خلق العالم** » . . .

وحدد أن خلقه ليس للهو واللعب وإنما لما هو أعظم شأناً ، وإنما هو **ممارسة الصراع فيه بين الحق والباطل** ، ثم نصرة الحق على الباطل أخيراً نصراً مبيناً ، حيث ينتهي أمر الباطل ولا تقوم له قائمة بعد ذلك .

والآيات الأخرى التي تحكي قصة آدم في « سورة طه » تصور :

- **أن طرفي الصراع في قضية الحق والباطل هما** : « الإنسان .. والشيطان »
- **وأن كلاً منهما عدو الآخر** : « بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ »
- **وأن على الإنسان لكي يكون إيجابياً في نصرة الحق أن يهتدي بهدي الله** :

« فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ، فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى » .

- أما « **الشيطان** » : فقد عصى ربه من أول الأمر فغوى ، وتحدى في عصيانه وغوايته أن يسعى ما أمكنه الجهدَ لصرف الناس عن الهداية . وسأل ربه

---

(١) طه ١١٥ – ١٢٧

– على نحو ما تذكر الآيات الآتية – لينظره كي يريه من يضلهم عن سبيل الله :

« قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ، أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ » .

« قَالَ : أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ »

« قَالَ : فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ، وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ » .

« قَالَ : رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ » .

« قَالَ : فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ، إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ »

« قَالَ : فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ » .

« قَالَ : فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ . لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ » (١)

ومدة وجود السموات والأرض – إلى يوم البعث – تعتبر كأنها المسرح الزمني لصراع الحق مع الباطل .

• وكأن « **الإنسان** » منذ أن نزل إلى هذه الأرض ووُجد عليها مُطالبٌ بأن يكون في جانب الحق ونصرته إلى موته ، وإلى بعث الناس جميعاً . ومطالبٌ بأن يبذل جهده في جانب الحق في غير انقطاع وفي غير تراخ .

وحياة الإنسان في الدرجة الأولى إذن ليست حياة أكل ونسل . وإنما أصلاً هي حياة كفاح وصراع ومقاومة .

أما الأكل والنسل فضرورتهما للانسان أنه يتمكن عن طريقهما من الاستمرار

---

(١) ص ٧٥ ، ٨٥ .

في الكفاح والصراع والمقاومة ، وهو هدف إنسانيته في وجوده على هذه الأرض .

* و « **الأرض** » . . . هي الميدان التي يشاهد عليه الحق والباطل كطرفي نقيض !

تشاهد عليه : الهداية والضلال في حياة الإنسان . . . والغواية والإفساد في مهمة الشيطان .

ولن تخلو الأرض من حق وباطل معاً . . . ولن تكون حياة الانسان إلى الهداية خالصة ، أو الضلال خالصاً .

ولن ينصرف الشيطان عن عمل الغواية والاغراء والعبث والفساد .

فالانسان ليس مخيراً بين الهداية والضلال ، بل هو مطالب بالوقوف إلى جانب الهداية لنصرة الحق .

والشيطان ليس مخيراً في الانصراف عن الإغواء والإضلال ، بل ألزم نفسه بالتحدي في الإغواء والاضلال ، وقبل منه رب السموات والأرض هذا التحدي منذ أن أرجأه الى يوم البعث أي طيلة وجود الانسان في حياته الأرضية . والاغواء والاضلال مقدر على الشيطان وضرورة في وجوده لا يمكنه التخلف عنه .

والشيطان في مباشرته لمهمته : **يباشرها في حياة الأفراد** بترجيح جانب الغرائز في تصرفاتهم على حكمة العقل ومنطقه في التوحيد والقيادة .

وفي مباشرته لهذه المهمة في **حياة الأمم والمجتمعات :** يباشرها بطغيان الطغاة واستبداد الأقوياء بالمال أو الشرف أو الجاه أو العصبية .

ورسالات الرسل — هي لذلك : في تبصير الأفراد بمكان قيادة العقل في حياتهم ، وبنتائج جنوح الغرائز من أضرار نفسية وبدنية تؤذيهم وتقلقهم .

وفي تبصير المستضعفين في الأرض بمكانهم في الحياة وباعتبارهم الإنساني ،

وبحقوقهم الفطرية في الحياة ، مع مطالبة الأفراد بالاعتدال في الاستجابة إلى غرائزهم ، ومطالبة المستضعفين بالثورة على الظلم والطغيان والاعتداء ضد الطغاة والأقوياء والمستبدين .

* و « رسول الله » — أي رسول . . . هو برسالته هاد ومرشد

و « كتاب الله » . . . هداية وإرشاد .

ورسالة السماء في عمومها ثورة على الباطل من أجل الحق، وعلى الإضلال والغواية من أجل الهداية. **والمؤمنون برسالة الله هم جنود الثورة الإلهية يفدونها** بأموالهم وأنفسهم .

« إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ، وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ » (١).

إعداد الانسان في طبيعته للرسالة :

والانسان إذن لكي يناضل ويكافح من أجل الحق ، ويدفع غواية الباطل وإضلاله لا بد أن يحافظ على بقائه في حياته الفردية ، وعلى استمرار نوعه الإنساني . والمحافظة على البقاء في كلا الجانبين تدفع إليه غريزة فيه وفطرة من فطر طبيعته .

ولكي يحافظ الانسان على بقائه محافظة سهلة وتلقائية — كان من غرائزه الأخرى التي أعد بها :

* غريزة التملك والاقتناء

* غريزة النسل أو الجنس

---

(١) الحجرات ١٥

أما غريزة التملك والاقتناء : فهي لدفع تهديد البقاء الشخصي أو الفردي .

وأما غريزة النسل أو الجنس : فهي لدفع تهديد النوع الانساني بالفناء والانقطاع .

وغريزة التملك والاقتناء هي تلك الغريزة التي تدفع الإنسان إلى المال : في السعي إليه وتحصيله ، وتنميته ، وادخاره .

كما أن غريزة النسل تدفعه إلى الاتصال بالجنس الآخر في سبيل النسل والأولاد .

وإذا نحن نقرأ قول القرآن الكريم :

« زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ »

« وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ »

« ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا »

« وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ .

« قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ ، لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ »(١) .

إذا نحن نقرأ هذه الآيات نرى أن الإسلام يقر وجود هاتين الغريزتين في الانسان .

* يقر « غريزة الجنس والنسل » فيما ذكره هنا في هذه الآيات من حب النساء والأولاد .

---

(١) آل عمران ١٤ ، ١٥

• ويقر كذلك « غريزة التملك والاقتناء » فيما ذكره هنا كذلك من حب الذهب والفضة وما يقتنى لضرورة الحياة ومتعها من إنتاج الأرض والحيوان .

وكأن هاتين الغريزتين في نظره هما الغريزتان الأساسيتان في الإنسان . لأنه وصف مطلوبهما وما يدفعان إليه على سبيل الحصر – بأنه متاع الحياة الدنيا فقال :

« ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » . . .

وهذه الجملة : « ذلك متاع الحياة الدنيا » . . تعقيب بعد تفصيل لما يميل إليه الإنسان في حياته ويحرص على الإكثار والمزيد منه .

ولكن القرآن في هذه الآيات لم يقصد قصداً مباشراً إلى إقرار هاتين الغريزتين في الانسان . إذ لو قصد مباشرة إلى ذلك لكان مقرراً لأمر واضح في نفسه لا يحتاج إلى إقرار .

وإنما قصد إلى الترغيب عن المبالغة في الاستجابة إلى ما تطلبه هاتان الغريزتان ، وذلك بالمفاضلة بين ما عند الله في آخرته من رضوان ونعيم مقيم دائم من جانب ، وما يشتهيه الانسان من النساء والأولاد – وهو أزيد مما يطلب لحاجة غريزة الجنس – وما يكتنزه من ذهب وفضة ويقتنيه من صنوف ممتازة من الحيوان من جانب آخر .

ولذلك كان تعبيره :

« زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ » بدلا من أن يقول « زين للناس حب النساء والبنين »

إذ التعبير الثاني أمر فطري عادي ، بينما الأول – كما جاء به القرآن – تظهر فيه المبالغة والخروج عن المألوف فيما تطلبه غريزة الجنس .

وكان تعبيره أيضاً :

« . . . وَالْقناطير الْمُقَنْطَرَة مِنَ الذهب وَالْفِضة ، وَالْخَيْل الْمُسَوَّمَة . . . » . أي زين للناس حب القناطير المقنطرة من الذهب والفضة ، كما زين لهم كذلك حب الخيل المسومة . وذلك بدلا من أن يقول مثلا : « زين للناس حب الذهب والفضة والخيل . . . والأنعام . . . » دون ذكر : « القناطير المقنطرة » بجانب الذهب والفضة ، وبدون ذكر أيضاً : « للمسومة » في وصف الخيل .

إذ لا شك أن التعبير الذي جاء به القرآن واضح في المبالغة في تركيز النشاط على ما تطلبه غريزة التملك والاقتناء هنا .

فالإنسان في حياته وفي كفاحه ليس في حاجة إلى قناطير مقنطرة من الذهب والفضة ، وإنما حاجته إلى الإيمان يجب أن تكون أشد من حاجته إلى الذهب والفضة أصلا ، وحاجته إلى الذهب والفضة يجب أن تكون بمقدار ما يعيش ويتمكن من الكفاح عن طريقه .

وكذلك ضرورة أداء رسالته في الحياة ليست متوقفة على اقتناء نوع متميز من الخيل والأنعام . وإنما طلب المتميز منها هو دائماً لمتعة زائدة عن حاجة الغريزة في الإنسان ، التي هي غريزة التملك والاقتناء .

وإذن ذكر : « القناطير المقنطرة » في جانب المال ، وكذلك ذكر « المسومة » في جانب الخيل للدلالة على خروج الانسان بطلب غريزته إلى غير المألوف .

وغير المألوف هو الجنوح والميل إلى الانحراف .

أصول النظرة الإسلامية :

وإذا أردنا الآن أن نحدد نظرة الاسلام إلى المال فنظرته إليه لا تخرج عن أنه يراه أمراً ضرورياً وطبيعياً في الوقت نفسه في حياة الإنسان : يسعى الإنسان إلى تحصيله بحكم فطرته وغريزته .

وكذلك بحكم رسالته الإنسانية في حياته الأرضية .

وتحريم اقتناء المال على الإنسان في حياته أمر غير طبيعي ، وهو مناوىء لفطرته وجبلته ، ومعوق له عن أداء رسالته ، أو معوق له عن ممارسة إنسانيته في وجوده الأرضي .

وأي نظام سياسي للحكم يحرم الملكية الفردية أو الاقتناء جملة هو نظام غير طبيعي ، ويتجاهل فطرة الإنسان وغرائزه .

ومن ثم تنتظر معارضة الإنسان لهذا النظام ومقاومته إياه ، فالثورة ضده والانقلاب عليه .

والاسلام لأنه الدين المساوق للطبيعة البشرية يستحيل عليه أن ينكر حق الملكية الفردية ، أو ينفر من تحصيل المال والسعي إلى تنميته .

المال ينطوي على الفتنة :

ولكن في الوقت الذي ينظر فيه الإسلام إلى المال على أنه ضرورة للحياة البشرية ، وضرورة غير مباشرة في رسالة الإنسان على الأرض لنصرة الحق على الباطل ، ومكافحة الشرور والاعتداء والطغيان في علاقات الأفراد — ينظر إليه كذلك على أنه ينطوي على الاغراء ، بحيث لو استحوذ على انتباه الانسان ، وتمكن من تسخير طاقاته البشرية لجمعه وتحصيله ، ربما يقوده إلى الانحراف والعبث والافساد .

أو إلى الطغيان وإهدار بشرية من لا يملك المال .

والانسان تحت تأثير الغريزة إذا لم يتدخل توجيه العقل في تهذيبها ، ينساق إلى أهدافها في غير رعاية لحرمة أحد أو كرامته ، حتى لحرمة نفسه وكرامتها ، يقول القرآن الكريم في تصوير أثر غريزتي الاقتناء والنسل عند الافتتان بهما والوقوع تحت تأثيرهما :

« أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ المَقَابِرَ »

ثم يقول في أثر تدخل التوجيه فيها :

« إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً ، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً ، إِلَّا المُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ . وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ »(١) .

فهذه الآيات جميعها تصور ما ينساق إليه الإنسان بحكم فطرته الغريزية وحدها ، من غير رقابة للعقل وتدخله في توجيهها . فتكاثر المال ، وتكاثر الأولاد، وتكاثر متع الحياة الأخرى هو الغاية التي تملك على الإنسان تصرفاته وسلوكه وتسخر طاقاته وإمكانياته إذا لم يتداركه توجيه العقل وهداية الدين .

ولذلك نرى القرآن الكريم يضع هذه الحقيقة سافرة أمام الإنسان :

وهي حقيقة الضرورة إلى المال . . . وكونه مصدر إغراء .

ولكن كعادته في الأسلوب لا يؤكد ما هو مقرر بمقدار ما يؤكد ما هو مرتقب ومنتظر . وما هو مقرر هنا ضرورة المال في حياة الانسان ، وما هو مرتقب هو الوقوع تحت إغرائه والانسياق في طريق الانحراف تحت تأثيره .

إذ الأمر المقرر لا ترتاب فيه النفوس ، بينما المرتقب والمنتظر قد تنكره النفوس تارة وقد تتردد فيه على الأقل تارة أخرى ، ولا سيما إذا كان له بريق يجذب ويخدع .

وإذ يقول القرآن في موضع آخر :

« المَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً ». (٢)

« قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ

---

(١) المعارج – ١٩ – ٢٥ (٢) الكهف – ٤٦

الرزْقِ ، قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (١) .

* يريد أن يصف في الآية الأولى : المال بأنه من زينة الحياة الدنيا ،

* ويستنكر في الآية الثانية : أن تكون زينة الحياة الدنيا محرمة .

* ويؤكد هذا الاستنكار بالإخبار على سبيل القطع في آية أخرى ، في سورة الكهف بأن كل زينة للحياة الدنيا مباحة إباحة تامة لمن يحسن استخدامها . والذي يحسن استخدامها هو المؤمن ، لأنه هو الذي إن مر بالابتلاء فلن يخدعه المال ولا الولد :

« إنا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً » (٢)

والتعبير عن المال بأنه زينة ، ليبين فقط وجه الاغراء فيه ، وليس لرفع أهميته كعنصر أساسي في حياة الإنسان ، وكضرورة حتمية لتمكين الانسان من أداء رسالته فيها .

• • •

وإذ نقرأ بالإضافة إلى ما سبق هذه الآيات الآتية نجد القرآن قد كشف عن إغراء المال كشفاً صريحاً ووصفه بالفتنة بعد أن وصفه فيما سبق بالزينة ، ليؤكد معنى الإغراء فيه :

* « واعْلَمُوا أنمَا أمْوالُكُمْ وأوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ ، وأن الله عِنْدَهُ أجْرٌ عَظِيمٌ » (٣) .

* « اعْلَمُوا أنمَا الْحَيَاةُ الدّنْيَا لَعِبٌ ولَهْوٌ وزِينَةٌ ،

---

(١) الأعراف – ٣٢ (٢) الكهف – ٧
(٣) الأنفال – ٢٨

« وتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ ،

« وتَكَاثُرٌ في الأمْوالِ والأوْلادِ ،

« كَمَثَلِ غَيْثٍ أعْجَبَ الكُفَّارَ نَبَاتُهُ ، ثُم يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرّاً ، ثُم يَكُونُ حُطَاماً . . . » (١)

* « يا أيّهَا الذِين آمَنُوا لا تُلْهِكُمْ أمْوالُكُمْ ولا أوْلادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ ،

ومَنْ يَفْعَلْ ذلِك فأُولئِك هُمُ الخَاسِرُون » (٢)

* « إنمَا أمْوالُكُمْ وأوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ ، واللهُ عِنْدَهُ أجْرٌ عَظِيمٌ »

« فَاتّقُوا الله مَا اسْتَطَعْتُمْ واسْمَعُوا وأطِيعُوا وأنْفِقُوا خَيْراً لِأنْفُسِكُمْ ومَنْ يُوقَ شُحّ نَفْسِهِ فَأولئِك هُم المُفْلِحُون »

« إنْ تُقْرِضُوا الله قَرْضاً حَسَناً يُضاعِفْهُ لَكُمْ ويَغْفِرْ لَكُمْ واللهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ » (٣) .

* * *

وليس أدل على فتنة المال وإغرائه من أن بعض الذين أسهموا من أول الأمر في بناء الأمة الإسلامية وإقامة مجتمعها على أصول من دعوة الاسلام ولاقوا في سبيل ذلك المشاق — أن تأثروا بالمال فانصرفوا قبل حسم المعركة في « أحد » . وكان هذا الانصراف سبباً في قتل المسلمين وهزيمتهم في هذه الموقعة .

ويصور ذلك قوله تعالى :

« ولَقَدْ صدقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ إذْ تَحُسّونَهُمْ بإذْنِهِ ، حتى

---

(١) الحديد ٢٠ (٢) المنافقون ٩

(٣) التغابن ١٥ ، ١٦

إذا فَشِلْتُمْ وتَنَازعتُمْ في الأمْرِ وعَصيتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أراكُمْ مَا تُحِبون ، منكُمْ مَنْ يُريدُ الدنيا ومنكُمْ مَنْ يُريدُ الآخرة ، ثُم صَرفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَليَكُمْ ولَقَدْ عَفَا عَنْكم واللهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى المُؤمِنين » (١)

وإنه وإن كانت الآية توضح في آخرها أن وقوع ذلك كان للابتلاء والاختبار ، حتى تكون النفوس بعد ذلك في المواقف المماثلة مع الأعداء أكثر استعداداً للتضحية بمتعها وشهواتها في سبيل القيم العليا للامة والمجتمع — إلا أنه يدل على أن الطبيعة البشرية — لو تركت وشأنها دون أن تكون لها يقظة بأهدافها الرفيعة — عرضة للخضوع لفتنة المال وتأثيره .

وفي آية أخرى في قول القرآن الكريم :

« مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أنْ يَكُون لَهُ أسْرى حَتى يُثْخِنَ في الأرْضِ ، تُريدُون عَرَضَ الدنيا واللهُ يُريدُ الآخرة واللهُ عَزِيزٌ حكيمٌ » (٢) .

يعقب الله جل شأنه على إيثار المنفعة المادية بقبول فداء الأسرى بالمال على التمكين للدعوة والقائمين بأمرها بالقضاء على عناصر العداء والمقاومة ، مما يوضح أن المال قد يرجح ضغطه على النفوس في وقت هي أحوج فيه إلى الصبر على الأزمات كي يكون لها الأمر كله بعد اجتيازها .

وإذا وجد المسلمون أثناء تكوين مجتمعهم في أول تكوين له «وحي الله» يباعد بينهم وبين فتنة المال عندما تشد وتجذب الأنظار والهواجس نحوه — فإن كتاب الله هو الكفيل بعد ذلك بالقيام بهذه المهمة في كل جيل إنساني ، وفي كل بقعة من بقاع الأرض طالما بقي « الإيمان » به إيماناً يحرك النفوس ويوجهها .

فليس هناك تعادل بين المال والقيم العليا في التأثير على الانسان، إلا إذا كان

(١) آل عمران ١٥٢
(٢) الأنفال ٦٧

هناك إيمان بالقيم يساعدها أولا إلى مستوى التعادل ثم بعد ذلك يرفعها فوقه ويرجح جانبها في تصرف الانسان .

دفع إغراء المال وفتنته :

والذي يبدو من مجموع الآيات التي ذكرت هنا أن أسلوب القرآن في وصف المال يؤكد — كما ذكرنا — وجه الاغراء فيه أكثر من ضرورته للحياة ، لأن ضرورته فطرية وجبلية لا تحتاج لا إلى تقرير وتأكيد ولا إلى كشف عنها كذلك ، إذ الانسان مدفوع دفعاً طبيعياً غريزياً لا شعورياً لتحصيل المال واقتناء الملك .

كما يبدو من هذا الأسلوب القرآني أيضاً أن كتاب الله بعد أن وصف المال بالفتنة فحذر من الوقوع تحت اغرائه أتاح الفرصة لمن عنده المال أو عنده وسائل جمعه وتحصيله وتنميته في غير عناء — كي يتخلص من الاغراء بالفعل ، وكي يؤمن نفسه مستقبلا من أن يقع تحت اغرائه .. فرغب في **الانفاق في سبيل الله** بما طواه هنا تحت قوله تعالى :

* « وأنّ الله عِنْدَهُ أجرٌ عَظِيمٌ » .

وتحت قوله أيضاً :

* « إنْ تُقْرِضُوا الله قَرْضاً حَسَناً يُضاعِفْهُ لَكُمْ ، ويَغْفِرْ لَكُمْ ، واللهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ » .

وما طواه هنا يذكره صراحة في آيات أخرى ، مثل قوله تعالى :

* « مَثَلُ الذين يُنْفِقُون أمَوالَهُمْ في سَبِيلِ الله كَمَثَلِ حَبَّةٍ أنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ في كل سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبةٍ واللهُ يُضاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ، واللهُ واسعٌ عَلِيمٌ » .

« الذين يُنْفِقُون أمْوالَهُمْ في سَبِيلِ اللهِ ثُم لا يُتْبِعُون مَا

أنْفَقُوا مَنّاً ولا أذىً لَهُمْ أجْرُهُمْ عِنْد ربهِمْ ولا خَوْفٌ عَلَيْهِم ولا هم يَحزنُون » .

« ومَثَلُ الذين يُنْفِقُون أمْوالَهُمْ ابْتِغاءَ مَرْضاة الله وتَثْبيتاً مِنْ أنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَة بِربْوة أصابَهَا وابِلٌ فَآتَتْ أكُلَهَا ضِعْفَيْنِ ، فَإنْ لَمْ يُصِبْهَا وابِلٌ فَطَلٌّ ، واللهُ بِمَا تَعْمَلُون بَصِيرٌ.. »

« يا أيّهَا الذين آمَنُوا أنْفِقُوا مِنْ طَيِبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ومِما أخْرجْنَا لَكُمْ مِنَ الأرْضِ ، ولا تَيَمّمُوا الْخَبيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ، ولَسْتُمْ بِآخذِيهِ إلا أنْ تُغْمِضُوا فيه ، واعْلَمُوا أن الله غَنِيٌّ حَمِيدٌ . الشيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ ويأمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ ، والله يَعِدُكُم مَغْفِرةً مِنْهُ وفَضْلاً ، والله واسعٌ عَلِيمٌ » (١)

* « لَنْ تَنَالُوا الْبِرّ حَتى تُنْفِقُوا مِما تُحِبّون ومَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيءٍ فَإنّ الله بِهِ عَلِيمٌ » (٢)

* « إن الله اشْتَرى مِن الْمُؤْمِنِين أنْفُسَهُمْ وأمْوالَهُمْ بِأنّ لَهُمُ الجَنة يُقَاتِلون فِي سَبِيلِ الله فَيَقْتُلُون ويُقْتَلُون ، وعْداً عَلَيْهِ حَقاً فِي التوْراة والإنْجيلِ والْقُرآنِ ، ومَنْ أوْفى بِعَهْدِهِ مِن الله ؟ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ، وذلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » (٣) .

* « يا أيّهَا الذين آمَنُوا هَلْ أدُلُكُمْ عَلَى تِجَارةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ ألِيمٍ ، تؤْمنون بِالله ورسُولِهِ وتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ الله بِأمْوالِكُمْ وأنْفُسِكُمْ ، ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمون»(٤).

---

(١) البقرة آيات ٢٦١ – ٢٦٨

(٢) آل عمران ٦٢

(٣) التوبة ١١١

(٤) الصف ١١

التعويض عن الانفاق :

فقد رغب القرآن في الانفاق صراحة ، بحيث يقبل من المنفق أن يخرج عن جميع ما زاد عن حاجته وهي أمر معاشه ، ويتيح له الفرصة كذلك لانفاق العفو بعد ذلك في سبيل الله .

ونرى في إتاحة الفرصة التي أتاحها القرآن هنا في مثل هذه الآيات لإبعاد المال عن أن يكون فتنة لمالكه من شأنها أن تحمله على الانحراف به والطغيان عن طريقه والاضرار بسببه — أنها لا تنطوي على « معنى التعويض » فحسب ، وإنما جعلت من العوض والمقابل ما لا يستطيع الإنسان أن يصل إليه بالطريق العادي في المعاملات العادية كبيع وشراء ، وقرض ، وتجارة ، وبأساليب السعي المختلفة .

لأن سبيل الله ومرضاته يتعلقان بجانب الله سبحانه وتعالى . والانسان الذي ينفق في سبيل الله وابتغاء مرضاته **يتعامل مع الله وليس مع انسان مثله .**

ولذلك تخرج المعاملة عن وضعها العادي ، ويصبح المقابل — وهو ما كان من جانب الله — ذا شأن غير عادي أيضاً . ونتيجة المعاملة حينئذ للانسان المتعامل مع الله ، نتيجة مرموقة ، وتعتبر فوزاً عظيماً له .

وهذا الطريق في حمل النفس على التخلص من المال الزائد عن الحاجة يدفعها في اطمئنان وفي رضا — بل ربما في تلهف وتطلع كذلك — إلى الانفاق فيما حدد هنا ، بحيث يصبح الانفاق عادة مرغوباً فيها ، أو بحيث يصبح هذا الانفاق طبعاً ثانياً للنفس . وما كان طبعاً لا يصادفه عناء ، ولا يحتمل معنى الاكراه أو الكره .

سبيل الله والمصلحة العامة :

وسبيل الله هو « المصلحة العامة للأمة » أو المجتمع . . سبيل الله هو ما ارتفع فوق مصلحة أشخاص معينين محددين .

والفقهاء في تعبيرهم عن : « **حق الله** » و « **حق الشخص** » يعطون نفس المفهوم لحق الله للمصلحة العامة، ويتعمقون في تمييزه بذكر المقابل له وهو حق الشخص ، أي حق فرد على سبيل التعيين .

والمصلحة العامة للأمة أو للمجتمع هي كل ما يحفظ عليها تماسك جماعتها ووحدتها ، ويقيها عدوان أعدائها ، ويحقق لها قيمها وأهدافها ، ويصون علاقات أفرادها من الاحتكاك والمنازعة ، ويرفع حقد النفوس وتآمرها، ويسبب لها الاستقرار والسلام ، ويهيىء لها فرص العمل والسعي .

ومن أجل ذلك حدد ما ينفق هنا في هذه الآيات :

* **بأنه من طيبات ما يكسبه الإنسان ، ومما تخرجه الأرض :**

« . . أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الأَرْضِ »

* وأنه مما يحبه الإنسان :

« لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ »

* كما طلبت نفس الآيات أن يجنب الخبيث فلا يقصد للانفاق منه ، وبالإضافة إلى ذلك لا يتبع ما ينفق بالمن والأذى المعنوي .

« وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ » . « ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنّاً وَلَا أَذًى » .

إذ أن هذا النوع المحدد هنا لما ينفق هو وحده الذي يحقق المصلحة العامة وما عداه لا يحقق إلا أذى وأضراراً ووَهناً في العلاقات . فمن يصيبه الخبيث أو من يلحقه المن والأذى لا يضمر إلا حقداً ، ولا يشارك إلا في تبييت سوء.

* أما العوض أو المقابل الذي سيصيبه المنفق على هذا النحو فقد حددته

جملة الآيات الأولى فيما سبق هنا في هذا المجال بوعد الله بتنمية مال المنفق تنمية مضاعفة ، ولن يخلف الله وعده .

ولكي يؤكد القرآن هذا — إزالة للهواجس التي من شأنها أن تراود النفس من النقص المادي المحسوس للمال إذا ما أخرج منه قليل أو كثير لينفق في مصلحة عامة — قال :

* « الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ » . . . بسبب الانفاق المطلوب .

* « وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » . . . كظاهرة عامة منه بسبب الانفاق المطلوب .

* « وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ » . . . لهذه الهواجس التي تتردد في النفس ، لأن ذلك شأن الطبيعة البشرية .

* « وَفَضْلاً » . . . أي نعمة في صورة ما لقاء الانفاق والاخراج في سبيل الله .

* وبالإضافة إلى هذا العوض وزيادة عليه فقد أمّن الله المنفق في سبيل الله على أجره عند ربه في الآخرة ، وجزائه فيها جزاء حسناً .

* كما أمنه ضد الخوف ، والحزن ، والهموم في دنياه :

« الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ لاَ يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنّاً وَلاَ أَذًى ، لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ » .

ومضاعفة المال التي وعد بها الله هنا المنفق في سبيل الله ليس بلازم أن تكون مضاعفة عددية أو مادية — بل ربما تكون المضاعفة نوعية . تكون المضاعفة في أثر الباقي منه ونفعه بالنسبة للمنفق ومن ينفق عليهم ، ويقر عينيه بما له وبمن له فلا يقلق ، ويبعد عنه — لذلك — الخوف والحزن .

• وأخيراً إنه بهذا الإنفاق جعل من نفسه إنساناً يعيش لنفسه وغيره ، ويرى ثمرة ما أنفق على غيره ، كما يراها على نفسه ومن يعول .

فمجال نفعه أصبح مضاعفاً ، وثمرة عمله اتسعت رقعتها ، وإنسانيته ظللت ميداناً أفسح

فممن يخاف إذن ؟

من أين يأتيه الهم والحزن والقلق ؟

من يحقد عليه ويصيبه بأذى حقده ؟

من لا يرعى حرمة في نفسه وفي ماله الباقي وعرضه ؟

إن المنفق في سبيل الله إنسان قد أمن الحزن والخوف حقاً . . . إنه عندئذ قد تضاعف ماله — ولم ينقص منه شيء بما أنفق — بتضاعف أثره ونفعه !

وطبعاً لا يصل إنسان إلى الانفاق في سبيل الله طواعية وفي حرية ورغبة ، ولا يصل بإنفاقه إلى درجة الأمن من الخوف والحزن في حياته التي يعيشها على هذه الأرض إلا إذا كان مؤمناً صادقاً في إيمانه ، بالله ، وإلا إذا جنب نفسه تأثير المادية في شدها وضغطها .

إن الإيمان الصادق بالله لا يجعل انفاق المال الزائد عن الحاجة في سبيل الله أو في سبيل المصلحة العامة أمراً محبباً فحسب وأمراً يسير إليه المؤمن في طواعية وفي رجاء وفي أمل فقط .

• بل قد يصل به إلى أن يرى أن المال الذي بيده تعلق به حق الآخرين من أصحاب الحاجة في مجتمعه وأمته :

« إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ، آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ ،
« إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ »

« كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ. وَبِالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ

« وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » (١) .

فهذا الذي رأى في ماله حقاً لغيره . . وليست الدولة هي التي فرضت عليه ذلك

إنه المحب فيما ينفق . . . وليس انفاقه بالقسر والإجبار عليه !

إنه الانسان المختار فيما يعطي . . . وليس الانسان المكره !

إنه الراضي عن أمسه المتفائل بيومه المشتاق إلى غده ، وليس الحزين في أمسه والقلق في يومه ، والمتشائم في غده !

* * *

إن « المادية » الخالصة تعد بالفقر إذا ما انفق الانسان من ماله بدون مقابل شخصي أو مادي آخر ، كما يعد الشيطان بذلك ! ! إنها تكفر بالله وتسخر من الإيمان به كما يستهزىء الشيطان ويسخر ! !

إنها لا ترى إلا العدد والكم .. إنها تخطط وتمعن في التخطيط المادي ، ولكنها لا تصل — ولن تصل — إلى نتيجة ما خططت ورقمت ، لأنها تجاهلت جانباً آخر في نفس الانسان ، وهو الجانب الإنساني الخالص: جانب القيم العليا ، والارتفاع بالتصرفات الانسانية والسلوك الانساني فوق الذات والأنانية : هو جانب الروح وجانب الإيمان بالله .

وهذا الجانب — وهو جانب الروح والإيمان بالله — هو جانب الدفع الذاتي الذي لا يحتاج إلى رقابة خارجية ، ولا إلى الاغراء بالبديل المادي والمنفعة الشخصية.

« للمادية » أن تسخر من « الروحية » . . . ولكنها عندئذ تسخر من الإنسان نفسه وقيمه !

« للمادية » أن تسخر من « الإيمان بالله » . . . ولكنها تجهل حقيقة أمر هذا الإيمان ومدى تأثيره في علاقات الأفراد بعضهم ببعض !

---

(١) الذاريات ١٥ — ١٩

إن المادية « حسية سطحية » في نظرتها . . . لم تر العمق في نفس الإنسان ، واعتقدت أنها « بالمحسوس » وحده يمكن لها أن تسوس ، وأن تنظم ، ولكنها تسوس وتنظم الناس كما يسوس الإنسان قطعان الحيوان وينظمها : أكل وشرب ، ومعدة وفرج ، هو أساس السياسة والتنظيم ! !

إن « الله » جملة من « القيم العليا » كونت ذاتية ذاته ، وليست ذاته خارجة عن هذه القيم ، وليست هذه القيم إضافات عارضة إلى ذاته . . .

وإن عبادته تعلق بهذه القيم ، وارتفاع إليها ، ومحاكاة لها في السلوك والتصرف . إن الله ليس بإنسان . . . ولا بكائن محس .

« لاَ تُدْرِكُهُ الأبْصَارُ ، وَهُوَ يُدْرِكُ الأبْصَارَ وَهُوَ اللّطِيفُ الخَبِيرُ »
« لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » . . . في الأرض ولا في السماء !

إنه جملة هذه القيم . . . وإن عبادته ، احترام وانحناء ، وخضوع لهذه القيم ، وعمل يقرّب منها .

وجود الله لذلك ليس وجوداً موقّتاً ، وعبادته بالتالي ليست عبادة موقّتة ، إنه الدائم . . إن عبادته لا تنقطع . . إن عبادته هي التوجيه السليم للغرائز . . إنها صمام الأمان من الانحراف والفساد والطغيان .

ولأن المادية « سطحية » في نظرتها استخلصت من ضعف رجال الدين في أفهامهم له وعملهم بمبادئه ضعف الدين نفسه في التوجيه .

كما استخلصت من تعلق الناس بالدين وبالاعتقاد به رغم عدم وجود أثر صالح له في حياتهم أفراداً أو مجتمعات — أنه نفسه « مخدر » !

ومن ثم خططت لترويج الإلحاد والسخرية بالقيم الدينية وبرجال الدين ، كي يتسع الفراغ للإيديولوجية التي تحتضنها . وهي إيديولوجية البطن والفرج ، دون الروح والقلب . هي إيديولوجية الجانب الحيواني المادي في الإنسان ، وليس الجانب الإنساني فيه ! !

ولكن صنع الإيديولوجيات لا يقوم على سطحية في النظرة ولا على استخلاص عابر من ظواهر اجتماعية قد يكون لها أكثر من سبب في نشأتها وبقائها ! !

إن صنع الإيديولوجيات نفسه فلسفة ترتكز على وعي وعلى عمق فيه ، وعلى إحاطة بأطراف موضوع التفكير ! !

ومسايرة المنطق الفلسفي تقضي بأن الدين شيء ورجاله شيء آخر ، وأن ما يقع منه وباسمه في التطبيق قد يغاير مغايرة جزئية أو تامة لما توحي به مبادئه .

وتبعاً لهذا المنطق لا يجوز أن يكفر الإنسان بالدين إلا إذا كان في مبادئه ما يعارض الطبيعة البشرية ، أو يعوق سعي الإنسان نحو اطمئنان نفسه وسلامة مجتمعه ، وسلامة العالم الإنساني كله .

وتبعاً لهذا المنطق أيضاً طالما كانت لمبادىء الدين صلاحية ذاتية في توجيه الانسان فليس من الحكمة أن ينحى الايمان به عن التوجيه . وإنما ينحى عن الدين نفسه من يحترفون به أو يجهلونه ، ومع ذلك يتحدثون باسمه .. ينحى العرض السقيم لمبادئه ، والفهم الركيك المخزي للعقل البشري ، والضعف الذي ران على قوة مبادئه . . لأن ذلك كله من صنع الانسان ، على نحو ما يصنع الانسان بالمال ويحيله إلى مصدر استغلال بشري أو تخريب اجتماعي . وعلى نحو ما يصنع بكل موجود صالح في ذاته للانسانية ؛ فيحيله إلى مدمر أو مهلك ، كما يصنع بالعلم اليوم وربما غداً كذلك .

من يضمن أن ثورة اجتماعية في مجتمع ما تقوم اليوم على مبادىء سليمة وتستهدف صالح المجتمع ، وتسعى لتحقيق الاستقرار في علاقات الأفراد — ثم يأتي غداً من ينتسب إلى هذه الثورة فيحترف بمبادئها أو يجهلها ومع ذلك يدعي أنه ينطق باسمها أو يعرض مبادئها في صورة تؤدي إلى النفرة منها أو إلى انكارها والكفر بها ؟ ؟

المنطق السليم إزاء مثل هذا الوضع أن لا يلغى اعتبار مبادئها ، وإنما ينحى

عنها المسيئون إليها . وبذلك تعود إلى هذه المبادىء سلامتها . كمريض شفي وعادت إليه صحته وقوته ونشاطه . فليس مقبولاً لدى منطق أي إنسان أن يدفن المريض توّ إصابته بالمرض ، أو يعلن عن موته إذا ما تعرض لاصابة المرض.

الاحتياط في وسائل إنماء المال :

وليس معنى أن المال في نظر الإسلام ينطوي على «فتنة» وأنه مصدر اغراء ، أن يمتنع الإنسان عن تملكه أو إنمائه إذا ملكه .لأن ذلك لا يتفق مع كونه ضرورياً في حياة الإنسان ، ولا مع أن تحصيله نتيجة لازمة وحتمية لسعي فطري ودفع غريزي في الإنسان . وهو حب الاقتناء والميل إلى التملك .

ولكن كون المال مصدر إغراء يوجب فقط أن يحتاط الإنسان في وسائل تحصيله أو إنمائه فلا يباشر من هذه الوسائل إلا ما يجنبه الضرر لنفسه والاضرار بغيره . لا يسلك منها إلا ما يحفظ عليه كرامته وكرامة غيره معه .

وقد نص القرآن على وسائل بعينها يجب تجنبها في إنماء المال أو تحصيله لأن أضرارها مؤكدة لو اتبعت ، وهي في الوقت نفسه تغري بسلوكها وتدفع إلى الأخذ بها لعدم الحاجة فيها إلى جهد بشري ، بينما يتحقق بها النماء والزيادة حتماً .

وترك القرآن بعد تحديد – هذه الوسائل الأمر لتقدير الإنسان ، وإلى ضميره اعتقاداً منه أنه طالما هو من المؤمنين بالله فلا يسلك إلا ما يوصله إلى خير لنفسه ، أو له ولمجتمعه معاً .

إذ المؤمن على سبيل الحقيقة هو المحسن ، وليس المحسن هو من انفق المال أو ينفقه . ولكنه هو الذي راعى جانب الله ، واهتدى بهديه بعد أن صدق بكتابه. وإنفاقه للمال في سبيل الله يقع تحت رعايته لجانب الله ، واهتدائه بهديه .

ولكن الانفاق ليس مساوياً بحال للاحسان أو مساوقاً له . . .

« وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ .

لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ . ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ » (١)

فعقب في آخر الآية الثانية بأن ذلك جزاء المحسنين بعد أن وصف المصدقين بما جاء من عند الله بأنهم هم المتقون ، كما تنطق الآية الأولى ، وبعد أن وصفهم في عجز الآية الثانية بأنهم المحسنون وهذا وذاك يجعل المؤمن هوالمتقي وهو أيضاً المحسن ونص صراحة على ذلك في آية اخرى ، في قوله :

« إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ » (٢)

أما هذه الوسائل المنهي عنها فهي : —

* عدم أكل أموال الناس بالباطل :

« وَلاَ تَأْكلوا أَمْوالَكمْ بَيْنَكُمْ بِالبَاطِلِ ، وَتُدْلُوا بِهَا إِلى الْحُكَّامِ لِتأكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » (٣)

« يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالبَاطِلِ ، إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ . . » (٤)

* **عدم الافادة من أموال اليتامى والضعفاء ممن أموالهم تحت وصايتهم:**

« وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوالَهُمْ ، وَلاَ تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ ، وَلاَ تأكلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكمْ ، إِنَّه كانَ حُوباً كَبِيراً » (٥) .

« وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوالَهُمْ ، وَلاَ تأكلوهَا إِسْرَافاً وبِدَاراً أن يَكْبَرُوا ، وَمَنْ كَانَ غَنِياً فَلْيَسْتَعْفِفْ ، وَمَنْ كَانَ فقيراً فَلْيَأْكلْ

(١) ٣٣ ، ٣٤ (٢) الذريات ١٥ ، ١٦
(٣) البقرة ١٨٨ (٤) النساء ٢٩
(٥) النساء ٢

بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيباً » (١) .

« وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم ، فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً ، إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً » (٢) .

*** الوفاء بالكيل فيما يكال وبالوزن فيما يوزن ، والوفاء بالعهد حيثما اتفق :**

« ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده ، وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً ، وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ، ذلك خير وأحسن تأويلاً » (٣)

*** عدم مباشرة الربا :**

« الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا : إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا » ... « يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم » (٤) .

* * *

ويلاحظ أن هذه الوسائل الأربع التي طلب الاسلام تجنبها ، في الحصول على المال ، أو في تنميته . . تقوم على استغلال الضعيف وحاجته ، كما ترتكز

---

(١) النساء ٦ (٢) النساء ٩ ، ٢٧٦
(٣) الإسراء ٣٥ (٤) البقرة ٢٧٥

إما على مجهود بشري ضعيف في تحصيل المال أو إنمائه ، أو على عدم مجهود فيهما أصلا .

* **فتقديم الأموال إلى الحكام** : نظير الحصول على خدمات هي من حق آخرين ، أو نظير الحصول على أموال أخرى لآخرين — هي استعانة بقوي على ضعيف ، وفي الوقت نفسه استغلال لهذا الضعيف .

فالحاكم لأن بيده الحكم قوي ، وصاحب الحق في التطبيق العملي قبل أن يصل إلى حقه ضعيف ، لأن حقه عندئذ يمكن أن يدخل دائرة التشكيك أو التسويف : والذي قدم المال إلى الحاكم مستعيناً بسلطة الحاكم — لم يبذل من جهده البشري شيئاً ، وإنما ترك الأمر إلى المال وحده .

وهو إذ يحصل آنئذ على أموال الناس متملكاً إياها يحصل عليها بالباطل من وجهين :

أولاً : أنه استعان بقوي على ضعيف ، واستغل ضعف الضعيف .

ثانياً : أنه أقام المال مكانه — وهو إنسان — في الحصول على مال آخر ، وبذلك عكس آية الوجود ، لأن الإنسان هو الذي يمنح المال القيمة ، بما له من طاقات بشرية تجعل منه سيداً وموجهاً في وجوده وحياته على ما عداه من موجودات أخرى معه . وقيمة الإنسان قيمة ذاتية ، وقيمة ما عداه قيمة عرضية أو اعتبارية بالنسبة له . والمال على سبيل الحقيقة معادلة تساوي المجهود البشري .

ولذلك عندما عبر القرآن عن (المال لدى الإنسان) . . . عبر عنه بقوله « بما كسب » فقال :

« يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ ما كَسَبْتُمْ »
« وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الأَرْضِ » (١)

---

(١) البقرة ٢٦٤

فلم يكن للمال استقلال ، وإنما وجوده تابع لوجود الإنسان ونشاطه ، وهو إذن جملة نشاط الإنسان. والمال الذي بيد الإنسان وقدمه إلى الحاكم ربما لم يبذل في تحصيله أي نشاط ، بل ربما كان بالوراثة أو حصل عليه بالباطل أيضاً .

وإذن : أكل أموال الناس بالباطل عن طريق رشوة الحاكم ينطوي على استغلال إنسان ضعيف من جانب ، ثم ينعدم في العملية ذاتها النشاط الإنساني من جانب آخر .

ولذا ، في آخر الآية الثانية من الآيتين اللتين نصتا على تحريم تحصيل المال عن طريق الرشوة للحاكم جاء :

« إلاَّ أنْ تَكونَ تِجارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ »

فإذا كان تجارة عن تراض يكون الحصول عليه مشروعاً. لأن التجارة ليس قوامها المال وحده ، وإنما المال بالاضافة إلى نشاط الإنسان وسعيه وتوجيهه .

والنص هنا في التجارة عن التراضي بين الطرفين يبعد الاستغلال لأن الطرفين عندئذ في مستوى واحد ، ليس بينهما قوي وضعيف . ومن هنا كانت التجارة وسيلة مشروعة في تحصيل المال وانمائه . إلا إذا دخلها الاحتكار فتكون عندئذ غير مشروعة لفقدان التعادل بين الطرفين . والرضاء عندئذ صورة ظاهرة لإكراه مستتر وهو اكراه الحاجة لأحد الطرفين ، والرغبة في الاستغلال في الطرف الآخر .

* * *

* **الوسيلة الثانية : وهي الافادة من مال اليتيم من جانب من اؤتمن على القوامة والوصاية عليه :** يبدو فيها استغلال ضعف الإنسان عن طريق المال بدوا واضحاً .

فاليتيم ضعيف بحكم صغر سنه وعدم رشده — وضعيف مرة أخرى لحاجته

في حياته إلى ماله ، سواء في المحافظة عليه أو انمائه .

والقيم أو الوصي على مال اليتيم — في مواجهة اليتيم نفسه — قوي من جانبين : قوي بأن مال اليتيم تحت يده ، وقوي أيضاً باستغلاله في مباشرة هذا المال في صورة المحافظة عليه وانمائه .

فالقيم أو الوصي على مال اليتيم إذا استغل ضعف اليتيم من جانب ،والقوة التي بيده هو من جانب آخر في الافادة من اليتيم تكون هذه الافادة استغلالا من أبشع صور الاستغلال البشري عن طريق المال . ولذلك عبر القرآن عن استغلال مال اليتيم بقوله :

« إنّه كانَ حُوباً كَبيراً »

وقال أيضاً :

« إنّ الّذينَ يأكلونَ أمْوالَ اليَتامَى ظُلْماً إنّما يأكلونَ في بُطونِهم ناراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعيراً »

ويسمي هذا الأكل اعتداء وظلماً ، ويجعله أشبه بنار تستقر في جوف من يحصل عليه ، مع توعده بالسعير المقيم في الآخرة .

ولأن الوصي على مال اليتيم قد يكون له مجهود بشري في المحافظة عليه أو في انمائه أباح القرآن له أن يأخذ قدراً من هذا المال لقاء هذا المجهود ، إن كانت له حاجة إلى مال :

« . . . وَمَنْ كَانَ غَنِيّاً فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيراً فَلْيَأكلْ بِالْمَعْرُوفِ »

ولكن في وقت أن أباح له الأخذ عبر عن هذا الأخذ بالأكل حملا له على الانصراف عنه . فالأكل هنا ينطوي على معنى يرهب ويخيف .

* * *

* **أما تحصيل المال أو انماؤه عن طريق تطفيف الكيل فيما يكال أو البخس فيه ، والوزن فيما يوزن:** فحرمته أن هذا الصنيع ينطوي على غش أو سرقة من جانب ، وعلى استغلال ضعف من جانب آخر .

والغش أو السرقة واضح أمرهما ، لأنه الاستيلاء في خفية على مال لم يؤذن فيه ولم يكن له مقابل .

وأما استغلال الضعف فإن من له مصلحة الكيل أو الوزن بائعاً أو مشترياً ذو حاجة إلى من يبيع له أو يشتري منه له حاجة إما إلى ثمن ما يكال أو يوزن ، أو إلى ما يكال أو يوزن نفسه .

وهذه الحاجة مناط ضعفه هو ، وفي الوقت نفسه سبب قوة الآخر المتعامل معه . فأحد المتعاملين ضعيف ، والآخر قوي إذ لأحدهما حتماً حاجة إلى البيع والشراء . وإذا كان لكل واحد منهما حاجة فهما يتفاوتان فيها . وأيهما يكون أكثر حاجة هو الضعيف ، وأيهما يكون أقل حاجة هو القوي .

وإذن تنطوي هذه الوسيلة كذلك في تحصيل المال أو في إنمائه على استغلال الضعف الانساني من جانب ، وانعدام المجهود البشري من جانب آخر ، فمباشرة السرقة أو الغش ليس مجهوداً للانسان يحسب له. فإنه إن عد مجهوداً ما فهو مجهود الشيطان أو الهوى والانحراف .

* * *

* **والربا ــ وهو الوسيلة الرابعة : يمثل صورة جلية للاستغلال البشري ، والتعطل الإنساني في الوقت نفسه .**

وصورته أن يطلب من له حاجة ملحة إلى مال نقدي ، أو إلى مال ممثل في مكيل أو موزون من صاحب المال قرضاً لأجل معين مع إضافة معينة في غير مقابل تدفع مع القرض نفسه . وقد عرفه بعض الفقهاء بأنه : فضل مال بلا

عوض في معاوضة مال بمال (١) .

فصاحب الحاجة إلى المال ضعيف ، وبسبب ضعفه قبل دفع الزيادة على أصل القرض عند حلول الأجل .

وصاحب المال لأنه فرض هذه الزيادة مستغل لضعف صاحب الحاجة . فهنا استغلال لضعف ذي الحاجة .

وأيضاً لأن صاحب المال جاءت إليه الزيادة من قرض للمحتاج بسبب المال وحده ، وليس بسبب مجهود بشري معه — كان معطلا لبشريته وسعيه الانساني ، ومعتمداً على المال وحده .

فهذا التصرف نقل القيمة التي يجب أن تكون للانسان إلى المال وعاش هو كلاً عليه .

وأصبح المال بذلك — وليست طاقات الإنسان — مصدر حياة الإنسان ، مع أن المال كما ذكرنا هو مجموع المجهود البشري وحصيلة إنتاجه ، بحيث لو

---

(١) أخذا من قوله صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم عن عبادة بن الصامت وهو على سبيل الحصر : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يداً بيد . . . فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » .

يلاحظ أن الربا في تحريمه : مشروط بما هو ضروري في معيشة الإنسان ويتوقف عليه سيرها . والحاجة إلى أي نوع مما ورد هنا في الحديث — على سبيل الحصر — تؤدي إلى ضعف الإنسان حتماً ومذلته .

كما يستفاد مما ينسب إلى الشيخ محمد عبده في دفع « الزيادة » عن المال المقترض أنه إذا كانت تلك الزيادة في مقابل خدمات تجارية أو إنسانية لا تعد ربا ، لأنها عندئذ عوض : وينقل عنه قوله :

« ولا يدخل الربا المحرم الذي لا شك فيه من يعطي آخر ما لا يستغله ويجعل له من كسبه حظاً معيناً في الربح قل أم كثر لا يدخل ذلك في الربا (الجلي) المحرم المخرب للبيوت . لأن هذه معاملة نافعة للعامل ولصاحب المال . وذلك (أي الربا الجلي) ضار بواحد بلا ذنب غير الاضطرار : ونافع لآخر بلا عمل سوى القسوة والطمع . فلا يمكن أن يكون حكمهما (أي النوع الجلي المحرم) والنوع الآخر الذي لا ضرر فيه هنا في عدل واحد » (المنار : ج ٢ ص ٣٣٣)

نفد المال من يده فترة ما استمرت حياته الانسانية واستمر مجهوده البشري ، وجاء المال مرة أخرى تبعاً لذلك . وليس العكس .

وقضية الربا أنه بجانب استغلال ضعف ذي الحاجة يحيل الإنسان إلى مستهلك فحسب ، بدلا من أن يكون منتجاً أصلا ومستهلكاً في الوقت ذاته . وتبعاً لذلك يشيع التبطل والتعطل ويقل الإنتاج البشري .

ولو استشرى أمره وصل إلى إلغاء الإنتاج البشري كله . ويومئذ لا يعيش مجتمع الربا اليوم إلا ليفنى غداً، وهو إذا عاش اليوم عاش في جزع واضطراب هلعاً من مستقبله غداً .

« الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ . . . » (١)

إن الربا داء للمجتمع وللإنسانية كلها ، إنه سرطانها الذي لا يبقي ولا يذر ! إنه وباء مهلك . . . وإذا كان معطلا للإنتاج البشري ، ومحيلا الانسان إلى مستهلك فقط ، فأي ضمان لحياة البشر ومعايشهم ! !

من يفلح الأرض ويخرج منها أقوات الناس ؟

من يباشر الحرف التي يحتاجونها في هذه المعايش ؟

من يدبر أمورهم ويقدم لهم ولأبنائهم خدمات الحياة ، إن شاع الربا وأصبح القاعدة في التعامل بين الأفراد كما أصبح مصدر رزقهم الوحيد؟؟

إن الله قد ربط الناس بوجوده . . . فخلقهم ، وكفل لهم الأرزاق . . على نحو ما جاء في قوله :

« وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ

« وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ .

---

(١) البقرة ٢٧٥

« وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ، وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ..

« وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ ، وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَعْلُوم

« وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ، فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ ، وما أَنْتُم لَهُ بِخَازِنِينَ .

وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ، وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ » (١)

والله الذي صنع ذلك . . . هو نفسه الذيمكن الانسان من الكسب ، ووجهه إلى السعي في الحياة من أجل معيشته . . . وبسعيه جعل لنفسه مالا ، والمال إذن هو نتيجة المجهود البشري .

يقول القرآن الكريم :

« يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ،

« وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الأَرْضِ » (٢)

فسمى حصيلة المال الذي هو ثمرة النشاط « كسبا » . . . وأضاف الكسب إلى البشر في قوله : « ما كسبتم »، إشارة إلى أن الأموال تابعة لمجهودهم الخاص ، وهي في أيديهم ملك لهم .

وربما يفهم بعض الناس من الآية الأولى هنا أن المراد هو أن الله ينزل « مائدته » على الأرض . . . وما على الانسان إلا أن يتلقاها ، دون حاجة منه إلى سعي بشري خاص ! !

ولو كان ذلك هو المعنى في هذه الآية لاستحال أن يكون الربا — بعد ذلك حراماً لأن هذا المعنى الذي يراد للآية أن تؤديه سيؤدي إلى تعطيل سعي الانسان ومجهوده البشرى فيكون هو ونتيجة الربا سواء. ولا يغير من هذه النتيجة أن الله

---

(١) الحجر ١٩ ، ٢٣

(٢) البقرة ٢٦٧

هو المتكفل بالمعيشة بدون حاجة إلى مجهود الانسان كما يراد للآية أن تؤديه، أو أن المال هو الذي يقوم بذلك كما هي طبيعة الربا .

ولم يبق إلا أن يكون معنى هذه الآية وأمثالها أنها تلفت نظر الانسان فقط إلى أن يتذكر الله دائماً ، وخاصة فيما يتصل بحياته المعيشية أو بنتائج نشاطه ومجهوده في الحياة .

ومعنى أن يتذكر الانسان « الله » ليس أن يقول : الله — الله — الله . ينطق بهذا الاسم الكريم دون أن يريد مدلوله ! ! وإنما معنى تذكره إياه أن يجعل أمامه في كل تصرف تلك القيم التي تحمل صفات الله ،وهي تلك القيم التي تتمثل فيما طلبه سبحانه من الناس في رسالته وكتبه ، أن يعوه ويطبقوه وأن يؤمنوا به ويعملوا بمقتضاه .

ومؤدى هذه الآية إذن : أنه إذا أراد الانسان مثلا تحصيل مال أو إنماء مال حاضر لديه هو أن يبتعد عن استغلال الضعف البشري في أية صورة وبأية وسيلة،وليس ابتعاده فقط عما حدده القرآن هنا ، وإنما يجب أن يتناول أيضاً كل ما يشبهه . وهو كل وسيلة تسلم إلى الإضرار بالغير نتيجة لعدم استطاعة هذا الغير المقاومة أو لعدم قدرته على المباشرة أو المواجهة . كما يجب أن يكون ابتعاده عن ذلك إحدى نتائج تذكر الانسان الله في العمل والتصرف .

ومؤدى هذه الآية أيضاً — من وجه آخر — **أن ما على هذه الأرض وما فيها هو من الله وله** . . . كما يصرح به قوله تعالى في موضع آخر :

« أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمواتِ وَالأَرْضِ ، وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ » (١)

ولذا لا ينبغي أن يكون هناك تخاصم وشحناء وبغضاء بين الناس بسبب سعيهم فيها وتحصيلهم زينتها ومتعها .

---

(١) البقرة ١٠٧

إذن : فآية « الحجر » لا تريد أن تصرف الناس عن السعي ، وإنما تريد فحسب أن لا يصحب سعيهم ومجهودهم في تحصيل المال ومتع الحياة ما يسيء إلى علاقات بعضهم مع بعض.

وإلا — إذا لم يكن هذا هو المقصود — لم تكن هناك فائدة من تحصيل المال مع تقويض العلاقات الإنسانية وفناء المجتمع ! !

ذلك أنه إذا كان ما في هذه الأرض وما عليها من الله وله ، فهو جلّ جلاله يؤتي الملك من يشاء وينزعه ممن يشاء.

« قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ ، تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ، وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » (١).

وإذا كان الوضع كذلك ، فالحصول على ما في هذه الأرض مرهون — مع سعي الإنسان ومجهوده — بإرادة الله وقدرته .

وهذا المراد الواضح جمعته آية « البقرة » التي أتينا بها بعدها وهي :

« يا أيُّها الذين آمَنُوا أنْفِقوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ، ومِمَّا أخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الأرْضِ » . . .

فزاوجت بين : **سعي الإنسان فيما سمته هنا « كسبا »**. وبين **إرادة الله فيما عبرت عنه بقوله : « أخرجنا لكم »** .

والواقع أن الأمر يعود إلى مجهود الانسان وسعيه وحده . أما الايمان باقتران الله بنتائج هذا المجهود والسعي ، فلكي يخلص هذا المجهود من الانحراف ، ويبعده عن وسائل الايذاء والإضرار ، ويستصحب معه خصائص الانسانية الكريمة في الفعل والسلوك .

وهذا هو **فائدة الربط بين السماء والأرض،وإخضاع الإنسان لرسالة الله!**

---

(١) آل عمران : ٢٦

وليس من المعقول في شيء أن يكون إيمان الانسان بالله معطلاً له وحائلا دون نشاطه البشري على هذه الأرض : وإلا فيم خلق الله السموات والأرض ؟ ولم خلق الانسان ؟

إن الله هو القائل في خلق السموات والأرض :

« وَمَا خَلَقْنَا السماءَ وَالأرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ .

« لَوْ أرَدْنَا أنْ نَتّخِذَ لَهْواً لاتّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنّا ، إنْ كُنّا فَاعِلِينَ .

بَلْ نَقْذِفُ بالحَقّ عَلَى البَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ، فَإذَا هو زاهِقٌ »(١)

ومن ترى هم جنود الحق على الباطل ؟ ؟

إنهم المؤمنون من الناس ؟

والله تعالى هو القائل في خلق الإنسان :

« يَا بَنِي آدَمَ لاَ يَفْتِنَنّكُمُ الشيْطَانُ ، كما أخْرَجَ أبَوَيكُمْ مِنَ الْجَنّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ليريهما سَوْآتِهِما ، إنهُ يَرا كُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُمْ .

« إنا جَعَلْنَا الشياطِينَ أوْلِيَاءَ لِلذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ » (٢) .

وهكذا نادى القرآن الانسان على هذه الأرض ليأخذ حذره من عدوه فيها وهو الشيطان ! فالشيطان صاحب الإغواء ومناصر الباطل ، والإنسان مطالب بطلب الهداية ونشرها من أجل نصرة الحق وإزهاق الباطل .

فغاية خلق الانسان . . . هي **نصرة الحق إذن على هذه الأرض !**

---

(١) الأنبياء : ١٧ ، ١٨

(٢) الأعراف : ٢٧

ولن ينصر الإنسان الحق ، إذا قدّر عليه تعطيل نشاطه وكبت سعيه في الحياة ! ! .

إنه عندئذ يكون **كائنا سلبياً ...** ولا ينتظر من كائن سلبي أن يفعل وأن يستجيب ! !

إنه تناقض . . إذ كيف يطلب الله من الناس وهم مقهورون على التعطل والتبطل — نصرة الحق ؟! !

كما جاء في قوله سبحانه :

« وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ، إن اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ .

« الذينَ إنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأرْضِ : أقَامُوا الصلاة ، وَآتوا الزكاةَ ، وَأمَرُوا بِالمعْروفِ ، وَنَهَوْا عَنْ المُنْكَرِ ، وَلله عَاقِبَةُ الأُمورِ » (١) .

ترى كيف يؤدي الإنسان « الزكاة » . . وهو لا يحصل مالا ، فالمال حصيلة المجهود البشري ؟

وكيف ينهض بـ « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » .. وهو معطل في تصريف طاقاته البشرية ؟.

أيكون أداؤه بـ « التواصي » و « الأماني » دون العمل ؟ ؟

ومن أجل هذا كله ، ومن أجل خطورة « الربا » في المجتمع وعلى سلامة توجيه الانسان وجهده في الحياة ، وأدائه لرسالته فيها كان قول القرآن الكريم :

« يَا أيّهَا الذِينَ آمَنُوا اتّقُوا اللهَ ، وَذَرُوا ما بَقِيَ مِنَ الربَا إنْ كنْتُمْ مُؤْمِنِين.

« فَإنْ لَمْ تَفْعَلوا فَأذَنُوا **بِحَرْبٍ** مِنَ اللهِ وَرَسُوله

(١) الحج : ٤١

« وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ .

« وإنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ .

« وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » (١)

فكان هذا القول فيصلا بين ماض وحاضر :

ماض . . تصفى رواسبه من بقايا هذا الوباء في حزم وإصرار : « فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله » !

وحاضر . . . يبدأ بداية إنسانية كريمة ، فصاحب المال يأخذ ماله فقط دون إضافة أية زيادة عليه : « وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تَظلمون ولا تُظلمون » !

وصاحب الحاجة المستضعف يدفع ما اقترضه فحسب إن كان ذا قدرة على الدفع ، وإلا أرجىء إلى ميسرة فيه بعد ذلك : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » ! !

على أن أصحاب رؤوس الأموال لو علموا أن الخير لأنفسهم لتنازلوا في اقتناع نفسي عما قدموه من قروض دون انتظار لاستردادها ممن أخذوها منهم وهم في حالة عسر : « وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون » . . .

إنهم بهذا التنازل يعملون على أن تستل الأحقاد من نفوس الضعفاء ويعود لها صفاؤها ... وبالتالي ترجع العلاقات في المجتمع إلى وضع طبيعي ، تقوم عليها أمة متماسكة تؤدي رسالتها خير أداء !

وهذا الإجراء — كما تلزم الآية الأخذ به — يتسم « بروح الثورة » ! !

---

(١) البقرة : ٢٧٨ — ٢٨٠

إن الثورة تقوم على دعامتين رئيسيتين :

أولاهما : تصفية رواسب الماضي الضعيف المعوق لقيام المجتمع الجديد

وثانيتهما : أخذ الحياة المستقبلة للافراد والمجتمع على هدي من المبادىء الجديدة بحيث تتركز يوماً بعد يوم ، وبحيث يزداد انعكاس أثرها في وضوح على علاقات الأفراد او في تحقيق أهداف مجتمعهم المنشودة وهي تلك الأهداف التي قام المجتمع الجديد لتحقيقها .

وشأن الثورة أن لا تتراجع ، وأن لا تترك الحبل على الغارب ، وأن لا تسير طواعية أو كرهاً في تجاهل ما يقع . . . وإلا ما عادت ثورة بل تغدو أمراً مألوفاً ، وإلا ما قام مجتمع جديد ، بل يصبح الوضع عندئذ استمراراً للقديم ! !

ومع هذه الروح الثورية الحازمة ، في قطع دابر الربا في المجتمع الاسلامي . . . ينهج القرآن منهجه أيضاً في أن يقابل هذا الاجراء من الأفراد بروح زكية وبدفع ذاتي قوي ، فيقول :

« وَمَا آتَيْتُم مِنْ رِباً لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلاَ يَرْبُو عِنْدَ اللهِ « وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ » (١) !

إن القرآن يعكس « المعادلة » المألوفة التي كانت جارية لدى القوم . .

كانوا يحسبون أن الربا — وهو زيادة — يضيف إلى المال مالا جديداً . . . وأن الإنفاق ابتغاء وجه الله ولصالح المجتمع — وهو إخراج وإنقاص من المال — ينقص المال ولا يبقيه عند حده ! !

ولكن أصبح الأمر على الضد في حساب الاعتقاد والايمان ! !

---

(١) الروم : ٣٩

وطالما اعتقدَوا وآمنوا ، فهم سعداء بما يعملون طبقاً لاعتقادهم وإيمانهم ! !

* * *

والربا في تاريخ البشرية لم يشع في جماعة على نحو ما شاع في **جماعة « اليهود »** ، ولم يروجه فريق من الناس مثل ما روجه اليهود منذ فجر التاريخ البشري حتى اليوم . ورغم ما جاءهم من الرسل محذرين ومنذرين فإنهم لم ينتهوا أبداً ، وأغلب الظن أنهم لن ينتهوا !

يقص القرآن الكريم عنهم :

* « وَتَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » (١) .

* « فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ

« وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ كَثِيراً

« وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ

« وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ، وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ منهم عَذَاباً أَلِيماً » (٢) .

* « لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ .

« ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ .

« كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ ، لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » (٣) .

---

(١) المائدة : ٦٢

(٢) النساء : ١٦٠ ، ١٦١

(٣) المائدة : ٧٨

فمن مثل هذه الآيات ، وكذلك من واقع التاريخ إلى اليوم . . . نجد اليهود يتميزون بالظواهر النفسية الآتية :

أولا : باعتدائهم على الحق وأصحاب الرسالات الإنسانية ، بالقتل ، والعناد في المعارضة .

ثانياً : بصدهم عن سبيل الله ، وهي سبيل الخير العام في الأمم والشعوب ، وباستئثارهم بالمصلحة لهم وحدهم .

ثالثاً : بالمادية الجارفة التي تتمثل في أكل أموال الناس بالباطل ، وباستخدام الربا كطريق رئيسي لاستثمار المال واستغلاله .

رابعاً : وبارتكاب وسائل الظلم ، ولو ضد أنفسهم .

« وإذ أخَذْنا مِيثاقَكُمْ لا تَسْفِكُون دِماءَكُمْ ، ولا تُخْرِجُونَ أنفُسَكُمْ مِنْ دِيارِكم ثُم أقْرَرْتُمْ وأنْتُمْ تَشْهَدُون ثم أنْتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلون أنفُسَكُمْ وتخْرِجُون فَرِيقاً مِنْكم مِنْ دِيارِهِمْ تَظاهَرُونَ عليْهِمْ بِالإثْمِ والعُدْوانِ » (١)

خامساً : بعدم وفائهم بالعهود والمواثيق ، ربما كان لتمكن الاتجاه المادي فيهم — عن طريق الوراثة — الأثر الأول في مصاحبته الظواهر الأخرى لتصرفاتهم ومواقفهم .

وقد تجاوز هذا الأثر لماديتهم الطاغية تصرفاتهم العملية إلى إيمانهم القلبي وعقيدتهم النفسية :

فليست هناك أمة أو مجموعة من الناس أرسل رسول إليها في التاريخ وطالبته برؤية الله عياناً ومشاهدة مثل ما فعل اليهود :

« وإذ قُلْتُمْ يا مُوسى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حتى نرى اللهَ جَهْرةً » (٢)

(١) البقرة : ٨٤ ، ٨٥ (٢) البقرة : ٥٥

وليست هناك أمة أو مجموعة من الناس طلبت **تغيير الطعام** ولو إلى نوع أدنى في المستوى واهتمت بمذاقه مثل ما فعل بنو إسرائيل مع موسى :

« وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ ، فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ،

« قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الذي هُوَ أَدْنَى بِالذي هُوَ خَيْرٌ ؟!

« اهْبِطُوا مِصْراً فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ ،

« وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ ،

« ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ ، وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ » (١)

وليست هناك امة أو مجموعة من الناس امتد بها التطاول بالمال والتفاخر به إلى **أن تصف نفسها بالغنى بينما تصف الله بالفقر** سوى جماعة اليهود :

« لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الذينَ قَالُوا : إن اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاء

« سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ . . » (٢)

مادية جامحة . . . في الاعتقاد ! !

ومادية أخرى جامحة . . . في التصرف والسلوك ! !

وهذه المادية الجامحة . . . في طرفيها العملي والعقيدي ، تساوي : « إنسانية » في المعاملة ! !

* * *

---

(١) البقرة : ٦١

(٢) آل عمران : ١٨١

« والربا » . . . والإصرار على التعامل على أساسه ظاهرة طبيعية لدى من فقد الانسانية وتمكنت منه المادية الطاغية .

وإذا قيل إن اليهود يشجعون الرأسمالية ونظام الحرية الفردية في استغلال رأس المال فذلك لأنهم يرون هذا النظام فرصة للسيطرة واستغلال الاكثرية من الناس في العالم في حاجتها إلى المال .

والربا أوضح صور الاستغلال البشري عن طريق المال ، وأيسرها في إنماء المال وتكثيره . فهم قراصنة المال في المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية . ولكن إذا قيل: إنهم يشجعون الفكر الشيوعي ويرسمون للشيوعية طريق الفكر الانساني فذلك لأنهم يريدون تقويض المجتمع المسيحي ، ورفع المسيحية كدين يربط بين المسيحيين ويقنن لهم السلوك الخلقي .

إذ السيطرة العالمية – وهي هدف اليهود – لا تنمو إلا في ظل احتكار المال سواء في تداوله أو تشغيله .

ولا تنمو أيضاً إلا في ظل انهيار المسيحية ، كدين يجمع بين أصحاب القوة في الحضارة الصناعية الحديثة . إذ أن ما عدا المسيحيين من المسلمين والبوذيين وغيرهم فبقدر مالهم من كثرة عددية ، يغلب عليهم الضعف في جوانب القوة الموجهة في عالمنا المعاصر .

وهناك شك في أن هؤلاء أو أولئكم « من المسلمين والبوذيين » أو غيرهم إذا كسبوا جانباً من جوانب القوة المعاصرة يكسبونها عن طريق الترابط على أساس الدين كقوة إيمانية . إن الإسلام كالبوذية اليوم في أزمة عنيفة لا يستطيع معها أن يرى مصيره غداً أو يلمح بعض ظواهرها ، وهذه المظاهر :

أولا : أزمة « الإلحاد الماركسي » ، ومعها أزمة « الصليبية الاستعمارية » وبالأخص بالنسبة للاسلام .

وثانياً : أزمة الانقلاب السريع للمعايير الأخلاقية في البلاد الصناعية .

وثالثاً : أزمة جمود رجال الدين بالنسبة للاسلام أو البوذية ، وضعف عرضهم للمبادىء الدينية في مواجهة العرض الحديث للآراء والمبادىء المناوئة للقيم السماوية .

وذلك كله بالاضافة إلى جهل الناشئة في المجتمعات الافريقية والآسيوية ، أو سوء فهمها لمطلوب الدين ورسالته في أي مجتمع منها ، ثم في المجتمع الإنساني العالمي .

الأصل الأول : اعتبار الله مالكاً للمال :

ونخلص من هذا كله إلى أن للاسلام نظرة أساسية في المال :

أولاً : ان المال ضروري، وان الإنسان بحكم فطرته موجه إلى اقتنائه وإنمائه

وثانياً : لأهميته في حياة الإنسان كان منطوياً على فتنة وإغراء ، وتجنباً لفتنته تجب الحيطة في وسائل تحصيله أو إنمائه .

وقد يرى بجانب هذه النظرة الأساسية للاسلام نظرة أخرى ، وربما تعتبر النظرة الأولى له ، التي يمكن أن تتفرع عنها النظرة السابقة .

وهي أن هذا **المال ملك الله** ، والإنسان مستخلف عليه ومفوض فيه نائباً عن الله .

ومؤدى هذه النظرة أن **الملكية الحقيقية للمال هي لله** ، **وأنه إن وجد بيد الإنسان فهو وديعة أو أمانة** ، يجب أن يسلك الإنسان فيه المسلك الذي يصونه عن التبديد أو العبث به .

ويترتب على هذا الأصل . . . أن من بيده المال يجب :

* **أن يلتزم فيه حدود الله** . . . سواء في طرق « التحصيل » ، أو في وسائل « التنمية » .

* **وأن ينفق في سبيل الله**، وفيما دعا الله إلى الإنفاق فيه لصالح المجتمع أو لصالح من عداه من الأفراد فيه ، زيادة عما يؤديه من الزكاة .

* وإذا أضاف إلى ذلك أنه يفعله **عن إيمان بالله** ، لم تكن تأديته إياه باكراه فيه ومضطراً إليه . وإنما بالأحرى يكون ذا مشيئة واختيار في ادائه .

وهذا يوجب **أن تكون التربية الأخلاقية — وليس إلزام السلطة — هي قانون الحياة الإنسانية في المجتمع الإسلامي .**

وهنا يكون تحذير القرآن من فتنة المال — وكذلك ترغيبه في الانفاق إلى حد أنه جعل الانفاق في سبيل الله صنواً للإيمان به أو على الأقل ركناً أساسياً فيه — ليخلق الجو النفسي الصالح لدى الإنسان كي يمارس فيه السلوك المستقيم مع المال بمحض اختياره ومشيئته ، دون إلزام وقهر فيه .

وعلى هذا النحو يمكن أن تبدو صلاحية جعل المال ملكاً لله وجعل الإنسان مستخلفاً نظرة أساسية من جانب الاسلام إلى المال وتملكه .

ثم ما رآه الإسلام من فتنة المال وإغرائه ، وبالتالي ما يطلب إنفاقه في أوجه الانفاق المحددة يجوز أن يكون متفرعاً من هذا الأصل .

ويمكن أن تساعد نصوص القرآن على ذلك :

بعض الآيات تشير إلى ملكية الله للمال . . . والبعض الآخر يشير إلى استخلاف الإنسان عليه وتفويضه في التصرف فيه .

فمن الآيات التي تشير إلى أن ملكية المال لله قوله :

* « هُوَ الَّذي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً . . . » (١)

* « قُلْ اللهُمَ مَالِكَ المُلْكِ تُؤْتِي المُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِع

---

(١) البقرة : ٢٩

الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ،

« بِيَدِكَ الْخَيْرُ ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » (١)

• « وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

« وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ » (٢)

• « لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى » (٣)

• « يَاأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ، وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ (٤)

الأصل الثاني : اعتبار الإنسان مستخلفاً عليه ومفوضاً فيه :

ومن الآيات التي تعطي **استخلاف الله للانسان على المال** وتفويضه في التصرف فيه قوله :

• « هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ ،

« وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ، لِيَبْلُوَكُمْ فِيمَا آتَاكُمْ ».(٥)

• « وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ .

وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ، قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ » (٦)

---

(١) آل عمران : ٢٦
(٢) آل عمران : ١٨٠
(٣) طه : ٣
(٤) فاطر : ١٥
(٥) الأنعام : ١٦٥
(٦) الأعراف : ١٠

• « آمِنوا بالله ورَسُولِه

« وَأَنْفِقُوا مِما جَعَلَكُمْ مُسْتَخلَفِينَ فيه ،

« فَالذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أجْرٌ كَبيرٌ » (١)

وكما سبق : **مقتضى ملكية الله للمال أصلاً** ... واستخلاف الانسان عليه:

هو أن تصرفات الإنسان في المال مرتبطة بالحدود والتوجيهات التي تضمنتها وصاية الله في كتابه بشأن المال . . . إن في الحصول عليه ، أو في استثماره ، أو في أوجه إنفاقه ، أو في تقييمه وتقديره .

وليس الإيمان بأن المال ملك لله بمانع الإنسان من التصرف فيه ... ببيع أو شراء ، أو بتأجير أو استثمار ، أو برهن أو وصية ، أو بهبة أو إقراض . فالقرآن في آياته الكثيرة بشأن المال يسند التصرف فيه — أي تصرف — إلى الانسان سواء في المباح منه أو المحظور

وفي ذلك دليل على أن الإنسان صاحب الاختيار في المال وصاحب التصرف فيه كأنه مالك له على سبيل الحقيقة .

ولا أدل على ذلك مما جاء في قوله تعالى :

« . . . مَنْ ذَا الذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفهُ لَهُ ، وَلَهُ أجْرٌ كَرِيمٌ » (٢)

فمع كون المال في أصله ملكاً لله إذا أنفقه الانسان في أوجه الخير كأنه أقرضه لله . وكأن المال عندئذ يتغير اعتباره ، وكأن المالك الحقيقي له هو الانسان وليس الله .

فالمقترض عادة يقترض ما ليس ملكاً له ، والمقرض عادة يقرض مما في

(١) الحديد : ٧ (٢) الحديد : ١١

ملكه أو مما له الولاية عليه ، لغير مالك له .

وتعبير القرآن على الإنفاق في سبيل الله بالقرض إليه ليشعر الانسان بأهمية الانفاق في سبيل الصالح العام ويبرز أثره في تقييم تصرفاته .

ولكن ذلك لا يخرج القضية عن وضعها الأصيل ، وهو ملكية الله للمال ، واستخلاف الإنسان عليه .

* * *

وعندما يوجه القرآن نداءه إلى الانسان نحو الانفاق في أوجه الخير عامة . أو لصالح القرابات الاسرية ، أو لرعاية ذوي الحاجة من الأفراد القريبين منه في الجوار – يشتمل نداؤه على ثلاثة عناصر :

* تذكير الانسان بأن ما في يده هو من الله .

* توضيح الأثر الإيجابي لهذا النوع من الانفاق في حياته الحاضرة ، وفي مستقبله .

* بيان أهمية المصرف بوجه خاص بالتنصيص عليه وتحديده

فتقرأ مثلا قوله تعالى :

« فَآتِ ذَا القُرْبَى حَقَّهُ وَالمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ ، وأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ » .

« وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِباً لِيَرْبُوَ في أَمْوالِ النَّاسِ فَلاَ يَرْبُو عِنْدَ اللهِ ، وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ فَأُولَئِكَ هُمُ المُضْعِفُونَ » (١)

(١) الروم : ٢٩

وعلى هذا الغرار قوله تعالى ·

« . . .وَمَا تُنْفِقوا مِنْ خَيْرٍ فَلأَنْفُسِكُمْ ،

وَمَا تُنْفِقُونَ إلاّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ ،

وَمَا تُنْفِقوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إلَيْكُمْ وأنْتُمْ لاَ تُظْلَمونَ » (١)

وآيات أخرى كثيرة تشير إلى ذلك وتتضمنه عن طريق غير مباشر :

تقرأ قوله تعالى :

« وَلاَ يَحْسبنَّ الّذِينَ يَبْخَلونَ بِما آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ ، بَلْ هُوَ شَرّ لَهُمْ ، سَيُطَوّقونَ مَا بَخِلوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ،

« وَلِلهِ مِيرَاثُ السّموات وَالأرْضِ ، وَاللهُ بِما تَعْمَلُون خَبِيرٌ » (٢)

فأكد في أول الآية وآخرها أن المال لله ، اليوم وغداً ، كما بين ما سيعقب البخل من مساوىء تعود على البخيل نفسه ، وهو ذلك الذي لم يستجب إلى النداء السابق .

* * *

كما أن مما يترتب على ملكية الله للمال واستخلاف الانسان – على نحو ما أشير إليه اجمالا فيما مضى – عدة أمور :

• أن الانسان ليس حراً حرية مطلقة في التصرف في المال وتثميره ، بحيث يجوز له عن طريق هذه الحرية أن يضر نفسه أو يضر الصالح العام .

• وأن على الانسان أن يلتزم في شؤون المال–أي شأن فيه–جميع الحدود

---

(١) البقرة ٢٧٢

(٢) آل عمران ١٨٠

التي رسمها القرآن في تحصيله وإنمائه وإغلاله ، وصرفه ، ومعيار الانفاق الخاص منه . والانسان إذن موجه في شؤون المال ، وملكية المال ملكية موجهة .

* وان حدود التوجيه كما نصت الآيات صراحة عليها :

– عدم استغلال الضعف البشري في أي صورة ما بسبب المال ، وعدم اتخاذ المال وسيلة لاهدار الكرامة البشرية .

– عدم اكتناز المال والحيلولة دون تداوله في الصالح العام .

– عدم انفاق المال في فاحشة أو منكر ، مما من شأنه أن يضعف أو يلغي اعتبار القيم التي استهدفها المجتمع في قيامه ، ويستهدفها في بقائه .

– عدم السفه في التصرف فيه .

– احترام حق المصلحة العامة ، وحق أصحاب الحاجة فيه .

– تعلق هذا الحق لأصحاب الحاجة بكل زائد عن حاجة من بيده المال في معيشته .

* وأن حدود هذا التوجيه جاء بها كتاب الله ، والانسان بإيمانه به ألزم نفسه بها . . فالإلزام بالسير وفق هذه الحدود في شؤون المال إلزام ذاتي ، وليس من سلطة أخرى وراء ذاته ، فهو جزء من إيمانه ، وبعض من كل حياته .

* لولي الأمر – قبل أي فرد آخر في الجماعة – أن ينزع المال ممن لا يلتزم في تصرفاته هذا التوجيه ، احتفاظاً بحق المصلحة العامة فيه ورعاية لحق الله في ملكه إياه ، وهو حق تجب صيانته من العبث فيه .

وحق الله تتكفل به جماعة المسلمين عامة وتسقط مطالبتهم به لو قام به عنهم ولي الأمر فيهم .

ولمزيد إيضاح هذه الحدود نعرضها مرة آخرى في شيء من التفصيل . . .

* * *

مدى حرية الإنسان فيالتصرف في المال :

ليس من المنطق في شيء أن يكون هناك طرفان في أ ر ما ، ويستقل أحدهما دون رعاية حق الآخر بالتصرف فيه . إذ مثل هذا التصرف هو في الواقع حل للشركة القائمة ، أو انكار لحق الطرف الذي لم يراع جانبه في التصرف .

فإذا كان أساس الشركة أن أحد الطرفين هو المالك للشيء ملكاً حقيقياً ، وأن الطرف الثاني مفوض من قبله فيه ، ومؤتمن على الحفاظ عليه من جانبه ، فاستقلال من لا يملك بالتصرف في ملك الغير يكون عندئذ اعتداء صريحاً على ما لهذا الغير عنده .

فإذا كان المالك بعد ذلك هو الخالق والمعبود ، وأن المؤتمن هو الإنسان العابد له والمؤمن به ، كان استقلال الانسان بالتصرف فيما وكل إليه من قبل الله واؤتمن عليه واستخلف فيه — انكاراً للربوبية ، وتطاولا على من له وحده الملك في السموات والأرض .

فعدم القيام عندئذ بما يجب على الإنسان نحو المال وفيه لا يقل أثراً عن الكفر بالله جل وعلا .

« وسورة الليل » **تقرن الإنفاق بالإيمان معاً ، والبخل بالكفر على السواء في قوله تعالى :**

« وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ، وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى ، إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى .

— « فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى »

— « وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى . وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى »

« إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى . وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى »

« فَأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى ، لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى »

« وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى . وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ، وَلَسَوْفَ يَرْضَى »

« وسورة الماعون » جعلت من يسلك مسلكاً إيجابياً في إيذاء الضعيف وصاحب الحاجة ومنعه من أن يصل إليه حقه في مال الأفراد مساوياً لمن يكذب بالآخرة وينكرها :

« أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ »

« فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ ، وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ

« فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ، الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ » .

وأنذرت هذه السورة الذين يؤدون صلاتهم مع كونهم يمنعون حق الغير في أموالهم . وهم عندئذ ساهون على سبيل الحقيقة عن صلاتهم ، وبعيدون عن غايتها . لأن الصلاة في هذا الوقت لم تكن عنوان إيمان ، إذ لو كانت كذلك لما منع مؤدوها حق الغير في المال من أن يصل إليه .

وليس البخل في المال إلا تفرّدا في التصرف من جانب واحد فيه و هو جانب الانسان ، وفي الوقت نفسه تجاهلا لحق المالك الأصيل الأعظم وهو الله . وليس حق الله إلا حق المصلحة العامة في المجتمع ، وحق ذوي الحاجة فيه من الأفراد .

وإذا لم يكن الإنسان ذا حرية مطلقة في التصرف في المال بالذي بيده ، وعليه إذن رعاية حدود الله فيه . . . فمن الأمانة رعاية هذه الحدود رعاية تامة .

ثم من الانسانية المهذبة أن تكون هذه الرعاية صادرة عن رضا نفس ورقابة ذاتية داخلية ، بحيث تصحبها متعة في الاداء .

والمؤمن على سبيل الحقيقة هو الذي يرى من نفسه ، وبانفعاله النفسي — **تعلق منفعة الغير بماله الذي بيده رعاية لحق الله :**

« إنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ .

« آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ، كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ، وَبِالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ،

« وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » (١)

« إنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً ، إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً ، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً ،

« إِلاَّ الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلاَتِهِمْ دَائِمُونَ . وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » (٢)

---

(١) الذاريات : ١٩

(٢) المعارج : ٢٥

فالمؤمن على الحقيقة هو الذي يرى أن الإنفاق وراء الزكاة حق آخر عليه في سبيل الله وفي دفع حاجات المحتاجين من المال الذي له ولاية عليه يلزم به نفسه ولا تبرأ ذمته منه إلا بالأداء .

فليس ما فرضه الإسلام من زكاة الا جزءاً ضرورياً في نطاق ما ينتظر من المؤمن اداؤه رعاية لجانب الله في المال .

حق الله في المال :

ورعاية حق الله في شؤون المال تكون من عدة وجوه :

* **الوجه الأول : في المعيار الذي يلزم الانسان به نفسه في تقدير نفقاته** الشخصية له ولمن يعوله . . .

فقد جاء قوله تعالى في تحديد هذا المعيار :

« **وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إلى عُنُقِكَ ،**

« **وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ البَسْطِ**

« **فَتَقْعُدَ مَلوماً مَحْسُوراً** » (١)

كما جاء في هذا الشأن أيضاً وصف عباد الرحمن وهم المتقون المؤمنون :

« **وَالّذِينَ إِذَا أنْفَقُوا . . . لَمْ يُسْرِفُوا**

« **وَلَمْ يَقْتُرُوا**

وكَانَ بَيْنَ ذلكَ قَوَاماً » (٢)

فإذا خرج الانفاق عن حد « القوام » وهو الوسط كان إما إلى الشح والبخل ، وإما إلى التبذير والإسراف .

---

(١) الإسراء : ٣٠

(٢) الفرقان : ٦٧

والشح في الانفاق الخاص – فوق أنه يذل الانسان ويعكس آية بشريته ، يجعل المال سيداً على نفسه – قد يجر إلى الإمساك عن الانفاق العام ، وفيما يجب أن يصرف في سبيل الله لدفع حاجات أصحاب الحاجة من الأفراد .

وعندئذ تكون غاية المال في الحياة فوق القيم العليا للبشرية والرسالة الانسانية في المجتمع ، وفي علاقات الناس بعضهم ببعض .

عندئذ يتحول الإنسان عن الانفاق إلى صورة للانسان ، وبالاضافة إلى أنه يعوق انسانية غيره في النمو والصفاء .

ويقول القرآن الكريم في وصف الشح وما يستتبعه من آثار تلاحقه :

« فَأَما الإنْسَانُ إذا مَا ابْتَلاهُ رَبّهُ فأَكْرمَهُ ونَعّمَهُ فيَقولُ ربي أكْرمَنِ ،

« وأما إذا مَا ابْتَلاهُ فَقَدر عَلَيْهِ رِزْقَهُ فيَقُولُ ربي أهَانن ،

« كلا بَلْ لا تُكرِمُون اليَتِيم ،

« ولا تحاضّون عَلَى طَعَامِ المِسْكِين .

« وتَأكلُون التراث أكْلاً لَمّا وتُحِبّون المَال حُبّاً جَمّاً »(٢)

كما يقول أيضاً :

« ويْلٌ لِكُلّ هُمَزةٍ لُمَزةٍ ،

الذي جَمَعَ مَالاً وعَدّدهُ ،

« يَحْسبُ أن مَالَهُ أخْلَدهُ ،

« كَلا لَيُنْبَذَنّ فِي الحُطَمَةِ ، ومَا أدْراكَ مَا الحُطَمَةُ ، نَارُ اللهِ المُوقَدةُ ، التِي تَطّلعُ عَلَى الأفْئِدةِ . إنهَا عَلَيْهِم

(١) الفجر : ١٠

مُؤْصدةٌ ، فِي عَمَدٍ مُمَدَّدةٍ » (١)

ويقول كذلك :

« والذين يَكْنِزون الذهَب والفِضة ولا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ الله ، فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أليمٍ . يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوى بِهَا جِبَاهُهُمْ وجنوبُهم وظهورهم ، هَذا مَا كَنَزْتُمْ لأنْفسِكُمْ فَذوقوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزون » (٤)

ويشير ما جاء هنا في سورة الفجر إلى حقيقة يرددها الدين دائماً . . . وهي أمر الابتلاء بما في الدنيا لها من زينة . والمال في مقدمة أنواع الزينة على نحو ما جاء في قوله :

إنا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأرْضِ زِينَةً لَهَا . . . لِنَبْلُوَهُمْ أيهُم أحْسَنُ عَمَلاً » (١)

والابتلاء كذلك بما في الدنيا من سراء وضراء ، والحرمان من المال — في مقدمة ذلك . . .. كما يقول في آية أخرى :

« أمْ حَسِبْتُمْ أنْ تَدْخلوا الْجَنَّة ولَمَّا يَأتِكمْ مَثَلُ الذين خَلَوْا مِنْ قَبْلِكمْ ، مَسَّتْهُمُ البَأساء والضَّرَّاء وَزُلْزِلوا ، حتَى يَقولَ الرسولُ والذين آمَنوا مَعَه مَتَى نَصْرُ الله ، ألا إن نَصْرَ الله قَريبٌ »

والدين إذ ينظر إلى الحياة الدنيا كمرحلة اختبار وابتلاء في حياة الانسان الأولى : إن باكتمال زينتها لديه أو بحرمانه منها كلا أو بعضاً ، لم يقصد أن يقلقه فيها ، ولا أن يحمله على الهرب منها ، ولا على أن يسلك فيها المسلك

(١) الهمزة
(٢) التوبة : ٣٥
(٣) الكهف : ٧ .

السلبي الانعزالي ، وإلا لناقض نفسه فيما أوجبه على الإنسان من كفاح ومناصرة للحق على الباطل . . . وإنما قصد التوجيه فحسب .

والإنسان إذا لم يُوجه ، ويؤمن بهذا التوجيه ويأخذ به نفسه فإنه، يطغى . . . إن رأى نفسه استغنى !

« إن الإِنْسَان لَيَطْغَى أَنْ رآهُ اسْتَغْنَى » (١) .

« إن الإنْسَان خُلِقَ هَلُوعاً . إذا مَسَّهُ الشرُ جَزُوعاً . وإذا مَسَّه الْخَيْرُ مَنُوعاً .

إلا الْمُصلّين الذِين عَلَى صلاتِهِمْ دائِمُون ، والذِين في أمْوالِهِمْ حَقّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ والْمَحْرُومِ » (٢) .

والإنسان أيضاً إذا لم يوجه ويؤمن بالتوجيه ، ويطيعه في حياته العملية . . . صار إلى الخسران حتماً !

« والْعَصْرِ إنّ الإنْسانَ لَفِي خُسْرٍ ،

« إلا الذِين آمَنُوا وعَمِلُوا الصالِحَاتِ ، وتَوَاصَوْا بالْحَقّ وتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ » .

وماخسران الانسان إلا في **ضعف علاقات الأفراد** ، وإلا في الخصومة والشحناء ، وإلا في الحقد والتآمر ، وإلا في الوشاية والأكاذيب ، وإلا في الضلال وإغواء الشيطان .

* * *

وقضية « **الابتلاء بالدنيا وزينتها** » في الدين . . .

---

(١) العلق : ٦ ، ٧

(٢) المعارج : ٢٥

كقضية « **الإيمان بالله** » فيه . . .

كقضية « **حق الله في المال** » في تعاليمه . . .

كقضية « **الرزق على الله** » فيما أوحى به . . .

كل ذلك . . ليس من الأساطير التي يعوق الاعتقاد بها الإنسان عن الانطلاق في هذه الحياة البشرية الأرضية ، وعن الاستقرار فيها ، والسيادة عليها بعقله وعمله ومكتشفاته . وإنما هي على العكس قضايا ضرورية لهذا الانطلاق ، ولهذا الاستقرار ، ولهذه السيادة .

إن هذه القضايا والمعتقدات صمام الأمان للانطلاق الحر السليم ، والاستقرار الذي لا يشوبه قلق الخوف ، وللسيادة التي لا يصحبها طغيان الاستغناء .

إن الإنسان بذاته لم ينجح حتى الآن في إقامة صمام الأمان بعد أن استغنى عن السماء .

وتاريخ البشرية بعد أن اعتز الإنسان بعقله وبعلمه ، وبعد أن اتخذ العلم إلهاً ، لم يسجل في حياته إلا القلق ، وإلا الخوف من الجوع ، وإلا طغيان الانسان أن رأى نفسه استغنى بعلمه ، أو بماله ، أو بكليهما .

والقلق ، والخوف ، والطغيان . . أصبحت ثلاثتها (تُعبد) من الانسان المعاصر ، رجاء أن يجنبها نفسه وأملا في أن لا يلحق به أذاها ! !

تماماً كما كان يعبد الإنسان في القديم (الثعبان) ، و(الصحراء) ، و(رياح السموم) اتقاء شرها على نفسه ،أو على ما يزرع ويفلح في أرضه ! !

* * *

أما الجانب الآخر الخارج عن « **حد القوام** » وهو التبذير أو الإسراف ، فمؤداه إلى الانفاق فيما لم تدع إليه حاجة أو ضرورة في حياة المبذر أو المسرف ،

ومؤداه بالتالي إلى الامساك — في مقابل ذلك بالضرورة — عن الانفاق في دفع حاجة أو ضرورة في حياة الآخرين ممن لهم حق في ماله ، بمقتضى حق الله فيه .

* وقد يصل التبذير والإسراف بالمبذر والمسرف إلى أن ينفق في سبيل الشيطان ، أي ينفق فيما يعود بالضرر على شخصه ، وعلى أسرته ، وعلى من معه في مجتمعه . . . **كالإنفاق في فاحشة أو منكر .**

« يَا أيّها الذين آمَنُوا إنما الخَمْرُ والمَيْسِرُ والأنْصابُ والأزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُون .

« إنمَا يُرِيدُ الشيْطَانُ أنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ العَداوةَ والبَغْضاءَ في الخَمْرِ والمَيْسرِ ويَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وعَنِ الصلاةِ فَهَلْ أنْتُمْ مُنْتَهُون » (١)

* وقد يصل المبذر في إنفاقه **إلى الخروج من الأهلية والصلاحية الإنسانية .** كأن ينفق في **معاونة الأعداء** الذين يتربصون بمجتمعه وبإخوانه المشاركين معه في أهداف المجتمع التي قام من أجلها ويسعى للبقاء في سبيلها . وعندئذ يصل في تصرفه إلى السفه ، ويعد من السفهاء من يجب وجوباً كفائياً على جميع المؤمنين انتزاع المال من أيديهم حفظاً **لحق الله من جانب ، وصوناً** للمال في بقائه في خدمة المجتمع من جانب آخر .

ويقول الله تعالى في شأن السفهاء :

« ولا تُؤْتُوا السفَهَاء أمْوالَكم . . . التي جَعَلَ اللهُ لكم قِيَاماً وارْزُقُوهُمْ فِيهَا واكْسُوهُمْ . . . وقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً » (٢) وقصد — إن بقيت الآية على عموم لفظها — إلى نزع المال من أيديهم ثم إلى عدم رده ثانية إليهم طالما هم سفهاء .

(١) المائدة ـ ٩٠   (٢) النساء : ٥

وعلل القرآن هذا الاجراء بأن المال هو **مال جميع أفراد المجتمع من المؤمنين** . . إذ أضافه اليهم في قوله : « أموالكم » وليس للسفهاء وحدهم ، وأن به أيضاً قيام المجتمع وبقاءه . ولذلك لا يحتمل الابطاء في الحفاظ عليه والاستمرار في الانتفاع به في صالح المجتمع .

ولكن إذا كان الخطاب في قوله : « ولا تؤتوا » موجهاً إلى الأولياء على أموال اليتامى فيجري النص على ظاهره في قوله : « ولا تؤتوا » وهو عدم التسليم دون حاجة إلى سبق النزع ، لأن أموال اليتامى لم تكن بأيديهم حتى تنتزع منهم .

وجاء في كتاب البحر (١) أن السفه المقتضي للحجر عند من أثبته هو « صرف المال في الفسق أو فيما لا مصلحة فيه ولا غرض ديني أو دنيوي » .

ومن غير شك **أن الصرف فيما يضر المجموع لا يقل شأناً عن الصرف في الفسق الذي يصيب الفرد وحده أو يصيب قلة معه** كأسرته مثلا أو جيرانه .

وإذا كان الصرف فيما يضر الفرد أو المجموع أساساً لعدم تمكين صاحب المال من ماله ، فيستوي أن يكون صاحب المال يتيماً أصلا أو غير يتيم ، تجنباً للأضرار وحفظاً للأموال لتؤدي وظيفتها العامة الاجتماعية ، وهي الانتفاع بها عامة . وقوله تعالى :

« إنَّ الْمُبَذِّرِين كَانُوا إِخْوانَ الشياطِين »

يتضمن دفع التبذير والحيلولة دونه ، كما يدفع الشيطان ويحال دون إغوائه ، وهي مهمة أساسية للانسان المؤمن .

ولكن من جانب آخر : **تجب رعاية هؤلاء الذين لا تسلم إليهم الأموال لسفههم** ، بأن يعطوا من غلة هذا المال ما يكفل لهم حياتهم اليومية ، ونصيباً

---

(١) نقلا عن نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٦٢ .

آخر لكسائهم واحتياجاتهم التي لا تتكرر كثيراً .

وبالإضافة إلى تلك الرعاية يجب أن يبقى لهم اعتبارهم الانساني فلا يسخر منهم أحد ولا يساؤون بقول أو عمل ؛ كما تأمر الآية : « وقولوا لهم قولا معروفاً » .

إذ الاجراء الذي يتبع معهم هو إجراء في المال ، وليس إجراء ضد بشريتهم وإنسانيتهم .

فالإسلام شديد الحرص على أن **التدابير الاستثنائية — كعدم تسليم الأموال لأيدي السفهاء هنا — يجب أن تكون بقدر . . .** أي يجب أن تبقى هذه التدابير عند حد تحقيق الهدف الذي اتخذت من أجله .

والإسلام أيضاً شديد الحرص في الوقت نفسه على عدم إهدار إنسانية الانسان إذا فقد صلاحيته وأهليته في جانب من جوانب نشاطه ، كفقد الصلاحية لمباشرة المال هنا .

وهو إذن يفصل بين « **القيم** » ، على معنى أنه لا يسلب جميع القيم الانسانية من الانسان بفقدانه واحدة منها ، باستثناء قيمة واحدة هي قيمة : « الإيمان بالله » ، فهي القيمة التي إذا فقدها المرء فقد اعتباره الانساني عامة ، لأن الايمان بالله أساس كل قيمة إنسانية أخرى عداها ووراءها . ويشير إلى ذلك قوله :

« إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ،
وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » .

* * *

وإذا كان عدم تسليم المال لأيدي عديمي الأهلية والصلاحية واجباً على

جميع الأولياء ، يأثمون بعدم قيامهم به ، فإنه **يتعين على صاحب الولاية العامة** – وهو رئيس الدولة – أي يجب عليه وجوباً عينياً أداء الأمر وتنفيذه ، وفاء بما جاء في كتاب الله وضماناً لصون النظام العام ودفعاً للفوضى والفساد ، لو قام به آخرون من أفراد المجتمع .

وأعداء المجتمع مثل هؤلاء عديمو الأهلية والصلاحية ، في عدم امتلاك المال والاحتفاظ به بأيديهم . . وهم أعداء الأهداف التي قام في سبيل تحقيقها ، والمتربصون به ، والمشككون في قيمه . وهم في الواقع أعداء الله ، وأعداء الإنسانية والقيم العليا ، كالمستعمرين ، في القديم والحديث !

هؤلاء الأعداء يجب انتزاع مال المؤمنين من أيديهم . وإبعادهم عن مباشرته ، في التملك أو في الإنماء . وذلك لأن هذه الآية رتبت هذا الحكم على السفه ، والأصل في السفهاء هم أعداء الله وأعداء القيم الإنسانية الرفيعة . يقول القرآن :

« وإذا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ، **أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ** (١) »

والمقصود هنا فريق من الكافرين يدعي الايمان بالله ، وهو ليس مؤمناً على سبيل الحقيقة – وجاء في قوله من قبل :

« وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ . يُخَادِعُونَ اللهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ .

فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ .

---

(١) البقرة : ١٢ .

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلاَ إِنهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لاَ يَشْعُرُونَ . وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا . . . »

فالقرآن هنا في هذه الآية أطلق على هؤلاء الكافرين بالذات « سفهاء » ... في الوقت الذي نفى فيه هذا الوصف عن المؤمنين !

ولم يطلق على هؤلاء الكافرين وصف « سفهاء » لتبذيرهم في المال أو لمبالغتهم في الاسراف . . . وإنما ربط سفههم بكفرهم ، فكان كفرهم علة لوصفهم به !

ويؤيد هذا قول القرآن الكريم في موضع آخر :

« سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمِ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ، قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » (١) .

فالسفهاء هنا أيضاً الكافرون من أهل الكتاب . وهم في الواقع من اليهود ، سواء هنا أو فيما سبق .

ويقول كذلك :

« قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ ، وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ ، وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى » (٢) .

كما يقول :

---

(١) البقرة : ١٤٢ .
(٢) طه : ١٢٧ .

« إنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّاب » (١) .

« قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلاَدَهُمْ سَفَهاً بِغَيْرِ عِلْمٍ . وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمْ اللهُ افْتِرَاءً عَلَى اللهِ ، قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ » (٢) .

مما يدل دلالة واضحة على أن أصل المعنى في الاسراف هو الكفر وعدم الهداية بالاسلام .

والمسلمون الذين فقدوا أهلية المال وصلاحية مباشرته أطلق عليهم القرآن « سفهاء » لمشاركتهم هؤلاء في عدم ائتمانهم على مال المسلمين ووضعه تحت أيديهم ! !

وإذا كان السبب في عدم ائتمان أعداء الله والانسانية على أموال المسلمين هو عداوتهم لقيم المجتمع وتربصهم به ، فيستحيل عليهم أن يخلصوا في مباشرة المال وهو قوام المجتمع وعضده – لصالح المسلمين . . . فإن السبب في عدم ائتمان عديمي الأهلية والصلاحية من المسلمين في مباشرة المال ، على المال ووضعه بين أيديهم هو فساد طبعهم في أمر حيوي للامة ، فيستحيل عليهم عندئذ أن تكون مباشرتهم للمال في صالح المجتمع وصالح إخوانهم فيه .

ورفع أيدي الأعداء عن أموال المجتمع **بتأميم الدولة الإسلامية مثلاً للبنوك والشركات الأجنبية . . .** إلخ أمر لا يتفق فقط مع منطق الآية التي أشرنا إليها وهي :

« وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً »

وإنما هو واجب على سبيل الكفاية على جميع أفراد المجتمع .

---

(١) غافر : ٢٨

(٢) الأنعام : ١٤٠

وهكذا نرى أن معيار النفقة الشخصية من الأموال التي في حيازة الأفراد وتعد ملكاً لهم ، هو المعيار القويم فعلا ، وأن حد الانفاق لو نزل إلى الشح والتقتير ، أو ارتفع إلى الاسراف أو السفه كان ضاراً بالقيمة الإنسانية ، سواء لمن بيده المال أو لمن عداه من أفراد المجتمع .

الوجه الثاني في جمع المال وإنمائه :

وتمتد رعاية جانب الله في المال من تحديد معيار النفقات الشخصية إلى وسائل تحصيل المال وتنميته . لأن حق الله في المال كلّ لا يتبعض ، فلا يجوز أن يكون معيار الانفاق الشخصي سليماً في حدود الاعتدال أو الوسط ثم تكون وسائل تحصيله أو تنميته ضارة بالاعتبار البشري وقائمة على إهدار الكرامة الانسانية .

ولذا كان : « **تذكر الله » في كل شأن مالي ضرورة يمليها منطق ملكية الله للمال أصلاً** . وإذا كان حق الله في المال هو لمصلحة الجماعة عامة ، ولتغطية حاجات المحتاجين فيها فمن المحرم قطعاً أن تكون وسائل السعي إلى المال أو إلى إنمائه وإثماره على حساب المصلحة العامة ، أو على حساب حاجات المحتاجين ، فضلا عن أن تكون قائمة على استغلال جانب الضعف في الإنسان ، أو على الاستخفاف بالجانب الإنساني فيه .

ومن هنا – كما تقدم – كان :

* **الربا** . . . حراماً
* **وأكل مال اليتيم** . . حراماً . . .
* **وأكل أموال الناس بالباطل** عن طريق الرشوة للحاكم . . . حراماً
* **وعدم إيفاء الكيل والوزن** . . . حراماً

• ويلحق بالربا : كل ربح أو ثمرة جاءت نتيجة لعدم بذل أي جهد بشري من جانب ، واستغلال ضعف ذي الحاجة الملحة من جانب آخر .

ويلحق بأكل مال اليتيم كل ما جاء ربحاً لاستغلال عاجز عن مباشرة المال في حفظه أو إنمائه ، وعاجز أيضاً عن مقاومة من تحت يده ماله عند اعتدائه عليه .

ويلحق بأكل أموال الناس بالباطل عن طريق رشوة الحاكم ، أموال الدولة في المزايدات والمناقصات — لأنها لا تخرج عن كونها أموالا للناس — إذا باشرها العملاء بطريق الرشوة المادية أو المعنوية ، السافرة أو المقنعة .

ويلحق بعدم إيفاء الكيل والوزن كل ما يتعلق بقوت الأفراد ومعاشهم الأساسي ، مما يسبب لهم ضرراً أو حرماناً أو قلقاً ؛ كحبس مواد التموين عن التداول أو عدم رعاية العدل في توزيعها . . .

وهذه صور من الوسائل المحرمة التي انعدمت فيها رعاية حق الله في المال في شأن تحصيله أو إنمائه — تكشف عن قاعدة أساسية يرد إليها الأمر في حله أو حرمته . وهي :

(كل ما يحفظ للضعفاء حقهم في المال ،وحقهم في تجنب الأضرار والإيذاء ، وحقهم في الاعتبار الإنساني فهو حلال روعي فيه حق الله ، وكل ما خلا من ذلك وعلى الضد منه فهو حرام لم تتوفر فيه رعاية جانب الله) .

الوجه الثالث : أداء الإنسان فيما استخلف عليه يقوم على الاختيار :

تستمر رعاية حق الله في المال ممتدة من معيار الانفاق الشخصي ، إلى تحديد وسائل تحصيل المال وإثماره ، إلى تحديد حق الله ومقدار ما يؤخذ لصالحه من أموال الأفراد .

والاسلام — كأساس من أسسه — ينفر من الاكراه الخارجي ، ومن إلزام الانسان من غيره بشيء يؤديه . ويؤثر أن يكون عمل الانسان ترجمة لاختياره ومشيئته وأن يكون بوحي ضميره ومن واقع ذاته .

ولذلك لا يؤجر الانسان من الله عن عمل له في نظر الاسلام إلا إذا كان قد قصد إلى هذا العمل ، وجاء نتيجة الإيمان به . . . ويشير إلى هذا قوله تعالى :

« قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ ، إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْماً فَاسِقِينَ .

« وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ .

« إِلاَّ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللهِ وَبِرَسُولِهِ

« وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلاَّ وَهُمْ كُسَالَى

« وَلَا يُنْفِقُونَ إِلاَّ وَهُمْ كَارِهُونَ » (١)

جاءت هذه الآية في شأن المنافقين . وهم من ظاهرهم الطاعة والمسالمة ، وفي أنفسهم يبيتون الفتن ، ويبغون المكروه والسوء للمؤمنين .

فقبل هذه الآية يقول القرآن في حقهم :

« لَقَدِ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ ، وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَارِهُونَ . . .

« إِنْ تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ،

« وَإِنْ تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِنْ قَبْلُ ، وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ . . . » (٢) .

---

(١) التوبة : ٥٤ .

(٢) التوبة : ٤٨ .

فعدم قبول الله الإنفاق من هؤلاء المنافقين ، **دليل على أن للإرادة الفردية والذاتية دخل في تقييم العمل...** ثم من جهة أخرى ما يأتي به المنافقون من عمل ولو كان ظاهره الرحمة فإنه — لو قبل — لبعث على استمرار الخداع فيهم ، فيكون أشبه بطعم يجر إلى الهلاك والفناء لمن ينافقونهم .

والعبادات كلها لا تُقبل إلا عن اختيار وهو ذلك الممثل في نية أدائها . وكذلك شؤون المعاملات الأسرية ، والمالية ، قبولها مرهون بالمشيئة أيضاً .

ومع إيثار الاسلام للإرادة الفردية **في العمل من الإنسان فإنه لا يتوانى في قبول فرض الإلزام إذا توقف صالح المجتمع عليه :**

* كعدم تسليم الأموال إلى أيدي السفهاء

* وانتزاعها من أيدي الأعداء .

* وكإعلان العناصر التي بقيت تتعامل بالربا في الجماعة الاسلامية بالحرب من الله ورسوله ، إن لم تنته فوراً عن التعامل به .

* وكإيقاع الحاكم الطلاق عن الزوج عند فقد الأهلية في الاستمرار في الزوجية وغير ذلك كثير من الأمثلة التي جاء بها الفقه الاسلامي .

وعن إيثار الاسلام لإرادة الإنسان الفردية في العمل دون إكراهه عليه سلك الاسلام طريقين في تمييز حق الله في أموال الأفراد :

* **الطريق الأول : أنه فرض الزكاة كعبادة...** والزكاة جزء معين من المال يجب إخراجه كل عام من أصحاب الأموال بنسب محدّدة معروفة في كتب الفقه . وفرضها الاسلام تأميناً للصالح العام ووقاية للمجتمع من أضرار الفاقة والعوز . وبفرضها يجب على المكلف صاحب المال أداؤها ، فاذا امتنع أكره عليها ، ولو بمحاربته . كما وقع في حرب الردة على عهد أبي بكر الخليفة الأول .

وفي الوقت نفسه جعل الإسلام هذه الزكاة عبادة ، حتى يميل بها إلى المشيئة

والذاتية ويدفع عنها صورة الالزام والوجوب في الأداء . إذ من شأن العبادة أن تؤدى في رضا وفي متعة نفسية ، لأن العبادة لا تخرج عن كونها قربى إلى الله . وكما لا يتقرب الإنسان إلى الله بسوء أو بفاحشة أو منكر — لأنه بغيض — كذلك لا يتقرب إليه بمكره عليه ، لأن المكره عليه غير محبب وبغيض للنفس كذلك .

ولأن الزكاة تعتبر الضمان الأول في استمرار المجتمع : إن في وجوده أو أداء رسالته ، حرص الإسلام على أن **يفصل مصرفها وما تنفق فيه ، كي يغطي جميع الجوانب الضرورية في حياة المجتمع** ، بما هو ضروري وأساسي في المحافظة على الكيان الذاتي . . .

فتذكر آية الزكاة :

« إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ

« **لِلْفُقَرَاءِ**

« **وَالْمَسَاكِينِ**

« **وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا**

« **وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ**

« **وَفِي الرِّقَابِ**

« **وَالْغَارِمِينَ**

« **وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ**

« **وَابْنِ السَّبِيلِ**

« فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ . . . وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » (١)

---

(١) التوبة : ٦٠

والتعبير بالصدقات هنا . . . قصد منه « الزكاة » الواجبة ، بدليل ما جاء في آخر الآية من قوله : « فريضة من الله » . فليس هنالك انفاق فرض كعبادة على المكلفين من أصحاب الأموال إلا الزكاة .

وفي تفصيل مصرف الزكاة على هذا النحو . . . يلاحظ أن الإسلام إن عني بالفقراء والمساكين ، فقد عني بجوانب أخرى لو تركت لكانت هناك ثغرات للضعف في بناء المجتمع نفسه .

فالمؤلفة قلوبهم : هم الفريق في الجماعة الذي لو ترك وشأن إيمانه ربما كان شراً على المؤمنين ، ولو أعين ودفع له تحول إلى نفع يفيد منه المجتمع . فهو هزيل بإيمانه ، قوي في الانتفاع به .

والرقاب : قصد منها تحرير الأفراد المؤمنين الذين لم يزالوا مسترقين ، على نحو ما كان عليه وضع الإنسان في القديم . ويلحق بهؤلاء فيما مضى تحرير المجموعات أو الجماعات أو الشعوب الإسلامية المستعمرة في نظام الاستعمار الغربي منذ القرن التاسع عشر .

ووضع الإسلام أهمية على تحرير الأرقاء والمستعمرين من المؤمنين بجعله أحد المصارف الضرورية مما يحصل من زكاة الأفراد، يوضح: إلى أي مدى قيمة الحرية الفردية والجماعية للانسان ، كما يفيد أنها لا تقل شأناً واعتباراً عن ملء البطون لأصحاب العوز والحاجة .

والغارمون: هم أولئكم المؤمنون الذين تداينوا بسبب الصالح العام أو أدوا خدمات تجاوزت أموالهم ، أو الذين يتعرضون لترك أموالهم تحت ضغط العدو أو اضطهاده .

وليس منهم من يتداين بسبب المفاسد أو اتباع المحرمات .

وسبيل الله : هو محض الصالح العام الذي لا تفيد منه طبقة معينة أو مجموعة خاصة من الأفراد . وإنما نفعه يعود على الأمة كلها ، ويصيب صالح كل فرد

فيها إصابة مباشرة أو غير مباشرة : كتقوية الجيش ، وتحصين الحدود ، وبناء المصانع والسدود ، والدعوة إلى المبادىء التي يقوم عليها المجتمع في داخله أو خارجه . . .

وقد اقترن الانفاق في سبيل الله بالإيمان بالله في كثير من آيات القرآن . . . ويعتبر الشعار الواضح للاسلام في ذلك قوله تعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ :

« تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ

« وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ

« ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » (١) .

وفي حديث القرآن عن « المؤمنين » كثيراً ما يجعل **الإنفاق في سبيل الله جزءاً من استحقاقهم وصف « المؤمنين »** . . . يقول :

« إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ

« الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا

« وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ

« أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ » (٢) .

فإذا أضيف إلى هذين العنصرين عنصر « الهجرة من أجل الدعوة » ارتفعت درجة المؤمن ووصل إلى قمة « المؤمنين » :

---

(١) الصف : ١١

(٢) الحجرات : ١٥

« الَّذِينَ آمَنُوا

« وَهَاجَرُوا

« وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ

« أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللهِ ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ » (١) .

و« الهجرة » كانت عنصراً رفيعاً في الإيمان لأنها تنطوي على أن المهاجر قد آثر الدعوة والرسالة على الاستقرار والاطمئنان في داره وبلده بين أهله ورفقائه . . لأنها تنطوي على أنه ربط نفسه بالدعوة فأصبح يوجد حيث يكون وجودها وازدهارها . ولم يربط الدعوة بوجوده بحيث يتخلى عنها لو تعرض وجوده المكاني للخطر أو التهديد بالخطر بسببها .

واقتران الانفاق في سبيل الله بالإيمان بالله وجعلهما عنصرين متكافئين في تقييم الإنسان يثير مدى اهتمام الاسلام بالصالح العام في المجتمع . كما يفيد من جانب آخر أن المصارف الأخرى التي عددتها آية الزكاة السابقة مع مصرف « سبيل الله » قصد من تغطيتها إغلاق جميع نوافذ الضعف في بناء المجتمع ، وهي نوافذ الحقد والسخط البشري ، التي توجد بين الأفراد ، أو بعض الطوائف أو المجموعات .

أما ابن السبيل فهو العابر بالطريق الذي لا يجد مأوى ولا كنفاً . ورعايته من مال الزكاة الواجبة يعطيه الشعور والاحساس : بأن الأمة في شخصه ، وأنه يمثل الأمة فهو محوط برعاية الأفراد جميعاً . وذلك منتهى التضامن في المجتمع ، وأوضح تعبير عن التكافل الاجتماعي .

*** أما الطريق الثاني في تمييز حق الله في أموال الأفراد فلم يكن بالفرض والتكليف ، وإنما كان بالنداء والدعوة ، والتوجيه والإقناع . . .**

---

(١) التوبة : ٥٠

ويكاد يكون الوضع في الحث على الانفاق من الأموال ، عدا الزكاة ، معادلا في أسلوب القرآن وآياته للحث على الإيمان بالله.. حتى ليصبح — إذا أصبح — المؤمن آخذاً من مفهوم إيمانه : الانفاق في سبيل الله ، كجزء لا يتجزأ من إيمانه ومن تصديقه بالله وكتابه .

والأسلوب القرآني في النداء والدعوة والتوجيه نحو الانفاق الاختياري يعتمد على الترغيب ، كما يركن إلى التحذير والتخويف .

كقوله تعالى مرغباً :

« وَمَثَلُ الذِينَ يُنْفِقُونَ أمْوَالَهُم ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ وَتَثْبِيتاً مِنْ أنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ » (١)

وكقوله :

« مَنْ ذَا الذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفهُ لَهُ وَلَهُ أجْرٌ كَرِيمٌ »

وكقوله :

« وَسَارِعُوا إلى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِكُمْ وَجَنَةٍ عَرْضُهَا السمَوَاتُ وَالأرْضُ أُعِدَتْ لِلْمُتَقِينَ ،

« الذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السراءِ وَالضراءِ ، وَالْكاظِمِينَ الْغَيْظَ والْعَافِينَ عَنِ الناسِ ، وَاللهُ يُحِب الْمُحْسِنِينَ » (٢)

---

(١) البقرة ٢٦٤

(٢) آل عمران : ١٣٤

وكقوله محذراً منذراً :

« وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ ،

« بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ، سَيُطَوَّقُون مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (١)

وكقوله :

« وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ .. » (٢)

وكقوله :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ ، وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ » (٣)

وكقوله :

« وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ ، وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا ، إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ » (٤)

والتحذير هنا ينصب على عدم الانفاق العام . بدليل ما يذكر من كلمة « في سبيل الله » في كل آية تضمنت تحذيراً مباشراً أو غير مباشر . ولا نكاد نجد إخباراً في القرآن عن « المؤمنين » إلا وعنصر الانفاق العام موجود فيه

---

(١) آل عمران : ١٨٠
(٢) التوبة ٣٥
(٣) البقرة ٢٥٤
(٤) البقرة ١٩٥

فإذا قال القرآن الكريم : « إنما المؤمنون » بهذا التعبير فسوف نجد هنا الوصف بالانفاق ضمن الأوصاف والنعوت التي يخبر بها عن المؤمنين .

فمثلا قوله :

« إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ،

« وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ .

« الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ ،

« وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ،

« أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً ، لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ » (١)

وكذا قوله :

« إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ،

« وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ » (٢)

وبلغ من أثر النداء والتوجيه القرآني والاقناع بالانفاق العام والترغيب فيه بحيث أصبح في منزلته مساوياً للايمان بالله ، أثراً على النفوس – أن سأل بعض المؤمنين عن مقدار ما ينفق في سبيل الله ، أو وراء الزكاة ، فكان قوله تعالى :

« وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ »

---

(١) الأنفال ٤

(٢) الحجرات ١٥

وكان الجواب :

« قُلِ العَفْوَ . كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ » (١) . /

وجاء في آية أخرى ، والخطاب موجه فيها إلى الرسول ، وتعتبر **دستوراً مركزاً لسياسة المجتمع :**

« خُذِ العَفْوَ ،

« وأمُرْ بالعُرْفِ

« وأعْرِضْ عَنِ الجَاهِلِينَ » (٢)

والعفو في المال : هو الزائد عن حاجة الإنسان في معيشته ، وحاجة من يعوله ، وتجب عليه نفقته حسب العرف وما يتبعه الناس عادة في معاشهم .

وطالما أن الانفاق في سبيل الله وراء الزكاة يتبع اختيار الإنسان ودرجته في الإيمان فليس هناك مقياس معين « للعفو » في المال ، وليس هناك مقياس يصح الاختلاف فيه . إذ ليس هناك مجال للاختلاف ، لأنه ليس هناك مكان قبل ذلك للطلب والإلزام .

والأمر موكول إلى إيمان المؤمن ، وإلى تقديره الخاص ، وإلى مقدار تقربه من الله ، وأمله في رضاه عنه .

وكلما كانت الدعوة إلى الله والإيمان به قوياً كلما كان المؤمن آكد تفاعلا ، وأوسع إنفاقاً بماله ، وأشد استعداداً للتضحية بنفسه وبأولاده في سبيل الله ، وكلما ركدت الدعوة وخف الإيمان في القلوب عاش الإنسان في

---

(١) البقرة ٢١٩

(٢) الأعراف : ١٩٩

« انفصالية » بين دينه ، وبين سلوكه في الحياة وكان أكثر استعداداً للتأثر بدعوة أقوى في أسلوبها وعرضها ولو كانت مناوئة لما يدعو إليه دينه .

* * *

وحديثنا هنا هو حديث عن « **الاسلام كنظام للحياة** » ، وكدين يسير مع الطبيعة البشرية . . .

فطرة الله التي فطر الناس عليها :

ولا يعيب الإسلام — كما لا يعيب أي نظام للحياة صالح في نفسه — أن يتخلف عن اتباعه « أتباعه » أو يركد الايمان به في نفوسهم. ولكن يعيبه أن يبدو فيه ما لا يتلاءم مع الطبيعة البشرية كطبيعة إنسانية ، أو يبدو فيه ما يحول دون توجيه الانسان إلى نضجه الانساني ورشده ، أو ما يؤدي إلى تعويق المجتمع عن أن يكون مجتمعاً إنسانياً كريماً ، بعد الايمان به وأخذه في التطبيق العملي كُلاً وليس مبعضاً .

ولكن — تمشياً مع منهج الاسلام في تقدير إرادة الانسان واختياره حتى مع ما وجب عليه أداؤه ، كما رأينا من جعل الزكاة عبادة — **اذا فرغ قلب صاحب المال من الضمير والانفعال بتوجيه القرآن في شأن الإنفاق من المال في سبيل المصلحة العامة ، فإن لولي الأمر أن يأخذ من المال حتى أكثر « العفو »** ، إن اقتضى سبيل المصلحة مزيداً من المال فوق الزكاة المفروضة .

وبقدر هذه المصلحة وحاجتها إلى المال يكون إجراء ولي الأمر في الأخذ من أموال الأفراد . . . وحدود الأخذ هي من « بعد الزكاة » إلى « العفو » في المال . وذلك رعاية لحق الله في المال ، ورعاية كذلك لسبيل الله الذي يجب أن لا يصد .

ويكون شأن من لم ينفق هنا في سبيل الله من نفسه كشأنه لو منع الزكاة ، وموقف ولي الأمر في الحالين واحد ، طالما تقضي المصلحة العامة المزيد من المال فوق أنصبة الزكاة .

وكون الزكاة فريضة واجبة الأداء من أول الأمر ، لا يغير الموقف شيئاً... لأن الفريضة والوجوب منصبان على المقدار الذي حدد في الزكاة ، كضمان أولي لمعاونة المجتمع في بقائه وأدائه لرسالته ، واعتماداً من جانب آخر على أن إيمان المؤمنين سيدفع بعضهم — على الأقل — حتماً إلى إخراج مقادير أخرى فوق ذلك الذي حدد في الزكاة — بمحض اختيارهم وحبهم في الله . وعندئذ لا حاجة لولي الأمر أن يأخذ من المال بطريق الإلزام رعاية لحق الله بعد ذلك ، ما دام لم تدع حاجة ملحة إلى الأخذ من جديد .

وإلا إذا لم يكن ذلك هو المقصود ووقف الأمر عند حد المقدار المعين في الزكاة ، ولم يجز لولي الأمر أن يتجاوزه عند الضرورة ، لأي سبب من الأسباب ، لأن ذلك هو الفريضة المقررة في المال — لبقي الحكم معطلا في قوله تعالى : « خذ العفو ، وأمر بالعرف ، وأعرض عن الجاهلين » إذ لا شك أن الأمر بالمعروف من ولي الأمر مطلوب في كل وقت ، ولا شك أيضاً أن الإعراض عن الجاهلين مطلوب من المؤمنين وفيهم ولي الأمر في كل وقت كذلك ، صوناً لنشاطهم من التبدد والاستهلاك في غير جدوى .

وتبعاً لذلك يكون أخذ « العفو » من المال في سبيل الله مطلوب من ولي الأمر كذلك .

وغاية الأمر أن أخذ « العفو » ليس دفعة واحدة ، وإنما بالتدريج على حسب الضرورة . لكن العفو كله هو نهاية المطلوب على أي الأوضاع .

وغاية الأمر كذلك أنه إن دفع هذا « العفو » — كما هو مؤمل ومنتظر —

بإرادة صاحب المال أخذه ولي الأمر ، دون حاجة إلى إلزام من جانبه . . . وإلاّ كان الإلزام به رعاية لحق الله ، وولي الأمر هو أول المطالبين برعاية هذا الحق .

وما جاء في القرآن مطلوب من المؤمن أن يؤمن به كله ، وأن يعمل به كله بدون استثناء .

وما نوّعه الفقهاء في (الأحكام) — مما هو واجب أو مندوب في شأن ما يطلب أداؤه من الإنسان — ليس إلا توضيحاً لقدر الضرورة في كل من هذه الأحكام . بحيث أن ما كان مندوباً اليوم قد يكون واجباً أداؤه غداً ، إن استبدت الضرورة ودعت سبيل الله إلى ذلك .

لكن لن يتحول الواجب إلى مندوب ، لأنه من أول الأمر من الأصول الضرورية لقيام المجتمع وبقائه ، والتي نيط بها استمرار المجتمع في وجوده بحكم الفطرة والسنة الطبيعية .

وإذا كان الواجب من الأحكام الفقهية مطلوب أداؤه ، وكذلك المندوب مطلوب أداؤه كذلك . . . **فالفرق بينهما هو أن مطلوبية المندوب قائمة على الاختيار ، طالما لا تدفع الضرورة الاجتماعية والمصلحة العامة إلى الإلزام ، بينما مطلوبية الواجب قائمة من أول الأمر على الإلزام ، ولا يتغير وضعها إطلاقاً .**

ليس في المال في الإسلام « تبرعات » على الحقيقة :

وقد سرى إلى أذهان كثير من الناس — ربما بسبب تقسيم الفقهاء ما يطلب أداؤه من المؤمن إلى واجب وإلى مندوب — أن وضع المال في الإسلام يحتمل « التبرعات » . . . وسموا ما يؤديه صاحب المال من ماله بعد الزكاة الواجبة بإرادته الحرة واختياره تبرعاً وإحساناً !

وفي نظري أن **المال في الإسلام هو حقوق . . .** وليس فيه مكان لتبرع ! وأن تسمية التبرع بالاحسان . . . تجاوز واضح !

فالمال في الإسلام كما أسلفنا – يتعلق به حق الفرد المعين ؛ وهو صاحبه ومن بيده المال ، ويتعلق به حق الله ؛ وهو ما يكون في مصلحة الآخرين بعد صاحب المال في الجماعة .

وحق الله . . . بعضه يلزم بدفعه صاحب المال في فترات معينة .

وبعضه – تكريماً للانسانية – يدفعه صاحب المال من ذاته وبإرادته الخاصة التي أصبحت بعد الايمان بالله مرتبطة بمشيئته جل شأنه ، وتكيفت بوصاياه وبتوجيهه .

واختيار الإنسان في دفع ما يدفع لا يغير من كونه « حق الله » ، كما أن نسبة « الحق » إلى الله لا يغير كونه مطلوباً . . . وما الحق في جوهره إلا مطلوب في ذاته ، لأن طرفاً آخر ارتبطت مصلحته به في المجتمع .

وإن الاختلاف في طريقة أداء الحق لا يغير من وضعه ومنزلته . . . والصفة التي تتبع أداءه تلحق جانب المؤدي ولا تلحقه هو في نفسه .

وحق الفرد الشخصي في المال يفصل فيه ولي الأمر عند المشاحنة ، وحق الفرد الدائر يرجع فيه إلى الله أولاً ثم إلى ولي الأمر . . . . وهو إذن لا يسقط في كلتا الحالتين .

وجاء في وصف « المتقين » في القرآن – ضمن ما يوصفون به – أنهم يرون من أنفسهم في أموالهم حقاً لغيرهم من أصحاب الحاجة .

« . . وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ »

* **وكلمة « الصدقة » : وردت في القرآن تعبيراً عن «الزكاة » ...وهي** حق واجب الأداء ، تأمل قوله تعالى :

« إنما الصدقات للفقراء والمساكين . . . فريضة من الله »

وقوله :

« خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ، وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم » .

فقد قصد القرآن في الآيتين الزكاة الواجبة .

وما جاء في سورة المجادلة من قوله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ذلكم خير لكم وأطهر ، فإن لم تجدوا فإن الله غفور رحيم » (١)

فشأنه شأن « الكفارات » في الارتباط بوضع معين ، وحالة شخصية معينة .

ويبقى الفرق بعد ذلك هنا أن « الكفارة » عن إثم يقترف ، وهنا لتحقيق رغبة خاصة ، ولذا أطلق على ما يخرج أو يقدم اسم « صدقة » دون اسم كفارة .

* و « البر » : الذي ورد في القرآن لم يرد إلا تعبيراً عن الإيمان الصادق :

« ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ،

« ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ،

« وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب ،

« وأقام الصلاة وآتى الزكاة ،

---

(١) المجادلة : ١٢

« وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ،

« وَالصابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضراءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ،

« أُولَئِكَ الذِينَ صَدَقُوا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ » (١)

وفي هذه الآية ما يفيد — من جانب آخر — **أن حق الله في المال ، زكاة أو غير زكاة ، واحد في القيمة والاعتبار ، وأنه كل لا يتجزأ ، في كونه عنصراً من عناصر الإيمان الصادق .**

فقوله في آية « البر » السابقة : « وآتى المال على حبه » . . . وقوله كذلك فيها : « وآتى الزكاة » — تفصيل لحق الله ، ولا يتضمن بحال تمييزاً في القيمة والدرجة .

ويكاد يكون المصرف المالي الذي نص عليه في هذه الآية في جانب حق الله وراء الزكاة ، هو نفس ما نص عليه في آية الزكاة الواجبة التي بدئت بقوله : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، فريضة من الله » . مما يدل دلالة واضحة على عدم الاختلاف في منزلة الحق ، مهما تنوعت طرق أدائه ، لأن هدفه واحد ولأنه ارتبطت به مصلحة لطرف واحد .

أما « الإحسان » فقد ورد في القرآن تعبيراً عن صدق الإيمان . . . والمحسن هو الصادق في إيمانه ، وهو الإنسان الكريم في سلوكه وتصرفاته . ومن بين سلوكه الكريم وتصرفاته الإنسانية التي تعبر عن صدقه في إيمانه أن يخرج من ماله لغيره بمحض اختياره وإرادته الذاتية ، فالإخراج من المال جزء في مفهوم الإحسان ، ولكن ليس هو الإحسان .

---

(١) البقرة : ١٧٠

يقول الله تعالى :

« إنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ ، إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ،

« كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُون ،

« وَبِالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ،

« وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُوم » (١)

فكان إنفاق المال جزءاً في مفهوم الأحسان ، وليس هو كل مدلول الاحسان .

وعلى هذا النحو قوله تعالى :

« وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ :

« الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ،

« وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ ،

« وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ،

« وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ » (٢)

فالإحسان المأخوذ من كلمة المحسنين هنا — مرادف لمعنى التقوى التي أخذت من كلمة « للمتقين » ، لأن الأوصاف التي ذكرت هنا ذكرت في وصف المتقين . والتعقيب « بالمحسنين » في آخر الآية ليوضح أن المتقي محسن ، وليس في تصرفه ما يستقبح ، وليس في سلوكه ما يشين ، وليس فيه إلا ما

(١) الذاريات ١٥ – ١٩

(٢) آل عمران ١٣٣ – ١٣٤

يمتدح به ، وإلا ما يعد حسناً له وجمالا في خلقه .

وقوله تعالى :

« إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ،

« وَالإِحْسَانِ ،

« وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى . . . » (١)

يوضح تماماً أن الإحسان غير البذل والعطاء . وإلا لم يكن لقوله تعالى بعد أن ذكر الإحسان – « وإيتاء ذي القربى » مكان في الآية .

كما يوضح أن درجة **الإحسان فوق العدل وبعده . . .** فالعدل قائم على « التوازن » في الأخذ والإعطاء ، أما الاحسان فهو أعمق ووراء ذلك : هو الانسانية في قمتها ، هو الزيادة الكريمة في المعاملة !

• **فرد التحية :** إن تضمن زيادة في التكريم كان إحساناً « وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها » (٢) .

• **والطلاق :** إن صحبه أكثر من الحقوق المطلوبة فيه للزوجة مما يدل على إنسانية فاضلة كان إحساناً « الطلاق مرتان . فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » (٣) .

• **والاقناع في المجادلة :** إذا أضيف إليه إنسانية الاسلوب وتهذيب القول كان إحساناً « وجادلهم بالتي هي أحسن » (٤)

• **وإعطاء المال :** إن صحبه من القول ما ينفر في قبوله خرج الإعطاء عن الإحسان ، « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى » (٥) .

---

(١) النحل ٩٠

(٢) النساء ٨٦

(٣) البقرة ٢٢٩

(٤) النحل : ١٢٥

(٥) البقرة : ٢٦٣

منطق الرسالة الاسلامية :

وإن ما يعطى من المال ويخرج منه للإنفاق العام — أو فيما وراء الانفاق الشخصي والأسري طبعاً — هو **حقوق مطلوبة للآخرين طلباً موكداً...** يسأل صاحب المال في دنياه وآخرته عن عدم أدائه أو التلكوء في إخراجه . ولا يضير إطلاقاً أن يسميه المخرج من جانبه تبرعاً ، أو منحة ، أو عطاء ، أو إحساناً ، أو ما يشاء من التسمية . . فإن التسمية لا تغير في طبيعته ولا في ارتباط حقوق الآخرين به في الحياة ، وارتباط المجتمع به في بقائه واهدافه .

ومنطق الرسالة الإسلامية نفسه لا يختلف إطلاقاً عن مشروعية هذا الحق وتأييده . فالرسالة الاسلامية — ككل رسالة سماوية — ثورة المستضعفين في الأرض على الأقوياء والطغاة المستبدين بما وقع في أيديهم من مال ، أو ورثوه من جاه ، أو تملكوه من سلطة وعصبية .

وإذا كانت الرسالة هي ثورة المستضعفين — وليسوا الضعفاء ، لأنهم أقوياء باعتبارهم الانساني وبما خلقوا عليه من طبيعة بشرية مكرمة غير ذليلة — فإنها تترك في مبادئها ثغرة يعود فيها الطغيان والاستبداد من جديد — لأي سبب ، ومعتمداً على أي سند . . . والانسان يطغى باحتكار المال ، أو عصبية الولد .

« كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى ، أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى » .

« أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِر » .

إن الرسالة الإسلامية **لم تكن تطويراً لعرف قائم** ، أو لنظام في الحياة كان مأخوذاً به ، أو لأوضاع سار العمل عليها في المجتمع البشري — العربي وغيره — وقت آن قام الرسول يدعو إليها . . .

لو كانت تطويراً... لما كانت هناك حاجة ملحة إلى أن يطلب من الرسول

والقلة التي آمنت برسالته ــ ثم من المؤمنين عامة بعد ذلك ــ الصبر ، والتضحية بالمال والولد والنفس . . . لما كانت هناك حاجة إلى التهوين من شأن الدنيا ومتعها في نظرهم وإيمانهم بها ، حتى لا يتحول نشاطهم كله إلى الاستغراق في الحصول عليها ، وينصرفون عن الرسالة والثبات في الإيمان بها ونشرها وتطبيقها في الحياة التي يحيونها ليكونوا نماذج لمن عداهم .

لو كانت تطويراً . . . لما كانت هناك حاجة ملحة إلى كل ذلك ، لأن التطوير سير طبيعي بل هو جار بالفعل ؛ وهو التزام بالاتجاهات القائمة في المجتمع ، بغض النظر عن مراجعة صلاحيتها أو عدمه .

أما الثورة : فأساسها أن تقوم على « المراجعة » لنظام الحياة في كل اتجاهاته وأصول هذه الاتجاهات . . . وتكوّن من الصالح منها ، ومن جديد يضاف إليها مبادىء وفلسفة تلتزم بها في التطبيق وفي الدعوة إلى الإيمان بها ، وربما يكون الجديد هو تعديلا لقائم أو كشفاً لأصول ماضية حجب صلاحيتها دخيل عليها ، أو فهم سقيم لها ، أو تطبيق انحرف بها عن الاستقامة الذاتية التي هي من خواصها .

وقد كان الإسلام هو ذلك . . .

إنه دين الله الذي كان للبشرية ، منذ كانت هناك رسالة إلهية . . . انه اصول ومبادىء توجيهية للطبيعية البشرية ، حسب خصائصها وامكانياتها وطاقاتها .

ورسالة « الرسول محمد » عليه السلام به : هي كشف لتلك المبادىء والأصول ، التي خرجت عن صلاحيتها بسوء الفهم والتأويل أو بالانحراف بها في التطبيق العملي .

والمسيء في فهمها وتأويلها ، والمنحرف في تطبيقها . . . هو « الإنسان »

الذي تلقاها وتداول الايمان بها جيلا بعد جيل إلى رسالة رسول آخر ، إلى أن انتهى المطاف بالرسالة إلى محمد صلى الله عليه وسلم .

والإنسان لا يسيء الفهم ، ولا ينحرف في التطبيق ، إلا إذا استهدف تحقيق غرض شخصي أو حرص على بقاء وضع خاص . . .

• يقول القرآن الكريم في شأن « الإسلام » كدين :

« إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ »

« وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ » (١) .

• ويقول في شأن التسمية بـ « المسلمين » :

« وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ ، وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ »

« مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ

« هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ ، وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ » (٢)

• كما يقول في شأن « كتاب الإسلام » :

« قُلْ آمَنَّا بِاللهِ ، وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا ،وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْمَاعِيلَ ، وَإِسْحَقَ ، وَيَعْقُوبَ ، وَالأَسْبَاطِ ، وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ »

« لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ »

---

(١) آل عمران ١٩

(٢) الحج ٧٨

« وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ .

« وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ » (١)

ومثل :

« وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ للهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ، وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً » (٢)

– فالدين عند الله كان إلى محمد وفي وقت محمد . . . هو : « الإسلام »

– و« المسلم » . . . هو من آمن بالله وكتاب الله منذ أرسل به رسوله إلى الناس قبل محمد وفي وقت محمد .

– والقرآن . . . وحي الله إلى محمد ، ليس إلا كتاب الله الأصيل الذي أرسلت به الرسل إلى أقوامهم قبل محمد .

ولذلك كان أهم ما نصح به القرآن المؤمنين به أن لا يشقوا على الرسول محمد عليه السلام في الاستجابة إلى ما يطلبون ، كي يستمر هو وهم في تلك الخطوط المستقيمة التي رسمها القرآن في سلوك الأفراد وفي علاقات بعضهم ببعض ، فلا يضطرون إلى خروج في التأويل والشرح ، أو إلى انحراف في التطبيق العملي . وعندئذ يصير أمرهم إلى ما صار إليه أمر غيرهم من كتاب الله . تقول الآية الكريمة :

« وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ ،

« لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ،

---

(١) آل عمران ٨٤ – ٨٥

(٢) النساء ١٢٥

« وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ،
« وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ،
« أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ » .

فخصائص « الثورة » . . . متوفرة في رسالته عليه السلام !

وقد كانت ثورة « المستضعفين » (١) ضد الأقوياء المعتدين في المجتمع البشري . . . لأنه لو لم يكن هناك اعتداء وطغيان من جانب ، واستضعاف واستذلال وامتهان بشري من جانب آخر بين أفراد المجتمع ، لما كانت هناك حاجة إلى « رسالة » ! !

ولو أن الأقوياء الطغاة في المجتمع يراجعون أنفسهم من وقت لآخر ، ثم يسلكون المسلك الإنساني الكريم إزاء غيرهم ، لما بقوا طغاة معتدين . . . ولما كانت طبيعة الرسالة إن جاءت إلا تأكيداً ، ولم تكن لها « الطبيعة الثورية » !

لكن طبيعة الانسان تدفعه إلى أن « يطغى » إن رأى نفسه استغنى ! !

وإذا طغى فلا ترده إلا قوة أخرى تهزه ، تكون أشد منه وأنكى ! !

وهذه القوة الأخرى لن تكون إلا قوة الإيمان . . . لأن الطاغية المعتدي لن يصل إلى طغيانه واعتدائه إلا إذا جمع كل القوى المادية وسيطر عليها وحده أو هو وعصابته . . . وعندئذ لا يبقى من قوة في مجال الحياة الانسانية في المجتمع الموزع بين قوي وضعيف ، وطاغ ومطغي عليه إلا قوة الإيمان بالحق الطبيعي... ولن يبدأ هذا الإيمان إلا من جانب المستضعفين وحدهم أولا .

ومن هنا كانت رسالة الإسلام ثورة . . . لأنه يقوم أولا على قوة الإيمان

---

(١) وهو عليه السلام في مقدمتهم : « ألم يجدك يتيماً فآوى ، ووجدك ضالا فهدى ، ووجدك عائلا فأغنى » — من « سورة الضحى » .

بالحق الطبيعي ، وكانت ثورة المستضعفين في وجه الطغاة الأقوياء : وكذلك كل رسالة سماوية كانت ثورة قام بها المستذلون في الأرض :

« وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

« لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ

« كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ،

« وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ ،

« وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً ،

« يَعْبُدُونَنِي لاَ يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً ،

« وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » (١)

ومن هذه الآية يتضح :

* أن ثورة المستضعفين في الأرض **ثورة مستمرة** ، لأنها تخضع لقانون طبيعي .

* وأن اتجاهها في الحياة الذي تأخذ به نفسها هو **اتجاه الحق والعدل وتكافل المجتمع ومحاربة الطغيان والاعتداء** ليبقى السلام وحده هو الخط المستقيم للبشرية في السلوك والتكافل « وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم » . « وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا » .

* **وأنه بزوال الطغيان والطغاة لا تكون هناك عبادة إلا لله وحده ،** لا يشرك به .

* ثم بعد استقرار السلام والعدل ليس هناك مجال لمنكر له . . . إن المنكر

---

(١) النور ، آية : ٥٥ .

له عندئذ يكون من الفاسقين العابثين !

* * *

وعلى نحو ما وعد به الله هنا محمداً صلى الله عليه وسلم ، وعد به موسى من قبل ، وكان وضع المجتمع إذ ذاك يشبه وضعه على عهد محمد صلى الله عليه وسلم من الانقسام إلى أقوياء طغاة ، ومستضعفين مستذلين في اعتبارهم البشري :

« طسم . تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ . نَتْلُو عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ،

« إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ، وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعاً يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ، وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ، إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ .

« وَنُرِيدُ أَنْ نمنّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً ، وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ، وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ ،

« وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ (١) » .

والمستضعفون . . . هم الذين يبدأون الايمان دائماً بالثورة على الطغيان والعدوان ، وهم الذين يجمعون القوى في مواجهته ، وهم الذين يتحملون عبء المقاومة ، وهم الذين يضحون في سبيل ذلك . . . « سبيل الله » بالأنفس وبما يملكون من مصادر رزقهم : من حرف صغيرة ، وتجارة متواضعة ، ورعي لبعض من الغنم أو الابل . . . وما شاكل ذلك .

---

(١) القصص ، آية : ١ – ٦

وإذا ضحوا في سبيل الإيمان بالحق بهذه المصادر المتواضعة من الرزق فإن هذه التضحية كبيرة في واقع الأمر لأنها تعلقت بكل مصدر معيشتهم ، لهم ولأولادهم وأسرهم ومن يعولون من ذوي الأرحام .

والطغاة المستبدون . . . قد يتعللون في ردهم لرسالة الحق والعدل وتكافل المجتمع ، وفي تماديهم في غيهم وعبثهم وفسادهم واستضعافهم لمن استضعفوهم ممن عداهم — باتباع هؤلاء المستضعفين وإيمانهم بتلك الرسالة . حتى لكأن هؤلاء — من فرط وضاعتهم في الاعتبار البشري في نظرهم — بإيمانهم بتلك الرسالة كانوا حجة عليها ، ودليلا على عدم صلاحيتها ، وبالتالي على عدم استحقاقها القبول من كبرائهم وسادتهم :

فيقص القرآن ما وصف به أعداء الرسول محمد عليه الصلاة والسلام أتباع هذه الرسالة في قوله :

« وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ،

« لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إِلَيهِ » (١)

فسبق المؤمنين — في قول هؤلاء الكافرين وتقديرهم — إلى الإيمان بالقرآن دليل أولا على عدم خيرية القرآن نفسه . وبالتالي دليل على عدم الاعتداد بالمؤمنين أنفسهم وبما يصنعون . إذ لا يملكون الصلاحية في البشرية والاعتبار الإنساني حتى يكون ما يقدمون عليه أمراً جديراً بالاتباع والإيمان به . وذلك لأنهم ليسوا من السادة الأشراف فيهم .

كما قالوا :

« وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ »

فوصفوا رسول الله في هذه الآية بانه ليس من عظمائهم .

---

(١) الأحقاف ، آية : ١١ .

وكان رد القرآن عليهم فيما جاء أولا أنها تعلة فحسب على نحو ما ، فإذا لم يهتدوا بكتاب الله لا يرجعون عدم الهداية إلى أنفسهم وما ران على قلوبهم من باطل ، بل سيقولون في وصف القرآن نفسه : هذا إفك قديم . . .

« وَإِذَا لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ »

وكان رده عليهم فيما جاء ثانياً :

« أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِياً » (١)

كما يقص أيضاً :

« يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ ،

« وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ ، وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لا يَعْلَمُونَ » (٢)

فقد وصفوا أنفسهم بالأعزاء – السادة – ووصفوا المؤمنين بالاذلاء – العبيد – ولذا كان رد القرآن عليهم وعلى سبيل التأكيد : أن العزة والسيادة بالحق وفي سبيله ؛ وفي الإنسانية والاعتبار البشري هي للمؤمنين ولرسولهم بالأولى ، ولله جل جلاله رب العزة .

ويقول على لسان الذين كفروا من قوم هود :

« فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ : مَا نَرَاكَ إِلا بَشَراً مِثْلَنَا ،

---

(١) الزخرف ، آية ٢٣ . (٢) المنافقون ، آية : ٨ .

« وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إلا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ ،

« وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ ،

« بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ » (١)

فاتخذوا سبباً لكفرهم ومعارضتهم أن الرسول بشر ، وأن الذين اتبعوه من الطبقة الدنيا ، وليست إلا تلك الطبقة التي غُلبت على أمرها بفعل الطغيان وتعسف الاستبداد ممن يريدون أن يكونوا : « علية القوم » ووجهاءهم . وهؤلاء الذين غلبوا على أمرهم أيضاً ليسوا من أصحاب الشأن والأمر فيهم .

ويقص القرآن كذلك ما وصف به أعداء رسالة موسى عليه السلام المؤمنين بها في قوله :

« وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ : يَا قَوْمِ . أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ، وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي ، أَفَلا تُبْصِرُونَ .

« أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلا يَكَادُ يُبِينُ .

« فَلَوْلا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ » (٢)

فعدوّ موسى الأول يحاجّ قومه ليقنعهم بعدم اتباعه بأنه غني ذو ملك وفير ، وأن موسى فقير مهين . ولو جاء بحلى من ذهب تدل على قيمته ومنزلته لكان هناك أمل في اتباعه والإيمان به .

* * *

---

(١) سورد هود ، آية : ٢٧ .

(٢) الزخرف ، آية : ١٥٣ .

وهذا الذي ووجه به محمد – وموسى وهود قبله – ووجه به نوح أبو الرسالات في قول القرآن الكريم :

« كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ . إذْ قَالَ لَهُمْ أخُوهُمْ نُوحٌ ألاَ تَتَّقُونَ ، إني لَكُمْ رَسُولٌ أمِينٌ ، فَاتقُوا اللهَ وَأطِيعُون . وَمَا أسْألُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أجْرٍ ، إنْ أجْرِيَ إلا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ، فَاتَّقُوا اللهَ وَأطِيعُون .

« قَالُوا أنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأرْذَلُونَ ، قَالَ وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ إنْ حِسَابُهُمْ إلا عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ . وَمَا أنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ إنْ أنَا إلا نَذِيرٌ مُبِينٌ » (١)

ومثل هذا كان جواب ثمود إلى رسولهم صالح عندما قال لهم :

« وَاذْكُرُوا إذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأكُمْ فِي الأرْضِ ،

« تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُوراً ،

« وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً ، فَاذْكُرُوا آلاءَ اللهِ ،

« وَلاَ تَعْثَوا فِي الأرْض مُفْسِدِينَ . »

فما كان جواب من طغى منهم إلا أن قال :

« قَالَ الْمَلأُ الذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ : أتَعْلَمُونَ أن صَالِحاً مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ ؟

« قَالُوا : إنا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُون .

« قَالَ الذِينَ اسْتَكْبَرُوا : إنا بِالذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُون » (٢)

(١) الشعراء : ١٠٥ .   (٢) الأعراف ٣٠

وإلى هنا يتضح :

* **أن رسالات الرسل ثورة**
* **وأنها ثورة المستضعفين** على المتجبرين في الأرض
* **وأنها ثورة الحق** على الباطل
* وأن الحق الذي جاءت به هو **الحق الطبيعي** الذي هو للبشر جميعاً
* وأن منطقها لذلك هو **منطق الحق** ، وأن قوتها هي قوة الإيمان به
* وليس منطق الاستجداء والاستخذاء : في المال على الأخص .

* * *

وأخيراً إذا فهم من الإسلام أنه يرى في المال أنه مصدر إغراء وفتنة ، بجانب أنه ضرورة في وجوده في الحياة لمعايش الناس وأحوالهم . . . فليس من المستبعد أن يفهم منه أيضاً أن وجود حق الله في المال أمر ترتب على ذلك ، أو هو بمثابة نتيجة له .

فلولا تقرير حق الله في المال ربما كانت الفتنة بالمال أشد ، وتأثير إغرائه أكثر . فالقاعدة أن يستصحب الأصل خصائصه فيما له من آثار تنتج عنه ؛ إلا إذا تدخل ما هو أقوى منه ، أو ما هو مساو له في القوة ، فلا تفعل عندئذ خصائص الأصل فعلها كاملا .

والسعي لتحصيل المال وإنمائه طبيعي أصيل في الإنسان فلا يحد إغراءه في الدفع إلا خشية الانسان ممن هو أقوى منه، وهو الله . ولذا : اعتبار الله ذا حق في المال — بعد الإيمان بأنه مالك الملك كله ومقسم الأرزاق والمعايش بين الناس جميعاً — يثير لدى الإنسان توقفاً في الاندفاع وراء فتنة المال ، كما

يثير فيه وعياً للأخذ بوصايا الله في طريق تحصيله وإنمائه .

ومن هنا أيضاً الإيمان بأن الله مالك الملك ومقسم الأرزاق بين جميع الناس لا يحتمل إطلاقاً أي سبب للتواكل والقعود عن السعي لتحصيل المال أو إنمائه من الإنسان . وإنما ليحمل فقط المؤمنين على عدم الخصومة والفرقة بسبب المال ، إن هم سعوا إلى تحصيله أو إنمائه .

فطالما اعتقدوا أن البسطة في المال والضيق فيه مرهون بمشيئة الله :

« إن رَبكَ يَبْسُطُ الرزْقَ لمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِر ، إنهُ كَانَ بعبَادِه خَبيراً بَصيراً » (١)

وطالما اعتقدوا أيضاً أنه لا بد أن يكون وضع الرزق في معايش الناس على هذا النحو من السعة والضيق لصالح المجتمع وأمنه :

« وَلَوْ بَسَطَ اللهُ الرزْقَ لِعِبَادِه لبَغَوا في الأرْضِ ، وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بقَدَر مَا يَشَاءُ ، إنهُ بعبَادِه خَبيرٌ بَصير » (٢)

طالما اعتقدوا هذا وذاك فلا مجال في سعيهم ونشاطهم للبغضاء والشحناء ولا للحسد والحقد . والسبيل إلى الانتفاع بنعمة الله في المال – بعد الجهد وإعداد النفس للسعي هو التوجه إلى الله في إخلاص وفي عمل صالح :

« وَلاَ تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللهُ بهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ ، للرجَال نَصيبٌ مما اكْتَسَبُوا ، وَللنسَاءِ نَصيبٌ مما اكْتَسَبْنَ ،

« وَاسألُوا اللهَ منْ فَضْلهِ ، إن اللهَ كَانَ بكُلِّ شَيءٍ عَليماً »(٣)

وإذن « ظل » الله في المال تبدو ضرورته الآن – كضرورة المال نفسه –

---

(١) الاسراء : ٣٠ .

(٢) الشورى : ٢٧ .

(٣) النساء : ٣٢ .

في حياة الناس ؛ إن هم نشدوا السلام فيها .

فلم يكن الايمان بملكية الله للمال معوقاً ولا معطلاً ، بل كان دافعاً ومثمراً .

وعلى هذا النحو : ما يذكر في القرآن من تهوين بالحياة الدنيا ، في مثل قـــوله :

« اعْلَمُوا أنمَا الْحَيَاةُ الدنْيَا لَعِبٌ وَلَهوٌ ،

« وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ ، وَتَكَاثُرٌ فِي الأمْوَالِ وَالأوْلادِ ، كَمَثَلِ غَيْثٍ أعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ، ثُم يَهِيجُ فَتَرَاه مُصْفَرّاً ،

« ثُم يَكُونُ حُطَاماً . . .

« وَمَا الْحَيَاةُ الدّنْيَا إلا مَتَاعُ الْغُرُور » (١)

لا يراد به التزهيد في الدنيا ، وحمل الناس على الانصراف عنها وتركها وإلا لما كان هناك مجال لحياة الإنسان ، ولا لكفاحه ضد الباطل والعبث ومقاومة الفساد والطغيان « عمل الشيطان » ولا كان هناك موضع لاختباره وابتلائه ومعرفة المؤمن الجاد من المنافق المستور ، ومن الكافر السافر .

وإنما قصد القرآن بوصف « الدنيا » كما وصفها هنا ألا يكون متاع ما فيها مبعث حقد وخصومة وتفرقة وقلق ، بدلا من أن يكون مصدر دفع لمقاومة الخصومة والتفرقة والاضطراب والشر في صوره العديدة :

- فالدنيا مطلوبة . . . ولكن لرسالة السلام
- وهي غاية . . . ولكن ليست غاية أخيرة

---

(١) الحديد : ٢١ .

ويستحيل أن يطلب شيء ، ثم تكون هناك دعوة للانصراف عنه . . .

يستحيل أن يكون الشيء غاية ، ولا يسعى إلى إدراكه .

إنما الأمر كما ذكر : سعْي وتحصيل لمتع هذه الحياة ، واستمتاع بها كذلك ، ولكن في غير إسراف يجر إلى عبث ، فتطاحن ، فقتال ، ففناء :

« يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ،

« وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ،

« وَلاَ تُسْرِفُوا ، إِنهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ .

« قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ؟

« قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ . . . » (١)

إن « ظل » الله في المال من شأنه أن يحول دون الشقاء الذي قد ينجرف إليه الإنسان بطبيعته المركبة ، وأن يحول أيضاً دون الطغيان والاستذلال به .

« . . . كَلا بَلْ لاَ تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ،

« وَلاَ تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ،

« وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَمّاً ،

« وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبّاً جَمّاً » (٢)

* * *

---

(١) الأعراف ، آية : ٣٢ .

(٢) الفجر ، آية : ١٠ .

ومع أنه يبدو أن لا مانع من جعل « حق الله » مترتباً على اعتبار أن المال فتنة ، فإنه لا مانع كذلك من أن يعتبر « حق الله » في المال نظرة أخرى في الإسلام بجانب نظرته إليه على أنه ضرورة وفي الوقت نفسه مصدر إغراء .

إن الأمر – كما يبدو – أمر اعتبار وتقدير . وإلا فنفع المال نفعاً سليماً مرتبط بالنظرتين معاً ، ولا غناء لإحداهما عن الأخرى في سلامة بناء المجتمع البشري واستقراره .

إن اصول النظرة الإسلامية تتلخص الآن :

*** أولاً : في اعتبار الله مالكاً أصلاً للمال**

وعن هذا الاعتبار تراعى « حدود الله » في المال . وهي تلك الحدود التي تحرم تحصيل المال أو تنميته واستثماره على حساب الضعيف وبدون بذل مجهود بشري ، كما تحرم الإسراف أو التقتير في إنفاقه ، والسفه فيه والخروج به عن وظيفته التي أشارت إليها الآية « . . . التي جعل الله لكم قياماً » وهي الوظيفة الاجتماعية – إلى الفاحشة والمنكر وما يسبب توتر العلاقات بين الأفراد أو يضعف مجتمع المؤمنين .

وعن هذا الاعتبار أيضاً : يراعى « حق الله » فيه ، وهو حق المجتمع : حق تماسكه ، وحق بقائه ، وحق أدائه لرسالته .

*** ثانياً : في استخلاف الإنسان على المال وتفويضه فيه**

وعن هذا الاعتبار يلتزم الإنسان الذي بيده المال برعاية حدود الله وحرمات الضعفاء في جانب جمع المال واستثماره ، ثم برعاية حق الله في الإنفاق منه في حدود العفو الزائد عن حاجته التي يقيسها بمقياس « الوسط » لا هو إلى أدنى فيمسك ولا هو إلى أعلى فيبذر .

• وثالثاً : في أن أداء الإنسان فيما استخلف عليه يقوم على الاختيار ، دون الإكراه .

وعن هذا الاعتبار يحتفظ من بيده المال بكرامته الإنسانية فلا يلزمه أي إنسان آخر معه في مجتمعه بما يفعل ، بل يلزمه إيمان نفسه من نفسه . . تلزمه إنسانيته التي خلقت فيه وتكونت منها ذاته .

وعن هذا الاعتبار يكون المجتمع الإسلامي مجتمعاً إنسانياً لا إكراه فيه ، ومجتمعاً أخلاقياً تدفعه الإرادات الذاتية وحدها ، ومجتمعاً متحاباً متواداً تسوده الطمأنينة ويشيع فيه الرضاء النفسي .

وهذا هو الإطار الذي تحدده النظرة الأصيلة في الاسلام إلى الملك وتصريفه. ولكن الاسلام في طريق الوصول إلى هذا الاطار واجه أحداثاً كأي مجتمع جديد يقوم على أنقاض مجتمع قديم ، وكان له موقف منها تبعاً للظروف التي كانت تحتم هذا الموقف ، إلى أن استخلص نفسه وثبت دعائمه وترسم إطار نظامه العام :

واجه أحداثاً في الملكية فرأى فيها آراء مختلفة ، ولكنها جميعها تعود إلى هدف واحد وهو تأمين المجتمع الجديد على سلامته وعلى قيمه .

ومبادىء الإسلام كما جاءت في القرآن الكريم في الملكية هي أكثر ما تكون لمنع « الاستغلال » أو لتصفية رواسب الماضي منه ، ثم وضع حد تبتدىء معه علاقات إنسانية جديدة بين الأفراد : هي علاقات الأخوة والمحبة . ولكنها لم تنزل إلى مجال « الملكية العامة » أو « الملكية الخاصة » وأيها أولى أو أوجب بالاتباع . فطالما وضع حدوداً ووسائل لمنع الاستغلال البشري عن طريق الملكية للمال ، وطالما حدد الهدف من المال ونظرته إليه فيستوي عندئذ أن تكون هناك مباشرة « خاصة » أو « عامة » لتصريف شؤون المال ، ما دامت هذه المباشرة تدور في إطار تلك الحدود وتحقق الهدف للوظيفة الاجتماعية للمال .

والمباشرة « الخاصة » لشؤون المال هي أسبق عادة في تاريخ تكوين المجتمعات البشرية من المباشرة « العامة » باسم هذه المجتمعات تبعاً لأسبقية وجود الفرد على قيام المجتمع ، أسبقية ليست اعتبارية فقط وإنما هي أسبقية في السعي والنشاط والتحصيل للفرد نفسه ولمصلحته الذاتية .

وقد عاصرت الدعوة الإسلامية عند قيامها هذه المباشرة « الخاصة » في شؤون المال وعقبت عليها بما تكوّن منه ما نسميه بالإطار الذي يحدد النظرة الأصيلة إلى الملك وتصريفه . وجعلت في واقع الأمر من المباشرة « الخاصة » للمال ميلا « عاماً » في رعايته وإنفاقه واستثماره . وبذلك نقلت هذه المباشرة الخاصة للمال من دائرة « الذات » إلى دائرة « الأمة » واستهدفت بها المصلحة العامة ، وسبيل الله ، بجانب المصلحة الخاصة التي هي معيشة الانسان .

واقتربت الملكية الخاصة لذلك — في حكم الإسلام — من الملكية العامة مع فارق واحد وهو : أن الحافز الفردي في مباشرة المال لم يضعف إن لم يكن قد زاد وقوي .

ولعل تعبيرات القرآن في نداءاته وتوجيهاته بخصوص المال — وهي تعبيرات في صورة « الجمع » — لا تعطي فحسب هذا الميل العام في شؤون النفع بالمال وإنما بالإضافة إلى ذلك تحرص على تأكيده وعدم التراخي فيه .

• ولكن عندما واجه الإسلام **ملكيات « جديدة » طارئة — وهي ملكيات الغنائم والفيء أو ملكيات الأجانب التي وقعت في أيدي المسلمين عنوة أو صلحاً** ، كرها أو تنازلا — كملكية خيبر وبني النضير بالقرب من يثرب ، وكملكية قريش بمكة بعد فتحها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكملكية أرض العراق في عهد عمر رضي الله عنه — اتخذ منها أحد موقفين :

إما قسمتها على بعض الأفراد

أو حبسها وابقاءها لبيت المال لصالح المسلمين جميعاً يديرها من كانوا

فيها من أهل الذمة مع تقدير خراج عليها .

والفيصل في ذلك كان صالح الجماعة وحدها . فإن كان التقسيم لا يترتب عليه تقدير انقسام في الجماعة بسبب منفعة البعض وحرمان البعض الآخر كان ، وإلا عدل به إلى الحبس والاحتفاظ بالملكية كلها إلى الجماعة كوحدة وككل وفي الواقع كان يعود الشأن إلى حجم الملكية وقيمة آثارها في النفع كبراً وصغراً واتساعاً وضيقاً .

• كما واجه **أموالاً ليست لأحد : هي أراضي الموات ، ومواقع المعادن ، وآبار المياه ، وأماكن الكلأ والرعي**، وغير ذلك مما لا يختص به أحد معين وتختلف قيمته بالنسبة للجماعة في حاجاتها وضروراتها إليه في معايشها وقوامها . والفيصل أيضاً في توزيعها وإقطاعها لبعض الأفراد دون بعض أو في بقائها نفعاً عاماً هو الصالح الذي يرتبط بتماسك الجماعة أو فرقتها ونزاعها .

وإذن : شهد المجتمع الإسلامي ملكيات عامة بجانب الملكيات الخاصة أو بعبارة أخرى استحدث ملكيات عامة للجماعة ولبيت المال لم تكن على عهد قيام الدعوة إلى الإسلام ، وظل يشهدها في صورة الأوقاف الخيرية حتى الوقت الحاضر .

• كما واجه **احتمالات الانحراف** في مباشرة الملكيات الخاصة من المسلمين أنفسهم – أي من أفراد المجتمع الاسلامي – رغم تحديده لمعالم الطريق السليم في استثمار المال ومباشرة وظيفته . وهي احتمالات « **السفه** » التي تكون عن قصور في إدراك الوظيفة العامة للمال ، وهي وظيفة نفع المجتمع ككل وربط قيامه به في أي يد كان – فأمر بإبعاد مباشرة المالك لما يملك ويكتفي بالإنفاق منه من غلته في مأكله ومشربه .

• والفقه الإسلامي بعد ذلك يرى : أن « **الحربي** » – وهو عدو المسلمين المتربص بهم – يجوز للإمام أن ينزع ملك المال من يده ويقطعه لبعض أفراد

المسلمين أو يبقيه ملكاً عاماً لصالحهم جميعاً . كما لا يجوز أن يقطعه مما يجوز أن يقطع المسلمين منه ، لا أرضاً يحييها ، ولا منجماً يستغله ، ولا مرفقاً عاماً يستثمره ، ولا أي مصدر من مصادر الثروة يقوي به شوكته ويزيد عن طريقه إصراره في عداوته وعناده .

كما يرى إذا اغتصب الحربي مالا للمسلمين واستثمره كأرض زرعها فإنه فضلا عن أنه لا يملكه لا يجوز أن يأخذ غلته : ولو قدر من اغتُصب منه على رد المغصوب لا يعطي الغاصب نفقة ما أنفق في استثماره . والأصل : إذا كان الغاصب غير حربي أن يعطى ما أنفق دون الثمرة نفسها عند الاسترداد .

ويخلص الوضع كله في شؤون المال – في نظر الإسلام – إلى اعتبار المصلحة العامة للامة والجماعة ، حفاظاً على تماسكها وإبقاء على سلامة قيمها ، وهي قيم الرسالة التي قامت الأمة الجديدة من أجلها .

• • •

وما واجهه الإسلام بالأمس البعيد من أمور طرأت في جانب الملك والمال ، يواجهه المجتمع الإسلامي اليوم في عهدنا الحاضر . . .

يواجهه مجتمعنا لا بسبب أنه انتصر في سبيل الدعوة ودخل في دين الله أفواج من الناس على نحو ما مضى . وإنما بسبب أنه اعتُدي عليه من عدوه فسلبه أرضه وماله ، وسخر أهله واستذلهم ، وأخذ ينهض ويقوى ليدفع جوراً ويرد مغصوباً ، وينصب هامته ويسعى سعي الحر الكريم فيما يملك ، ويرى رأي المختار فيما يواجهه من أحداث الزمن .

يواجه المجتمع الاسلامي المعاصر :

• **رؤوس أموال أجنبية** : دخلت فنمت وربت بفعل السلب والسخرة ، ثم تحكمت وطغت فنقلت المال إلى حيث أصبحت أضعافاً مضاعفة ، وتبقى

منه ما يقوم باستمرار التحكم والطغيان ، ونقلت السيادة والحكم إلى أيد تعرف الانتقام منهم والاستصغار لشأنهم بسبب دينهم وحده ، وحولت التوجيه إلى نفوس تضمر العداء وتحرض على الإذلال لهم ولدينهم على السواء .

« كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لاَ يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلاً وَلاَ ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ » (١)

• **وأموالاً هي أخرى لمن ينتسبون إلى الوطن** : تكونت لديهم في ظروف وملابسات هي ظروف التحايل والخداع وملابسات الولاء والتمكين للعدو في استمرار غصبه وسلبه لثروات الوطن ، وتسخيره وإذلاله لأفراد الأمة .

فأمام المجتمع الاسلامي المعاصر ، الأجنبي المستعمر ، والموالون له في باطنهم ، وأدعياء الاستقلال في ظاهرهم ، وهم أقوياء بالمال والسياسة ، والاحتكار والتسخير . وهم ليسوا عندئذ أقل خطراً من « الحربي » الذي عزله الإسلام عما في يده من مال ، وحذر من التعامل معه ، اتقاء لفتنة وصوناً لسيادة الجماعة والأمة .

نظام الارث :

وإذا كان وضع المال في يد مالكه — تبعاً لنظرة الإسلام — لا يصل إلى « تكديس » بالمعنى الذي يسعى إليه نظام الرأسمالية ويعيبه النظام الاشتراكي وذلك بفعل الايمان بالله . . فإن نظام « الارث » كما تخططه الآيات القرآنية كفيل باعادة توزيع ما جمع وتفريق ما تكاثر بالمجهود البشري السليم لمن حصل المال ونماه .

وربما لم يأت القرآن بنظام تفصيلي في موضوع من الموضوعات التي أتى بها مثل ما فعل في موضوع الإرث ... مما يجعل المؤمنين بالإسلام أمام أمر محدد

(١) التوبة ، آية : ٨

بالوصف الدقيق الكاشف كالذكر والأنثى ، والأم والزوجة ، والولد والجد . . والرقم الرياضي الذي لا يقبل الاحتمال : كالنصف ، والثلث ، والربع ، والسدس ، وبذلك يكون تنفيذ هذا النظام في حياتهم تنفيذاً يستتبع حتماً آثاره الموحدة ، وهي تلك الآثار التي تحد من « التكاثر » في المال وتزهد في التهالك عليه . لأنه يعود فيتوزع من جديد بعد تجمع ، ويستصغر بعد أن يتعاظم . والأهل وإن كانوا أسرة سيصبحون جيراناً قريبين أو بعيدين . وإن كانوا من أصل واحد فسيصير أمرهم إلى فروع متفاوتة .

ونظام الإرث في البلاد التي تكون فيها النظام الرأسمالي الحديث ، وهو النظام الذي يقوم على تكديس المال في أيدي قلة — نظام تأثر بالنظام الاجتماعي السابق عليه ، وهو نظام الأشراف والنبلاء . فكما أن « لقب » الأسرة يورث إلى أحد أبنائها فكذلك المال كله يورث إلى واحد منهم . وهو إذن يقوم على « المحافظة » على المال المكدس ، بينما النظام الإسلامي يقوم إلى « تفتيته » .

والتفتيت في نظام الإرث الإسلامي يستهدف الرعاية الاجتماعية لأفراد الأسرة بجانب ما يستهدف من حث على العمل والسعي دون اعتماد على مدخر موروث . وهو هدف أصيل بالنسبة لإنسانية الإنسان . لأنه عند التفتيت بالميراث سيقل نصيب كل فرد عن المجموع ، وبالتالي ربما تقل الخدمات التي كانت تصيبه في حال وجود المورث بسبب المال المتجمع في يده . وبذلك يضطر إما للمحافظة على المستوى المعيشي الذي كان له أو يكافح في سبيل وجوده إذا لم ينل من الإرث ما يشبع . وبذلك يباشر إنسانيته في السعي والعمل ، بدلا من أن يلغيها ويعتمد على المدخر الموروث له وحده . وبالإضافة إلى ذلك سيكون سبباً في عملية « الاندماج » بين أفراد الأمة ويحول دون وجود « طبقة » أو دون توارثها .

وهذا بخلاف ما يستهدفه نظام الإرث الأوروبي المشار إليه ، فإن المحافظة على « اللقب » هناك في النظام الاجتماعي للأشراف والنبلاء كان يقصد منه التخليد « الشخصي » و « الفردي » لرب الأسرة ، وكذلك قصد من نظام الإرث في المال . وبذلك تبقى الأسرة مرتبطة باسم الشخص عن طريق لقبه أو ماله . وهذا الهدف أقرب إلى الوثنية وعبادة الأشخاص فضلا عن أنه سيذكر « بالطبقية » بين أفراد الأسرة ، في صلتهم بغيرهم وبالتالي سيحول دون « الاندماج » في أسر أخرى وأفراد آخرين عن طريق المصاهرة أو المشاركة في العمل .

• • •

وهنا يتضح تماماً أن « المال » في الإسلام وظيفته اجتماعية غير فردية ، وأنه لا يقصد لذاته ، وإنما لأداء خدمات اجتماعية عن طريقه . وما كان للإسلام من نظرة إلى الثروة والمال ، ووسيلة للتحصيل والتنمية والاستثمار ، وسبيل للتخفيف من أثر المال على النفوس كي لا تفتن به ونظام لتوارثه وتوزيعه . هو « **اتجاه اجتماعي** » Social Trend ولكنه يختلف عن الاتجاه الاشتراكي المعاصر في صوره المتنوعة . فهذا الأخير كان « رد فعل » لنظام « التكديس » في الرأسمالية الحديثة ولذلك يطالب : « بإعادة توزيع الثروة القومية » . ويتنوع في إعادة التوزيع بين إلغاء الملكية الخاصة الغاء كلياً بالتأميم ونقل الملكية إلى القطاع العام ، أو المشاركة في الادارة ، والرقابة ، والعائد .

بينما يتميز الاتجاه الاجتماعي الإسلامي :

* **بأنه يحول أصلاً دون « تكديس » الثروة بالمعنى المتحقق في النظام الرأسمالي .** وذلك :

أولا : بفرض الزكاة

ثانياً : بالحث على الانفاق في أوجه المصلحة العامة .

ثالثاً : بنظام الإرث عن طريق « التفتيت » للمال الموروث .

ورابعاً : بتحريم الربا تحريماً قاطعاً لا شبهة فيه .

• **كما يدفع إلى تحقيق الوظيفة الاجتماعية للمال . وهذا :**

• **بالحث على « الاعتدال » في الإنفاق منه .** وكي يبقى منه فائض للغير ، ولا تتجه النفس لعبادته .

• ومنع أن يميل الوضع إلى الاسراف أو التقتير **باتباع الوسائل التي تكفل الأمان للغير في عدم استغلال ضعفه وحاجته** عند السعي لتحصيل المال أو استثماره

فإذا صار الوضع في المجتمع إلى « تكديس » المال وعدم مباشرة المال لوظيفته الاجتماعية ، طلب الاسلام حينئذ من المسلمين جميعاً – وفي مقدمتهم ولي الأمر – حمل أنفسهم على اتباع أوامر الله وتجنب نواهيه .

وأوامر الله ونواهيه في جانب المال : البعد به عن أن يكون غاية في ذاته . . . ومن ثم يجب على ولي الأمر إزالة المنكر ورفع الضرر بما يحقق إعادة التوازن ورعاية المصلحة العامة .

ولا أدل على أن هدف نظام الأرث هو الحيلولة دون تكديس المال في يد قلة – من ترغيب القرآن الكريم في الوصية ، على نحو ما جاء في هذه الآية .

« كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ » (١)

فقد رغّب هنا بالتعبير : بـ « كتب عليكم » في الاخراج من المال في اللحظة

---

(١) البقرة ، آية : ١٨٠ .

الأخيرة من حياة صاحب المال ، زيادة على ما حثّه عليه طوال حياته من الانفاق في أوجه الصرف المختلفة لمصلحة الجماعة وذلك حتى يقلل المتروك لورثته الذين سيكونون امتداداً له،والذين أمامهم بحسب العادة فرصة واسعة لتنمية المال عن طريق سعيهم الإنساني وعملهم المشروع فيه .

وجعل ما يخرج من المال عن طريق « الوصية » بمثابة الحق الواجب أداؤه كما جعل القيام به صفة من صفات المتقين ، فقال في آخر الآية : « حقاً على المتقين » .

ولتأكيد المعنى من الوصية من أنه لتحقيق هدف نظام الإرث – وهو الحيلولة دون التكديس – جاء فيما يشبه الإجماع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عام الفتح قوله : « لا وصية لوارث » .

إذ لو كان يراد من الوصية أن تكون لوارث تسبّب المورث في حياته ووجوده أصلا لأخلّت الوصية بالغاية من نظام الإرث ، وكانت من أسباب « التكديس » بدلا من المساعدة على « التفتيت » فتضاد الإرث وتقاومه .

والحديث ليس مقيداً للآية . . . لأن ما جاء في « الآية » من الوالدين والأقربين – وإن كان الوالدان من الورثة – لم يتسبب المورث في وجودهما وفي حياتهما . بل على العكس كان الوالدان هما السبب في وجوده هو .

« والحديث » هنا كذلك معناه مطلق . . . أي أن المنع فيه لا يرتبط بعدم موافقة بقية الورثة ، كما يذهب بعض الفقهاء . لأن موافقة الورثة عندئذ على الوصية لوارث منهم تعارض الهدف الأصيل لنظام الإرث ، وهو حدود معينة ومحددة . اتباعها طاعة لله ، والخروج عنها مخالفة لما أراده الله :

« تِلْكَ حُدُودُ اللهِ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيم .

« وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ » (١) .

والوالدان لا يفترقان إطلاقاً عن الأقربين وإن كانا من أصحاب الحقوق في نظام الإرث ، لأن العبرة في أنهما ليسا في امتداد السلسلة التي خرجت عن المورث . فاعطاؤهم عن طريق الوصية لا يؤدي الى تكديس في المال وان أدى إلى مزيد من رعايتهما . فحياتهما بحسب العرف ليست طويلة ، ومجهودهما في في سبيل السعي لتنمية المال ضعيف أو منعدم ثم المال الذي يؤول إليهما — لو بقي — بسرعان ما يتفتت من جديد على آخرين ليسوا من سلسلة المورث الذي أوصى لهما بمقتضى نظام الإرث نفسه .

والقرآن يظل بذلك طليقاً لا يقيد آياته إلا بعضها بعضاً . كما يبقى الحديث على ظاهره من عدم جواز الوصية لوارث ، دون حاجة إلى قيد آخر .

والفقهاء الذين نظروا إلى إقرار بقية الورثة للوصية لوارث منهم ، أو إلى عدم إقرارهم راعوا المحافظة على الودّ في العلاقات بين الورثة جميعاً ، وعدم إيجاد فجوة بين أعضاء أسرة واحدة خرجوا من ظهر رجل واحد . ولكنهم في الوقت نفسه أغفلوا استصحاب الهدف الأصيل من نظام الإرث عند هذه النظرة .

وحديث سعيد بن أبي وقاص الذي يروى على هذا النحو :

« جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني من وجع اشتد بي . فقلت : يا رسول الله ، إني قد بلغ بي من الوجع ما ترى . وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي ! .

« أفأتصدق بثلثي مالي ؟

---

(١) النساء : ١٣ ، ١٤ .

« قال : لا . !

« قلت : فالشطر ؟

« قال : لا !

« قلت : فالثلث ؟

« قال : الثلث . والثلث كثير . إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس » .

ويحدد إطار الوصية عند الموت بمقدار الثلث من مال المورث من يبغي فحسب سد حاجة الورثة من الإرث ، كما تسد حاجة غيرهم عن طريق الوصية من المال المتروك نفسه . والعدل ذاته يقضي أن لا تسد حاجة لواحد على حساب حاجة آخر ، طالما هناك دوافع مشتركة لسد الحاجة ، إن لم تكن هذه الدوافع في طرف أقوى منها في طرف آخر .

فالقضية هنا قضية « العدل » في المجتمع ، وليست قضية « الهدف من نظام الارث » إذ لو خرج عن ماله كله في مصلحة عامة أشد احتياجاً وأكثر اتساعاً لم يكن آثماً فيما خرج عنه ، ولم يكن مجحفاً في حق ورثته .

ولو أن الورثة كانوا أقوياء في إيمانهم مثل قوة مورثهم في إيمانه بالله حين خرج عن ماله كله في سبيل الله لرحبوا بما فعل: لأنهم أيضاً مطالبون بالإنفاق في سبيل الله والمصلحة العامة بحيث تتوفر أسباب القوة والمنعة للأمة .

ولكن الوقوف بالوصية عند حد الثلث استهدف عدم إغضاب الورثة — على حسب الطبيعة البشرية — في لحظة حرجة بالنسبة للمورث ، وهي لحظة الضعف في نهاية أمره ولحظة توديعه من حياة الدنيا إلى حياة القبر .

ولم يستهدف التحديد بالثلث وعدم الزيادة عليه — كما جاء في الحديث — المحافظة على « الثراء » الموروث ليكون مقدمة لنمو جديد فيه يتحول إلى

« تكديس » فيما بعد . فالأفضل في نظر الإسلام أن يسعى الإنسان لانشاء المال وتحصيله من أن يرثه ويحيا في ظله .

* * *

والاسلام إذن — بنظامه المالي فيما أوجبه ورغب فيه ، وحرمه وطلب تجنبه في التصرفات المالية ، وفيما أصل عليه ما أوجب وطلب أو حرم ودعا إلى تركه — استهدف بقاء منفعة المال « شركة » بين أفراد المجتمع ، بحيث لا يصل أمرها إلى « تكديس » في يد قلة ، وحجب عن الكثرة كما في نظام الرأسمالية ، وبحيث لا يستدعي الأمر إلى إعادة توزيع من جديد تحقيقاً لمعنى « العدل » ورفعاً للظلم والغبن . كما تطلب الاتجاهات الاشتراكية ، وكان الاسلام أفضل وأحسن وأوفى منها نظاماً .

الدِّيمقراطِيّة وَالرأسْمالِيّة

الانصراف عن الله وتحويل الإيمان بالله إلى الإيمان بالإنسان :

ولكن الإنسان انصرف عن الله ، وتحول إلى نفسه ، ونقل إيمانه بالله إلى الإيمان بذاته وبقدرته وخالقيته . ولم يكن انصرافه عن الله فجأة ، إنما كان انصرافاً عنه في شبه يأس ، وأملا في محاولة جديدة يقوم هو بها ويتحمل مسؤوليتها تحملا كاملا دون أن يشرك غيره فيها ، ولو كان الله .

إنه انصرف عن الله ، لأنه لم يقف على دين الله ، بل سمع ما يتلى عليه من الإنسان باسم الله ، ورأى ما يطبق في الحياة الإنسانية أيضاً من الانسان باسم الله . وأدرك في نفسه في تردد مكبوت أن ما يسمع وما يطبق يستحيل أن يكون من الله . وإذا فرض أنه دين الله فلم يعد صالحاً لحياة المجتمع البشري في وقت يسعى فيه للانطلاق في التفكير والبحث والتجربة والسعي وراء السيادة والسيطرة على مجالات الحياة : في البر أو البحر أو الهواء .

إنه انصرف عن الله ، لأنه رأى إنساناً مثله انتسب إلى الله كذباً،أو خطأ ،

أو قصداً لحرفة أو هوى يحرم عليه أن يشارك في الفهم والتفكير فيما ينقل عن الله ، ويحرم عليه البحث والتجربة في ظواهر الوجود ومشاهداته ليصل إلى الباعث والعلاقات بينها ، وليقننها مبادىء وقوانين عامة يستند إليها في التطبيق العملي ويهتدي بها في الحكم في محيط وجوده وحياته .

إنه انصرف عن الله ، لأنه رأى الله مع فريق من الناس دون بقيتهم ، وانصرف بالتدريج ولم يستطيع أن ينصرف دفعة واحدة تجنباً للارهاب اللاإنساني في صورة حق الله المقدس .

إنه انصرف عن الله ، لأنه لم يستطع أن يؤيد الطغيان في الحكم باسم الله ، ولا أن يسير في اتجاه الحرمان من حق الحياة طواعية لما يسمى تعاليم الله .

إن تاريخ الفكر الأوربي مشحون بالمصادمات وبمظاهر الطغيان التي تكررت في قتل الرجال والنساء وتشويه الأطفال ، وإحراق الجثث البشرية والمدن وتخريبها ، واباحة النهب والسلب والاعتداء على الحرمات في المال والنفس ، وكل ذلك باسم الله ، وعلى يد رجال الدين ، وبتنظيم الكنيسة ، وأمر البابا .

يذكر جون وليم درابر «John William Draper» (١) :

« أرسل قداسة البابا الثالث — في أول القرن الثالث عشر الميلادي — برسالة إلى راي موند Raymond كونت تولوز يتهمه فيها **بالتستر على المبتدعين** في الدين وتقديم مساعدات مادية لليهود .

« وقد حدث أن قتل مندوب البابا — وهو القاصد الرسولي في هذه

(١) في كتاب « التطور العقلي لأوربا » لندن ١٨١٩١ ح ٢ ص ٦١ — ٦٢

John William Draper : A History of intellectual Development of Europe-London 1891 vol. 11 pp. 61-62

نقلا عن مجلة « الإسلام » باللغة الانجليزية : باكستان أول فبراير سنة ١٩٦٢ ، جزء ٩ ، رقم ٣

الإمارة — أثناء تأدية رسالته . ومع أنه لم يكن هناك وجه للاعتقاد بأن « راي موند » كانت له علاقة بجريمة القتل ، إلا أن البابا الساخط عليه حمله مسؤوليتها وأمر بفصله عن الكنيسة فوراً، ودعا العالم المسيحي في الغرب أن **يشن حرباً صليبية عليه وأباح أمواله وأملاكه لكل من تصل إليها يده .**

« وكان أن حمل نصف مليون رجل السلاح استجابة لنداء الرهبان ضده . وإزاء ذلك لم يسع الكونت إلا أن يستسلم . و سلم مواقعه الحصينة ، واضطر إلى الاعتراف بكل ما وجه إليه من تهم ، ومن عدالة عقابه ، وأقسم أنه لن يعود مرة أخرى إلى حماية هؤلاء المبتدعين .

« واقتيد عارياً وهو مربوط بحبل حول عنقه إلى الهيكل بالكنيسة بجلده ... وما كادت الشمس تغيب حتى توالت مناظر الرعب والفزع ، والسلب والنهب.

« وقاد الجيوش التي تجمعت رجال الدين من الرومان والفرنسيين الأساقفة . وقد سأل أحد الجنود عندما سقطت « بزيان » Beziens بجنوب فرنسا الأب Arnold مبعوث البابا : عما إذا كان المطلوب : مزيداً من الرحمة أم مزيداً من التعقب في القتل ؟

« وعن : كيف يجب أن يفرق بين الكاثوليك وأصحاب البدعة ؟

« وكيف يجب أن يحافظ على الكاثوليك ؟

« فأجاب الأب قائلا : « قتل الجميع » ! ! ثم صاح : « إن الله سيعلم أحباءه » ! !

« وفي كنيسة القديسة مريم ماجدلين ذبح سبعة آلاف شخص . فقد استفز ادعاؤهم : أن القديسة مريم المجدلية كانت عشيقة المسيح — دون أن يكون لهم مبرر في هذا الادعاء — هؤلاء الصليبيين الغاضبين . وبالأخص ادعوا ذلك وهم في حالة مرح ونشوة .

« أما المدينة فقد قتل فيها عشرون ألفاً ، وأحرق المكان ليكون أثراً وذكرى للانتقام البابوي .

« وفي مذبحة « لافور » Lavour أحرق أربعمائة شخص من الناس كتلة واحدة . وعلق البعض على ذلك بقوله : لقد كانت شعلة رائعة ذهبت إلى جهنم لتظل مشتعلة ! ! .

« وإن اللغة لتعجز عن وصف القسوة التي حدثت عند حصار مدن كثيرة ، والتي تعبر عن الانتقام الديني الكنسي . فقد غمرت الأراضي بدماء القتلى من الرجال ، وتلبد الجو بدخان حريقهم لجثثهم .

« **ومن النساء القتلى ، والأطفال المشوهين ، والمدن المخربة قام النظام اللاإنساني لـ « محاكم التفتيش »** . ولم يستهدف المشرعون لهذا النظام وضع حد للتفكير العام ، بل مع ذلك قصدوا إلى خنق الفكر الخاص .

« وسط هذه الأحداث المؤلمة دعي قداسة البابا إلى محكمة أخرى للإدلاء بشهادته . وقد توفي عام ١٢١٦ » .

ويقول الفيلسوف « **برتراند راسل** » Bertrand Russel (١) :

« في عصر ما يسمى : عصر الإيمان ، وفي الوقت الذي كان يؤمن الناس فيه إيماناً حقيقياً بالدين المسيحي في جميع تعاليمه وطقوسه ، **أنشىء « ديوان التفتيش » بتعذيباته :** فأحرقت جثث ملايين من النساء التعسات كأمثلة للعيان ، واستخدم باسم الدين كل أنواع القسوة ضد جميع صنوف الناس .

« وأنت تجد عندما تنظر في العالم : أن كل أمارة صغيرة تدل على التقدم

---

(١) في كتاب (لماذا لم أكن مسيحياً) تحت عنوان : المسيحية عدو أصيل للتقدم الخلقي لندن ١٩٥١ ص١٥ عن مجلة « الاسلام » - باكستان ١٥ يناير سنة ١٩٦٢ رقم ٢ ج ٩

Why Iam not a Christian. London 1951 - Bertrand Russel P. 15

في الشعور الإنساني ، وكل تحسن في قانون العقوبات ، وكل خطوة تجاه التقليل من الحرب ، وكل خطوة نحو معالجة أفضل للعناصر الملونة ، أو كل تلطيف للرق . . . كل تقدم خفي وقع في العالم عورض بإجماع الكنائس المنظمة في العالم » .

* * *

ومن هنا كانت الثورة على الدين ورجاله ، وكان إعلان الكفر بسلطة الدين والقائمين عليها . وكان رد الفعل في نفوس الأحرار : الإنسان وحده لا شريك له ! !

فقامت **النهضة الاوروبية** . . وهي في الواقع ثورة على الكنيسة ، ومن أجل حق الإنسان في التفكير والحياة ، وحريته في الرأي .

وباتساع حدود هذه النهضة ، ويقظة « **الوعي القومي** » في الشعوب الأوربية اتخذ الإنسان الأوربي **طريقاً إنسانياً في التفكير والفلسفة** ، وبرزت معالم هذا الطريق في الفلسفات الأوربية الثلاث : الفرنسية ، والألمانية ، والإنجليزية .

وتبع هذه الفلسفات معايير السياسة الأوربية في الداخل ، وتطلعاتها خارج أوربا . وبالنهضة الأوربية وبظهور معالم الفلسفات الإنسانية والقومية في أوربا انعزلت الكنيسة وانعزل الدين « المسيحي » عن التوجيه الرئيسي في حياة الانسان . وأصبح الدور الذي يؤدى عن طريقهما دوراً ثانوياً .

ولكن ليس معنى ذلك : أن الكنيسة لم يعد لها نفوذ . . . **إن الكنيسة — وليس الدين — لم يزل لها نفوذ في السياسة الأوروبية والأمريكية ! !** وسيظل لها نفوذ طالما هناك عقيدة دينية ، وطالما هناك معتقدون بالدين .

وسيظل الاعتقاد بالدين قائماً ، طالما هناك اختلاف في مستوى الثقافة .

وسيظل مستوى الثقافة مختلفاً ، طالما الناس يتميزون في طبائعهم ، ويختلفون في إدراكهم وفي ميلهم إلى الشك أو التصديق .

وتلك سنة ملازمة للانسان !

وإذا كانت الكنيسة لم يزل لها سلطة فليس معنى ذلك : أن الدين له تأثير في حياة الناس ، أي أن حياتهم في السلوك والتصرفات متأثرة به ، وأن الدولة تشتق نظمها وقوانينها من مبادئه الأخلاقية .

إن الاتجاه الإنساني في التفكير ، والتوجيه ، والسياسة ، أصبح هو الاتجاه الغالب على الحياة الأوربية بعد نهضتها ، وكل ما هنالك أنه يتفادى الاصطدام مع الكنيسة .

ولم ينجح الإصلاح الديني الذي قام به «مارتن لوثر» في القرن السادس عشر (١) ، ولا فلسفة بعض المفكرين الأوربيين التي اتجهت للدفاع عن المسيحية في إعادة الثقة بها كمصدر توجيه أصيل في الحياة الإنسانية . لأن طابع القرون الوسطى — وهو طابع السلطة الدينية — لم يزل شبحاً رهيباً يحول دون قبول إعادة التجربة مرة أخرى .

وباعث من النهضة الأوروبية ، وبعد حركة الإصلاح الديني في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، قامت الثورة الفرنسية في سنة ١٧٨٩ م . . . وهي متأثرة بروح هذه النهضة وبأهداف حركة الاصلاح الديني أيضاً ، وترمي إلى استخلاص حقوق الانسان وحمايتها ضد سلطة الكنيسة ، وضد طغيان الوضع السياسي للمجتمع الذي كانت تناصره الكنيسة .

---

(١) Martin Luther 1483 - 1546 : ترجم الانجيل إلى اللغة الألمانية عام ١٥٣٤ ، وألف كتاب : « سجن الكنيسة » سنة ١٥٢٠ .

ولم تكن روح النهضة الأوربية تستهدف إلا **رفع الوصاية عن الانسان** ومنحه الاستقلال في الوجود . ومن أجل ذلك اعتبرت الفلسفة « الانسانية » الألمانية في القرن الثامن عشر الانسان أصل الوجود ، تأسيساً على هذا المنطق المشهور . وكان شعارها : أنا أفكر ، فأنا موجود .

• **فـ « الوجود » تابع للانسان** . . .وليس سابقاً عليه !

• كما اعتبر أن الإنسان بفكره له « **خالقية** » : **فهو** صانع الدولة والمجتمع ، وهو صاحب القانون ، وهو واضع المعايير الأخلاقية ، وهو المنشيء لنظام الحكم والإدارة . . . الخ .

• وقوى جانب الإنسان في الفلسفة الإنسانية التقدم **في البحوث الطبيعية** التي كان من نتائجها اكتشاف البخار ثم الكهرباء ، وما ترتب على هذه الاكتشافات من صناعة السفينة ، والقطار ، والطائرة ، وامتلاكه عن طريق الكشف التجربي والصناعة الآلية ناصية الأمر في الماء وعلى الأرض وفي الهواء . وتحولت ثقته بإله الكنيسة رويداً رويداً إلى العلم التجربي . وأصبح المعمل محراباً للعلم يقدس ، على نحو ما كانت تقدس الكنيسة كمكان للعبادة .

وكلما تقدم **البحث العملي التجربي** ، وكلما ظهرت نتائج هذا التقدم في حياة الإنسان اليومية وفي أفق سيادته وسيطرته في هذا الوجود ، كلما تطلع الإنسان إلى العلم وامتد ببصره نحوه معجباً به ومقدراً إياه .

وكلما تقدمت « **الصناعة الآلية** » وبرزت خدماتها التي تقدمها للانسان في سبيل ترفيهه رفاهية مادية كلما عظم شأن الصناعة في نفسه .

وقد يصل به الإعجاب والتقدير للعلم التجربي وللصناعة الآلية إلى أن يضعف ثقته بنفسه ، ويتجه بالثقة إلى العلم والصناعة ، بديلا عن ذاته .

وقد يصير وضعه مع العلم والصناعة إلى ما كان عليه مع إله الكنيسة ،

يوم أن كانت للكنيسة سلطة ، ويوم أن كان الإيمان بالدين يملأ قلبه .

وربما من أجل ذلك تتحول نتائج عصر النهضة الأوربية ونتائج الثورات في شعوبها بعد ذلك إلى دهاب « استقلال الإنسان » مرة أخرى في تفكيره وتقييمه للأوضاع والأمور ، التي تقوم على الحرية الفردية والتخلص من عوامل التأثير .

وبذلك قد يعود الإنسان إلى « عبوديته » . . . ولكنه الآن (يعبد) وجوده المادي ، بعد أن كان يعتقد فيما مضى أنه (يعبد) وجوده الروحي ! !

ونستطيع أن نستخلص نتائج الاتجاهين ، في مقابل بعضهما بعضاً ومدى تأثيرهما على الكيان الإنساني بخصائصه التي طبع وفطر عليها . . وهما : اتجاه الاستقلال . . . أو الرجوع إلى العبادة . . . فكلا الاتجاهين يعني بالنسبة للإنسان في خاتمة المطاف : عودة تبعيته ! !

وإعجاب الانسان منذ النهضة الأوربية بالعلم والصناعة ينطوي دائماً على استخفافه بالدين . . . وهو يقرن في تفكيره تقدم العلم والصناعة برجعية الدين وظلمة عهد الكنيسة في السلطة والتحكم !

ولذا : فإن قضية « **الفصل بين الدين والدولة** » هي قضية الفصل بين سلطان الكنيسة كحكومة تباشر السياسة باسم الله والدين ، وسلطة الدولة « العلمانية » كحكومة تباشر السياسة باسم الانسان وباسم المجتمع .

واتجاه « **العلمانية** » Secularism يرفض أي صورة للإيمان الديني أو العبادة الدينية ، ويعتقد أن الدين والشؤون الاكليريكية Ecclesiastic يجب أن لا تدخل في وظيفة الدولة وبالأخص في مجال التربية العامة !

وازدياد الحرص على الاتجاه العلماني في مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية مرتبط إلى حد كبير بازدياد الإنسان في إعجابه بعلمه ، وبفلسفته الاجتماعية .

وهكذا المجتمع الحديث – وهو صاحب الاتجاه العلماني – يرفض نظرياً رفضاً تاماً أية سلطة للكنيسة ولرجال الدين ، ويسعى إلى التحرر ما أمكن من توجيهه . ويرى أن هذا التحرر هو إحدى الميزات التي أتت بها إراقة الدماء في الثورة ضد العهد الرجعي ، العهد الديني .

ولكن منذ محاولة هذا التمرد لم يخلص المجتمع من نفوذ الدين : سواء نفوذ رجاله أم نفوذ الايمان به وتعاليمه . ويبدو أنه يبعد التخلص من ذلك . لأن الانسان هو الانسان الذي تدفعه رواسب نفسه إلى العمل والتصرف . وهيهات أن يقوم إنسان اليوم دون أن تضغط عليه بقايا الأمس في نفسه .

الحرية الفردية :

و« الحرية الفردية » سواء في التفكير ، أو في السياسة أو في المال . . . كانت من الآثار الهامة التي ترتبت على نجاح عصر النهضة الأوربية . وهي تعتبر بحق « رد فعل » لأوضاع القرون الوسطى في هذه المجالات الثلاثة .

وهذه الحرية الفردية ، وأهمية الاحتفاظ بها ، والعناية بأمرها هي التي حملت على قيام الثورات في أوربا وأمريكا الشمالية بعد ذلك . وهي التي بقيت هدفاً لتلك الثورات ، ومحوراً تدور حوله حياة شعوبها بعد نجاحها .

و« رد الفعل » يصحبه عادة شيء من الغلو في استخدامه وتطبيقه . ولذا نرى الحرية الفردية التي تمخضت عنها النهضة الأوربية وفعلت فعلها في الثورات التي بعدها – قد فرضت نفسها على جميع جوانب الحياة في المجتمعات الأوربية والامريكية التي تعرف الآن بالمجتمعات الغربية :

* **ففي جانب التفكير :** لم تقف حرية الفرد فيه عند حد خلق فلسفة تمجد الانسان وتعتز بخالقيته ، وتطلب المحافظة على استقلاله ، على نحو ما تتجه الفلسفة المثالية التي سادت القرن الثامن عشر .

بل جد نوع آخر من الفلسفة ينكر الله ويطالب بمطاردة الدين ، وهو الفلسفة اللادينية .

وجد نوع ثالث يتجه إلى الغاء اعتبار أي مذهب فكري لا يكون واقعياً ، يؤيده الحس وتسنده التجارب . وهو ما يعنى بالفلسفة الحسية

وهذا المذهب الحسي مع أنه نتيجة الحرية الفردية في التفكير فإنه مهد لتبرير الاستعمار الأوربي الذي ساد القرن التاسع عشر ، ثم لاحياء الشعوبية في السياسة الأوربية بالنسبة للمستعمرات والشعوب التي خضعت لولايتها .

وأصبح منطق « الحرية الفردية » الذي كان يحتم استقلال الإنسان ورفع الوصاية عنه في مواجهة الدين يبرر من جديد وجود الوصاية من الإنسان الأوربي على الانسان الافريقي أو الآسيوي لمنفعة خاصة .

* **وفي الجانب السياسي** : خلقت الحرية الفردية فكرة « النقد الحر » لنظام الحكم ، وللقوانين التي تحكم المجتمع . وهيأت لايجاد « رأي عام » سياسي تبلور فيما يسمى بالنظام الديمقراطي . ويتكون من ثلاث سلطات مستقل بعضها عن بعض : السلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية . ومهمة السلطة التشريعية التشريع والرقابة على التنفيذ في الأجهزة الحكومية التي تكوّن السلطة التنفيذية . أما السلطة القضائية فمهمتها تطبيق القانون ، والحفاظ على دستورية الحكم .

واعتبرت أن في هذا النظام الضمان الكافي لتمتع الفرد بحريته السياسية في الرأي ، والقول والنقد بصفة عامة ، وضماناً كافياً أيضاً للفصل فيما يؤدى له من خدمات عن طريق الدولة وفي تقييم المشروعات التي تقدمها الدولة في هذا السبيل .

* **وفي الجانب المالي** : ضمنت الحرية الفردية لصاحب المال حرية

الاستغلال بدون تحديد لحد أعلى في الاستثمار أو في التملك الفردي . ضمنت له حرية التوسع في الأراضي الزراعية ووسائل استثمارها ، وحرية إقامة المصانع وملكية الاسهم فيها ، وحرية تأسيس الشركات وتوجيهها في أي قطاع وبأي عدد ، كما ضمنت له حرية تحديد الأجور والخدمات التي تمنح للعاملين في أي قطاع من قطاعات الاستثمار المالي .

وظيفة الدولة :

والدولة وجهازها التنفيذي في خدمة الفرد وحريته . « وسيادة » الدولة ليست بالنسبة لأفراد المجتمع ، وإنما في مواجهة دولة أخرى أجنبية عنها . والدولة لا تحكم ، ولا تملك ولا تستثمر وتنتج ، وإنما تؤدي فقط الخدمات كما يطلب منها . والدولة لا تتدخل في حرية الفرد ، وإنما تصون هذه الحرية وتحفظها . فهي نظام خدمات ، وليست نظام إنتاج . وتترك للأفراد حرية المنافسة ، وحرية النشاط للحافز الفردي .

ومجموع هذه الجوانب الثلاثة : وهي : التفكير ، والسياسة ، والمال – على نحو ما توحي به الحرية الفردية – يكوّن ما يسمى بالنظام « الديمقراطي » في عرف الغربيين .

فالنظام الديمقراطي هو نظام للدولة والحكم يستوحي مبادئه وقوانينه من « الحرية » التي هي للفرد أصلا . ويجب أن يتمكن من ممارستها كما استهدفتها الثورات الأوربية والأمريكية منذ النهضة الأوربية .

ونتيجة لهذه الممارسة فإن :

* **الدولة لا تملك في الأصل ولا تشارك في الملك ، ولا تحكم :** على معنى أن ليس لها سيادة منفصلة عن سيادة الأفراد ، وإنما هي تخدم فحسب .

* **الدولة لا تفرق بين الأفراد :** بسبب الدين ، أو اللغة ، أو الجنس ، أو اللون .

* الدولة تصون الملكية الفردية ، وتحافظ على الحرية الشخصية ، وحرية العبادة .

* الدولة لا تتدخل في حرية النشر ، وحرية الصحافة ، وحرية الإذاعة ، وحرية وسائل الإعلام ، وحرية الأحزاب ، وإعلان الاستنكار أو التأييد .

وإذن يتميز النظام الديمقراطي بـ « وجود الفرد » وتأكيده أولاً . ولا يعرف وجودا آخر بجانبه . . . كوجود المجتمع أو وجود الدولة ، يستبد بوجود الفرد ويخضعه أو يلغيه .

ودستور النظام الديمقراطي — كي يصون وجود الفرد وحريته من أي مساس — يكل إلى القضاء وحده الفصل فيما يطلب من الأفراد سواء من السلطة التنفيذية أو من الهيئات أو الأفراد الآخرين .

ولذلك يعنى باستقلال القضاء تمام العناية ، لأنه في نظره صمام الأمان في بقاء النظام الديمقراطي نفسه .

الغلو في ممارسة الحرية الفردية :

وأصبحت جوانب الحرية الفردية الثلاثة — في التفكير ، والسياسة ، والمال — في النظام الديمقراطي مرتبطاً بعضها ببعض تمام الارتباط . ليس ارتباطاً فكرياً ونظرياً فحسب ، وإنما قبله ارتباط « مصلحي » أو ارتباط منفعة مادية في العلاقات :

فأرباب الفكر والقلم . . . أصبحوا يدافعون عن السياسة أو محترفي السياسة ، وعن الماليين وأصحاب رؤوس الأموال .

وأصبح رجال السياسة . . . يدافعون عن الماليين وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك عن أرباب الفكر والقلم .

وأصبح رجال المال . . . يؤيدون بمالهم أرباب السياسة والفكر على السواء .

وأصبح إمعاناً في هذا الترابط أن أصحاب المال في هذا النظام الديمقراطي هم رجال السياسة ، ورجال السياسة هم أصحاب المال .

وربما كان أيضاً أصحاب المال هم أصحاب دور النشر والإعلام وهم من طريق غير مباشر بالتالي أصحاب الفكر والقلم . كما هو يوجد الآن فعلا في بلاد الديمقراطية الغربية :

ففي **أمريكا الشمالية** مثلا أصحاب الشركات والصناعات يساهمون في دور النشر ووسائل الإعلام بحيث تكون لهم السيطرة في توجيهها ، وهم أنفسهم قد يكونون أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي .

وفكرة **إنشاء مجلسين** للتمثيل السياسي في النظام التشريعي قصد منه « حفظ التوازن » بين أصحاب المال ومن عداهم من غير الماليين في تشريع القوانين ومراقبة التنفيذ في الجهاز الحكومي .

وربما قصد منه بالأحرى إعطاء الضمان لأصحاب المال في أن تبقى لهم حريتهم الفردية مكفولة في وسائل الاستثمار ، وفي التملك والتوسع في الملكية ، وتحديد الأجور للعاملين في مصانعهم وشركاتهم ومزارعهم .

ولم يكن الارتباط على هذا النحو في هذه الجوانب الثلاثة : الفكرية ، والسياسية ، والمالية – استطراداً لتطبيق الحرية الفردية فيها ، على نحو ما توحي النظرية ، لأن المفكر في هذا النظام الديمقراطي عندما يفكر ويوجه بتفكيره ، إنما يفكر ويوجه بتفكيره تأييداً لهذا النظام في مواجهة ما سبقه من نظام ، وفلسفة لهذا النظام . وهو فيما يفكر ويوجه سيخاصم « القديم » من التفكير . وتأييداً لذلك يمكن أن نتساءل .

هل ستعطى الفرصة لأرباب الفكر القديم لدى الماليين والمساهمين في دور

الطباعة والنشر ، ووسائل الإعلان المختلفة لرد هذه الخصومة الفكرية ، أو رد بعضها ؟ من المستبعد أن تعطى لهم هذه الفرصة تطبيقاً لمبدأ الحرية الفردية .

إن أرباب الفكر القديم في ممارسة الحرية الفردية ليسوا في مستوى أصحاب الفكر الجديد . وبالتالي قد حد من حريتهم الفردية عملياً ، فهل ينصفهم بعد ذلك أصحاب الحرية الفردية-في مجال السياسة ؟ هل سيتبنون هم الدفاع عن هذا الحق ؟

إن هؤلاء السياسيين على فرض بعدهم عن رجال المال سيرون مصلحتهم في مساندة الكتاب والمفكرين الجدد لأن وضعهم السياسي مرتبط بالنظام نفسه ، ووجود النظام رهن بترويج الدعوة إليه .

لم يكن إذن ارتباط هذه الجوانب الثلاثة استطراداً لتطبيق منطق الحرية الفردية فيها على نحو ما توحي النظرية ، ولكن ارتباط المصلحة الفردية هو الذي ربط بينها ربطاً وثيقاً بحيث يتفاعل بعضها مع بعض بصورة مستمرة وبحيث تتحول الحرية الفردية عملياً وواقعياً إلى حرية مجموعة أفراد معينين ، دون بقية الأفراد الآخرين في المجتمع ، وبحيث يصبح مفهوم هذه الحرية الفردية يختلف في التطبيق في محيط بعض الأفراد عنه في محيط البعض الآخر في المجتمع الواحد .

أصبحت الحرية الفردية يمارسها في نطاق واسع : أصحاب المال وهم في الوقت نفسه رجال السياسة ، وهم أنفسهم أصحاب دور النشر والإعلان .

ويمارسها في نطاق ضيق ، أو قد لا يمارسها أصلا حتى في حق العمل والسعي في الحياة بقية الأفراد في المجتمع .

فمثلا : في جنوب إفريقيا أصحاب المناجم والمزارع الكبيرة هم رجال السياسة وهم مجموعة البيض من الهولنديين والإنجليز والشماليين على العموم . وهم وحدهم الذين يمارسون الحرية الفردية في مجال الفكر والرأي والسياسة

والمال . ومن عداهم من الملونين الإفريقيين والآسيويين لا يمارسون هذه الحرية حتى في الانتقال والسكن والعمل .

وفي الولايات المتحدة وفي كندا أصحاب الصناعات والمزارع الواسعة هم أصحاب السياسة . والشركات الصناعية هي المساهم الأكبر في دور الطباعة والنشر ووسائل الاعلام وهي الممولة في الجامعات الأمريكية والكندية لاتجاهات فكرية خاصة ودراسات معينة .

ومن جديد تقلصت دائرة الحرية الفردية وأصبح يباشرها في معناها الفسيح رجل المال بحيث أصبح رجل المال هو صاحب الحرية الفردية . على معنى أن الحرية الفردية التي يمارسها رجل المال مشروعة ، مهما كانت نتائجها على حرية الآخرين ، بل ومهما كانت نتائجها على حياة الآخرين في المجتمع .

وعلى رجل الفكر في هذا المجتمع أن يعطي التبرير المنطقي لتصرفات رجل المال ، وعلى رجل السياسة أن يسد الثغرات في التشريع القائم ، أو يعدله أو يقنن جديداً لمصلحة التصرفات التي يأتي بها رجل المال .

وحماية الحرية الفردية لرجال المال وحدهم تقريباً أصبحت في التطبيق هدف النظام الديمقراطي الغربي . وقوة المال أصبحت هي القوة الرئيسية التي تحرك المجتمع ، وتدير سياسته ، وتخطط فلسفته وتفكيره ، وكادت تستقل بالأمر حتى أصبح وضعها شبيهاً بوضع النظام الملكي المطلق . وهو النظام الذي يعطي الملك وحده حق الملك والحكم ، وحق إصدار القوانين بدون مراجعة ، ويحميه من النقد والسؤال عن أي تصرف يأتي من جانبه .

والفرق بين المال في استقلاله بالحكم ، وبين الحكم الملكي المطلق أن للمال عصابة ، وأن الملك وحده تخدمه حاشيته المقربة منه .

وربما يكون وضع العصابة في الاستقلال بالحكم أخطر على المجتمع من

الحكم الملكي المطلق . لأن عصابة المال متغلغلة في جوانب حياة المجتمع كلها بينما الملك وحاشيته مع انفراده بالحكم في عزلة بنفسه عن هذه الحياة .

الرأسمالية :

ومن أجل أن صار الوضع في النظام الديمقراطي إلى تحكم المال وأصحاب الأعمال سمي هذا النظام أيضاً بالنظام الرأسمالي .

وإذن النظام الرأسمالي :

* ليس هو النظام الذي يسمح بالملكية الفردية والمنافسة فيها ، أو بالحرية الفردية في التملك والتوسع في الملك عن طريق الحافز الفردي

* وليس هو النظام الذي يتيح للمال فرصاً مشروعة للاستثمار

* وليس هو النظام الذي يجعل من وظيفة المال رعاية العمال على نحو رعايته لربح المال نفسه فضلاً عن أن يكون من وظيفته رعاية المعدمين ومن لا يملكون المال ولا يستطيعون العمل ...

وإنما هو :

* **النظام المالي الذي يتحكم في سياسة الحكم ، وفي توجيه التفكير في المجتمع .**

* **وهو الذي يجعل من المال قوة مسيطرة على جوانب الحياة الإنسانية للأفراد ، ويجعل** من أصحاب المال « عصابة » تستقل بالحرية الفردية في استثمار المال ، وفي توجيه السياسة الداخلية والخارجية للمجتمع لصالح المال كما تستقل بالتوجيه في توزيع غلة المال وربحه .

* **وكل وسيلة تؤدي إلى زيادة الربح فهي مشروعة في الرأسمالية :**

ـ **الربا** مشروع ، ويعتبر في نظرها وسيلة رئيسية لربح المال وإنمائه .

– **والتدليس والرشوة** طريق مأمون غير محفوف بالخطر في الكسب وزيادة المال

– **والمقامرة** بالأوراق المالية وبأسعار الحاصلات الزراعية الهامة في البورصة ، والمقامرة في سباق الخيل غير منكرة : في مشروعيتها وفي ربحها.

– **والاحتكار** في الإنتاج الصناعي أو في بعض السلع الضرورية أمر لاغبار عليه ويعتبر وسيلة مربحة . وغير ذلك كثير من ضروب تحصيل المال وإنمائه .

* وتركز الرأسمالية بصفة خاصة **على البنوك وشركات التأمين وبورصة الأوراق المالية ، وسوق الحاصلات الزراعية الهامة** لأن أرباحها مؤكدة ومأمونة . والنشاط البشري فيها سهل وميسور هذا من جانب .

ومن جانب آخر فإن البنوك بالذات مرآة الحياة الاقتصادية في المجتمع ، وعن طريقها وطريق شركات التأمين تمكن السيطرة على توجيه المال ، والاحتفاظ بقوته في سياسة الحكم والاستقلال بها .

* وقد يكون من وسائل الربح المستقرة **استغلال الطاقة البشرية** في المهارة الفنية لدى العمال في المصانع والشركات بدفع أجور غير متكافئة مع قيمة إنتاجهم ، ومع ما يعود على المال من ربح بسبب هذا الإنتاج البشري في المصنع أو الشركة .

وعندئذ تكون سيادة المال ليست في الحكم والتوجيه فقط . . .

وإنما في توزيع الربح وثمرة الإنتاج البشري .

وهنا يبدو الاستغلال البشري ، أو إهدار القيم البشرية الخالصة في النظام الرأسمالي .وهنا أيضاً يحكم المال عن طريق المصنع أو الشركة في أقدار الأفراد الذين لا يملكون المال ، ويملكون طاقة العمل والإنتاج وحدها . اي يملكون طاقتهم البشرية الذاتية .

والأسس التي تكون الرأسمالية هي .

* **أولاً : أن المال ملك لصاحبه على سبيل الحقيقة**

* **ثانياً : ليس هناك وراء صاحب المال من يشاركه الحق في أية صورة** من صور المشاركة ولو كانت الدولة فضلاً عن الأفراد الآخرين في المجتمع .

* **ثالثاً : أن غلة المال وربحه تعود على صاحب المال وحده ، إما أن** يحتفظ بها لصالحه الخاص أو ينفقها حسبما يريد ولو في ترف أو عبث . وما يدفع منها للعمل هي أجور .

ثم ما يخرج منها بإرادة صاحب المال وراء أجور العمل ، للمؤسسات الخيرية أو لبعض الأفراد العاجزين عن الكسب يعتبرها القانون في المجتمع الرأسمالي منحاً وتبرعات .

* **رابعاً : إن الحرية في اختيار وسائل الاستثمار لا تخضع لرقابة أخرى** وراء صاحب المال نفسه ، ولا تتدخل فيها الدولة طالما أنها غير موجهة للإضرار بفرد معين أو أفراد معينين .

أما الطابع الذي أصبح ملازماً للرأسمالية فهو :

* **أن الذين يملكون المال المتداول قلة من الأفراد**

* **أن هذه القلة هي التي غالبها يمارس سياسة الحكم ، أو يسيطر على** الممارسة لهذه السياسة .

* **أن هذه القلة هي التي تسيطر غالباً على شركات النشر والطباعة** ووسائل الإعلام ، وبالتالي تسيطر على الفكر وتوجيهه .

* **أن هذه القلة « عالمية » في المجتمعات الرأسمالية وليست « محلية » في** مجتمع رأسمالي خاص ، وهي «عصابة» دولية تمارس نشاطها في كل دولة عن

طريق المساهمة في بنوكها وماتنشئه بها من فروع لشركات التأمين ، أو للشركات الصناعية ، وعن طريق هذه المساهمة تتدخل في سياسة الحكم الداخلية والخارجية .

• ان الرأسمالية لم يقم على أساسها النظام الديمقراطي ، وإنما صار إليها هذا النظام .

• ان الرأسمالية لم تكن دافعاً للثورات التي قامت في أوروبا وأمريكا الشمالية ، وإنما انتهت إليها هذه الثورات .

• ان الرأسمالية تعوق ممارسة الحرية الفردية لأفراد المجتمع في السياسة ، وفي التفكير ، واختصت بها لأصحابها في مجالات المال والسياسة والتفكير على السواء .

• ن الرأسمالية أصبحت استعماراً داخلياً ، أو استعماراً دولياً محلياً ، إذا بقي مفهوم الاستعمار على أنه استغلال بشري لصالح قلة على حساب الكثرة في تأمينها على الحياة ، ومستقبل الأجيال القادمة فيها .

• ان الرأسمالية باحتكارها وحدها ممارسة الحرية الفردية أصبحت لها دكتاتورية توجه بها السياسة والفكر معاً

• ان الرأسمالية تعيد وضع المجتمع البشري الثوري الجديد إلى ذلك **العهد الذي كانت تتحكم فيه الكنيسة** ولكن فقط كانت الكنيسة تحكم باسم السماء ، بينما الرأسمالية تحكم باسم المال في الارض ، ومع فرق آخر أيضاً هو أن العلم في عهد النظام الرأسمالي ساعد المال على أن يصير إلى قوة ثم يتحول إلى احتكار الرأسمالية . بينما الجهل في القرون الوسطى مكن للكنيسة أن تكون ذات سلطة وأن تستأثر بالحكم وتحتكر التوجيه .

* * *

ومما لم يستطع النظام الديمقراطي الغربي الحدّ من طغيان الرأسمالية واحتكارها الحكم والتوجيه أبعد مما قام به حتى الآن من ضروب الرعاية الاجتماعية ، فإن السنن الطبيعية البشرية في المجتمع الإنساني تنذر بالانقلاب أو الثورة على هذا النظام .

والثورة الروسية في سنة ١٩١٧ لم تكن إلا رد فعل لطغيان المال واحتكار الأراضي الزراعية لفئة قليلة من الملاك ، مع تسخير الكثرة بأجور زهيدة وقت السلم لفلاحة الارض ، ووقت الحرب للدفاع عن مصالح هذه الفئة .

ولأن هذه الثورة كانت رد فعل جارف قضت على حق الملكية الفردية وعلى الطبقات التي ساندت الحكم السابق عليها وهي الطبقات الارستقراطية والدينية وألغت بعد تمكين الحكم الشيوعي النظام القيصري وسلطة الكنيسة ونفوذها.ونادت جهاراً في غير مواربة بابعاد الله عن حياة الإنسان والفكر به .

إن النظام الديمقراطي الغربي وقد كان وليداً للثورة الكبرى . وهي الثورة الفرنسية من أجل الحرية الفردية وحرية المجتمع من احتكار التوجيه ، وديكتاتورية طبقة معينة ، لو عني بالضمير البشري ولم يتجاهل القيمة الأخلاقية والروحية في العلاقات بين الأفراد بجانب ما عني به من ممارسة هذه الحرية في أشكال مختلفة لاحتفظ بأهداف الثورة وبالكرامة البشرية للأفراد ، ولأمن الانقلابات المبيتة التي تطيح بكل القيم الإنسانية في سبيل الوصول إلى السلطة والاستئثار بها تحت عناوين خادعة .

إن هذا النظام لو عني بالرعايات الاجتماعية وتكافل المجتمع على أساس من المحبة وعدم الاعتداء والظلم ، وليس خشية من الانقلابات ضد النظام نفسه لأمن البشرية من دكتاتورية أخرى تحل محل دكتاتورية رأس المال ، ولوقاها تبعية أعضاء المجتمع لعصابة تريد الخير لنفسها والحرمان لمن عداها في المال والكلمة معاً .

ولكن غرور الإنسان بنفسه وبما ملك دفعه إلى الطغيان فالهاوية ، ولكنه الحرص على ابعاد الإيمان بالله في حياة الانسان جر إلى تمكين الشيطان والهوى فكانت الأنانية والأثرة ثم العاصفة والزوال .

الرأسمالية والإسلام :

وإذا أريد الموازنة بين نظام الرأسمالية ونظام الاسلام ، أو أريد تحديد موقف الاسلام من نظام الرأسمالية ، فيجب أن يكون واضحاً :

* **أن موقف الإسلام مع الرأسمالية ليس هو الموقف مع «المال» والتعامل به .**

* **ولا هو الموقف من « الملكية الفردية »**

* **ولا هو الموقف من « الحرية الفردية » في تحصيل المال أو انمائه .**

ليس موقف الاسلام الذي نريد أن نوضحه ، هو موقفه من هذه الأصول والمبادئ ... لأنها فطرية وتميزت بها طبيعة الانسان ، ومن ثم لا يسع الاسلام إلا أن يقرها ويزكيها .

فالديمقراطية — وهي حرية الأفراد ، النظام الذي يقوم عليها لحفظها وتمكين الأفراد من ممارستها يقف منها الاسلام موقف التأييد .

ولكن ما قد تؤول إليه هذه الحرية الفردية ، أو ما قد يؤول إليه هذا النظام عندما ينحرف به الانسان في التطبيق والممارسة هو الموضوع الذي سنبين رأي الاسلام فيه هنا .

والنظام الديمقراطي إذا انحرف في تطبيق الحرية الفردية في أي مجال من المجالات التي يمارس فيها الافراد حرياتهم وهي مجالات : الفكر والسياسة والمال ، وصار وضعه إلى ما يسمى بالرأسمالية تكون أصوله قد توقفت

وجمدت وحلت محله دكتاتورية قوية طاغية وهي دكتاتورية رأس المال .

الموقف إذن هو الموقف :

* **أولاً : من الأسس التي تكون الرأسمالية**

* **وثانياً : من الخصائص التي تحدد طابع الرأسمالية**

* * *

وإذا استعرضنا الأسس التي تكون الرأسمالية :

* **وجدنا الأساس الأول وهو : ان المال ملك لصاحبه على سبيل الحقيقة لا يمثل النظرة الإسلامية إلى المال . . .** تلك التي ترى – كما أسلفنا – أن المال بيد من عنده المال على سبيل الاستخلاف ، وأنه مؤتمن عليه ، والأصل في ملكيته الحقيقية أنه لله . ولم تمنع هذه النظرة الإسلامية من بيده المال من التصرف فيه تصرف صاحب المال في ملكه في الاطار العام الذي حدده الاسلام لتحصيل المال وانمائه .

ويبدو الفرق بين الأساس للرأسمالية والنظرة الاسلامية في تصرف «السفيه» فالنظام الرأسمالي إمعاناً في مباشرة الحرية الفردية ، لا ينزع المال من يد السفيه إلا بطلب من صاحب المصلحة الخاصة فيه إلى جهة قضائية ، بينما الاسلام يعطي الحق للمجتمع في أن ينزعه من يده مع حقه في معاش منه يكفل له الحياة الآدمية السليمة .

* **والأساس الثاني وهو : أنه ليس وراء المالك للمال حق أو مشاركة في ماله في أية صورة من صور المشاركة . . . لا يتفق مع نظرة الإسلام الأخرى إلى المال :** وهو تعلق حق الله به ومشاركته فيه .

ويبدو الفرق بين ما للرأسمالية هنا والاسلام فيما يخرج من المال في سبيل الله أو في سبيل المصلحة العامة وأصحاب الحاجة في المجتمع . فبينما الاسلام يعتبره حقاً مطلوباً ، إذ بالرأسمالية تراه منحة وتبرعاً .

* **أما الأساس الثالث وهو : احتفاظ صاحب المال بأرباح المال — بعد استقطاع الضرائب وأجور التكلفة — لمصلحته الخاصة مهما بلغت وهو حر تماماً في التصرف فيه . . . فالإسلام يطلب طلباً مؤكداً تنمية « الميل الاجتماعي » في الإنسان صاحب المال** ، بحيث يقوى هذا الميل على أن يوجه النماء في المال لسد حاجات الآخرين دون قهر أو إلزام على انفاقه في تلك الحاجات ، ويؤثر انفاقه فيها على أن يصرفه في شهوات أو ملذات ، فضلاً عن أن يصرفه في عبث أو إفساد .

وبهذا يكون للآخرين لمن عدا صاحب المال حق معلوم في ماله ، يجب أن يرعاه وأن يؤديه ، وإن كان في صورة اختيارية .

* **والأساس الرابع من أسس الرأسمالية وهو : حرية الاختيار لوسائل استثمار المال . . . فالإسلام قد وضع حدوداً تشكل الدائرة التي يسمح للمال أن يكون فيها سواء في الاستثمار أو تحصيله** ، وهي الدائرة التي تجنب صاحب المال أو الساعي إلى تحصيله استغلال الضعف في الانسان واهدار كرامته البشرية ، ثم هي من جانب آخر تعلن ايجابيته ونشاطه الانساني في الكسب .

والفرق هنا بين ما للرأسمالية والاسلام فرق واضح : فبينما « الربا » تعتبره الرأسمالية طريقاً رئيسياً مشروعاً لاستثمار المال ، يحرمه الاسلام على سبيل القطع قل أم كثر .

وبينما الاسلام يجعل من « ضمير الانسان وإيمانه » رقيباً على تصرفاته في المال ، بحيث لا يستغل الفرصة التي تواتيه في كسب غير مشروع —

كأكل الأموال العامة ... إذ بالرأسمالية لا تحفل إلا بالرقابة الخارجية وهي رقابة القانون والسلطة المشرفة عليه : فطالما عين هذه الرقابة نائمة فلا ضير من أكل أموال الناس بالباطل عن طريق رشوة الحاكم .

* * *

وإذا أخذنا الآن في مراجعة الملامح التي تكون الطابع العام للرأسمالية :

فنحن نعرف رأي الاسلام فيها بالنسبة إلى القلة التي تملك المال وتحتكر تداوله ، فإن الإسلام يوم أن قرر حق الله في المال لم يقصد إلى تغطية حاجات المجتمع وحده ، بل قصد مع ذلك إلى تداول المال ، والحيلولة دون وقوعه في أيدي قلة تتحكم به وتحتكر توجيهه .

ففي قوله تعالى :

« مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ القُرَى فَلِلّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي القُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وابْنِ السَّبِيلِ ،

« كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأغنِيَاءِ مِنْكُمْ ،

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ،

« واتَّقُوا اللهَ إنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ »

تستهدف الآية هدفين : شاركت في الهدف الأول منهما آيات أخرى كثيرة وهو تحديد المصرف الذي يصرف فيه حق الله في المال .

وأضافت هدفاً آخر نصت عليه وإن جاء في سياق التعليل ، وهو الحرص

---

(١) الحشر : ٧ .

على عدم وقوع المال في يد قلة من أصحاب المال ، ودفعه إلى التداول بين الناس .

إذ احتكار تداوله بين فئة قليلة هو الذي يوصل إل « فتنة » المال وإلى مخاطر هذه الفتنة على أصحاب المال أنفسهم وعلى من عداهم ممن لا يملكونه في المجتمع .

فخطره على أصحاب المال أنه تغريهم كثرته بين أيديهم فيمسكونه عن الآخرين ولا ينفقونه ، أو ينفقونه على ملذاتهم وترفهم ويرتكبون كل سلوك سوي أو غير سوي – وغالباً هو غير سوي – لتيسير الملذات وألوان الترف .

كما أنه يغريهم في سبيل جمعه والاستزادة منه على ارتكاب المخاطر التي تعود على البشرية بالأضرار والمصائب الكبرى كإثارة الحروب والاضطرابات؛ إذ عندئذ تتاح الفرصة لهم لاملاء شروط الكسب والربح غير المعقول . وهي شروط فاحشة ، إن حققت ربحاً وفيراً لهم فستحقق في مقابل ذلك خسارة مضاعفة للبشر في أقواتهم وحاجاتهم الضرورية في الحياة ، وتحملهم المشاق والعنت في سبيل الحصول عليها .

* * *

والتاريخ يوضح في غير لبس دور رجال الأعمال والصناعة وبيوت المال وراء الحروب التي وقعت من شعوب أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ووراء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ وربما كذلك وراء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٦ .

ورجال صناعة الصلب في أوروبا وأمريكا لا يلقبون بـ « الملوك » لوفرة المال ووسائل الترف لديهم فحسب ، وإنما لنفوذهم ، وقدرتهم على

تحوير مجرى الأحداث التاريخية المحلية أو العالمية

والحروب والاضطرابات لا تهز معايش الناس في حياتهم ، ولا تسبب لهم المشاق والعنت فيها فقط ، ولا توحي بالخوف من المستقبل لهم ولأجيالهم القادمة فحسب ، وإنما تهز القيم الإنسانية في نفوسهم ، وتهز المجتمعات نفسها هزاً عنيفاً يصل بها إلى الطرف النقيض للوضع الذي هي عليه .

وربما لا يعنى المفكرون والكتاب أعقاب هذه الحروب بتوضيح أسبابها وإبراز دور رجال الصناعة والمال في إشعال نيرانها عنايتهم بتوجيه الأجيال الصغيرة والناشئة في أحضان سني الحرب أو بعدها إلى الأدب المكشوف وروايات الجنس بصفة خاصة وغير ذلك مما يقوي في الفرد نزعات الحصول على المتعة الشخصية ، بغض النظر عن السبيل الميسر لها .

لأن سيطرة رأس المال على الحرية الفردية في التفكير والتوجيه تملي على المفكرين والكتاب ما يكتبون ، وليس من مصلحة الرأسمالية أن يعرف الناس كيف ترتكب المخاطر التي تضر البشرية وتهزها هزاً عميقاً وتقلب فيها أوضاع الحياة .

ليس من مصلحة الرأسمالية أن يعرف الناس : من هم رجال المال والصناعة الذين تسببوا في إشعال نيران الحروب والاضطرابات العالمية أو المحلية في بلد ما . وليس من مصلحتها كذلك أن يعرف الناس تلك « العصابة الدولية » التي تتحكم في خير الناس ، وتعوضهم عنه شقاء وبؤساً ، وخوفاً ورعباً ، وضيقاً ويأساً .

ولكن من مصلحة الرأسمالية أن لا يتجه الجيل الصغير والجيل الناشىء في أعقاب الحروب إلى تقصي أسباب هذه الحروب والوقوف عليها . ومن مصلحتها الأولى أن يتجه إلى ما يغريه ويثير في نفسه بواعث المتعة الشخصية ، ويجعله يتيه في ضلال النزعات الغريزية ويترك عنانه إلى الأنانية الفردية .

أما مخاطر فتنة المال — بسبب حبس تداوله في فئه قليلة — على الناس والشعوب فهي « القلق » من أجل الحياة ، وما أشق على الإنسان من أن يتملكه القلق ، ويسيطر عليه الخوف من أجل حياته في المستقبل . إنه عندئذ لا يستطيع أن يفكر تفكيراً صحيحاً ، ولا أن يكوّن علاقات إنسانية سليمة لا يشوبها سوء الظن وعدم الثقة .

ولذا نجد القرآن الكريم يمن على أفراد المجتمع الإسلامي بأن أمنهم على شيئين :

* على عدم الجوع
* وعلى عدم الخوف

كما يقص في قوله تعالى :

« لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ . فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ .

« الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ،

« وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ » .

ولن يكون هناك تأمين لأي مجتمع من الجوع والخوف إذا تداول المال قلة واحتكرته عصابة في أية صورة من الصور ، وبأي اسم أو عنوان .

ولن يكون هناك ضمان لاستقرار في مجتمع إلا إذا أخذ كل فرد فيه نفسه بروح التضامن وبالإيمان بالحق المشترك في المال كوظيفة له . وهذا وذاك سبيلهما الإيمان بالله .

إذن إن فلسفة الإنسان «القلق» . ما هي إلا ترددات واهتزازات فكرية،وغلو في التقدير ، وإن علاقاته بالآخرين علاقات « فردية » مستحكمة وأنانية

متطرفة ، فهو قلق من أجل حاجته ، وهو حريص على بقائه .

إن طابع كثير من فلسفة ما بعد الحروب يأخذ السطحية في التفكير ، والتطرف في الاتجاه ، والأنانية في التوجيه ، لأنها فلسفة لشعوب حائرة ، يغلب عليها ضيق اليأس في الحياة ، كما يأخذ طابع إغراء الحياة المادية ، لأن ماتؤمل فيه الشعوب آنئذ هو ما يسد بعض فراغ البطن ، و يقي الجسم عن طريق المسكن والملبس بعض عوارض الجو ونوازله .

ولذا يشيع في بعض هذه الفلسفات الوعد بـ « الغد الأفضل » تطميناً للنفوس من خوف مرتقب ، وتخفيفاً من حدة القلق الذي يراودها بل ويسيطر عليها من أجل المستقبل .

والقلق في نفوس الشعوب يعدها للحقد والانتقام ، إذا كان هذا القلق بسبب احتكار فئة قليلة للمال ، تنفقه على الترف والملذات والعبث والمجون ، وتحبسه عن المصالح الحيوية للشعوب نفسها .

وعن هذا الحقد والرغبة في الانتقام يتولد الصراع بين من يملك المال ومن لا يملكه .

* * *

وهنا نعيد القول مرة أخرى : لو كان هناك إيمان بالله في القلوب يدفعها في العمل لما كان صراع ، فرسالة الله هي التي تنصح وتحذر من الوقوع تحت فتنة المال واغرائه ، على نحو قوله تعالى :

« إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ » ،

« وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ » ،

« فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا » ،

« وَانْفِقُوا خَيْراً لأَنفُسِكُمْ ،

« وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُون ،

« إِنْ تُقْرِضُوا اللهَ قَرْضاً حسناً يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَالله شَكُورٌ حَلِيمٌ » .

وينتهي غالباً الصراع بين من يملك المال ومن لا يملكه بثورة الذين لا يملكون على الذين يملكون . فإن هم انتصروا لم يزل يراود نفوسهم الحقد عليهم والميل إلى الانتقام منهم ، ويبدو ذلك فيما يتخذونه من تدابير ضدهم بأي اسم وتحت أي عنوان ، وطبعاً هو عنوان له بريق يدفع إلى قبول تلك التدابير لدى الرأي العام المحلي .

واحتكار المال بين فئة قليلة كأحد الملامح أو الآثار والنتائج التي تحدد طابع الرأسمالية هو في الواقع الظاهرة التي تجر إلى الظواهر الأخرى التي يتكون من مجموعها هذا الطابع . فعن هذا الاحتكار تكون السيطرة في مجال السياسة على الحكم وفي مجال التفكير على التوجيه . . .

أما الآثار التي تجر إليها الرأسمالية ، وتدفع إليها تصرفات القلة المحتكرة في المال ، فالإسلام يرى فيها « سفهاً » يبعث على انتزاع المال من أيديها . لأنه مال الأفراد جميعاً . ووضع في أيديها المباشرة استثماره بما يحقق صالحها الخاص والصالح العام لجميع الأفراد الآخرين ، كما يستشف من مفهوم قوله تعالى :

« وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً ، وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ، وقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً » .

وإذا لم يكن هناك طريق آخر أقل عنفاً وأكثر سلامة لانتزاع المال من يد السفهاء ، فالثورة تتعين الطريق لذلك تنفيذاً لأمر الله في هذه الآية .

والسفينة التي يتطلب وضعها في عرض البحر أن يرمى ببعض ركابها في الماء إنقاذاً لحياة الكثرة الباقية عليها . . ليست أبعد حالا من الإطاحة بقلة عن سيطرة المال والحكم . ولو أدت الإطاحة بهم إلى فناء بعضهم مادياً وأدبياً – في سبيل حياة الملايين الآخرين .

الفصل الثالث

إتجاه الفلسفة الوضعية

لم يكن من بدّ أن يدق بعض الفلاسفة والمفكرين من جديد ناقوس الخطر على الإنسانية ليحذر :

• من خطر الفوضى العقلية والمذهبية التي عاشت فيها الإنسانية في مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية

• وكذلك من خطر طغيان الرأسمالية واعتدائها على الحرية الفردية .

ثم يمهد هؤلاء الفلاسفة والمفكرون في نفس الوقت الطريق إلى تلافي هذا الخطر ، بعدما تعرضت هذه الحرية الفردية للتضييق أو الاختنناق مرة أخرى ... ومن الأسف أنها تعطلت بسبب الثورة التي قامت لفكها من أسر الأغلال ورعايتها والحفاظ عليها وهي الثورة الفرنسية ، وهي ثورة الإنسانية في القرن الثامن عشر (١٧٨٩ م) .

إن مآل الحرية الفردية إذا ما أطلق لها العنان أن تخلق في جانب التفكير فوضى فكرية لا تحد ، وفي جانب السياسة معايير غير أخلاقية وغير إنسانية ،

وفي جانب المال ديكتاتورية طاغية لا ترى مصلحة وراء مصلحة من يمارسنها ، ولا رحمة بمن لا يشترك فيها .

ولم يكد يمضي نصف قرن على قيام هذه الثورة حتّى ظهرت واضحة ملامح الفوضى الفكرية والأخلاقية والسياسية في المجتمع الأوربي ، وحتى بدأ أيضاً جشع المال وأصحابه في أوربا ، مما مهد وبعث على أن يكون القرن التاسع عشر — وهو القرن التالي للثورة الفرنسية — قرن الاستعمار من أجل المال والصناعة ، وقرن استعباد الشعوب بديلا عن الحفاظ على الأفراد في ممارسة حرياتهم الفردية .

* * *

وفي هذا الجو ، وفي البيئة الّتي قامت فيها الثورة الفرنسية ، وفي المجتمع البشري الذي أرادت أن تحرره هذه الثورة وترعى له حرية جميع أفراده ومؤاخاتهم ومساواتهم في الاعتبار والكرامة البشرية ومباشرة خصائص الإنسانية — ظهر الفيلسوف « **اوجست كونت** » . . . صاحب « **الفلسفة الوضعية** » و « **الدين الطبيعي** » .

وقصد بفلسفته أن يعيد تنظيم المجتمع . . . وذلك بتنظيم الحياة الفكرية على أساس منهج موحد لا يختلف عليه وهو المنهج الوضعي الذي لا يرفض الماضي في تاريخ البشرية كلية ، ولكنه لا يتمسك به كلية ويستصحبه جميعه في فترات البشرية المقبلة . وإنما فحسب يستخلص منه العناصر الّتي تعين على فهم « النسبية » في علاقات الظواهر الطبيعية والكونية وبالأخص الظواهر الاجتماعية .

وما سماه « العلم الوضعي » : يتجنب البحث عن أسباب الأشياء وعللها ، وعن جواهرها وحقائقها ، ويتجه به إلى استنباط القوانين التي تحكم هذه العلاقات بينها .

وهي من أجل ذلك ليست قوانين علمية مطلقة . وإنما هي تتبع العلاقات في تغيرها بناء على تغير ما يربط بينها . ولذا فهي قوانين نسبية . وأهم ظاهرة للعلم الوضعي من أجل ذلك هي « النسبية » بينما ظاهرة الميتافيزيقيا هي التعميم والاطلاق .

وقد أعلن « كونت » نظرية « النسبية » في سنة ١٨٤٨ . . . وهذا العلم الوضعي أو الفلسفة الوضعية تبتدىء :

* من الظواهر الواقعية . . . فيما عدا علم الاجتماع من العلوم الطبيعية .
* ومن الظواهر العقلية في بحث « علم الاجتماع »

ولا يوقف على الظواهر العقلية إلا بالرجوع إلى تطور الإنسانية ومراحل تقدم العقل البشري .

وأسلوب هذه الفلسفة ليس هو « التجديد والمنطق » ، وإنما « الحقيقة والتاريخ » . ولذا تعتمد هنا في جانب الظواهر الاجتماعية على التحليل التاريخي العقلي للإنسانية .

كما قصد (كونت) تنظيم الحياة العاطفية بإبراز معالم الدين الطبيعي وهو دين الإنسانية الذي هو السياسة والأخلاق الجديدتان ، والذي يقوم على المحبة والإخلاص للانسانية . وقد نادى بهذا الرأي في سنة ١٨٤٦ .

وبذلك كانت له فلسفة أطلق عليها فلسفة علمية ، وهي الفلسفة صاحبة المنهج الوضعي أو هي الفلسفة « النسبية » كذلك . وكانت له سياسة نعتها بالسياسة العلمية ، وهي السياسة التي قامت على أساس دين الإنسانية ، أو هي كذلك السياسة الوضعية .

وأراد « كونت » إذن أن يريح البشرية من الفوضى الفكرية ، والفوضى السياسية ، ويبعد عن المجتمع الجديد عوامل الفرقة والضعف ، كما يمكن له من أسباب التماسك والقوة .

وقد جعل « كونت » من بحث ظواهر العلاقات الاجتماعية واستهدافه الطبيعة الاجتماعية في الإنسان **التحول الجديد لعلم الاجتماع المعاصر**. كما جعل من علم الاجتماع قمة البحث العلمي التي تصب فيها جميع فروع البحوث العلمية أو العلوم الخاصة ـ وهو الغاية الأخيرة كذلك التي تسعى إليها البشرية في تنظيم المجتمع على أساس علمي .

وتأكيد « كونت » لبحث ظواهر العلاقات الاجتماعية فيما سماه علم الاجتماع ، وللميول الغيرية في الطبيعة البشرية فيما سماه دين الإنسانية ـ دفع بالفكرة الاجتماعية دفعاً قوياً كأساس لإزالة العيوب والانحرافات التي تقلق المجتمع الإنساني وقد تسيطر عليه ، وكمصدر لبناء علاقات جديدة بين الأفراد وهي علاقات الإنسانية والمحبة يعيشون من أجلها وفي جوها ، بدلا من أن يعيشوا في إطار الفردية والأنانية .

وبذلك أيضاً وضع حدوداً وإطارات للحرية الفردية التي يمارسها الأفراد في المجتمع في أي جانب من جوانب حياته الفكرية والسياسية والمالية . وفي الوقت نفسه ينكر الاعتداء عليها ، فضلا عن التطويح بها أو كبتها .

الحرية الفردية من جديد :

ويجب أن لا يضحى بأحد الأمرين : الحرية في التصرف ، وتوجيه ضروب النشاط نحو هدف واحد ، في سبيل الآخر . فالتضييق على الفرد معناه هدم كرامة الإنسان بالقضاء على مسؤوليته ، كما أن عدم وجود الاستقلال « للفرد » والخضوع لهيئة اجتماعية لا تكترث بالفرد يجعل الحياة عبثاً لا يحتمل . . .

« وذلك هو الخطر العظيم الذي ينجم عن النظريات الإصلاحية الخيالية ، تلك النظريات التي تضحي بالحرية الحقيقية في سبيل مساواة تقوم على الفوضى ، أو في سبيل إخاء يغلو الناس في تصوره » (١) . . .

(١) فلسفة كونت ليفي بريل ص ٣١٨ – ٣١٩ طبع مكتبة الانجلو المصرية .

يقول ذلك « كونت » في مواجهة النزعة المضادة التي نشأت في المجتمع الفرنسي والأوربي بصفة عامة كنتيجة لممارسة الحرية الفردية في المال ممارسة فيها غلو أدت إلى سيطرة الرأسمالية ، وكتيار يتجه إلى وقفها أو إلغائها أصلا وهي ما تعرف بالنزعة الحرة أو « الليبراليزم » The Libralism في الاقتصاد . وهي النزعة الاجتماعية في سياسة الحكم ، أو النزعة « الاشتراكية » في نظام المجتمع .

فمهما كانت الرغبة في تحويل الفرد في المجتمع من كائن أناني فردي إلى كائن اجتماعي،عن طريق تنمية ميول الغيرية فيه دفعاً لأضرار الانحرافات القائمة على الغلو في ممارسة الحرية الفردية،فإنه من غير المرغوب فيه قطعاً في نظر « كونت » أن يعتدى على هذه الحرية بأي اسم أو لأي مبرر ؛ لأن الاعتداء على هذه الحرية يخرج الفرد من نطاق المسؤولية ويهدر كرامته الإنسانية في الوقت نفسه .

ويقول مرة أخرى موضحاً هذا المعنى :

« وبالجملة فبالرغم من أن تطور الكائن الأعظم – الإنسانية – يخضع لقوانين . . فما أبعد كل فرد من أن تنمحي شخصيته في هذا الكائن . . . بل إنه – أي الفرد – يقوم فيه – في الكائن الأعظم – بوظيفته الخاصة ، كما يستطيع القيام بعمل يعترف له فيه بالفضل :

«فمعرفة القوانين الاجتماعية في ذاتها قاعدة لتنظيم النشاط الإنساني ، وليست وسيلة لاستبعاد الإنسان .

« فليس من نتائج التضامن والاستمرار الإنساني أن نؤمن بنوع من المصير المحتوم « الجبرية » إذ يظل الأفراد مسؤولين . ومن الواجب أن لا ننظر إليهم على أنهم أجزاء آلة أو خلايا جسم عضو ، أو أفراد قطيع من الحيوان :

« فالإنسان ليس نباتاً ينمو على الشعب المرجانية . . . ومقارنته بهذا

النوع من النبات – كما يقول كونت – يدل على قصور عن فهم المغزى الفلسفي للتعاون الاجتماعي عند بني الإنسان ، وعلى جهل كبير بالحقائق البيولوجية التي تتصل بنوع الحياة التي يحياها هذا النبات .

« **إن** هذه المقارنة تحاول التقريب بين جماعة **تقوم على الإرادة الحرة والاختيار** وبين مجموعة تقوم على **اشتراك غير إرادي لا يمكن التحرر منه** :

« فالأفراد – في دائرة الإنسان – مستقلون من الناحية الجسمية ولا يرتبط بعضهم ببعض في الزمان والمكان إلا من ناحية الوظائف العقلية والخلقية .

« والإنسانية التي هي الكائن الأعظم هي نوع من تجسيد الوظائف – الذكاء والميول الغيرية – التي ينزع الإنسان إلى تمييز نفسه بها عن الحيوان . وهي تحقيق مطرد في خلال الزمن لقوى الذكاء والحاسة الخلقية التي تنطوي عليها الطبيعة الإنسانية . وهي كذلك الصورة المثالية المجسمة لتلك القوى . وبهذا المعنى الأخير يصبح موضوعاً للبحث والعبادة .

« فالحياة الراهنة – للفرد الإنسان – تجربة .... والحياة الذاتية أي الاندماج في الإنسانية خلاص ، ومكافأة في الوقت نفسه لمن يخرجون من هذه التجربة منتصرين . وفي ذلك ما يظهر لنا إلى أي حد يظل المثال الأعلى الخلقي والديني القديم قائماً على المذهب الوضعي » (١)

« وليفي بريل » إذا يعبّر في هذه النصوص عن فلسفة « كونت » لا يترك مجالا للبس ، عندما يحدد في نظره علاقة الفرد بالمجتمع أو علاقته بالإنسانية.

* فالفرد مستقل وله حريته الفردية التي هي أساس مسؤوليته في التصرف .

* وفي الوقت نفسه مسهم في تحقيق الإنسانية التي هي كائن فوق أفراد البشرية جميعاً . وإسهامه فيها لا يلغي شخصيته ، واستقلاله لا يمنع اندماجه مع

---

(١) المصدر السابق : ص ٣٣٠ – ٣٣٥

غيره في وجود الكائن الأعظم الذي هو الانسانية .

وفي هذا ما يجعل أي وقوف عند حد استقلال الفرد ، أو عند وجود المجتمع الذي ينتهي أخيراً بالإنسانية غلواً في النظرة إلى طبيعة الانسان ، وانحرافاً في تحقيق الذات الانسانية .

وذلك معناه مرة أخرى : **أن الحرية الفردية على الإطلاق ، والنظرة الاجتماعية على الاطلاق . . . كلتاهما تبتعد عن الطبيعة البشرية وعن تحقيق أهدافها ! !**

فالإرادة الحرة لا يمكن أن تلغى من الطبيعة البشرية لأنها خصيصتها ومقوم لها ، والانطلاق في استخدامها ومباشرتها ينتهي إلى كبتها وضياع آثارها . واذن معالجة سوء استخدام الحرية الفردية لا يكون بافنائها ، وإنما يكون بتحديد إطار ممارستها .

علاج الرأسمالية :

وعندما بدأ جنوح الحرية الفردية في استخدامها في شؤون المال بالتحكم في التجارة في تبادل السلع وفي أجور العمل في المصانع وفي تحديد أثمان المواد الخام قصداً إلى وفرة الربح لأصحاب المال ، ثم بدا في الأفق الفكري كعلاج لهذا الجنوح الاتجاه إلى إلغاء الملكية الفردية بنقل الأموال من أيدي الأفراد إلى الملكية العامة — لم ير « كونت » في هذا الالغاء حلا لمشكل الانحراف في ممارسة الحرية الفردية في المال . وإنما في نظره الحل الجذري والدائم هو في التربية الاجتماعية وحدها .

وهذا ليس معناه أن المال في نظره ليست له وظيفة اجتماعية ، فهذا أمر محقق له : « . . . وإذا كان من السخف أن يرغب بعضهم في إلغاء الملكية

الخاصة فمن الحق الذي لا مراء فيه **أن الملكية ذات طبيعة اجتماعية ، ومن الضروري أن تخضع للتنظيم** .

« وكل نظرية تنسب إلى الملكية طابعاً مطلقاً هي نظرية مضادة للروح الاجتماعية . ولا يمكن لأية ملكية أن تنشأ ، بل من المستحيل أن تنتقل عن طريق صاحبها وحده بدون وساطة المجتمع . فالضرائب تشرك الجمهور في كل ثروة خاصة » (١) .

وبناء على الطبيعة الاجتماعية للمال كانت الضرائب حقوقاً مقررة للآخرين الذين لا يملكون المال في أموال من يملكونها .

ولكن الذي عناه وقصد إليه : **إذا قامت الملكية العامة بديلاً عن الملكية الفردية ، ولم تكن هناك روح جماعية في إدارتها والإشراف عليها ، فالملكية العامة عندئذ لا توصل إلى خير المجتمع** . وعندما توجد هذه الروح في المجتمع فبقاء الملكية لأصحاب رؤوس الأموال لا يكون شراً . لأنهم عندئذ يدركون الوظيفة الاجتماعية للمال فلا يسيئون استخدامها على أنها لمصلحتهم الخاصة .

وعلى ضوء هذا المبدأ ، مبدأ **إخضاع السياسة للأخلاق ، وجعل الحق منطوياً في ظل الواجب ، ومبدأ الابتداء من المجتمع والانتقال منه إلى الفرد . . .** نجد أن المشكلة التي أثارها الشيوعيون تتخذ مظهراً جديداً .

« **فوجود رؤساء الصناعات** لا يكون شراً إلا إذا استخدموا قوتهم في ظلم الناس الذين يخضعون لسيطرتهم .

« وهو على العكس خير إذا عرف هؤلاء الرؤساء واجبهم وقاموا به خير قيام .

« **فالمصالح الشعبية لا يهمها أن تكون رؤوس الأموال المتروكة في أيدي**

---

(١) المصدر السابق ٣١٧

هؤلاء أو أولئك . . . ولكن بشرط أن يكون استخدامها للكتلة الاجتماعية .

« ومن الواضح أن هذا الشرط الضروري يعتمد على الوسائل الاخلاقية أكثر مما يعتمد على الوسائل السياسية .

« فهذه الأخيرة تستطيع بلا شك أن تعترض على تكديس الثروات في أيدي نفر قليل مما يهدد بشل النشاط الصناعي .

« ولكن تأثير هذه الوسائل الاستبدادية يكون أضعف من الاستهجان العام الذي توقعه الأخلاق الوضعية على كل من يستخدم ثروته في أنانية مفرطة . ويزيد تأثير هذا الاستهجان إلى درجة لا تمكن معها مقاومته كلما أصبح أولئك الذين يتحملونه في حالة لا تمكنهم من إنكار مبدئه ، نظراً لأن هذا المبدأ سيلقن للجميع بطريق التربية الاخلاقية العامة . وعلى هذا النحو لم يكن خوف الامراء من قرار الحرمان الذي كانوا يتعرضون له في القرون الوسطى بأقل من احترام الناس الذين كانوا يشهدون توقيع هذا القرار » (١)

التربية الأخلاقية اولا :

وهكذا كان « كونت » على اتفاق مع غيره من أصحاب الاتجاهات الأخرى على حاجة المجتمع الأوربي بعد الثورة الفرنسية إلى إعادة تنظيمه . وكان كذلك على وعي بعيوب المجتمع الصناعي فيه ، وأنها عيوب تضر بالانسانية وبالمجتمع أكثر من ضررها بأفراد أو طائفة . وكان يعلم تماماً تلك النزعات الفلسفية والمذهبية المختلفة التي سادت البشرية آنذاك ما بين منكرة لتراث لماضي كله أو مدافعة عنه ، وما بين ملحدة أو مؤمنة بالله ، وما بين مساندة الطبقة دون أخرى من طبقات المجتمع أو على حساب الطبقة الأخرى بينها.

ولكنه آثر أن يكون بناء لا هداماً ، وإيجابياً لا سلبياً . آثر أن يفيد من

---

(١) المصدر السابق ص ٣١٣

الماضي بقدر ما ينير الطريق إلى المستقبل ، وأن يستهدف جمع الشمل لا التفرقة في الصفوف ، وأن يتروى في العلاج ولا يركن إلى الحماس الموقت .

أراد أن يصل إلى العلم ويستعين به وحده في تحقيق الهدف المنشود . والعلم الذي يصل إليه هو الذي لا يطلب الحقائق المطلقة أو الثابتة لأن ذلك فوق طاقته (العلم) وعلى غير طبيعته . وهو كذلك الذي لا ينكر أكثر من أن يقوم بالفحص والتقدير بزهو العلم « النسبي » الذي يستنبط قوانين الترابط بين الظواهر ، دون التفتيش عن أسبابها وعللها وغايتها .

كان يعلم **وضع المجتمع الصناعي** على نحو ما يوصف هنا :

« إن النظام الصناعي — الذي لا يظهر لنا اليوم سوى الكفاح بين أنواع الأنانية ليس إلا نظاماً فوضوياً . وإن شئت فقل : إنه إنكار لكل نظام .

« وإذن فلم يكوّن المجتمع الحديث نظامه الخلقي حتى الآن. ولكنه سيكوّنه شيئاً فشيئاً ، كما كوّن المجتمع الحربي تقاليده ، وتسيطر ميول الإيثارية على الحياة الحربية أكثر مما تسيطر على أي نوع آخر من الحياة .

« ومع ذلك فنظراً لأن هذه الحياة لا تنمو إلا في ظل الاتحاد فإن هذا الشرط وحده كان كافياً لاظهار أمثلة رائعة من التفاني والاخلاص ، فلم لا يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى الحياة الصناعية التي تقوم على حب السلم والعمل الانساني .

« وإذا لم يتم أمر الاصلاح وظلت « الفوضى » الحالية في الأخلاق فسيظل المجتمع الحديث في مرتبة أحط من مجتمع العصور الوسطى الذي كانت تنظمه القوة الروحية تنظيماً حقيقياً . بل سيكون في مرتبة أحط من مرتبة المجتمعات العسكرية . إذ ما فائدة إحلال الاحتكار محل الغزو ، والديكتاتورية القائمة على حق أكثر الناس ثروة محل الديكتاتورية القائمة على حق الأقوى ؟ » (١)

---

(١) المصدر السابق ٣٢٣ — ٣٢٤

ولكنه آثر علم الأخلاق الوضعية – طبقاً لمنهجه الوضعي ، وهو قاعدة السياسة في نظره – أن يكون الوسيلة إلى الإصلاح ... وآثر التربية الأخلاقية الوضعية أن تكون البداية إلى هذا الاصلاح قبل أي اتجاه آخر يحاول إعادة تنظيم المجتمع وإصلاحه :

« فالأمر كله يتوقف إذن على التربية الأخلاقية العامة (الاجتماعية) . وهذه بدورها تتوقف على إنشاء سلطة روحية .

« ... ولقد أرادت المدارس المجددة جميعها توفير التربية الطبيعية ، والعمل المنظم للطبقة الكادحة . ولكنها كانت ترغب في تحقيق الأمرين معاً ، أو في توفير العمل قبل التربية أما المذهب الوضعي فإنه يريد تنظيم التربية أولا »(١)

ولأنه أصر على التربية الأخلاقية أولا لم يشارك أصحاب الاتجاه الاشتراكي في عنايتهم بأمر إعادة توزيع الثروة القومية ، كأنها كل شيء في حياة المجتمع ، وكأنها الوسيلة الحتمية إلى رجوع الترابط والصفاء في علاقات أفراد المجتمع بعضهم ببعض :

« ... إذ لم يهتم الاشتراكيون – مثل ما فعل خصومهم من قبل وهم الرأسماليون – إلا بالثروة ، كما لو كانت الثروة هي القوة الاجتماعية الوحيدة التي أسيء توزيعها وأسيء الاشراف عليها .

« ولكن هناك قوى أخرى يجب الاهتمام بها : فاصلاح الأحوال الاقتصادية يتوقف في التحليل الأخير على صلاح الأخلاق .

« وإذن ينبغي إعادة تنظيم الحياة الخلقية قبل كل شيء . ويجب تحديد الحقوق والواجبات المتبادلة للمواطنين وجعل كل فرد يشعر بواجبه ويحترم حق الآخرين » (٢)

---

(١) المصدر السابق ص ٣٢٣ – ٣٢٤

(٢) المصدر السابق ٣١٩ – ٣٢٠

ومع أن تنظيم الحياة الخلقية يقوم في نظره على تحديد الحقوق والواجبات ، **فإنه لا يرى التركيز على الحقوق وابرازها ، نحو ما يكون عليه الوضع بالنسبة للواجبات :** فمن شأن التركيز على الحقوق إيقاظ الأثرة والأنانية في الانسان ، واحياء الفردية ، وذلك اتجاه لا يساعد على الاصلاح الاجتماعي وإنماء روح التعاون والتضامن الذي هو هدف التربية الوضعية ؛

« ومن هنا يرى أن تستبعد كلمة « حق » ، أو تلغى تماماً في التوجيه والمعايير الخلقية ! ويشبه الاخطاء المترتبة عليها في التوجيه الأخلاقي بتلك الأخطاء التي تترتب على كلمة « سبب » في التفكير الفلسفي ! ! يقول :

« ويجب أن تستبعد كلمة (حق) من اللغة السياسية ، كما يجب أن تستبعد كلمة (سبب) من اللغة الفلسفية . لأن كلتا الكلمتين تدل على معنى ميتافيزيقي . فكل فرد عليه واجبات قبل الجميع ، وليس لإنسان حق بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة .

(ففكرة الحق) خاطئة بقدر ما هي منافية للاخلاق ، لأنها تفرض مبدأ الفردية المطلق » (١) .

و« كونت » مصيب في منهجه الفكري هذا إزاء الحق والواجب . إذ يكاد يكون الموجود على سبيل الحقيقة هو الواجب وليس الحق . ووجود الحق منطو في وجود الواجب . فإذا ما أدي الواجب وصل الحق إلى صاحبه فعلا دون طلب له .

وهنا نجد القرآن في أسلوبه التوجيهي يعدد الواجبات أكثر من أن يشير إلى الحقوق ويؤكد طلب فعلها دون أن يقرنها بحقوق . والأوامر والنواهي العديدة تطلب كلها القيام بواجب : إما على سبيل الفعل أو سبيل الترك ، وتستهدف جميعها نقل الانسان من فرديته وأنانيته إلى طبيعته الاجتماعية . تلك الطبيعة التي تمثل الانسانية وتجعلها الغاية الأولى في حياة الانسان كانسان .

---

١ - المصدر السابق ٣١٩ - ٣٢٠

و « كونت » كي يؤكد فكرة الواجب وابرازه وحده دون الحق في توجيه الانسان قرر أنه من الطبيعي أن تعنى الأخلاق بصفة خاصة بالفضائل الاجتماعية . ولكن ليس معنى ذلك في نظره أن لا يعنى بالفضائل الفردية . لأن اغفال هذه في التوجيه سيعقبه حتماً عدم وجود النوع الآخر وهو تلك الفضائل الاجتماعية . فليس اغفالها إلا ترك الأنانية تأخذ طريقها المنحرف . وهذا يحول حتماً دون قيام أي معنى اجتماعي في سلوك الانسان وتصرفاته ؛ وإذا ما عني بها لذلك فيجب أن تؤخذ على أنها مقدمة ضرورية وليست غاية في ذاتها :

« ومن الطبيعي أن تهتم التربية الوضعية . بإبراز الواجبات في مظهرها الاجتماعي . وإذا كانت الوضعية (١) تأمر باتباع الفضائل الأولية (الفردية) كالاعتدال والعفة فليس ذلك لما تعود به من نفع على الفرد . وحتى في حالة ما إذا وهب الفرد طبيعة قوية تحميه من النتائج المرذولة للافراط أو التبذل فإن الاعتدال وكبح النفس يفرضان عليه بنفس القوة ، لأنهما ضروريان لأداء واجباته الاجتماعية على خير وجه .

« كذلك ليس هدف الأخلاق العائلية أن تنمي نوعاً من الأنانية بين عدة أفراد ولكن هدفها هو تنمية عواطف المودة والتعاطف التي تمتد من الاسرة شيئاً فشيئاً إلى الطائفة الاجتماعية ثم إلى الانسانية .

« فمبدأ الاخلاص في جملته هو تعويد الانسان على أن يقدم الانسانية على نفسه ، وأن يجعل ذلك رائده في كل حركة من حركاته وفي كل فكرة من أفكاره .

---

(١) شعار الأخلاق « الوضعية » عند كونت : أن يعمل الإنسان ما استطاع لكي تتغلب غرائز المودة بين الناس على دوافع الأثرة،ولكي تتغلب النزعة الاجتماعية على النزعة الشخصية الفردية — فلسفة كونت ص ٣٠٣ .

« فإذا تم هذا الأمر انتظم المجتمع الحديث من تلقاء نفسه ، واستتب النظام الوضعي » (١) .

ضرورة العقيدة :

والدور الذي يجب أن تقوم به التربية الوضعية — في نظر « كونت » هو أن تخلق في الإنسان اعتقاداً « بالإنسانية » على أساس أنه لم يصبح إنساناً إلا بمشاركته في الإنسانية ، وأن الإنسانية ذاتها لم تتكون إلا باسهامه في وجودها فهناك التقاء مشترك بينه وبين الانسانية .

وإذا لم تنشىء في الانسان هذه العقيدة فلا توصل إلى الاصلاح الاجتماعي ، ولا يترتب عليها الآثار المرتقبة ، وهي آثار دفع الظلم والاعتداء عن طريق المال ، وتحكم الانانية :

« وواجب التربية الوضعية أن تنمي عاطفة التضامن ، وأن تجعلها مبدأ للسلوك الخلقي . وبذلك تنفعل في نفس كل فرد عقيدتان تتضمن كل منهما الأخرى ، وتتم عنهما ضروب تفكيره وسلوكه . . .

«**وأولاهما : أن يقتنع بأنه لم يصبح إنساناً بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة إلا بفضل اشتراكه في الإنسانية** ، وذلك لأن ذكاءه وأخلاقه أشياء اجتماعية بكل ما تضمنته هذه الكلمة من قوة .

« **أما العقيدة الثانية : فتتضمن معرفته بأن الإنسانية قد تكونت في بعض نواحيها مما يساهم به في بنائها**،وبأن كل عمل من أعماله رغب فيه أو لم يرغب يؤثر ويتردد صداه في الحياة الاجتماعية .

« ومتى اقتنعنا بأننا نعيش في الانسانية وبالانسانية فإننا سنقتنع أيضاً بأنه يجب أن نعيش للانسانية » (٢) .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٢٥ .   (٢) المصدر السابق ٣١٥ .

التربية الأخلاقية وقاية من قيام الرأسمالية :

وبالفهم الذي يفهم به « كونت » وظيفة المال ، وبقيمة الدور الذي ينتظره من التربية الوضعية في خلق المجتمع الجديد المتماسك الذي يستهدف الإنسانية ويعيش فيها ومن أجلها – لا يرى خطراً في الرأسمالية . . فأصحاب رأس المال سيرون حينئذ ، أي حين تنفذ التربية الوضعية ، أنهم أمناء على المال وأنهم خلفاء على أمر عام لا يخصهم وحدهم وإنما هو للجميع .

ويوم تتحقق هذه التربية أيضاً سوف لا يفرق أي عضو في المجتمع بين أمر خاص وأمر عام ، وبين وظيفة عامة ووظيفة خاصة أو وظيفة أكثر شأناً وأخرى أقل اعتباراً: لأن الكل يسهم في الإنسانية التي هي الكائن الأعظم ، والكل يتميز وجوده عن غيره بها كما أن الكل يؤدي وظيفته في المجتمع ، لا لأنه يؤجر عليها ،ولكن لأنه يجب عليه أن يؤديها . والأجر الذي يتناوله الفرد ليس أجراً على عمل وإنما هو تغطية لاستهلاكات عضوية في سبيل العمل .

وانحراف رأس المال إنما جاء نتيجة لعدم قيام المجتمع الأخلاقي الجديد ، وفوضى العلاقات الموجودة بين رأس المال والعمل ، وخضوعها للصراع والمحاولات .

« فإذا ما نفذت التربية الأخلاقية العامة تحت إشراف السلطة الروحية (١) ، لم يعد هناك مجال للخوف من ظلم الطبقة الرأسمالية : إذ يعتبر الأغنياء أنفسهم من الوجهة الأخلاقية أمناء على رؤوس الأموال العامة . ولا تصبح المسألة في

---

(١) يرى « كونت » : أن القوة الروحية لا تحكم على نحو ما كان عليه الوضع في القرون الوسطى ، ومع ذلك فهي توجه الحكام كما توجه المحكومين . وهي التي تزود بمجموعة المعتقدات والعواطف المشتركة التي تتيح للجمع أن يعيش ... هو واجب الأخلاق إذن أن تحدد المبادىء (من هذه المعتقدات) التي تستخدمها السياسة الوضعية في تنظيم العلاقات بين الناس – فلسفة كونت ص: ٣١٢ .

هذه الحالة مسألة « إحسان » ، بل يكون من « واجب » من يملكون أن يحققوا للجميع التربية أولا ثم العمل ثانياً . ويعلق « ليفي بريل » على هذه الآراء بقوله :

« ولا ريب في أن هذه الآراء قد تبدو شديدة الغرابة وممعنة في الخيال . ولكن يرجع سبب ذلك كما يقول كونت — إلى أن المجتمع الحديث لم يكوّن لنفسه بعد نظاماً أخلاقياً : فالعلاقات الصناعية التي اتسع نطاقها اتساعاً عظيماً ، تحكم فيها نوع من المذهب التجريبي الخطر ، بدلا من ألا تنظم تبعاً لقوانين أخلاقية ، والحرب وحدها — سواء أعلنت بشكل سافرٍ أو محجب — هي التي تنظم العلاقات بين رأس المال والعمل .

« أما في الحالة الطبيعية (١) للانسانية (أي بعد اشاعة التربية الاخلاقية) فنرى على عكس ذلك : أن هذه العلاقات منظمة : فالقوة عندئذ — كقوة المال — لا تولد الاضطهاد . وكل مواطن يعتبر (موظفاً عاماً) ، يقوم بأعباء معيشة تحدد في آن واحد التزاماته ومطالبه (أي حقوقه) .

والملكية وظيفة كالوظائف الأخرى ، وليست امتيازاً : فهي تستخدم في تكوين وتنظيم رؤوس الأموال التي يعد بها كل جيل مشروعات الجيل الذي يليه . ولذلك يجب أن لا يحولها الملاك عن غرضها العام إلى خدمة مصالحهم الخاصة .

« والعمال موظفون عموميون كأصحاب رؤوس الأموال سواء بسواء ، وليست الأعباء التي يقومون بها بأقل ضرورة للمجتمع ، وهم يستحقون أن يعترف المجتمع بجميلهم بصرف النظر عما يتقاضونه من أجور .

« والواقع أن عاداتنا الخلقية تنطوي على هذا النوع من الشعور إذا

(١) عندما يكون هناك كمال أخلاقي « والكمال الأخلاقي ينحصر في تحقيق الانسجام بين جميع الناس عن طريق الارادة الطيبة المتبادلة وفقاً لهذا المبدأ : الحياة من أجل الآخرين . ويؤدي ذلك في نفس الوقت إلى تحقيق الانسجام في كل نفس فردية ، وذلك باخضاع الأنانية للعواطف الغيرية — فلسفة كونت : ص ٣٠٧ . . .

كان الأمر يتعلق بالمهن الحرة . فإن دفع الأجر لا يعفي من العرفان بالجميل في هذه الحال . فيجب إذن أن يمتد هذا الشعور إلى كل الأعمال التي تسهم في الرخاء العام . ويقول « كونت » إن خدمة الإنسانية تؤدى بالمجان ، وأن الأجر مهما بلغ مقداره ، يوازي الجزاء المادي عن كل خدمة . وهو يستخدم في تعويض الاستهلاك الذي يتطلبه العضو والوظيفة (١) أما عن جوهر الخدمة . في ذاته فليس له من جزاء إلا الغبطة بأداء هذه الخدمة ، وعرفان الجميل الذي يثيره في النفوس .

« وعلى ذلك ففي المجتمع (تام التكوين حقيقة) (٢) نجد أن التفرقة في القيمة بين الوظائف العامة والخاصة مآلها إلى الزوال ، فكما أن أقل جندي في الجيش له كرامته التي تنبعث من التضامن الوثيق بين أعضاء الوحدة العسكرية ومن اشتراك الجميع في إعلاء شرف واحد ، كذلك سينظر الناس إلى أخف الحرف في الوقت الحالي على أنها حرف نبيلة ، عندما تتيح التربية الوضعية للأفراد أن يشعروا بأن كلا منهم يساهم في بناء المجتمع » (٣)

---

(١) مواجهة تكاليف المعيشة في الواقع . مواجهة لتعويض الاستهلاك الذي يستهلكه الشخص في حياته الشخصية ليحفظ بقاءه كإنسان وكعضو مشارك في تنمية الإنسانية . وما يدفع له من أجر ليس في مقابل النشاط الإنساني ، وإنما هو في مواجهة حفظ البقاء فقط .

(٢) والمجتمع « تام التكوين » هو ما ساد فيه «المبدأ الأخلاقي» . فمبدأ الأخلاق في جملته هو تعويد الإنسان على أن يقدم الإنسانية على نفسه ، وأن يجعل ذلك سائداً في كل حركة من حركاته . وكل فكر من أفكاره فإذا تم هذا الأمر انتظم المجتمع الحديث من تلقاء نفسه ، واستتب النظام الوضعي

(٣) ص ٣٢٢ — ٢٣ : المصدر السابق .

الفصل الرّابع

الاشتراكية الغربية

وهكذا ستؤدي الرأسمالية بوسائلها في استثمار المال ، وبطابعها الخاص في السيطرة على الحكم والتوجيه — إلى الثورة ...

ثورة الأكثرية في شعب تحمل الحقد ، والانتقام للمال وأصحاب المال . هي ثورة طبقة حرمت متعة الحياة الرخية ، وكثيراً ما شخصت إليها وودّتها يوماً ما ... هي ثورة طبقة ترى أن إنتاجها البشري في الحياة أكثر من استهلاكها مما يستهلكه الناس في معايشهم ، وأن مجهودها الإنساني يرجع إليه ربح المال أكثر مما يرجع إلى نشاط القلة من أصحابه .

هي ثورة طبقة تعتز بإنسانيتها أكثر مما تعتز بعرض الحياة أو بها : لأنها تعيش بإنسانيتها ، وعلى حسابها . فإنسانيتها هي رصيدها الذي تستمد منه استمرار حياتها ، وتستمد منه كفاحها لبقائها .

ولذا : فطابعها لا بد أن يكون تمجيد الإنسانية ، وليس تمجيد المال ، تجعل الإنسانية والعلاقات الإنسانية هدفاً ، بينما تتخذ من المال طريقاً ووسيلة للإنسان في الحياة .

ولكي لا يعود المال إلى سطوته أو سيطرته أو تحكمه يجب أن يحد من ملكية المال أصلاً ، أو يجب أن يلغى حق الملكية الفردية ، ولكي يضمن كل فرد حقه في المال — وهو حق حسب ما يؤدي من واجب وهو العمل إن كان يستطيع — يجب أن يدخل ما يزيد عن الملكية المحددة ، أو جميع المال في حالة إلغاء حق الملكية الفردية في ملكية المجتمع أو الدولة ، والمجتمع أو الدولة عندئذ هو الخزانة العامة .

وملكية المال **إذن** في حالة تحديد الملكية الفردية حق مشترك بين الأفراد والمجتمع ، بينما في حالة إلغاء حق الملكية الفردية حق خالص للدولة .

* والأفراد إذن متساوون إما في حق **الملكية الفردية** المحددة أو في حق إلغائها .

* وهم متساوون أيضاً في حق **العمل** ، وتكافؤ الفرص في الحياة

* وهم متساوون كذلك في حق **الرعاية الاجتماعية** التي يجب على الدولة أن تقدمها للأفراد جميعاً : كحق التعليم ، والصحة ، والتأمين ضد العجز والشيخوخة ، أو التأمين ضد البطالة من العمل ... وغير ذلك مما يعن لها من ضروب الرعاية .

* ومساواة الأفراد في حق صنوف الرعايات الاجتماعية ليست منحة ولا تبرعاً من الدولة ، وإنما هو حق تقوم الثورة لتحقيقه ، وهي إذ **تحققه من الخزانة العامة** ، أي من المال الذي تختص بملكيته الآن أو تمتلك معظمه ، بجانب الضرائب والدخول الأخرى التي يدفعها الأفراد بطريق مباشر أو غير مباشر .

وهذا النوع الأخير من دخول الدولة لا يعتبر خصوصية تتميز به الثورة ضد الرأسمالية . لأنه أيضاً أسلوب للنظام الديمقراطي الرأسمالي في تمويل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة الرأسمالية لأفراد المجتمع .

والنظام الذي يستهدف إبعاد سيطرة المال على الإنسان ، ومنع وقوعه في أيدي قلة تستأثر عن طريقه بالسلطة السياسية ، والتوجيه الفكري ، ويستهدف كذلك تحقيق المساواة بين الأفراد في هذه الحقوق المشار إليها آنفاً يسمى : « الاشتراكية » .

والنظام الاشتراكي هو رد الفعل للثورة ضد الرأسمالية ، وهو البديل عنها في سياسة الحكم والتوجيه .

النظام الاشتراكي يعنى بعلاقات الأفراد ، وبالأفراد ككل ، اكثر من رعايته للحرية الفردية التي شكلت النظام الديموقراطي الغربي ، وانتهت بالرأسمالية

حرية الفرد في النظام الاشتراكي هي جزء من حرية المجتمع ، بينما هي في النظام الديموقراطي الغربي لها كيانها الخاص ، ولها استقلالها .

والمجتمع في النظام الاشتراكي كل له اجزاء ، وفي المجتمع الديموقراطي الغربي ، كل له جزئيات ، فهو اطار تدور فيه وحدات مستقلة أو شبه مستقلة على الأقل .

والنظام الاشتراكي بحكم كونه رد فعل للنظام الرأسمالي يؤكد الإنسانية في كرامتها وفي إنتاجها ، ويسعى للحيلولة دون أن تهدر هذه الكرامة أو تمتهن بالمذلة والسؤال ، كما يسعى لتوفير العمل ، كيلا يتعطل إنسان ما عن الإنتاج .

وبحكم كونه رد فعل للنظام الرأسمالي أيضاً ينزل المال منزلته الطبيعية . وهي : منزلة لا تعلو بحال على الإنسان وقيمته الإنسانية في الحياة . لا يجعل المال مطلباً في ذاته ، ولكنه يجعل الإنتاج البشري — لأنه عنوان إنسانية الإنسان — هدف الحياة الإنسانية .

وهذا التحول عن الرأسمالية يعيد تقييم الإنسان بإنتاجه ، وليس بعرض الحياة ومقدار ما يملك منه . يعيد تقييمه على أساس إنسانيته فحسب . وإنسانية الإنسان هي ما في ذاته من طاقات على العمل ، والإنتاج ، والإبداع .

ولذلك لا ترضى عن « الربا » كوسيلة للربح بين الأفراد ، إن سمحت بحق الملكية الفردية المحددة لأن الربا بانطوائه على التبطل وعدم الإنتاج البشري لدى صاحب المال ، وعلى الاستذلال في جانب صاحب الحاجة إلى المال — يضاد هدف الاشتراكية ويجعل منها صورة أخرى للرأسمالية .

وإذا كانت الحرية الفردية تأخذ في النظام الرأسمالي عنايته واهتمامه ، فإن إنسانية الإنسان في النظام الاشتراكي تأخذ تلك العناية وهذا الاهتمام .

وربما يبدو الفرق في « السخرة » أو ما يشبه « السخرة » في العمل . فالنظام الرأسمالي — وهو قائم على هذا الأساس — لا يعيب عدم تكافؤ الأجور في العمل مع الإنتاج والربح ، بينما النظام الاشتراكي يعد ذلك غير مقبول ، ويتناقض تماماً مع أهداف الاشتراكية . ولو لم تكن هناك أجور أصلاً على عمل يؤدى لرحبت به الرأسمالية ، بينما الاشتراكية تنكره وتدفعه في عنف .

الاشتراكية تريد حصيلة من « الإنسانية » : أدنى صورة لها العمل ، وأسماها الخالقية والإبداع .

والرأسمالية تريد حصيلة من المال : أدنى صورة لها الآلاف ، وأعلاها الملايين فما فوقها .

الاشتراكية تحصي العلماء والمفكرين وأصحاب المواهب الإنسانية كثمرة لنظامها ، بينما الرأسمالية تحصي أصحاب الملايين في الثروة والمال كمفخرة لها .

تلك فلسفة الاشتراكية ونظرتها إلى الحياة في مبادئها الأصيلة من حيث

هي فكر ونظر ، ومن حيث هي نتيجة لثورة على طغيان المال واسترقاقه إنسانية الإنسان .

ذلك منطقها فيما توحي به ، قبل أن تتنوع ويأخذ كل نوع منها اتجاهاً فكرياً خاصاً . ومنطقها هنا يشبه منطق الثورة من أجل الحرية الفردية ، قبل أن تتشكل في النظام الديمقراطي البرلماني ، وقبل أن تتبلور في النهاية في الرأسمالية اللا إنسانية .

ويمكن إجمال وضع الاشتراكية فيما يلي :

* **أولاً : أنها ثورة المستضعفين في الأرض ، على الطغاة بالمال وجاه المال . . .** دفع إليها ايمانهم بحقهم في الحياة ، وإيمانهم كذلك بأنهم بإنتاجهم البشري مصدر العيش لهم ولأصحاب المال على السواء ، وبإيمانهم أخيراً بأنهم مع ذلك يعتدى عليهم ، وتسلب منهم إنسانيتهم بسبب قرصنة أصحاب المال ، ووقوعه – في غير مجهود بشري يذكر – في يد حفنة قليلة من القراصنة العالميين ، وبعض العملاء المحليين .

* **ثانياً : أن المجتمع في الاشتراكية أصيل في ملكية المال ، وأصيل في الرعاية الاجتماعية ، وأصيل في الحرية . . .** وتبعاً لذلك تكون :

– ملكية الأفراد ، إن ملكوا ، في حدود ما يسمح به وضع المجتمع
– ورعاية الأفراد واجبة ، وبقدر إمكانيات المجتمع
– وحرية الأفراد مكفولة ، على قدر أمن المجتمع وضمان أهدافه

* **ثالثاً : ان الاشتراكية تقوم على إعادة تقييم الإنسان ، وترى قيمته في عمله البشري** وإنتاجه الإنساني وليس فيما يملك من مال ، أو يرث من جاه وشرف .

* **رابعاً : ان الاشتراكية صورة من صور الفلسفة الإنسانية ، التي تقوم**

على استقلال الإنسان في التوجيه، ورفع أية سلطة وراء الإنسان تقيم وصاية عليه، كالكنيسة مثلاً، على نحو ما كان في القرون الوسطى.

فهي متأثرة بالنهضة الأوربية، أو بعصر الفلسفة الإنسانية المثالية الذي تلاها.

وكارل ماركس – متأثر بهيجل صاحب فكرة الدولة – كان إنساني النزعة في فلسفته التي أوصلت إلى «الماركسية» والتي جعلت المجتمع أصيلاً فيما يستهدف من غايات وفيما يأتي به الأفراد من نشاط.

ومن بعد كارل ماركس، كفيلسوف لها، قامت على أساس منها ثورات ثلاث...

الماركسية

في جانبها الاقتصادي:

* **هي علاج للانهيار الاقتصادي في النظام الرأسمالي:** فهذا النظام يقوم أصلاً على «فائض القيمة» بتجميعه وتكتيله، وضمه – كاحتياطي أو كوفر لرأس المال الثابت، وهو رأس المال الموظف في الإنتاج (في المصنع فعلاً).

والقصد من الاحتياطي أو المدخر في النظام الرأسمالي وقاية رأس المال الموظف. وبإضافة «الاحتياطي» إلى رأس المال، ككل، تقل نسبة العائد من المال الموظف سنة بعد أخرى، اذا نسب إلى رأس المال الكلي، الذي هو المال الموظف، مضموماً إليه الاحتياطي، وهو مال غير موظف.

عندئذ سيوجد بجانب المال الموظف مال آخر معطل متراكم، في صورة مدخرات أو احتياطي، لمواجهة المفاجآت الاقتصادية، والحوادث العالمية أو

المحلية التي تصيب رأس المال عادة .

وكلما تراكم « فائض القيمة » كلما انخفض « معدلها » .

فإذا أضيف إلى هذا العامل عاملان آخران :

أولهما : زيادة « **معدل الأجور** » تبعاً لأعباء الأسرة العاملة ومساوقة لتدرج العمال في المهارة الفنية — وهي زيادة حتمية .

وثانيهما : نمو السكان وهو بدوره يدعو إلى خلق فرص للعمل في مجالات الإنتاج ، متكافئة مع معدلات النمو . وإلا أصبحت « البطالة مشكلة تهدد كيان المجتمع كله .

إذا أضيف هذان العاملان إلى عامل : « تراكم فائض القيمة » قبلا ، ازداد انخفاض « معدل الربح » ... إلى أن يتلاشى ، وعندئذ إما أن تتوقف مصادر الإنتاج عن العمل ، أو تستمر في الإنتاج مع الاستمرار في الخسارة . وهي خسارة محتمة ، لأن الزيادة في معدل الأجور ، وفي معدل نمو السكان كفيلة بامتصاص كل الاحتياطي أو المدخرات على طول الزمن ، ثم بعد ذلك تتجه إلى تحميل رأس المال الموظف عبئاً لا يحتمله ، وهو عبء المواجهة لهما .

ولا محالة من الانهيار عندئذ إذا استمر الجهاز الاقتصادي الرأسمالي في طريقه الخاص به . وهو تجميع فائض القيمة وجعله — كاحتياطي — مالاً معطلاً عن الاستثمار ، مضافاً إلى رأس المال الموظف .

وضماناً لعدم انهيار الاقتصاد القومي يجب استثمار الاحتياطي أو المدخر لمواجهة نمو السكان على الأقل ، ثم كذلك لمواجهة زيادة الأجور . ولا يمكن أن يستثمر هذا الاحتياطي أو بعبارة أخرى لا يمكن أن يوجه « فائض القيمة » إلى الاستثمار ، بدلاً من تكوين الاحتياطي وادخاره ، إلا إذا ارتفعت الملكية الخاصة عن مصادر الإنتاج أو مصادر الربح صاحبة العائد أو فائض القيمة .

أما الملكية الخاصة التي لا تأتي بعائد أو فائض في القيمة فلا دخل في بقائها أو إلغائها في انهيار الاقتصاد القومي أو عدم انهياره .

لأنه طالما هناك ملكية خاصة في مصادر الإنتاج ذات فائض في القيمة ، فلا بد ـــ تأميناً لهذه الملكية في نظر أصحابها ـــ من تجميد فائض القيمة باسم الاحتياط والادخار وعدم تركه للاستثمار .

والملكية العامة وحدها هي التي تستطيع أن تحرك فائض القيمة ، أو لا تجعل فائضاً أصلاً بتوجيه الباقي من العائد إلى الاستثمار من جديد . لأن هذه الملكية العامة هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن إتاحة فرص العمل للجميع ، وبالتالي لا تدخل المنافسة مع أحد في تجميع ضمان ، وتجميد هذا الضمان لما تملك .

* * *

• **وطبيعة النظام الاشتراكي في الاقتصاد لا تجعل مكاناً للفائدة** : وهي تلك التي تكون محددة السعر . لأن **الفائدة** وضعت في النظام الرأسمالي لإغراء تحريك الاحتياطي الذي يتجمع من فائض القيمة ويجمد ضماناً للرأسمال العامل واستثماره استثماراً قصير الأجل بضمان آخر ، حتى لا تضيع الغاية منه . فيتيح صاحب رأس المال العامل لشخص آخر قرضاً بضمان يقبله من الاحتياطي لوقت معين ولسعر معين يعود بعد مضي الوقت إلى مكانه مع الفائدة المحددة التي جعلت له ، بالاتفاق بين الشخصين : (اعتباريين أو غير اعتباريين) .

وقلما يستخدم الاحتياطي في قروض طويلة الأجل ، وقلما كذلك يكون القرض من غير ضمان ، وسعر الفائدة ، من أجل ذلك لا يكون مرتفعاً .

وكلما كثر الاحتياطي لدى أصحاب رؤوس الأموال ، كلما انخفض سعر الفائدة . إلا إذا أتيحت الفرصة لقروض خارجية بضمانات أكيدة .

فقد لا ينخفض السعر ، بل ربما يزيد ، رغم وفرة الاحتياطي لدى أصحاب مصادر الإنتاج .

أما النظام الاشتراكي فلأنه يعيد « فائض القيمة » إلى الاستثمار فلا يسعى إلى تكوين احتياطي ، وبالتالي ليس على استعداد لأن يوجه هذا الفائض إلى قروض داخلية أو خارجية ، قصيرة الأجل وبسعر محدد الفائدة .

إن طبيعة هذا النظام تقضي « بتنمية » الاستثمارات ، والاستدرار في هذه التنمية لمواجهة زيادة نمو السكان من جهة ، وزيادة معدل الأجور من جهة أخرى . ولذا فليس هناك محل لأن تقرض الملكية العامة غيرها بفائدة ، قلت أو كثرت . لأن الإقراض يقوم على تجميد مدخرات تتجمع من فائض القيمة لضمان رأس المال العامل ، وذلك أمر يقوم على إلغائه النظام الاشتراكي نفسه .

ولكن إذا كان النظام الاشتراكي يقوم على إلغاء الإقراض بفائدة محددة ، فإنه قد يقترض من الداخل أو الخارج بفائدة معينة لزيادة التنمية في الاستثمار ، كي تستطيع مواجهة الزيادة المطردة بين السكان ، وزيادة معدل الأجور معاً ، إن لم تواجه معهما رفع مستوى المعيشة للمواطنين جميعاً ، فطبيعة هذا النظام إذن تقترض ، ولا تقرض .

وإذا تساوى سعر الفائدة مع معدل فائض القيمة كانت ثمرة القرض لإتاحة فرصة العمل فقط .

ولكن إذا زادت عن هذا المعدل كان القرض عندئذ أشبه بالقرض الاستهلاكي يؤدي في النهاية إلى زيادة الأعباء على الاقتصاد القومي ككل ، ويقلل من فاعليته في تنمية الاستثمارات ، وبالتالي يقلل من فاعليته في مواجهة تحديات الزيادة في السكان ، ومعدل الأجور ، ومستوى المعيشة .

وإذن إقدام النظام الاشتراكي على الاقتراض لحاجة تنمية الاستثمار في

مواجهة تحديات زيادة الأعباء في فرص العمل والأجور ، وليس للمغامرة والمخاطرة في سبيل تحصيل ثروات غير مألوفة في البلاد المتخلفة ، كما كان يفعل ذلك رجال الأعمال في النظام الرأسمالي .

والسؤال الذي يمكن أن يوجه إلى النظام الاشتراكي في الاقتصاد :

بعد حتمية انهيار النظام الرأسمالي — بسبب الحرص على الأرباح وتجميد فائض القيمة — وأخذ النظام الاشتراكي بتوظيف فائض القيمة للمحافظة على معدل الأرباح والأجور ، ومواجهة الزيادة في نمو السكان ، والأجور ، ومستوى المعيشة ، هل توظيف فائض القيمة يحمي الاقتصاد القومي عندئذ من الانهيار تحت ضغط أعباء الزيادات المختلفة ؟

هل القروض الداخلية والخارجية في التوسع في الاستثمارات لا تؤدي — بسبب خصم أقساطها وفوائدها إلى خفض معدل فائض القيمة ، وبالتالي إلى ضعف المواجهة لتحديات الزيادات المختلفة ؟

هلا يحتمل أن يؤدي ضعف الرقابة في الملكية العامة إلى خفض كذلك في معدل فائض القيمة ؟

في جانبها الانساني :

يستهدف النظام الاشتراكي في جملته رفع عنصر المال في تقييم الانسان ، والتمييز بين فرد وآخر ، أو بين مجموعة وأخرى في المجتمع . ويعتبر الذاتية الانسانية فوق المقياس بالمال والملك ، وفوق المفاضلة عن مستوى الثراء والدخل .

ومن أجل ذلك يعتبر هذا النظام : « مبدأ تكافؤ الفرص » من المبادئ الأصيلة فيه لأنه المبدأ الذي ينحي كل ما عدا الخصائص البشرية والاعتبارات الإنسانية في التفاضل ووضع الأولويات في التفريق بين إنسان وإنسان : فلا الجاه ، ولا النسب ، ولا العصبية ، ولا المال يدخل في التمييز والتقدير ، وتقديم فرد عن فرد .

ولذا يحارب استغلال المال سياسياً واجتماعياً ، ويحارب الطبقة الرأسمالية كمجموعة تفرض لها وضعاً معيناً في المجتمع ، بسبب ما تملك من مال .

ويحدد للمال وظيفته الخاصة به . وهي في التحليل الأخير وظيفة اجتماعية. على معنى أن المال يجب أن يكون في خدمة المجتمع وأداؤه لهذه الوظيفة يجعل منه وسيلة مشتركة للكل ، وإن ملكه بعض الأفراد في المجتمع . كما يجعل هذه الوسيلة لخير المجتمع ، وليس للإيذاء والإضرار ، فضلاً عن الاستغلال وإهدار الكرامات البشرية .

والملكية العامة للمال في النظام الاشتراكي ، إن كانت أصلا قصد منها المحافظة على معدل فائض القيمة ، وبالتالي تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة تحدي زيادة الأجور ، وزيادة نمو السكان ، ورفع مستوى المعيشة — فقد قصد منها كذلك الحيلولة دون أن يكون المال عنصراً مميزاً ومفرقاً في المفاضلة بين أفراد المجتمع الواحد .

والملكية الخاصة في النظام الاشتراكي إن خرجت إلى دائرة الاستثمار والإنتاج — أي تجاوزت الخدمة الفردية الخاصة ، كالسكنى والحرف الصغيرة التي تغطي تكاليف القائمين بها في الحياة فقط — يجب أن تسلك ذات الطريق التي تسلكه الملكية العامة : في دفع فائض القيمة في الاستثمار من جديد ، وفي عدم اتخاذ الملك نفسه وسيلة للتمييز والمفاضلة ، وإلغاء مبدأ تكافؤ الفرص تبعاً لذلك .

لأنها لو اتخذت وسيلة للتمييز خلقت في المجتمع طبقة تتميز بمالها . وعندئذ لا تتحقق الاشتراكية ، أو يضعف أمرها ، ويصير إلى نظام الرأسمالية من جديد .

في جانبها الاجتماعي :

وفي الجانب الاجتماعي ذهبت الماركسية — دون غيرها من صور أخرى من الاشتراكية إلى التبشير بـ « **المجتمع العمالي** » والعمل على تحقيقه بوسائل شتى ، ولو بوسائل العنف والقهر وإراقة الدماء ، أو التقية والغدر .

فآمنت بأن المجتمع العمالي هو أفضل المجتمعات ، وأن ديكتاتورية الطبقة العاملة هي أفضل نظم الحكم . وذلك تأسيساً على قانوني التطور والتقدم ، وهما قانونان استخدمتهما الماركسية في « حتمية » المجتمع العمالي ، وفي « أفضليته » معا .

وجعلت من الشواهد التاريخية في مجال الاقتصاد أدلة على تحول المجتمعات من النقيض إلى نقيضه : كالتحول من المجتمع الملكي إلى المجتمع الإقطاعي ، ثم من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الصناعي أو الرأسمالي ، ثم من هذا المجتمع إلى المجتمع العمالي . فالتحول السابق من هذا المجتمع كان تحولاً حتما يخضع إلى مبدأ النقيض ، والصراع بين طرفيه ، وانهاء الطرفين في ثالث : فكذلك الشأن بالنسبة إلى المجتمع العمالي .

كما أضافت إلى « حتمية » التحول أفضليته « الجامع » بين طرفي النقيض ، لأنه أعم وأشمل من جهة ، ولأنه قضى على مرحلة صراع من جهة أخرى . فما يصير إليه المجتمع غدا أفضل مما كان عليه بالأمس .. وهكذا .. وكان المجتمع العمالي نهاية المطاف في نظرها لأن رواسب الطبقية الأخرى قد انتهت فيه .. انتهت الرأسمالية كما انتهت البروجوازية .

والمجتمع العمالي — كما تراه — ليس مجتمعاً محلياً ولا قومياً ووطنياً ، وإنما هو المجتمع العمالي العالمي . فإذا لم يصل المجتمع إلى « عالميته » فالصراع بين الطبقة العمالية والرأسمالية لم ينته بعد في أي مكان ، وفي أي وقت . وعندئذ لا يؤمن انقضاض الرأسمالية على أي مجتمع عمالي قام في مكان أو

وطن ما ، وهذا الانفصال وإن كان يؤخر عملية التحول بعض الوقت لكنه لا يمنع بحال صيرورة المجتمعات البشرية إلى مجتمع عمالي واحد . لأن حتمية التاريخ ، كقانون من قوانين المجتمع ، تدفع إلى تحقيق المجتمع العمالي الواحد .

ومن هنا كان طابع الماركسية في المجتمع طابعاً دولياً ، أو طابعاً عالمياً . تؤيد انتفاض القوميات ، وانفصالها على النظام الرأسمالي . ولكنها لا تؤيد سيادتها ولا حدودها لو انفصلت عن نفوذ هذا النظام يوماً ما .

في جانبها السياسي ، والأخلاقي :

أما في الجانب السياسي فترى الاشتراكية الماركسية **عدم مهادنة الرأسمالية** طالما الصراع بين الطبقة العمالية والطبقة الرأسمالية أمر ضروري ، وطالما حتمية التاريخ تؤذن بانهاء هذا الصراع بالتحول في المجتمع إلى نظام حكم الطبقة العاملة ، والديكتاتورية العمالية .

والمهادنة إذن هي بمثابة تجميد للحركة العمالية ، وقد تؤدي إلى تأخير التحول فترة طويلة ، أو إلى الإضرار بمصالح العمال .

ومبدأ عدم المهادنة في السياسة الماركسية للرأسمالية يقضي بتوجيه القوى البشرية ، والاقتصادية ، والفنية لدى المؤمنين بها في إضعاف الرأسمالية بوسيلة أو بأخرى، وبمساعدة العناصر التي تدعو إلى الخلاص من الاستعمار الغربي ، والنظام الرأسمالي في أي مكان وفي أي شعب .

وربما يوضع الإنتاج في المجتمع الذي أخذ بالفلسفة الماركسية في خدمة الصراع بين الحركة العمالية والرأسمالية ، قبل أن يكون في خدمة أفراد هذا المجتمع برفع مستوى معيشتهم ، أو الاستمتاع بمتع الحضارة الصناعية .

والفلسفة الماركسية — لهذا المبدأ — تفرض حياة التقشف على الآخذين

بنظامها . لأنها تراهم في ميدان « جهاد » قد يطول مداه ، وقد يقصر ، وقد تشتد القسوة فيه ، وقد تضعف .

والاقتصاد الماركسي في فترة الصراع — إلى أن يتم تحويل المجتمع إلى إلى مجتمع عمالي عالمي وتزول رواسب الرأسمالية — هو اقتصاد موجه . لا لملء البطون وإشباع الرغبات المادية ، وإنما لنشر الايدولوجية والقيم الماركسية ، وكذلك للعمل الانقلابي بكل صنوفه ضد الرأسمالية .

وإذا كان الدين يرى أن « الشيطان » هو مصدر الشر والبلاء تجب على المؤمنين به محاربته — فالماركسية ترى نفس هذا الشيطان في النظام الرأسمالي ، ولكن في صورة أبشع .

وإذا كان الدين أيضاً يرى أن محاربة « الشيطان »من المؤمنين به هي في الاستقامة والتهذيب الإنساني في المعاملة والسلوك ، والابتعاد عن الانحراف والإيذاء — فإن الماركسية لا ترى وسيلة محددة للمحاربة . وإنما كل ما يحقق مصلحتها فهو مشروع من الوجهة الأخلاقية :

وهي بذلك ترى ما تراه « البراجماتزية » « من المصلحة » وتطبع كل طريق إليها بالطابع المقبول صاحب القيمة الخلقية : —

فارتكاب الأذى والإضرار ، والفتن والانقلابات الدموية ، والغدر والتقية ، والإضراب والتخريب ، كلها أمور مشروعة في الأخلاق الماركسية طالما تتعين وسائل لتحقيق المجتمع العمالي العالمي .

و « الوحدة العالمية » كذلك جزء لا يتجزأ من السياسة الماركسية ؛ لأنه إذا كان الخلاص من الرأسمالية تراه ضرورة وواجباً محتماً فلا يبقى إذن بعد انهيار النظام الرأسمالي إلا ديكتاتورية الطبقة العمالية ، والمجتمع العمالي العالمي .

* **في أسلوبها الفلسفي والعلمي :**

وفي اتجاهاتها في كل هذه الجوانب أصدرت عن طريقتها في التدليل ، وهي **الديالكتية التاريخية المادية .**

وهي تلك الطريقة :

* التي تعتمد على « التثليث » في الخطوات
* والتي تستهدي بأحداث التاريخ
* وتؤمن فقط بالمادية وبالأخص بالجانب الاقتصادي منها .

* والخطوات الثلاث في التدليل هي : الشيء ومقابله ، وما هو أعم من الشيء ومقابله .

* ووجود هذه الخطوات مرهون بصحة مبدأ « النقيض » . وهو ذلك المبدأ الذي يرى : أن الوجود كله يخضع لمبدأ التناقض ، وأن كل شيء يتضمن ذاته ونقيض الذات ، وأنه سيصير حتماً إلى هذا النقيض . وهذا النقيض ، لأنه شيء كذلك ، ينطوي على ذاته وعلى نقيض الذات ، وأنه سيصل إلى نقيض الذات بالضرورة ... إلى أن ينتهي الوجود كله في أمر يعم ويتضمن كل الموجودات الجزئية .

وبتطبيق هذا الأسلوب في التدليل على المجتمع في نظر الماركسية ، وأخذا بنظرتها المادية في الوجود والعلم به ، **تتحدد نقطة البداية «بالناحية الاقتصادية»** من نواحي المجتمع .

وإذا استصحب التاريخ مع ذلك في التدليل يشير إلى أن ملكية المال – وهي الأرض الزراعية من أولى مراحل المجتمع – كانت لفرد هو : « الملك » ، ثم تتحول إلى الحاشية والحكام . وبذلك ينتقل المجتمع من مجتمع ملكي فردي إلى مجتمع إقطاعي ، ثم تتحول إلى أصحاب المصانع . وبذلك ينتقل المجتمع

إلى مرحلة ثانية في تطوره ، وهي مرحلة أصحاب رؤوس الأموال .

وكان تحولها في المرحلتين بفعل الصراع الطبقي الذي هو حتمي . ووجد أولا بين الملك والرعية : العبيد ، وتخلص الملك من هذا الصراع بتوزيع المال على حاشيته .

فانتقل الصراع مرة أخرى في دائرة الملاك للأراضي الزراعية مع المستأجرين لهذه الأرض فتخلص الملاك من هذا الصراع فباعوا تلك الأراضي إلى المستأجرين ، وأقاموا مصانع بأثمانها .

فانتقل الصراع آنئذ إلى دائرة أصحاب الصناعة وعمال المصانع .

وهكذا : تحول المجتمع طبقاً لوجهة النظرة التاريخية الاقتصادية :

* من مجتمع ملكي مطلق إلى مجتمع إقطاعي .
* ثم إلى مجتمع صناعي .
* والتحول في كل مرحلة كان نتيجة الصراع بين « نقيضين » : وهو الصراع بين الطبقة المالكة والأخرى العاملة .

وفي المجتمع الصناعي أو الرأسمالي **سينتهي الصراع الطبقي فيه بسيادة العمال وانهيار النظام الرأسمالي**، تطبيقاً لحتمية التاريخ في الصراع بين طبقات المجتمع . وعندئذ يقوم المجتمع العمالي وهو المجتمع الذي ينتهي فيه الصراع والتناقض ، لأنه المجتمع الأعم والأشمل ، وإذا خلا المجتمع عندئذ من التناقض والصراع الطبقي يكون هو أفضل المجتمعات وأتمها تقدماً .

والوصول إلى المجتمع العمالي ، على أثر انهيار الرأسمالية في نظر الماركسية هو بناء على الدراسة العلمية التاريخية ، وبناء على تلك القوانين الطبيعية الحتمية التي تحكم المجتمعات البشرية . وليس الوصول إلى ذلك بقانون أو تشريع . إذ عندئذ لا تكون الاشتراكية اشتراكية علمية ، وإنما هي : « اشتراكية

الدولة » أي جاءت إثر تقنين وتشريع ، ولم تكن نتيجة حتمية لسير القوانين الاجتماعية ، التي تسيطر على طبيعة المجتمع الإنساني .

وهذه القوانين : مثل قانون مبدأ النقيض ، وقانون التطور والصيرورة ، وقانون التقدم في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد .

ولو لم تستخدم الماركسية طريقة **ديالكت** « **هيجل** » في التدليل لما وصلت إلى : أن المجتمع العمالي هو المجتمع الذي تنعدم فيه الطبقات ، وينتهي فيه الصراع الطبقي ، ولذلك كان أفضل المجتمعات وأتمها تقدماً . لأنه عندئذ هو المجتمع « الجامع » بين « الشيء » و « نقيض الشيء » . وهو من أجل عمومه خلا من التناقض ، ومن ثم من الصراع بين المتناقضين .

وهيجل عندما استخدم طريقه الذي عرف به وهو « الديالكت » — وأصبح الفلسفة الخاصة به — استخدمه ليصل إلى أن : الله إذا كان « أصل » الوجود فهو نهايته ومبتغاه . وإذا كان هو المنتهى ففيه تجتمع كل الموجودات على اختلاف أو تباين فيما بينها .

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف ابتدأ هيجل بتطبيق الديالكت بين « المفاهيم » و « الفكر » . وأخذ « فكرة » الله على أنها المصدر الذي يصدر عنه في سير التدليل حتى يعود إليه من جديد بعد أن يمر بالطبيعة وموجوداتها .

ففكرة « **العموم** » .. أو فكرة « **الجامع الشامل** » ... أو فكرة « **الكل** » أو « **المطلق** » ... كانت هي نهاية التدليل من طريقة هيجل التي اختارها .

ومن نظره لا يمكن أن يصل إلى تلك النهاية إلا إذا أخذ بمبدأ النقيض ، ومبدأ التطور والحركة ، ومبدأ التقدم . وهي المبادئ التي تصور دعامات البرهنة في طريقته .

وما صنعه ماركس : هو أن اقتبس «ديالكت هيجل» كدليل ، ثم اختلف معه في مجال التطبيق :

فبينما استخدمه هيجل في « الفكرة » وابتدأ بفكرة « الله » ، استخدمه ماركس في «المجتمع» وابتدأ بالجانب « الاقتصادي » فيه .

* فإذا كان « لله » قداسة وأهمية في الوجود كله في نظر هيجل ، «فالاقتصاد» له نفس هذه القداسة والأهمية في نظر كارل ماركس .. لأن كلا منهما يمثل « نقطة البدء » في التطور والحركة وفي تقييم الوجود كله ، كما يمثل النهاية ، والغاية .

* وإذا كان علم « الله » هو الدين في نظر هيجل ، فعلم « المجتمع » هو الدين في نظر كارل ماركس . وإذا كانت وصايا الله واجبة الاتباع وتستتبع آثارها ، فقوانين المجتمع واجبة الطاعة ولها حتمية في نتائجها .

* وإذا كانت عبادة الله في دين هيجل تدعو إلى الاتحاد به والفناء فيه ، أو الانتهاء فيه ، فعبادة الفرد في نظر ماركس هي في الإنتاج و(الاندماج في المجتمع) .

ومن هنا : لأن الدين اللاماركسي ، وهو دين الله ، يصرف عن مادية الحياة أو يقلل من شأنها – وهي جانب الاقتصاد – وينقل نظرة الإنسان من الوجود الحاضر إلى وجود آخر مرتقب ومغيب ، كان ديناً مضاداً لما يدعو إليه دين الماركسية . ودين الماركسية هو دين المجتمع والجماهير أو دين الإنسانية . ودين الله إذن يحول دون أن يمارس الفرد في المجتمع الماركسي عبادته التي يتجه بها نحو « الإنتاج » والاقتصاد ، ونحو « الاندماج » كذلك ! .

وبين دين الله ودين المجتمع إذن تضاد وصراع . . .

ومن ثم يجب القضاء على « دين الله » كي يسود « دين المجتمع » . ولا مهادنة في هذا الصراع .

ولكن أيهما سيكون له النصر الأخير؟ تبشر الماركسية بانهيار « الرجعية » وسيادة « التقدمية » !

وقوى الرجعية كما تتمثل في الإقطاع ورأس المال ، تتمثل أيضاً في الدين ، لأن الدين – وإن لم يدخل في الإطار التطبيقي للدياليكتيك الماركسي لارتباطه بالاقتصاد – لكنه كان يساند الإقطاع والرأسمالية في نظرها ، فهو معها يمثل قوى الرجعية المتحالفة ! .

أما قوى التقدمية فهي في تطور المجتمع ، وفي العوامل التي تعين على الخلاص من الإقطاع ورأس المال ، وتدفعه إلى تحقيق المجتمع العمالي العالمي عديم الطبقات .

و« العلم » إحدى القوى المتحالفة ضد الرجعية . سواء بما يكشف عنه من قوانين اجتماعية تساعد على الإيمان بدين المجتمع ، أو بما يقدمه من علوم تطبيقية فنية تدفع على كسب الإنسانية مزيداً من التفوق الصناعي ، والزراعي ، والحضاري ! .

ومن هنا كان : « العلم » سند الاشتراكية الماركسية ، كما كان الدين سند الإقطاع ورأس المال فيما مضى . ولكن الفرق بينهما – كما ترى الماركسية – أن العلم ينير ويكشف ويعين ، بينما الدين كان يخدر ، ويخدع ولو لحين ! ! .

تقييم الماركسية :

ويلاحظ أن الطريق العلمي الذي سلكته الماركسية في قيام المجتمع العمالي العالمي ، وديكتاتورية الطبقة العاملة ، هو الطريق الفلسفي الدياليكتي .

كما يلاحظ أن الطريق العلمي الذي سلكته في حتمية النظام الاشتراكي الاقتصادي ، وهو نظام الملكية العامة لمصادر الإنتاج والاستهلاك ، هو الطريق الاقتصادي القائم على فكرة « تكديس فائض القيمة » كمدخرات احتياطية ، وحجزها عن الاستثمار .

وعن الأخذ بالطريق الأول كانت :

* « حتمية » الصراع الطبقي .

• ومعاداة الدين اللاماركسي ومناهضته .

• وأفضلية المجتمع العمالي ، وديكتاتورية الطبقة العاملة .

• وتبرير الوسائل التي تحقق قيام هذا المجتمع .

وعن الأخذ بالطريق الثاني كانت :

• « حتمية » انهيار النظام الرأسمالي وقيام الاشتراكية في الاقتصاد .

وإذا نظرنا إلى الطريق الأول وهو الطريق الفلسفي الدياليكتي ، وجدنا أنه **قام على « افتراض » أكثر من قيامه على واقع ،** أو أكثر من أن يكون نتيجة لمقدمات منطقية . ولكي يتضح ذلك يجب أن **يفتش عن هذا «الافتراض» عند هيجل أولاً** ، قبل التفتيش عنه عند ماركس .

* * *

وفي فلسفة هيجل يُرى : أنه تأثر بإنجيل يوحنا .

• سواء بما جاء فيه من « تثليث » .

• أو بما جاء فيه من « تقابل » بين الموجودات : كالحياة والموت ، والوجود الحاضر والوجود الآخر .

• وكون كل من المتقابلين يتضمن الآخر أو ينشأ عنه الآخر .

• وأخيراً بما جاء فيه من أن : « الله » هو الأول والآخر . . هو البداية والنهاية .

فكيّفت هذه الأمور طريق هيجل الفلسفي في الاستدلال على « وجود الله » وعلى رفع ما يوجد من « تضاد » وتقابل بين وجود الله ووجود الطبيعة ، وبين الوجود الحاضر والوجود الآتي ، وبين الله ، وابن الله ، والروح القدس .

وكانت غاية تفلسفه أن يصل إلى « الوحدة » المطلقة ، التي تنطوي على جميع ما عداها من الموجودات .

وتأثر بـ « فيشته » في طريقة التدليل في مذهبه المثالي . . . في أن الإنسان صاحب الوجود الأول ، وصاحب الخالقية في وجوده الذي يعيش فيه ، وأن الشخص هو « السابق » بينما المجتمع ، والعالم ، والدولة ، والقانون ، والأخلاق والفن . . . في المرتبة « الثانية » في الوجود .

وكانت طريقة « فيشته » هي طريقة : أن الشيء يتضمن نقيض نفسه ، وأن وجود الشيء ينطوي على وجود النقيض ، وأن الشيء ونقيض الشيء يجمعهما شيء آخر أعم منهما .

واستخدم « فيشته » مبدأ النقيض هذا — كي يبرهن على أن الشخص هو الأول في الوجود — في محيط الشخص، وليس في محيط الموضوع كموضوع .

وهيجل عندما تأثر بـ « فيشته » في قبول مبدأ النقيض كطريق للبرهنة استخدمه في « الموضوع » دون الشخص . لأن الهدف الذي أراد أن يصل إليه هو « موضوع » . . . هو الله ، وليس شخصاً .

وبذلك اختار أن تكون « الفكرة » — وليس الشخص — مجال التطبيق .

ويشترك كلاهما — فيشته وهيجل — في أنهما أصدرا في تفلسفهما عن مثالية ، وليس عن مادية .

فهيجل إذن كان « معتقداً » أولا ، قبل أن يتفلسف ، وتفلسفه كان لتبرير ما يعتقد . . كان معتقداً بالإنجيل ، وبما جاء فيه ، وكان معتقداً بوحدة الألوهية ، ووحدة الوجود معاً .

أما اعتقاده بوحدة الألوهية وبالإنجيل فلأنه من رجال الكنيسة البروتستنتية .

وأما أنه معتقد بوحدة الوجود فلأنه وقع تحت تأثير اتجاه « البحث الطبيعي »

الذي ساد عصره ، والذي اتجه إلى انكار ما وراء الطبيعة ، وانكار ما هو غير واقعي محس . وبذلك لا يكون هناك موجود على سبيل الحقيقة إلا الطبيعة وحدها .

فالمسيطر على هيجل كانت : « العقيدة » وليس الواقع .

* * *

وهنا ننظر ونسأل : هل هناك تناقض حقيقي ، أو تضاد حقيقي بين الله والطبيعة أو هناك تضاد حقيقي على العموم في الوجود ؟

إن التناقض الحقيقي ، أو التضاد الحقيقي ، لا يرفعه عمل العقل ، ولا الصنعة العقلية الجدلية .

فإذا كانت نتيجة « الديالكت » عند هيجل هي : « الوحدة » في الوجود التي يرتفع فيها التناقض ويزول التضاد ، فذلك دليل من وجه آخر على أنه لم يكن هناك تناقض حقيقي ولا تضاد حقيقي . وعندئذ لا تعدو فلسفة هيجل عن أن تكون فلسفة شارحة لما يبدو من تناقض ، وليس تناقضاً على سبيل الحقيقة ، وشارحة لما يبدو من تضاد وليس تضاداً على سبيل الحقيقة .

ولو أن مفكراً آخر — أو لو أن هيجل نفسه — لم يكن مؤمناً بالكنيسة ، وبالإنجيل ، ولم يقع تحت تأثير الاتجاه الفلسفي المسيطر في وقته ، وهو الاتجاه الطبيعي ، لما وقف عند « تناقض » أو « تضاد » . وبالتالي لما حاول أن يرفع هذا التناقض أو التضاد ، ليصل إلى موجود أعم افترض وجوده عن طريق العقيدة ، وهو الله .

ولو لم يكن هناك تثليث في عقيدة الكنيسة في مجال الألوهية : وهو الله ، وابن الله ، والروح القدس ، ولو لم تكن بالتالي هناك رغبة ملحة على هيجل

في تصوير : أن الثلاثة واحد — لما كان هناك داع لاستخدام طريق التدليل صاحب الخطوات الثلاث : الشيء ، ونقيض الشيء ، والجامع بين الشيء ونقيض الشيء ، لدى هيجل في مجال « الفكرة » والبدء عند استخدام هذا الطريق بفكرة « الله » .

وإذن ليست حتمية الواقع هي التي أوجدت تضاداً وتناقضاً بين الأشياء ، وإنما هو التصور الذهني تحت التأثر بظروف معينة، هي ظروف الاعتقاد والإيمان .

وليست إزالة التضاد من أجل كونه تضاداً ، هي التي دفعت هيجل إلى استخدام هذا الطريق في التدليل . وإنما هو التقريب بين « الكنائس » ، من جهة، وتأييد العقيدة — بوحدة الألوهية — بالفلسفة من جهة أخرى ، هو الذي حمل على استخدامه .

ولولا أن فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت إلى حد ما متأسية بالفلسفة الاغريقية لما وصل هيجل في تصوير « الروح القدس » إلى أنها « الجامع » لله وابن الله . فقد صنع ذلك على غرار فلسفة « أفلوطين » المصري في جعل « النفس الكلية » هي الصورة العامة لجميع النفوس الجزئية المفرقة في أبدان الناس .

ولولا قبل ذلك — قبل هيجل ، وقبل الكنيسة الكاثوليكية في روما — كانت الرغبة التي سادت في كنيسة الإسكندرية على عهد ازدهار المدرسة الأفلوطينية الحديثة في الملاءمة بين المسيحية والفكر الاغريقي ، لما برز « التثليث » على النحو الذي برز فيه ، ولما دارت مناقشة أخذت صبغة الاعتقاد فيما بعد ، حول « رده » — التثليث — إلى موجود واحد على سبيل الحقيقة أو « بقائه » على ما يفهم بادىء ذي بدء من مدلولات ألفاظه الثلاثة من : « موجودات » ثلاثة :

ومآل كل ذلك : أن « الرغبات » كانت البواعث على التفلسف والعمل

العقلي ، فيما تم حول « تأييد » المسيحية من الوجهة العقلية .

وما تم على يد هيجل هنا في فلسفة « الديالكتية » كان نتيجة لرغبة دفينة في نفسه ، قبل أن يكون نتيجة لضرورة الوجود أو الواقع نفسه .

* * *

وكارل ماركس عندما استعان بطريقة التدليل عند هيجل على مطلوبه في بحث المجتمعات ، **كان مدفوعاً « برغبة نفسية » ، أكثر من أن يكون مدفوعاً بحقيقة واقعية** ... كان مدفوعاً بمهاجمة المجتمع الانجليزي الصناعي والطبقة البروجوازية فيه من رجال الأعمال والصناعات ، وبالدفاع عن الجماهير العاملة في تلك المصانع .

وماركس يستحق الشكر لأنه يكاد يكون أول فيلسوف نزل **بفلسفته مجال واقع المجتمع الإنساني** ، ورأى فيه فواجع الاستغلال البشري ، ومهانة الآدميين ، وتسخير المجموعات من الأفراد والشعوب في خدمة « مصالح » عدد قليل ، يتمتع بترف الحياة على حساب شقوة الآلاف والملايين ، سواء كان ذلك في أوربا الصناعية ، أو فيما وراء أوربا من القارات الافريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية في سبيل المواد الخام والانتاج الصناعي .

ورأى واضحاً بعد نزوله إلى هذا المجال الواقعي : أن ازدهار الصناعة ووفرة الربح الصناعي ، يرتبط في صلة عكسية باستخفاف حياة العاملين في المصانع ، والمناجم ، والمزارع وانكار حقهم في دفع الآلام والأضرار عن ذواتهم وأفراد أسرهم . فكلما زاد ربح الانتاج الصناعي كلما كان ذلك على حساب حياة العاملين . وكلما كثر استغلال هؤلاء وتسخيرهم ، كلما زاد الربح وفائض القيمة لأرباب الصناعة .

وربما لولا ماركس وفلسفته التي تنطوي على الانذار والتهديد لأصحاب

رؤوس الأموال ، لظلت العلاقة بينهم وبين عمال المصانع ، والمناجم ، والمزارع ، على نحو ما كانت عليه ، عندما نزل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجال واقع المجتمع — من الاستغلال ، والامتهان ، وانكار حق الحياة على من يكدح ويعمل .

ولكن هذا شيء . . . . وتقييم « النظر الفلسفي » عنده شيء آخر .

فـ « الرغبة في الدفاع عن العمال إذ ذاك صورت له الفجوة في المعاملة وفي الوضع بين أصحاب رؤوس الأموال وبين العمال ، على أنها تضاد وتناقض اجتماعي ، وطبقي .

وبرجوعه إلى تاريخ المجتمع على عهد الزراعة قبل الصناعة وجد أنه كانت هناك فجوة كذلك في المعاملة بين الذين يملكون الأرض والذين يفلحونها . فصور تلك الفجوة أيضاً بأنها : تضاد وتناقض اجتماعي ، وطبقي . وأصبح في تقديره : أن ملك الأفراد للمال في صورة ما ، سيوجد تناقضاً اجتماعياً وطبقياً في المجتمع .

ومن ثم سيؤدي هذا التناقض إلى مقاومة وصراع — شأن النقيضين في كونهما لا يجتمعان — وبالتالي سيتداعى المجتمع ويفنى .

فإذا ابغدت الملكية الفردية الانتاجية ، وتحولت إلى ملكية عامة فسيختفي هذا التناقض الاجتماعي والطبقي بدوره ، لأنه تابع ونتيجة لملكية الأفراد للمال !

وإذا اختفت الطبقية حلت المساواة وسادت الزمالة والأخوة علاقة الأفراد . وبذلك وحده يقوى بناء المجتمع .

هذا التصور للعلاقة بين المالكين والذي يعملون في الملكية لغيرهم ، أراد كارل ماركس أن يصوغه صياغة فلسفية وعلمية ، ويعمل فيه المنطق والواقع ، ويركبه تركيباً علمياً بحيث يأخذ طريقه إلى الإقناع والاقتناع ثم إلى الايمان

بنتائجه . فلم يجد أمثل من طريقة هيجل في التدليل . وهي استخدام مبدأ النقيض ، وما يستصحبه ، وما يؤدي إليه من نتائج .

فاستخدم هذه الطريقة في دراسة المجتمع وابتدأ بنقطة « الاقتصاد » أو الملك للمال فيه ، بدلا من النقطة التي ابتدأ منها هيجل ، وهي « الفكرة » ، وبدلا من النقطة الأخرى التي ابتدأ منها قبله « فيشته » وهي : « أنا » أو « الشخص » .

وإذا كانت الطريقة قد صاغت « رغبة » عند ماركس ، كما صاغت « رغبة » أيضاً عند هيجل ، فليست هي الطريقة العلمية التي تبقى لها قيمتها ، لو خرجت عن دائرة الرغبات إلى منطقة الحقيقة في ذاتها .

و« الرغبة » لدى كل من ماركس ، وهيجل هي : افتراض وتسليم بوضع معين ، يحتمل المناقشة ، كما يحتمل رفض قبوله .

ومن هنا كان : « الأصل النظري » لماركس ، أصلا يتطرق إليه الشك وعدم اليقين . وعندئذ تكون فلسفة ماركس هي فلسفة حماس وعاطفة ، أكثر منها فلسفة واقع وعلم .

وما قام على هذه الفلسفة من « حتمية » الصراع الطبقي وأفضلية المجتمع العمالي ، وديكتاتورية الطبقة العاملة . . . إلى غير ذلك من الحتميات ليس هو حتمي في واقع الأمر وإنما هو « أمل » أو « تقدير » تأسس على « تحقيق » أمل !.

ومعاداة الفلسفة الماركسية للدين السماوي ، هي في واقع أمرها معاداة للكنيسة ورجال الكنيسة . ثم إذا اتصلت هذه المعاداة بحقيقة من حقائق هذا الدين كالإيمان باليوم الآخر .فقد قامت هذه المعاداة لتلك الحقيقة على صنع الكنيسة أيضاً وتطبيقها في النصح والارشاد في حياة مجموعة من الأفراد — أصحاب الرهبنة — وليست على الغاية المتوخاة من هذه الحقيقة نفسها .

فليس الإيمان باليوم الآخر وسيلة لترك « الاستغلال » يأخذ مجراه ،

لحساب فئة قليلة على حساب حياة الملايين . وإنما قصد منه الحد من الخصومة والشحناء عند من لا يملك المال بسبب المال — في الوقت الذي طلب فيه الايمان بحقيقة دينية أخرى — وهي الانفاق ممن يملك المال في سبيل الله. وليس سبيل الله هو الكنيسة ، وإنما صالح المجتمع ، وصالح الأفراد عديمي الملكية ، وبذلك يقترب كل من الآخر : من يملك ومن لا يملك ، بدلا من أن تدفع شهوة الحقد فريقاً ، وشهوة الجشع فريقاً آخر ، إلى أن يسلك كل منهما طريقه فتتفرق السبل . وبذلك يضعف المجتمع أو يفنى .

ويوم أن تتحول الملكية الفردية إلى ملكية عامة في المجتمع العمالي ، وتزول طبقة الرأسمالية ، ويستقر الحكم فيه إلى الديكتاتورية العمالية ، يوم لا ينتهي الحقد بين الأفراد في المجتمع ، ولا ينتهي بسبب المال أيضاً . عندئذ تتكون مجموعات متشابهة في أسباب الحقد من جديد ، ويتولد في النفس صراع داخلي يعبر عن ذاته في الإهمال ، والتغاضي في الإنتاج والعمل ، كصورة من صور الانتقام .

إن توزيع الدخول على الأفراد ، وتوزيع الوظائف عليهم والرياسات المختلفة في المجتمع — ويستتبع ذلك تفاوتاً في مقدار الدخل أو في نصيب المتعة المادية في الحياة أو في جاه السلطة والرياسة — قد تدخل فيه اعتبارات لا تتصل بالتفوق في الكفاية الذاتية : كالقربى في الحزبية السياسية ، وفي العلاقات الخاصة . وهذا من شأنه أن يخلق الإحساس بعدم الرضاء . وأولا عند من يظن أو يعتقد أنه غبن بالقياس إلى نظير له . ثم يتطور عدم الرضاء إلى الحقد ، فالصراع الداخلي فالتنفيس عنه في صورة أو في أخرى .

فإذا خلا المجتمع من « الإيمان » بما يريح بعض النفوس ، ويعيد إليها الطمأنينة ولو لفترة من الوقت حتى يتعدل الوضع ، أو بما يدفع بعض النفوس الأخرى إلى عدم التمادي في اقتناص فرصة « القربى » في وفرة الدخل أو المتعة

المادية أو الجاه ، حتّى لا تتسع دائرة حقد الحاقدين — فالملكية العامة عندئذ لا تكون العلاج الجذري لتخفيف الأحقاد . وهي بحاجة معها إلى هذا الإيمان . ولن يفعل هذا الإيمان فعله إلا إذا نصح به دين اعتقدت فيه البشرية حتّى الآن .

* * *

وإذا نظرنا إلى الطريق الثاني من طريقي الفلسفة الماركسية — وهو حتمية انهيار النظام الرأسمالي — نتيجة لتكتيل فائض القيمة ، وتعطيله عن الاستثمار ، كضمان لرأس المال العامل الثابت ، فإن ذلك لا يتم إلا في حال « تشبع » المجتمع وبلوغ وضعه الاقتصادي درجة يستنفد فيها كل إمكانيات الاستثمار . فالمال « الاحتياطي » وإن تكوّن على أساس « الضمان » للمال العامل ، بحكم حرص أصحاب رؤوس الأموال على أموالهم وغلاتها ، لكنه في الوقت نفسه يدفع إلى طرق مجالات الاستثمارات من جديد ، وإن روعي في الاستثمار الجديد عندئذ شيء من الحيطة والحذر .

وقد دفعت مدخرات رؤوس الأموال الصناعية في أوربا — جرياً وراء الاستثمار — أصحابها إلى الخروج على مبدأ الحيطة والحذر في الاستثمار الجديد إلى المغامرة به في أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا الجنوبية ، واستتبع ذلك نظام الحماية العسكرية أو الاحتلال العسكري ، وأدى أخيراً إلى الاستعمار السياسي محافظة على الاستغلال الاقتصادي . مما يدل على أن « تكتيل » فائض القيمة كمدخرات لا يحتّم تعطيل المبالغ المدخرة وحجزها عن استثمار جديد في سبيل ضمانها لرأس المال العامل في المصانع والشركات .

وإذا وصل الاستثمار في أي مجتمع إلى درجة « التشبع » فإنه ينتظر عندئذ تعطل الأموال المدخرة باسم الاحتياطي ، وهي التي تكتلت من فائض القيمة . حتّى وقتئذ لا توجد الفرصة كذلك لإقراض هذه الأموال بضمانات أكيدة ، وبآجال قصيرة ، وبفائدة قليلة .

وحالة « التشبع » في الاستثمار كما تُنتظر في المجتمع الرأسمالي تنتظر أيضاً في المجتمع الاشتراكي . لأنها عبارة عن استنفاد إمكانيات الاستثمار — إذا قدر لهذه الإمكانيات أن تستنفد في المجال الاقتصادي .

والنظام الاشتراكي في الاقتصاد بطبيعته سريع الحركة في الاستثمار ، وأشد في مجال السرعة من النظام الرأسمالي . إذ ظروف الملكية العامة مهيأة للسرعة في الحركة أكثر من ظروف الملكية الخاصة . فبينما لا تحد حركة الملكية العامة في إنماء الاستثمار سوى المصلحة العامة — يحد الملكية الخاصة كثير من الرغبات ، وكثير من عوامل الخوف ، تؤدي إلى الإحجام والتردد .

ولكن مع ذلك فالنظام الاشتراكي عرضة « للتشبع » في الاستثمار كالنظام الرأسمالي في التعرض له ، إن قدر لإمكانيات الاستثمار أن تستنفد يوماً ما .

وربما ماركس يوم أن توقع انهيار النظام الرأسمالي ، ليحل حتمياً وآلياً محله النظام الاشتراكي في الاقتصاد ، كان لا ينتظر حالة « التشبع » في الاستثمار ، ووقف فقط عند حد « الجمود » المال في الحركة نحو الاستثمار . أي أن الانهيار ارتبط في نظره بتكتيل فائض القيمة وتعطيله ، ولم يفترض « سيلان » المال في حركة استثمارية ولو بخطى بطيئة ، تحت دافع الرغبة في زيادة « العائد » من أصحاب رؤوس الأموال ، حتى يصل الأمر إلى درجة « التشبع » .

ولذا كانت « الاشتراكية » هي الحل الحتمي عنده . لأنها تمثل الحركة والسرعة فيها ، نحو دفع « الاحتياطي » و« المدخر » في طريق استثمارات جديدة . وهي أيضاً البديل والعوض والنقيض والمقابل للرأسمالية .

فالجمود يقابله الحركة . والبطء في الحركة تقابله السرعة فيها . ومن ثم يتعين عند « إفلاس » الرأسمالية في حل مشاكل المجتمع أن تحل الاشتراكية محلها توا .

والتقابل في واقع الأمر بين النظامين ليس هو الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي والملكية العامة في النظام الاشتراكي ، بقدر ما هو جمود الحركة أو بطوءها في الاستثمار من جانب ، والحركة ذاتها أو السرعة فيها في الاستثمار كذلك من جانب آخر .

فالملكية العامة في النظام الاشتراكي إن هي إلا وسيلة لحركة الاستثمارات والسرعة فيها ، وليست هدفاً لذاته . إنها ضرورة للخروج من مرحلة التردد والإحجام في الاستثمار التي تقيم فيها الرأسمالية ، وقد تقصر أو تطول إقامتها فيها .

وما ترقبه ماركس من حد تنهار عنده الرأسمالية في نظامها الاقتصادي ، وهو تجميد حركة الاستثمار . . . إن هو إلا أحد افتراضين .

أما ثانيهما : فهو السير في الاستثمار تحت إغراء زيادة العائد لرأس المال جميعه — ما بين رأس مال عامل ثابت واحتياطي مدخر — وإن كان سيراً بطيئاً .

وهذا الافتراض الثاني يصل حيناً ما إلى « التشبع » الذي هو احتمال للاستثمار على وجه العموم ، في النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي ، وليس خاصاً بالنظام الرأسمالي وحده .

وإذن : انهيار النظام الرأسمالي ليس أمراً حتمياً تدفع إليه قوانين علمية . وإنما هو « افتراض » أو « ميل » صنع في صورة إقناعية فلسفية .

والشأن هنا في الجانب الاقتصادي للماركسية كالشأن في جانبيها الفلسفي والديالكتي .

وإذا سقطت « الحتمية » سقط الإلزام كنتيجة علمية فيما ترتب عليه من آثار لا تقبل كقضايا مسلمة ، ويجب أن تناقش موضوعياً من جديد .

وبغض النظر عن الأدلة العلمية الماركسية وتقييمها ، فإن نظام الاشتراكية

في الاقتصاد أفضل النظم في المجتمعات النامية ولو لفترة في تاريخها، إلى أن يستقر الاقتصاد القومي ويأخذ اتجاهاته الضرورية لحياة المجتمع .

ويكون ذلك بالطبع إذا توفرت له ظروف الإنجاح وعوامله وهي :

* حسن اختيار المشرفين على القطاع العام .

* توفير المهارة الفنية المتعددة الجوانب لدى العمال .

* الدراية والخبرة بأسلوب الإدارة والإنتاج والتسويق .

* الحرية في الحركة وعدم تقييدها بقيود روتينية ، سواء في إبرام عقود البيع والشراء أو في سير الإنتاج ، أو في العمل على التوسعات التي تزيد في الانتاج وتخفف من تكاليفه .

* إبعاد العقلية النقابية لدى العمال من مجال العمل ، واحلال « العقلية الشعبية » أو العقلية العامة ، وهي تصور ملكية الشعب كله له .

وبعبارة أخرى إذا سار العمل في إطار القطاع العام على الأسس السليمة في الملكية الخاصة وتنميتها ، وهي : حرية الحركة ، وتوافر الحوافز ، والرقابة الواعية .

* * *

إن طريق البرهنة الذي اختاره هيجل ــ وهو الديالكت ــ حمله مذهبه المثالي على أن يستخدمه في « الفكر » و« المفاهيم » ، وبذلك يظل في إطار « العقل » وحصيلته .

وإذا ابتدأ « بفكرة الله » متحركاً في سيره العقلي نحو الطبيعة والوجود الحاضر ، ثم عائداً إلى « الله » من جديد كجامع شامل لكل ما في الطبيعة والوجود فلكي يحصل غايتين :

• **الغاية الأولى** : أن يدلل على وجود الله ، ويبقى بذلك مع « الإيمان » في المسيحية .

• **الغاية الثانية** : أن يدلل أيضاً على « المثالية » وكيف تتحقق بعمل العقل الإنساني في الكشف عن الطبيعة والوجود ، وتكوين « مفاهيم » و« فِكَر » عن الموجودات في ذاتها ، وفي علاقات بعضها ببعض .

ومحصول العقل عندئذ عن الطبيعة والوجود لا يخرج عن كونه — إذا كان الله بداية الوجود ونهايته ، وإذا كان أيضاً هو والطبيعة سواء — علماً بالله ذاته . وعلم الله وعلم العقل إذن متساويان . وإذا نعت علم الله بأنه دين الله ، فعلم العقل الإنساني — تبعاً لذلك ، هو دين الله أيضاً .

وقد تناول الاتجاه الفلسفي المثالي لدى هيجل ضمن ما تناوله : « التثليث » والصلة بين الله ، وابن الله ، والروح القدس ، ووصل في شأنه إلى : أن « ابن الله » هو الوجود الطبيعي الإنساني لله . أي الوجود الالهي في الوجود المشاهد . و« أن الروح القدس » هي ذلك « الجامع » بين الله وابن الله ، عندما ينتهي العقل في سير حركته من جديد إلى الله ، ذلك الذي اتخذه كفكرة عندما بدأ في تحركه .

وفلسفة هيجل « المثالية » هي في النهاية دين المسيحية في نظره ، وجملة النتائج العقلية فيها هي : كتاب هذا الدين .

كما أن الله هو الطبيعة ، والطبيعة هي الله . وكما أن الوجود « الآخر » أيضاً لا يختلف عن الوجود الحاضر ، فهو وجود آخر : باعتبار تطور فكرة الله فيه . وكذلك لا فرق بين العقل والطبيعة .

والمغايرة في نظر هيجل هي مغايرة بين مفاهيم ، ولكن « الحقيقة » واحدة .

و« مثالية » هيجل ليست منفصلة إذن عن الطبيعة المشاهدة . وبذلك انتهت إلى « واقعية » ! .

وهيجل لم يصعد من الطبيعة مباشرة إلى الله . وإنما تدرج في الطبيعة نفسها إلى فكرة الدولة أو عقل الشعب ، ثم إلى عقل الله ثم الى الله. وفي تصوير الدولة يقول : إن الأفراد يكونون كأفراد ، ولكن يستمدون حياتهم من « الكل » . وهو الوحدة العامة ، بحيث إن صوت المساواة يُكفل لكل واحد .

والدولة حقيقة واقعة ، وليست في برج عاجي – بل هي كائن حي : عقلها وهو « عقل الشعب » يتمثل في الأفراد ، وهو « نفس » كل بدن .

والعقل المجرد يتجلى في « عقل الشعب » وبواسطة عقليات الشعوب يرتفع العقل المجرد إلى « تاريخ العالم » صاعداً ، ويتحول إلى « عقل العالم » العام الذي يعتبر قانونه أعلى قانون .

والدولة هي « الوحدة الجوهرية المطلقة » التي هي غاية في ذاتها لا تتغير ، وفيها تصل الحرية إلى القانون الأعلى ، كما أنها تتضمن الإلزام الأعلى للأفراد ببقائهم أعضاء في الدولة .

والدولة هي وجود الله في العالم : ويجب أن لا يعتبر الإنسان فكرة الدولة ممثلة في نظام وهيئات ، بل يجب أن يعتبرها تحقيقاً لوجود الله .

وقد مهد هيجل بهذا إلى فلسفة « فيرباخ » التي تعتبر بدورها ذات أثر فعال على اتجاه الفلسفة الماركسية المادية .

فـ « فيرباخ » (١) في فلسفته كأنه استخلص نتائج الفلسفة الهيجلية في صلة الدين بالطبيعة ، وكون من هذه النتائج فلسفته في الله والإنسان ، التي عرف بها :

إنه يرى أن الفلسفة هي علم الواقع في حقيقته وكليته ، وأن جوهر الحقيقة هو الطبيعة الشاملة ، التي يمكن أن تدرك وتعلم بطريق الحس وحده .

---

(١) هو : Ludweg Feuer Bach فيلسوف الماني ١٨٠٤ – ١٨٧٢ .

والحقيقة ، والواقع ، والحس ، كلها أمور يطابق بعضها بعضاً . والحقيقة ليست هي المادية ، ولا المثالية ، ولا علم الطبيعة ، ولا علم النفس ، وإنما هي فحسب : علم الإنسان .

وعلم الإنسان كحصيلة للعقل الإنساني هو في النظر الصحيح : علم اللاهوت .

وطبيعة الإنسان ، مجردة عن التحديدات والتشخيصات ، هي الطبيعة الإلهية . أي أن هذا الإنسان الجسماني يتخذ موضوعاً للنظر والاحترام ، كطبيعة خاصة مغايرة . وفكر الإنسان العالمية ، وإحساساته الرفيعة ، وأغراضه السامية وآماله العظيمة ، جميعها : دين الإنسانية .

وإذا وصف الله بأنه المتناهي في القوة ، وبأنه الرحيم ، وبأنه الحب ، فمعنى ذلك : أن القوة المتناهية ، والرحمة ، والحب ، أمور إلهية .

والحكمة ، واللطف ، والعدالة ، تنتظم الحياة الإنسانية ، عندما يكون الإنسان نفسه حكيماً ، ولطيفاً ، وعادلاً .

والحياة الآخرة ليست أكثر من كون هذا الوجود تتحقق فيه المثالية والفجوة التي لم تلتئم منذ القدم بين داري الدنيا والآخرة ، يجب أن تزول كي تركز الإنسانية ذاتها بنفس غير موزعة ، وقلب غير مشتت ، في عالمها وحياتها الحاضرة .

وهذا التركيز غير الموزع في العالم الحقيقي هو وحده الذي يتيح حياة جديدة ، وعظماء جدداً من الناس ، وأعمالا عظيمة ونوايا عظيمة .

وإذا كنا لم نعتقد منذ حاضرنا بحياة أفضل ، وأردنا ذلك بقوى متحدة ومتكافئة فسنخلق لأنفسنا هذه الحياة الأفضل .

ولكن لكي نريد ذلك ونحققه ؛ يجب علينا أن نضع :

• محبة الإنسان كدين وحيد وحقيقي ، مكان محبة الله .

• والاعتقاد بالإنسان في ذاته ، مكان الاعتقاد بالله .

• والاعتقاد بأن مصير الإنسانية ليس مرتبطاً بطبيعة خارجة عنها أو فوقها ، بل مرتبط بها ذاتها — مكان جلال الله وقوته !.

و« فيرباخ » لم يستطع أن يصل إلى ما وصل إليه من نتائج فلسفية إلا بعد أن وصل هيجل في فلسفته إلى « التطابق » بين الله والطبيعة ، وإلا بعد أن تأثر بهيجل في ذلك .

وعندئذ آمكن له أن ينقل ما في دائرة الألوهية — حسبما كانت تعبّر الكنيسة — إلى دائرة الطبيعة المشاهدة ، وعلى وجه التحديد ، إلى دائرة الإنسان وأصبح يُرى عند « فيرباخ » :

• علم الإنسان هو علم اللاهوت .

• والطبيعة الإنسانية هي الطبيعة الآلهية .

• وكتاب الإنسانية هو الله .

• والحياة الدنيا والآخرة سواء .

وتأسيساً على ذلك دعا إلى :

• محبة الإنسان بدلاً من محبة الله .

• والاعتقاد في الإنسان بدلاً من الاعتقاد في الله .

• والإيمان بأن مصير الإنسانية مرتبط بذاتها ، بدلاً من جلال الله .

وإذا انتقل ما في دائرة الألوهية إلى دائرة الإنسان أصبح الطريق إلى المعرفة هو طريق الحس بدلاً من العقل ، وأصبحت المادية بدلاً من المثالية أو

العقلية . فالإنسان مشاهد محس ، والله لا يرى ولا يحس .

فاذا جاء كارل ماركس بعد تمهيد « هيجل » واستخلاص « فيرباخ » لنتائج هذا التمهيد وتأثر بكليهما : تاثر بالأول في طريقه في البرهنة ، وتأثر بالثاني في نظرته المادية والإنسانية — فانه لا بد أن يكون « دياليكتيا » «ماديا» في مذهبه وتفلسفه .

وإذا كان « المجتمع » هو المجال الذي اختاره للتطبيق فإن الجانب الاجتماعي أو « الاشتراكي » سيلقى في فلسفته الاهتمام من جانب ، والتقديس من جانب آخر .

و « الروح الجماعية » أو الجماهيرية يجب أن تكون الهدف والغاية :

وفي سبيلها يفنى الفرد ، وفي الطريق إليها يسعى الفرد . وكل وسيلة تقرب إليها فهي القربان . وكل نية وعمل يؤكدها فهو المشروع .

والقصد من الروح الجماعية هي الروح الجماعية « الكبرى» التي تذوب فيها الأسر والشعوب والتي تحقق « العالمية الإنسانية » .

ولذا من الكفر بهذه الروح في نظر ماركس :

* تأكيد الخصائص الفردية والوجود الفردي من طريق الملكية الخاصة .
* وتأكيد الأسرة واستقلالها بالعمل على صيانة حرمة الزوجية وصيانة الأنساب من الاختلاط باستنكار السلوك الجنسي غير المشروع ، والاستخفاف بالطفل غير الشرعي .

* والبقاء على احتفاظ الشعوب بمقوماتها من لغة ، وعادات وتاريخ ....

* وكل عمل جماعي في مقابل ذلك هو قربى : فالمزارع الجماعية أدخل في الإيمان بالماركسية من كونها مصدراً لإنتاج أفضل. والقيادات الجماعية أو الجماهيرية تعبير عن هذا الإيمان أكثر من كونها وسيلة للديمقراطية .

والماركسية إذ تدعو إلى « إنكار الذات » و « عدم تقدير الفرد » لا تلحظ في هذه الدعوة مبدأ « الايثارية » . لأن هذا المبدأ الأخلاقي يستند إلى بقاء الفرد وحدة مستقلة في الخصائص ، ولكن في العواطف والميول والعمل يؤثر المصلحة العامة على المصلحة الفردية . فهو صاحب وعي باستقلاله وبكيانه الذاتي ، ولكن مع ذلك بإرادته وبإيمانه بالمثل العليا يقدم ما يمس المصلحة العامة على ما يتصل بمصلحته الشخصية .

وإنما تلحظ فقط : أن إنكار الذات يساعد على تحقيق الروح الجماعية والجماهيرية وسيادتها . فهو طريق إلى الفناء فيها ، وإلى محو كل الخصائص الفردية في سبيل قيامها .

* * *

• وهكذا انتهى الدفاع عن المسيحية عند هيجل باسم الفلسفة إلى انكار المسيحية عند « فيرباخ » و « كارل ماركس » باسم الفلسفة أيضاً .

• وانتهت « المثالية » التي تبناها هيجل في فلسفته الموضوعية عن طريق براز « الفكرة » — إلى المادية في فلسفة « فيرباخ » و « كارل ماركس » .

• وانتهى الإيمان بالتثليث الذي صار إلى « وحدة إلهية شاملة » عند هيجل — إلى الايمان «بوحدة الإنسانية» عند « فيرباخ » وبالمجتمع العمالي الذي لا طبقية فيه عند « كارل ماركس » .

• وانتهى الإيمان بالروحية وبالرهبنة والانصراف عن هذا الوجود « الدنيا » على نحو ما تطلب الكنيسة — إلى إنكار الروحية والرهبنة والإيمان ، عن طريق التشبث بهذا الوجود وحده والتركيز فيه وإقامة حياة مادية اقتصادية أفضل في داخله ، وليس في خارجه ... فوقه ، أو بعده .

وهكذا تحول نظر الإنسانية من أفق إلى أفق ، وتحول هدفها من وضع إلى وضع ، وتحول سعيها من طريق إلى طريق آخر .

وأصبح المجتمع بدلا من الله ، والحياة الاقتصادية بدلا من الحياة الآخرة ، والانتاج بدلا من الانصراف والزهد ، كما أصبح المصنع والمزرعة محراب العبادة بدلا من الكنيسة ، ورجال الاقتصاد بدلا من رجال اللاهوت ، والعلماء والفنيون (التكنولوجيون) بدلا من القوميين :

* * *

ممارسة الماركسية في التطبيق :

وقبل أن تدخل الماركسية نطاق التجربة العملية في روسيا منذ الثورة الروسية سنة ١٩١٧ كانت تناقش من الوجهة النظرية ، وكان يختلف في الرأي في مناقشتها .

ففي المؤتمر الثاني بلندن الذي عقده الاشتراكيون في سنة ١٩٠٣ — بعد المؤتمر الأول للحزب عام ١٨٩٨ في مينسك — اختلف « لينين » مع « برنشتين » فيما إذا كان من الأوفق : المحافظة على الأخلاق الماركسية نحو العمل على تحقيق الاشتراكية وهي أخلاق : العنف وعدم المهادنة ، والغدر والخيانة في الوصول إلى تحطيم الرأسمالية والتعجيل بإسقاطها ، أو اتباع أسلوب أخف وطأة وأحب إلى النفوس ، طالما أن انهيار الرأسمالية حتمي ، على نحو ما تقضي به الفلسفة الماركسية ؟

وكانت الكثرة في هذا المؤتمر في جانب « لينين » الذي تمسك بالشق الأول من السؤال . وكانت القلة في جانب « برنشتين » الذي تمسك بالشق الثاني . وأصبح حزب لينين يعرف باسم « البلشفزم » وهي كلمة روسية تعبر عن الكثرة — وأصبح المؤيد له يعرف باسم « البلشفيك » .

ثم اطلق لينين على جماعته من الروس المؤيدين له اسم : « الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي » ، بينما عرف حزب برنشتين باسم « الحزب الاشتراكي الديمقراطي الإصلاحي » .

والحزب الاشتراكي الديمقراطي الإصلاحي أخذ طابع الاشتراكية المعتدلة، واعتبر تعديلاً لمبادىء ماركس : فتجنب معاداة الدين ، وأسلوب العنف وعدم المهادنة للنظام الرأسمالي وإلغاء الملكية الفردية إلغاء مطلقاً .

ويعتبر نظاماً وسطاً بين نظامين ، لازم كلاً منهما ظاهرة الغلو : النظام الماركسي الشيوعي ، والنظام الديمقراطي الرأسمالي .

والشيوعية إذن ليست هي الاشتراكية على الإطلاق . وإنما هي اشتراكية ماركس التزم فيها تطبيق جميع مبادئه الفلسفية ، نصا وحرفاً قبل الروح والمعنى ، واشترط في عضوية حزبها الإيمان بالماركسية والتضحية في سبيلها (١)

والاشتراكية إذا أطلقت ليست هي الشيوعية . وإن كان زعماء الشيوعية يطلقون عليها اسم الاشتراكية . وإنما الاشتراكية نظام

---

١ – والمظاهر الرئيسية للشيوعية :

(أ) المبالغة في تأكيد المجتمع .

(ب) المبالغة في اتجاه المادية .

(ج) المبالغة في مشروعية وسائل العنف والانقلاب ، والتعجيل بقيام المجتمع العمالي .

(د) المبالغة في نظام الحزبية .

وعن المبالغة في تأكيد المجتمع كانت :

المبالغة في انكار الفرد ، وقيمته كفرد .

وكانت المبالغة في انكار الملكية الفردية أيا كانت قيمتها . وكان قول ستالين في تعريف الشيوعية : هي الغاء الفقر والغاء الملكية .

وكانت المبالغة في انكار الأسرة ، وحقها في العلاقة الزوجية والإشراف على الأولاد .

وكانت المبالغة في العمل الجماعي ، كالمزارع الجماعية .

وعن المبالغة في المادية كانت :

تعدلت فيه المبادئ الماركسية مراعاة لظروف البيئة العملية وتيسيراً للتطبيق في حياة الفرد والمجتمع ، وملاءمة مع خصائص الطبيعة البشرية نفسها .

الشيوعية :

قامت الثورة الروسية سنة ١٩١٧ ومهدت لانتهاء الحرب العالمية الأولى .

المبالغة في انكار القيم المعنوية ، والمبالغة في تبعية الفكر للعامل المادي (الاقتصادي) والمبالغة في انكار الدين ووجود الله .

وعن المبالغة في مشروعية الوسائل للتعجيل بالمجتمع العمالي ، كانت :

المبالغة في « المصلحية » وفي قيمتها الأخلاقية ، مهما كانت لها من نتائج سلبية على الأطراف الأخرى .

والتطوع في اثارة الفتن الداخلية في أية صورة ، واستخدام التنظيمات العمالية جسراً للاضطرابات الخارجية .

والمبالغة في اعداد الدفاع ووسائل الحرب ، والتفوق في التسابق في اعدادها ، والإيمان بالحرب المقنعة باسم السلام — كوسيلة أصيلة للوصول إلى الهدف .

وعن المبالغة في نظام الحزبية كان :

التشدد في شروط العضوية للحزب وكان الالحاد بالدين والايمان بالماركسية والتضحية بالنفس في سبيلها ، في مقدمة الشروط .

وكان في تنظيمات الحزب اتباع نظام الكنيسة الكاثوليكية في تدرج الرياسات ، وتدرج القطاعات المختلفة من : الوحدة الأولى وهي الخلية . . . إلى اللجنة المركزية . وتدرج نظام الاستخبار من : البسيط إلى المركب .

وكانت ديكتاتورية « القلة » التي هي الصفوة والقمة في حكم النظام الحزبي .

وكان الاخلاص في الولاء — أيا كان التابع والمؤمن — للزعامة البلشفية في موسكو .

ولكن منذ أن دخلت الصين هذه الزعامة أصبح الأمر منقسماً في العالم الشيوعي ومردداً بين موسكو وبكين . وظهر الخلاف واضحاً منذ سنة ١٩٦٠ .

وقد نقلت جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٥ — نقلا عن صحيفة : حياة الحزب — أن عدد أعضاء الحزب الشيوعي في موسكو إلى يناير سنة ١٩٦٥ بلغ ١١٫٧ مليوناً من بين سكان الاتحاد السوفيتي البالغ عددهم : ٢٢٩٫١مليون نسمة . ونسبة النساء ٢ ٪ ، ونسبة الذين أكملوا تعليمهم العالي ١٥ ٪.

وكانت الدعوة التي يوجهها « لينين » من مقر دعايته في « كوبن هاجن » بالدينمارك إلى جنود الجيش الروسي في هذه الحرب وبين الفلاحين الروس هي : الوعد بتقسيم الأراضي الزراعية عليهم ، وعلى أهليهم الفلاحين بعد انتزاعها من الطبقة الحاكمة ، ورجال الاقطاع ممن يؤيدون نظام القيصرية .

وقد كان « لينين » صاحب الفضل في تحويل الماركسية إلى عقيدة Dogma للحزب . والفكرة الدياليكتية عنده هي :

أن التطور الكلي للعالم — في كبيره وصغيره — صراع المتناقضات أو المتضادات ، حيث يتحتم زوال « القديم » بعد تمزقه ، بسبب ضده ، أو نقيضه الجديد .

وتوجد في فلسفته النظرية البراجماتية أو المصلحية ، بجانب نظريات : الحقيقة ، المعرفة الواقعية ، التطور الدياليكتي . وهو التطور القائم على « الدعوى » و « مقابل الدعوى » و « الجامع بين الدعوى ومقابل الدعوى » .

وقد اتخذ لينين فكرة البراجماتية حجة في يده ضد أعوانه ، ولصالح خواصه . فالمجال العملي لتطبيقها كان مجال الحزب الشيوعي عنده ، وبمقدار ما يرى من « مصلحة » لقيادته ، وللحزب كأن يقرب أو يبعد من يشاء .

أما موقفه من الدين فيبدو في مقاله المشهور : « الاشتراكية والدين » مما نقتبسه هنا : « الدين هو أفيون الشعب . إنه عرق السوء الفعلي الذي يغرق فيه ارقاء الرأسمالية وجه انسانيتهم ومطالبهم المتواضعة من أجل وجود نصف إنساني . نعم الرقيق الذي أصبح في وعي من رقه ونهض للكفاح من أجل تحرير نفسه توقف بالفعل عن أن يكون رقيقاً . والعامل الجديد صاحب الوعي بالطبقية الذي علمته الصناعات الكبيرة ، وتنور بحياة المدن — يرمي من نفسه ، في احتقار ، كل امتيازات دينية ، ويترك للسماء القسيس والمنافق

المدني ، ويكافح على هذه الأرض وحدها في سبيل حياة أفضل » (١) .

ويوافق على أن الدين من وجهة نظر الدولة يجب أن يبقى أمراً خاصاً ، كما اعتادت الدوائر الماركسية أن تقوله . أما بالنسبة للحزب فهو عدو للدين ويجب على المنتسب إليه أن يؤمن « بالإلحاد » ويجهر به قولاً وعملاً .

وإذا كان الدين أمراً خاصاً وشخصياً فمعناه : أن الدولة يجب أن تبقى محايدة وفي الوقت نفسه لا تسمح ببقاء أو إقامة روابط دينية عامة تنتظم فردين فأكثر . إذ ينبغي أن لا يكون للدين أي مغزى بالنسبة للمواطن في علاقته بالآخرين . ومن ثم لا يطلب منه الإفصاح عن تبعيته الدينية في أية وثيقة رسمية .

أما الكنيسة فيجب الفصل تماماً بينها وبين الدولة . وهي لا تباشر سلطة على أحد ، ولا تدعو أحداً لدينها ، فضلاً عن أن تكرهه على المشاركة في الخدمة الدينية التي تؤديها . وهذا الفصل التام هو من أجل « حرية » الإنسان وتوفيرها. فان لم تفعل الكنيسة من جانبها ذلك ، وإن لم تحل دون رق المواطن للكنيسة الروسية فيجب على « عمال » روسيا أن يعلنوا الحرب عليها في غير هوادة .

* * *

و « ستالين » — وهو رفيق وفيّ للينين ، وتلميذ طيّع لماركس — طبق الديالكت الماركسي على السياسة كذلك فقال ، إنه : —

* من التطور العام ينشأ التقدم الاجتماعي .
* ومن الصراع العام ينشأ صراع الطبقات .
* ومن ظهور الهيئات والصور الجديدة ينشأ التغيير التطوري للأوضاع والعلاقات .

---

(١) كتاب « لينين — ماركس ، انجلس — ماركس » طبع برلين سنة ١٩٤٦ ص ١١٥ .

ولذا لا يجوز أن يتستّر على تناقضات الأوضاع الرأسمالية ، بل يجب كشفها وإبرازها . ولا يجوز أيضاً تخفيف حدة الصراع بين الطبقات ، بل يجب دفعه إلى النهاية .

ولكي لا ترتكب أخطاء في السياسة يجب تنفيذ سياسة « طبقية عمالية » لا تعرف المؤاخاة ، وليست سياسة إصلاحية تقوم على ملاءمة المصالح ، بين الطبقة العمالية والطبقة البرجوازية .

ومغزى المذهب المادي عنده هو :

أن الحقيقة ليست فكرة ، وليست تعقلاً وليست في حاجة إلى « عقل العالم » – كما يقول « هيجل » ، بل ليست إلا مادة تتحرك نحو قوانينها ، بواسطة الطريقة الديالكتية .

والمادة إذن في كل جانب هي الأمر الأول والركن الأساسي : هي في الإنسان مصدر الإحساس ، والتصور ، والتعقل . تلك المظاهر التي تعتبر ثانوية وناشئة عنها ! .

إن التفكير ، على سبيل الحقيقة – هو إنتاج المادة التي تصل في تطورها إلى درجة عليا في الكمال ! .

إنه إنتاج الذهن ، بحيث لا يمكن الفصل بينه وبين المادة من غير وقوع في في خطأ جسيم ! .

• • •

وبما أن الظواهر المادية تخضع في تواردها وتتابعها – طبقاً لقانون التطور – إلى قوانين ، فالحياة الاجتماعية وتاريخ المجتمع البشري ليس تاريخاً لأحداث صُدفية ، بل هو محكوم بقانونيات معينة .

وإذن هناك علم « بتطور العلاقات الاجتماعية » . والاشتراكية تصير إلى علم ، على معنى أن طابعها ، وما تحمله من تحديدات لمصير المجتمع البشري يخضع لقوانين ، ولنتائجها صفة الحتمية والإلزام ، وهي تقف عند حد العلم ، دون أن تصبح حلماً أو خيالاً .

وبما أن الطبيعة ، والوجود ، والعالم المادي هو صاحب الدرجة الأولى وهو الأساس ، وبما أن العقل والتفكير في الدرجة الثانية ومتفرع وناشىء عن ذلك الأساس ، فيتبع ذلك :

* أن الحياة المادية للمجتمع — ووجوده كذلك — في الدرجة الأولى ، وهي الأصل،وأن الحياة العقلية في الدرجة الثانية ، وهي الفرع ... هي انعكاس للوجود المادي .

* وأن « المثاليين » من أجل ذلك — يبتدئون من نهاية خاطئة ، إن أقاموا الدولة والمجتمع على أساس « فكرة » — كما صنع « هيجل » و« فيشته » .

ولكن ليس معنى : أن « الفكرة » ناشئة عن « المادة » أن الفكرة لا يمكن أن يكون لها تأثير على أوضاع حياة المجتمع ، بل على العكس يجب أن يفتش عن الأصل الأصيل للأيديولوجيات والفطريات في الأوضاع المادية نفسها.

ومغزى المذهب المادي التاريخي هو أن التاريخ لا يضعه الملوك ، وقواد الجيش ، ولا الغزاة . أي لا يضعه أفراد مهما كانت قيمهم وآثارهم . بل يأتي نتيجة لأوضاع الحياة المادية للمجتمع . ومن أجل ذلك مهمة علم التاريخ هي دراسة هذه الأوضاع .

وإذن لا يجوز للانسان أن يفتش عن مفتاح البحث لقوانين تاريخ المجتمع في رؤوس الناس وأدمغتهم — بل في طريقة الانتاج ... بل في اقتصاد المجتمع !

وقوة الاتجاه الماركسي اللينيني الدافعة — هي في اعتماده في التطبيق العملي

على احتياجات التطور للحياة المادية للمجتمع ، وليس في الأصول الفلسفية النظرية .

وقد سبق في التعليق على « فلسفة الماركسية » . أن اتضح من التاريخ وشواهده أن « الاقتصاد » ليس وحده العامل الحاسم في تطوير المجتمعات وقيام بعضها وسقوط البعض الآخر . كما اتضح أيضاً بصفة عامة أن الجانب المادي ليس هو الفيصل في حياة الإنسان الفعلية ، وأن التاريخ صنعه أفراد لأنهم أحدثوا أحداثاً غيرت من الأوضاع الاجتماعية ...

ولكن المقصود في جانب « المعنويات » و « الفكر » و « المثل » أنه فوق مستوى التفكير العادي الذي يرتبط بالمحسوس والمشاهد ، ويقف بالإيمان عند حد ما يدركه الإنسان ببصره وسمعه دون ما يتصور بإدراكه العقلي .

والصراع بين « الماديات » و « المعنويات » هو نفس الصراع بين « الطفولة » البشرية والاكتمال أو « الرشد » الإنساني .

وأنصار « المعنى » هم دائماً قلة ، وأنصار « المادة » في العادة كثرة . لأن قانون المجتمع البشري — وهو لا يتخلف بحال — يحتم أن تكون قاعدته من أصحاب الطفولة . بينما قمته من أصحاب « الاكتمال الذاتي » في البشرية . ومن أجل هذا سيظل « الضعف » في الكم ظاهرة الفكر ، وتظل « القوة » في كثرة العدد طابع المادية .

* * *

وكانت نقمة « لينين » على رجال العهد القيصري ، وعلى معاونيهم من رجال الكنيسة الارثوذكسية الشرقية ، بالغة أشدها ، بحيث ما كادت الدعوة الاشتراكية « اللينينية » تؤتي ثمرتها حتى كانت الثورة العنيفة التي قضت في غير هوادة وتردد على رجال الحكم البورجوازي وهم رجال

العهد القيصري من السياسيين ، ورجال الكنيسة ، وسالت فيها الدماء حتى لكثرتها سميت بالثورة « الحمراء » .

ولكن ما إن تمكن رجال الثورة الروسية من الحكم في سنة ١٩١٩ بعد قتلهم القيصر وأسرته في يونيه سنة ١٩١٨ حتى أعلنوا « الملكية الجماعية » وألغوا حق الملكية الفردية ضمن البرنامج الثاني الذي أعلنه لينين في المؤتمر الثامن للحزب . وعندئذ لم يتحقق وعد « لينين » لجنود الجيش الروسي في الحرب الأولى من توزيع الأراضي الزراعية عليهم وعلى الفلاحين المستأجرين كما ألغوا المسيحية كدين تحميه الدولة وتأخذ من مبادئه في التوجيه التعليمي والسلوكي على السواء .

وبإلغاء المسيحية كدين سقط سلطان الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية ، وسقطت مشاركتها في توجيه الرأي العام الروسي .

وبإلغاء حق الملكية ، وإعلان الملكية الجماعية في سنة ١٩١٩ ، أخذت اشتراكية الثورة الروسية اسمها المعروف الآن وهو « الشيوعية » . فالشيوعية كصورة من صور الاشتراكية في مواجهة الرأسمالية والنظام الديمقراطي الغربي تتميز عن الاشتراكية المعتدلة :

أولاً : بأن ملكية المال ملكية عامة شاملة ، لا يجوز للأفراد حق تملكه ومباشرته مباشرة حرة لمصلحتهم الخاصة .

ثانياً : بإلغاء الدين لأنه سند للرجعية وعقبة في طريق التقدمية ، ومعوق للأفراد عن الإنتاج . وإقبال الأفراد عليه ليس لصلاحيته في ذاته وإنما لأنه « مخدر » فقط ، كأي مخدر آخر يتعوده الشعب فيضر نفسه ولا يفيد منه إلا الكسل والتواكل وعدم الإقبال في نفس وثابة ، على الحياة التي يعيشها الإنسان على الأرض . !

ومع أن الاشتراكية في أساسها وفي مبادئها العامة إنسانية ، تستهدف

قيمة الإنسان ورفع القيود والحوائل في سبيل انطلاقه الفكري ، والفني ، والعملي وتمييز ما هو إنساني على ما ليس بإنساني في حياة الإنسان — إلا أن الشيوعية في التطبيق العملي مالت في إنتاج الإنسان إلى المادية الجامحة ، وحكمت الإنتاج المادي في تقييم الإنسان ، وآثرت فيه الكم قبل النوع .

كما أن السلوك الإنساني للأفراد غلبت عليه « الحسية » وابتعد عن القيم العليا التي تصور منتهى إنسانية الإنسان ، عندما يحققها برشده الإنساني .

وبذلك أصبحت حضارة الاشتراكية الماركسية في النظام الشيوعي حضارة مادية تقوم على :

- العلم التجريبي .
- والمصنع الآلي .
- والإنسان الحسي المادي : توجيهه مادي ، وتفكيره مادي ، وسلوكه حسي .

وبالعنصرين اللذين تميزت بهما اشتراكية الشيوعية تعوقت عن طريقهما في قبول الناس لها فلم تزل غريزة الفرد تدفعه إلى التملك والاقتناء ولم يزل تراثه النفسي الذي ورثه في الإيمان والعقيدة يحمله على عدم التخلي عن الدين ، ويدعوه إلى الوقوف بجانبه ولو بالتضحية في سبيله . ومن السهل على النفس البشرية قبول تحديد ما يميل إليه الإنسان بحكم طبعه أو بحكم الوراثة فيه مدة طويلة . ولكن من العسير والشاق حرمانه منه ومنعه من ممارسته أو السعي إليه لتحصيله .

وقد تميزت الشيوعية أيضاً بعنصر ثالث هو : أنها ميزت الطبقة « العمالية » وأعطتها حق الرقابة والتوجيه السياسي وجعلت منها « حزباً » للحكم . ولعلها تأثرت في ذلك بظروف الدعوة الاشتراكية في روسيا نفسها . لأن العمال

والاجراء هم أصحاب النصيب الأكبر في الثورة وتحملوا القسط الأوفى في استقرارها . بالاضافة إلى الايمان بالنظرية الماركسية في حتمية حكم الطبقة العاملة .

وهذا العنصر الثالث بدوره أضعف من قبول الشيوعية ورواجها خارج روسيا كذلك . وهو من شأنه أيضاً أن يضعف تلقيها في أمل . لأن كل مستضعف ، وكل مظلوم ، ومعتدى على حقه في الحياة الانسانية ، يرحب بالثورة على الطغيان والاعتداء ولكن على أمل أن تكون هناك مساواة في الاعتبار البشري بعد قيام الثورة ونجاحها ، وعلى أن لا يرى تفرقة تمس الاحساس العام الانساني فيه . ورؤيته بعد ذلك لفريق ممن كانوا مستضعفين ومستذلين يدير سياسة الحكم لأنه ينتمي إلى طبقة معينة ، يعيد إلى ذهنه ماضي ما قبل الثورة ، ويخرج بالموازنة إلى أن العهد الثوري لم يتغير في جوهره . وكل الذي تغير هو : وجوه بدل وجوه . ولكن الميزات والمنافع والجاه ، بقيت « حقوقاً » فردية أو طبقية ، ولم تصل إلى حقوق عامة .

وأيضاً أن هذا العنصر الثالث يضعف من إنسانية الاشتراكية الشيوعية ، ويبعدها عن الأساس الثوري لها . وفي اعتقادي أن الشيوعية في صراعها مع الرأسمالية في حاجة ماسة إلى أن تعيد النظر في جميع العناصر التي تضعف من إنسانيتها ، وتحمل طابع الثورة الانسانية باستمرار .

والرأسمالية تحاول الآن أن تكسب في مواجهة الشيوعية : بالتوسع في الرعاية الاجتماعية ، وباعادة النظر من وقت لآخر في أجور العمال ، وتكافئها مع الانتاج .

وهذان الجانبان من سمات الاشتراكية .

والمراقبون المحايدون من العلماء يرجعون ضعف إنتاج الحاصلات الزراعية في روسيا إلى الملكية الجماعية وإلغاء الملكية الفردية . كما يرجعون

ضعف النوع في الانتاج الصناعي المدني فيها أيضاً إلى عدم توفر الحافز الشخصي بسبب عدم إباحة الاقتناء وإلى تعقيد جهاز الرقابة والاشراف .

والجهات الرسمية في الاتحاد السوفييتي اعترفت في تقريرات رسمية بخيبة أمل كبيرة في الإنتاج الزراعي .

وإن الخطة السبعية الأخيرة التي وضعت لزيادة معدل الإنتاج لم تحقق سوى عشرة في المائة مما قدر فيها (١) ، ومن أجل ذلك تقدمت هذه الجهات بحلول لزيادة الإنتاج ، كان منها :

• تشجيع الحافز المادي لدى العاملين في القطاع الزراعي . وأبرز مجال لذلك هو رفع القيود على عدد المواشي المسموح بملكيتها للافراد في المزارع الجماعية .

• محاولة التخلص من المركزية في السلطة ، والتي خلقت نوعين من البيروقراطية ، تمثل عبئاً ثقيلاً على الإنتاج .

• ضرورة إيجاد مخزون من الانتاج لمواجهة الطوارئ . والمعروف في التنظيمات — الاشتراكية هو عدم السماح بوجود مخزون كبير ، باعتبار : أن المخزون هو رأس مال معطل . وحيث أن هذا الرأسمال ملك للدولة ، فإن معنى ذلك تعطيل جزء من الإنتاج القومي ...

وقد استقر الرأي على أن لا يكون هذا المخزون جزءاً من الإنتاج الرئيسي وبالتالي يمكن التخلص من مسألة تعطيل رأس المال . وذلك عن طريق دعوة المزارع الجماعية إلى زيادة انتاجها عن الحد المطلوب منها في الخطة . وفي هذه الحالة تحصل الحكومة على الكمية المطلوبة للتخزين من هذه الزيادة ، مقابل مكافآت تشجيعية على زيادة الانتاج عن الحد المطلوب . وتصل هذه المكافآت

---

(١) الأهرام المصرية أول ابريل سنة ١٩٦٥ .

إلى حد أن تكون خمسين في المائة من سعر القمح مثلاً .

* المساهمة في رفع مستويات المعيشة وإيراد المزارع ، وذلك عن طريق رفع السعر الذي تشتري به الحكومة القمح وعدداً آخر من المحاصيل .

وفي مجال الصناعة ، وكذا في مجال التجارة ، أدخل الاتحاد السوفيتي بعد سبعة وأربعين عاماً مضت على تطبيق الملكية العامة تجارب جديدة تقوم على تأكيد « حافز الربح » (١) وعلى التقليل من التخطيط الحكومي المركزي (٢) .

وقد طبقت التجربة الأولى في مصنع للفحم في جمهورية أوكرانيا سنة ١٩٦٤ . وتعرف باسم « الليبرمانية » نسبة إلى : بفساي ليبرمان ، الأستاذ بجامعة خاركوف . وإزاء نجاحها عمم تطبيقها .

والتجربة الثانية في مجموعها : محاولة من جانب القيادة السوفيتية لإنجاز إصلاحات اقتصادية تقوم : على الربط بين حد أدنى من التخطيط المركزي وقدر أكبر من الحرية للمنتجين والموزعين لإدارة مؤسساتهم المملوكة للدولة بطريقة أكثر كفاية .

ويفتح مشروع تجارة التجزئة الجديد الطريق أمام تحسين الخدمات ، وتحسين مظهر المحلات العامة ، ونوافذ العرض فيها ؛ بحيث تجذب الزبائن . فإن المشروع الجديد يترك لمديري المحلات أن يقرروا بأنفسهم تكاليف التوزيع ، بما في ذلك أجور البيع ، ونفقات نقل البضائع وصيانة المحلات ، وغير ذلك من نفقات نقل البضاعة إلى المستهلك . وابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٥ سيقتصر التخطيط المركزي على تحديد أرقام المبيعات الكلية ، والأرباح .

ورعاية الحافز الفردي في الإنتاج في هذه التجارب بجانب الحرية الفردية داخل إطار المسؤولية العامة للقائمين على إدارة المصانع ، والمباشرين للحركات

---

(١) المصدر السابق في ٣٠ - ٥ - ١٩٦٥ . (٢) المصدر السابق في ١ - ٧ - ١٩٦٥ .

التجارية ، والبعد بقدر الإمكان عن الربط الوثيق بجهاز مركزي للتخطيط — يقرب مباشرة الاشتراكية في الملكية العامة من مباشرة الأفراد في ملكيتهم الخاصة في النظام الرأسمالي . ومنطق هذه التجارب الحالية في الاقتصاد السوفييتي : الرجوع من جديد إلى الطبيعة الإنسانية ، فيما لها من غريزة الاقتناء والملك ، ولكن لا يخشى منه حتى الآن الوقوع تحت إغراء المال والافتتان به والطغيان عن طريقه . وأصبح في روسيا اليوم صوت يرتفع ويردد تأييد الملكيات الزراعية الخاصة ، ويجعل هذه الملكيات أساساً هاماً لسياسة الحكومة السوفيتية التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة (١) .

وإن كثيراً من المفكرين العلمانيين يرون في قضية « التوكل على الله » كمبدأ من مبادىء الدين خطراً على الحافز الفردي في العمل ، ومقدمة للسلبية في السعي في الحياة. وهم بهذا الرأي يحملون التوكل على الله على معنى «التواكل» وذلك لم يكن يوماً ما مفهوماً للتوكل إلا على عهد الضعف للمجتمع ، وجمود الفكر الإنساني عن الحركة ، والتزامه التقليد وانحطاطه في الأخذ بحرفيته .

ولكن ربما الأقرب إلى روح « التواكل » ونتائجه السلبية في العمل هو إلغاء الملكية الفردية إلغاء تاماً في النظام الماركسي اللينيني . فنقص الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو عدم جودته في النظام الشيوعي في روسيا أو في الصين أو في أي بلد آخر في أية قارة طبقته يعود إلى تواكل العمال وضمان حصولهم على الأجور من قبل الدولة ، قبل أن يعود إلى عدم وجود الحافز الفردي .

إن البن مثلاً كان محصولاً رئيسياً للتصدير في كوبا فأصبح يوزع بالبطاقات على أفراد الشعب الكوبي لانخفاض إنتاجه بعد تطبيق نظام المزارع الحكومية في ظل الماركسية اللينينية . وكانت روسيا ، وكذلك كل دول شرق أوروبا ، تصدر القمح قبل النظام الشيوعي . فأصبحت بعد هذا النظام تدفع من الذهب

---

(١) جريدة الأهرام في ١٧ - ١١ - ١٩٦٥ ، نقلا عن الصحيفة السوفيتية الشيوعية «كوميونست»

في رصيدها ومن العملات الصعبة ما يغطي حاجة السكان من القمح وتستورده من البلاد صاحبة النظام الرأسمالي ، وهي عدوها الأول .

إن الماركسية اللينينية تأخذ على الدين أنه يمني المؤمنين به بحياة أفضل فيما وراء الحياة الدنيوية الحاضرة ... في الآخرة ، وترى ذلك صورة من صور التخدير . ولكنها لا ترى نفسها مصدر تخدير للشعوب التي تتبعها يوم أن تكررت وعودها في خططها الخمسية والعشرية بحياة أفضل ، ثم تمر الخطة تلو الخطة ولا ترى الشعوب التي أقهرت عليها إلا مزيداً من الشقاء وشظف الحياة ومذلة الجوع والعري ! ! .

ان اتباعها كذلك يعيبون التوكل على الله — على نحو ما سبق — ولكنها ... لا ترى نفسها ضد الطبيعة البشرية . ومصدراً لتعويق الإنسان عن الإنتاج يوم تلغي الملكية الفردية تماماً — وتضمن الاجور للعمال — لأن الدولة دولتهم — وهم اصحاب السيادة فيها ! !

ودعوة الشيوعية إلى الالحاد تثير في طريقها معارضة عنيفة في اي بلد تبذر فيه بذرتها . ولا يسأل الناس بعد ذلك عما فيها من جانب انساني — وعما تحاول ان تقوم به لرفع الانتاج البشري .

والحركات العمالية خارج روسيا لا يجذبها إلى الشيوعية قيام الطبقة العمالية بتوجيه السياسة — ومراقبة اجهزة الحكم طالما هناك ضروب اخرى من الاشتراكية توفر للعمال واخوانهم المستضعفين في المجتمع الرعاية الاجتماعية ، والكرامة الإنسانية — وتستجيب لخصائص الطبيعة البشرية في الملك والاقتناء والايمان والعقيدة .

في التطبيق الاشتراكي الماركسي
في المجتمع الإسلامي

إن الاشتراكية الماركسية فيما يبدو من بكائها — من الوجهة النظرية — على الإنسانية المستغلة والمعذبة على الأرض بفعل الرأسمالية والقائمين عليها في المصانع والشركات والبنوك ، بجانب الإقطاع في الأراضي الزراعية تظهر بصورة إنسانية يكشف عن خداعها التطبيق العملي لمبادئها في جوانب حياة المجتمع العديدة .

فهذا التطبيق يخلق منها نظاماً للسلطة والحكم لغاية السلطة والبقاء في الحكم والاستمتاع بجاهه ، على أساس من ترديد الشعارات التي تجذب الجماهير الغفيرة الفقيرة لفترة ما ، ثم بعد ذلك على أساس من الإرهاب ، والحرمان من الحرية الفردية ، والتتبع البوليسي ، والديكتاتورية العنيفة تساندها القوة المادية في أقسى صورها وأبشع الأنواع في استخدامها .

. . . كما يخلق هذا التطبيق في المجتمع الاسلامي ، مع ذلك — إن أخذ بمبادىء الاشتراكية الماركسية اللينينية — إلقاءً لبعض العبارات الاسلامية والحيلولة دون أدائها ، والغاءً كذلك لبعض مبادىء الدين الاسلامي التي تعد

ضرورية في قيام مجتمع إسلامي وانتسابه إلى الإسلام .

على أن ديكتاتورية السلطة في ذاتها ، والحرمان من ممارسة الحرية الفردية ، واستعمال الغلظة والقسوة واستخدام أنواع أساليب التجسس في توطيد نظام الحكم . . . وغير ذلك مما يلازم التطبيق الماركسي بصفة عامة ، هو مما يأباه الاسلام ، ويعدّه من صور الجاهلية التي تنكر الإيمان بالله ويسيطر عليها طغيان المادية في اتجاهها وفي آثارها .

وفي إيجاز من عرض التطبيق للاشتراكية الماركسية في أي مجتمع اسلامي يأخذ بنظامها نلاحظ هذه الظواهر في جوانب التطبيق العديدة .

وربما يبدو للفلسفة الاشتراكية الماركسية بريق يتأثر به بعض السذج من الشبان أو العمال فيقبلون عليها ويلزمون أنفسهم بالعمل في سبيلها ويلتزمون بمقاييسها اللاأخلاقية . حتى إذا قام نظام حكم مؤسس عليها رأوا شيئاً آخر ودفعوا في طريق شاق وشائك ولا يعرفون نهايتها .

يلمسون في تطبيق هذا النظام :

اولا : في الجانب السياسي والاجتماعي :

١) انه يحاول تحويل المجتمع إلى طبقة واحدة ، وإلى رأي عام واحد ، وجسم واحد ، عن طريق اخضاع الاقتصاد إلى الدولة بالغاء الملكية الفردية ، وعن طريق الغاء نظام الاسرة كوحدة اجتماعية مستقلة ، وأخيراً عن طريق الغاء الوجود الفردي للانسان كوحدة لها استقلالها في التفكير والخالقية ولها حريتها الفردية .

لكن هل ذلك ممكن ؟

٢) ألا يخلق هذا النظام الشيوعي أو الاشتراكي او الماركسي طبقة حاكمة جديدة متميزة لها السيادة الفعلية بدل تلك التي كانت قائمة في المجتمع السابق

عليه ، وهذه الطبقة الجديدة هي عصابة الحزب الشيوعي أو أعضاء الانقلاب المسلـح ؟

٣) وألا يحقق هذا النظام بما يسميه « العدالة الاجتماعية » ، تنزيل مستوى حياة الأفراد في المجتمع إلى الدرجة الدنيا ، بدلا من رفع مستوى المعيشة كما يدعي للكادحين والمعذبين في الأرض نحو مستوى أعلى وأرفع ؟

٤) وألا يسقط تطبيق هذا النظام في المجتمع الاسلامي نفقة الأقارب . لأن الكل عندئذ اصبحوا سواء في الحاجة والفقر ؟

٥) وألا يسقط تطبيقه كذلك في أي مجتمع اسلامي نظام الأرث ، للسبب نفسه ؟

وألا يجعل المشورة في الرأي والحكم والسيادة لطبقة معينة لا تقدر على ابداء الرأي واعطاء الشورى ، وهي عوام الناس وغوغاؤهم ؟ .

إن هذا النظام يؤكد الغوغائية والجماهيرية في نداءاته واثاراته ، لا عطفاً عليهم وانما استغلالا لهم . والا إذا كان الحكم وكانت السلطة وكانت الشورى يجب أن تكون بأيدي هؤلاء العامة ولهم وحدهم دون المثقفين والمواطنين الآخرين من رجال الأعمال والسياسة في النظام الرأسمالي . . كيف تباشر العامة الحكم وتمارس السلطة وتناقش الرأي وتقنن التشريع ، وهي أعجز بالادراك والتصور قبل الفعل والعمل عن المباشرة والممارسة لهذه المهام ؟ .

٦) وألا يسقط نظام تحويل الملكية الفردية إلى ملكية الدولة فريضة الزكاة ، لعدم وجود مال فائض عندئذ في يد الأفراد يزكى عنه ؟

وألا يسقط هذا النظام أيضاً فريضة الحج ، لأنه لا يكون هناك بين أفراد المجتمع آنئذ مستطيع بماله يذهب إلى مكة ويؤدي هذه الفريضة ؟ .

٧) وألا يعين هذا النظام على الفساد الاخلاقي ، لأنه يطالب بتقويض

الأسس الاخلاقية القائمة بدعوى انها أخلاق بورجوازية ؟

إن هذا النظام بدلا من أن ينقل صراع الفرد من دائرته الذاتية بعد محاولته ممارسة سيادته على شهوة المعدة والفرج إلى خارج ذاته من أجل المبادىء وفي سبيل القيم العليا . . . يركز على بقائه لصراعه في دائرة الذات وحدها ، عن طريق اثارة الجانب الحيواني في الذات سواء فيما يتعلق بشهوة المعدة أو بشهوة الفرج . وذلك ليشغل الفرد نفسه ويترك المجال الخارجي وراءه تمارس فيه « عصابة » الحزب الشيوعي أو « عصابة » الانقلاب سيادتها من غير منازع لها وتستمتع بمتع الحياة المادية وحدها دون أن يكون لفرد آخر وراء أعضاء هذه العصابة حق المطالبة بالمشاركة فيها .

. . . ان هذا النظام يدعو أفراد المجتمع للتهيؤ لاستقبال نعيم الغد ورخائه المادي ، ويلح في الدعوة إلى ذلك ! . وما يزال يدعو ويدعو ويمر الغد تلو الغد ولا يرى هؤلاء الأفراد سوى الزيادة في الفقر والحرمان ، وسوى الشقاء والكبت ، في الوقت الذي يسيل لعابهم فيه من أجل المعدة وتخيل الاستمتاع بمتعة الاكل والشرب أو بمتعة الملبس او المسكن او بالراحة في الانتقال والسفر ، فأفراد المجتمع من فرط الحاح الدعوة نحو الغد « الأفضل » في شغل شاغل في ترقب الأمل عند ما يجلو حصار الحرمان عن أفواههم ولكنهم في الوقت ذاته في شغل شاغل كذلك — بسبب مرور الغد الأفضل بدون ما يحمل معه من الأمل المرتقب — في ترتيب دفع أذى الضنك وشقاء الحرمان وعسر الحياة اليومية عن أنفسهم وأولادهم وأسرهم . فهم مشغولون دوماً بالمعدة وحدها : يؤملون أن تملأ ساعة ما ، وتؤرقهم حقيقة الحرمان ويقلقهم السعي إلى انقاذ أنفسهم من الجوع .

. . . ثم لكي يلهيهم هذا النظام الاجتماعي الماركسي قليلا عن التفكير في المعدة التي وعد بملئها وهي خاوية أبداً . . . يوجه انظارهم إلى الفرج ومتعته

الحيوانية ويقوض على مرأى ومسمع منهم كل قيد نفسي او خلقي يحد من متعة الفرج — كما يدفع كل مسؤولية تترتب على المباشرة الجنسية على أي نحو ما . فكل ما قيل عن الاسرة في المجتمعات السابقة على هذا النظام : من المحافظة على الاسرة ومن شرعية المعاشرة الجنسية بين الزوج والزوجة في الحدود التي رسمت لها ، وعن نسبة الولد إلى أبيه الشرعي والحرص عليها صيانة لما يسمى بالحقوق في الإرث وغيره ، وعن المحارم من النساء وعن التحصين للمرأة وعدمه . . . كل ذلك يسميه هذا النظام مما خلقته الرجعية الدينية والأخلاقية ! ! وعليه يجب امتهانه وعدم اعتباره ! !

. . . لم تعد للاسرة حرمة ، ولا للزوجية حرمة ، ولا للأولاد حرمة في هذا النظام فالصين الشيوعية التي تدعي لنفسها انها تمثل الاتجاه الماركسي الأصيل وتطبق النظام الاشتراكي في وضوح وعدم انحراف . . . تطالب بثورة أسرية — على غرار الثورة الثقافية التي أعلنتها طوال عام ١٩٦٧ — تقضي على كل التقاليد والعادات في الاسرة وتتيح للازواج والزوجات التبادل ، كما تطلب إلى الوالدين العمل على تبادل الأولاد ، وتحول دون الطاعة في الاسرة لغير الذين لا يرتبطون بتفكير الزعيم « ماو تسي تونج » .

وبذلك يصبح الفرج ملهى ، والزنا مشروعاً ، والولد اللقيط او على فراش الغير له اعتباره الشرعي والاجتماعي .

فقد كتبت صحيفة « الابزرفر » البريطانية — نقلا عن وكالة الصحافة الفرنسية — في عددها الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ما يأتي :

« ان حركة النقد لانحدار الانساب التي أثارتها « الثورة الثقافية » امتدت إلى حياة الاسرة ، كما عرف اليوم .

« فصحيفة Wen Hui Pao التي تصدر في شنغهاي أعلنت ذلك في مقال لها تحت عنوان : «مواجهات نقد الاسرة عمل ممتاز» . ذلك النقد الذي

يوجه هجوماً غير مباشر لذلك الموقف المليء بالاحترام الذي لم يزل يقفه كثير من أبناء الصين تجاه الاسرة .

واعلنت الصحيفة : « **إن تبادل الوالدين والأطفال ، أو تبادل الأزواج والزوجات... ستكون له نتائج مثمرة، رغم أنه في بعض الأحيان سيكون مثيراً.** »

ولنأخذ مثلا أحد أحياء مدينة شنغهاي — يقول المقال : فعاصفة الثورة العمالية الثقافية العظيمة نفذت إلى كل أقسام المدينة كوحدة تنظيمية اجتماعية أساسية ، بحيث أن الاسرة كسحت المثل القديمة والعادات والتقاليد ، بعيداً عنها ، تلك المثل والعادات والتقاليد التي خيمت آلاف السنوات على الحياة . ولأول مرة منذ انشاء « المجموعات الشعبية » تقدم الصيني الشيوعي القديم في تحطيم هذه المثل والتقاليد والعادات ، وأعاد صياغة الوحدة الأسرية على أسس جديدة .

وقد أكدت الصحيفة « انه الآن لم يعد هناك مكان للمثل الميتة والفكر البورجوازية ، على العكس من الحركات الأسرية السابقة . وتأسيسا على ذلك يجب على الأسر أن تتجه إلى فصول الدراسة ، وتطلب فكر « ماو تسي تونج ». كما يجب أن تعلق صورته في كل منزل لها ، وتقرأ كتبه وتتغنى بفكره . وفي الأمور الهامة للدولة يجب أن تناقش على نحو يكون تفكيره هو صاحب الفصل والرأي الاخير فيها .

« ومن حيث الطاعة في الاسرة بفضل أن يكون الخضوع لأولئكم الذين تتفق تعاليمهم مع تفكير « ماوتسي تونج » بدلا من الخضوع لبعض الناس الآخرين » . اهـ

اباحية حيوانية في المعاشرة الجنسية ، وفراغ في المعدة ، وحرمان من ضرورات الحياة الدنيا . . . يدفع الفرد حتماً إلى البقاء بصراعه وطاقته في هذا الصراع داخل حدود الذات وحدها وفي سبيل الذات ، وليس في سبيل غيرها

من مثل أو قيم ، ان كانت هناك مثل أو قيم عليا للمجتمع .

ومن ثم يمارس الحكام الأوصياء أصحاب السيادة على المواطنين في هذا النظام — وهم اعضاء الحزب أو عصابة الانقلاب — اساليبهم في الحياة العامة للمجتمع ، اقتناصاً للمتع المادية في الملكية التي تحولت إلى الدولة ، واستمتاعاً بجاه الحكم ، وتحكماً في الملايين الضعفاء ، وهم جميع من عداهم في المجتمع من الذين جردوا من حق التملك للمال ومن حرية العمل والسعي ومن حرية الرأي والنقد ، ومن حرية التظلم وطلب المراجعة ، باسم الاشتركية ونظام تطبيق العدالة الاجتماعية وتحرير الفرد من استغلال رأس المال والاقطاع ! !... وغير ذلك من الشعارات الخادعة والتي ليس لها مدلول واقعي سوى : « السخرة الجماعية » والاستعباد الجماعي وتجريد الانسان من خاصتيه : العقل والقلب ومن وظائفهما في التفكير الحر والايمان بالله .

ان المجتمع السليم هو الذي يعد افراده اولا للتغلب على شهوات النفس بالتحكم فيها والسيطرة عليها ، وذلك بتكوين الارادة القوية . وطريق تكوينها هو اقناع النفس بخفة وزن المتع المادية ، مع التدريب على الحرمان منها على فترات .

فاذا استطاع الفرد أن تكون له سيادة على نزواته وشهواته . . . امكنه عندئذ أن يشارك بالرأي السليم في مصير مجتمعه ، وان يمارس حرياته الفردية أو حقوقه المدنية في مساواة تامة وبطريق بعيد عن الايذاء والاضرار بالغير .

ان « الكفاح » الذي ينظمه المجتمع الشيوعي ويطالب به أفراده هو في واقع الأمر دعوة إلى اثارة الحقد وتجسيمه في نفوس الذين يسميهم بـ « العامة » ودفعهم نحو التخريب لا للعلاقات بينهم وبين غيرهم فحسب ، وانما للقيم الانسانية والحضارة البشرية قبل دفعهم لتخريب المصانع والاستيلاء عليها وحرق المحاصيل الزراعية او اهمال الزراعة في أراضي الاغنياء والموسرين .

ان هذا الكفاح لا يمكن أن يكون لحساب الانسانية ولا لاقامة مجتمع انساني فاضل . انه بالأحرى توجيه ممن يريدون السيطرة والحكم ولا يملكون سوى اشاعة الفوضى ونشر الاضطراب وإلهاء العامة بشعارات لا تتحقق اطلاقاً ، وتملقهم بالمبالغة في تقييمهم واضافة امكانيات وطاقات لهم لا يستطيعون ممارستها ان فهموها ووقفوا على حدودها .

وشتان ما بين وظيفة « الجهاد » في الاسلام ووظيفة « الكفاح » في الايديولوجية الماركسية المادية الالحادية .

فالجهاد في الاسلام يستهدف تحقيق المبادىء الانسانية العليا سواء عن طريق صيانتها من الاعتداء عليها او عن طريق تحريرها واستخلاصها من طغيان من حاول أن يطمس معالمها . انه لا يستهدف تحرير أرض بقدر ما يستهدف ذات المبادىء العليا وبقاءها خالصة من كل قيد او عائق يحول دون نفاذ اشعاعها في المجتمع البشري .

. . . ان الجهاد في الاسلام هو القتال في سبيل الله :

« وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّه للهِ ،

« فَإِن انْتَهَوا فَإِنَّ اللهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ » (١) .

« يا أَيُّهَا النَّبِيّ ! جَاهِد الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِم ، وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِير » (٢) .

« إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُم الْجَنَّةَ ، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الله ، فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ، وَعداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْرَاة وَالإِنْجِيل وَالْقُرْآن ،

«وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللهِ ، فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُم الَّذي

---

١ – الأنفال ٣٩   ٢ – التحريم ٩

بِمَايَعْتُمْ بِهِ ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » (١) .

. . . لم يستهدف إذن سلطة وجاهاً وحكماً ، ولم يستهدف كذلك احتكاراً في مجال اقتصادي او تحكماً في موقع جغرافي او سيادة على طبقة او شعب او أمة ، ولم يستهدف أيضاً تغريراً بعامة الناس وخداعاً لهم وصرفهم عن ممارسة حريتهم والشعور بكرامتهم ، أفراداً وأسراً ، إلى ربطهم في عجلة صراع عالمي خلفه لا تعرف نهايته إلا بالوعد الكاذب والمنطق الحاقد .

أما « الكفاح » في المخطط الايديولوجي الماركسي فهو تسخير العامة او الطبقة العاملة في سبيل التقويض والتخريب تحقيقاً لزعم وضعته هذه الايديولوجية بأنه من الحتميات التي لا بد من وقوعها وهو رخاء الطبقة العاملة عن طريق ممارستها السلطة السياسية في مجتمع الغد وتملكها وحدها لوسائل الانتاج فيه ، صناعة وزراعة .

. . . هو في بالأحرى دفع إلى الانتقام . . انتقام الفقير من الغني . انتقام يوصل إلى افقار الغني دون أن يسهم في ثراء الفقير وزيادة دخله ورفع مستوى معيشته المادية , هو انتقام ينتهي إلى الهدم : هدم الحضارة الانسانية ، وهدم العلاقات البشرية . . وليس إلى البقاء . اللهم إلا بناء القوة المادية للتوسع في الانتقام وعمليات التخريب والتقويض .

. . . هو الأجدر سوق الناس في المجتمعات إلى خصومات مصطنعة وإلى حزازات مفترضة وصراعات مختلفة لافساح مجال الحيلة المادية إلى العصابات التي تثير القلق والحروب الطبقية باسم « السلام » وتدعو إلى الرق الجماعي باسم « الحرية » وتعد بالشقاء المادي باسم « الغد الأفضل » ، وتتحدث عن « التحرر » وهي تكبل وعن محاربة الاستغلال وهي تمعن فيه وفي أساليبه .

. . . تلك العصابات التي لها اسم « الحزب الواحد » او التنظيم السياسي في التحالف القوي أو اتحاد قوى الشعب العاملة .

---

١ — التوبة ١١١

ان الجهاد في سبيل الله هو طريق الانسانية في حياتها ، وان الكفاح في المخطط الايديولوجي للماركسية المادية الالحادية هو طريق البشرية نحو فنائها . ان هذا الاخير هو الطريق لتحويل المجتمع الانساني إلى قطيع من الحيوان يدرب على الاستسلام في التبعية والخضوع عن طريق التعذيب والارهاب والحرمان .

شتان إذن بين الجهاد في الاسلام والكفاح في الماركسية للمادية اولهما سبيل إلى السمو : سمو النفس والمجتمع معاً . وثانيهما سبيل إلى الانحطاط والتدهور في العلاقات والسلوك والقيم الانسانية .

٨) وألا يعين هذا النظام أيضاً على « السلبية » و« اللامبالاة » و« تثبيط » الهمم في الانتاج والعمل ، لانه يحد من النشاط الفردي ومن انطلاق الفرد في سعيه وخالقيته ، وينزل صاحب النشاط والكفاية إلى أدنى المستوى الذي هو للعامة وللجماهير ؟ انه على وجه التأكيد يجمد الزيادة في الطاقات والكفاية عن الحد المعتاد .

٩) وأليست « مركزية التخطيط » مصدراً للجمود والتعويق في الحركة كالايمان « بالقدر » في الاعتقاد بمعناه السلبي في حياة الأفراد ؟

• • •

ثانياً : في دائرة الاقتصاد :

١٠) ان تحديد الأجور والدخول للافراد بحد أدنى وحد أعلى في النظام الاشتراكي يتبع « القيمة » كما يعرفها كارل ماركس .

« والقيمة » ليست هي ثمن السلعة في مادتها الخام والأجر على ساعات العمل لصنعها . وانما « القيمة » هي مدة النشاط الانساني التي يجب ان تتعهده الدولة منذ طفولة الفرد وترعاه إلى الوفاة ، ويخلق القدرة على الانتاج .

وتعهد الدولة للنشاط الانساني في الفرد يتمثل في أداء الخدمات التعليمية ، والصحية ، والسكانية ، والغذائية والترفيهية للأفراد جميعاً كواجب على الدولة قبل الأفراد .

ومن ثم : عمل الفرد واجب يؤدى منه نحو الدولة بدون مقابل ، كما تؤدي الدولة جميع انواع الخدمات للافراد ايضاً بدون مقابل .

وما يعطاه الفرد حينئذ من الدولة في صورة أجور أو دخول هو « تعويض » له عن بعض هذه الخدمات التي لم تؤدها له ، او هو مساهمة منها في أدائها له .

* وإذن لا تخضع الاجور والدخول في النظام الاشتراكي في تحديدها إلى كمية الانتاج كثرة وقلة ، كما هو الحال في النظام الرأسمالي .

فهذا النظام الرأسمالي — لانه يتيح الفرصة لاستغلال الأفراد بعضهم لبعض — يربط الأجر بالانتاج ، على معنى : ان صلة رب العمل بالعامل هي صلة موقته تتمثل في انجاز العمل المؤجر عليه على حسب مواصفات صاحب العمل ، وعلى حسب ما تقتضيه الاحتياجات لانجاز العمل ، مقابل أجر معين على هذا الانجاز ، يخضع لمقاييس الانجاز نفسها ، وهنا يختلف فرد عن فرد في الانجاز ، كما يختلف فرد عن فرد في مقدار الأجر . وكلما جد الفرد كلما حصل على أجر أكثر ، وكلما أبطأ أو أهمل كلما حصل على أجر أقل أو قلت الفرصة لديه لعرض عمل عليه من صاحب العمل .

وتوقيت الصلة والعلاقة بين صاحب العمل والعامل بفترة انجاز العمل يجعل صاحب العمل غير مسؤول عن العامل قبل هذه الفترة في عهد طفولته ، وفي أوقات تدريبه على العمل وقبل حصوله على درجة من المهارة في العمل تمكنه من مباشرته مباشرة مستقلة ، كما تجعله — أي صاحب العمل — غير مسؤول كذلك عن العامل بعد فترة انجاز العمل في وقت عجزه أو شيخوخته .

ورعاية العامل قبل مباشرته العمل وهو صغير ، وكذا بعد عجزه عن اداثه وهو كبير يتكفل بها رب الاسرة قبلا ، وابناوه او أقاربه بعد ذلك . والأسرة إذن في النظام الرأسمالي حجر الزاوية في التكافل ، بينما هي قليلة الأهمية في النظام الاشتراكي . إذ المجتمع في هذا النظام هو الذي يقوم بالرعاية من المهد إلى اللحد كما هو المفروض ! .

والنظام الاشتراكي يقوم إذن مقام رب العمل وكذا مقام رب الاسرة والأبناء والأقارب فيها معاً بعد وفاة رب الاسرة .

* واداء الواجب في العمل هو لهذا مصدر الإنتاج في النظام الاشتراكي ، وليست الحوافز الفردية . فان هذه الحوافز هي الأساس في زيادة الانتاج في النظام الرأسمالي ، كما هي أساس أيضاً للحصول على درجة الإجادة في العمل في هذا النظام .

وهذا الفارق في النظامين الرأسمالي والاشتراكي يرجع إلى معنى الأجر عن العمل لحساب شخص أو مجموعة من الأشخاص في شركة تستثمر رأسمال خاص من جانب ، وإلى اداء العمل للدولة ككل لا يتميز فيها واحد عن آخر بملكية شخصية وينفرد بها من جانب آخر .

... هذا الفارق يرجع إلى وضع الفرد في المجتمع الاشتراكي او الماركسي من جهة ، وإلى وضع الفرد في المجتمع الديمقراطي الرأسمالي من جهة ثانية :

فوضع الفرد في المجتمع الاشتراكي الماركسي هو وضع جزء من كل أو ترس في عجلة الانتاج ، بينما له وضع خاص وذاتية خاصة في المجتمع الديمقراطي الرأسمالي مستقلة عن ذاتية الدولة . بل الدولة في هذا المجتمع ليس لها كيان مستقل . وانما وجودها مرهون بوجود أفرادها واتفاقهم على قيامها واستمرارها .

وطالما النظام الاشتراكي للدولة يفترض فيه انه : يضمن الرعاية (١) للفرد في طفولته وقبل قيامه بالعمل في دائرة الانتاج ، وكذا بعد عجزه عن اداء العمل لاصابة في العمل او لشيخوخة . . . فليس هناك معنى للحافز الفردي المادي للتشجيع على الانتاج . والا تحول هذا النظام الاشتراكي إلى ضده وهو النظام الفردي أو الرأسمالي ؛ إذ الحافز الفردي في النظام الرأسمالي هو نتيجة العلاقة الموقتة بين العامل وصاحب العمل من جهة . ومن جهة أخرى هدفه من جانب العامل الحصول على مدخرات تعينه على سد تكاليف الحياة عند العجز عن العمل بسبب الاصابة أثناءه أو الشيخوخة ، كما تعينه على اداء الرعاية الواجبة لأفراد الاسرة وهم صغار قبل مباشرتهم العمل .

ومن هنا كان ثبات الأسعار للسلع الاستهلاكية وللخدمات التي تحصل الدولة عليها اجوراً ظاهرة للمجتمع الاشتراكي . لأن هذا المجتمع لا يعرف مبدأ : « العرض والطلب » ـــ كما لا يعرف من قبل : مبدأ الحوافز الفردية .

إذ مبدأ : « العرض والطلب » هو من مداخل « الاستغلال » في النظام الرأسمالي وقد يكون وسيلة « للاحتكار » ومن ثم يصبح وسيلة لقلة العرض فيزداد الطلب ، وتبعاً لزيادة الطلب ترتفع الأسعار ، ويحصل اصحاب رؤوس الأموال بسبب ذلك على أرباح خيالية . ولا يعنيهم حينئذ معنى خلقي ، كما لا تقف في طريق استغلالهم عقبة من قانون او سلطة تنفيذية طالما : « المال يحقق مالا » . سواء بالرشوة أو البيع والشراء .

فاذا أخذ المجتمع الاشتراكي صاحب القطاع العام في الملكية بمبدأ :

(١) فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا كأحد زعماء الأحزاب الشيوعية وضع خطة لرعاية أفراد مجتمعه من « المهد إلى اللحد » . وذلك بموجب حضانة الدولة للأولاد بعد مضي شهر على ولادتهم على أن يراهم آباؤهم كل اسبوع مرة . . إلى الانتهاء من المدارس الثانوية . وذلك بأن تكون رعايتهم اولا في رياض الأطفال ثم في المدارس التي لها نظمها الداخلية على اختلاف مراحلها . وادخل هذا النظام أولا في منطقة يبلغ عدد سكانها ٥٢٢٥ نسمة .

العرض والطلب . . . فان الأمر عندئذ يكون أشنع وتكون عواقب الاستغلال أبشع : لأن الدولة تكون هي المستغلة ، وهي الحاكمة وصاحبة السلطة ، وهي التي تعرض وتبيع ، وهي التي تتحكم في الأسعار . وفي الوقت نفسه لا ترفع الاجور أو ما يسمى « عوضاً » عن الخدمات التي تعهدت بها عندما أخذت بالمبدأ الاشتراكي الجماعي ورعاية الأفراد من : « المهد إلى اللحد » .

وشناعة أخذ المجتمع الاشتراكي صاحب الملكية العامة بمبدأ العرض والطلب تتجلى في ان الأفراد ممنوعون بحكم الغاء الملكية الفردية من السعي واستخدام طاقاتهم في زيادة دخولهم عن طريق مباشرة « العمل الحر » ، فهم مقيدون بحكم التطبيق الاشتراكي بما تسنده الدولة إليهم من عمل وبما تعطيه عنه من أجر . ولا خيار للفرد في القبول والرفض . بل هو أشبه بالمكره ، سواء في قبول العمل أو في قبول الاجر عليه .

ويوم لا يستطيع بامكانياته البشرية الخاصة ونشاطه الخلاق أن يزيد من دخله ، فهو يواجه زيادة الأسعار التي فرضتها الدولة ، بكثير من القلق والتعقيد في حياته اليومية وحياة اسرته ، ويقف حيالها عاجزاً إلا إذا سلك طريق الانحراف .

وعندئذ لا يساعد النظام الاشتراكي للمجتمع على : « اداء الواجب » . . المفروض عليه نحو الدولة ، كما لا يساعد على تنمية الوعي الاجتماعي أو ما يسمى بالخلق الاشتراكي . لان القلق في مواجهة زيادة الاسعار للسلع الضرورية والتي دفعت اليه الحاجة الملحة في « الموازنة » بين الدخل وتكاليف المعيشة لدى الأفراد . . سيحمل حتماً على الانحراف ويخل بالامانة . وساعتئذ تكثر السرقة والرشوة ، حماية « للوجود الشخصي » والقانون الذي يجعل في هذا الوقت عقوبة على السرقة والرشوة ، اية عقوبة . . . يكون مجافياً للصواب ولطبيعة الأشياء ، ومخالفاً في الوقت نفسه لما التزمت به الاشتراكية او بما ألزمت به

نفسها ، وهو الرعاية الاجتماعية التامة « للافراد من المهد إلى اللحد » .

ومع هذه الشناعة سيتعرض الفكر الاشتراكي نفسه للتشكك في قيمته في دائرة التطبيق العملي . وربما يحكم عليه مسبقاً بأنه مخيب للآمال ، ومعرض افراد المجتمع لحالات القلق ، بدلا من أن يطمئنهم في حياتهم . . وبأنه ايضاً دافع لانخفاض مستوى المعيشة ، بدلا من الوعود برفع هذا المستوى . . وبانه عامل كذلك على تحويل « الجنة » التي يبشر بها هذا الفكر إلى صحراء قاحلة ليس بها شجرة واحدة تظل انساناً ولا زرع يثمر ، ولا ضرع يدر لبناً أو يؤكل لحمه فينتفع به انسان .

وإذن زيادة أسعار السلع الضرورية من قبل الدولة في إالمجتمع الاشتراكي لا يضعف القيم الأخلاقية في اداء الواجب نحو الدولة والمجتمع وصيانة المال العام فحسب ، بل ان انهيار خلق الامانة في الأموال العامة سيقلب المبدأ الاقتصادي الاشتراكي الذي تتميز به الاشتراكية – وهو مبدأ السرعة في زيادة الاستثمارات لمواجهة رفع مستوى المعيشة وايجاد فرص العمل امام الزيادة المطردة في عدد السكان – رأساً على عقب : نظراً للنقص المستمر فيما يوظف من استثمارات جديدة ، نتيجة للنقص في الأرباح او نتيجة لخسارة الانتاج ، بفعل السرقة وقبول الرشوة .

ولا يخلو الآن مجتمع ماركسي مارس التطبيق الاشتراكي ، دون عناية دقيقة بمبدأ « الرعاية من المهد إلى اللحد » ، فزاد في أسعار السلع الاستهلاكية وخاصة الضرورية منها نتيجة لخفض الانتاج او كثرة تكلفته بسبب انعدام المهارة الفنية لدى العمال أو بسبب التكديس في توظيف الأيدي العاملة في الوحدة الانتاجية زيادة عما تحتاج إليه . . لا يخلو هذا المجتمع من مفاسد السرقة والرشوة ، بجانب اللامبالاة في اداء الواجب وبجانب الوقوف بالانتاج في دائرة « الذاتية » او في دائرة الانانية الفردية ، بحيث لا تراعى إلا المصلحة الشخصية في العمل والانتاج ، ودون اكتراث بما يسمى بالمصلحة العامة .

وهذا هو أقسى صوراً تناقض في المجتمع الاشتراكي .

.. فبينما يستهدف المجتمع الاشتراكي أصلاً القضاء على « الفردية » و« الذاتية » إذا في التطبيق غير الواعي وهو التطبيق الجزئي ينحدر إلى بعث الفردية واحياء الذاتية التي تنكر وجوداً آخر ، وهو وجود الفرد او وجود المجتمع بجانبها .

.. وهو تناقض أقسى من تناقض « الطبقية » ذلك التناقض الذي يبرر وجود الفكر الماركسي في جملته ، كما يبرر استخدام الوسائل اللاأخلاقية في فرض نظام معين للحكم تقوم عليه .. هو تناقض لا يرتفع ولا يزول في المجتمع الاشتراكي إلا إذا عاد واعتبر خصائص الطبيعة البشرية في جدها وإتقانها للعمل — ان اتيحت لها فرصة المنافسة وأبيح لها الانطلاق — على أساس من الحافز الفردي المادي أو المعنوي .

* إن قيام المجتمع الماركسي في أي مكان هو دليل على إفلاس الأخلاق من جانب ، وعلى العجز عن نشر السلوك الانساني الكريم في المجتمع من جانب آخر ... وقبل ذلك دليل على ضعف القيادة وركونها إلى التبعية وجنوحها إلى شهوة الحكم .

ان مباشرة الماركسية في نظام الحكم يستهدف من المطبقين لمبادئها احتكار الحكم والاحتفاظ به في ايدي حفنة قليلة من الأفراد تتمتع بجاهه ، كما تتمتع بموارد الاقتصاد القومي كيف شاءت ، وأنى شاءت ، ومتى شاءت .. كأن هذه الموارد ملك خاص لهذه الحفنة القليلة !!

وهذه الفئة القليلة كما تحتكر الحكم ، والمال ، والانتفاع به .. تحتكر القوة باسم الجيش الوطني كوسيلة لارغام افراد المجتمع على الطاعة وكبتهم وفرض نوع من التوجيه الخاص والتفكير المعين عليهم .

ان الحكم الماركسي هو لتمييز طبقة معينة ضد الطبقات الأخرى ولكن باسم الغاء الطبقية وباسم القضاء على « التناقض » في المجتمع ! !

* * *

ثالثاً : في الحرية الفردية :

١١) وتبعاً لنظرة الماركسية للفرد على أنه : « جزء من كل » . . وعلى أنه : « ترس في عجلة الإنتاج » يجري التطبيق الاشتراكي في سبيل ما يدعيه من المحافظة على المجتمع ككل وفي سبيل قدسية الحزب الواحد او قدسية النظام السياسي في اتحاد قوى الشعب العاملة على أن يستبيح انتهاك ما يسمى « بحرمات الفرد » . وهي : حرمات المال ، والنفس ، والعرض ، والمسكن ، وان يتدخل تدخلا شائناً وبغيضاً فيما يسمى بالحقوق المدنية :

• فملكية المال الخاص وان كانت غير قائمة في النظام الاشتراكي بحكم قيام ملكية القطاع العام او ملكية الدولة ، الا أن السلطة القائمة على هذا النظام تبيح لنفسها حق مطاردة المال المدخر لفرد من أفراد المجتمع اما مباشرة أو عن طريق فرض الحراسة ، ان اشتبهت في ولائه للعهد صاحب السلطة ، او ان اراد هذا العهد أن يؤمن نفسه ضد المؤامرات المتوقعة او المتوهم وقوعها ضده في القريب أو البعيد . ولم يخل مجتمع اشتراكي حتى الآن من ادعاء المؤامرات أو من تلفيقها ضد فئة او أخرى واتخاذ ما يدعيه أو ما يلفقه منها مبرراً للتدخل في مصادرة المال المدخرلفرد أو لأفراد ، وكأن الحديث عن المؤامراتفي المجتمع الاشتراكي — من فرط كثرة ما يدعي منها — ملهاة تتيه فيها يقظة الأفراد وتنجذب نحوها أبصارهم وأسماعهم ، حتى لا تتجه إلى قصور الاشتراكية في توصيل ما وعدت به من رخاء اليهم ، او حتى لا تتجه إلى امتيازات العصبة الحاكمة التي تتمتع بها وحدها على حساب الكادحين .

وعلى أية حال ليست لمال الخاص في حساب جار أو لمدخر حرمة تحول دون الوقوف عليه من جانب السلطة القائمة ودون تتبعه . وليس هو أيضاً ببعيد عن هذه السلطة في أي مكان ، وفي أية صورة من الصور العينية .

• . . . وحرمة النفس تكاد لا توجد في مواجهة مصلحة الحزب الحاكم الوحيد أو الطبقة الحاكمة في النظام الاشتراكي . ومذهب « البراجماتزم » أو مذهب المصلحة الذاتية يلعب الدور الأول في انتهاك حرمات الأفراد بممارسة ألوان التعذيب المختلفة والقتل احياناً دون محاكمة وفي غير اعلان عنه . فاذا نجا بعض الأفراد من التعذيب او القتل فارهاب المباحث والمخابرات سيكون سيفاً مسلطاً على الرؤوس ، بحيث لا يدع وقتاً ولا مجالا لتفكير او لتصور أي فرد تشم منه معارضة او يشم منه نقد للنظام أو للحزب ، فضلا عن القيام بالفعل بانقلاب او بثورة اخرى ضد النظام الحاكم .

ومن أجل ذلك الارهاب لا يعني استمرار الحكم الماركسي لفترة طويلة في مجتمع اشتراكي ما إيمان الأفراد به ورضاهم بقيامه : وانما يعني بالأحرى سيطرة قوة الارهاب وانتشار وسائل التعذيب في المعتقلات . . يعني في الدرجة الأولى انتهاك حرمة النفوس واباحة قتلها في سبيل النظام والحزب أي في سبيل مجموعة تولت الحكم وباشرت الرقابة في المصالح الحكومية وفي مؤسسات القطاع العام .

• . . . . « والعرض » ليس له مدلول في النظام الماركسي . فضلا عن أن تكون له حرمة . فأكثر الوسائل استخداماً للحصول على اعتراف « المشتبه في ولائهم للنظام القائم هو الاعتداء أمام المعتقل على عفاف زوجته أو على عفاف اخته ، أو أمه ، أو بنته ، أو أية قريبة له ، أو اللواط به ، في صورة وحشية تنفر منها الكرامة البشرية ، بغية حمل المعتقل ودفعه للاعتراف مقابل انهاء هذا الفعل الشائن . وكلما تحفظ المعتقل باعترافه كلما زادت الوحشية في الاعتداء

على عرضه في مواجهته ، وهو مقيد الحركة لا يستطيع سوى أن يقبل الأذى والاهانة وازدراء انسانيته .

• ... « والمسكن » هو أضعف الحرمات في تهجم التطبيق الماركسي عليه وتعريضه للتفتيش المتكرر من وقت لآخر ، وبالأخص في ظلام الليل وسبات الساكنين : فلا استئذان ، ولا استئناس قبل الدخول ولا سلام عند اللقاء . وانما التسلط والتخريب عند التفتيش . . وانما الاهانة والاستفزاز عند السؤال (١) .

---

(١) ان ثورة مارس سنة ١٩٦٨ في تشيكوسلوفاكيا ضد الكبت السياسي والتعبير عن الرأي تمخض عن « برنامج عمل جديد » يتضمن ضماناً لحرية التعبير والتحرر القومي . « وقد اقترح البرنامج في تعديل رئيسي بالنسبة لدولة شيوعية :

فصل اجهزة أمن الدولة الى وحدتين مستقلتين : احداهما للدفاع عن الدولة ضد اعدائها في الخارج والأخرى لمكافحة الجرائم في الداخل والمحافظة على الأمن العام .

« ويقضي هذا التعديل بألا يسمح لأي من الوحدتين بازعاج المواطن التشيكي العادي بسبب ما يعتنقه من آراء سياسية .

وقال البرنامج في هذا الصدد :

« إنه ينبغي على كل مواطن أن يسلم يقيناً ان معتقداته وآرائه السياسية ونشاطه الشخصي لا يمكن أن يكون هدفاً لاهتمام بوليس أمن الدولة » .

ومن الاصلاحات الأخرى التي تضمنها البيان :

استقلال المحاكم عن أية عوامل سياسية ،

وإلغاء الرقابة « الأولية » على الصحف . وهي التي تعطى للرقيب حق إلغاء أي مقال بدون أن يكون للصحيفة حق المناقشة .

كما تضمن قانوناً جديداً للصحافة يحدد بوضوح حدود الدولة في التدخل والنشر .

كما تضمن البيان اصلاحات أخرى :

تقضي بحق السفر إلى الخارج والبقاء هنا ،

وقانوناً جديداً للانتخابات ينطوي على أسس ديمقراطية لانتخابات تجري نهاية العام ومزيدمن الحرية في اختيار المرشحين .

كما قضت هذه الاصلاحات باقامة نظام برلماني أكثر قوة .

« أما في المجال الاقتصادي فقد أوضح البيان : ان السلطات سوف تسمح للقوى الطبيعية للسوق بالعمل للمساعدة في الوصول إلى نظام سعري أكثر منطقية .

بينما الاسلام يشدد في الحفاظ على هذه الحرمات فيقول : في شأن حرمة النفس ، وحرمة العرض :

« وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إلاَّ بِالْحَقِّ » (الاسراء ٣٣)

ويقول أيضاً :

« وَالَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إلَهاً آخر ،

« وَلاَ يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهَ إلاَّ بِالْحَقِّ ،

« وَلاَ يَزْنُونَ ،

« وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أثَاماً » . (الفرقان ٦٨)

. . . فقرن في الآية الثانية حرمة النفس وعدم تعرضها للقتل بالايمان بوحدة الله ، وبالتالي قرن قتل النفس بغير حق — التي حرم الله قتلها — بالشرك . . . تدليلا على قيمة حرمة النفس واستنكاراً لانتهاكها . وفي الوقت نفسه جعل انتهاك العرض في منزلة انتهاك حرمة النفس بالقتل في قوله جل شأنه : « . . . ولا يزنون »

كما نهى في الآية الأولى نهياً جازماً وصريحاً عن انتهاك حرمة النفس التي حرم الله قتلها .

« وقال البيان التشيكي في إشارة واضحة إلى نظام الحكم الذي كان قائماً خلال رياسة « نوفوتني » :
« إن الكيان السياسي الجديد يجب ان يكون ضماناً ضد العودة إلى نظام « التحكم القديم » .
صحيفة الأهرام القاهرية نقلا عن « براج » في ١٠ — ٤ — ١٩٦٨ في العدد ٢٩٧٠٧

وهذا البرنامج دليل على أن التطبيق الاشتراكي الماركسي طيلة مدة عشرين عاماً على تحول تشيكوسلوفاكيا إلى الحكم الشيوعي كان « نظام تحكم » في الفرد وحريته وفي المال واستغلاله وفي السياسة وتوجيهها . وقلما يصير الوضع طبيعياً في مجتمع إنساني ما دامت تحكمه عصابة معينة هي عصابة الحزب أو عصابة النظام السياسي في اتحاد القوى العاملة .

ويقول في شأن الإيذاء والتعذيب :

« وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً » (١) .

وهنا في هذه الآية أخبر القرآن الكريم على سبيل التأكيد بان الايذاء في صوره العديدة هو بهتان وكذب واضح ، ومع ذلك هو اثم لا يقبل الشك ، يجازى عليه فاعله .

والايذاء هنا وان أريد به أولاً اختلاق التهم المشينة وهو ايذاء معنوي . . فان التعذيب البدني في أشكاله المختلفة دون اقتراف لجريمة ما . . هو أدخل في معنى الايذاء الذي هو كذب واثم .

وما يعده الحزب الحاكم المتسلط في النظام الماركسي جرائم ضده من أفراد لا يؤمنون به ويباشر الوان التعذيب على نفوسهم وابدانهم . . . ليست في الواقع جرائم : لان اعتبارها جرائم هو من زاوية معينة هي زاوية المحافظة على التسلط والتحكم ، دون نقد ومعارضة من الآخرين .

ويقول القرآن كذلك في شأن حرمة المسكن :

« يا أيّها الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بيُوتاً غيرَ بيُوتِكُمْ حَتّى تَسْتَأْنِسوا وَتسلّمُوا عَلَى أهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ » .

« فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أحَداً فَلاَ تدْخلُوهَا حَتّى يُؤْذَنَ لَكُمْ . وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا ، هُوَ أزْكَى لَكُمْ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ » (٢) .

فلم تبح هذه الآية في شقها الأول دخول المساكن أي مسكن حتى يكون

---

١ – الأحزاب ٥٨ ٢ – النور ٢٧ – ٢٨

هناك لدى الداخل شعور واحساس بالاستئناس والقبول من الساكنين وعندئذ يطمئن الداخل عند دخوله من جانب السكان ، ولكي يطمئن الأهل والسكان كذلك من جانب الداخل يجب أن يلقي السلام عليهم .

وعندئذ لا يباح دخول المسكن إلا إذا تحقق أمران :

أولهما : اطمئنان الداخل لقبوله والانس به ،

وثانيهما: اطمئنان الساكن لقدوم من هو قادم عليه عن طريق القاء السلام عليه وتأمينه .

* * *

اطمئنان النفس :

ان أية مجموعة من المبادىء ، أو أي نظام ايديولوجي مقياس نجاحه أو عدم نجاحه هو في اطمئنان التابعين له ورضاهم النفسي به ، أو عدم اطمئنانهم وسخطهم عليه . . هو في توصيله « الراحة » واثارته المتعة النفسية به ، أو في بقائه على هامش الحياة النفسية ، فاذا دخلها اثار القلق وبعث على الملل أو التشاؤم .

ويخطىء من يظن أو يعتقد أن المنفعة المترتبة على قبول أي نظام أيديولوجي هي مقياس نجاحه في حياة الأفراد والمجتمع . فالاسلام كانت تثير التضحية في سبيله بالمال أو البنين ، أو بالنفس ، متعة نفسية لدى المؤمنين به ايماناً قوياً ، أكثر مما كانت تثيرها غنائم المعارك والغزوات مهما كان وزنها وكانت قيمتها :

« إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ .

الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ . أولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً ، لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ » . (١)

ولا يكون هناك اطمئنان نفسي بأي نظام ايديولوجي إلا إذا كان هناك ايمان به ، وامارة الايمان به جعله هدفاً لا وسيلة ، يسعى افراد المجتمع جميعهم إلى تحقيقه ويتمثل في سلوكهم التطبيقي في العلاقات الاجتماعية .

رابعاً : مجال الإيمان بالله :

١٢) وإذا كان مظهر الماركسية في « المال » هو العمل على تحقيق الملكية بالغاء الملكية الفردية والحيلولة دونها .

وإذا كان مظهرها في « السياسة » هو الحزب الواحد ،

ومظهرها في المجتمع هو اعتبار الفرد جزءاً من كل واضعاف شأن الاسرة حتى لا تتفتت وحدة المجتمع .

ومظهرها في قيام المجتمع الماركسي نفسه هو الانقلاب والتخريب واللاأخلاقية .

. . . فمظهرها في العقيدة هو إنكار الألوهية ومحاربة العقيدة الدينية ، وتتبع رجال الدين وإسقاط هيبتهم وكرامتهم بكل صورة ممكنة من صور الاستخفاف :

في الكتابة والتأليف ، وفي الأقلام والمسرحيات ، وفي الإذاعة والتلفزيون ، وفي الندوات والمناقشات العامة . . . ذلك كله بأسلوب مكشوف أو مغطى بالخداع والحيل تبعاً لقوة العقيدة أو ضعفها في ايمان أفراد المجتمع بها .

---

(١) الأنفال ٢ ، ٣ ، ٤

والدين هو العدو اللدود للاشتراكية الماركسية . هو في نظرها مصدر الرجعية والمقاييس الخلقية للطبقة البورجوازية .

ان موقف « العلمانية » التي نشأت وتكونت عقب الفصل بين الدين والدولة في النهضة الأوربية، واخذت تؤثر على الكنيسة وسلطتها في حياة التوجيه الأوربي ، وبالتالي على الدين والايمان به فيها ، قد جلب على المسلمين — عندما استقدمها الاستعمار الغربي معه ابان وصايته على المجتمعات الاسلامية في افريقيا وآسيا — زحزحة الاسلام من مكان الصدارة والقيادة وتوسيع الهوة بينه وبين ايمان المسلمين به ، وأخذهم أنفسهم في السلوك والمواقف بتعاليمه ومبادئه واستسلامهم استسلاماً محبباً إلى نفوسهم لتوجيه الغرب الاستعماري ، وهو توجيه تؤكده الصليبية وروح الحقد على الاسلام والانتقام من المسلمين قوامه وأساسه .

لكن موقف الاشتراكية الماركسية التي هي أشد عنفاً على العقيدة وأقسى تهكماً من الدين وأكثر امعاناً في محاربته قد جلب — فيما جلب على المجتمعات الاسلامية التي استسلم قادتها للتبعية اليسارية رغبة في الاحتفاظ بجاه السلطة والاستمتاع بالملكية العامة للاقتصاد القومي — كبت روح التدين ومصادرة الفكر الديني في صلته بالحياة العامة وبمسيرة المجتمع ومطاردة الدين من جو هذه هذه الحياة ، والحيلولة بين الذين يمارسون العبادة في بيوت الله وبين أن يعرفوا التوجيه الصحيح له ، فيما ينبغي عليهم أن يعملوه لصالح أنفسهم وصالح أمتهم .

والاسلام في موقفه من مثل هذا المجتمع الماركسي ، كما يؤخذ من قول الله تعالى :

« لاَ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ،

« وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ ،

« إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ،

« وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ ، وَإِلَى اللهِ الْمَصِيرُ » (١) .

كذلك من قوله :

« لاَ تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ »(٢).

. . . هو الحيلولة دون الولاء في العلاقة معه . لان انكار الالوهية كفر ، ومحاربة الايمان بالله هو تحد لله ورسوله . وقد استبعد القرآن الكريم أن يكون بين المؤمنين من له علاقة مودة بمن يحاد الله ورسوله : « لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله . . . . »

والالحاد بالله قضية أساسية في النظام الماركسي ، وشرط أولي في القبول في عضوية الحزب الشيوعي ، لأن ولاء الأفراد في هذا النظام يجب أن يتوفر أولا وأخيراً للحزب وليس لمؤسسة أو موجود آخر سواه .

وربما السبب الذي جعل الالحاد بالله جزاء في نظام الايديولوجية الماركسية هو نظام الكنيسة وما يفرضه على التابعين لها من قصر الولاء على سلطتهم الدينية .

فلكي لا يكون هناك ازدواج في الولاء ، كما هو قائم فعلا في النظام العلماني في الديمقراطية الرأسمالية . . . ترى الشيوعية احتفاظاً بولاء الافراد لمبادئها ولحزبها ودفعاً لهم في سبيل نشرها والحفاظ على نظامها ، أن لا تعارضها سلطة أخرى ، كسلطة الكنيسة ، التي تحمل على الايمان بالله والابتعاد عن الاخلاص لغير ما يجسم هذا الايمان ، وهو الكنيسة ذاتها .

وعلى نحو معارضة الشيوعية للايمان بالله والتبعية للكنيسة ، وللسبب نفسه أيضاً . . . تحارب « القومية الوطنية » وما تستتبعه من الولاء لتربية معينة ووطن معين وخصائص تاريخية وبشرية معينة لأمة خاصة .

---

١ – آل عمران ٢٨ ٢ – المجادلة ٢٢

إذ القومية من شأنها أن تجعل ولاء الأفراد في مجموعة من الناس معينة وقفاً على مميزات هذه المجموعة في المكان والزمن معاً . وربما — بل كثيراً — ما تتعارض هذه المميزات — وبالأخص التقاليد والعقيدة فيها — مع ما تدعو إليه الشيوعية من الانحلال منها والثورة عليها تمهيداً لنقل الولاء إلى مبادئها الرئيسية وإلى ضربها صاحب السيادة الفعلية والمصلحة الأولى في النظام كله .

خامساً : في مجال الحكم :

١٣) ان الشيوعية او النظام الماركسي او الاشتراكي يبشر فيمايبشر به : بقيام حكم عمالي عالمي على انقاض حكم الطبقة الارستقراطية بالنسب أو بالمال أو على انقاض الطبقة الاخرى البورجوازية التي تنشأ وتعيش في خدمة سابقتها .

فالعمال في النظام الماركسي يدعى لهم أنهم هم الأسياد ، ولا فرق بينهم وبين بعضهم بعضاً في جنس أو في لغة أو في دين أو في وطن !

ولكن الذي تم حتى الآن هو مباشرة غير العمال لشؤون الحكم والسلطة من بعض البروجوازيين لحساب العمال في المصانع والفلاحين في الأراضي الزراعية .

فثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ في روسيا التي قامت لحساب العمال والفلاحين لم تزل اليوم بعد مرور خمسين عاماً على قيامها وتسلمها زمام السلطة فيما يسمى بالاتحاد السوفييتي . . تستهلك لحساب طبقة جديدة ، نشأت بعد اسرة القيصر ورجال الاقطاع ، وتكون اعضاء الحزب الحاكم وهو الحزب الشيوعي .

وتعيش هذه الطبقة الحاكمة في رخاء وجاه فوق مستوى العامل وجاهه ، وتتمتع بامتيازات طبقية غير محدودة ، في مقدمتها : الجمع بين الإشراف والتنفيذ في الرقابة وإدارة الأعمال ، سواء في المصالح الحكومية أو المؤسسات والشركات .

وعضوية الحزب – اذن – امتياز يمكن صاحبها من شغل وظيفة رياسية في الحكومة أو في المؤسسات العامة توفرت له مؤهلاتها ام لم تتوفر ، بجانب ما لهذه العضوية من اختصاص الرقابة والاشراف على السلطة التنفيذية .

وهذا الامتياز هو الذي يجعل « الحزب » فوق الحكومة والدولة وفوق « النقد » والتجريح ، وتستباح في سبيل بقائه والاحتفاظ بقدسيته كل ضروب التعذيب والارهاب ضد من تحدثه نفسه بالنقد او بالتطاول عليه .

ولا فرق اطلاقاً في هذا الشأن بين « الحزب الاشتراكي في النظام الماركسي » و« الاسرة الملكية الحاكمة » في اي مجتمع ملكي آخر . اللهم إلا في عدد الأفراد هنا وهناك . وربما تخشى الاسرة الملكية الحاكمة في المجتمع الملكي صوت العامة ووعي الرعية ، فتحاسب نفسها على تصرفاتها وتراجع الأمر المرة بعد المرة قبل ابرامه توقياً لغضب أو فتنة يثيرها لدى العامة . وهي تخشى ذلك خاصة بسبب حرية الصحافة ووسائل الاعلام وحرية النقد والكلام في المجتمع الملكي نسبياً عنها في المجتمع الاشتراكي الماركسي .

وهذا الوضع المتميز للحزب الشيوعي أو للعصابة التي قامت بالانقلاب باسم الاشتراكية او اليسارية في أي مجتمع شيوعي او اشتراكي او يساري . . هو الذي يجعل الشيوعية أو الاشتراكية أو اليسارية « حرفة » و« مهنة » للحكم وجاهه والسيطرة على مقدرات الشعب الذي أرغم على الطاعة للنظام الشيوعي أو الاشتراكي او اليساري .

. . . هذا الوضع هو الذي يغري على انجار مجموعة قليلة باسم « الكادحين » وباسم العدالة « الاجتماعية » وغير ذلك من الشعارات الجوفاء ، التي يقصد بها اثارة الكثرة من العامة وتخديرهم بالآمال التي لا تتحقق أبداً بالوسائل البوليسية الوحشية ، وسوقهم إلى حيث تريد العصابة التي تستولي على الحكم .

ان « الجماهير » في المجتمع الشيوعي أو الاشتراكي او اليساري هي موضوع الاستغلال تماماً ، على نحو ما تستغل في أي مجتمع آخر غير اشتراكي . وربما استغلالها في المجتمع الماركسي أوسع دائرة وأعمق جذوراً .

ولا يبعد الاستغلال البشري سوى « التربية الاجتماعية والأخلاقية » وليس نظام حكم سياسي او اقتصادي معين . لا يبعد استغلال الانسان لاخيه الانسان إلا حد الفرد من انانيته وانماء الاحساس الجماعي في نفسه وسيطرة الجوانب الانسانية الخالصة على العلاقة بين الفرد والفرد وليس رفع شعار العدالة والرفاق والزمالة . . .

لا يمكن أن يبتعد شبح الاستغلال من الحاكم للمحكومين بمجرد النداء بالرفيق والتباكي على حرمان الجماهير الكادحة واعلان المشاركة في أرباح المصانع المؤممة والمزارع التعاونية . . . وما إلى ذلك مما ينتمي إلى الثورية والتقدمية من عبارات ومصطلحات .

والحكام الاشتراكيون في معيشتهم وترفهم هم في الواقع ملوك ، ولكن غير متوجين ، نصبوا انفسهم بالخداع والمكر ، ثم بقوا بالارهاب والتعذيب في كراسي الحكم ومباشرة سلطاته .

أما الملوك فقد كان العامل الأول في تنصيبهم هو التقاليد اكثر من الاختيار ، ثم الاعتقاد المسبق لدى الأفراد من الرغبة بوجوب الطاعة للاسرة المالكة دون ما عداها من أسر أخرى في المجتمع ، وان لم يكن هذا الاعتقاد قائماً على أسس واقعية تميز الاسرة المالكة بفضل في الانسانية وبحكمة في القيادة على غيرها ، لانه اعتقاد لم يناقش ومع ذلك له قدسية في توجيه المجتمع يتوارث فيه جيلا بعد جيل . وهنا يكون طغيان الملوك — ان طغوا — صادراً عن غرور وتكون طاعة الأفراد لهم أقرب إلى الخنوع يتحكم فيه عامل الخوف من الخروج عن التقاليد والاعتقاد ، قبل تحكم عامل الارهاب والتعذيب .

وما أشنع الارهاب المتعمد في نظام الحكم الماركسي ، وما ابشع التعذيب وإهدار آدمية الانسان فيه من أجل بقاء العصابة الانقلابية في الحكم مع جهلها بالسياسة ، ولكن بسبب الاستمتاع بجاهه في جو الوحشية وانعدام الضمير الانساني .

وما أضعف المغرور في نفسه في نظام الحكم الملكي ان اعتمد غروره على توهم لقيمة لم تكن له في ذاته ، ومن أجلها يخدع بما يقدم له من فروض الطاعة والاذعان من غيره في الرعية .

وأفراد المجتمع الذين لا يثورون على فساد الحكم سواء في نظام ملكي أو في نظام يساري ماركسي يستحقون ما ينالهم من آثار العبث والفساد .

وهم أبعد ما يكونون أعضاء أصحاء في مجتمع متحضر ويستظلون بظل دولة ذات سيادة .

هم أفراد سقطت قيمتهم الانسانية وتنازلوا عن اعتبارهم البشري في حرية التعبير والاختيار وقبلوا المذلة في نظام الحكم الملكي تحت تأثير الاعتقاد والتقاليد ، وقبلوها في النظام الماركسي بسبب شبح الجوع وحرمان البطن الذي فرضته ملكية الدولة وتحكم القلة الثائرة فيها .

والعامل في تثبيت الطاعة للملوك هو : « الايحاء » المتوارث بتفوقهم وعظمتهم ، وان كانوا صغاراً او بلهاء او جهلاء . . . وليس الارهاب والنظام البوليسي .

وإذا ساند بعض المحترفين بالدين ممن يحرصون على لقب العلماء وهم أبعد ما يكون عن روحه ومبادئه حكم بعض الملوك في أزمنة عديدة . . فان الدعاية المسمومة والمخدرة التي تقوم على الكذب والاختلاق والتزوير هي التي تطيل أجل الحكم الشيوعي أو الاشتراكي أو اليساري فترة أو فترات في مجتمع ما .

ووسائل الدعاية المعاصرة التي أوجدها العلم والتكنولوجيا منذ الحرب

العالمية الثانية استغلها النظام الماركسي أوسع استغلال لترويج الشيوعية أو اليسارية أو الاشتراكية ، وتجميع من يرنو ببصره من العمال — وهم كثيرون — إلى مستوى أرفع في المعيشة وحياة افضل في الانسانية ضد من كان له هذا المستوى وهذا اللون من الحياة من مواطنيهم في مجتمع واحد ، دون أن يتحقق لهؤلاء العمال هذا المستوى وهذا اللون يوماً ما للأسباب العديدة التي تجعل هذا النظام مضاداً للطبيعة البشرية ، وفي الوقت نفسه تجعله عاجزاً عن سد الاحتياجات الضرورية لشعب ما وقع تحته يوماً من الايام .

ومن أجل قصور هذا النظام عن تحقيق الفردوس الموعود به على الأرض ، تخلق وسائل الاعلام المختلفة منافذ متعددة تصرف عن طريقها وتبدد وعي المجتمع وتتبعه لمجريات الأمور التي تسير فيه بادعاء « الصراعات » المختلفة « وطرح » المشاكل العديدة باسم : « التحرير » ، أو ضد الاستعمار ، أو الرجعية ،أو الامبريالية الجديدة ... بحيث لا يهدأ فرد ويكون في بعد عن موجة الاثارة ، وبحيث لا يسكن انسان ويستقر ويلقي نظرة واقعية يستطيع بها أن يحكم على الأشياء أو يحدد مصيره أو مصير اسرته. وانما « الدوامة » وانما المد والجزر والموجات المتعاقبة المتلاطمة ابداً تحيل ارادات الأفراد إلى سلبية ، وتجعل منهم مستسلمين للقضاء والقدر . . . تدفع بهم الرياح انى شاءت ، ومتى قامت .

ان ابرع ما يتقنه نظام الحكم الاشتراكي الماركسي في مجتمع وقع تحت أسره هو فن الدعاية وتخدير المواطنين في المجتمع بالوعود البراقة ، وباختلاق المؤامرة تلو المؤامرة ، وتزييف الحقائق ، وبالتهويل في ابعاد حركات « التحرير العالمية » وبالمبالغة في أرقام احصائيات الانتاج في القطاع العام وما تملكه وتشرف عليه الدولة ، وبالمبالغة كذلك في قوة الجيش الذي لا يدفع عن حدود الوطن بقدر ما يكتم انفاس المواطنين ، وفي قوة البوليس السري والمخابرات العامة وأجهزة الرقابة والتتبع لأفراد المجتمع وطوائفه .

وقد أتيح له توفر هذا النشاط في مجال الدعاية ملكية الدولة لوسائل

النشر والاعلام في الداخل ، والرقابة على جميع النوافذ الخارجية التي يصل عادة عن طريقها الفكر الحر والرأي المدروس والبحث المستنير من وراء المجتمع . بحيث تستطيع الأجهزة الداخلية الخاصة بالاعلام والنشر أن تحرك في يسر أفراد المجتمع من الشيء إلى نقيضه دون اضطراب ذهني في النقلة ، وبحيث تحملهم على الايمان بالنقيضية في وقت واحد : فتذكر مثلا بعض الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها قيادة المجتمع ، والتي تدل على جهل مطبق في السياسة الدولية ، وعلى حمق أو تسرع في التفكير لمصلحة الوطن وفي الوقت نفسه تضفي على هذه القيادة طابع القداسة والعصمة والبعد عن الانحراف أي انحراف وعن المفاسد والاستغلال . .

كم من الأخبار والقصص والروايات التي تبرزها الصحف يومياً فيها والاذاعة في نشراتها والتليفزيون فيما يعرضه من مسرحيات وتمثيليات وأفلام إذا أضيفت إلى بعضها بعضاً في فترة وجيزة . . . تصور أوضح صور التناقض . ومع ذلك تمر هذه القصص والأخبار والروايات دون أن تثير هذا التناقض — الذي يدل حتماً على اختلاق وكذب وتزييف فيما يقص ويروى أو ينشر — وقفة لدى العامة تراجع فيها وتحكم على ما يروى ويقال . لان دفع الوسائل الاعلامية بتركيزها وتكرار ما يعلن عن طريقها اقوى بكثير من أن تتاح الفرصة للمراجعة والحكم لدى العامة على ما تقرؤه أو تسمعه أو تراه .

* * *

الاشتراكية الوطنية في ألمانيا :

بعد أربع سنوات من توقيع الهدنة في الحرب العالمية الأولى ، وبعد خمس سنوات من قيام الثورة الروسية في سنة ١٩١٧ ، قام بالمانيا حزب سياسي جديد

يقاوم الديمقراطية البرلمانية ويدعو لإلغاء النظام الرأسمالي . وهو الحزب « الاشتراكي الوطني » .

واتخذ مدينة « ميونيخ » مقراً لرياسته ونشاط دعوته . وتولى مقاليد الحكم في ٣٠ يناير ١٩٣٣ عقب انتخابات كانت نتائجها مفاجئة بما يشبه نتائج الثورة .

فقد فاز في البرلمان بأغلبية ساحقة ضد الأحزاب الأخرى ، مع مساندة الدول الغربية لها وبالأخص فرنسا وانجلترا . وفوز الاشتراكية الوطنية في الانتخابات العامة في ذلك الوقت يعتبر ثورة . لأن جمهرة الذين أيدوا انتخابها كانوا من المستضعفين . . . من جنود وضباط الجيش المسرحين ، والطلاب ، والعمال ، رغم قيام الحزب الشيوعي في ذلك الوقت ، وأصحاب الحرف والمهن الصغيرة . . . من الذين أحسوا بضغط الرأسمالية ، واحتكارها للنفوذ والعمل معاً ، تحت القيادة الرأسمالية العالمية في الصناعة والتجارة .

وكان أهم هدف للاشتراكية الوطنية في ألمانيا :

• أن تقف أولا في وجه انتشار الشيوعية . فقد بلغ أعضاء الحزب الشيوعي وقتذاك قرابة ستة ملايين من الأعضاء ،

• وأن تبعد ثانياً شبحها نهائياً من الوطن الألماني كله .

وتبنت من أجل ذلك مبادىء الاشتراكية في أساسها :

• فحق المجتمع ومشاركته في مال الأفراد ، حق طبيعي وأصيل . لكنها مع ذلك أبقت المال في أيدي الأفراد ، والشركات ، ولم تفصل حق المجتمع منه وتجعله قطاعاً عاماً أو ملكية عامة .

وبذلك لم تحدد الملكية الفردية ، وإنما حددت « دخل » الفرد وجعلت له

رقماً أعلى لا يتجاوزه بحال ، يعود كل ما تجاوزه إلى الخزينة العامة . وما بين الرقم الأعلى والرقم الأدنى أخضعته للضريبة التصاعدية .

وبذلك وفقت بين حق الفرد في التملك والاقتناء – في غير تحديد للملكية ، ولكن في تحديد للدخل مما يملك – وبين حق المجتمع في أموال الأفراد . واشتراكية الاقتصاد عن هذا الطريق اشتراكية صريحة .

ونصيب المجتمع في أموال الأفراد عن هذا الطريق هو غير الضرائب الأخرى التي يجب عليهم أداؤها ، أسوة بما هو متبع في النظام الرأسمالي .

والإنسان بقيمته الإنسانية وبإنتاجه البشري ، وليس بالمال والعرض الذي يدخل في حيازته وملكه .

ونظرية الدكتور : « شاخت » في الاقتصاد الألماني في جعله « الإنتاج الألماني » غطاء للمارك الألماني ، بدلا من الذهب ، قامت على هذا الأساس ، ثم ضمنت في الوقت ذاته قيمة شرائية قوية للمارك في مقابل النقد الأجنبي .

فقد كان من السهل على عمال المصانع الألمانية أن يتبرعوا بزيادة ساعة في العمل يومياً لمدة معينة أكثر من تبرعهم بالمارك نفسه .

واتخذت السياسة الاقتصادية الألمانية من زائد الإنتاج في غير مقابل من الأجور طريقاً لخفض سعر التصدير من المصنوعات الألمانية ، بحيث تشق طريقها في قوة إلى الأسواق الأجنبية ، وفي غير منافسة في السعر وفي الجودة معاً ، بما فيها الأسواق، التي تشرف عليها السياسة الاستعمارية الغربية في أفريقيا وآسيا .

ومن جانب آخر عن طريق خفض الاستهلاك في وجبة معينة في يوم معين في كل شهر – وجبة الغذاء يوم الأحد الأول من الشهر – من أشهر الشتاء تجمع الملايين من الماركات الألمانية لمعونة الشتاء .

وهكذا — في الإنتاج البشري زيادة ، وفي الاستهلاك خفض — يكون الإنسان نفسه هو معيار الحياة ومصدر قيمته التي يقيّم بها ذاته .

• ولكي تضمن الاشتراكية الوطنية الألمانية حق المجتمع الألماني في المال ، وعودة الإنسان « الألماني » إلى انسانيته اتخذت اجراء أخذ عليها فيما بعد من أعدائها في الخارج وبالأخص في البلاد الرأسمالية : فأبعدت العنصر اليهودي من المال ، والسياسة ، والتوجيه في كل قطاعات التوجيه من الجامعة ، والصحافة ، والتعليم . . . ثم من الجيش والقضاء . .

وبررت هذا الإجراء بتبني « الشعوبية الآرية » ضد السامية .

وكان عذرها ضد هذا الاضطهاد السافر : أن اليهود يتحكمون في رأس المال ، ومن ثم يتدخلون في السياسة والتوجيه .

وهم من أجل المال أشعلوا نيران الحرب العالمية الأولى !

ومن أجل المال أيضاً جوعوا الشعب الالماني أثناء هذه الحرب ، وقدموا له من الطعام ما تنفر منه الكلاب !

ومن أجل المال أيضاً وبسببه أدخلوا « العالمية » كاتجاه في السياسة والتوجيه يساعد على ضعف الشعب الألماني واذلاله ، ويمكن للعناصر الأجنبية الانتهازية من السيطرة على الحكم في البلاد .

وساعد على قبول هذا الإجراء داخل الوطن الألماني نفرة الشعب من اليهود ، لتصرفات استغلالية ينسبها إليهم ، وعورات ضد البلاد قبل الحرب وفي أثنائها يعتقد بوقوعها منهم .

واعترفت الاشتراكية الوطنية بالمذهب البروتستنتي — باعتبار أنه مذهب الأغلبية — كدين في التوجيه في جميع المدارس .

وحافظت بجانب ذلك على تقاليد الشعب الجرماني ، معاونةً للشعب على استرداد الوعي بقيمته بعد فترة الحرب الأولى وما يليها . تلك الفترة التي ضربت عليه فيها الذلة والمسكنة ، سواء بسبب ما جاء في نصوص معاهدة فرساي التي انهت هذه الحرب ، أو بسبب الإفلاس الذي انتاب البلاد منذ سنة ١٩٢٠ واستغلال العناصر « الرأسمالية » لثروة الشعب ، وقيم أبنائه نتيجة له .

وقد أثارت رعاية الاشتراكية الوطنية للمذهب البروتستنتي وحده ، حفيظة الكنيسة الكاثوليكية بروما ضدها . لأن هذه كانت ترى في الثلاثة عشر مليوناً من الكاثوليك الألمان ما يوجب على الدولة الألمانية أن تعترف بمذهبهم وتمنحه الرعاية ، على نحو ما فعلت مع مذهب الأغلبية .

وكان ذلك من الأسباب التي ساعدت الرأسمالية في الخارج على أن تنتفع بمساعدة الفاتيكان الأدبية ضد الاشتراكية الوطنية الألمانية ، بعد ما أظهرت في وضوح مناوأتها لليهود وبعد أن حرمت عليهم مباشرتهم للعمل داخل البلاد .

على أن الروس أيضاً كانوا يحقدون على تلك الاشتراكية الوطنية ، ليس بسبب إلغائها للحزب الشيوعي في الوطن الألماني فقط ، وإنما لما فعلته من التحول الجذري للذين كانوا يعتنقون الشيوعية من الألمان .

وقد كانت الثورة الشيوعية في روسيا ترقب قبل تولي الاشتراكية الوطنية الحكم في يناير سنة ١٩٣٣ ، سقوط ألمانيا جميعها في أيدي الشيوعيين الألمان من وقت لآخر . ثم كانت تنتظر بعد فوز الاشتراكية الوطنية في ألمانيا أن تصفية الشيوعية سيأخذ وقتاً طويلا ، وربما تنتهي هذه الاشتراكية قبل أن تنتهي التصفية ، فتستأنف الشيوعية نشاطها من جديد .

والشيوعية وإن كانت صورة من صور الاشتراكية ، ولكنها لا تساند

أية صورة أخرى من الاشتراكية ، إلا باعتبار : أن هذه وتلك ضد الرأسمالية . ويوم تنتصر الصورة الأخرى من الاشتراكية على الرأسمالية ستسفر الشيوعية عن عداوتها لما عداها من هذه الصور الاشتراكية الأخرى . ولا تساندها أيضاً إلا على أمل : أن تتحول إلى شيوعية يوماً ما .

والسعي إلى النصر من جانب الرأسمالية ضد الشيوعية يحتم عليها أن تساند صور الاشتراكية الأخرى ، لأن مساندتها إياها في واقع الأمر يعد عقبة في طريق انتشار الشيوعية ، وفي الوقت نفسه ستتضح بمرور الزمن عيوبها ، وغلوها في تقدير الحياة الإنسانية بالمقياس المادي وحده .

وتألب القوى العالمية ضد الاشتراكية الوطنية بألمانيا لم يكن منذ إعلان الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وإنما كان يوم ظهرت عداوة الشيوعية مع عداوة الفاتيكان ، مضمومتين إلى عداوة الرأسمالية منذ سنة ١٩٣٦ . وعداوة اليهودية العالمية منذ تسلم الحزب الاشتراكي الوطني زمام الحكم سنة ١٩٣٣ . أي قبل إعلان الحرب بسنوات .

والنصر في هذه الحروب لم يكن لجيوش ، وإنما كان لاتجاهات فكرية . ويبدو ذلك واضحاً في وضع ألمانيا الآن بعد هذه الحرب الثانية :

• فانتصار الشيوعية يتمثل في اقتطاع ألمانيا الشرقية ، وجعلها حقلا للتجربة الشيوعية لوسط أوربا كله .

• وانتصار الفاتيكان في إيجاد أغلبية ولو نسبية ، للكثلكة في ألمانيا الغربية . وكان أهم عامل في إيجاد هذه الأغلبية اتفاق حلفاء الغرب لصالح الفاتيكان على تمييز الكاثوليك الألمان في القبول في الهجرة من القطاع الشرقي إلى القطاع الغربي من ألمانيا .

• وانتصار الرأسمالية في استعادة مناجم الصلب والحديد بألمانيا إلى نفوذهم ، وتحت سيطرتهم .

والحزب الديمقراطي المسيحي الذي يلعب اليوم الدور الأول في سياسة ألمانيا الغربية يسانده الفاتيكان ، كما تسانده الرأسمالية الغربية على السواء . ولذا من الصعب أن يتم اتفاق بينه وبين روسيا الشيوعية ، أو بين القسم الشرقي من ألمانيا ، طالما بقي شيوعياً .

ومحاولة التقريب اليوم في المؤتمرات العالمية للكنيسة الكاثوليكية التي تعقدها منذ ثلاث سنوات بروما ، بين المسيحية واليهودية ، عن طريق إعلان الكنيسة الكاثوليكية براءة اليهود من دم عيسى ليست محاولة دينية ، بقدر ما هي محاولة سياسية ، وبقدر ما هي تحالف بين الرأسمالية والفاتيكان في مواجهة ضد الشيوعية ، أو على الأقل : هي مناورة لإرهاب النظام الشيوعي .

وعلى شاكلة هذه المحاولة : ما يقال من وقت لآخر عن « مدينة القدس » .

فليس من المعقول في سياسة الفاتيكان أن تخضع هذه المدينة لولاية إسرائيل : إذ جعل القدس خارجاً عن ولاية غير المسيحيين كان أهم هدف للحروب الصليبية التي دامت قرابة ثلاثة قرون ، وانتهت برفض صلاح الدين الأيوبي الموافقة على ذلك ، مقابل موافقته على إنشاء مدارس دينية مسيحية على امتداد شاطىء الشام ، مما يعرف بلبنان اليوم .

وكان فصل لبنان — بعد إقامة هذه المدارس — عن الوطن العربي الإسلامي هدفاً للكنيسة الكاثوليكية ، أتمه الاحتلال الفرنسي للشام بعد الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٢٠ . ولم تزل لبنان تعتبر نفسها في المنطقة المسيحية الغربية أكثر منها في الوطن العربي .

والاشتراكية الوطنية في ألمانيا في اندفاعها في آثار « الآرية » و« السامية »

أكدت ثقتها وتقديرها للشعوب الآرية ، وبالأخص انجلترا . وقد كان ذلك سبب ضعفها وسبب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية . فإيقاف ألمانيا انجلترا على نواياها العدوانية ضد الشيوعية الروسية أثناء الحرب كان عن ثقة من ألمانيا بانجلترا باعتبارها في مقدمة الشعوب الآرية المتفوقة في المزايا والحضارة الإنسانية المسيحية .

ولما أدى تشرشل دور « الشيطان » — كما يقول — في إبلاغ روسيا نوايا ألمانيا ، وعلمت ألمانيا بذلك اضطرت أن تدخل الحرب في غير استعداد ضد روسيا ، وأن تفتح جبهة ثانية شرقية مع الجبهة الغربية التي باشرت الحرب فيها قبل ذلك .

والمؤرخون يذكرون : أن المانيا منذ اتحادها الفيدرالي الأول قبل عهد **« بسمارك » تتميز بشيئين : بكفاية الفرد الالماني وسبقه في مجال العلم والصناعة ، ثم بفشل السياسة الخارجية الألمانية ، وعدم قيامها على وعي ناضج واستيعاب شامل في الدراسة للأوضاع العالمية .**

الاشتراكية القومية :

وهناك صورة أخرى للاشتراكية حدثت في أوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية وهي الاشتراكية القومية بيوجوسلافيا . وهي لا تختلف عن الشيوعية الروسية إلا في حق الملكية الفردية . وهذا الاختلاف لم يكن أصيلا فيها ، وإنما طرأ كتعديل على الشيوعية الروسية ، التي أخذ بها من أول الأمر في يوجوسلافيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

والذي أملى هذا التعديل تأخر الإنتاج الزراعي سنة بعد أخرى . ولوحظ أن سببه هو ما في (الملكية الجماعية) التي تتبناها الشيوعية من تثبيط للحوافز الشخصية لدى الفلاح والمعني بزراعة الأرض .

ويستدل الذين يبررون التعديل لهذا السبب بأن المحصول الزراعي أخذ في الزيادة التدريجية في يوجوسلافيا ، منذ أن أعادت حق الملكية الفردية بنسبة ضئيلة ، بعد مرور سنوات كافية من تطبيق الملكية الجماعية في الزراعة أقنعت المسؤولين بوجوب التعديل .

وعلماء الاجتماع يلاحظون منذ فجر التاريخ البشري أنّ الفلاح يرتبط بالأرض التي يفلحها ، وربما أكثر من ارتباطه بأولاده . ويعتبرها — فوق كونها مصدر رزقه في الحياة — أمراً مقدساً يتخذ منه قبلته التي يتجه إليها .

وعبادة قدماء المصريين للنيل طمعاً في مائه ، وللصحراء رغبة في تجنب رمالها التي تحملها الرياح الخماسينية كل عام ، إنما كانت بسبب الأرض التي يفلحونها وتعلقهم بها ، ولم تكن عبادة أصيلة لهما .

فإذا خرجت الأرض من يد الفلاح الذي يتوفر على فلاحتها — وليس المالك الكبير ، لأنه مستثمر لمال ، وليس فالحاً لأرض — خرج أعز شيء لديه من يده ، وتظلم الدنيا في عينيه ويصير أمره إلى اليأس والقنوط . وهذه حالة الفلاح في كل مكان يفلح فيه أرضاً . وليست قاصرة على شعب دون شعب ، أو على مكان دون آخر .

ولذا من المنتظر : أن يضعف إقبال الفلاح على الزراعة والعناية بالأرض لو انتزعت من يده وأصبح فيها أجيراً أو كالأجير . ولا يقلق على قوته عندئذ ، لأنه يستطيع أن يأخذ في خفية ما يحتاجه مما هو تحت يده باسم الملكية الجماعية ، مهما تعددت صنوف الرقابة في الاشراف عليه . لأن ما يفعله هنا يفعله الرقيب عليه أيضاً ، ثم هو يجد له تبريراً مقنعاً في نفسه .

وساعتئذ لا يسأل عن الضمير : لأن الشيوعية نفسها تضع الثقل على الرقابة الخارجية دون الرقابة الذاتية الداخلية ، وهي رقابة الضمير . وتوّ أن تنتزع

الأرض من يد الفلاح ينفذ الحقد إلى نفسه على الملكية الجماعية الّتي حلت محل الملكية الخاصة ، ويتكون فيها باعث « الانتقام » . ولا ينفس عن حقده ، ويخفف من أثر باعث الانتقام عنده ، سوى « الإهمال » في فلاحة الأرض نفسها ثم أخذ ما يحتاجه من إنتاج الأرض سراً ، وربما يأخذ أكثر مما يحتاج .

ولكن هذه الاشتراكية القومية في يوجوسلافيا ، فيما أعادته من حق الملكية الفردية ، لم يكن سماحها بالتملك والاقتناء إلا في حدود ضيقة ، وفي مساحات صغيرة .

وعلى هذا النحو الضيق من الملكية الخاصة فيما سمحت به من مباشرة الحرف والمهن مباشرة خاصة . فذلك أيضاً في نطاق الاستطاعة الشخصية ، وتحت إشراف الرقابة الفنية العامة للدولة .

وما عدا ذلك فالاشتراكية القومية اليوجوسلافية تحاكي خطوط الشيوعية في جوانب حياة المجتمع الأخرى ، بعد تطبيق المبادىء العامة للماركسية ، وهي تلك المبادىء الّتي تستهدف إنسانية الإنسان فيها ! !

وما يؤخذ على الشيوعية الروسية في تطبيق هذه المبادىء يؤخذ على الاشتراكية القومية في يوجوسلافيا لذلك :

فالسلوك الإنساني يدور في إطار المستوى المادي وحده .

وعلاقات الأفراد تقوم على أساس مادي نفعي .

والعلاقات الأسرية لا تنظمها علاقة الدم والرحم ، وإنما يسودها كذلك التبادل في النفع المادي .

والالحاد أساس رئيسي في التوجيه ، وبالأخص للناشئة :

وبعض الكتاب يرون أن سمو الحضارة الإنسانية هو في « الانفصال » في علاقة الأسرة :

الانفصال في السكن .

الانفصال في المعيشة .

والانفصال في الرأي والتفكير .

ويرون أن تضافر أفراد الاسرة ، وترابطهم على أساس من مودة الرحم ، هي من بقايا البدائية . وأن تعاونهم في سرائهم وضرائهم في غير مقابل مادي ، أسلوب من أساليب الحياة الفطرية .

ومن أجل ذلك لا يعاب على الشيوعية إن هي جعلت المعيار مادياً في العلاقات ، وإن هي نزلت بالسلوك الإنساني إلى المستوى الحسي وحده . لأن في هذا المستوى يمكن روية المنافع وتحققها ، دون تخيلها وتعليق الأمل بما يتخيل منها .

وآية ذلك في نظرة هذا البعض : أن الحضارة الغربية في البلاد الرأسمالية وصلت أيضاً إلى هذه الظواهر في الأسرة . فتلك إذن سمات للتقدم الصناعي والعلمي ، وهو أساس الحضارة المعاصرة ! .

ولكن الحضارة الإنسانية هي إنسانية في مبناها وهدفها . قوامها الروح الإنسانية ، وليست مادية الإنسان .

ومعيارها : السلوك الإنساني في تهذيبه وسموه . وكلما ارتفع السلوك فوق التبادل المنفعي ، كلما كان أكثر تصويراً لحضارة الإنسانية .

فاذا سمت علاقة أفراد الاسرة إلى علاقة المودة في الرحم ، وسمت علاقات

المجتمع إلى المشاركة في أهدافه وحدها كانت الحضارة الإنسانية أكثر تمثيلا في النوعين من العلاقات .

والشيوعية – كضرب من الاشتراكية الماركسية – استهدفت تخليص الإنسان من استعباد المال واستذلاله . . استهدفت تمكين الانسان من عودته إلى إنسانيته ، وسيطرته بهذه الانسانية على المال . وتحكمه في استخدامه ، وذلك منطق يفضي إلى :

أن لا ينزل الإنسان بسلوكه إلى المستوى الحسي المادي .

وأن لا تقوم العلاقات في الأسرة وفي المجتمع على أساس التبادل المنفعي وحده.

فإن هي حكّمت المقياس المادي وحده حولت هدف الاشتراكية إلى ما تدفع إليه الرأسمالية من سيطرة المال على الانسان . فليس هناك معنى لسيطرة المال سوى : خضوع القيم الإنسانية في الحياة للافراد والمجتمع إلى المال وإلى المعيار المادي وحده . أو ليس معناها سوى : إلغاء القيم الانسانية في الاعتبار أصلا في حياة الإنسان وحياة المجتمع .

والشيوعية يومئذ أكثر شراً على البشرية من الرأسمالية : لأن الرأسمالية في احتكار المال لإنسانية الإنسان تسير مع منطقها في صراحة وفي غير مواربة . بينما الشيوعية ، كصورة من صور الاشتراكية ، إن حكمت المقياس المادي ، تحكمه باسم إنسانية الإنسان ، وهو الهدف الذي تستهدفه ، وتعلن عنه في تميزها عن الرأسمالية وفي كفاحها ضد النظام الديمقراطي الغربي . وهي بذلك تخدع الإنسان . وعندئذ : ما تدعيه من تخدير « الدين » للشعوب أجدر بأن يكون صفة لها ، وما تدعيه كذلك بأن الرأسمالية كفر بالإنسانية أولى بأن يكون هو شعارها .

وما يؤخذ على الشيوعية الروسية في تطبيق هذه المبادىء يؤخذ على

الاشتراكية القومية في يوجوسلافيا لذلك .

والاشتراكية القومية في يوجوسلافيا كانت موفقة في تعديلها لإلغاء الملكية الفردية على النحو الذي أشرنا إليه لأنها استجابت للطبيعة البشرية في أخص ما يدفعها نحو الحركة والسعي في الحياة . . استجابت إلى غريزة الملك والاقتناء في الإنسان وهي غريزة ضرورية لحفظ البقاء الإنساني : في شخصه ، ونوعه .

وبقدر ما تستجيب إلى ذلك تبتعد عن التطبيق الحرفي لمبادىء ماركس ، ثم في الوقت نفسه تقترب من موسكو ، وتظل هناك فجوة بينها وبين القيادة الصينية للحركة الشيوعية .

والخلاف العقائدي أو المذهبي بين موسكو وبكين هو خلاف حول التراخي أو التشدد فيما تدعو إليه الماركسية من عدم مهادنة الرأسمالية والعمل على التعجيل بانهيارها .

فإذا تبنت موسكو اليوم سياسة « التعايش السلمي » ــ مخالفة بذلك ما دعا إليه كارل ماركس ، ولينين ، وما طبقه ستالين طوال حكومته في ثلاثين عاماً من تاريخ الثورة الحمراء ، من أجل مصلحة الشعب الروسي وحقه في حياة أفضل ، مما مرت عليه حتى الآن ــ فإن بكين ــ وهي فتية في التجربة الماركسية الشيوعية ــ تحاول أن تكون الأمينة على تعاليم ماركس . ومن ثم يجب أن تؤول إليها قيادة العالم الشيوعي .

وبكين تشبه سياسة التعايش السلمي التي تسعى إليها موسكو ــ بالإضافة إلى التعديلات في تطبيق الماركسية التي دفعت إليها تجارب نصف قرن انقضت حتى الآن على التطبيق الماركسي في الاقتصاد القومي السوفييتي ــ **بالردة عن العقيدة الماركسية** . وطالما موسكو تعتنق هذه السياسة وهي حتماً لا بد أن تعتنقها ،

فالفجوة بينها وبين بكين ، ستتزايد على مضي الزمن .

والخلاف في تطبيق أيديولوجية العالم الشيوعي نفسه سيقسمه إلى عالمين : عالم متطرف في اليسار وعالم آخر هو يساري الأصل ولكنه في تجاربه ، ومن تجاربه ، ترك قمة اليسار إلى بداية طريق اليمين .

نقد التجربة الاشتراكية في الملكية العامة :

إن بعض زعماء الأحزاب الشيوعية في الكتلة الشرقية يوجه النقد المرير صراحة إلى التجربة الاشتراكية في الملكية العامة في بلده ، بعد مرور أكثر من عشرين عاماً عليها .

فزعيم الحزب الشيوعي في رومانيا CEAUSESCU (١) تحدث في اجتماع اللجنة المركزية للحزب بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ موضحاً ضعف النظام الاقتصادي في رومانيا الذي يتستر في نوع الانتاج ، وكمه ، وزيادة نفقاته وراء الاحصائيات الرسمية ... واعتبر رومانيا بانها لم تزل بلداً متخلفاً في الاقتصاد ، بعد مرور واحد وعشرين عاماً على التجربة الاشتراكية في الملكية العامة ، ويبدو هذا التخلف في نظره :

* في أن الفلاحين يعملون فحسب ثلث الوقت المخصص للعمل ، وهم يكونون نسبة أكثر من نصف السكان العاملين .

* وفي أن ارتفاع أسعار الانتاج يعادل الضعف في البلاد المتقدمة .

* وفي أن انتاج العامل في رومانيا أقل بمقدار الضعف أو الثلاثة أضعاف

---

(١) على نحو ما ذكرت مجلة الاكونومست البريطانية The Economist في العدد الصادر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٧ بعد هجوم منه استمر طيلة اربعة عشر يوماً على نظام الاقتصاد في رومانيا وعدم كفايته .

عن انتاج العامل في إيطاليا ، وفرنسا ، والمانيا الغربية .

وشكا من أن العامل في رومانيا لا يسهم مساهمة جدية في الاقتصاد الوطني ، وتمر الأيام العديدة على قلة انتاجه رغم شعوره بالاطمئنان بوظيفته . وتساءل : هل يمكن أن تتحول المصانع إلى مؤسسات للبر والخير ؟.

. . . كما عدد المظاهر التي تنشأ عن الغلو في « مركزة التخطيط » وهي :

* امتلاء المخازن بالسلع الصالحة للبيع ،

* والغلو في زيادة العمال عن حاجة العمل ، تفادياً للبطالة .

* والكسل والتراخي في توظيف الطاقات الجديدة ، وهي كثيرة .

وأخيراً أنذر بأن ١٣٧٠ نوعاً من الانتاج أسفرت عن خسارة بما يقرب من ٢٤٠ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية في عام ١٩٦٦ ، وأن الوضع يبدو سيئاً كذلك في عام ١٩٦٧ بحيث ان العجز المرتقب في الميزانية الوطنيةللعام نفسه يصل إلى نحو ٢١٥ مليون جنيه استرليني .

* * *

وابتدأ حديثه على النحو التالي :

« لا يمكننا أن نتحدث عن تفوق الاشتراكية عن الرأسمالية ، طالما بعض الدول الرأسمالية المتقدمة تنتج أرخص وأحسن في نوع السلع . لانا عندئذ غير قادرين على أن نبرهن على هذا التفوق .

ثم قالت المجلة :

« إن ضعف نظام الاقتصاد الحاضر في رومانيا يختفي وراء النسب النظرية والتصورية في زيادة النمو « الاحصائيات التخطيطية » .

« وقد بدأ الرومانيون يدركون : ان هذا الضعف كما هو في نوع الانتاج ونفقاته ، هو ايضاً في كميته .

« وقد أبدى زعيم الحزب الشيوعي في رومانيا في اجتماع ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ للجنة المركزية عدة ملاحظات لا يمكن معها — كما يقول — أن تتحمل رومانيا طويلا وتقف بعيداً من الاصلاحات الاقتصادية التي تجري الآن في دول شرق أوربا (١)

« وليس المجال — كما يقول أيضاً — أن تعلن المشروعات القيادية للمصانع التي لها شبه استقلال . وليس كذلك هو مجال المدح والثناء للتجارب الاقتصادية في الدول الاشتراكية . وانما هو مجال الكلمات القاسية التي تهز الرسميين في الحزب من ثباتهم .

« فهو ما زال يعلن : ان رومانيا لم تزل بلداً متخلفاً . ويذكر في هذا الصدد : أن صنوف الآلات التي صدرتها رومانيا في سنة ١٩٦٤ كان يساوي الطن منها ٤٢٠ ج.ك بالقياس إلى ما يساويه في بلغاريا من ٥٠٠ ج ك ، وفي فرنسا من ٩٦٨ ج ك ، وفي سويسرا من ١,٧٢٤ ج ك . . . وأن الفلاحين ، وهم يكونون نسبة أكثر من نصف السكان العاملين ، يعملون فحسب ثلث الوقت المخصص للعمل .

وتنقل المجلة أنه يقول أيضاً :

« ان التخلف كان السبب في ارتفاع أسعار الانتاج ارتفاعاً ظاهراً ، تقريباً إلى ما يعادل الضعف في البلاد المتقدمة ، إذا نظرنا إلى الاقتصاد ككل ...

---

(١) وهي تلك الاصلاحات التي تميل بالاقتصاد الماركسي إلى النظام الحر في الرأسمالية من ادخال الحوافز الفردية ، وحرية المباشرة للقائمين على رياسات العمل .

وكذلك في أن انتاج العامل في رومانيا أقل بمقدار الضعف أو الثلاثة أضعاف عن انتاج العامل في ايطاليا ، وفرنسا ، والمانيا الغربية .

وتستطرد المجلة فتذكر :

« أن كل المظاهر التي لا خلاف عليها والتي تدل على التطرف في « مركزة » الاقتصاد المخطط، توجد في خطاب سكرتير الحزب الشيوعي في رومانيا في اجتماع اللجنة المركزية السابق ، مما سماه بالمعركة بين : « المارد والآلهة »

* مخازن مليئة بالسلع الصالحة للبيع .
* وغلو في زيادة العمال لتفادي البطالة .
* وكسل أو تراخ في توظيف الطاقات الجديدة ، وهي لا يستهان بها .

وتحكي المجلة عنه قوله :

« إن الأيام عديدة ، تلك التي يطمئن فيها العامل إلى الاحتفاظ بوظيفته ، ومع ذلك لا يسهم فيها إلا قدراً ضئيلا في انتاج الاقتصاد . هل يمكننا أن نحول المصانع إلى مؤسسات للخير والبر ؟

« إن مبدأ العمل في الوظيفة كاملا يجوز أن يستمر ، ولكن يبدو أنه سيكون من الصعب على مديري المصانع في رومانيا أن يحققوا استيعاباً للقوة العاملة الرخيصة الواسعة النطاق (غير المدربة أو التي ليس لها مهارة فنية على نحو ما يتطلبها العصر التكنولوجي) إذا ما أمكن للآلة الجديدة أن تكون أكثر انتاجاً » .

وقد روت المجلة :

« ان زعيم الحزب الشيوعي في رومانيا قد انتقد بالخصوص اولئكم الرجال

الذين لم يستطيعوا أن ينفذوا برامج الاستثمار الخاصة بعملهم . ووزير الصناعة الكيماوية معرض من أجل ذلك إلى فقد وظيفته إذا لم يشمر عن ساعد الجد في عام ١٩٦٧ .

وقالت :

« والعلاج الذي اقترحه زعيم الحزب الشيوعي يتضمن انشاء معاهد للبحوث وتأكيد العناية بالمحاسب الاليكتروني . ولكن يصر أكثر على أن كل فرع أو قسم في الاقتصاد يجب أن يسلك الطريق الخاص به . ويطلب كما يقول الروس : المحاسبة الاقتصادية الكاملة . وهذا يعني أنه يجب ادخال الحافز الفردي كمحك للمنافسة ، وأن المصانع يجب أن تسهم في الاقتصاد القومي ، أو أن تذهب إلى غير رجعة .

وختمت المجلة ما نقلته عن هذا الزعيم الشيوعي بقولها :

« وتبعاً لما ذكره زعيم الحزب الشيوعي في رومانيا : أن ١٣٧٠ نوعاً من الانتاج أسفرت عن خسارة في العام الماضي بما يقرب من ٢٤٠ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٦٦ ، بينما يبدو الوضع سيئاً كذلك في عام ١٩٦٧ ، حيث أن العجز في الميزانية الوطنية يقدر في هذا العام بحوالي ٢١٥ مليون ج.ك ».

* * *

جمال الدين الافغاني والاشتراكية (١) :

ان جمال الدين الأفغاني يرى أن من يعرفون بالشيوعيين (كومنست)

---

(١) جمال الدين الأفغاني إذ يكتب في ذلك . . . يصدر عن تجارب رحلته في بلاد أوربا ، وفي روسيا على الأخص ، وفي بلاد الشرق . وكان ذا بصر نافذ باتجاهات الحكم والفكر ، وذا قدرة على وزن الأمور .

وكذا من يطلق عليهم اسم الاشتراكيين (سوسيالست) يمثلون اتجاهاً من اتجاهات الطبيعيين (نيتشر) .

من هم في الغرب ؟ :

ويقول في شأن الغربيين منهم :

« هذه الطوائف تتفق في سلوك الطريقة الدهرية (تكفر بالله وتؤمن بالطبيعة وحدها) . زينوا ظواهرهم بدعوى :

« * انهم سند الضعفاء ،

« * والمطالبون بحقوق المساكين والفقراء .

« * وكل طائفة منها **وان لونت وجه مقصدها بما يوهم مخالفته لمقصد الأخرى ، إنما هو رفع الامتيازات الإنسانية كافة ، وإباحة الكل للكل ، واشتراك الكل في الكل »**.

« وكم سفكوا من دماء ، وكم هدموا من بناء ، وكم خربوا من عمران »
« وكم اثاروا من فتن ، وكم انهروا من فساد . كل ذلك سعياً في الوصول إلى هذه المطالب الخبيثة : الاباحة ، والاشتراك .

« وجميعهم على اتفاق : في ان جميع المشتهيات الموجودة على سطح الارض منحة من الطبيعة وفيض من فيوضها ، والاحياء في التمتع بها سواء . واختصاص فرد من الانسان بشيء منها دون سائر الأفراد بدعة في شرع الطبيعة سيئة ، يجب محوها والاراحة منها » (١) .

---

(٢) من كتاب الرد على الدهريين ، نشر دار الكرنك بالقاهرة ، ص ٩٠

موقفهم من الدين والملكية :

ومن مزاعمهم :

« **ان الدين والملك عقبتان عظيمتان ، وسدان منيعان ، يعترضان بين أبناء « الطبيعة »**، ونشر شريعتها المقدسة : الاباحة ، والاشتراك . وليس من مانع اشد منهما. فإذن من الواجب على طلاب « الحق الطبيعي » أن ينقضوا هذين الأساسين ، ويبيدوا الملوك ورؤساء الأديان » (١) .

وسائلهم لذلك :

« ثم يعمدون إلى الملاك وأهل السعة في الرزق ، فان وافقوا « الطبيعة » فخرجوا عن الاختصاص ... فتلك ، **وإلاّ أخذبأ عناقهم قتلاً ،وباكظامهم خنقاً حتى يُعتبر بهم من يكون من أمثالهم**، فلا يلوون رؤسهم كبراً على الشريعة المقدسة (شريعة الطبيعة) ولا « تزور أعناقهم عصياناً لاحكامها . . » (٢)

منافذ تسربهم :

« نظر ابناء هذه الطوائف في وجوه الوسائل لبث أفكارهم ، والافضاء بما في أوهامهم إلى قلوب العامة ، فلم يجدوا وسيلة انجع في زرع بذور الفساد في النفوس من وسيلة التعليم : اما بانشاء المدارس تحت ستار نشر المعارف، او بالدخول في سلك المعلمين في مدارس غيرهم ، ليقرروا اصولهم في أذهان الأطفال ، وهم في طور السذاجة ، فتنقش بها مداركهم بالتدرج .

« فمن اولئك الدهريين من همه بناء المدارس ، ودعوة الناس إليها . . .

---

(١) المصدر السابق ص ٩١

(٢) المصدر السابق ص ٩١

ومنهم متفرقون في بلاد اوربا يطلبون وظائف التعليم وينالون من ذلك طلبهم .

« وجميعهم يتعاونون على اذاعة خيالاتهم الباطلة .

« وبهذا كثرت أحزابهم ، ونمت شيعتهم في أقطار الممالك الاوروبية خصوصاً في المملكة الروسية . »

أثر تعاليمهم على انقراض النوع البشري :

« لا جرم أن هذه الطوائف إذا استفحل أمرها ، وقوي ساعدها على المجاهرة بأعمالها . . . فقد تكون سبباً في انقراض النوع البشري » .

« اعاذنا الله من شرور أقوالهم وأعمالهم ! » (١)

من هم في الشرق ؟ :

« أما الدهريون (الاشتراكيون والشيوعيون) الذين ظهروا في لباس المهذبين ، ولونوا ظواهرهم بصبغ المحبة الوطنية (القومية) وزعموا أنفسهم : انهم طلاب خير الامة . . . فصاروا بذلك شركاء اللص ، وزفقاء القافلة . نحاو في أعين الاغبياء حملة لاعلام « العلم والمعرفة » وبسطوا للخيانة بساطاً جديداً ، وتولاهم الغرور بما حفظوا من كلمات قليلة ناقصة غير تامه الافادة ، مسروقة من أوهام المبطلين ، وفتلوا سبابهم كبراً وعلواً ، ولقبوا أنفسهم بالهادين والادلاء وهم في أطباق جهل ، وارتاق غباوة، وفي « أهب دنس الرذائل ، ومسلك من قذر الذمائم . . اولئك قوم قوي فيهم الظن :

---

(١) المصدر السابق ص ٩٢

« بأن العقل وثمرته من المعرفة ينحصران في تبين وجود الغدر ، وتعرف طرق الاختلاس .

« واني لفي خجل من ذكرهم يدافعني الحياء عن رواية سيرهم ، وحكاية أعمالهم . فان مقاصدهم من الدناءة بحيث لا تخرج عن جيوبهم ، يسعون في اقتلاع أساس امتهم لشهوة بطونهم ، يُحدون شِفَارهم لتقطيع روابط الائتام بين بني جنسهم ، لا يبتغون بذلك عوضا سوى حشو معدهم ، وما أضيق مجال تفكيرهم .

« إلى الآن لم يخط أحدهم خطوة خارج كرشه ، ولم يمد واحد منهم رجله لأبعد من فراشه ، وليس في وسع القلم أن يتحرك في هذا المجال الضيق ، غير انه يمكن أن يقال :

« انهم Bigote — أتباع تبعية عمياء وفي تعصب — لغيرهم من أهل الضلالة » (١) .

* * *

وجمال الدين الأفغاني لا يرى اطلاقاً ان اتجاه الاشتراكيين والشيوعيين في الحديث — ضمن المذاهب المادية الالحادية — هو اتجاه جديد له اصالته . وانما هو بعث لذلك الاتجاه القديم لدى « مزدك » على عهد فارس ، ولاتجاه « أبيقور » على عهد الاغريق قبل ميلاد المسيح .

ولكي يوجد روابط المشاركة في فلسفة الاتجاه الالحادي ، وسلوكه اللاأخلاقي واخطار نتائجه على المجتمعات الانسانية . . يحكي عن « مزدك »

(١) المصدر السابق ص ٩٢ — ٩٣ .

اصول مذهبه ، ثم بعد ذلك يوضح المشاركة بين قديم الاتجاه ، وحديثه منذ كارل ماركس :

فلسفة مزدك

« انتحل — مزدك — لنفسه لقب : رافع الجور ، ودافع الظلم .

« وبنزعة من نزعاته قلع اصول السعادة من أرض الفارسيين ، ونسفها في الهواء ، وبددها في الأجواء .

« فانه بدأ تعاليمه ، بقوله :

« جميع القوانين ،

« والحدود ،

« والآداب (السلوك والأخلاق) . . .

« **التي وضعت بين الناس قاضية بالجور ، مقررة للظلم ، وكلها** مبني على الباطل ،

« . . . وان الشريعة الطبيعية المقدسة لم تنسخ حتى الآن ! وقد بقيت مصونة في حرزها عند **الحيوانات والبهائم . . .** »

« أي عقل ، وأي فهم يصل إلى سر ما شرعته « الطبيعة » ؟

« وأي ادراك يحيط بمثل ما أحاط به ، وقد جعلت الطبيعةُ حق المأكل والمشرب ، والبضاع (المباشرة الجنسية) **مشاعاً بين الآكلين والشاربين ، والمباضعين ،بدون أدنى تخصيص ؟**

« (١) فما الحامل للانسان على حرمان نفسه من بضاع (معاشرة) بنته ، وأمه واخته ، ثم تركهن لغيره يتمتع بهن ، انقياداً لما يخيله له الوهم مما نسميه : شريعة ، وأدباً (خلقاً) ؟ .

« (٢) وأي حق يستند إليه من يدعي ملكيةً خاصةً في مالٍ يتصرف فيه دون سواه ، مع انه شائع بينه وبين غيره ؟

« (٣) وماذا يوجد من العدل في قانون يحكم : بأن المال الشائع ، إذا تناولته يد مغتصب بما يسمونه بيعاً وشراء ، أو إرثاً ، يكون مختصاً بذلك به . . . وإلا فإنه خائن او غاصب ؟ .

« فان كان هذا شأن تلك القوانين الجائرة فعلى الانسان أن يفك أغلالها من عنقه ، ويطرح كل قيد عقدته القوانين ، والشرائع ، والآداب (الاخلاق) ، التي لا واضع لها سوى العقل الانساني الناقص . . . وليرجع إلى سنة « الطبيعة المقدسة » و« يقضي » حق شهوته من اللذائذ التي اباحته له ، بأي الوجوه ، ومن أية الطرق ، ويأخذ في ذلك مأخذ البهائم . . . وعليه أن يقاوم الغاصبين ، المتحكمين في الحقوق قسراً ، أي المالكين للاموال ، والأبضاع (النساء) فيخرجهم عن سوء فعالهم من : الغصب ، والجور » (أي حق التملك) !! (١)

أثر فلسفة « مزدك » على فارس في القديم :

« فلما ذاعت هذه النزعات الخبيثة بين الأمة الفارسية . . . تهتك الحياء ، وفشا الغدر والخيانة ، وغلبت الدناءة والنذالة ، واستولى حكم الصفات البهيمية على نفوسهم ، وفسدت اخلاقهم ورذلت طباعهم .

« نعم إن أنو شروان قتل « مزدك » وجماعة من شيعته ، ولكنه لم يستطع محو هذه الأوهام الفاسدة بعد ما علقت بالعقول ، والتبست نفايتها بالأفكار ، فكان علةً في ضعفهم ، حتى إذا هاجمهم العرب لم تكن إلا

---

(١) المصدر السابق (ص ٧٧ — ٧٩)

حملة واحدة فانهزموا ، مع أن الروم وهم اقران الفارسيين ، ثبتوا في مجالدة العرب ومقاتلتهم ازماناً طويلة » (١)

* * *

وهكذا يصل جمال الدين الافغاني حديث الفكر الانساني بقديمه في الاشتراكية والشيوعية ، ويترقب نفس النتائج التي كانت لفكرٍ ما فيما مضى لنفس الفكر إذا تجدد وبعث مرة أخرى .

ويحمل اوجه الشبه بين قديمه وحديثه فيما يلي ، حتى لا تنفك النتائج في حتمية وقوعها في تصور القارىء ، وبالاخص إذا كانت نتائج ترتبط بكيان المجتمع الانساني ، كمجتمع انساني يتميز عن أي مجموعة اخرى من الحيوانات والبهائم :

في الأفكار :

« . . . وقد تبين : ان أول تعاليم « النيتشريين » (الذين تتمثل خصائصهم في الشيوعيين والاشتراكين)

* ابطال هذين الاعتقادين :

١ ــ الاعتقاد بالله ،

٢ ــ والاعتقاد بالحياة الأبدية .

« ١) لقد وضعوا مذاهبهم على بطلان الأديان كافة ، وعدهاا وهاماً باطلة ، ومجعولات وضعية .

---

(١) المصدر السابق (ص ٧٧ ــ ٧٩)

« ٢) قالوا : ان الانسان في المنزلة كسائر الحيوانات ، وليس له من المزايا ما يرتفع به على البهائم ، بل هو احس منها خلقة ، وأدنى فطرة . فسهلوا بذلك على الناس اتيان القبائح ، وهونوا عليهم اقتراف المنكرات ، ومهدوا لهم طرق البهيمية ، ورفعوا عنهم معايب العدوان .

« ٣) ذهبوا إلى أنه لا حياة للانسان بعد هذه الحياة وانه لا يختلف عن النباتات الارضية : تنبت في الربيع مثلا ، وتيبس في الصيف ، ثم تعود تراباً .

« والسعيد من يستوفي في هذه الحياة حظوظه من الشهوات البهيمية .

« وبهذا الرأي الفاسد اطلقوا النفوس من قيد التأثم ، ودفعوها إلى أنواع العدوان من قتل وسلب ، وهتك عرض ، ويسروا لها الغدر والخيانة ، وحملوها على فعل كل خبيثة ، والوقوع في كل رذيلة ، واعرضوا بالعقول عن كسب الكمال البشري » (١)

* وآخر تعاليمهم :

١) الاباحة ،

٢) والاشتراك (٢) .

« ويزيد في شناعة ما ذهبوا اليه ، ان في اصولهم : الاباحة والاشتراك المطلقين ، يزعمون ان جميع المشتهيات حق شائع ، والاختصاص بشيء منها يعد اغتصاباً . . .

« فلم يبق للخيانة محل، فان الاحتيال لنيل الحق لا يعد خيانة، ومثلها الكذب. فانه يكون وسيلة للوصول إلى حق مغتصب — في زعمهم — فلا يعد ارتكاباً للقبــح .

---

(١) المصدر السابق ص ٦٤
(٢) المصدر السابق ص ١٠٣

« ان آراء هذه الطائفة مروجة للخيانات ، باغتة على افتراء الأكاذيب ، حاملة للأنفس على ارتكاب الشرور والرذائل ، واتيان الدنايا والخبائث » (١)

« فهؤلاء القوم هم الساعون في نسف بناء الانسانية ، وتذريته في ذيول السافيات ،

« يطلبون ضعضعة اركان المدنية ،

« وفساد الاخلاق البشرية ،

« ويقوضون بذلك ما رفعه العلم وشادته المعرفة ، فيهلكون الأمم باطفاء حرارة الغيرة ، واخماد ريح الحمية » (٢)

. . . في الأخلاق :

« هؤلاء هم جراثيم اللؤم والخيانة ، وارومات الرذالة والدناءة ، واحلاس الخسة والنذالة .

واعلام الكذب والافتراء ،

ودعاة الحيوانية العجماء ،

محبتهم كيد ،

وصحبتهم صيد ،

وتوددهم مكر ،

ومواصلتهم غدر ،

---

(١) المصدر السابق ص ٦٦

(٢) المصدر السابق ص ١٠٣

وصداقتهم خيانة ،

ودعواهم للانسانية حيالة ،

ودعوتهم للعلوم شرك ومكيدة .

« يخونون الامانة ، ولا يحفظون السر ، ويبيعون ألصق الناس بهم بأدنى مشتهياتهم .

« عبيد البطون ، واسراء الشهوات ، لا يستنكفون من الدنية ، إذا اعقبتها عطية ، ولا يخجلون من الفضيحة ، إذا تبعتها رضية ، لا علم عندهم بالوقار ، ولا احساس لهم بالعار ولم يبلغهم عن شر النفس خير مُخْبِر ، ولا وصل اليهم عن الهمة عبارة معبر ، أو تفسير مفسر .

« الابن فيهم لا يأمن أباه ،

« والبنت لا أمان لها من كليهما » (١)

. . . في الخداع بالشعارات :

« نعم ! اي حد تقف دونه حركات طبع هؤلاء ؟

« قد يوجد بين الناس من تغره نعومة لمس هذه الافاعي ، وتروقه رقطة جلودها وانتظام الرقص فيها ، فينخدع لهم بما يلتبس عليه من أمرهم فيصغي لزخرف قولهم ، ويظن أن هؤلاء القوم من طلاب التمدن والاعوان على الاصلاح ، أو من الراغبين في بث المعارف أو المنقبين عن الحقائق ، او يتخيل ان منهم من يكون عوناً عند الضيق ، أو عوناً في الشدة ، او مخزناً للأسرار عند الحاجة . . . فذلك المغرور بمظاهر هذه الطائفة لا محالة يبكى عليه ،

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٣ – ١٠٤ .

ويضحك منه . . . فالضحك عجباً من غروره ، والبكاء حزناً على ضلاله » (١)

. . . ما يجب على الانسانية :

« . . . ولما كان نظام الاكوان قد بني على أساس الحكمة ، ونظام العالم الانساني جزء من النظام الكوني . . ألهم الله نفوس البشر ان تفزع إلى مقاومة **أولئك المفسدين في أي زمان ظهروا ، ومدافعة ما يعرض من شرهم ، كما ألهمهم الفزع من الحيوانات المفترسة ، والنفرة من الأغذية السامة ، وانهض حفاظ النظام المدني الحقيقي ، وهو الدين ، لبذل الجهد ، وافراغ الوسع في محو آثارهم ، واستئصال ما يغرسون في تعاليمهم .**

« لا جرم ان مزاج « الانسان الكبير » – يعني النوع الانساني – بما أودع الله فيه من الشعور الفطري ، وهو أثر الحكمة الالهية العامة . . يمج هؤلاء الخونة ، **ولا يحتمل وجودهم في باطنه ، فيدفعهم كما يدفع الفضلات من المعدة ، أو النخامة من الصدر .**

« لهذا تراهم وان حلوا بعض منازل الأرض من زمان بعيد ، وايدهم بعض النفوس الخبيثة من ذوي الشوكة لاغراض سافلة ، الا أنهم لم يثبتوا ، ولم يتم لهم أمر ، بل كان عارض السوء منهم كسحاب الصيف ، كلما ظهر انقشع .

« والنظام الحقيقي لنوع الانسان وهو الذي لم يزل قاراً راسخاً ، في جميع الأجيال وعلى اي الأحوال .

« فلم تبد ريبة : ان الدين **هو السبب الفرد لسعادة الإنسان :**

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٤

« فلو قام الدين على قواعد الامر الالهي الحق ، ولم يخالطه شيء من أباطيل من يعرفونه . . فلا ريب ان يكون سبباً في السعادة التامة والنعيم الكامل ، ويذهب بمعتقديه في أجواء الكمال الصوري والمعنوي ، ويصعد بهم إلى ذروة الفضل الظاهري والباطني ، ويرفع أعلام المدنية لطلابها ، بل يفيض على المتمدنين من دين الكمال العقلي والنفسي ما يظفرهم بسعادة الدارين . (١)

. . . في الأثر على الانتاج ، والعمل الانساني الرفيع :

« وهذه الطائفة النيتشرية (الاشتراكية والشيوعية) تسعى لتقرير الاشتراك في المجتمعات ومحو حدود الامتياز ، ودرس رسوم الاختصاص ، حتى لا يعلو أحد عن أحد ، ويرتفع شخص عن غيره في شيء ما ، ويعيش الناس كافة على حد التساوي ، لا يتفقون في حظوظهم .

« فان ظفرت هذه الطائفة بنجاح في سعيها هذا ، ولاقى هذا الفكر الخبيث بعقول البشر ، مالت النفوس إلى الأخذ بالاسهل : فلا تجد من يتجشم مشاق الاعمال الصعبة (٢) . ولا من يتعاطى الحرف الخسيسة طلباً للمساواة في الرفعة .

« فان حصل ذلك اختل نظام المعيشة ، وتعطلت المعاملات ، وبطلت المبادلات ، وافضى إلى تدهور هذا النوع في هوة الهلاك .

« نعم ان أفكار المصابين « الماليخوليا » لا تنتج احسن من هذه النتيجة .

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٥ — ١٠٦

(٢) نشرت جريدة الأهرام بالقاهرة في ٤ يناير سنة ١٩٦٧ تحت عنوان : احتفالات مستمرة وضخمة في الاتحاد السوفييتي طوال عام سنة ١٩٦٧ جاء في ضمن ما نشر ما يلي :

« كما سيبذل مجهود ضخم لجعل الشباب السوفييتي يفكر أكثر في الحاضر ، بعد أن شكا المسؤولون السوفييت مراراً من أن الجيل الجديد يتباعد عن التقاليد الثورية ، ويفكر أكثر في الحياة السهلة » . فهل أصدقت التجربة الواسعة حكم جمال الدين الأفغاني ؟ .

ولو فرضنا محالا وعاش بنو الانسان على هذه الطريقة العوجاء ، فلا ريب أن تُمحى جميع المحاسن ، وضروب الزينة ، وفنون الجمال العملي ، ولا يكون لبهاء الفكر الانساني أثر ، ويفقد الانسان كل كمال ظاهر او باطن ، صوري او معنوي ، ويعطل من حلي الصنائع ، وتغرب عنه أنوار العلم والمعرفة ، ويصبح في ظلام جهل ، وبلاء أزل ، وينقلب كرسي مجده ، وينثل عرش شرفه ، ويصحر في بادية الوحشية كسائر انواع الحيوان ، **ليقضي فيها أجلاً قصيراً مفعماً بضروب الشقاء ، محاطاً بأنواع من المخاوف ، محشواً باخلاط من الأوجال والأوهام .**

« فان المبدأ الحقيقي لمزايا الانسان انما هو حب الاختصاص ، والرغبة في الامتياز فيها الحاملان على المنافسة ، السائقان إلى المباراة والمسابقة . فلو سلبتها أفراد الانسان وقفت النفوس عن الحركة إلى معالي الأمور ، واغمضت العقول عن كشف اسرار الكائنات ، واكتناه حقائق الموجودات ، وكان الانسان في معيشته على مثال البهائم البرية — ان أمكن له ذلك — وهيهات . هيهات ! ! » (١)

وهكذا يجمل جمال الدين الأفغاني بين ما كان لدى « مزدك » في فارس قبل الميلاد ، وما كان بعده منذ القرن التاسع عشر من الاتجاه الاشتراكي والشيوعي او الاتجاه الطبيعي المادي على العموم ، في :

- اباحة النساء والمال ، وشيوعيتهما ،

- اعتبار الملكية الخاصة للمال ، كاعتبار الاختصاص بالمرأة عن طريق عقد الزواج ، اغتصاباً لحق مشاع .

---

(١) المصدر السابق ص ٦٧ — ٦٨

* والمطالبة باستعمال القوة ، والاكراه ، والاسلوب اللاأخلاقي من الغدر والخيانة . . كوسيلة لاسترداد المال المغصوب ، والاستمتاع بالنساء .

* اعتبار القانون ، والأخلاق ، والآداب والسلوك ، قيوداً على الطبيعة البشرية يجب ازالتها .

* ضعف الانتاج في المجالات المادية والأدبية المعنوية على السواء ، بسبب اضعاف الحافز على المنافسة والدافع إلى المباراة ، والمسابقة .

* خداع العامة بالشعارات والأحاديث المعسولة لدعاة هذا الاتجاه . . . .

الفصل الخامس

فطرة الله التي فطر الناس عليها

الاسلام دين ، وليس فلسفة :

إن الإسلام ليس واحداً من هذه النظم الفلسفية ، الإنسانية ... إنه ليس رأسمالية ، ولا شيوعية ... إنه دين الله .

١ — انه عقيدة . وايمان بالله ... يطيعه المؤمن حراً مختاراً ، ولا يسأل عن سبب فيما يطيع ، ولا يرجو غاية لما يفعل سوى وجه الله تعالى .

ايمان المؤمن ، وعقيدته ، هو هدفه الأول في الحياة، يجب عليه من قبل دينه أن يحافظ على هذا الهدف، ويقاتل فيقتل ويُقتل في سبيله ، وينفق ماله في سبيله، ويضحي بولده في سبيله ، ويهاجر في سبيله .

فليس الإيمان وسيلة لغاية أخرى في حياته الدنيا ... ليس مصدراً لرزق في مهنة ، ولا طريقاً لجاه ، ولا سبيلاً لقيادة أو زعامة ، أو ولاية .

حياة المؤمن تعبير عن إيمانه :

* سلوكه الإنساني تعبير عن هذا الإيمان ،
* انفاقه تعبير عن هذا الإيمان ،
* سعيه للعمل تعبير عن هذا الإيمان ،
* إتقانه للعمل تعبير عن هذا الإيمان ،
* ولاؤه للمؤمن تعبير عن هذا الإيمان ،
* مشاركته في الحرب ، والسلام ، تعبير عن هذا الايمان .

... انه دين يحتم الطاعة والاخلاص فيها، ويمنع الجدل واللجاجة فيه ... إنه أوامر ونواه ، يتكفل ضمير المؤمن باتباعها وتنفيذها .

... انه خشية من الله في نفس المؤمن ، تدفعه من غير رقابة خارجية نحو الاستقامة والسلوك السوي ... إنه حب لله يملأ قلب المؤمن : فإن أحب انساناً آخر أحبه لله ، وان كرهه كرهه في الله ، وان عمل فلإرضاء لله، وان تجنب أمراً تجنبه تقرباً إلى الله .

... ان الدين جملة من القيم ،

وتطلع إلى هذه القيم ،

ومحاكاة لها ،

ومحاكاة هذه القيم تطبيق لإنسانية الانسان .

... انه : الله ، وعبادة الله ، والعمل الصالح .

ان الله في الدين هو الكمال المطلق ... هو البقاء والخلود ... هو الموجود الذي لا يتغير ... هو القوة اللانهائية ... هو العلم اللانهائي ... هو الحياة اللانهائية ... هو العدل المطلق ... هو الرحيم والجبار ... هو المعز والمذل ...

هو الملك ... هو الذي لا يُسأل عما يفعل .

ومن أجل ذلك كان الله معبوداً لذاته ومرجواً لذاته .

وارتباط المؤمن به يتبع درجة إيمانه ، ولكن لا يتبع عهداً دون عهد ، ولا وقتاً دون وقت ، ولا حاكماً دون حاكم .

... انه الأمل الدائم في حياة المؤمن ، ولا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون . أما الفلسفة — أي اتجاه فيها ، أو أية مدرسة فيها — فإنها صنعة إنسان ، وتتبع مفكراً بعينه ... تحتمل الخطأ والصواب ، وتحتمل الرفض والقبول ، وتحتمل التطبيق في الحياة والبقاء في البرج العاجي ... لا ينزل إيمان بها إلى التطبيق ، إنما الذي ينزل بها مجال العمل هو القانون في صحبته السلطة التنفيذية ... وهي قوة للجبر والإلزام .

وقوة أي إتجاه فلسفي هي في مدى إنسانيته ... في منطقه ، وفي القيم التي يوضحها ويدعو إليها . ولكن مع ذلك لا يفارقه الطابع العام للفلسفة ،

والدين إن تحول إلى فلسفة أخذ طابعها . ومن أجل ذلك كان : الفقه الإسلامي قابلاً للخطأ والصواب ، وقابلاً للقبول والرفض ، وقابلاً للتطبيق والبقاء في مجال النظر .

والفلسفة لا تتحول إلى عقيدة إلا إذا اتصلت بعقيدة قائمة ، وترسبت على أساسها في النفوس . وعندئذ لا تُجادل ولا تناقش من المعتقد بها ، وإنما تطاع دون سؤال ، ويُبذل في سبيلها كل مرتخص وغال .

ومن هنا كان للإسلام — كدين — طابعه الخاص ، وكان للفلسفة التي التي تساند أياً من النظامين : الرأسمالي أو الاشتراكي ، طابعها الخاص كذلك وفرق بين الطابعين ، مهما كان هناك من قرب ، أو بعد ، بين الأمرين .

٢ — أيضاً : إن الإسلام ليس واحداً من هذه النظم الفلسفية ، لاختلاف أسس النظر ، وأصول التفريع .

فالإسلام ، كدين ، يربط الأرض بالسماء ، ويصل الإنسان بالله .

والفلسفة هنا ، كاتجاه فكري انساني ، تستقل عن السماء ، وتجعل من الإنسان أصلاً للوجود .

وبينما الاسلام يجعل الله محور كل أمر ونهي ، وغاية كل شيء ، إذا بالفلسفة هنا تجعل الانسان هدفاً ، أو سبيلا إلى هدف آخر ، أدنى منه ، وأعز منه :

فإذا استهدفت الفلسفة الاشتراكية الانسان ، فالرأسمالية تجعله وسيلة للمال . والمال أدنى من الإنسان في واقعه ، ولكنه أعز منه في نظرة الرأسمالية إليه .

فجعل الإسلام أحدَ النظامين — بغض النظر عن الاتفاق في الموضوع والمبادىء ، أو الاختلاف فيها **سيجعل خلطاً بين نظامين مختلفين في التأصيل .** وهذا بدوره يجعل لبساً في الفهم وفي التطبيق معاً .

٣ — كذلك فإن الدين بما صحب الاعتقاد به من ضمانات هي : الإيمان بالله ، والخشية من الله ، ورقابة الضمير ، يجعل تنفيذ أوامره ونواهيه سهلاً ميسوراً ، وتضيق تبعاً لذلك مجالات التحايل والخداع في التطبيق .

... بينما الاتجاه الفكري الفلسفي لا يشق طريقه إلى الحياة العملية إلا بقوة القانون ، وقوة الرقابة على تنفيذه . وقلما تتغلب هاتان القوتان على التحايل أو الخداع في التنفيذ .

فلو حُكِم على الإسلام بأنه رأسمالي ، أو اشتراكي — بدون نظر

إلى الاتفاق أو الاختلاف في التوجيه والاتجاه – لفقد الإسلام هذه الضمانات ، ولم يفد منها في الوقت نفسه أحدُ النظامين الفلسفيين ...

... وليس الرأسمالية :

إن الإسلام من حيث كونه نظاماً لحياة الانسان المؤمن به ، يختلف عن نظام الرأسمالية في كثير ، بل ربما يطلب محاربة هذا النظام وإسقاطه من حياة المجتمع الإنساني :

إذا كانت الحرية الفردية أساس النظرة الرأسمالية ، وهي من الأصول المرعية في النظام الإسلامي – فإن الفارق بين النظامين هو :

* أن الحرية الفردية في النظام الرأسمالي توصل بانطلاقها ، وبسيطرة الأنانية عليها ، إلى استغلال المال للاعتبار الإنساني ، وإلى احتكار المال نفسه ، وعدم إطلاق تداوله بين الناس ، مما يترتب عليه انقسام المجتمع ، بل ربما محاربة بعضه بعضاً ، كما يترتب عليه بالتالي ضياع العدل والتوازن ، فضلاً عن إحلال الحقد والنفرة ، محل المحبة والمودة بين الأفراد ، في علاقات بعضهم بعضاً .

* أما الحرية الفردية التي يرعاها الإسلام فهي حرية مشروطة بالمصلحة العامة التي شعارها : **لا ضرر ولا ضرار** . وفي واقع الأمر هي : مشروطة بالحدود الاسلامية ، وهي تلك الحدود التي ترعى كل فرد واعتباره ، لا كفرد فحسب في بناء المجتمع ، وإنما أيضاً كممثل للمجتمع كله : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ... »

* الرأسمالية ليست هي الحرية الفردية في ممارسة المال والنشاط فيه ، وإن قامت عليها ، ولكنها في الواقع طغيان المال فعلاً والسيادة به ، على منافذ المجتمع كلها ، والاستزادة في هذا الطغيان .

... إنها إسعاد القلة على حساب شقاء الكثرة ... إنها لا تعرف قربى في الانسانية ، ولكنها تعرف تجميع الربح من عمل الانسان ، تاركةً له العسر في يومه ، والقلق على غده ، والحقد من أجل جهده ، والمذلة بسبب حرمانه من المال ، وحرمانه من مبادلة الأحاسيس الانسانية .

* الحرية الفردية في الاسلام أصل وهدف ... يحافظ عليها ويسعى لها :

فتحريم الاسلام للشرك في العبادة قصد به تحرير الانسان من الخضوع إلى ما لا يضر ولا ينفع إن كان صنماً ، أو ما يشبهه من موجودات الطبيعة التي هي أدنى منه ، ومن الانحناء في غير مناقشة لمثله في الاعتبار ، ومثله في التوقيت في البقاء ، كالانسان . « إن الله لا يغفر أن يُشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالاً بعيداً » .

وعدم الإكراه في الدين في قوله تعالى : « لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » ... هو للمحافظة على الحرية الفردية في الاقتناع والإيمان ، ودفعاً لأي حرج فيهما .

وإذا كان الإسلام يحافظ على الحرية الفردية في مجال يخصه هو ، فمن باب أولى أن يحافظ عليها ، وينشدها في جوانب أخرى من حياة الإنسان .

وإذا جعل الإسلام نصيباً من الزكاة الواجبة ، والتي هي عبادة وقربى إلى الله ، لتحرير الأرقاء من الأفراد أو المجموعات في قول القرآن : « ... وفي الرقاب ... » ... فذلك حرص منه على تمتع كل فرد في المجتمع الإسلامي بحريته الفردية .

وكأن بقاء بعض أفراد المجتمع معطلة حريتهم الفردية ، بسبب لم يملكوه هم ، ...وربما كان بسبب طغيان القوة أو اعتداء الجاه — ينقص من قيمة المجتمع

نفسه ، ويضعف فاعليته : إن في علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، أو في تضامن المجتمع وتماسكه .

... الحرية الفردية في الإسلام ، كنظام للحياة الإنسانية ، لا تصل بممارسها إلى طغيان واعتداء على إنسان آخر : إن بسبب المال ، أو جاه السلطة ، أو قوة العصبية ... لأنها للفرد المؤمن بالإسلام ، وهو المؤمن بحدود الله ، والمنفذ لها بوحي ضميره بدون رقابة من خارج عنه . فإن تعداها فليس هو المؤمن الذي له هذه الحرية الفردية ، أو التي يحرص الإسلام على أن يباشرها الفرد ، ولو في تقييم رسالته الخاصة :

« ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » (١)

إن المؤمن الذي له هذه الحرية الفردية هو الذي يجعل كتاب الله فيصلاً في حياته ، ولا يجد أي حرج في نفسه عند تطبيقه ، ويسلم تسليماً لا يشوبه جدل ولا تردد : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً (٢) .

* إذا كانت الملكية الفردية أصلاً ، لا يعتدى عليه بحال ، من أصول النظام الرأسمالي ، فالإسلام يرى : أن الملك ليس خالصاً للافراد المالكين وحدهم . وإنما تعلق بملكهم حق الله فيه ، بناء على : أن المالك الحقيقي هو الله وحده ، والأفراد هم المباشرون للملك بمقتضى استخلافهم عليه .

ومن هنا يختلف النظام الرأسمالي اختلافاً جوهرياً ، عن النظام الإسلامي في النظرة إلى الملك والاقتناء .

---

(١) النساء ١٤ (٢) النساء ٦٥

فنظرة الرأسمالية تطلب من الدولة حماية حق الفرد في التملك ، وحماية استثمار المال . . . بينما نظرة الاسلام تطلب من الدولة رعاية حق الله في ملكية الفرد ، إذا لم يرعها المالك بنفسه .

وليس معنى نظرة الاسلام إلى المال على هذا النحو : أن لا يكون هناك ملاك أغنياء في المجتمع الاسلامي على نحو ما يصير اليه الوضع في المجتمع الرأسمالي من مباشرة الحرية الفردية في التملك . قد يكون هناك ملاك أغنياء في المجتمع الاسلامي ، وربما في مستوى الملاك الأغنياء في المجتمع الرأسمالي ، الا أن الفرق هو : أن المالك الغني في المجتمع الاسلامي لا يصير إلى خصائص صاحب الاقطاع ، أو خصائص صاحب رأس المال في النظام الرأسمالي . وذلك بمقتضى حق الله في ماله ، وبمقتضى رعاية حدود الله في مباشرة الأموال ، وبمقتضى الايمان : بأن الدنيا دار ممر لدار ثانية هي المقر الدائم . (١)

* * *

---

(١) من أصحاب الثروات والمال في الاسلام :

- **عثمان بن عفان**

ما خلف :

كان لعثمان بن عفان عند خازنه يوم قتل :

«١» ٣٠,٥٠٠,٠٠٠ درهم ،

«٢» ١٠٠,٠٠٠ دينار فانتهبت وذهبت .

«٣» وألف بعير بالربذة .

«٤» وصدقات كان تصدق بها ببراديس وخيبر ووادي المعرى قيمتها مائتي ألف دينار .

الطبقات الكبرى جـ ٨ ص ٧٦ ط بيروت .

- **الزبير بن العوام**

قال عبدالله بن الزبير :

. . . . وقتل الزبير ولم يدع ديناراً ولا درهماً إلا :

. . . .

«١» أرضين في الغابة ، «٢» واحدى عشرة داراً بالمدينة ،
«٣» ودارين بالبصرة ، «٤» وداراً بالكوفة ، «٥» وداراً بمصر .

وقال عبد الله . فحسبت ما عليه من الدين فوجدته ألفي ألف ٢,٢٠٠,٠٠٠ .

وكان الزبير قد اشترى الغابة بسبعين ومائة ألف فباعها عبد الله بن الزبير بألف ألف وستمائة ألف .

وكان للزبير أربع نسوة، ولكل ربع الثمن فأصاب كل امرأة ألف ألف ومائة ألف ١,١٠٠,٠٠٠

قال : فجميع ما له : خمسة وثلاثون ألف ألف ومائتا ألف ٣٥,٢٠٠,٠٠٠ .

حدثنا سيفان بن عيينة قال : اقتسم ميراث الزبير على أربعين ألف ألف .

وعن هشام بن عروة عن أبيه ، قال : كانت قيمة ما ترك الزبير واحداً وخمسين أو اثنين وخمسين ألف ألف .

وعن عروة قال : كان للزبير بمصر خطط ، وبالاسكندرية خطط ، وبالكوفة خطط ، وبالبصرة دور . وكانت له غلات تقدم عليه من أعراض المدينة .

الطبقات الكبرى ج ٨ ص ١٠٩ ، ١١٠ ط بيروت .

● عبد الرحمن بن عوف

كان ممن يفتي في عهد رسول الله (ص) وأبي بكر وعمر وعثمان بما سمع من النبي (ص) . . .

الطبقات الكبرى ج ٨ ص ٣٤٠ ط بيروت

عبد الرحمن بن عوف

عن عثمان بن الشريف قال :

ترك عبد الرحمن بن عوف :

ألف بعير ، وثلاثة آلاف شاة بالبقيع ، ومائة فرس ترعى بالبقيع ، وكان يزرع بالجرف على عشرين ناضحاً . وكان يدخل قوت أهله من ذلك سنة .

وعن عارم بن الفضل بسنده : أن عبد الرحمن بن عوف توفي وكان فيما ترك ذهب قطع بالفؤوس حتى كلت أيدي الرجال منه :

وترك أربع نسوة فأخرجت امرأة من ثمنها بثمانين ألفاً .

عن صالح بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال : أصاب تماضر بنت الأصبغ ربع الثمن فأخرجت بمائة ألف وهي احدى الأربع .

وأخبر الفضل بن دكين أبو نعيم بسنده قال : مات عبد الرحمن بن عوف وترك ثلاث نسوة

* إن المال في النظام الرأسمالي هدف وغاية ، يُتطلع إليها ويسعى نحوها . وقد يكون غاية تحمل على استباحة كل الوسائل ، مهما كان أمرها ونتائجها في سبيل الحصول عليه وفي سبيل تملكه ، أو في سبيل زيادته وتنميته .

ولكن في النظام الإسلامي يُنظر إلى المال : على أنه : إن كان متاعا وزينة لهذه الدنيا ، فهو فتنة يُخشى خطرها ، ويحتاط في اقتنائها .

وعلى أية حال ليس المال في الإسلام هدفاً ولا غاية . إنما هو نفسه وسيلة ، لاستمرار بقاء الإنسان .

أما غاية الإنسان وهدفه في هذه الحياة في نظر الإسلام — تطبيقاً للرسالة الإلهية — فهو مكافحة الشر والباطل ، والوقوف بجانب الخير والحق . لأن

فأصاب كل واحدة مما ترك ثمانون ألفاً .

● سعد بن أبي وقاص

وترك سعد يوم مات مائتي ألف وخمسين ألف درهم .

الطبقات الكبرى ج ٩ ص ١٤٩

● طلحة بن عبد الله

قتل طلحة بن عبيد الله يرحمه الله وفي يد خازنه ألفا ألف درهم ومائتا ألف درهم٠٠٠و٢٠٢٠٠ ٢

وقومت أصوله وعقاره بثلاثين ألف ألف درهم ٠٠٠و٠٠٠و٣٠ .

قال عمرو بن العاص : حدثت أن طلحة بن عبيد الله ترك مائة بهار ، في كل بهار ثلاث قناطر ذهب ، وسمعت أن البهار جلد ثور .

الطبقات الكبرى ج ٩ ص ٢٢٢ ط . بيروت

وسأل معاوية : كم ترك أبو محمد يرحمه الله من العين ؟

قال موسى بن طلحة : ترك ألفي ألف درهم ومائتي ألف دينار ، وكان ماله قد اغتيل .

وكان يغل كل سنة من العراق ألفاً سوى غلاته من السراء وغيرها .

ولقد كان يدخل قوت أهله بالمدينة سنتهم من مزرعة بقناة كان يزرع على عشرين ناضح وأول من زرع القمح بقناة هو . . . .

الطبقات الكبرى ج ٩ ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢

الله نفسه هو الخير ، والحق ، والكمال .

ومن هنا يمكن أن يقال : إن النظام الرأسمالي نظام ماديٌ ، يسعى إلى المال كغاية .

... بينما النظام الإسلامي نظام إنساني ، يسعى إلى المال كوسيلة لغاية إنسانية ، هي نصرة الحق ضد الباطل ، ونصرة الاستقامة ضد الانحراف ، ونصرة الجانب الإنساني في الإنسان ضد الجانب الحيواني فيه .

فنظرة الإسلام إلى المال تختلف إذن عن نظرة النظام الرأسمالي .

وما يتفق الإسلام في تقييمه مع النظام الرأسمالي ، كالحرية الفردية ، يختلف معه بعد ذلك في دائرة هذه الحرية ، وكذا في طرق ممارستها وهدفها .

فإذا قيل بعد ذلك :

ان الاسلام نظام رأسمالي ، فكأنه قيل :

ان الاسلام نظام مادي في الحياة ،

و ان الاسلام يجعل الدنيا غاية أخيرة ،

وان الاسلام يرفع الوجود الإلهي من شؤون هذه الحياة ،

وان الاسلام يجعل مقياس الانسان فيما يملك من مال، وليس في إنسانيته عن طريق تقواه وتقربه إلى الله .

وعندئذ يكون الإسلام صنع بشر ، وليس ديناً لله ... وليس رسالة لسلامة البشرية وخيرها .

... وليس الماركسية الشيوعية :

وليس الإسلام كذلك هو الاشتراكية الماركسية اللينينية :

لأن له خصائص الدين وطابعه ... بينما الماركسية اللينينية ــ كاتجاه فكري فلسفي ــ لها خصائص الفلسفة وطابعها .

ثم بعد ذلك : فإن الإسلام ينكر في الماركسية اللينينية أو في الشيوعية أول ما ينكر :

* عدم إيمانها بالله .

* وإلغاء حق الملكية الفردية كأصل دائم من أصولها ،

* وجعلَ الفرد تابعاً للمجتمع في وجوده واعتباره ... في حريته وتفكيره

فعدم إيمانها بالله وبرسالته ، ووضعُها العلم بديلاً عن الله في العبودية ، والمعمل بديلاً عن المعبد في القداسة يرفع وجود الدين في نظرها من الحياة الإنسانية ... هي تؤمن بالإلحاد العلمي ، وبالتربية الإلحادية العلمية ، وبالاشتراكية العلمية ...

والإسلام كدين ، لا يقر وجود ما ينكره أو يلغي اعتباره .

ثم هو من جانب آخر لا يقر فصل الأرض عن السماء ، ولا عزل القيم التي جاء بها عن حياة الانسان . كما لا يقر كذلك أن يكون العلم معبوداً ، والمعمل محراباً للعبادة . لأن العلم صنعة انسان مهما دق الانسان في اختباره ، ومهما أحاط في تفكيره ، فانه الانسان المحدود الذي كونته بيئته . وظروف حياة مجتمعه .

ولذا يستحيل أن يكون « العلم » هو الموجود الكامل في الوجود ، وبالتالي يستحيل أن يكون المعبود. وأولى بالانسان عندئذ أن يعبد نفسه وليس أثراً من آثاره.

وإذا ألغت الشيوعية وجود الله في حياة الانسان ، فهي لا تلغي في واقع الأمر سلطة لكنيسة ، ولا سلطة لطائفة معينة تنتسب إلى الدين وتحترف به ،

وإنما تلغي القيم والمثل العليا في حياة الانسان ... أو بعبارة أخرى تلغي الاعتبار الانساني والوجود الانساني في الانسان نفسه .

وبإلغائها حق الملكية الفردية تلغي اعتبار جزء في طبيعة الانسان الحيوانية ، وهو الجزء الخاص بالمحافظة على البقاء الفردي أو النوعي له . فليس السعي نحو التملك والاقتناء إلا ضرورة في الانسان ، اقتضتها طبيعة المحافظة فيه على بقائه.

والإسلام لا يدعو إلى إلغاء الطبيعة البشرية في آي جانب من جانبيها ، الانساني ، والحيواني ، ولا يدعو أيضاً إلى إلغاء جزء من جانب منهما . وإلا لم يكن ديناً للطبيعة البشرية ، بل كان لطبيعة أخرى تتمشى خصائصها مع تعاليمه عندئذ .

وكل ما يدعو إليه الاسلام هو توجيه الطبيعة البشرية حسب خصائصها ، لا ينكر منها ولا يلغي بل يقرها جميعها ، ويستهدف فقط التوازن بين انسانية الانسان وحيوانيته .

ثم بنظرة الشيوعية إلى المجتمع على أنه : الأصل ، يتبعه الفرد في الوجود والاعتبار ، وفي الحرية والتفكير ، تجعل أساس التقييم تصوراً ذهنياً ، وليس أمراً واقعياً . فالمجتمع لا وجود له وجوداً حقيقياً إلا في أفراده . والأفراد وحدهم هم أصحاب الوجود الذاتي والواقعي . والمجتمع الذي يسقط اليوم ، والمجتمع الذي يقوم غداً بديلاً عنه هو اعتبار تصوري لا يتجاوز دائرة النظر وحدها . لأن الذي يسقط ، والذي يقوم بديلاً عنه هو قيم لا أفراد ، وأهداف تُستَهدف وليس أشخاصاً تصنع .

وبناء على ذاك تتخذ من نظرتها هذه إلى المجتمع ، تبريراً للحد من حرية الفرد في أي جانب منها ، توفيراً لحرية المجتمع ! . وهذا فضلاً عن أنه تناقض

في نفسه ، يذهب بالقيمة الأساسية في الإنسان وهي حريته الخاصة ، أو حريته الفردية والشخصية .

... هو تناقض : لأن الانتقاص من حرية الفرد أي فرد لا يعود عليه ثانية بتوفير الحرية له تحت أي اسم وأي عنوان . إذ الحرية الفردية صفة دائرة مع كل فرد في المجتمع . وليست صفة لبعض أفراد فيه على التعيين ، دون بعض أفراد آخرين على التعيين أيضاً .

... ثم هذه النظرة إلى المجتمع إذهاب بالقيمة الأساسية في الإنسان ، وهي حريته الفردية. لأن الفرد إذا منع من التعبير عن تفكيره، ومنع من الاستجابة لغرائزه الرئيسية : لغريزة الملكية ، فليس له إلا أن **يستقبل** فقط ، وليس الا أن **يقاد** فقط ، وليس له إلا أن **يتبع** فحسب . وعندئذ ليس هو الإنسان صاحب السيادة ، وصاحب الرسالة في وجوده على هذه الأرض .

الاسلام إذ ينكر تلك النظرة إلى الانسان ، ينكرها لأن رسالته جاءت تكليفاً لهذا الانسان بأن يكون من جنود الله ، وهم جنود الحق . ومهمتهم أن ينصروه ، وأن يؤازروه . ومن لم تكن له صفة القيادة، ومن لم يخرج عن وضع « التبعية » لا يستطيع أن يؤدي رسالة الحق ، وهي رسالة الله، ولا يستطيع أن يقاوم الباطل . ومقاومة الباطل هي مقاومة الشيطان .

ومن لم تكن له سيادة على نفسه أولا ، لا يمكن أن يكون نصيراً للحق ثانياً . لأن فقدانه السيادة على نفسه ، يفقده الصلاحية لفهم الحق ، فضلا عن مؤازرته .

ولن تكون للإنسان سيادة على نفسه إلا إذا أدرك قيمة ذاته ، ودرب نفسه على الوقوف في وجه شهواته . ويستحيل على أي إنسان أن يدرك ذاته ، وهو يعلم أنه لا يستطيع أن يعبر عن تفكيره ولا عن إيمانه .

إن الانسان على سبيل الحقيقة تفكير . والتفكير على سبيل الحقيقة تعبير عنه ، والتعبير عن الفكر على سبيل الحقيقة هو حرية الرأي ، وحرية الرأي هي المقوم الأساسي للحرية الفردية .

. . . وليس الاشتراكية العربية :

* وليس الاسلام هو الاشتراكية العربية . وليست الاشتراكية العربية بالتالي هي الاسلام . لأن الاسلام دين له خصائص الدين والعقيدة ... بينما الاشتراكية العربية فلسفة لها طابع الفكر الفلسفي وخصائصه . هذا من جهة .

* ومن جهة أخرى لو كان الاسلام هو الاشتراكية العربية ، لانحصرت قيمته وموضوعيته في الأسس التي اتخذتها الاشتراكية العربية نظاماً للحكم ، وهي تلك الأسس التي صاغتها قوانين يوليو سنة ١٩٦١ الاشتراكية ، ولأصبح عبارة عن الاجراءات الملزمة بخصوص المال ، والانتاج والعمل — التي اقتضتها ضرورة الظروف التي هيأت لقيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وما أعقبها من تشريعات تنظيمية ، انتهت بقوانين يوليو سنة ١٩٦١ .

والاسلام وإن كان يرى هذه الاجراءات لصالح المجتمع ، وضمان بقائه ، وإعادة تضامنه وتماسكه ، **فانه ليس هي** لأنه يراها اجراءات طارئة لاصلاح حال معينة ، تبقى ببقاء حاجة تلك الحال المعينة إلى إصلاح ، ثم يعود الأمر إلى الوضع الطبيعي للمجتمع .

إذ الإسلام في نظرته الأصيلة هو:

دعوة ،

وايمان بالدعوة ،

واستمرار في الدعوة .

... هو دعوة إلى القيم والمثل التي تحملها رسالة الله ، والتي هي السلام للانسانية .

... وهو إيمان بهذه القيم والمثل ، يحمل على العمل طبقا لها في السلوك ، حتى يكون العمل ترجمة له وتعبيراً عنه .

... وهو استمرار في هذه الدعوة : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون » .. لأن الطبيعة البشرية في شأنها تتردد بين الغريزة والعقل ... بين الهوى والحكمة . بين الشر والخير . وهي بحاجة مستمرة إلى داع وإلى توجيه نحو المستوى الفاضل في الإنسانية .

والطبيعة البشرية تتردد بين الغريزة والعقل ، بحكم كونها طبيعة حيوانية إنسانية. ولذا لا يؤمن من أن يطغى جانب الهوى والشهوة منها، ويسوء السلوك وتسوء العلاقات بين الأفراد . وعندئذ يكون الاستضعاف والاستذلال ، فتنقسم الجماعة إلى معتد وظالم ، ومعتدى عليه ومظلوم . وبذلك يكون الخطر الذي يهدد تلك الجماعة الإنسانية بالفناء .

ومن هنا كان الاستمرار في الدعوة إلى الحق ، وإلى القيم العليا أمراً واجباً . ووجوبه ليس على أناس معينين . انما على فريق دائر بين الأفراد . من قام به سقط عن الباقين .

والذي يقوم بهذا الواجب هو من هيأه استعداده الفطري إلى الإيمان ، وإلى اتباع القيم الإنسانية ، وإلى الميل إلى تحمل المشقة في سبيل الخير العام وإقرار الحق في ذاته .

وحركة التاريخ البشري ليست أفقية ، بل هي حركة دائرية . والحوادث تعيد نفسها ، ولكن في أزمنة مختلفة ، وبأشخاص آخرين .

فيوم أن قام الاسلام :

كان هناك فساد وطغيان ،

وكان هناك توتر في العلاقات بين الأفراد ، وكانت هناك مستويات متفاوتة في البشرية .

وباستقرار الدعوة الاسلامية ، وقيام المجتمع الإسلامي ضعف الفساد والطغيان ، ثم كانت المساواة في الاعتبار البشري .

ولكن ما لبث بعد فترة من الزمن أن عاد الفساد من جديد ، وعاد الطغيان والظلم ، بعد أن غلبت مظاهر الحياة المادية على الأسماع والأبصار ، ورانت غشاوتها على القلوب فضعف الايمان بالله ، ثم انحرف السلوك ، وانحرفت العلاقات عن الجادة المستقيمة .

ثم في أعقاب تردي المجتمع الاسلامي كان يلمع شعاع الإيمان بالله في مجموعة صغيرة او كبيرة ، وفي فترة قصيرة أو طويلة ، ثم يخبو هذا الشعاع بعد لمعان ، ثم يعود من جديد إلى الإشعاع ، ثم إلى الخبو .. يلي أحدهما الآخر ، كما يعقب الحياة الموت، والموت والحياة ، وكما ينسلخ النهار من الليل والليل من النهار .

... الأمر كله دائر بين المادية ، والروحية ... بين الهوى والحكمة ... بين الأنانية والروح الجماعية ...

ومن هنا كان لزوم الدعوة إلى القيم العليا ، وكان استمرار هذه الدعوة أمراً واجباً . فإن أُهملت الدعوة ، وسيطر الهوى على القلوب ، وصار المجتمع إلى وضع يتطلب إنقاذه ، كان الوضع للالزام والقهر في سبيل المصلحة العامة واتقاء الفتنة التي لا تصيب فريقاً خاصاً ، وإنما هي عامة وشاملة .

وإذا لم يستجب أفراد المجتمع إلى قوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخواناً ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون » . . . فلا مفر من القيام بمطلوب الآية الأخرى : « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فان بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله » .

... إذا لم ينفذ الأفراد في المجتمع الإسلامي مبادئ التضامن والتماسك ، وهي مبادىء الأخوة والمحبة ، والتواد ، والتعاون ، والتعاطف ، فالأمر لا يحتمل الا دفع البغي والعدوان من الباغين والمعتدين في المجتمع نفسه ، كي تعود العلاقات من جديد إلى إنسانيتها ، وتعود النفوس إلى سلامها واطمئنانها .

واهمال الدعوة يصدق بعدم القيام بها أصلا ، أو بمباشرتها كحرفة ومهنة . والنتيجة اذا كانت سلبية في الوضعين ، فإن سلبيتها عند الاحتراف بها أكثر خطراً وأشد ضرراً على المجتمع ، كنار تطفأ بالزيت ، أو توضع في مهب الرياح .

ويتضح الآن :

• أن الاسلام في وضعه الأصيل دعوة ، وايمان بها ، واستمرار فيها .

• وأنه لا يلجأ إلى الالزام والقهر ، ولا يلجأ إلى القوة المادية الا دفاعاً عن رسالته ، ومحافظة على مجتمعه .

• وأنه في سبيل اعادة التوازن بين أفراد المجتمع وتحقيق العدل الاجتماعي يبيح من الاجراءات — ولو لم يكن سبق الأخذ بها ، طالما هي وفق القواعد المقررة في أصوله — ما هي ضرورية لذلك .

ويرتبط جواز استخدامها وتطبيقها بمقدار ضرورة الحاجة إليها . وعندئذ هذه الاجراءات نظام موقوت ، ولها طابع الضرورة أو الاستثناء .

... ولو كان الاسلام هو الاشتراكية العربية لوجب أن يُنقل الايمان بالله من مركز الدائرة في تعاليمه ، على أن يحل الانسان أو المجتمع مكانه في هذه التعاليم . وعندئذ يفقد الاسلام أكبر قوة دافعة فيه . لأن أي أمر أو نهي في الاسلام ، كدين ، يتفرع عن وجود الله ، وينفذ في حياة المؤمن بدافع من إيمانه بالله وحده .

فلو رجع الأمر والنهي — بعد نقل الايمان بالله من مركز دائرة التعاليم — إلى الانسان والمجتمع ، لم يجد باعثاً على التنفيذ ، سوى القوة الخارجة عن الفرد ، وسوى رقابة تلك القوة . فالفرد لا يؤمن بالأفراد الآخرين معه ، أو بالمجتمع الذي يضمهم جميعاً إيماناً يحمله على الطاعة الذاتية ، فضلا عن التضحية بالأنانية في سبيل هذه الطاعة .

إن إيمان الفرد بالمجتمع آنذاك قد لا يتجاوز نطاق التعاون في سبيل تبادل المصلحة الشخصية ، أو نطاق « المحبة » في سبيل تحصيل المصلحة الخاصة . ولكنه لن يصل بحال إلى « الإيثار » و« إنكار الذات » . والذي يحمل على الإيثار في الإنسان هو الإيمان بالله لا غيره .

. . . وطالما الإيمان بالله على هذا الافتراض جانبي في نظام الحياة للانسان لا يؤتي أثره المرجو . وربما يبقى معطلا في تصرف الانسان لا يستتبع أي أثر له . لأنه عندئذ يكون مقطوع الصلة بمجريات الأحداث ، وبمصادر التصرفات في الإنسان : إذ الذي يؤثر في التصرف آنئذ هو الغريزة ، أو العقل . . . وكلاهما ليس الله ، ولا الإيمان به .

. . . والقضية في هذا ليست : قضية الاشتراكية العربية . إنما هي قضية

الفلسفة الإنسانية التي تحتكم إلى الإنسان ، بدلا من كتاب الله ، والتي تثق بهداية العقل الإنساني ، دون حاجة إلى هداية الله ، والتي تعتز بالإنسان وتدافع عن استقلاله في التدبير والتوجيه ، في مواجهة الإيمان بالله .

. . . القضية في هذا : قضية « التطور » الذي هو قانون الحياة . والتطور هو عدم الثبات والاستقرار على حال معينة . وإنما هو انتقال من وضع إلى آخر ، وربما يكون في هذا الانتقال عود إلى وضع أسبق .

وقضية التطور أوصلت البشرية منذ القرن الثامن عشر إلى تمجيد الانسان ، ورفع الوصاية التوجيهية عنه . وهي الآن تضع أمام البشرية صراع الانسان مع العلم ، وصراعه الآن مع الآلة : أتبقى السيادة للانسان بعقله ؟ أم تنتقل إلى العلم بتجاربه ؟ وإلى الآلة بصنعها ؟ .

إن الإسلام يقوم على أمرين :

على مصدر للقوة والدفع ، وهو الله ، والايمان به ،

وعلى رسالة وتعاليم ، تتصل بماله من مصدر القوة الخاص به ، وهو الإيمان بالله .

فلو أخليت الرسالة والتعاليم من مصدر تلك القوة ، وعوضت بمصدر دفع آخر . . « كالمجتمع » فقلما تستقيم الصلة بينهما ، وبالتالي قلما يكون للاسلام **أثر الدين في حياة الإنسان .**

ولا يعاب على الدين أنه يعطي أهمية كبرى : لله والإيمان به .

. . . كما لا يعاب على الفلسفة الإنسانية بوجه عام أنها تعطي أهمية فائقة للانسان في التقدير .

. . . كما لا يعاب على الفلسفة الاشتراكية – وهي نوع من الفلسفة الإنسانية – أنها تهتم بالمجتمع وتجعله المحور الذي تدور حوله .

. . . لا يعاب على أي واحد من الثلاثة ما يهتم به ، لأن كلا منها نظام مستقل ، قُصد به توجيه الإنسان في حياته الانسانية ، ولأن كل واحد منها أيضاً ، بعد ذلك ، أصل منطقه وتوجيهه على ما جعله محل اهتمام خاص به .

وفي داخل إطار المذاهب الفقهية الإسلامية – وهي كلها تدور حول توضيح الأحكام الشرعية في الإسلام – لا يعيب بعضها بعضاً ما يتميز به كل مذهب من : « اعتبار » أو « أصل » استند إليه في استنباط الأحكام ، وأدت مراعاته إلى اختلاف في تحديدها .

والذي يعاب هو : « التلفيق » . لأنه ضار بتوجيه النظم ، أو المذاهب ، أو المدارس ، التي قامت على أسس مختارة منها ، وربما تكون هذه الأسس متناقضة في ذاتها .

. . . يعاب التلفيق المذهبي ، أو المدرسي ، لأنه يُلبس على العقل فهم منطقه ولأنه بالتالي يجعل التطبيق صعباً ، لأنه غير عملي أو غير مفهوم .

. . ولو كان الإسلام هو الاشتراكية العربية لوجب أن يتغاضى نفسه عن الحاجب الخلقي فيه بالمعايير التي جاءت في أصوله . بغض النظر عما جاء في ملحق الميثاق من أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة . فالحديث هنا عن نظام فلسفي للحكم له منطقه وأصوله ، وعن دين له منطقه وأصوله . . والحديث هنا كذلك ، هو من الوجهة النظرية في مدى استيعاب الإسلام لنظام حكم الاشتراكية العربية ، أو في مدى استيعاب هذا النظام للاسلام وأصوله .

. . . إلا إذا أُخذ نظام الاشتراكية العربية على أنه يمثل مرحلة « الاستثناء » في نظام المجتمع الإسلامي ، حتى تهيأ الفرصة لاحلال الاسلام بوضعه

الأصيل . وعندئذ يكون النص في ملحق الميثاق على أن دين الدولة الرسمي هو الاسلام قصد منه : أن يصل إليه المجتمع على المدى الطويل رويداً رويداً ، وينزل إلى الحياة العملية بالتدريج ، بعد أن ارتفع في عزلة عنها ، طوال قرون الضعف الماضية ، التي مرت بالأمة الإسلامية .

. . . وبذلك تخضع عودة المجتمع الإسلامي إلى مبادىء الإسلام . . . إلى قانون الحياة الإنسانية ، الذي يقضي بالتطور الطبيعي ، دون الثورة أو الانقلاب .

ومع ذلك سواء أكانت الاشتراكية العربية مقدمة لتطبيق نظام الاسلام ، أم كانت فلسفة مستقلة تعالج شؤون المجتمع العربي في مواءمة المبادىء الاسلامية وجو هذه المبادىء فانها في حاجة ماسة إلى خلقية اجتماعية » . . . في حاجة ماسة إلى دعوة تعتمد على الضمير والايمان في الطاعة لمبادئها وتنفيذ هذه المبادىء ، دون ارتباط بالقانون وسلطته التنفيذية .

. . . إنها في حاجة إلى أن تُحول مبادئها إلى قيم أخلاقية ، كما تحول السلطة التنفيذية التي تصحب هذه المبادىء إلى رقابة ذاتية داخل نفوس الأفراد .

. . . إنها يجب أن تنزل إلى مجال الإنسانية ، وتناجي الاعتبار الإنساني ، بجانب المنافع المادية التي ترتبت على تنفيذ نظامها بالنسبة لغالبية الشعب في الاقتصاد القومي .

. . . إن الاسلام يوم وضع الجنة جزاء لمن أطاع ، والنار عقاباً لمن عصى ، جعل مكانهما في الآخرة ، وليس في الدنيا . وبذلك لم تكن هناك فرصة لتقييمها من الناس بأدنى من قيمتها الحقيقية . وظل الأمل في الحصول على إحداهما ، وتجنب الأخرى ، في قوته وفي استمراره .

. . . ومع ذلك فقد وضع الاسلام جزاء يفوق الجنة وتعلقت به آمال كثير من المؤمنين ، وهو رضا الله والقرب منه . وهنا لم يكن الدافع على العبادة

جنة الله في آخرته ؛ انما كانت محبتُه خالصةً لوجهه الكريم .

وبالنزول بالدعوة إلى الاشتراكية العربية في مجال الإنسانية ، والاهتمام بالقيم المعنوية التي استهدفتها يميل دافع الطاعة والتبعية رويداً رويداً إلى الجانب الإنساني ، أكثر مما يميل إلى المنفعة المادية المقابلة . وهنا تسهل التضحية في سبيلها . . . وهنا تبتعد سيطرة الأنانية . . . وهنا تكون « الخلقية الاجتماعية » قد وجدت .

. . . وبقوة هذه الخلقية الاجتماعية ، أو بضعفها ، يرتبط مصير الاشتراكية ، قبل أن يرتبط بقانون ، أو بعهد ، أو بشخص .

. . . وبتكون هذه الخلقية الاجتماعية أيضاً ، لا تكون هنا اطلاقاً سمة لما تُنعت به الاشتراكية الشيوعية من : أنها نفاق للجماهير من جانب ، وخداع لهم من جانب آخر . لأنها جعلت الكسب المادي وحده والأمل فيه خالصاً ، إغراءً على قبولها ، ودفعاً على الأقل على عدم تحديها هناك .

والخوف إذا كان ضرورياً لمعالجة الأوضاع المنحرفة ، والالزام إذا اقتضته الحكمة للانقاذ — فان الرغبة والاختيار اوفى بالمحافظة على المطلوب وأكثر مساندة له على الاستمرار .

وكلما كانت الرغبة ، وكلما كان الاختيار مرتبطاً بغير محسوس . . . مرتبطاً بمعنوي ، كقيمة من القيم ، كلما كان أطول في البقاء وأقوى فيه .

* * *

ولو قيل العكس : إن الاشتراكية العربية هي الإسلام لوجب :

* أن تَعتَبِر نظامها موقوتاً ، يعود بعد الفترة اللازمة لاعادة التوازن في المجتمع إلى نظام الدعوة والإقناع .

• وأن تعتبر نظامها نظاماً أخلاقياً ، لا يعتمد على القانون التشريعي والقوة المنفذة له ، بل يعتمد بالأولى على الضمير والخشية من الله .

• وأن يكون محور نظامها هو : الإيمان بالله وحده ، وعنه تتفرع – كما ترجع إليه – كل الاجراءات والتشريعات المتعلقه به ، وأن تكون المسؤولية الأولى في التنفيذ وعدمه ، أمام الله وحده ، لا يبرأ منها فرد إلا إذا أدى واجبه طبقاً لما أنزله الله في كتابه .

وبعد ذلك : ليس من صالح الاسلام أن ينعت بالاشتراكية العربية ،
وليس من صالح الاشتراكية العربية أن تنعت بالاسلام ،
ولكن من صالح كل منهما أن يؤازر الآخر ويسانده .

... ليس من صالح الإسلام أن يكون اشتراكية عربية : فقد يشتبه الأمر ويروج الباطل ، ويدعي المدعون : أن الإسلام كما هو اشتراكية عربية ، هو اشتراكية شيوعية أيضاً ! .

... بينما الشيوعية تنكر الدين أي دين ، وتنتقص رجاله ، وتنظر إليهم على أنهم يؤآزرون احتكار المال للسياسة ، ولحرية الإنسان .

... وليس من صالحه أيضاً : أن يكون اشتراكية عربية ، لأنه عندئذ سيجر على نفسه كدين ، وعلى الاشتراكية العربية كفلسفة ، ويلات المعارضة من صنوف مختلفة تضر ولا تنفع ، وتسيء ولا تحسن .

... وليس من صالح الاشتراكية العربية أن تكون الإسلام : **لا : لأن مبادئها واجراءاتها لا يؤيدها الاسلام** . ولكن إن هي ادعت أنها الاسلام ، أو ادعي لها : أنها والاسلام سواء ، ستبطىء حركتها في السير والتنفيذ ، وسيدخل مجالها عندئذ من يدعون لأنفسهم أنهم قوامون على الإسلام ، وهم

غرباء عنه : في فهمهم له ، وشرحهم إياه ، وفي تطبيقهم لمبادئه . وكل ما لهم من الإسلام أنهم انتسبوا إلى كتب المؤلفين عنه ، فترة من الزمن لم يستوعبوها ولم يتصلوا عن طريقها اتصالا مباشراً بالإسلام في كتاب الله ، وسنة رسوله الصحيحة .

. . . إن ادعي لها أنها الاسلام ، سيتيح هذا الادعاء الفرصة للاستعمار كذلك أن يدخل دخولا مقنعاً باسم الإسلام لتقييم نظامها ولنقده ، والتعليق عليه ، بغية بلبلة الأفكار في الداخل والخارج .

والاستعمار لا يعدم آنئذ أن يجد مركزاً في الوطن العربي ، أو في العالم الاسلامي يخرج منه صوت له ، ولا يعدم واحداً أو مجموعة من المحترفين بالإسلام تضع نفسها في خدمة أهدافه .

إن ضعف المجتمع الإسلامي في صلته بالإسلام في عهود الضعف الماضية ، أو في عهود الركود التي سبقت الوقت الحاضر لم يكن اطلاقاً بسبب مبادىء الإسلام ، وعدم صلاحيتها للتطبيق في عهد البخار ، والكهرباء ، ثم على عهد الذرة بعد عهد الإبل والصحراء — كما يحلو للمستعمرين أن يكرروه — وانما بسبب ضعف المشتغلين بالإسلام وبالدعوة الإسلامية .

وضعف المشتغلين بالإسلام كان بسبب بعدهم عن المصدر الأصيل للإسلام وهو كتاب الله ، ووقوفهم عند حد الفكر الذي لا يعرف إلا التبعية والإيمان بها ، ولا يعرف إلا العزلة عن حياة المجتمع وعما يجري فيه من أحداث ، فنسج لنفسه تفكيراً يقوم على الافتراض أكثر مما يقوم على الواقع .

. . . ضعفهم كان بسبب أن حرّموا على أنفسهم ، وعلى غيرهم أن يتفقهوا ، كما تفقه الأولون ، لشعورهم بالنقص ، وعدم ثقتهم بعقولهم .

. . . والبعض منهم كانت تغلب عليه الحيطة أو الخشية من الوقوع في

الخطأ ، إن خرج عن مدار التبعية .

. . . والبعض الآخر كان يغلب عليه الخوف من السلطان ، أو الأمل في عطائه ، فآثر النفاق في « القياس » أو آثر الانزواء والاكتفاء بالترديد ، دون التجديد ، وفي إجمال مُعمى ، دون توضيح أو تفصيل .

ولم يزل وضع المشتغلين بالإسلام أو المنتسبين إلى دعوته ، أينما كانوا ، تكونه هذه الرواسب في العقول والنفوس ، وهي كفيلة بتجميد نظام الاشتراكية العربية في أفهام الناس ، وفي ايمانهم بها ، إن ادعي لها : أنها الاسلام .

وسيكون الاسم وحده وهو : « الاشتراكية » مثاراً للاحتمال والتأويل والتخريج ، بما يجعلها من دعوة الشيطان ، وليست استجابة لنداء الإيمان ! !... سوف لا تجعل فقط اشتراكية في المال ؛ بل أيضاً اشتراكية في النساء والأولاد..!

ولكن من صالحهما معاً أن يؤيد كل منهما الآخر .

فتطبيق مبادىء الاشتراكية العربية هي ممارسة عربية لكثير من المبادىء الإسلامية في الحياة الإنسانية ، وإن لم تكن تحمل اسمه . وهذا انتصار للمبادىء الإسلامية على أية حال .

. . . وشرح الإسلام لإجراءات الاشتراكية ومبادئها على : أنها مما يرحب هو بها في مثل الظروف التي قامت فيها ، وبسببها، الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ . . . يمكن لهذه المبادىء من أن ترد حق الأمة المصرية في أجيالها القادمة ، وتدرب على الأخذ بهذه المبادىء في حياتها . وهذا انتصار للاشتراكية العربيــة .

. . . ويوم يُعلن : أنها الإسلام فيما بعد ، أو هي والإسلام سواء ،

لا يكون الإسلام غريباً في بلده كما هو الآن .

إن نظام الحكم الديمقراطي في بعض البلاد العربية هو النظام الديمقراطي الغربي ، وهو النظام الرأسمالي . والرأسمالية في توجيهها ، واتجاهها ، وفي صورة أمرها الواقعي لا تتفق مع الإسلام . فالحرية الفردية في مباشرة المال فيها حرية مطلقة لا تحدها إلا المصلحة الشخصية الفردية . ومنذ بدء الخليقة قيّدت رسالة السماء هذه الحرية للمصلحة العامة : وفيما يحكيه القرآن الكريم عن آدم وحواء في قوله تعالى :

« وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة ،

« وكلا منها رغداً حيث شئتما ،

« ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين ،

« فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه ،

« وقلنا : اهبطوا بعضكم لبعض عدو ،

« ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين » (١)

. . . توضيح لمشيئة الإنسان ، وأنها ليست مشيئة مطلقة . ففي الوقت الذي منحهما الله المشيئة في الأكل . . . قيدهما بعدم القرب من الشجرة المعينة ، مما يدل على عدم انطلاق المشيئة الفردية في غير حدود .

وفي الرسالات الالهية المتعاقبة ، منذ هبط آدم من عليائه إلى الأرض ، تذكير : بأن الحرية الفردية مكفولة في حدود المصلحة العامة ، وهي مصلحة الآخرين .

. . . وفي رسالة شعيب إلى أهل مدين كانت العناية مركزة بوجه خاص

---

(١) البقرة : ٣٥ ، ٣٦ .

على تقييد المشيئة الفردية في مباشرة المال بمصلحة الآخرين ، أي أنها كانت معنية بإزالة آثار الرأسمالية القائمة إذ ذاك من : فساد وطغيان ، التي آل إليها وضع مباشرة المال في التجارة بين أهل مدين ، وبإعادة الوضع الطبيعي في هذه المباشرة ، وهو العدل في إيفاء الكيل والميزان وعدم بخس الناس أشياءهم ، ثم تحذيرهم من مغبة الاستمرار في المباشرة الفردية اللامحدودة في المعاملات المالية .

يحكي القرآن الكريم ذلك في قوله تعالى :

« وإلى مدين أخاهم شعيباً ، قال : يا قوم !

« اعبدوا الله ، ما لكم من إله غيره ،

« ولا تنقصوا المكيال والميزان ، إني أراكم بخير ، وإني أخاف عليكم عذاب يوم محيط .

« ويا قوم ! : أوفوا الكيل والميزان بالقسط ، ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين .

« بقيةُ الله خير لكم ، إن كنتم مؤمنين ، وما أنا عليكم بحفيظ !

« قالوا : يا شعيب !

« **أصلاتك تأمرك :**

« **أن نترك ما يعبد آباؤنا ؟**

« **أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء ؟**

« **إنك لأنت الحليم الرشيد .**

« قال : يا قوم ! : أرأيتم إن كنت على بينة من ربي ، ورزقني منه رزقا حسناً ، وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه ، إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب » . إلى قوله :

« . قالوا : يا شعيب ! ما نفقه كثيراً مما تقول ، وإنا لنراك فينا ضعيفاً ، ولولا رهطك لرجمناك ، وما أنت علينا بعزيز » (١) .

. . . ثم الاسلام نفسه ، كثورة على الطغاة المستبدين ، ثورةٌ على الرأسمالية ، وإن لم يكن الوضع معروفاً بهذا الاسم عندما جاءت هذه الدعوة الإسلامية على أنه وضع : الرأسمالية .

ولكن كل العناصر التي تشكل نظام الرأسمالية كانت هي تلك التي شكلت وضع المجتمع الجاهلي وقت أن جاء الإسلام :

• كان هناك طغاة مستبدون بسبب المال أو الشرف والجاه ،

• وكان هناك فساد ، وعبث وترف ، وإسراف من جانب ، وتضييق وعسر في الحياة من جانب آخر ،

• وكان هناك مستضعَفون مستذَلون يباع بعضهم ويشترى ، بحيث كان المال أصلَ الحياة وكانت الإنسانية تبعاً له ،

• وكان هناك الشرك ، ووجوده كاف في الأمارة على الذلة والمهانة التي سقطت فيها إنسانية الإنسان ، وبعدت عن الحرية الفردية والجماعية معاً .

وإذا كان ذلك كله بصورة أو بأخرى ، مما يجر اليه النظام الرأسمالي من مفاسد وإهدار لكرامة الإنسانية فالنظام الاشتراكي العربي يدعو إلى ما دعا إليه الإسلام في حث المستضعفين على إيمانهم بحقهم في الحياة البشرية ، وسعيهم إلى حقهم ودفع الاعتداء والظلم الواقع عليهم ، ممن استضعفهم واستذلهم . ولذلك هو أولى بالقول وأوجب في الاتباع .

إن الدعوة إلى الإيمان بالله — لو أُخذت مأخذ الجد والاهتمام وبأسلوبها

---

(١) هود ٧٤ – ٩١

القرآني السليم — أن تعيد إلى النفوس سلامتها ، والمودة إلى العلاقات ، وإلى القلوب عمرانها به .

ولو أراد المجتمع الإسلامي في الوطن العربي ، أو فيما وراءه أن يعود إلى التطبيق العملي للاسلام فعليه أن يأخذ نظام الاشتراكية العربية كخطوة ممهدة.

ان تطبيق الاسلام دفعة واحدة يكتنفه عقبات عديدة :

أولى هذه العقبات وأكثرها تعقيداً تلك الرواسب التي تراكمت في المجتمع الإسلامي بسبب الضعف قروناً ، وبسبب الاستعمار فترات أخرى .

وكل مجتمع إسلامي أصيب بلون أو بآخر من ألوان الاستعمار ، وبفترة طويلة أو قصيرة من فتراته . وكل مجتمع إسلامي لم يصبه الاستعمار إلا لضعفه في فهمه للإسلام ، وإلا لضعفه بسبب انقسامه ، وإلا لغلبة الأنانية على أفراده .

والرواسب التي تراكمت في المجتمع الإسلامي ، في أي مكان في عالمنا اليوم ، هي :

- تقاليد وعادات لا يقرها الإسلام ،
- واتجاهات فكرية ، وسياسية ، أجنبية عن اتجاهات الإسلام ومبادئه .
- واستمراء للنفاق في السلوك ، وفي التفكير ، بسبب الضعف والاستذلال لفترة طويلة .
- وحرص على الذات عبأ النفوس بحيث لا ترعى قيمة أعلى من قيمة الفردية في التصرف والعمل .
- ثم بالاضافة إلى ذلك كله : تكتل صليبي ، وإلحاد علمي معاً ، ضد الجهر بالإسلام أو ضد السعي نحو تطبيقه .
- وبعد ذلك ، أو قبله ، هزال واضح متعدد الجوانب فيمن يظنون أن

الدعوة إلى الإسلام قد وُكلت إليهم ونيطت بهم .

والمجتمع الإسلامي في أي مكان لا يعيش في عزلة عن المجتمعات الأخرى ، والروابط بينه وبين تلك المجتمعات روابط لا تنفصم .

. . . إذ الاستعمار بأسلوب القرن التاسع عشر قد رتب في فترة استعماره ربط المجتمع الإسلامي في إقتصاده ، وثقافته ، وعلمه ، وفنه ، بما له هو ، فأذهب استقلاله . ويوم أعطاه الاستقلال السياسي منحه إياه وهو يعلم بقاء التبعية والارتباط به إلى وقت آخر طويل . . . في مجال الاقتصاد ، والفكر ، والثقافة ، والنظم الإدارية ، والسياسية . . .

. . . والاستعمار بالأسلوب الجديد وهو الاستعمار الأيديولوجي — ومن ورائه الضرورات الاقتصادية تؤازره — قوي في دعوته ، وقوي في ضغطه ، وقوي في وسائله . وبذلك لا يترك فرصة للقيم الإسلامية باسم الاسلام كدين — تأخذ طريقها في المجتمع . . وفي إعادة بناء المجتمع الإسلامي بناء قوياً ، يواجه الأيديولوجيات المعاصرة وأثرها على نفوس الشباب فيه .

ومن هنا كانت المصلحة في إعداد الدعاة ، والنزول بالمبادىء الإسلامية جنباً إلى جنب ، تدريجياً إلى مجال التطبيق في الحياة ، حتى تكتمل ، ويكون لها توجيه موحد .

وفي مقدمة هذه المبادىء : الولاء والإخلاص في العلاقات ، تحقيقاً لقوله تعالى :

« والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » . ولقوله : « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء » .

. . . . إنه فطرة الله التي فطر الناس عليها :

إن الإسلام — بعد كل هذا — جملة من التعاليم تكون نظاماً مستوعباً لنشاط الانسان وسلوكه في حياته ، ويعطي التوجيه في كل جانب من جوانبها .

وهذا النظام وحدة متماسكة ، يتصل بعض أجزائه ببعض في القيمة والاعتبار ،

. . . وفي الفاعلية في حياة الانسان . وهو إما : أن يُقبل كله ، أو يُرفض كله عند التقييم . ولكنه لا يقبل التبعيْض بحال .

والقرآن عندما يقص موقف البشرية منه يريد أنْ يذكر :

• أن هذا الموقف طبيعي ، وأنه من أجل ذلك يتكرر ، وأنه لا ينتظر أن يتخلف .

• ومع كون هذا الموقف طبيعيا ، فانه لا يغير من حقيقة الدين شيئاً لأن قيمته ذاتية ، لا تتغير بتغير الموقف منه.

وقد عدد القرآن هذا الموقف :

فكان هناك المؤمنون ،

وكان هناك الكافرون .

وكان المذبذبون بين الطائفتين ، وهم المنافقون .

. . . وسيظل هذا الموقف في أنواعه الثلاثة ، طالما يوجد كتاب الله.

. . . والذي يتغير هم أفراد كل نوع منها في عددهم ، وفي فاعليتهم وأثرهم.

وكما أن الإسلام وحدة واحدة لا تقبل التبعيض ، كذلك اسمه واحد لا يقبل التغيير وهو : « الاسلام » . لأن الاسلام اسم لدين الله ، منذ أن

أوحى الله برسالته ، ومنذ أن اختار رسولا من البشر : « **إن الدين عند الله الإسلام** » .

. . . فهو اسم لما أوحي به إلى محمد صلى الله عليه وسلم . . . كما هو اسم لما أوحي به إلى إبراهيم ، وموسى ، وعيسى ، من قبل . . . وسيظل لدين الله اسم . « الاسلام » ، طالما بقي الدين وبقي كتابه .

. . . هو الاسلام في اسمه ، وهو فطرة الله التي فطر الناس عليها في موضوعه ، وفي هدايته للطبيعة البشرية ، التي جاء هو وفقاً لخصائصها . ولا تبديل لكلمات الله .

والفصل قائم — وسيظل قائماً — بين خلق الله ، وصنعة الانسان . والله ولي أمره وخلقه ، والإنسان رب صنعته وعمله .

. . . وليس الانسان بصنعته بمنافس لله في خلقه وتدبيره . لأنه لا يستطيع ذلك . وإنما هو بهداية عقله — والعقل من خلق الله — يسعى بصنعته العقلية إلى الخير ، عندما يرى طريق الله قد سد ، إلا على قوم لا يعرفونه وهم وقوف فيه . . . لا يستطيعون الحركة فيه ، ولا يتركون غيرهم ينتفع بتعبيده في السير والحركة معاً .

. . . والانسان عندئذ بفلسفته مجتهد يستهدف الصواب ، وإن كان قد يقع في الخطأ . وهو إذ يجتهد على أصول من السنن العامة للحياة ، التي لا تتغير ولا تتبدل ، وهي سنن : العدالة ، والحرية ، والأخوة في البشرية . وهي قيم لا يأتي الدين فيها بجديد ، إلا ما يحفظ لها تحقيق معانيها ، أو يضمن لها البقاء في إطار قيمتها .

ويوم أن تتضح للفلسفة هذه القيم في الدين ، يوم تُقبل على الدين نفسه

وتحتضنه ، ولكن بعد أن تبعد عنه مَنْ سد طريق الله بوقوفه فيه ، ولم يعرف هدايته لنفسه ولغيره ، وهم المحترفون به .

والإسلام مرة أخرى — لأنه نظام مستقل عن أي نظام فلسفي — كانت نظرته إلى الملك والمال تختلف عن نظرات الاتجاهات الفلسفية المعاصرة .

تختلف عن نظرة الرأسمالية التي تركز على الفرد وحده ،

وتختلف عن نظرة الاشتراكية التي تركز على المجتمع وحده .

ترى ملكية المال لله ، والانسان يعمل فيه ، لا كأجير ولا كعامل ، ولكن كنائب للمالك مستخلف على ماله . له تصرف المالك ، وعليه رعاية ما ينصح به.... له كل حقوقه ، وعليه أن لا يتعدى الحدود التي رسمها له .

وما ينصح به المالك الحقيقي للمال — وهو الله — هو :

- أن يكون للمحرومين منه نصيب فيه ،
- وللمصلحة العامة نصيب كذلك .

والحدود التي رسمها هي : أن يبقى المال وسيلة للنفع والخير ، وليس سبباً للاستغلال أو الظلم والعدوان .

وبذلك لا تركز نظرته على الفرد وحده ، ولا على المجتمع وحده . كما لا تكبت الحافز الشخصي في الفرد ، ولا تتركه يصير به إلى الطغيان .

لأن الله المالك الأصيل للمال ، كانت الخشية النفسية منه لدى الفرد هي التي تقوم بدور الرقابة على تصرفات الفرد ذاته ، وكان ضميره هو الذي يدفعه إلى التنفيذ .

وبذلك يتوفر للمجتمع الإنساني ما يدفع به حاجة المحتاجين ، كما يتوفر له نوع من الرقابة لا يكف عن المداومة عليها ولا يتخلف فيها بحال . وهو

النوع الذاتي لدى المؤمنين . . في التفكير ، والتقييم ، والتطبيق .

والسلامة في بقاء أي نظام يحدد سلوك الانسان لضبط علاقاته مع غيره — إن ديناً أو فلسفة — هي في استقلاله عن أي نظام آخر. وتقييم أي نظام هو : من أصوله الخاصة التي تأسس عليها ، ومن الأهداف التي جعلها غاية له ، دون أن يحتكم إلى أصول نظام آخر أو إلى أهدافه .

* * *

التوجيه في المجتمع المعاصر

الفصل الأول

بين الغريزة والعقل

إن الإنسان — من بين الكائنات التي تعيش معه على هذه الأرض . . . وهو وحده الذي يجمع بين العقل والغرائز في حركة الحياة . . وإنه وحده من أجل ذلك يتميز بالسيادة على ما عداه ؛ وباستطاعته تدبير الوضع الذي يجعل منه منظماً أو كاشفاً اياه ؛ أو دافعاً وموجهاً له في حركته ؛ إن كان ذا حركة .

. . . وهو الذي من أجل ذلك يملك **طاقة التحليل والتركيب في المعرفة ، وطاقة الهدم والبناء في دنياه المادية .**

وهذه الطاقة هي التي تعينه في « الفهم » و« البناء » وفي « التفريق » و« التجميع » . . هي التي تجعله ذا قدرة على خلق مجتمع خاص ، يقوم على ضعف مجتمع سابق عليه .

ويجمع الإنسان بين العقل والغرائز كان معقداً في تركيبه المادي ، وبطيئاً في نموه البشري ، وصاحب اتجاهين في سلوكه يختلط بعضهما ببعض . . . يتردد في خطواته : إلى اليمين أو اليسار . . إلى الانخفاض أو الارتفاع . . .

تشده الغرائز إلى اتجاه ، ويرشده العقل إلى اتجاه آخر ، وربما يكون اتجاهاً مضاداً للاتجاه السابق عليه .

... إن غرائز الإنسان — وهي ميوله الفطرية وخصائص طبيعته الحيوانية — تبكر لديه في الظهور واليقظة ، وتسرع عنده في النمو والتأثير ، لأنها ترتبط بحفظه وبقائه ككائن حي ... وهي في جملتها تستهدف هذا الهدف ، إن لم تكن متفرعة عن غريزة أصيلة ووحيدة عنده ، هي : غريزة حفظ البقاء .

وهذا التبكير في ظهور الغرائز لدى الانسان ، مع السرعة في نموها وتأثيرها ، يحفظ لها ميزة المبادأة بالفعل في المحيط الانساني ، ويتيح لها فرصة — قبل العقل — للتأثير في توجيه الإنسان ، عن طريق تكوين عادات معينة ، تستتبع حتماً أثرها الخاص في التصرفات والسلوك .

وكلما تأخر تدخل العقل — أو ما يسمى بالشعور — في محيط الإنسان ودائرة تصرفاته وسلوكه ، كلما قوي تأثير الغرائز في توجيه الإنسان ، وكلما كذلك طال أمد هذا التأثير .

والعادات التي تتكون عن طريق الغرائز تتأثر في هذا التكوين ، بعد ذلك بظروف الحياة وأحوال البيئة التي يعيش فيها الإنسان نفسه .

فالغرائز أساسياً تدفع بدون شعور نحو تحصيل المطلوب للإنسان ، بما يحفظ عليه حياته ويصون بقاءه . ثم طريق التحصيل يخضع لعرف المجتمع وظروف الوضع الخاص للإنسان .

فإن كان يشيع في المجتمع المنكر والفحشاء ... يشيع فيه الانحراف والفساد ، فالعادات التي تتكون لدى الإنسان عندئذ هي عادات تعكس هذا

المنكر ، وهذه الفحشاء ، وتعكس ما يسمى بالانحراف والفساد .

. . . فالاعتداء على المال والملك إن كان شائعاً كعرف . . تكوّنت لدى الإنسان الناشىء عادة السرقة والسطو ، كسبيل لوقاية الإنسان من الفناء الشخصي بسبب الجوع .

. . . وإن كان الاعتداء على العرض شائعاً ، أو لم يتكون بعد مفهوم « العرض » في البيئة التي يعيش فيها الانسان . . تكونت لدى الإنسان الناشىء عادة الاتصال الجنسي في غير حرج بمن يتصل به ، كطريق للمحافظة على البقاء النوعي للإنسان .

والمحافظة على البقاء ، في صورتيه : الشخصي والنوعي ، ضرورة لا شعورية تقتضيها غريزة حب البقاء . والسبيل الذي يُحدد للوصول إلى الهدف : كالسرقة ، أو الاعتداء على العرض هنا ، يُحدد عن طريق العرف والبيئة وظروف الحياة الخاصة .

. . . ومثل الاعتداء على المال أو العرض – كطريق لحفظ البقاء النوعي أو الشخصي – الاعتداء على النفس بالقتل ، كطريق لحفظ البقاء الشخصي أو النوعي أيضاً ، يخضع كوسيلة تُحدد للشائع من عرف أو ظروف معينة في المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان الناشىء .

. . . . وهكذا : الغريزة تدفع فقط نحو حفظ البقاء . أما أسلوب المحافظة فيخضع بعد ذلك لما هو مألوف أو مسيطر على البيئة من ظروف وأوضاع أعراف .

والعقل ضرورته – لذلك – ليس في وجوده في الانسان فحسب ، إنما في أن يباشر مهمته في حياة الانسان ... فيما له من تصرفات وسلوك .

. . . ضرورة العقل في أن يتدخل بين دفع الغرائز ، وما هو موجود في المجتمع والبيئة من أعراف ، وظروف وأوضاع ، من شأنها أن تحدد وسائل الحصول على مطلوبات الغرائز وتحقيق أهدافها : من المحافظة على بقاء الإنسان في : شخصه أو في نوعه .

وتدخل العقل عندئذ لا يشل دفع الغرائز ولا يوقفه ، لأنه لا يستطيع ذلك . وإنما ليوجه السبيل في تكوين عادات تقوم على تلك الغرائز ، بحيث لا تخل بأهدافها من المحافظة على البقاء ، وفي الوقت نفسه تحمي المجتمع وتحمي الأفراد من الاعتداء .

والعقل بقدرته على التحليل والتركيب . . . وبقدرته بالتالي على التقييم ، يمكنه أن يتدخل في وزن الأوضاع السائدة في المجتمع ، وفي العادات التي تكونت على أساس من هذه الأوضاع وبحث تأثيرها لدى الأفراد ، كوسائل للحصول على الأهداف ، وفي آثارها وما يترتب عليها . وعن طريق التحليل سيصل إلى — قيم — محددة ، ونتائج تتضح سلبيتها أو إيجابيتها بالنسبة لحفظ البقاء الشخصي أو النوعي للإنسان ،

« والسلام » و« الاعتداء » : مفهومان عامان من مفاهيم العقل ، التي تكونت لديه بمباشرته التحليل والتركيب . وبالخبرات التي اكتسبها من التطبيق في الحياة العملية الإنسانية يستطيع تقييم كل منهما ، ورصد آثارها التي تتصل بحفظ البقاء الشخصي والنوعي الإنساني .

ويعتبر هذان المفهومان أصليْن في مجموعة المفاهيم العقلية ، يمكن أن يُرد إليهما كل ما عداهما من المفاهيم الأخرى — لا بحسب الاعتبار اللغوي والنظري ، وإنما بحسب الاعتبار الذي ينزل بالتفكير الإنساني في مجال التطبيق العملي والسلوكي .

. . . وهما شبيهان في دائرة المفاهيم العقلية إلى حد كبير ، بغريزة حب البقاء ، كالغريزة الأم في مجال الغرائز :

إذ ما من تفكير سلوكي إلا ويتصل بالسلام ، أو الاعتداء . لأن تفكير الإنسان ذاته لا يخرج في نهاية أمره عن صيانة « البقاء » والمحافظة عليه . . والسلام هو طريق المحافظة عليه . . . والاعتداء هو سبيل تهديد هذا البقاء .

والإنسان في آخر مطافه : كائن حي ينشد البقاء بغرائزه ، وبتفكيره على السواء .

وإذا كان « السلام » و« الاعتداء » هما المفهومين العامين العقليين اللذين يحددان نطاق التفكير وعمل العقل ، ويدور فيهما نشاط الإنسان كإنسان له منطق وتفكير . . . فمهمة العقل من تحليل ، وتركيب ، وتقييم ، هي : وزن الأعراف والشائع من عادات في المجتمع ، والبيئة ، ووزنُ الأوضاع والظروف الخاصة التي ينمو فيها الإنسان الناشىء . . ثم ترجيحُ ما يبدو فيه السلام والمحافظة على البقاء الشخصي والنوعي ، والنصحُ به في جعله أساساً لأعراف وعادات جديدة،وفي تكوين أوضاع وظروف أخرى ملائمة له . . كي تأخذ الغرائز في دفعها طريقاً مسالماً ، أو طريقاً مأموناً من الاعتداء والانحراف.

. . . وهنا يأتي دور « التربية » . وهو دور تكوين عادات وأعراف ، تعين الغرائز على أن تصل إلى هدفها الأخير من المحافظة على « البقاء الشخصي والنوعي » :

. . . بحيث لا يكون في المحافظة على البقاء الشخصي لفردٍ فناءٌ للبقاء الشخصي لفرد آخر ، أو تهديدٌ له .

. . . وبحيث لا يكون في المحافظة على البقاء لمجتمعٍ فناءٌ لبقاء مجتمع آخر أو تهديدٌ له .

... وبحيث لا يكون في المحافظة على البقاء النوعي تهديد لهذا البقاء النوعي بالانحطاط والتدهور في خصائصه .

والتربية : سواء أكانت بالمنزل ، أم بالمدرسة ... تستهدف تكوين العادات الملائمة لحفظ البقاء الإنساني . وهي تلك العادات التي تُعرف بالعادات الفاضلة أو الأخلاق الحميدة .

ويقترن بهذا التكوين التنويرُ بالواجبات والحقوق ، وتحديدُ مفاهيمها ودوائر تطبيقها في الحياة الفردية والحياة العامة ... كي يدرك الإنسان – ويسلك في الوقت نفسه – وضعه ، ووضع غيره معه في الأسرة ، أو الجوار ، أو المجتمع .

والواجبات والحقوق هي حصيلة التجارب الإنسانية الماضية في معاملات الإنسان ، واتفاق الأفراد على التعامل والتعايش على أساس منها ... وهي ليست في واقع أمرها سوى أمور وأوضاع تحدد السلوك الإنساني ، وتضع معياراً عاماً له ينشد تطبيقه : السلام ، ويجانب الاعتداء ... وبالتالي يحافظ على البقاء الشخصي والنوعي على السواء .

والواجبات هي في ذاتها حقوق . والحقوق في جوهرها واجبات . لأن ما يجب على فرد أداؤه يتعلق بهذا الأداء حق لآخر . فطالما الأمر يؤدى فهو واجب من جانب المؤدي ، وحق لمن صالحه يرتبط به .

وكل فرد في المجتمع يتبادل المنفعة والمصلحة مع الآخرين فيه . والتبادل عادة له طرفان ، والفرد في عملية التبادل له اعتباران :

* آخذ ، ومعط ،
* ومؤد ، ومستقبل .

فباعتباره آخذا أو مستقبلا ، هو صاحب حق ،

وباعتباره معطياً أو مؤدياً عليه واجب.

. . . وهكذا معيار السلوك الإنساني هو معيار قائم على توفير تبادل المصلحة للأفراد جميعاً . . . يستهدف بالتالي تحقيق السلام في علاقات هؤلاء الأفراد ، كما يستهدف المحافظة على البقاء الفردي والنوعي لهم . . . وبالتالي يجنب الانحراف والاعتداء ، وتهديد البقاء الإنساني في نوعه وفي أشخاص أفراده .

الغرائز :

فالغرائز قوى فطرية .. قوى واستعدادات طبيعية في الكائن الحي ، إنساناً أو حيواناً ، تدفع **في غير شعور** إلى المحافظة على بقاء هذا الكائن الحي . . . وظيفتها أن تسارع في غير إبطاء إلى تلبية حاجات هذا الكائن ، فيما يصون وجوده ، ويدفع عنه ظروف الإفناء .

. . . هي طاقات عديدة زود بها هذا الكائن مثل : غريزة الدفاع والمقاتلة ، وغريزة الحركة ، وغريزة النسل ، وغريزة السعي لتحصيل حفظ البقاء الشخصي ، وتتمثل في الميل إلى الاقتناء والادخار .

هذه الطاقات العديدة تباشر مهمتها في الكائن الحي ، دون حاجة إلى روية أو تدبير ، وبدون تخطيط سابق أو مرسوم .

ويشاهد « رد الفعل » في الحيوان ، كصورة واضحة لأثر هذه الطاقات فيه.

. . . فالحيوان يقاتل غيره ، للظفر بما يدفع عنه الجوع . وينشب أظفاره في زميل ، أو ابن ، أو أخ ، أو أب ، أو أم له ، إن كان ذا أظفار . . . دفاعاً عن نفسه .

. . . ويبني بيته في الرماد ، أو ينتحي جانباً في مكان مأمون . . . وقاية لذاته من برد ، أو رعد أو عدو يتربص به .

. . . ويسير المسافات ويقطع الصعاب للحصول على ما يقتات به ، ويجمع فرائسه ، ويدخرها ، ليسد بها حاجة معدته ، لفترة يخشى الحركة فيها .

. . . وتندفع الأنثى نحو الذكر ، والذكر نحو الأنثى للاشتراك في بقاء النوع ، فتحمل الأنثى ، وتلد وتختص الأم بغريزة الأمومة ، والحضانة ، بينما يختص الذكر بقوة غير عادية في الدفاع والمقاتلة . . .

وهذه الغرائز بذاتها موجودة في الكائن الحي الإنساني ، وإن كانت بصورة أقل أو أضعف . لأن تدخل العقل — الذي تميز به الإنسان — في توجيه الغرائز ، لم يتركها تأخذ الطريق ، فتنمو وتقوى في أي اتجاه . وإنما قادها الى اتجاه معين وفي سبيل محددة . وبذلك حد من انطلاقها فضعفت . ثم بعامل الوراثة زادت تشذيباً ، وتهذيباً ، فبرزت في الانسان في وضع ... يختلف عما لها في الكائن الحي الحيواني .

ولكن من جهة أخرى توجد في الإنسان غريزتان أخريان ، أقوى فيه ، منهما في الحيوان . . وهما غريزتا :

التقليد ، والاستطلاع .

وربما ذلك لأن حفظ البقاء في الكائن الحي الإنساني في حاجة أشد إلى قوة هاتين الغريزتين ، منهما في الحيوان . . هو في حاجة إلى عوض عن تلك القوة التي تتميز بها غريزة الدفاع والمقاتلة في الحيوان عنها في الإنسان . ولا شك أن الميل إلى التقليد ، وكذا حب الاستطلاع في الإنسان ، يوفران عليه جهداً كبيراً في المحافظة على بقائه ، لو استخدمهما استخداماً منظماً وإيجابياً .

العقل :

وبعد الغرائز : يوجد العقل في الكائن الحي الإنساني .

. . . وهو القوة الشعورية أو القوة الفكرية ، التي تعطي الانسان قوة التأمل والمراجعة ، والترجيح ، والحكم ، بين الأشياء أو الطرق والوسائل العديدة ، التي سيواجهها الانسان عند الحصول على مطلوبه .

. . . هي الطاقة التي تعطي الإنسان حلول المشكل الذي سيعترضه ، بعد أن تُمكنه من تحليل هذا المشكل إلى عناصره الأولى . . . وكذا تمكنه من تقييم هذه العناصر في ضوء الضرورات التي تحيط بالإنسان ، والتي يتطلبها وجوده الخاص .

. . . هي القوة الملاحظة ، والمسجلة لصفات الأشياء والأحداث . . . وهي بعد ذلك : القوة الواعية والمختزنة للمشاهدات التي مرت بالإنسان في تاريخه الطويل ، وكذلك للمعارف التي أدركها ، وحصلها عن الأشياء والأحداث ، التي وقعت في دائرة الإنسان ، الخاصة والعامة .

في حكم العقل على الأشياء والأحداث يستخدم — هذا العقل — حصيلة التجربة الإنسانية التي تلقن للناشئة ، ويقرؤها الكبار باسم المعارف الكونية ، والتاريخية ، والبيولوجية . . . كما يستخدم — هذا العقل أيضاً — في حكمة : في سبيل الموازنة والتقييم .

والعقل في استخدامه هذا وذلك ، يتأثر بالمصالح الخاصة والمنافع الشخصية المؤقتة . . . ثم كذلك بالمصالح الأخرى العامة التي ربما لا تتجاوز نطاق المجتمع المحدود — الذي يعيش فيه الإنسان — إلا قليلا .

ولذلك ليس العقل الإنساني المنوه عنه هنا هو العقل الفردي . . . ليس

عقل شخص معين ، أو فرد بالذات . . . هو العقل العام الذي اختزن تلك التجارب كلها ، والذي حصل مقاييس الموازنة والتقييم ، على ممر السنين .

لكن هذا العقل العام قد يتمثل من جانب آخر في عقل فرد معين ، وعى المحيط الذي يعيش فيه ، وأكثر من دربة التفكير على الحكم والتقييم : كالفيلسوف ، أو المؤرخ ، أو عالم الاجتماع ، أو العالم النفسي .

ومع ذلك لا ينبغي أن يعتبر عقل مثل هذا الفرد ممثلا تماماً للعقل العام وصفاته . لأنه لا يستطيع — مهما حاول — أن يتجرد كلية من جميع الظروف والأوضاع الخاصة ، التي عاش ونما فيها . وهي ظروف وأوضاع لا شك لها تأثيرها في الحكم القائم على الترجيح ، والتقييم .. بحيث لا تجعل العقل العام منعكساً انعكاساً واضحاً ، فيما يقرر ، أو يذكر ، كرأي أو توجيه يصدر عنـــه .

وهذا العقل الإنساني يُعتبَر في الإنسان كضابط لقوى الغرائز . . . يعتبر كمرشد أو موجه لهذه الغرائز . وليس توجيهه إياها إلا نتيجة الموازنة والتقييم التي حصل عليها ، والتي تمت في ضوء المحافظة على البقاء للإنسان في أفراده الموجودين ، أو في نوعه المستمر .

. . . هذا العقل هو الذي يمكـن — من أجل ذلك — للانسان أن يسود على ما عداه من الكائنات الأخرى في محيطه الأرضي . لأنه يقدم له الحلول العديدة التي تجعل السيطرة أو التغلب على الصعاب أمراً واقعياً ، في سبيل بقائه والمحافظة على هذا البقاء .

إذ لولا هذا العقل في الإنسان لما استطاعت غرائزه وحدها أن تحمي بقاءه الفردي أو النوعي ، في مواجهة الكائنات الحية الأخرى ، التي لها من غرائزها ومن خصائصها الطبيعية ما يعينها على أن تتميز وتتفوق ، في الدفاع

والمقاتلة ، أو تنفرد بالقوة الفاصلة في ذلك .

. . . فالغرائز المشتركة بين الإنسان والحيوان ، هي في الإنسان أضعف منها في الحيوان ، بفعل الوراثة والتشذيب . وهي بسبب هذا الضعف لم تعد متكافئة ، ولم تعد بالتالي تغني وحدها الإنسان في المحافظة على بقائه في أية صورة من الصور . . . في مواجهة الكائنات الأخرى الحية .

ولذلك عد العقل الإنساني ميزة كبرى في الإنسان ، وطاقة هائلة لديه للحماية ، والصراع من أجل البقاء . وأصبح وجود الإنسان نفسه مرتبطاً بهذا العقل ، وبفاعليته .

ضرورة الغرائز والعقل معاً :

فالإنسان في مواجهة الحيوان مثلا ، ضعيف بغرائزه ، ولكنه قوي بعقله . ومع ذلك فهو في نفسه قوي بالأمرين معاً ، ولا يستغني عن واحد منهما :

إذ بدون الغرائز لا يهتم الإنسان ببقائه ، فضلا عن اهتمامه بالمحافظة على هذا البقاء . وإذا لم يهتم الكائن الموجود بوجود نفسه اهتماماً منبثقاً من طبيعته وذاته ، فلا فائدة تُرجى من توجيهٍ له في هذا الوجود .

. . . وكذلك بدون العقل لا يتمكن الإنسان من البقاء : إن في وجوده الشخصي ، أو في وجوده النوعي . لأن الخطر الذي يهدد بقاءه عندئذ ليس من نفسه ، وإنما من أقوياء منافسين له في الوجود . وهؤلاء الأقوياء هي الكائنات الحية الأخرى التي تدب على هذه الأرض .

وهنا يبدو جلياً : أن تركيب الإنسان في طبيعته من غرائز وعقل . . كان ضرورياً ، لحماية وجوده ، واستمراره ، وامتداده .

. . . ولذلك أيضاً : كانت المحافظة على التعادل بين الغرائز والعقل في طبيعة الإنسان أمراً ضرورياً لنفس الغرض والهدف . وهو وقاية الإنسان ، وضمانُ استمرار وجوده في نوعه .

ومن أجل هذا يُعد ضد طبيعة الإنسان : أن يُلغَى اعتبار أي واحد من النوعين في هذا التركيب البشري .

فضد طبيعة الانسان أن تحرم عليه المعاشرة الجنسية في حياته في أية صورة .

وضد طبيعته أن يفرض عليه صوم الدهر أو الصوم الطويل الأجل .

وضد طبيعته أن يحرم من الاقتناء والتملك على أي نحو طوال حياته التي يعيشها.

وضد طبيعته أن يفرض عليه العمل لغيره ، دون أن يشارك في ثمرة هذا العمل .

كما أن ضد طبيعته أن يفرض عليه البقاء في الجهل .

والنظم الأخلاقية السلوكية ، أو الدينية ، أو السياسية ، التي تقوم على إلغاء اعتبار أي من قوى الإنسان الغريزية ، أو على تجاهل العقل ومنزلته في التوجيه الإنساني . . . تتسم بالمبالغة في عدم الملاءمة بين طبيعة الإنسان وبين ما يُطلب منه أداؤه ، حسب هذه الطبيعة .

ومثل هذه النظم تحمل في ذاتها عواملَ عدم الاستقرار وعدم البقاء على ممر الزمن ، وستصير حتماً إلى الزوال ، إن لم تُعدل نفسها بما يلائم خصائص الطبيعة البشرية .

* ومن هنا : كان نظام الرهبنة في منع المعاشرة الجنسية نظاماً غير طبيعي . على معنى أنه لا يلائم الطبيعة البشرية ، كطبيعة مزدوجة ومركبة ، ولا يمكن افناؤها فيـــه .

وإذا كان نظام الرهبنة نظاماً غير طبيعي فهو لا يقبل التعميم . وفي حال ما إذا ألزمت به جملة من الأفراد عن طريق الإقناع والتأثير بنتائجه على حياة الإنسان الأخروية فربما تأخذ الغريزة الجنسية لدى هؤلاء الأفراد طريقاً آخر ملتوياً في التعبير عن وجودها ، كقوة طبيعية يستحيل عليها أن تفنى في الإنسان ، وأن تقبل العدم والإلغاء . . . فربما تأخذ طريق الشذوذ الجنسي .

* وعلى هذا النحو : نظام الصوم الطويل الأجل ، الذي تفرضه بعض الديانات . وعلى الأخص في محيط الديانات الشرقية القديمة ورواسبها التي ظهرت في الديانات الأخرى المتعاقبة .

فهذا الصوم وإن كان يُحصل نوعاً من الرياضة النفسية ، التي تسمو عن طريقه روح الإنسان وتسود به على إغراءات الحياة المادية ، كما يُحصل لها نوعاً من الصفاء تسعد في جوه بالحياة التي تعيشها على هذه الأرض ... إلا أنه ينتهي بالإنسان : لا إلى السلبية والانعزالية وحدهما في الحياة ، وإنما ينتهي حتماً بطبيعة الإنسان ذاتها إلى شبه العجز عن المحافظة على البقاء . . . وبعبارة أخرى ينتهي : **بإفناء الطبيعة البشرية ، بفعل هذه الطبيعة نفسها .**

. . . هذا النظام ، وهو نظام الصوم الطويل الأجل ، يُمكن للعقل أن يتجرد في الحكم ولكنه يهدد بصورة عامة بقاء الإنسان في شخصه ، أو في نوعه . إذ العزوف عن الاستجابة إلى الغرائز — والصوم الطويل الأجل موصل إلى إضعاف الغرائز جميعها — معناه : إضعاف الإنسان من جانب آخر . . . معناه شل فاعلية العنصر الغريزي في طبيعته .

. . . والروحية التي تقوم على مثل هذا النظام روحية لا تُبلغ الإنسان إلى الهدف المنشود من طبيعته ، وهو البقاء ، والكفاح من أجل البقاء .

وقصة آدم وزوجه التي جاءت بها الكتب المقدسة ، استهدفت وضع

الإنسان في الحياة الأرضية ، وضع صاحب الرسالة يناضل من أجلها ويسعى بالكفاح في سبيلها . . . وضعت الإنسان بين الخير والشر . . . وضعته بين أن يكون من جنود الله ومحبي الخير أو من أتباع الشيطان وأصحاب غوايته.
ولكنها طلبت إليه أن يغالِب الشر ، ويسود عليه :

« وقلنا : يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما ، ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين . فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه ، وقلنا : اهبطوا بعضكم لبعض عدو ، ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين . فتلقى آدم من ربه كلماتٍ فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم . قلنا اهبطوا : منها جميعاً فإما يأتينكم مني هدى ، فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون . والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » (١) .

. . . « ويا آدم اسكن انت وزوجك الجنة فكلا من حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين . فوسوس لهما الشيطان ليبدي لهما ما وُري عنهما من سوآتهما ، وقال: ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين . وقاسمهما : إني لكما من الناصحين . فدلاهما بغرور ، فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سوآتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة ، وناداهما ربهما : ألم أنهكما عن تلكما الشجرة ؟ وأقل لكما : إن الشيطان لكما عدو مبين ؟ قالا : ربنا ظلمنا أنفسنا ، وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين . قال : اهبطوا بعضكم لبعض عدو ، ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين . قال : فيها تحيون ، وفيها تموتون ، ومنها تخرجون . يا بني آدم ! قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ، ولباسُ التقوى ذلك خير ، ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون . يا بني آدم ! لا

(١) البقرة ٣٥ – ٣٩

يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ينزع عنهما لباسهما ليريهما سوآتهما إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم ، إنا جعلنا الشياطين أولياء للذين لا يؤمنون » (١) .

. . . إذ الإنسان تبعاً لهذه القصة غير مخير في أن يقف في جانب أي من الخير والشر ، أو في اتباع أي من الهدى والضلال . ولكنه ملزم بانتهاج سبيل معين ، لغاية معينة . . . هي سبيل الله وغاية الخير .

والعالم لم يُخلق ترفاً ، ولم يوجد لهواً ولعباً ، على نحو ما تحكي الآية القرآنية التالية وإنما خلق ، ووجد ، لصراع الحق مع الباطل وانتصار الحق عليه :

« وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين . لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا إن كنا فاعلين . بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق ، ولكم الويل مما تصفون » (٢) .

والإنسان هو المكلف بنصرة الحق ، والعمل على سيادته ، وإزهاق الباطل ودفعه . ومهمة الإنسان هذه ، من طبيعته وبحكم تكوين هذه الطبيعة . فليس الحق . . . إلا استقامة العقل واستقامة السلوك . وليس الباطل . . . الا جنوح الغرائز ، وعدم التدخل في تهذيبها وتوجيهها . ليس الحق إلا نتيجة الإيمان الصحيح والتفكير السليم . . . . وليس الباطل إلا غلبة الهوى وخضوع النفس لشهوات غرائزها .

وعبادة الانسان لله الذي هو : الغني . . العليم . . الحي . . السلام . . المؤمن . . المهيمن . . الخالق . . المريد . . الملك القدوس . . الخ . . توجب على على الإنسان أن يحاكي صفات الله فيما يتصف به .

---

(١) الأعراف ١٩ – ٢٧ .
(٢) الأنبياء ١٦ – ١٨ .

ولن يكون الإنسان قريباً من الله إلا إذا تأثر بصفات الله في تخلقه وسلوكه .

. . . وعندما طلب الإسلام من المؤمنين به أن يتخلقوا بأخلاق الله ، والتخلق بأخلاق الله هو العمل برسالة الدين في كل وقت . . . طلب اليهم أن يحاكوا صفات الله في أنفسهم . . . فيسعون إلى :

الغنى ،

والعلم ،

والحياة ،

والإرادة والمشيئة (الحرية) ،

والخَلْق .

. . . ويتمثلون تلك الصفات ، وما إليها من صفات الله . . . في السلوك العملي . . . وفي التفكير على السواء .

. . . وليس السعي إلى الغنى هو جمع المال ، أو كثرة الأولاد ، وقوة العصبية . . . ليس هو جمعَ المال : لأن المال يأتي ويذهب ، فهو عرض لا يدوم مع الإنسان . . . وليس هو كثرةَ الأولاد وقوة العصبية لأن : كثرة الأولاد ، وقوة العصبية قد تكون سبباً للضعف ، وللحاجة والفاقة . . . وليست عاملا في الاستغناء والاكتفاء .

. . . ولكن الغنى الذي يجب أن يسعى إلى تحصيله الإنسان العابد المتقرب إلى الله هو : تلك الصفة التي لله ، وهو الغنى الذاتي ، وطريق تحصيله تدريب النفس على القناعة ، وعلى الاكتفاء ، والتعفف عن السؤال .

والقناعة ليست صبراً عند الحاجة ، ودفعاً لهذه الحاجة بامساك النفس

عنها ، بل بالأحرى : هي إمساك للنفس عند وجود المطلوب لها ، ويسر الحصول على المزيد منه ، ثم زهد فيه وترفع فوقه . . القناعة : أن يكون في ملك الإنسان ما ترغب فيه النفس ، ثم يَعف الإنسان عنه ، ويتنازل عنه لغيره ، في رضاً واطمئنان نفس . . . القناعة لا توجد ، إلا إذا توفرت هذه العناصر :

(أ) الرغبة في شيء ،

(ب) وملك هذا الشيء واقتناؤه ،

(ج) وإمكان التصرف فيما هو مملوك ومقتنىً ،

(د) والانصراف عنه ، طواعية واختياراً ،

(هـ) ويسر في التنازل عنه للغير ، في رضاء واطمئنان .

. . . فالعاجز عن أن يصل إلى وظيفة ما ، إذا لم يطلبها لا يكون عدم طلبه إياها غنى وقناعة ، ولا يكون له في تدينه صفةُ القربى من الله الغني .

. . . والذي لا يجد الحياة المترفة ، لأنه لا يستطيعها ، ثم يصبر عنها ولا يسعى إليها ، ليس غنياً غناء ذاتياً . لأن عدم استطاعته الحصول عليها ، يحول دون أن يكون مختاراً في الانصراف عنها . . . وبالتالي لا يعطيه خلق الغنى الذاتي .

. . . وفريضتا الصلاة والصوم لا يُقصدان لذاتهما ولا لهيئتهما . إذ هما على ما هما عليه — وسيلتان للتخلق بأخلاق الله في كسب القربى من صفاته جل وعلا . مهما سما العابد في تقربه من ربه ، فهو العابد دائماً ، والله المعبود دائماً . ولن يتحول العابد إلى معبود . ولن يذهب الفرق بين الخالق ومخلوقه .

. . . وعلى نحو تحصيل الغنى في ذات الإنسان ، يكون تحصيل بقية

الصفات ، من علم وحياة ، وقدرة ، وخالقية . . . وغيرها . . . التي هي في الله المعبود .

وتحصيل تلك الصفات يتطلب أن يبقى الإنسان في معركة الوجود ، وفي داخل إطار حياة المجتمعات الإنسانية . . . يتطلب أن يكون الإنسان هو الإنسانَ المكافح . . . هو الإنسان الساعي . . . هو الإنسان الايجابي في حركاته واتجاهاته ، وليس الإنسان السلبي والانعزالي . إذ السلبية أو الانعزالية ، طرحٌ للوجود البشري وخصائصه كليةً ، وهروبٌ من الحياة الإنسانية ، وانطواء على الذات وحدها ، واتجاهٌ نحو الفناء أو قصدٌ إلى هذا الفناء .

. . . فالروحية الجامحة خروج بالإنسان عن وضعه في الحياة ، وعن طبيعة وجوده . وهنا تصور الآية القرآنية التالية ، الانسان في وضعه الطبيعي ، تصويراً واضحاً . . . تصوره على أنه : هو الإنسان المكافح الإيجابي ، في حركاته واتجاهاته . . . تذكر سورة النساء فتقول :

« لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولي الضرر ،

« والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ،

« **فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة ،**

« وكُلاً وعد الله الحسنى ،

« **وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً ، درجات منه ومغفرة ورحمة ، وكان الله غفوراً رحيما »** (١) .

. . . فهذه الآية لا تسوي بين اثنين ، ممن اشتركوا في الإيمان الواحد . . لا تسوي بين المجاهد بالمال ، والنفس في سبيل الله والصالح العام .·. وذلك

(١) النساء : ٩٥ .

القاعد المتخلف ولكن ليس له ضرر ولا يصدر عنه إيذاء لمجموعة المؤمنين . إذ أحدهما ، وهو المجاهد ، باشر وضعه الطبيعي في الحياة : فقدم ماله ونفسه لنصرة الحق على الباطل ونصرة الخير على الشر وما لله على ما للشيطان . . . بينما الآخر لم يباشر مهمته في الحياة ، وهي مهمة المكافح المناضل ، ولم يأخذ ذاته بالإعداد لهذا الكفاح ، أو لم يبلغ في هذا الاعداد مبلغاً يحمله على المباشرة والخروج عن القعود والتخلف .

فلكي يبقى الإنسان هو الإنسان الطبيعي ، المكافح ... يجب أن لا تُنمى روحيته على حساب قواه الفطرية وهي غرائزه . . يجب أن يسلك المسلك المعتدل ، ويُجنّب نفسه المبالغة في طول مدة الصوم .

* ... ومن هنا أيضاً : كان النظام السياسي الذي يحول بين الفرد وبين الاقتناء والتملك للمال ، ومتع الحياة ، في صورة ما ، طوال الحياة التي يعيشها ... نظاماً غير طبيعي، لا يتمشى مع خصائص الطبيعة الإنسانية ، ويحول دون سعي الإنسان على المحافظة على بقائه الإنساني .

... فغريزة التملك والاقتناء غريزة أصيلة في الإنسان ، لا تفنى بحال ، وإن كانت تُكبت فيه حيناً ما . وهي الغريزة التي يؤمن بها الإنسان حياتَه القادمة ، ضد الجوع ، والخوف منه ، وضد القلق على مصيره ومستقبله ... هي القوة الفطرية في الإنسان التي تزيد في نشاطه ، وتدفعه بطاقات متجددة نحو العمل وتحصيل ثمرته .

ولو كُبتت هذه الغريزة ، بحظر التملك وتحريم الاقتناء ... فالحوافز الشخصية نحو العمل تدخل مرحلة الفتور ، وربما تتوقف ، ويصبح الانسان عندئذ ذا نظرة يائسة في تقديره لوجود نفسه وحياته .

إن المال وما يُقتنى من متع هذه الأرض ... أمر له أهميته في حياة الإنسان ، وله خطره عليها كذلك :

« المال والبنون زينة الحياة الدنيا » (١) .

« إنا جعلنا ما على الأرض زينةً لها لنبلوهم أيهم أحسن عملاً » (٢) .

... له أهميته لارتباط كيان الإنسان في حاضره ومستقبله به ارتباطاً قوياً ، ولاتصال طمأنينة النفس وهدوئها بوجوده بين يديه .

... وله خطره على حياة الإنسان نفسها ، إذا بالغ الإنسان في قيمته . وحرص عليه لذاته ، وليس كوسيلة يستعين بها في أداء رسالة الإنسان على هذه الأرض ، وتجاوز به وظيفته الاجتماعية التي له ... إلى اعتباره : موضوعاً للعبادة ، أو مصدراً لاستغلال بشرية الآخرين معه في المجتمع ... أو سبباً للترف والعبث أو الإفساد :

« فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعّمه ، فيقول : ربي أكرمنِ . واما اذا ماابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول : ربي اهانن . كلا ! بل لاتكرمون اليتيم . ولا تحاضون على طعام المسكين . وتأكلون التراث أكلاً لمّاً وتحبون المال حُباً جماً » (١) .

... غريزة التملك والاقتناء في طبيعتها ، كأية غريزة أخرى ، قابلة لهذا الازدواج ... قابلة لأن يُتجه بها لحفظ كيان الإنسان وحياته من الفناء والوقوف بها عند هذا الحد ... وقابلة أيضاً لأن يُتجه بها وراء ذلك نحو عبادة

(١) الكهف ٤٦ .
(٢) الكهف ٧ .
(١) سورة الفجر ١٥ — ٢٠

المال ، أو الاستغلال البشري ، أو العبث والإفساد عن طريقه .

والتربية أو التوجيه ، أو بعبارة أخرى ، عقل الانسان : هو العامل الفيصل في تحديد الاتجاه ، وجعل الملك والمال وما يقتني ، خيراً على صاحبه وعلى من معه في مجتمعه ونفعاً لهم ، ... وليس شرا يصابون جميعاً بأذاه وضرره .

وإذا كانت الرغبة في الملك والاقتناء أمراً فطرياً ... فتحريم التملك ومنع الإنسان من الاقتناء **كنظام مستمر ودائم ليس علاجاً للانحراف بسبب المال .**

لأن التحريم المطلق عندئذ ، صد لطبيعة الإنسان ، ومحاولة لانتزاع مصدر دفع قوي فيه ، يعتمد عليه في سعيه والتغلب به على العقبات التي تواجهه .

ولذا : فمنع الملكية الفردية في نظام الحكم يعتبر غير ملائم للطبيعة البشرية ومضاداً لفطرتها .

أما تحديد الملكية أو انتزاع المال من أيدي العابثين به ، وجعله ملكية عامة في نظام اجتماعي للحكم ، فيعتبر علاجاً واجباً ومشروعاً ضد الانحراف بالمال عن وظيفته :

ففي هذا التحديد رعاية الغريزة الفطرية في الإنسان ، وهي غريزة التملك والاقتناء ، مع ضمان عدم الاستغلال البشري ، أو ضمان عدم العبث والإفساد عن طريق وفرة المال ... فهو كعلاج بحيث لا يصير المال غاية في ذاته يُحافظ عليه ، ويتجه الانسان بعبادته اياه .

... ومع كون تحديد الملكية في النظام الاشتراكي يعتبر علاجاً ملائماً للطبيعة البشرية ضد الانحراف بالمال ...

... فان فاعليته في توقيته ، وليست في إطلاقه واستمراره كنظام دائم

لحياة الأفراد في المجتمع . وإلا صار الأمر في النهاية غير ملائم للفطرة البشرية ، ومساوقاً عندئذ لمنع الملكية الفردية منعاً مطلقاً على نحو ما في النظام الشيوعي.

ولأن غريزة التملك والاقتناء ، كأية غريزة أخرى ، لها صلاحيتها في ذاتها نحو الضرر والنفع ، قبل تدخل التوجيه فيها . ليس من الصواب في الرأي أن تعقد موازنة بين الملكية غير المحدودة ... والاشتراكية : في أيتهما أكثر ضرراً على المجتمع ؟ . إذ كل منهما تعقب الأخرى ، وكل منهما تقتضيه ضرورة المجتمع وظروفه ، وإن كانت ضرورة إحداهما وظروفها تختلف عن ضرورة الأخرى وظروفها .

... فطالما تخدم حرية التملك والاقتناء علاقات الأفراد بعضهم مع بعض في المجتمع ولا يصحبها أذى ، ولا استغلال وانحراف وعبث ولا فساد ... فالوضع في المجتمع لهذه الحرية ولنظام الملكية اللا محدودة .

فاذا أدت حرية الملكية الفردية إلى تلك النتائج السيئة في المجتمع ، وفي علاقات الافراد بعضهم مع بعض ... فالحد من هذه الحرية في التملك والاقتناء أمر ضروري ، تقتضيه ظروف المجتمع عندئذ ، ويتطلبه كيان المجتمع نفسه وبقاؤه . والنظام الاشتراكي عندئذ ... هو العلاج الواجب لفترة ما ، لاجتناب الأضرار ، وتفكك العلاقات وتدهور المجتمع ذاته .

وإذن الأخذ بأحد النظامين ، يتوقف على وضع المجتمع نفسه . وعلى كل حال ليس واحد منهما بنظام مطلق أو دائم .

والاسلام في ذاته ليس نظام الملكية اللامحدودة . . ولا نظام الاشتراكية . . . وإنما كما تنطوي مبادئه على حرية التملك والاقتناء . . . تنطوي على عدم طغيان المال والانحراف به في غير وجهه المشروع .

والأساس في ذلك : أن المجتمع الإسلامي ليس مجتمعاً أرضياً خالصاً ، ولا منعزلاً عن السماء انعزالاً تاماً . . . بل هو مرتبط بالله الخالق الذي له مُلك السموات والأرض .

ومما له في الأرض ما يقتني ويتملك ويسعى الإنسان إلى اقتنائه وتملكه والمال عندئذ مال الله . وملك الناس لهذا المال استخلاف عليه ، وهو أشبه بالأمانة عندهم يجب صونها من التبديد والعبث بها :

« وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ، ليبلوكم فيما آتاكم ... » (١) .

« آمنوا بالله ورسوله ، وأنفقوا مما جعلكم مُسْتَخْلَفِين فيه ، فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير » (٢) .

وما يملكه الإنسان في نظر الإسلام ليس بسعيه وحده ... وإنما هو كذلك رزق من الله ، وفضل منه كذلك :

« يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ، ومما أخرجنا لكم من الأرض ... » (٣) .

... وبهذا الازدواج في النظرة إلى المال كانت حرية التملك من جانب ... وكان عدم الطغيان في الملك من جانب آخر .

... وبسبب هذه المزاوجة أيضاً :

---

(١) الأنعام ١٦٥ .
(٢) الحديد ٧ .
(٣) البقرة ٢٦٧ .

كان المال مال الله وملكاً له أصلا ، إن وقع في أيدي الأفراد بأية وسيلة من وسائل التملك والاقتناء .

... وكان الإنسان مُستخلَفاً عليه في هذه الأرض ، والمال لذلك أمانة لديه ... فملكه إياه ملك موقوت ... والملك والمال رزق من الله ، وفضل منه .

... وفي الوقت نفسه يحصل بسعي من الإنسان ، وعمل له في الحياة .

فمباشرة المؤمن بالاسلام للملكية المال مباشرة فيها حيطة . وفي واقع أمرها ليست مباشرة مطلقة ، ولا قائمة على الحرية الفردية ، التي لا يدخلها التحديد . وإنما الحرية التي تقوم عليها هذه المباشرة : « حرية مشروطة » ... هي مشروطة بالحدود التي وردت في القرآن ... وكذا بالرقابة والخشية من الله التي تنبع من إيمان الفرد به ، وتنبع من ضميره الذي قام على هذا الإيمان .

وتلك الشروط التي تقيد حرية المباشرة في الملك والمال ، هي في واقع الأمر ... الضمان لعدم الطغيان ... والضمان لعدم الانحراف والعبث به والإفساد عن طريقه .

... ومع وجود القيود في حرية التصرف في المال وفي مباشرة إنمائه وإنفاقه ، فانها قيود مقبولة لدى المؤمن بالإسلام . لأنه دخل عليها وآمن بها ، واستعد للتضحية في سبيل ما آمن به . فلم تُفرض عليه من إنسان آخر معه في المجتمع . وإنما هي حق الله الذي اتجه إليه المؤمن بعبادته ، وأخذ في سبيله العهدَ والميثاق على التضحية بالمال ، والنفس ، والولد .

فالمؤمن هنا ليس مُكرهاً على إيمانه ، بل هو مختار فيه ، ولم يُلزمه غيره به . بل هو الذي أخذ نفسه به ، وقبله كعهد يجب الوفاء به . وفي الواقع عندئذ : هذه الحرية المشروطة ، هي اختيار صريح تتمثل فيه إرادة الإنسان ، كما يتمثل فيه عزمه وإنسانيته .

وبهذه الذاتية تتميز نظرة الإسلام إلى المال عن نظرة الاقتصاد الحديث إليه ، في أي اتجاه من اتجاهات هذا الاقتصاد .

... فالرأسمالية في الاقتصاد الحديث ، وإن أسست نظرتها على الحرية الفردية والعناية بها إلا أنها لم تكون في الفرد خلقية اجتماعية يصدر عنها في مسلكه في تنمية المال ، والإنفاق منه ، والقوامة عليه . ولذلك هي حرية مهددة بطغيان الأنانية ، والانحراف إلى الاستغلال غير المشروع . وهو الاستغلال الذي يمهد عادة إلى حتمية الاشتراكية .

... والاشتراكية نفسها في توجيهها المال لصالح المجتمع بوسيلة ، أو بأخرى ، لم تُقِم هذا التوجيه على تلك الخلقية الاجتماعية . بل أقامتها على أساس من تشريع الدولة ، وعلى القوة المادية التي تراقب نظام الدولة وقوانينها ، وتمكن لها في أن تأخذ طريق التنفيذ في المجتمع ... وهي قوة الحراسة أو الشرطة والجهاز الإداري ، وحكم القضاء .

ولذلك — مع كون المال للمجتمع في الاشتراكية ويستهدف الصالح العام — لكل فرد فيه نصيب ... فأسلوب النظام الاشتراكي في حاجته إلى التأمين من الانقاض عليه ، والارتداد فيه ... يكثر من التشريعات وتعقيد الأجهزة وتركيبها أكثر من أسلوب الحكم الرأسمالي .

وهذا دليل على عدم وجود هذه الخلقية الاجتماعية كذاتية في أفراد المجتمع ، تدفعهم بدون رقابة خارجية إلى الامتثال والبعد عن التلكؤ في التنفيذ ، أو في محاولة تبرير المخالفة والانحراف .

وضمان بقاء النظام الاشتراكي ، وإتيانه ثمرته من أجل هذا ... مرهون بمدى «الإيمان» به وبعمق هذا الإيمان ، والطريق معبد لإيمان جمهرة الأفراد به ،

لأنه يمس حياتهم مساً قوياً في دفع أضرار الحاجة عنها ، ووقايتهم من مذلة استغلال البشرية ، وصون اعتبارهم الإنساني .

فاذا آمنوا به وتفاعلوا في سلوكهم وفي تصرفاتهم مع هذا الإيمان ، أديت الواجبات وأخذت الحقوق ، في غير عنت ولا إرهاق ، وفي غير التواء واعوجاج : وتلك هي غاية الاشتراكية . لأنها اخيراً تستهدف المعاني ، وإن سلكت إلى ذلك مسلكاً مالياً أو اقتصادياً .

والشيوعية عجزت حتى الآن عن أن تُحول الفلسفة الماركسية إلى عقيدة وإيمان بها ... إلى « دين » كما تريد ، بسبب خطأ كبير وقعت فيه . وهو إعلانها في وضوح من أول الأمر : عداءها للمسيحية ، كعقيدة وكدين ، تَرسب الإيمانُ به في نفوس الشعب منذ قرون وأجيال عديدة .

إذ ان هذا العداء العقيدي من شأنه أن يخلق صراعاً عقيدياً ... صراعاً لا شعورياً أو صراعاً مكبوتاً ، تبدو ترجمته في صور مختلفة ، وبعيدة عن الترسم والتعقب من القوة المادية الحارسة . وكلما طالت القرون التي مرت على العقيدة الأولى كلما كان الصراع العقيدي من أجل عقيدة جديدة مريراً وطويل الأجل ... وكلما احتاجت العقيدة الجديدة إلى طاقات قوية في تثبيتها والتركيز في توجيه الإيمان نحوها .

... كان للشيوعية أن تعادي الكنيسة الشرقية ، كنظام له سلطة بجانب سلطة الدولة وتفصل بين الكنيسة كنظام يتبنى المسيحية ، في خطأ أو في صواب في الفهم والتطبيق ، وبين المسيحية : كدين ينطوي على : « خلقية إنسانية » لها تأثيرها غير السلبي على سلوك الأفراد في أدائهم لواجبهم وأخذهم لحقوقهم وبذلك كان يمكن أن تتفادى : أولا العداء العقيدي داخل الشعب الشيوعي ... وثانياً تتجنب مخاصمة الكنائس الأخرى ، وبالأخص الكنيسة الكاثوليكية في الفاتيكان .

• ... ومن هنا أيضاً كان النظام الذي يفرض السخرة في العمل بطريق مباشر ، او غير مباشر ... نظاماً لا يلائم الطبيعة البشرية ، ولا يتفق وفطرةَ الإنسان التي فطر عليها .

فنظام الملكية المطلقة ،

وكذا نظام الإقطاع في الزراعة ،

ونظام الرأسمالية في الصناعة ... نظم غير طبيعية .

... ومن هنا كانت مَعارضَة ... ومن هنا كانت الانقلابات الثورية التاريخية . وهي انقلابات خاضعة لسنن إنسانية طبيعية . وداخل هذه الثورات ... رسالات الرسل والأنبياء . لأنها ثورات على الاستبداد والطغيان ، وعلى الإقطاع وانتهاك الحرمات الإنسانية .

... ذلك ضد الطبيعة البشرية ، لأن غريزة الاقتناء أيضاً تتجه بحكم فطرتها إلى تملك كل ما يسعى الإنسان لتحصيله في الحياة ، ضماناً للمحافظة على البقاء الشخصي .

وأنانية الإنسان وأثرته ليست إلا صورة مكبرة لما تتجه إليه هذه الغريزة فيه ، ... وإن كانت صورة غير مقبولة من الوجهة الخلقية السلوكية ، والاجتماعية ... لكنها عنوان على فطرة من فطر الإنسان .

فاذا كُلف إنسان بالعمل لغيره ، دون أن يؤجر شيئاً أو بأجر غير متكافىء للعمل ، فان ذلك يثير في نفسه المعارضة مع الحقد والضغينة ، ويدفعه إما : إلى الأخذ من ثمرة العمل في خفاء ، أو إلى الاستخفاف والتهاون في العمل نفسه ، أو إلى إعلان عدم الرضا ، ثم المقاومة . والصورة الأخيرة هي صورة الانقلاب أو الثورة .

... والماركسية إذا استشهدت بأحداث التاريخ على ضرورة الثورة العمالية وحتمية حكم الطبقة العاملة فذلك : لأن نظام أي حكم إنساني وقع فيه قطعاً ما لم يحقق الملاءمة الواضحة مع الفطرة البشرية ، ويسير مع السنة والقوانين التي تحكمها . والتاريخ هو مجموع أحداث البشرية كلها : فالحكم المطلق ، أو الملكية المطلقة ، قام على أساس : أن الملك وحده هو الذي يملك ، وأن من عداه في حكومته أو في رعيته في خدمته .

ولعل الإنسان في هذا النظام أراد أن يتشبه في الارض بإله السماء ، في وجوب أن يتجه إليه الناس جميعاً بالعبادة ... وأنهم عبيده بحكم خلقه إياهم !

... ولكن إله السماء لا يأخذ من خيرات الأرض شيئاً ، بل هي لهم وحدهم . وقصد فقط من توجيههم لعبادته ، أن تكون معيشتهم من خيرات هذه الأرض في غير احتكاك وخصومة فيما بينهم ، وفي غير حقد وضغينة في نفوسهم . فالأرض وخيراتها لهم ، والعبادة ثمرتها أيضاً عائدة عليهم هم ، دون إله السماء الخالق نفسه ، فهو الغني عنهم وعن عبادتهم .

والأساس الذي يقوم عليه هذا الحكم الإنساني المطلق اذن ... أساس يثير المعارضة والضغينة والحقد . لأنه يوءدي إلى تجاهل غريزة الاقتناء في الإنسان وهي الغريزة التي تدفع إلى حيازة ثمرة العمل والسعي الفردي وإلى تملكها ... دون مشاركة للغير فيها إطلاقاً ، ... وهو اتجاه الأنانية .. أو مع مشاركة خفيفة بحيث لا تثير هذه المشاركة في نفس العامل إحساسه بما يسمى بالظلم أو الاعتداء .

ولا يختلف بعد ذلك حسب توارد أحداث التاريخ البشري : نظاما الإقطاع والرأسمالية عن نظام الملكية المطلقة ، في التغاضي عن ما في الإنسان من ميل إلى الاقتناء وحيازة ثمرة العمل ، ولا في التأدية إلى الإحساس :

بالظلم ، والشعور بالاعتداء على الحق الطبيعي عند العامل في المزرعة كأجير أو مستأجر ، والعامل في المصنع في أي مستوى . لأنه طالما كانت حصيلة العمل من الربح يقع المعظم منها في يد المالك ، أو في يد صاحب العمل ، والمالك وصاحب العمل قليل العدد عادة ... ويقع القليل الباقي من هذه الحصيلة في يد الأجير أو المستأجر أو العامل ، وهو كثير العدد عادة ... فجو الحقد والضغينة قائم ، وأسباب المعارضة في النفوس ، فالمقاومة ... حاضرة .

واستبدال الحكم المطلق بسيادة الإقطاع ، ثم بسيادة الرأسمالية بعد ذلك ، لم يغير الأساس الجوهري: وهو التغاضي أو تجاهل الغرائز الفطرية في الانسان.

... وحكم الطبقة العاملة في النظام الشيوعي ، إذا لم يحقق الملاءمة والتوافق مع غرائز الإنسان البشرية ، فمصيره لا يختلف عن مصير أي حكم سابق عليه من إثارته للمعارضة ، فالمقاومة ، فالثورة والانقضاض عليه .

لأن الحكم السليم ليس حكم فرد أو فئة ، أو طبقة خاصة ، وإنما سلامته رهن بانسجامه مع طبيعة الانسان وميوله التي تتكون منها هذه الطبيعة .

... وكون تاريخ الحكم ونظامه في المجتمع الإنساني قد مر بأدوار انتهى بها الآن إلى حكم الطبقة العاملة ، لا يبرر بقاء حكم هذه الطبقة لذاتها إلى آخر تاريخ الإنسانية ... بل ربما يعود الحكم إلى صورة من صوره الماضية ، إن توفرت الظروف لذلك .

... ومن بين هذه الظروف حتماً وجود ما يبرر الانقلاب في حكم الطبقة العاملة . وليس ما يبرر هذا الانقلاب في نظامها للحكم ، إلا عدم مراعاة الميول الفطرية في الإنسان ، وتجاهلها أو التغاضي عنها فترة طويلة .

ورسالات السماء هي ثورات ضد نظام الحكم أيضاً . هي ثورات المستضعفين ضد طغيان الطغاة .... هي ثورات الغاضبين على الظلم والاعتداء على الحقوق الطبيعية .

والحقوق الطبيعية : هي الحقوق التي تساوق الإنسان وفطره ... أو هي التي تدعو إليها تلك الميول والفطر : كحق التملك ، وحق النسل ، وحق السعي والعمل ، وحق الدفاع عن النفس ، وحق المشاركة في البقاء الإنساني ، وحق الذات في التعبير عن وجودها الخاص ، بما يكفل لها الحرية الفردية .

فأي إشراف في القبيلة ، واي نظام في المجتمع ، يعامل أفراده بعضهم بعضاً على أساس منه ، وأي عرف قائم يسود الشعب في سلوكه يؤدي إلى إهدار هذه الحقوق كلها أو بعضها ... ينتهي بالاستعداد النفسي إلى تغييره ، وتقبل النظام الجديد الذي يحقق المساواة في تلك الحقوق . أو بعبارة أخرى ... تقبل ذلك الحكم الذي يرد الحقوق المسلوبة إلى من سلبت منه ، وهم الكثرة في العادة .

ولأن هؤلاء الكثيرين قد سُلبوا تلك الحقوق فترة من الزمن ، اعتبروا ضعفاء أو أذلاء في نظر من اغتصبها منهم ، وهو صاحب الرياسة فيهم .

ورسالات السماء مع تعدد الرسل هي واحدة ... هي الإسلام :

ان الدين عند الله الاسلام .

ويستحيل أن تكون هذه الرسالة السماوية متعددة في ذاتها وموضوعها . لأنها لمساعدة الضعفاء في استرداد حقوقهم الطبيعية المسلوبة ... لأنها لإعادة الوضع الطبيعي في علاقات الأفراد بعضهم ببعض ... لأنها للمساواة ....لأنها لرفع الطغيان . والمساواة هي : أن يمكن صاحب الحق من حقه . ودفع الطغيان هو : أن لا يُغلب صاحب الحق على حقه .

وإذا كان قوام تلك الرسالة الالهية : استرداد الحق المسلوب ، وتمكين صاحبه منه ... إذا كان قوامها : المساواة في الطبيعة البشرية والاعتبار البشري والحقوق الطبيعية ، ودفع الطغيان والعبث بالحقوق ، فليست متعددة ولا متغيرة

... كلها تنادي : بعدم الشرك في الألوهية . إذ الشرك في الألوهية ظاهرة تسود فترة الطغيان ، والاستضعاف فالذي يتعلق بعبادته بمن لا يملك النفع والضر ، ضعيف ، بلغ من ضعفه : أنه يطلب النجدة ممن لا يملكها . والذي يتجه بعبادته إلى القوى من الإنسان فترةَ قوته ، ضعيف أيضاً ، يخشى طغيان القوي وجبروته في انتهاك الحرمات الإنسانية والوجود الإنساني الفردي .

... إن الشرك ، والطغيان أمران متلازمان . وجد الشرك كظاهرة اجتماعية ، فكان دليلا على الطغيان في الحكم ... وجد الطغيان في حكم الانسان فلا بد أن يوجد الشرك في المجتمع كظاهرة فيه . ولو بعد فترة تنقضي من حكمه .

... وإن الوحدة في الألوهية ، وإن العدل في المجتمع أمران متلازمان أيضاً فيه : لأنه إذا تحقق العدل ارتفعت عبادة الإنسان إلى ما فوق الانسان من قوى أعظم منه . . إذا تحقق العدل لا يكون هناك قوي وضعيف ، وإنما الكل قوي . وإذا لم يوجد ضعيف فليست بالقوي حاجة إلى غيره ، أو خشية منه وأساس الشرك ضعف واستضعاف ، وذلة واستذلال .

ومن هنا كانت الوحدة في الألوهية مركز الرسالة السماوية . وكانت دعوة الرسل جميعاً : « وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . »

... أما العدل ، والمساواة ، ورعاية الحرمات ، ورعاية العلاقات بالسلوك المهذب .... وغير ذلك من الوصايا والمبادىء ..... أما الأوامر والنواهي ... أما الحِل والحرمة ، التي جاءت بها الرسالة السماوية بعد ذلك فأمور تتفرع حتماً عن : الإيمان الخالص بوحدة المعبود ، وعدم مشاركة غيره : من إنسان ، وحجر ، معه في الألوهية والعبادة .

وكانت هذه الرسالة السماوية **هي الاسلام** . لأن اسمه يرشد توّاً إلى غايته : وهي السلام ... هي استقرار النفوس واطمئنانها وسلامتها ، وعدم نفرتها في علاقة بعض هذه النفوس مع بعض وليس الإسلام لذلك : ديناً خاصّاً هو دين محمد عليه الصلاة والسلام وإنما هو دين كل رسول أرسل إلى الناس .

... وليس وجود الإسلام لذلك ... منذ بعث الرسول العربي الأمين : محمد صلى الله غليه وسلم ... وانما منذ أرسل ابراهيم عليه السّلام .

يقص القرآن الكريم في وصف ظروف رسالة موسى عليه السلام :

« طسم ، تلك آيات الكتاب المبين . نتلو عليك من نبأ موسى وفرعون بالحق لقوم يؤمنون . إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم ، يذبح أبناءهم ، ويستحيي نساءهم ، إنه كان من المفسدين . **ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين . ونمكن لهم في الأرض ، ونري فرعون وهامان ، وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون . » (١) .**

وعلى هذا النحو ظروف رسالة كل رسول :

أغلبية ساحقة مستضعفة ، مهدورة الكرامة ، مهضومة الحقوق الطبيعية للانسان ، وقلة حاكمة مستبدة ، ظالمة طاغية ، تنظر من علٍ إلى ما بعدها من الأفراد ، وتستحوذ على خيرات الأرض ومتعها :

« ونادى فرعون في قومه قال : يا قوم ! أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي ، أفلا تبصرون ؟! . أم أنا خير **من هذا الذي هو مهين .**

---

(١) القصص ١ – ٦ .

ولا يكاد يبين . فلولا ألقي عليه أسورة من ذهب ، أو جاء معه الملائكة مقترنين » (١) .

والفرق بين ثورة الإسلام — كرسالة للسماء عموماً — وبين أية ثورة أخرى إنسانية في تاريخ البشرية أتى بها الإنسان ، دون ارتباط بالسماء ... أن :

تلك دين وعقيدة ، وهذه لها فلسفة ومذهب .

والدين والعقيدة أكثر قوة في الدفع ، وأطول مدى وعهداً في التأثير .

وأن الفلسفة أو المذهب الفكري للثورة الانسانية الأرضية ، تأثر في تبريره ، وتخطيطه بجانب معين لدى الانسان ، بحيث لا يخلو من غرض ما ، أو رغبة بشرية ما .

أما الدين فظاهرة : « التجرد » فيه عن الرغبات والأغراض واضحة . لأنه ارتبط بالسماء ، وفوق ما في هذه الأرض مما يرغب فيه الإنسان ، أو هو يهدف للحصول عليه . فليس ثمة فيه غرض دنيوي أو أرضي لمن أوحى الرسالة أو جاء بها . ولذا فصلاحيته : لأكبر عدد ممكن من البشر ، ولأطول وقت ممكن لأجيال عديدة ...... صلاحيته ذاتية ، وإنسانية ... مستمرة .

... ولكن قد تخرج ثورة الإسلام ، كرسالة السماء عموما ، عن تلك الصلاحية الذاتية ، لو استخدم الإنسان الدين كوسيلة للحكم ، واستغل تلك الرسالة كعقيدة ترسبت في النفوس وتعمق الايمان بها ، **في تثبيت وضع سياسي لحكم معين ، أو في تأييد نظام خاص لفريق معين .** عندئذ تكون تلك الرسالة خطراً على المجتمع ... أو بعبارة أخرى يكون استغلالها والانحراف بها عن وضعها السليم ، لا يقل في تأثيره عن طغيان الاستبداد الفردي ، أو

(١) الزخرف ٥١ — ٥٢

الطبقي ، أو القبلي .... لأن الدين عندئذ أصبح فلسفة تبريرية لنظام حكم خاص ، وتأييد وضع سياسي لفرد أو مجموعة خاصة من الأفراد في المجتمع .

ولو وضح للناس : أن الدين على يد المشتغلين به والمنتسبين لرسالته ، تَحول إلى فلسفة إنسانية ، وخرج عن كونه رسالة السماء ، يجب الايمان بها ... لزال خطر الاحتراف بهذا الدين ومن ثَم يتَقبل عندئذ المناقشة ، والمعارضة ، والمقاومة ، كأية فلسفة لأي نظام حكم .

والمعارضة الفكرية التي تكررت في تاريخ الفكر الأوروبي للمسيحية ، وكذا مقاومة الدين في الفلسفة الماركسية أخيراً ... وقعت هذه وتلك ، بسبب : استغلال رجال الكنيسة لرسالة السماء في سلطة أرضية وتثبيت نظام حكم معين . وهو حكم الكنيسة على هذه الأرض باسم السماء ... بعد ما ظهر فساد هذا الحكم ومال إلى الطغيان والاستبداد وحرمان الفرد من حرية الفكر ، وحرية البحث العلمي في القرون الوسطى .

... ولو بقيت المسيحية في جوهرها ، لم تَدخل عليها إضافات مؤولة أو شارحة أو مبررة ، وبقيت دعوة لم تتبلور في الحكم الكنسي ، وباسم ملك إلهي على الأرض ... لكانت المعارضة لها ، لو وجدت ... مُوجهة إلى المستغلين والمنحرفين بالدين ... بدلاً من أن توجه للدين نفسه .

وقد واجه الإسلام ، على عهد العثمانيين ، كثيراً من التحدي والنقد ، والنقد المغرض أحياناً ، بسبب ما خالط حكم هؤلاء من فتاوى العلماء ، التي وُضعت لخدمة الحكم نفسه وتثبيت دعائمه ، بغض النظر عما يتجه إليه الإسلام نفسه كرسالة للسماء ، وكدعوة ثورية على الطغيان ، والاستذلال ، والفساد .

وكما أساء رجال الكنيسة إلى المسيحية في أوربا ، أساء علماء العهد العثماني

إلى الإسلام في الشرق ، وإن كان الفرق : أن رجال الكنيسة كانوا في خدمة أنفسهم ... بينما العلماء كانوا في خدمة سلطان غيرهم ! .

• ... ومن هنا أخيراً : من ضرورة مراعاة ازدواج الطبيعة الإنسانية وتركبها من عقل وغريزة ، تجب مراعاتهما معا ... كان القصد في أي نظام سياسي للمجتمع إلى تعويق التنوير الذهني والعقلي ، وإشاعة الأمية بين أفراده ... ضد الطبيعة البشرية وغيرَ ملائم لفطرة وجدت عليها ، وهي فطرة العقل .

... لأن إهمال العقل في شحذه وتدريبه على التفكير والاستنتاج ، وممارسته الحكم واستخلاصه المبادىء العامة ، من الجزئيات العديدة المنثورة ، ومباشرته إدراك سنن الكون وظواهر الطبيعة التي يعيش فيها ... مؤد حتما إلى ترك الغرائز تأخذ طريقاً لا يتسم بالإنسانية ... وبالتالي لا يحقق هدف طبيعة الإنسان ، بما وجدت عليه من تركيب وازدواج .

... إن إزالة الأمية الفكرية بالتعليم ، وتحصيل المعرفة لدى كل فرد في المجتمع ، تفرضه طبيعة الإنسان على نفسه ، كي يكون سعيه مُستهدفاً بقاءه النوعي والفردي ، وكي يتمكن هو ، في مواجهة الكائنات الأخرى الأقوى منه في الاستعدادات الغريزية ... من السيادة على نفسه والتحكم في توجيه الغرائز ، والتفوق على ما عداه في رسالته على هذه الأرض وهي رسالة الخير والسلام .

وربما ، إذا ما أهدر اعتبارُ العقل البشري في نظام سياسي للحكم ، يقوم على إهدار هذا الاعتبار ... لا يكون له صدى المعارضة والمقاومة ، على نحو ما اذا صودر اعتبار احدى الغرائز الأساسية في الإنسان ، كغريزة المحافظة على البقاء أو غريزة الجنس ، أو غريزة الملك والاقتناء في نظام سياسي آخر . . ربما لا يكون له صدى المقاومة الفردية أو الجماعية .

... ولكن التخلف في التنوير العقلي الإنساني نفسه الذي سيتفشى بين أفراد المجتمع عندئذ ، سيحمل حتماً على تغيير النظام السياسي للحكم القائم بعد فترة . لأن أفراد المجتمع آنذاك لا تكون لديهم صلاحية البناء البشري السليم .

... من ثم فهذا النظام السياسي سيواجه مشقات عديدة ، لا في تثبيته وبقائه فحسب ، ... وإنما في الاستمتاع به من جانب الحريصين عليه .

اذ أن أي نظام سياسي للحكم ، جاء نتيجةً لثورة أو تغيير انقلابي ، مهما حرص القائمون عليه ... على تحقيق المصلحة العامة . فإنه لا ينعدم عنصرُ الجاه لديهم وهو متعة أيضاً ، بين دوافع الإبقاء على هذا النظام من جانبهم .

وكلما كان التخلف في التنوير العقلي ذا صلة بالخرافات ، تضاعفت الصعوبات في طريق النظام السياسي الخاص .

وربما كانت هذه الخرافات السبب المباشر في الثورة المقبلة ، أو الانقلابات المنتظرة .

فالخرافة صورة من صور العقيدة . ولكنها أشد تأثيراً في النفوس ، وأقوى دفعاً على التمسك بها من العقيدة السليمة ...فعنصر « لا معقول » يضاعف من أثر العقيدة وقوتها . والخرافة تتسم باللامعقول ... وربما باللا ممكن في كثير من صورها .

والمؤمن ، أو المعتقد ، قد يصل به ايمانه أو اعتقاده ... إلى التضحية في سبيل ما يعتقد ويؤمن به ... بالنفس وما يملك . وعندئذ لا تستطيع غرائزه الفطرية أن تقاوم اعتقاده ، فضلاً عن أن تسوده وتوجهه .

... وهكذا التخلف في التنوير العقلي لا ينذر باضطرابات ، أو انقلابات

في النظام القائم الذي يشتد الحرص عليه فحسب ... وانما يؤدي إلى ضعف إمكانيات الإنسان وطاقاته في المحافظة على بقاء ذاته ... في مواجهة الكائنات الأخرى ، أو في مواجهة احتياجات هذه الذات .

* * *

... ولذا : تركب الطبيعة البشرية من النوعين : الغرائز والعقل معاً ينادي بحتمية مراعاة الجانبين ، وبعدم إلغاء اعتبار أي واحد منهما ... كما ينادي بالتعادل والرعاية بينهما :

... إذ لو خرج التركيب بين النوعين في طبيعة الإنسان عن نطاق التعادل ومال إلى جانب الغرائز ، لضعف الإنسان عن أن يحافظ على بقائه ، ويحقق السلام في محيط البقاء الفردي ، أو النوعي على السواء . وعندئذ تسود ظروف الاعتداء :

فانطلاق الغرائز ، دون تدخل العقل ، أو في ظروف ضعف رقابته ... يؤدي إلى تكاثر المشاكل التي تواجه الإنسان دون أن تجد حلولاً لها . وهي مشاكل كفيلة بإثارة القلق في حياته ، والاضطراب في استمرار نوعه . وشأن حفظ البقاء الإنساني أن يهدده القلق والاضطراب ، لأن هذا صورة من صور الاعتداء .

... إن انطلاق الغرائز يرفع أمر التحديد في مجالات الحلال والحرام ، وما ينبغي وما لا ينبغي في العلاقات بين الأفراد ... ويرفع مجال حرمات الأشخاص في أموالهم ، وأعراضهم ... ويرفع مجال المعايير التي يُقيّم السلوك الإنساني على أساس منها ، وتبعاً لها .

... فانطلاق غريزة المقاتلة والدفاع عن النفس ، من أجل البقاء ،

يلغي اعتبار القانون والأخلاق ، ويجعل السيادة ... لمن هو أقوى في هذه الغريزة ممارسةً وتدريباً .

. . . وانطلاق غريزة الجنس يقوّض نظام الأسرة ، ويرفع المسؤوليات التي ترعى الطفولة البشرية فيها ، حسن التوجيه لأعضائها .

. . . وانطلاق غريزة الاقتناء . . . ، يُمكن لطغيان الاستغلال والحرمان معاً . . . ويبعد الجو الملائم لقيام مجتمع إنساني ، ويعين على إشاعة الأحقاد والضغينة . . مما يهدد البقاء النوعي للإنسان تهديداً خطيراً .

. . . وكذلك لو خرج هذا التركيب بين النوعين في طبيعة الإنسان ، عن مستوى التعادل بينهما ، وتركز الوضع عندئذ في جانب العقل . . . لكانت النتيجة هي نفس الشيء : تهديداً لبقاء البشرية ، ولكن من جانب عدم توفر الاستطاعة المادية التي تقوم بها الغرائز لدى الإنسان . **إذ ان قيادة سليمة ، بدون جنود مدربين ، يعني . . . لا شيء في الحياة .**

على أنه يُشك عندئذ أن تكون للعقل قدرة على إدراك سلامة القيادة ، ورسم معالمها للتنفيذ . فهو ضعيف ، للضعف المادي بسبب عدم رعاية الغريزة إطلاقاً . . . عن أن يكون منتجاً . . . فضلا عن أن يكون مثمراً في إنتاجه .

إن حكمة الله ، جلت قدرته . . . في تكوين الإنسان هي . . . في ازدواج تركيبه .

وإن رسالة الله الخالدة هي . . . في العدل في هذا الازدواج ،

وإن السلام ، أو الإسلام ، المنشود للبشرية من هذا العدل هو . . . في المحافظة عليه .

وإن الضمان في بقاء العدل وفي المحافظة عليه . . . في الرقابة الذاتية لسلوك

الأنانية بحيث لا يطغى الإنسان بسبب الاستغناء :

« وَالعَصْرِ ! إنّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ ،

« إلاّ الّذينَ آمنوا ، وَعَمِلُوا الصّالحاتِ ،

« وَتَوَاصَوْا بالحقّ ، وَتَوَاصَوْا بالصّبر » .

الفصل الثاني

مصدر التوجيه

إذا كانت الغرائز في الإنسان من جانب تنازع العقل فيه من جانب آخر ، فأي ضمان يحفظ التوازن بين النوعين ؟ .

لان كل نوع منهما إذا استأثر بالتأثير ، دون مشاركة الآخر إياه فيه ، وصل بالإنسان إلى وضع لا يتفق وطبيعته .

. . . فإذا استأثرت الغرائز عجز الإنسان عن تحقيق السيادة في عالم وجوده ،

. . . وإذا استأثر العقل عجز الإنسان عن تحقيق بقائه الشخصي والنوعي معاً.

ولا يرفع التنازع في طبيعة الإنسان ، ويحفظ التوازن بين النوعين من القوى فيه . . . سوى التوجيه . إذ إن التوجيه عامل مكون للحكم ولقوة أخرى في الإنسان ، تباشر تنفيذ ما يستقر عليه حكم العقل ، وهي قوة الإرادة ، التي من شأنها أن تحيل الرأي إلى عمل ، والأمل إلى حقيقة .

فوظيفة الغرائز في مسيرها في الطبيعة الإنسانية تثير الرغبات والشهوات ، ثم تلح على الإنسان في السعي لتحصيلها . والعقل بعد ذلك في مسيره في تلك الطبيعة ينظر في هذه الرغبات والشهوات ، ويحلل عناصرها ، ويجمع الوسائل لتحصيلها ليختار واحدة منها أو أكثر ، لتحقيق ما يراه ممكناً ، أو جديراً ، أو ماله أولوية من بين هذه الرغبات والشهوات .

... والعقل إذ ينظر ويحلل ، ويجمع الوسائل ويرجّح ، يقوم بعملية التفكير . وتنتهي هذه العملية بالإرادة ، التي تنقل الفكر ، والرأي ، والحكم ، إلى حيز العمل والوجود الواقعي .

... وحكم العقل ، وعمل الإرادة معاً ، كلاهما يرتبط بالتوجيه في مجالات الصواب والخطأ ، والاستقامة والاضطراب . إذ التوجيه هو الذي يحدد الإطار الذي يدور فيه العقل بتفكيره ، وهو كذلك الذي يقدم الوقائع التي يستند عليها في هذا التفكير .. وهو أخيراً الذي يختزن حصيلة التجارب السابقة ويوفرها ، للرجوع إليها عند حاجته إياها .

... والعقل إذن قوة للموازنة والترجيح ... وصحة حكمه : إن توقفت على مدى استيعابه ومدى عمقه فيما يزن وفيما يرجح ، تتوقف أيضاً على سلامة ما يوجه به .

... والارادة : إن كانت قوة للتنفيذ في الإنسان ، فصحة ما تحمل عليه من تصرف أو سلوك في المجال العملي : إن توقف على صلابتها ... يتوقف كذلك على صحة الحكم وصحة التوجيه نفسه .

وإذن : فالتوجيه ، وإن لم يكن عاملا فطرياً في الإنسان كالغرائز والعقل ... فانه يؤدي دوراً رئيسياً في حياة الإنسان . وإليه في النهاية يرجع تعبير الإنسان في سلوكه وتصرفه ، عن مدى منزلته في الإنسانية .

والانسان ، كانسان تؤثر فيه الغرائز ، والعقل ، والارادة ، والتوجيه . وعمله الذي يتسم بطابع الانسانية يرتبط بالدور الذي تؤديه كل واحدة من هذه القوى تأدية سليمة . وعمله بالتالي الذي يجافي الانسانية ، يأتي نتيجة لعدم أداء إحدى هذه القوى أو بعض منها ، دورها طبقاً للوضع السليم لها .

والتوجيه السليم الآن ضرورة حتمية للإنسان ، كي يبلغ مستوى إنسانيته في التفكير ، والتطبيق .

فأي مصدر للتوجيه يؤدي هذا الدور ؟ .

الفلسفة في التوجيه :

ألا يمكن للفلسفة أن تقوم بدور التوجيه السليم ؟

ألا يمكن لحصيلة الفكر الانساني ، في تاريخه الطويل . أن يعين الانسان على اختيار الحكم الصحيح ، وتطبيق السلوك السوي ، واتخاذ الموقف الرشيد ؟ .

إن الفلسفة مجموعة من الاتجاهات الفكرية ، والمدارس العقلية المختلفة ، يتوفر عليها علماء يحاولون في تفكيرهم أن يُجنبوا أنفسهم التأثر بالأهواء والعوامل البيئية المحلية ، ويحملوها على التجرد لخير الإنسانية ، في عهود مختلفة وفي مجتمعات عديدة ، وفي أجواء متنوعة .

لماذا لا تكون الفلسفة مصدر توجيه صحيح ، وهي خلاصة العقل المجرد ، الذي ابتغى الخير وحده ؟

. . . إن الفلسفة تدعي ذلك منذ نشأت ، وتدعي ذلك حتى الآن . . . تدعي تجردها في التفكير . . . وتدعي أيضاً سلامتها في التوجيه . . . وخاصمت في هذا الادعاء مصادر توجيه أخرى: كالدين . . وما زالت تخاصمه . وفي

خصومتها للدين وصلت إلى أن أنكرت قيمته، بعدما تأثرت به ، وبعد أن حافظت على كثير من مبادئه ، منذ عهد الإغريق حتّى فجر النهضة الأوربية ، وفي الاتجاهات المثالية . . . إلى الاتجاهات المادية . . . حتّى الإلحادية .

. . . إلى أي مدى كان صدق الفلسفة في ادعائها التجرد من التأثر بالهوى ، وبالرغبات الخاصة ، وعوامل البيئة المحلية ، واستهدافها العقل الإنساني العام ، وما يخططه ويهدي به البشرية ؟

إن التجرد في التفكير من كل عوامل التأثير ، عدا ما يتصل بالإنسانية خالصة ، . . يقتضي وحدة الاتجاه فيه ، ووحدة النتائج ، ووحدة التوجيه . . . ويقتضي أن تكون هناك فلسفة وليس أنواعاً منها ، وربما متناقضة . . . يقتضي أن يكون هناك معيار واحد للتقييم ، وليست معايير مختلفة . . . يقتضي أن يكون إدراك الوجود عن طريقها ، وبالأخص : إدراك الإنسان ، إدراكاً يسير في خط مستقيم ، وليس في خطوط غير متوازية .

بم تفسر الفلسفة اختلاف مدارسها : من ميتافيزيقية ، وطبيعية ، ولا أدرية ، ومنطقية ، وبصرية ؛ ومادية ؛ ومثالية ، وإلحادية ، وإلهية ؟

وبم توضح اختلاف الفلاسفة فيها : بين وضعيين واقعيين ؛ ومثاليين إنسانيين ؛ وأصحاب نزعة اجتماعية اشتراكية ؛ وأخرى فردية حرة ؛ ومن لهم ميول جبرية ؛ وأخرى اختيارية ؛ ومن يرى القيمة ، والحق ؛ والخير . . في العزوف عن هذه الحياة الدنيا ؛ ومن يرى ذلك . . . في السعي إلى الدنيا وحدها والحرص على متعها ؟

إن الاختلاف في المدارس الفلسفية ؛ وفي اتجاهاتها يعبر عن اختلاف العوامل التي يقع التفكير تحت تأثيرها . والاختلاف في الميول والنزعات بين الفلاسفة ، يدل أيضاً على اختلاف البيئات التي عاشوا فيها ، وتأثروا بجوها ومحيطها .

والاختلاف هنا وهناك ، أمارة على أن الفكر الإنساني لم يستطع أن يرتفع فوق مستويات البيئات ، وفوق العوامل التي تدعو إلى الاختلاف في آثارها ونتائجها . . . لم يستطع أن يتجرد من التأثير ، فيكون حزاً . . . فيما يصل إليه من معايير للتقييم .

وتبعاً لذلك : تكون لاتجاهات المدارس الفلسفية قيم محدودة ، واعتبارات لا تأخذ الطابع العام . . . وتكون لنزعات الفلاسفة أيضاً ، هذه القيم والاعتبارات الخاصة المحدودة .

ومعنى ذلك : كل مدرسة فلسفية : اعتبارها مرتبط بالعوامل التي أثرت فيها . . . وكل فيلسوف في نزعته يقدر حسب ما عاش فيه ، وتأثر به في نزعته وميله .

ولذا لا ينبغي لأية مدرسة ، أو لأي فيلسوف ، أن يدعي الصلاحية العامة لما أتى به من تفكيره ، من حيث نفعه وإفادته للبشرية . . . من حيث هي بشرية :

لأن البشرية لها خصائص وسمات مشتركة ، لا توجد في مجموعة دون أخرى ، ولا في جنس دون آخر ، ولا في وطن ومكان دون وطن ومكان آخر . . بل توجد في الجميع بدون استثناء . والبشرية من حيث هذه الخصائص المشتركة : ما يعتبر هنا لصالحها يجب أن يُغطي جوانبها جميعاً ، دون أن يكون قاصراً نفعه على بعض من الناس دون بعض آخر منهم .

إن التنافر في وجهات النظر بين المدارس الفلسفية ، وكذا بين الفلاسفة في نزعاتهم من شأنه : أن يضعف من قيمة التوجيه ، لو جعلت الفلسفة مصدر توجيه . .. ومن شأنه أن يفرق بين سبيل التوجيه وغاياته في المجتمع الإنساني

بصفة عامة . وليس من مصلحة الإنسانية أن تنتشر فيها بذور الفرقة ، باسم التوجيه وبدافع منه .

. . ماذا يكون الوضع في البشرية : لو نُشئت مجموعة من الناس أو المجتمعات على أساس من المادية . . . وأخرى على أساس من الميكيافيلية . . . وثالثة على أساس النفعية . ورابعة على أساس المثالية .وخامسة على أساس تبعية الحرية للمجتمع . وسادسة على أساس تبعية حرية المجتمع لحرية الأفراد . . . وسابعة على أساس من نزعة العزوف عن متع هذه الحياة . . وثامنة على أساس من نزعة الحرص على هذه المتع وتحصيلها ، دون رعاية لحرمة ، أو لوضع فرد آخر في الحياة . . . وهكذا . . . ؟

إن الوضع عندئذ : هو وضع الخصومة والعداء ، والطائفية ، ونزعة الحقد التي تصحبها . وهل من سلامة التوجيه أن تزرع العداوة والبغضاء في النفوس عن قصد ، وفي رعاية لها ؟

إن التوجيه عندئذ يُبعد الإنسان عن غايته ، التي هي : السلام والاطمئنان . ويحول بين العقل الإنساني وأداء وظيفته ، وهي الحكمة التي هي مصدر الخير . ولا خير وراء السلام والاطمئنان في العلاقات البشرية .

إن هناك عداوات . . وهناك أحقاداً في النفوس قائمة فعلا . ولكن فرق أن تُغرس الأحقاد عن قصد إنساني باسم مصلحة إنسانية : هي التوجيه . . وأن تكون هذه الأحقاد موجودة كرواسب بسبب خطأ الإنسان ، أو بسبب سوء تصرفه أو لمصلحة شخصية مستترة ،تعمل الإرادة الإنسانية الخيرية على إزالتها ، أو إضعافها على الأقل في المجتمع البشري .

إن الصراع بين الشرق والغرب الآن : سببه اختلاف الفلسفة في اتجاهها ، واختلاف نزعة الفلاسفة فيما يقصدون إليه .

. . إن الشيوعية الدولية ، والنظام الديمقراطي الغربي قسما العالم الإنساني إلى كتلتين متخاصمتين ، لا تثق إحداهما بالأخرى ، بل تتربص كل منهما بالثانية .

. . إن الأيديولوجية الاجتماعية ، والأخرى الفردية ، حرَمَا العالم الإنساني في عصرنا اليوم من : اطمئنان النفس ، وبالأحرى سببا له : القلق والاضطراب ، من أجل المصير والمستقبل ، ووجها الإنتاج البشري إلى التخريب والتدمير ، وأرغما « العلم » على أن يعبد الطريق لفناء الإنسانية كلها ، بدلا من أن يسعى لرفاهيتها وإسعادها بالسلام ، وتوفير أسباب الحياة الهادئة .

إن هاتين الأيديولوجيتين سخرا الإنسان وعقله ، وتجاربه لخدمة الشر ، وسَخِرا منه بقدر ما سخّراه . ولكل منهما أنصار وأعوان . والإنسانية تتحسس نور الأمل فلا تراه ، وتفتش عن الاستقرار في ركن ما فلا تجده والإنسان الآن يعيش من أجل لقمة العيش ، وقلما يحصّلها في يسر ، بعد أن كان يعيش من أجل رسالته الخاصة به .

إن الإنسان بسبب الصراع بين الفلسفتين في وقتنا الراهن ، أصبح يُعبأ للاعتداء ، بعد أن كان يعبأ لرفع العدوان . . . إنه أصبح يطأطىء هامته إلى بطنه وفرجه ، بعد أن كان يرفعها شامخاً ومترفعاً عن نصفه الأدنى كله ، وعن ما يشتهيه ويطلبه من أجل البطن والفرج .

. . . إنه أصبح يُساق بسبب الفقر ، والجوع ، والحاجة ، في نظام فلسفي . . . بينما أصبح يستذل من أجل محافظته على بقائه ، بحكم الغريزة والفطرة في نظام فلسفي آخر .

من يُسلم : بأن أحد الاتجاهين الفلسفيين : اتجاه الشيوعية ، أو اتجاه

الديمقراطية . . . يصبح وحده مصدراً للتوجيه للبشرية ، سوى أصحاب الاتجاه وأتباعه ؟

من يرى في المجتمع الإنساني العالمي أن يبقى كِلاَ الاتجاهين في وضع علاقتهما الراهن ، سوى المنتفع بالخصومة والعداوة بينهما ؟ .

من يعرف مصير البشرية في مجال هذه الخصومة ، سوى المنجم أو الكاهن ؟ . . . من يعرف مصير هذه الإنسانية ، مع تقدم العلم خطوات في يومه ، ثم في غده ، عنه في أمسه . . . في سبيل زيادة الخوف والقلق ، والدمار والهلاك ؟

إن الحرب الباردة بوسائل الإعلام المختلفة بين الأيديولوجيتين : الغربية والشرقية في عصرنا القائم ، طوّعت الإنسان بعد أن سلبت إرادته ، بحيث أصبح يتردد بين اليمين واليسار ، دون أن يكون له إيمان بواحد منهما ، أو دون أن تكون له رواسب من إيمان بأيهما لا يستطيع الكشف عنه والجهر به .

. . . إنها جعلته : إما عديم الإيمان والإرادة ، أو منافقاً . وكلا الوضعين للانسان عنوان على ضعفه ومذلته .

إن ما ينفق في إذكاء هذه الحرب الباردة في أي بلد تتبع احدى الكتلتين ، أو تتشيع لها ، يكفي للإسهام مساهمةً إيجابية في خير المجتمع الذي تقوم فيه .

. . . إن ما ينفق على الإعداد للحرب القادمة ، أو على الوقاية منها . . . إن ما ينفق على الإعداد المتجدد المستمر لهذه الحرب ، كفيل بإبعاد شبح الجوع ، والفقر ، من المجتمع الإنساني كله .

. . . إن نداء العقل الإنساني اليوم بوجوب تنظيم النسل ، اتقاءاً للكوارث

المرتقبة من زيادة عدد السكان في العالم غداً . . . دليل على : أن نهاية الصراع بين الأيديولوجيتين بعيد المدى من جانب ، وعلى أن العقل في هذا النداء كان متأثراً ببعض العوامل المحلية ، هي عدم مواجهة الدخل القومي للزيادة التدريجية المستمرة في عدد السكان في بلد ما ، من جانب آخر .

لأن الدول التي لديها إمكانيات واسعة في الثروة القومية لا تطلب هذا التنظيم ، ابقاءاً على قوة المنافسة في الصراع الأيديولوجي الحاضر . وإن استخدمت بعض وسائل هذا التنظيم في مجتمعات فلدواع اجتماعية تقليدية ، أكثر منها اقتصادية .

فتعدد المذاهب الفلسفية إذن . . . أمارة على عدم التجرد في التفكير لصالح البشرية .

. . . وهو أمارة أيضاً على : عدم الصلاحية للأخذ بواحد منها ، في جميع المجتمعات الإنسانية .

. . . وفي الوقت نفسه مصدر للشقاق والخصومة ، وجر ويلاتهما على الإنسانية . ودفع أي واحد من هذه المذاهب بقوة السيطرة المادية أو الاقتصادية معناه : اشتباك البشرية في حروب مسلحة أو حروب باردة تستخدم الكذب والتمويه والوعود اللامعة . . . وترتكب من اللاأخلاقيات ما يذهب بقيمة الإنسان في الإنسان .

. . . إن نزعة الفكر الأوروبي منذ القرن الثامن عشر ، إلى استقلال الإنسان في التوجيه ، واتجاهه فيما بعد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى حماية هذا الاستقلال ، بتحويل الفكر الإنساني إلى فكر عقائدي ، يدفع إلى الإيمان به ، فالطاعة إليه . . . إن هذا أو ذاك ، قد عقد النزاع بين أيديولوجيتين : الشيوعية ، والديمقراطية في وقتنا الراهن . . . وصعب الملاءمة

بينهما ، أو ترك أمرهما إلى إرادة الفرد واختياره .

ومن هنا كان : التشبث في الصراع ، والعنادُ في الخصومة ، وجرّ الإنسانية كلها إلى الهاوية . وبحكم تعدد المجتمعات ، والبيئات الإنسانية . . . وبحكم تأثر الأفراد بمجتمعاتهم ، وببيئاتهم ، وبتاريخ هذه المجتمعات والبيئات ، وبأحداثها التي تقع وتؤثر فيها . . . لا يوجد تفكير إنساني لمفكر في مجتمع ، يتفق مع تفكير مفكر آخر في مجتمع وبيئة أخرى . وقد لا يتفق أيضاً مع تفكير مفكر آخر في نفس المجتمع والبيئة .

ولذا لا تصلح الفلسفة بحكم طبيعتها لأن تكون مصدر توجيه عام . . . وبالتالي لا تعين على تحقيق السلام العالمي ، وعلى إقامة العلاقات بين المجتمعات على أسس مشتركة بينها .

على أنه يضاف إلى ذلك أيضاً : مما يحول دون الصلاحية العامة للتوجيه الفلسفي ، أن الفيلسوف صاحب التوجيه ، أو صاحب المدرسة الفكرية ، يخضع بحكم تفلسفه إلى النقد الفكري . والنقد الفكري ، إن كان مصدر متعة للخواص من أصحاب الثقافات ، فإنه يعوق التبعية العامة للاتجاه الفلسفي . وعندئذ تصبح الفلسفة ضرباً من ضروب المتعة ، أكثر منها طريقاً يُتبع ، أو وصايا : تطاع ، وتنفذ في التطبيق العملي .

. . . توجيه الصحافة ووسائل الإعلام :

هل تنجح الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى في أن تكون مصدر توجيه ، يعطي العقل الانساني جو الحكم الصحيح ، والارادة النافذة ، والسلوك السليم ؟ .

هل تتلافى الصحافة ضعف الفلسفة والأسباب التي أفقدتها صلاحية التوجيه الإنساني ؟

إن الصحافة ، والإذاعة ، والتلفزيون ، والسينما ، والمسرح : أجهزة للنقل ، ووسائط لا غير . فهي بذاتها لا توجه . وإنما وراءها الإنسان . . . يحملها على نقل ما يريد من الأفكار والاتجاهات ، والمذاهب . وإذن يعود الأمر إلى ما يريده الإنسان ويرغب في نشره وذيوعه .

وفي وقتنا الحاضر تعيش الصحافة ، ووسائل الإعلام الأخرى ، في الصراع المذهبي بين الشرق والغرب . . . وفي الخلاف بين الأيديولوجية الشيوعية ، والأخرى الديمقراطية . ولا يمكن أن تبتعد عن جوه بحال ، لأن نظام الحكم في كل من الكتلتين . . . يحتّم الاستعانة بها في الخصومة ، وفي نقل وجهات النظر المعينـــة .

. . . ففي نظام الحكم الديمقراطي الغربي : تقوم شركات لهذه الأجهزة ، وتُشرف على نشاطها في الغلّة والربح . وهي لا تغل ولا تربح ، إلا إذا كانت في خدمة رأس المال من جانب ، وفي خدمة رغبات الجمهور وفيما يثير ميوله من جانب آخر .

. . . وباعتبار كونها في خدمة رأس المال تكون متحزّبة لأحدى وجهتي النظر ، وتفقد بتحزبها هذا . . . الصلاحية العامة للتوجيه .

. . . وباعتبار كونها في خدمة رغبات الجمهور وإثارة ميوله ، تكون متحزّبة لإحدى القوتين الفطريتين في الإنسان . وهي قوة الغرائز . وصلاحية التوجيه مرتبط بخلق الجو السليم لممارسة العقل وظيفته . فإذا كان هذا التوجيه أقرب إلى جانب الغرائز ، فمعنى ذلك : أنه فقد الصلاحية . لأن العقل عندئذ لا يصل إلى نتائج سليمة في حكمه وفي تفكيره .

وهذه الأجهزة الإعلامية في النظام الديمقراطي الغربي في اضطرارها إلى التجاوب مع اتجاه الرأسمالية مرة ، ومع ميول الجماهير مرة أخرى ،

ليس فحسب ضماناً لمبدأ الربح ، وإنما مع ذلك لاستغلال المال بالصورة التي تلتزمها الرأسمالية في استثمارها للمال ، وهي : وفرةٌ في الربح ، وقلة في المجهود ، ومالٌ ، ولا : إنسانية .

وميول الجماهير ليست هي ميول الخاصة من المثقفين . وميول الجماهير يتحكم فيها عادة : الدفع الغرزي ، وليس الفكر وريادته . ومن ثم : فالاستجابة إليها تنطوي على ما يُنفس عنها ، أو يزيد في تحريكها وإثارتها .

... وفي نظام الحكم القائم على الأيديولوجية الشيوعية ، لا تُحرك أجهزة الإعلام المختلفة إلا في خطوط سير معينة ، وهي خطوط الأيديولوجية نفسها . ورسالة هذه الأجهزة مع تعددها لذلك ... واحدة ، وإن اختلفت في صورة الأداء .

... تحاول في النظام الأيديولوجي الماركسي اللينيني أن تخلق وثناً من أشخاص الزعماء ... ودينا وعقيدة من الأيديولوجية الخاصة ، كي تحول دون النقد ، وكي تضفي بدلا من النقد على الزعماء والأيديولوجية ذاتها ، هالة من قداسة الخوف والإرهاب ، أكثر من قداسة المحبة والاحترام .

... وإذن : هي أجهزةٌ في هذا النظام تنقل فكراً صلاحيته محدودة ، ومذهباً فلسفياً ليس له اعتباره العام . ولذا لا تستطيع أن تكون وسائلَ إعلام لتوجيه إنساني ، يرعى خصائص البشرية في أي مجتمع ... وبالتالي يهيء الجو السليم لتوازن العقل والغرائز في الإنسان ، وتوجيه العقل نحو حكم يسعد الإنسان ، ولا يعرضه للمخاطر أو إلى الاضطراب والقلق .

... ومع ذلك : إذا كانت أجهزة الإعلام في النظام الديمقراطي الرأسمالي تلائم نفسها مع مقتضيات الغرائز ، تحقيقاً لربح أوفر ... وبذلك قد تنسى تقاليد المجتمع ، ومعاييره الأخلاقية في السلوك أو تتجاهلها ...

فإنها في النظام الشيوعي تحمل على أهم العناصر التي تُكوّن عادةً تقاليد المجتمع ومعاييره الأخلاقية ، وهو الدين ، تطبيقاً للماركسية . . . . تحمل عليه . ولا تفتأ في السخرية به . والماركسية هي الفلسفة المادية التي تنادي بإبعاد الدين وتحكم عليه بأنه مادة للتخدير والخداع ، كما تحكم بإبعاد الميتافيزيقيا وخرافتها ، من المجتمع . . على أن يستعين بالعلم وقوانينه ، بدلا من الدين ، والميتافيزيقيا معاً .

. . ووضع الإنسان اليوم في المجتمعات المعاصرة يجعله ملزماً باتباع إحدى الأيديولوجيتين ويناصر إحدى الكتلتين . ووسائل الإعلام المختلفة خاضعة كذلك لأحد الاتجاهين . ومن ثم لا تنقل إلا ماله طابع حزبي في التفكير والتوجيه .

وهذا بدوره يبعد هذه الوسائل عن أن تكون مصدر توجيه لحكم سليم ، ولإرادة قوية . . . نحو سلوك إنساني مستقيم .

. . . التربية والتعليم :

سواء في ظل القوميات ، أو في ظل الاتجاه العالمي ، فمحور التوجيه في التربية والتعليم هو . . التاريخ ، وبقية العلوم الإنسانية من الفلسفة ، والاجتماع وعلم النفس ، وعلم الأجناس . . . وليست العلوم الرياضية أو التجريبية فصلاحية هذه العلوم في مجال التطبيق الصناعي أو الإنساني الطبيعي . . دون مجال السلوك والإرادة .

أما العلوم الإنسانية فقابليتها للاحتمال والتأويل والشرح ، تجعل هناك مجالا للاختلاف في اتجاهاتها ، وفي تعدد صور النتائج التي تترتب على عرضها .

. . . وقبل ظهور الصراع الأيديولوجي ، على نحو ما ظهر عليه بعد الحرب العالمية الثانية في مجال المجتمع البشري . . . كانت سيطرة الاستعمار

الغربي . . . وكانت الدول القوية ، والشعوب الأخرى الضعيفة . وكان جانب القوة هو الجانبَ الذي يرجح بعض الاحتمالات والتأويلات والتخريجات ، على بعض . . . عند عرض التاريخ وأحداثه ، وفي بحث العلوم الإنسانية واستخلاص نتائج هذا البحث .

. . . فكان تاريخ الشعوب الضعيفة ، وكان تراثها في جوانب الفكر ، واللغة يفسر ، على : أن يعطي تفسيره صورة للتخلف البشري فيه . . . كي يفسح مكاناً للحاجة إلى قيادة متقدمة في خطوات الإنسانية ! . وفي مقابل هذا التفسير يُفسر تاريخ الدول المستعمرة وإنتاجها في الفكر ، واللغة ، بما يجعلها ذات أهلية للتقدم لقيادة المجتمعات والشعوب من أجل إسعاد البشرية نفسها

. . . ورواسب هذا العهد ، ما زالت باقية في سياسة الدول الكبرى ، وكذا في نظرتها إلى الشعوب حديثة العهد في الاستقلال السياسي . ولأن الدول الاستعمارية كانت هي دول أوربا ، جعلت من لون بشرتها البيضاء علامة على التقدم وأهلية القيادة ، تبعاً لنتائج البحث الذي وقع تحت تأثير الاستعمار في العلوم الإنسانية . وفي مقابل ذلك جعلت الألوان الأخرى ، ما عدا اللون الأبيض ، رمزاً إما : للتخلف ، أو للتقدم المحدود ، الذي لا يعطي الصلاحية الكاملة للقيادة البشرية ! ! .

وما زالت مجموعات كبيرة من البشر تعاني بسبب لون بشرتها ، ألواناً عديدة من الاضطهاد ، وكثيراً من صنوف العنت ، حتى في ديارهم التي توطنوها منذ أجيال عديدة .

. . . ولم تستطع هيئة الأمم المتحدة حتى الآن ، رغم إعلانها حقوق الإنسان ، أن تحقق المساواة في الاعتبار البشري بين شعوب أعضائها ، أو تحتفظ بهذا الاعتبار لممثلي هذه الشعوب فيها طوال إقامتهم في مقر دارها . . . في نيويورك .

وبحوث المستشرقين تصور في وضوح . . حزبية التفسير للعلوم الإنسانية ، والغرض الاستعماري في بحث تراث الشعوب التي غُلبت على أمرها ، وخضعت للاستعمار فترة من فتراته (١) .

وهذه البحوث نماذج تري : كيف أن عضلات القوة ، وإغراء المادة ، سخرا العقل الإنساني للتأويل المغرض والمجحف بالإنسانية ، تمكيناً لسيادة قوم على قوم ، ليس لهم فضل ولا ميزة إلا في السبق والمبادرة إلى الصناعة التي جعلت لهم تفوقاً في العدة ، والإعداد على من عداهم .

وفي الوقت الحاضر — بعد عهد الاستعمار ، وفي عصر الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب — زادت الخبرة واختفى وراءها الغرض . . . في تفسير العلوم الإنسانية ، وبالأخص في التاريخ منها . وركز الصراع بين الأيديولوجيتين في واقع الأمر على هذا التفسير . كي يكون شاهداً على صحة الأيديولوجية المعينة ، ودليلا على قيمها .

. . . والحرب الإعلامية التي بينهما ، هي حرب تفسير وتأويل . . . للتاريخ البشري . . . وللفلسفة . . والاجتماع . . والأدب ، وكل ما يدخل في نطاق تلك العلوم .

وكتابة المفكرين ، وعلماء التاريخ ، والاجتماع اليوم ، تقوم في الأكثر على جذب الأحداث الماضية ، وعلى وضع المجتمعات التي تقدمت ، ومذاهب المدارس الفلسفية السابقة ، بعد إعدادها ، لتلائم النتائج التي يراد لها أن تكون حتميات مسلمة للتطبيق الأيديولوجي القائم — سواء في الشرق أو في الغرب . . . سواء في كتلة النظام الماركسي اللينيني ، أم في كتلة النظام الديمقراطي الرأسمالي.

وإذن : العلوم الإنسانية التي هي محور التوجيه في التربية والتعليم ، مشدودة

(١) يراجع كتابنا « الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي » .

في بحثها وفي استخلاص النتائج منها ، إلى طرف أو إلى اتجاه فلسفي ، أيديولوجي خاص ، دون اتجاه آخر .

ويزيد في هذا الشد والجذب ، صراع القوميات مع الاتجاه العالمي . وربما هذا الصراع أيضاً أثر من آثار الاستعمار الغربي. فالشعوب التي سعت ، وتسعى إلى التحرر من سيادة الاستعمار ونفوذه . . . ترجع في حركاتها التحررية إلى التاريخ القومي ، والتراث الذي خلقه الشعب الذي غلب على أمره في : الفكر ، والأدب ، والفن ، والدين ، والأخلاق ، وغير ذلك من العلوم الإنسانية ، لتستخدمه قوة للتكتل ، وتماسك الوحدة في الشعب تجاه المستعمر .

. . . وهي إذ ترجع إليها لتأخذ منها العون ، تحملها في التفسير والتخريج على ما يجعلها مصدر فخر ، ومجد للإنسانية ، كي تدفع الجيل القائم إلى الاستمرار في رسالة الماضي وإلى التضحية في سبيلها . . . أو على الأقل إذ ترجع إلى ذلك : تُذهب عنه التفسير الخاطيء ، الذي عمد إليه المستعمر لتبرير وصيته وقوامته ، في البقاء في مركز القيادة والتوجيه . فيعود الأمر عندئذ إلى طريقه الطبيعي .

وعلى أية حال : تراث أي شعب في التفكير ، والعلوم الإنسانية — وكذا تاريخه — يميل إلى الطابع الخاص بهذا الشعب . فإذا حرك وبعث من جديد فلا يفقد هذا الطابع . وبذلك يبقى في صلاحيته للتوجيه محدوداً بحدود هذا الشعب وخصائصه .

. . . أما الاتجاه العالمي في التربية والتعليم فواقع الأمر أنه ليس اتجاهاً انسانياً ، بقدر ما يحمل خصائص التراث الفكري والانساني لدولة من الدول الكبرى ، أو خصائص مجموعة من الشعوب التي تفرعت عن أصل واحد ، أو تكون سياسياً وثقافياً جبهة واحدة .

فمنظمة اليونسكو – إحدى منظمات هيئة الأمم المتحدة – خُلِقت في هذه الهيئة الدولية لتباشر وظيفة التقريب بين الشعوب ، عن طريق التّربية والتعليم . وهي بحكم تكوينها ، يغلب عليها الطابع الغربي ، أو طابع الثقافة الغربية ، وهي ثقافة الشعوب التي توآزر الديمقراطية الرأسمالية ، في مواجهة التحدي الشيوعي .

. . . ولذلك كثيراً ما يبرز في توجيهها الطابعُ السياسي لهذه الجبهة . . فيما تخططه في المحيط العربي من منشآت . . . أو فيما تبعثه من التراث العربي من كتب . . أو فيما تعيد كتابته من تاريخ الأمة العربية . فهي وراء كل ذلك تستهدف خلق جو لبقاء إسرائيل وقبولها ، كاحدى دول الشرق الأدنى ، تعيش في سلام ووئام مع جيرانها ! !

فهذا الاتجاه العالمي لا يستطيع أن يُقرّب ، عن طريق ثقافة مشتركة ، بين الأيديولوجية الشيوعية والأيديولوجية الديمقراطية الرأسمالية ، ويحقق بذلك الوحدة العالمية . ثم هو بما يقدمه . . . يقدم لثقافة معينة ، ويتغاضى عن الاتجاهات القومية في التّراث الفكري والإنساني ، وبذلك تصبح صلاحيته أيضاً صلاحية محدودة .

. . . وإذن توجيه التّربية والتعليم ، إن صلح لمجتمع أو لبعض المجتمعات ، فهو لا يصلح لكل المجتمعات البشرية . وإذا أنشىء مجتمع على أساس توجيه مجتمع آخر ، أصبح غريباً في نشأته على أرضه الخاصة به . . . وغريباً في تفكيره . . وفي سيره في تاريخ مجتمعه الأصيل .

. . . وإذن أيضاً : توجيه التّربية والتعليم بخصائصه التي له لا يجتاز الفجوات الفكرية ، والعقيدية والمذهبية ، بين الشعوب . . بل على العكس : يُبقي عليها ، ويساندها في تطورها .

ومن هنا لا يستطيع هذا التوجيه أن يهيء الجو الذي يعين العقل البشري على الحكم الصحيح ، وعلى الإرادة الإنسانية ، وعلى السلوك الإنساني ، الذي ينفع ولا يضر ، ويطمئن ولا يقلق ، ويوآخي ويلائم في العلاقات بين الشعوب .

... توجيه الأدب والفن :

وإذا انتقلنا إلى طبيعة الأدب ، والفن ، لنقف على قيمتهما في التوجيه ، وجدنا أن كلا منهما تعبير خاص عن فكر ، وعن فلسفة معينة .

فحسن الخيال ، وحسن الصياغة الذي يلازم طابع الأدب ، وجمال الذوق في الإخراج الذي يلازم ظابع الفن ، يحمل وراءه فكرة معينة أو اتجاها فلسفياً خاصاً ... يحمل وراءه نظرة معينة إلى الحياة أو إحساساً وتقييماً خاصاً لها . وليست الفلسفة سوى تقييم للوجود ، وللإنسان ، ووظيفته فيه .

فتوجيه الأدب ، والفن ، في التربية والتعليم ، يعود إلى توجيه الفلسفة والفكر . وما لازم الفلسفة : من طابع الاختلاف في الاتجاه .. يلازم بالتالي الآن الأدب والفن .

هناك أدب قومي ، وفن قومي ، وهناك أدب عالمي وفن عالمي ... هناك أدب وفن ماركسي وآخر ديمقراطي ... وهناك أدب وفن وجودي وأدب آخر إلهي أو مثالي .... وهناك أدب وفن مادي ... وأدب وفن آخر صوفي ... وهكذا ...

والأدب العالمي ، أو الفن العالمي ، قد يعبر فيما يعبر عن القيم الإنسانية العامة كالحرية الإنسانية ، والعدل ، وغيرها ، ولكن لا يخرج عن النطاق الفلسفي ، والجو الفكري الذي يعيش فيه الأديب أو الفنان في تفسير هذه القيم ، والميل بها إلى الأيديولوجية الخاصة بمجتمعه .

فالأديب العالمي . أو الفنان العالمي ، إن وجد في المجتمع الشيوعي ، يكون تعبيره عن القيم الإنسانية العامة بالتفسير الماركسي لها . وعلى هذا النحو في المجتمع المقابل للمجتمع الشيوعي ، وهو المجتمع الديمقراطي الرأسمالي .

. . . الأدب العالمي ، أو الفن العالمي ، إن مجد القيم العليا للبشرية يمجدها بتلك الروح التي يحملها ، وهي روح الإنسان صاحب البيئة الخاصة والتنشئة الخاصة . فإن تأثر بعوامل أو بجو مجتمع آخر ، فلا يزيد ذلك في « تجرده » وارتفاعه عن التأثر بالبيئة ، وانما بالأحرى ينقل من جو إلى جو ، أو من بيئة إلى بيئة أخرى .

. . . هناك لون من الأدب العالمي ، والفن العالمي ، يعبر عن الطبيعة وما فيها من مفارقات تنتهي إلى وفاق ، ومن متفاوتات في ظاهرها تصير بإدراكها إلى انسجام بينها ، أو يعبر عن قصص تاريخية عامة كنشأة الإنسان مثلا ، أو يحكي بعض الحوادث التي ارتبطت بأكثر من شعب . . . هذا اللون من الأدب، والفن ، يدخل في باب الثقافة العامة ، أكثر منه في باب التوجيه. وعلى كل حال : هو تصوير لأحاسيس وانفعالات بأمور عامة ، لا تتصل بالهدف الذي سقناه للتوجيه ، وهو :

خلق جو للحكم العقلي الصحيح ، وتكوين الارادة القوية في الانسان ، والسلوك السوي له .

وإذا قيل : إن صلة الأدب والفن بالوجدان أكثر من صلتهما بالفكر والفلسفة ، وهما بهذا الاعتبار لهما صلاحية عامة بالنسبة للإنسانية . . فلا يؤثر ذلك . لأن الوجدان لا يخطط به الإنسانُ في حياته ، ولا يتجه به إلى اليمين أو إلى اليسار فيما يرى ، أو فيما يسلك أو يتصرف ، وهو فيما يحس أو ينفعل لا يوصل إلى اختلاف جوهري بين الناس أو الشعوب .

ومع ذلك : هذا القول في ذاته يحتاج إلى تأصيل . صحيح : ان الأدب ، والفن ، لهما صلة وثيقة بالوجدان .. في إثارته .... ولكنهما مع ذلك يحملان فكراً واتجاهاً معيناً .

والوجدان مع ذلك كالتفكير ، يخضع للتأثير بالعرف والتقاليد وجو البيئة التي يعيش فيها الإنسان المنفعل بوجدانه ، عن طريق الأدب ، والفن . وما يُقبل عليه وجدان إنسان ، ويحس بإحساس الرضا والقبول له ، قد ينفر منه وجدان إنسان آخر ويحس بإحساس الكراهية ضده .

وإذا قلنا : إن الإنسان يتأثر بعوامل بيئته ، فمعناه : هو كوحدة في تفكيره ، ووجدانه وارادته يتأثر بذلك ، وإن كان مدى التأثر قد يختلف بالنسبة لكل من مكونات وحدة الإنسان ، التي هي : التفكير ، والوجدان ، والإرادة .

والأدب ، والفن ، إن اشترك وجدان الإنسان مع تفكيره في إنتاجهما ، فهما أدعى للتأثر بما يتأثر به الإنسان في تفكيره وحده . وبذلك يكونان عرضة لنفس الحكم الذي حكم به على توجيه الفلسفة ، وهو عدم الصلاحية في توجيه المجتمع البشري كله .

... توجيه السياسة :

وإذا كان توجيه الفلسفة والفكر ، وتوجيه التربية والتعليم ، وتوجيه الأدب والفن ، وتوجيه الصحافة والإعلام ، لا يجمع عناصر الصلاحية العامة للتوجيه الإنساني العام ، فتوجيه السياسة بالأولى ... بعيد عن هذه الصلاحية .

لأن السياسة ليست رسماً لتفكير ، بقدر ما هي تنفيذ لهذا التفكير . إن السياسة في أصلها هي إشراف على تنفيذ فلسفة معينة . وقد تكون احترافاً بالحكم لذاته ، ولجاهه ، وسلطته .

وهي في تنفيذها لفلسفة معينة — إن آمنت بها — قد تُجمد بعض مبادىء

هذه الفلسفة فترة من الزمن ، أو تسلك بعض السبل التي تبدو في ظاهرها آنها مناقضة للروح العامة التي قامت عليها هذه الفلسفة . وذلك لضرورات تدفع إلى ذلك . وهي فيما تجمد من مبادىء ، أو تغير من أسلوب في التنفيذ . . . تلائم بين الفلسفة وبين ظروف المجتمع الداخلية ، أو بينها وبين العلاقات الدولية في اتصال المجتمع بها .

وهذه الملاءمة تنطوي على تحديد وتضييق ، أكثر للفلسفة . . وعلى ربطها في الصلاحية بظروف معينة . وهذه ظاهرة تفقد السياسة طابع الصلاحية العامة للتوجيه .

. . . وقد تكون هناك بواعث أخرى ، غير الظروف المعينة ، حمل على تأجيل بعض المبادىء ، أو تغيير أسلوب تنفيذها . . . قد تكون هنا بواعث التأثر بجاه الحكم ، وسلطته ، والرغبة في الاستمتاع بهما أطول فترة ممكنة ، وإن لم يذكر ذلك صراحة . وهنا يدخل الاحتراف بالسياسة .

ومع الاحتراف بأية قيمة من القيم يكون النفاق دائماً . . . نفاق الجماهير، ونفاق المبادىء . إذ شأن الإيمان بالقيم وعدم النفاق فيها يدعو إلى اعتزال السياسة والعودة إلى الدعوة إلى المبادىء ، إذا لاقى تنفيذها عن طريق الحكم صعوبة في التقبل لدى المجتمع ، أو لاقى أغراضاً وأهواء في طريقه . . ليس من اليسير تجاهلها ولو لفترة ما .

وإذا أصبحت السياسة حرفة ، والنفاق وسيلة للبقاء في الحكم ، فإن السياسة لا تفقد صلاحيتها في التوجيه فحسب ، وإنما تصبح خطراً على الإنسان وعلى حياته ، قبل ما تصيب توجيهه بأضرار المحدودية في الصلاحية .

إن الأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي الرأسمالي تحترف في صراحة بسياسة الحكم . واختلاف هذه الأحزاب قائم على اختلاف كلي في فلسفة السياسة

الداخلية أو الخارجية ، للوصول إلى الحكم والمنافسة في سبيله .

ونفاق الجماهير وخداعها بالوعود والآمال المرتقبة ، التي قد تمر أجيال ولا تتحقق ، في نظام الأيديولوجية الشيوعية . . . يجعل الاحتراف بسياسة الحكم والرغبة في الاحتفاظ بجاهه وسلطته غير ملموس وغير واضح . وربما لو كان هناك في هذا النظام : **نقد حر للسياسة ، وتعبير حر عن الرأي فيها ، وضمان للحرية الشخصية وكيان الفرد من الانتهاك أو التجويع والتشريد . . . لانكشف الاحتراف بسياسة الحكم هناك مهما علاه من صنوف النفاق وألوانه .**

إن الأحزاب السياسية في نظام الحكم الديمقراطي الرأسمالي تختار رجال الحكم والمنفذين لسياسته من أعضاء الحزب الذي يأتي دوره للحكم . بغض النظر عن كفايتهم الفنية ، أو الخلقية ، أو الإيمانية بمبادىء الحزب نفسها ، طالما يتمتعون بنفوذ في الحزب عن طريق المال ، أو العصبية ، أو عن طريق أي نوع من أنواع العلاقات الخاصة برئيس الحزب .

وهي ظاهرة لها اعتبارها كذلك في نظام الحكم الآخر المقابل له وهو الحكم الماركسي ، وإن لم تكن نفس الأسباب والدوافع .

وربما اذا رجع الأمر في الاختيار في النظام الديمقراطي إلى ترشيح الحزب في أكثر الأحيان . . .فإنه يرجع هنا في النظام الماركسي في الأغلب إلى الشخص القوي في النظام . . . وقد يكون رئيس الحكومة قبل رئيس الدولة . . . وقد يكون أحد أعضاء الحزب « الواحد » قبل الرئيسين معاً .

ولا شك أن مثل هذا الاختيار لا يجعل سياسة الحكم حرفة وتجارة فقط . . وبالتالي يفقدها الصلاحية العامة للتوجيه ، باعتبار أن لها صلة معينة بفلسفة الحكم نفسها ، وهي صورة من صور التفكير الإنساني . . . . بل يجعل هذه السياسة ذات أثر سلبي على كل مصادر التوجيه السابقة ، ويضيف إلى السبب

أو الأسباب التي أفقدتها الصلاحية العامة ، سبباً آخر هو : الغرض والرغبة الخاصة . . . هو الهوى والشهوة . . . هو العواطف والميول . وهي كافية في الحيلولة دون أن يكون لما يأتي تبعاً لها اعتبار إنساني أصلا . . . فضلا عن أن يكون اعتباراً عاماً .

. . قضية الإنسان :

إن الأمر فيما ذكر كله هنا عن مصادر التوجيه يعود في نهاية المطاف إلى الإنسان ، وإلى مدى تأثره او عدم تأثره ، بما نما وعاش فيه . . . وبما يوجد فيه من جو يحيط به .

. . . إن الأمر يعود إلى الإنسان ، وإلى مدى استقلاله بالتوجيه الإنساني للانسانية . . . إنه يعود إلى تلك القضية . . . قضية الإنسان في اكتفائه الذاتي ، أو عدم اكتفائه الذاتي في تحقيق رسالته في الإخوة الإنسانية ، والمساواة في الاعتبار البشري فيها ، والتعاون لخير البشرية . . . إنه اتجاه « العلمانية » .

. . . إن الأمر يعود إلى ذلك التساؤل :

* إن الإنسان كان بدائياً فتحضر .

لماذا لم يكن متحضراً من أول الأمر ؟

وما هي عوامل حضارته وصلتها بإنسانيته ؟ .

* . . . إنه في حضارته لم يزل يتحزب ، ولم يزل يهوى ويُغرض.

هل ذلك استجابة لإنسانيته في مستواها الرفيع ، أم ذلك أمارة على الوقوع تحت تأثير الأنانية والغرائز ؟

وإلى أي مدى تُسهم الأنانية في الإنتاج الحضاري ؟ .

* . . . إن الإنسان في عصر العلم والتفوق فيه ، لم يزل يخشى ، ويضطرب ويقلق .

هل ذلك أمارة على تقدمه في إنسانيته ؟

وهل هو وسيلة لإسعاده ، أم أن إسعاده في تجنيبه الخوف ، والاضطراب والقلق ، بخلق جوّ للأمان والاستقرار ، يعيش فيه بفكره ، ووجدانه، وسلوكه؟

* . . . أهذه الظواهر تدل على استطاعة الإنسان وحده أن يؤدي وظيفته في الحياة ؟

أم تدل على غلاوه في الثقة بنفسه ، مع احتياجه في الواقع إلى سند يؤازره ؟
وما هو ذلك السند . . . إن كان ؟

وكيف يسانده مع الاحتفاظ بكرامته وخالقيته ؟ .

. . . « أوجست كونت » الفيلسوف الفرنسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، يرى :

أنه ببداية عصر العلم والصناعة ، وبتوجيه علم الاجتماع ، ومساندة « دين الانسانية » . . . يأمن الإنسان جانب الخطر في التوجيه ، .ويصل إلى مستوى إنساني رفيع ، يحول دون العودة إلى البداءة، كما يمنع سيطرة الأنانية والهوى والغرض ، ويجنبه جو القلق والاضطراب ! .

ويستعرض تاريخ الإنسانية قبل عهد العلم والصناعة ، ويستخلص منه :

أن عهدين قبل هذا العهد ، مرا بالإنسانية ولم يزل الإنسان في طور الغاب ، والحيوانية والغريزة العمياء والأنانية . . رغم وجود الدين كمصدر للتوجيه في عهد . . . ووجود الفلسفة بعده في عهد آخر . . ورغم إسناد التوجيه في

العهد الأول إلى رجل الدين ورجل الحرب ، وفي العهد الثاني إلى رجل الفلسفة ورجل القانون .

. . . ولكن عصر العلم والصناعة بعدهما ، وإسناد التوجيه فيه ، إلى رجل العلم ورجل الصناعة . . . كفيل في نظره بنقل الإنسان من هذا المستوى الغرزي الحيواني إلى المستوى الإنساني بمعناه الصحيح . وعلى علم الاجتماع كما يعتقد هو ، كظاهرة لعصر العلم . . تقع عملية نقل الإنسان من :

مرحلة الغاب إلى مرحلة الصناعة ،

ومن الحيوانية إلى الانسانية ،

ومن الغريزة العمياء إلى العقل ،

ومن الأنانية إلى الأحساس الجماعي ! ! .

. . . على أن يعين هذا العلمَ في مهمته هذه : « دينُ الانسانية » . وهو دين يتمحض للايمان بالإنسانية كهدف . . . ويتخذ لذلك :

من حب الانسانية أساساً ،

ومن النظام قاعدة ،

ومن التقدم غاية .

. . . وبالترابط بين هذا الدين ، وعلم الاجتماع ، يتكوّن التوجيه الصحيح في نظره ! . إذ التوجيه الصالح ، في نظر : « كونت » . . . هو ما انطوى على أمرين :

أولا : على النظرة العلمية . . .

وثانياً : على تحريك الوجدان .

وإذا كان علم الاجتماع ينطوي على النظرة العلمية، فدين الإنسانية يتكفل بتحريك الوجدان وبدفعه نحو تحقيق المطلوب .

و« كونت » برأيه هذا يوضح الحقائق الآتية :

* إن الإنسان لكي يصير إلى إنسانيته في تطوره ، بحاجة إلى توجيه يقوم بالنقل والحركة من وضع إلى وضع . . . من وضع أدنى إلى وضع أرفع .

* وإن إنسانية الإنسان تتمثل في عقله ، ووجدانه ، وإرادته .

* وإن هذا التوجيه لا بد أن يكون متلائماً ، مع إنسانية الإنسان . . . متلائماً مع : عقله ، ووجدانه ، وإرادته .

وما يتلاءم مع العقل هو العلم . . . وليس الظن . . . وليست الخرافة .

وما يتلاءم مع الوجدان والإرادة هو : الإيمان والاعتقاد . . . هو الدين ، دين الإنسانية في نظره . . . وليست الفلسفة ، ولا القانون ، ولا السياسة ولا الأدب ، ولا الفن .

. . . وإذن « كونت » لا يقر بقاء الإنسان في دائرة الأنانية ، وبالتالي لا يقر بقاءه في نطاق الغريزة العمياء والحيوانية . . . لا يقر بقاءه في بدائيته في أسلوب حياته . وإنما يريد له : أن يمارس عقله ، ووجدانه ممارسة إنسانية سليمة ، وأن يعيش بأسلوب التقدم الصناعي في حياته ... وليس بأسلوب الغاب .

. . . العلم . والإيمان بالانسانية ، هما الدعامتان في تقدم الإنسان وتطوره . . . وهما في الوقت نفسه غاية الإنسان . فوجود العلم في حياة الإنسان أمارة على مباشرة العقل الإنساني لوظيفته مباشرة سليمة . ووجود الإيمان بالإنسانية في حياة الإنسان أيضاً دليل على وجود الإحساس الجماعي . . . وبالتالي دليل على ضعف الأنانية في الإنسان .

وكلما تقدم العلم ، وقوي الإيمان بالانسانية . . . كلما تقدم الإنسان ، وابتعد عن الحيوانية ، وعن سيطرة الغريزة العمياة وتحكم الأنانية .

وإذن هما معادلتان في حياة الإنسان :

أولاهما : **تقدم** ، وهو يساوي : العلم والإيمان بالإنسانية ، والإحساس الجمـــاعي .

وثانيهما : **تخلف** ، وهو يساوي : السيطرة للغريزة أو الحيوانية والأنانية ، أو الإحساس الفردي .

والتقدم مصدر السلام ، والتخلف مبعث الاعتداء . . . التقدم مصدر الأمان والاستقرار والتخلف مصدر الخوف ، والقلق والاضطراب :

مضى على وفاة « كونت » الآن ما يزيد قليلا عن قرن من الزمن ، ولقيت فلسفته الوضعية هذه قبولا عليها ، وتأثر بها ماركس في شيوعيته ، وتأثر بها غيره من فلاسفة الغرب فيما يسمى بالفلسفة الواقعية . واعتبرت فلسفته نقطة تحول عظيم في تاريخ الفكر الإنساني ، وفي تاريخ المجتمع البشري . . . كما اعتبر منهجها منهجاً علمياً ، خلا من التأثر بالرواسب الماضية ! .

و « كونت » لم يعش بتفكيره في عزلة عن المجتمع الإنساني ، بل تفاعل معه . وربما كان تأثير تفكيره في هذا التفاعل أكثر من تأثره به :

إن فلسفة « كونت » الوضعية غيّرت في حركات الشعوب والمجتمعات واتجاهاتها ، وغيّرت في مناهج بحث العلوم الإنسانية ، وكوّنت تلاميذ كان لهم أثر واضح في تغيير مجرى الفكر الإنساني في مجتمعات عديدة . . . وراء المجتمع الفرنسي .

ومع ذلك . . مع وجود علم الاجتماع ، ودين الإنسانية اللذين نادى

بهما ، ومع تزايد عصر العلم والصناعة في الازدهار بما لم يترقبه . . . هل تقدم الإنسان ؟ فأصبح يستخدم عقله استخداماً صحيحاً ، وأصبح يُحس في نفسه بإحساس إنساني جماعي ؟

هل الماركسية اللينينية — وهي نظام جماعي — تنم في تطبيقها اليوم عن الإحساس الجماعي الإنساني الذي يتملك الأفراد ؟

هل عصر الصناعة حال دون استخدام : القرصنة وشريعة الغاب ؟

هل حال عصر الصناعة دون دفع الغريزة العمياء في السلوك والعلاقات بين الأفراد ؟ .

هل انتهى بعصرها عصر الحيوانية والأنانية ؟

إن الانسان الأبيض — وهو إنسان المجتمع الغربي . . . مجتمع « كونت ».. لا يزال يباشر التفرقة العنصرية في سياسته نحو الزنوج ، أو نحو الإفريقيين ، والأسيويين .

. . . هل مباشرة التفرقة العنصرية في السياسة ، والسلوك ، أمارة على الأنانية التي هي مظهر التخلف ، أم دليل على الإحساس الإنساني الجماعي ، الذي هو مظهر التقدم ؟

. . . إن الإنسان الأبيض — وهو إنسان المجتمع الغربي . . . مجتمع « كونت » . . . لا يزال يستخدم عقله في تبرير سياسته العنصرية !

. . . هل تبرير السياسة العنصرية أمارة على العلم . . وبالتالي على تقدم الانسان . . أم دليل واضح على الاعتقاد بالخرافة وبالتالي على التخلف ؟ .

أين أثر دين الإنسانية والإيمان به ؟

أفي طرح الصلات والأواصر في العلاقات ، وإخضاع الإنسان في تقييمه للجانب المادي وحده ؟

. . . أفي انحلال الأسرة ، وتقويض العلاقات بين أفرادها تحت تأثير ما يسمى بالحضارة الصناعية ؟

. . . هل زاد عصر الصناعة في قوة الإيمان بالإنسانية ، وهو عصر العلم ودين الإنسانية في نظر « كونت » ؟

. . . هل توحي الحضارة الصناعية بالآلية أم بالإنسانية ؟

. . . وهل دين الإنسانية يقوى على تحدي مشاكل الصناعة ، والإبقاء على سيادة الإنسان . . كما هو منطقه ؟

هل الصناعة الإلكترونية أبقت على اختيار الإنسان وإرادته — واختيار الإنسان دليل على تخلصه من سيطرة الغرائز في التفكير واستخدام العقل استخداماً سليماً — أم جعلته مجبراً ، وسلبت منه إرادته ، وأصبح لا يستطيع التخلف عن التبعية ، فضلا عن أن يرتفع إلى مستوى النقد وإبداء الرأي ؟

إن الراديو ، والتلفزيون ، سيطرا على سمع الإنسان ، وبصره وإحساسه ، ولم يتركا له من حواسه الخمس سوى : حاستي الشم واللمس، وهما أقل الحواس في تكوين المعرفة وإرشاد الإنسان .

إن العلم سيساعد على سلامة التفكير ، وإن الإيمان بالإنسانية سيعين على تكوين الإحساس الجماعي ، وفي الوقت نفسه أيضاً سيعين على سلامة التفكير كذلك . . هذا منطق ، وحق .

. . . ولكن لماذا لم تتقدم المجتمعات البشرية في مستوى الإنسانية ؟ والأمل الذي كان معقوداً على الاتجاهات الإنسانية الجماعية في نظام الحكم في الوصول

إلى ذلك المستوى الإنساني ، خيّبه التطبيق الشيوعي ؟

هل تقدم العلم ؟ وتخلف الإيمان بالإنسانية ؟

. . . تقدم العلم حقيقة ملموسة ، وتخلف الإيمان بالإنسانية . . له ظواهر كثيرة تدل عليه .

ولا يُنكَر إطلاقاً : إذا توفر الأمران في توجيه الإنسان ، فإنه يكون ذا مستوى رفيع تقدمي في إنسانيته .

. . . والآن لماذا تخلف الإيمان بالإنسانية ، ولم ينجح « دين الإنسانية » في إثارة الوجدان بالإحساس الإنساني الجماعي في البشرية ؟

إن الخطأ الذي وقع فيه « كونت » — ووقعت فيه الأيديولوجية الماركسية بعده ، ووقعت فيه العلمانية بصفة عامة . . . هو : الظن بأن الإنسان يستطيع أن يخلق « ديناً » وأن يجعل في قلبه إيماناً ، له طابع العقيدة .

وربما الأمر الذي دفع « كونت » — كما دفع غيرَه من فلاسفة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر — إلى هذا الخطأ هو موقف الكنيسة من المسيحية . فالكنيسة تحجب المسيحية في أصولها السليمة ، وتقدم منها لأتباعها ما تراه منها . وما تراه منها . . هو ما يجعل للكنيسة سلطة وبقاء كقوة في سياسة المجتمعات ، تُسمع وتُطاع دون تردد ، ولها الاحترام والقداسة في غير شك. ولذلك جسدت الله في شخصها وسلطتها .

. . . وبذلك لم ير الناس اللهَ في الإنسانية ، ولم يروا تعاليمه في الدفع إلى مستوى الإنسانية الفاضل ، وهو المستوى الذي يقوم على الإحساس الإنساني الجماعي ، والحد من الأنانية وسيطرة الغرائز في السلوك والعلاقات .

إنّ « كونت » لا يدعي لنفسه ، ولا يدعي له بعض تلاميذه ومريديه ،

أنه درس المسيحية كرسالة لله ، في غير ما كتبته الكنيسة وأقرته . . . وفي غير ما توصي به وتعلنه .

ومن ثم إذا عارض « كونت » الإيمان بالله وحوله إلى الإيمان بالإنسانية ، فذلك لأنه يريد إنسانية في مجتمع إنساني ، ولا يريد سلطة لطائفة تريد أن تحتكر التوجيه في المجتمع الإنساني ، دون أن يكون لهذا التوجيه أثر سوى الطاعة والقداسة لأشخاص تلك الطائفة ، مع بقاء الأنانية في إحساس الوجدان ، والخرافة في تفكير العقل .

. . . إن الإنسان لا يستطيع اليوم أن يخلق ديناً ، كما تصور « كونت » ... إن الإنسان لا يستطيع ، لا بسبب تقدم العلم في منهج بحثه ، ولكن بسبب تقدمه في تقريب المسافات ، وربط الشعوب والمجتمعات البشرية ، عن طريق أجهزة الثقافة والاعـلام . . . أن ينشيء عقيدة حديثة ، كما نشأت في الماضي عقائد .

. . . إن نشأة العقائد الكثيرة – عدا رسالة السماء – خضعت في الماضي إلى عامل الصدفة ، ثم إلى العزلة والانقطاع في الصلات بين المجتمعات .

فعامل الصدفة لعب دوراً كبيراً في العقائد الوثنية ، والإيمان بانطواء بعض الكائنات المحسوسة على قوى تُحرّك وتُصيّر الإنسان ، وترتبط بحركتها الأرزاق وبتصييرها السعادة والشقاوة له ! .

وساعد الصدفة على أن تحول وقوع حادث أو أمر من الأمور بمكان بعيد ، أو عند كائن محس خاص ، إلى عقيدة في النفع والضر . . . بُعدُ المسافات بين المجتمعات وطول الأمد على العزلة وعدم الاتصال .

والعلم في تقدمه اليوم كشف عن الأرض وما فيها ، وما فوقها . وهو

كل يوم يزيد في هذا الكشف عنها . وهنا لا يكون للصدفة أثرها في الاعتقاد ، على نحو ما كان لها في الماضي .

يضاف إلى ذلك : ما أحرزه العلم من قوة في تقدمه في طي الأبعاد والمسافات الشاسعة وتقصيرها ، بحيث أصبح من الضروري في ثقافة الإنسان المعاصر أن يجيد أكثر من لغة ، كي يستطيع بنفسه حتى في أقصر رحلاته ، أن يسد حاجة التفاهم بينه وبين الآخرين في مجتمعات أخرى .

ومهما كان الوضوح أو الاتجاه الفكري الذي يراد له أن يكون ديناً وعقيدة ، من الأهمية للبشرية ومن الصلاحية والاستقامة في خطوطه العامة . . . فإنه من الصعب في عصرنا الحاضر أن يتحول إلى دين وعقيدة . لأن أخص عنصر في تكوين معنى الدين . أن لا يُنسب إلى شخص هو إنسان مساوٍ لبقية الناس في الاعتبار الإنساني ، ومساوٍ لهم في الإتيان بالخطأ والصواب .

. . . فـ « المساواة » عامل يحول دون التبعية والطاعة ، التي تطلب للدين ، كما يحول دون الاحترام والعبادة لمن صدر منه الدين .

. . . وربما يصل الأمر عن طريق مبدأ المساواة إلى النقد لموضوع الدين . . . وربما يصل إلى أبعد من ذلك . . . يصل إلى الاستخفاف ، وعدم الاكتراث بشخص من صدر منه الدين ! .

والمعارضة عادة لا تأتي إلا من مساوٍ لمساوٍ ، او من نظير لنظير . ومهما كان لأحد النظيرين في جانب ما ، من تفوق على الآخر في العمل ، ومن طاقة تزيد على طاقته . . . فإنه لا يتمتع في نفوس نظرائه باحترام ، يداني ما يتمتع به شخص آخر أجنبي عنهم من احترامهم وتقديرهم ، ولو لم يكن له من الإنسانية إلا مظهر الإنسان دون مخبره . وحرمته لدى النظراء تقل عن حرمة جاهل أمي غريب عنهم .

وأجهزة الإعلام في النظام الشيوعي تحاول أن تخلق من « الماركسية » ديناً . وقد مضى على ذلك قرابة نصف قرن الآن ، واستخدم هذا النظام عامل عزلة المجتمع عن بقية المجتمعات الأخرى ؛ ووضع ما سماه « بالستار الحديدي » . ومع ذلك لا يؤمن بها في المجتمع الشيوعي إلا خائف على نفسه ، أو على قوته وأجره اليومي . فإيمانه نفاق ، وعدم مناقشته لمبادئها علناً . . . تقيّة وخشية .

ولم يصبح كارل ماركس معبوداً . . . ولم يصبح لينين معبوداً . . . ولم يصبح العلم الذي دعا كل منهما إليه إلهاً . . . لم يصبح كارل ماركس معبوداً ، لأنه وهم يوم أن رأى سعادة الإنسان في الملكية الجماعية ، ورأى حريته في إلغاء الملكية الفردية ، وربطه في الأجر بعمل الدولة وحدها .

فهو إنسان أخطأ التقدير : ففرض الرق على الفرد باسم الحرية . إذ كيف يكون الفرد حراً وهو لا يجد عملا إلا عند الدولة ، ولا يجد قوته إلا عند أصحاب القوامة على هذا النظام ؟ . إنه عندئذ يُخضع رأيه ، وفكره لبطنه ، ويُخضع رأيه وفكره لتحصيل وسائل حياته في الغدوّ والرواح إلى العمل ، وفي الوقاية من التشريد في المسكن .

. . . ولم يصبح العلم إلهاً : لأن العلم الذي بشر به كارل ماركس الإنسانيةَ أصبح نذيراً لها ، ومهدداً بفنائها . . . وأصبح في تجدده وتقدمه ، عاملا من عوامل الخوف والقلق ، وعاملا أيضاً في إفقار الإنسانية ودفعها إلى الجوع ومرارة العيش في الحياة . . . إنه أصبح في خدمة الحرب . . . في الاستعداد لها والوقاية منها . . . إنه حول من رخاء الحياة للمجتمعات إلى شقائها وإلى حساب تدميرها .

التوجيه الصحيح للإنسان في نظر « كونت » في حاجة إلى العلم ، كما هو في حاجة إلى الإيمان بالإنسانية كدين .

ووجد العلم ، وتقدم ، ولم يوجد دين الإنسانية ، ولا يقدر له أن يوجد في عصر العلم ، بعد فشل التجربة الشيوعية في تحويل الماركسية إلى دين ، وتحويل وعودها بحياة أفضل إلى جنة على الأرض .

الإنسانية مفتقرة إلى دين . يدعو إلى الإيمان بها . فماذا يصنع الفكر البشري الآن ؟ .

إن ماضي الكنيسة مع الإنسانية لا يشجع على الرجوع إلى الله ، ويدعو إلى غض النظر عنه . لكن لماذا لا يرجع الإنسان إلى الله في رسالته ، وليس فيما يكتبه المحترفون به ، عنه ؟ .

. . . إن اتجاه العلمانية الذي فرض نفسه في المجتمعات الأوربية ، بسبب أخطاء الكنيسة وعدوانها على الإنسانية في القرون الوسطى . . . شق طريقه إلى المجتمعات الإسلامية مع الاستعمار الغربي ، كي يبعد الإسلام من وطنه ومن فوق أرضه ، ومن قلوب المؤمنين به ، ويوجد مع ذلك فراغاً إيمانياً في نفوس الأجيال التي تنشأ على عهده ، ومن بعده ، طالما تنشأ على سنته ، وأسسه .

ان هذا الاتجاه العلماني أخذ يتغلب في المجتمعات الاسلامية في التوجيه ، والتشريع ، مع نظم الحكم الغربية في السياسة والادارة والاقتصاد ، منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى . ونشأ أجيالا ، ورواداً ، بعد أن أسس المدارس والجامعات ، وبعد أن وطن فلسفته ، وروج لمذهبه في التوجيه .

... وساعده على التوطن في حياة المجتمعات الإسلامية ، بعد أن قام الاستمار الغربي الصليبي بعمليته ... الاتجاهُ الإلحادي الماركسي الذي ظهر واضحاً فيها ... منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين .

إن كلا الاتجاهين يهدفان إلى هدف واحد هو : إبعاد الدين عن مجرى الحياة

والتوجيه . . . إبعاد الدين التقليدي ، مسيحية أو إسلاماً .

وبعد نقطة الالتقاء بينهما ... يختلف كل منهما في طريقة الإبعاد :

أحدهما يستمر في هجومه المعروف على الدين كسلطة تمارس حكماً ، وتقيم مملكة ، وهو الاتجاه العلماني .

والآخر يغرق في دعوى : أن الدين خداع من جانب ، كما يغرق من جانب آخر في تفخيم الأمل فيما يدعو له من عقيدة جديدة ... عقيدة الإيمان بتعاليم ماركس التي تقوم على الاشتراكية العلمية !

وأصبح على أرض الإسلام والمسلمين يشاهد الصراع المرير بين : « العلمانية » والإسلام . وربما يُشاهد هذا الصراع غير متكافىء في واقع المعركة . وهو في حقيقة وضعه صراع أيديولوجيات . وربما يبدو الضعف في جانب الإسلام بسبب عرضه ، كما تبدو القوة في الجانب المقابل من عرضه كذلك ... في تنوع وسائل العرض ومن الإجادة فيها .

. . . وهنا يتحتم من أجل تقييم الوضع لكل منهما تقييماً صحيحاً ، بعد ما وضح من قيمة توجيه الفلسفة في أية مدرسة لها ، وفي أي إتجاه يسلكه ... أن يشار إلى دور الإسلام في ذاته ، ومن قرآنه ، ليرى :

هل في الامكان أن يسد الاسلام الفراغ في التوجيه الذي تفرضه طبيعة الانسان الثنائية ؟ .

. . . الاسلام في ميزان التوجيه :

لماذا لا يُرجع إلى الإسلام في قرآنه ؟ فإن عرف أنه للإنسانية ، ومن

أجل المستوى الإنساني الرفيع فيها ... أخذ في التوجيه ، على أنه دين الإنسانية ، وهو بالفعل دين وعقيدة ، وله خصائص الدين والعقيدة ، ولا يحتاج إلى تحول ولا إلى نُقلةٍ من الإنسان .

فالله المعبود فيه ليس كمثله شيء ... متفرد في صفاته ووجوده ... فوق البشر وفوق الوجود ... كلٌ في كماله المطلق . وتلك مفارقات بينه وبين الإنسان تحمل على العبادة لله ، والطاعة لرسالته . . . لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ، وهو اللطيف الخبير .

إن دين الإنسانية قد طلبه « كونت » ليعين على نقل الإنسان من مرحلة الحيوانية والغرائز العمياء والأنانية الجامحة . . إلى العقل والعلم ، والإحساس الإنساني الجماعي .

. . . كما طلب أن يكون قوامه : الحب ، والنظام ، والتقدم .

فهل الإسلام بتعاليمه يدفع إلى تكوين الإحساس الإنساني الجماعي في الإنسان ، بدلاً من الأنانية . . وإلى توجيه الإنسان نحو العلم والتفكير السليم ، بدلاً من الخرافة ؟ .

هل الإسلام يحمل على إبعاد الحيوانية ، وإبعاد سيطرة الغرائز في تصرف الانسان وسلوكه ؟ .

هل الإسلام يقوم على المحبة ، والنظام ، والتقدم ؟ .

هل الإسلام جعل من المؤمن به إنساناً ذا إنسانية : في تفكيره ، وذا إحساس جماعي في سلوكه . . وذا نظام في حياته . . وذا محبة في علاقاته . . وذا تقدم في مجال انسانيته ؟ . .

إن كان الاسلام على هذا النحو فأيّةُ حاجة للانسانية بعده في التوجيه إلا،

إذا حجب التعصب الجديد للعلمانية والماركسية الالحادية ضد الماضي ،

. . . وحالت المنافسة في العقيدة ضد رسول الاسلام

. . . ووقفت النظرة إلى اللغة العربية في سبيل القبول لمبادئه ،

. . . وعندئذ : هل يكون ذلك طابع عصر العلم؟ .

هل يكون الرفض في هذه اللحظة – نتيجة للمنهج العلمي في البحث؟ وأمارة على التقدم في الحياة؟ .

المساواة في البشرية . . في الاسلام :

إن أول قاعدة يقرها الإسلام للانطلاق منها : تساوي الشعوب والأجناس في الاعتبار البشري ، مع تعددها . . ، ثم المفاضلة بعد ذلك بين أفرادها . . بمستوى الإنسان في الإنسانية وحده . يقول القرآن الكريم :

« يا أيّها النّاسُ إنّا خلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وانْثَى ،

« وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ،

« إنّ أكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أتْقَاكُمْ » (١) .

. . . فهنا أولاً : الإقرار : بالتساوي في البشرية : فطالما كان خلق الناس جميعاً من ذكر وأنثى من النوع البشري ، فلا يتميز إذن واحد على آخر في الأصل والنشأة .

. . . وهنا ثانياً : الإقرار : بأن اختلاف الناس إلى شعوب وأمم حسب ألوانهم ، وحسب مواطنهم ، أو حسب عروقهم . . ستهدف التقارب وليس التباعد . . والتعارف وليس التنافر . . والتعاون وليس التنازع . إذ الاختلاف من بعض الوجوه ، وليس التشابه من كل وجه . . يوحي بالحاجة إلى التكامل .

---

١ – الحجرات ١٣

وما يوجد عند واحد يُكمل ما هو مفقود عند الآخر . فهنا نداء الحاجة إلى الإستكمال يحمل على اللقاء . . كما يحمل على البقاء في الألفة . وتلك سنة الوجود . . لا يختلف عنها كائن فيه .

. . . وإذا قيل : إن الإنسان مدني بطبعه ، أي أنه يميل إلى المعاشرة ، واللقاء ، والمعاونة وتبادل المصلحة . . فهذا القول نتيجة لذلك المبدأ الوجودي : فكل فرد له من بعض الخصائص الفردية ما يختلف به عن فرد آخر . وإلا لما كان تعدد بين الأفراد . والاختلاف في الخصائص الفردية . . سبب الحاجة إلى الاجتماع وتكوين المجتمعات .

. . . ولهذا السبب : قيمة هذا المبدأ الطبيعي ، ونتيجته الحتمية أيضاً . . بين الشعوب والأمم كما له نفس القيمة ونفس النتيجة بين الأفراد . والشعوب مدفوعة على اللقاء والتعارف **إذن بسبب ما بينهما من اختلاف** . فان لم تتعارف . . وتلتق . . يكون هناك عامل آخر أقوى قد تدخل فأضعف من فاعلية هذا المبدأ . . . تكون هناك الأنانيه وسيطرتها .

. . . وتقر هذه الآيّة أخيراً : أن المساواة في الاعتبار البشري لا تستتبع المساواة في القيمة . بل بعد هذه المساواة ، يوجد اختلاف في القيمة ، نتيجة لمدى نموّ المستوى الإنساني في الإنسان . فأكرم الناس عند الله ، بعد مساواتهم في الاعتبار الإنساني . أتقاهم . . وأبعدهم عن المنكرات والفواحش ، والظلم والعدوان .

والتقوى هي جملة خصائص يكسبها الفرد في نفسه . وهي عنوان المستوى الفاضل في الإنسانية . وهذه الخصائص .

* الإيمان بالله ، واليوم الآخر ، والملائكة والكتاب والنبيين ،
* إعطاء المال في محبة للإعطاء ورضاء نفس به : للأقارب ، واليتامى ،

والمساكين وأبناء السبيل ، والسائلين ، وفي تحرير الرقاب من الرق ،

* إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ،
* الوفاء بالعهد ،
* الصبر والتحمل في أوقات الأزمات ، وعند وقوعها :

« لَيْسَ البِرَّ أنْ تُوَلّوا وجُوهَكُمْ قِبَلَ المشرقِ والمغربِ ولكنّ البرّ :

« مَنْ آمَنَ بالله ، واليومِ الآخرِ ، والملائكةِ ، والكتابِ ، والنبيينَ ،

« وآتى المالَ على حبّه : ذوي القربى ، واليتامى ، والمساكينَ ، وابنَ السّبيلِ ، والسائلين ، وفي الرقاب ،

« وأقامَ الصلاةَ ، وآتى الزكاةَ ،

« والموفونَ بعهْدِهِمْ إذا عاهدوا ،

« والصابرينَ في البأساءِ ، والضّرّاءِ ، وحينَ البأس .

« **أولئك الذينَ صَدَقوا ، وأولئكَ هُمُ المتّقُون** » . (١)

وبالوقوف عند كل خاصة من هذه الخصائص . نجد : أن كل واحدة منها تعبر عن جانب في إنسانية الإنسان ، وأن مجموعها يعبر عن الإنسانية في محيطها الرفيع . . إيماناً وعملاً :

. . . فالايمان بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين . . . إيمان بالانسانية في بدايتها ، وتاريخ تطورها ، ورسالتها . فمن الله تبتدىء . . وإلى اليوم الآخر تصير . وبالملائكة ، والكتاب ، والنبيين . . يكمن تاريخ تطورها ورسالتها .

وإذا وصل الإنسان إلى الإيمان بالإنسانية . . . استهدفها في تفكيره . .

١ البقرة ١٧٧

وأحس بها في وجدانه . . . وعبر عنها في سلوكه .

ومن يصنع ذلك ، يكون قد ابتعد عن الحيوانية وعن الأنانية معاً ، وانتقل بالفعل إلى مجال الإنسانية الخالصة .

وتعتبر هذه الخصيصة ، خصيصة الإيمان بالله . . ركيزة وأساساً ، تقوم عليها الخصائص الأخرى الباقية التي سبقت في وصف التقوى . . والتي جُعلت معياراً للمفاضلة في الإنسانية بين إنسان وآخر .

. . . وإنفاق المال في محبة للإنفاق ورضاء نفس به في أوجه الإنفاق المحددة هنا . . دليل على نضوج الإنسانية في الإنسان .

لأن الإنسان لا ينفق من ماله وهو مُحببٌ إليه الإنفاق . . . وهو مستريح في دخيلة نفسه . . في سبيل الإنسانية ودفع الأضرار والحاجات عمن هم معرضون للأضرار من الأفراد بحكم ظروفهم الاجتماعية ، التي قضت لسبب ما أن يكونوا أقل حظاً في المال . . أو أقل استطاعة على السعي والمنافسة ، في تحصيله . . أو أقل في كسب النظرة الإنسانية التي تهيء لهم إمكانيات أوسع في المال . . . لا يصنع ذلك إلا وهو متجاوب تماماً مع إيمانه بالإنسانية ، في ظل وسيطرة هذا الإيمان عليه .

. . . والاتجاه إلى الله في الصلاة خمس مرات في اليوم ، والقربى اليه بإخراج الزكاة المفروضة . . أمارة على بقاء الإيمان قوياً بالإنسانية ، وعلى أنه مستمر غير منقطع . وذلك بالتالي دليل على « تقدمه » . . . وأنه يعيش في الإنسانية ومن أجلها .

فتذكر الله في العبادة هو . . تذكر في واقع الأمر للإنسانية في نشأتها . . ومصيرها . . وتطورها . . ورسالتها .

فقد خلق الله الكون للإنسان . وخلق الإنسان فيه ليكون صاحب رسالة . ورسالته من أجل إنسانيته . . في سلامها وأمنها ، وفي نموه في خصائصها ، حتى يحقق ميزته عن الحيوان الشريك له في الحيوانية . . ويحقق سيادته :

عن طريق الفكر المتجرد في العلم . . وعن طريق الوجدان الإنساني في الإحساس الجماعي ،

وعن طريق الارادة في السلوك المعبر عن الحكمة واختيار العقل ،

وليس عن دفع الغريزة وجبرها وإلزامها .

. . . والوفاء بالعهد ، والصبر والتحمل مدة الأزمات وعند وقوعها . . .

يصور قمة إيمان الإنسان بالإنسانية . لأن العهد هو للإنسان . والأزمة أيضاً بسبب الإنسان .

فكونه يفي بعهده مع احتمال أن يشق عليه الوفاء ،

وكونه يصبر ولا يهرب من الحياة كلها في مواجهة أزمة من شأنها أن تشق وقد تمعن في مشقتها بطول عهدها أو بنوعها . . لا يأتي إلا ممن درّب نفسه على المشقات وعلى تحملها .

وليس ذاك إلا المؤمن المضحي في سبيل إيمانه ، كالجندي في ميدان وهب حياته للدفاع فيه ، فلا يعود منه إلا إلى مجد الشهيد في قبره . . أو إلى مجد المنتصر في ظفره :

إن الذي لا يؤمن بالله ، وبالتالي لا يؤمن بالإنسانية . . لا يتورط في وفاء بعهد ، إذا ما شق عليه الوفاء به . . كما لا يقع في أزمة . . أو يواجهها . لأن نفاقه أو ردّته في الإيمان . . كفيل أحدهما بإيجاد السبيل الذي يمنع مواجهته الشدة . . بل وقوعها .

إن إيمان المؤمن بالمثل والقيم العليا . . . إن إيمانه بالله و بالإنسانية . طريق إلى الحرج والعنت والمشقة في الحياة .

إن المؤمن يعيش بإيمانه في راحة ضميره . . ولكن في عنت وحرج في الحياة مع الآخرين .. من أجل هذا الضمير .

وإن النفاق هو أقصر الطرق . . وأيسرها لتفادي العقبات والأزمات . . وإنه أيسر الطرق وأقصرها كذلك في تحصيل مطالب الذات . . وإنه أيسرها وأقصرها أيضاً في الاستمتاع بمادية الحياة .

. . . ومن هنا : كان المنافقون كثرة ، والمؤمنون قلة . . ومن هنا : كان صراع الحياة الإنسانية . . أقسى أنواع الصراع في الوجود كله .

وهذا الصراع أمر حتمي على البشرية . لأنه يستحيل أن يكون جميع الناس مؤمنين . . كما يستحيل أن يكونوا كلهم منافقين . والإيمان ، والنفاق ، لا يدخل أحدهما في دائرة اختيار الإنسان أيضاً . بل المؤمن قُدر عليه من تكوينه ، وعوامل نشأته . . أن يندفع إلى الإيمان . . كما قُدر على المنافق من تكوينه وعوامل نشأته أن يستجيب إلى النفاق .

والمؤمن بتكوينه ، وان كان مقدوراً . . قوي .

والمنافق بتكوينه ، وان كان مقدوراً . . ضعيف .

وهنا لا يوجد تكافؤ بين الاثنين .

وهنا الغلبة والنصر أخيراً للمؤمن . لأن الضعيف . . أسرع في الانطواء وأقل جلداً واحتمالا في الاستمرار . . . ولأن المنافق يرى قدرته في ضعفه ، ووصوليته في انطوائه وفي عدم معارضته . . ويرى حياته في تقلبه ذات اليمين وذات الشمال .

وهكذا : الآية القرآنية الأولى هنا : تحدد الخطوط العامة لدين الإنسانية :

. . . تحدد مبدأ المساواة في الاعتبار البشري ،

. . . ومبدأ الاختلاف في الخصائص . . كأساس للألفة والتعارف .

. . . ومبدأ التفاضل في القيمة . . على أساس من النمو ومدى البلوغ في مستوى الإنسانية .

والآية الثانية توضح معيار التقييم والتفاضل . وهو معيار صادق فيما يعبر عنه . . . جوهره : الإيمان بالله وبالإنسانية .

. . . ومظهره : الصور العملية التطبيقية لهذا الإيمان .

وهي صور لا تكذب ولا تخدع .

. . . نداء الإسلام إلى الانسانية :

والاسلام ، باعتبار كونه رسالة الألوهية ، في كل عهد ولكل رسول أرسل . . عند ما أرسل به محمد صلى الله عليه وسلم طلب إلى أتباعه :

. . . أولا : أن يستوعب إيمانهم جميع الرسالات السابقة . لأنها جميعها تحكي الإسلام . . والإسلام دين الله ، وليس دين رسول خاص :

« إنّا أوْحَيْنا إليكَ كما أوْحَيْنا إلى نوحٍ والنبيينَ من بعده ،

« وأوْحَيْنا إلى إبراهيمَ ، وإسماعيلَ ، وإسحاقَ ، ويعقوبَ ، والأسْباط

« وعيسى ، وأيوب ، ويونس ، وهارون ، وسليمان ، وآتينا داودَ زَبُوراً

« ورسلاً قد قصصناهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ، وَرُسُلاً لم نقصصهمْ عليكَ ، وَكلّمَ اللهُ موسى تكليما » (١) .

(١) (النساء) : ١٦٣ – ١٦٤ .

... « قُلْ آمنَّا باللهِ ، وما أنزل علينا ومَا أنْزِلَ علَى إبْراهيمَ ، وإسْماعيلَ ، وإسحاقَ ، ويعقوبَ ، والأسْباط .

« وما أوتي موسى ، وعيسى ، والنبيون من ربِّهِمْ ، لا نُفَرِّقُ بينَ أحَدٍ منْهُمْ ونَحْنُ له مُسْلِمُون .

« ومَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإسلامِ ديناً ، فلَنْ يُقْبَلَ منه ، وَهُوَ في الآخِرَةِ مِنَ الخاسرين » (١) .

... ثم طلب ثانياً إلى غير الأتباع له :

أن يحتكموا هم والأتباع جميعاً إلى جوهر الرسالة الإلهية . . وإلى أصولها العامة الثابتة التي لم تتغير اطلاقاً . فان حكيت متغيرة ، كانت محرفة يقيناً . لأن الرسالة عندئذ ستفقد قيمتها في التوجيه :

« قُلْ : يا أهْلَ الكتابِ تعَالَوْا إلى كلمةٍ سَوَاءٍ بيننا وبينكم :

« ألاَّ نَعْبُدَ إلاَّ اللهَ ، ولا نشركَ به شيئاً ،

« ولا يتَّخِذ بعضنا بعضاً أرْباباً مِنْ دُونِ الله ،

« فإنْ تَوَلَّوا فقُولُوا اشهدوا . . بأنَّا مُسْلِمُون » (٢) .

... فوحدانية الله في العبادة . . . أصل في رسالة الله لا يتغير . .

وهي الأساس لالتقاء البشرية وعدم تفرق شعوبها . .

وأساس كذلك في استقرار الحرية الفردية ، والحرية الجماعية .

فالاعتقاد في الإيمان بالله : بأنه واحد لا شريك له . . يحمل على الوحدة

---

(١) آل عمران ٨٥ .

(٢) آل عمران ٦٤

في التوجيه والاتجاه . . . والكل يتجه نحو وجهة واحدة . . والكل يتحرك في ظل توجيه واحد .

وعناء البشرية . . هو في فرقتها . . وفي تنازعها . . واضطرابها . . هو في تعدد توجيهها .

والقيم الإنسانية :

ليس لها إلا مدلول واحد . .

وليس لها إلا خط سير واحد . .

وليس لها في تحققها وتطبيقها إلا أمارة واحدة .

ويوم تتفرق البشرية وتختلف ، بالاتجاه . . يوم تتنازع في مفهوم القيم . . وفي السبيل الموصلة إليها وفي تطبيقها .

واتخاذ الناس بعضهم لبعض أرباباً من دون الله . . لا يدل على انقسام البشرية إلى غير عودة إلى وحدة في الاتجاه فحسب . . وإنما يدل قبل ذلك على التراجع في مستوى البشرية .

فعبادة إنسان إنساناً مثله . . هي عبادة مساو لمساوٍ آخر . . نظيره في الاعتبار ولا يكون ذلك . . إلا إذا فقد العابد شعوره بقيمته . . فأنزل نفسه منزلة أدنى . . . أو تصور في المعبود ما ليس له . . فرفعه إلى ما فوق مستواه .

وهذا يدل : على أن هناك عنصراً أجنبياً غير إنساني أثر في التقدير . والإنسان بذلك غير متحرر . . وهو واقع تحت تأثير وهم . . أو خوف .

وفردٌ يذهب به اعتقاده إلى عبادة مساوٍ له . . لا يتمتع بحريته الفردية في التقدير والحكم . . ومجتمع يتكون من مثل هذا الفرد . . مجتمع تنقصه أخص ظاهرة من ظواهر الإنسانية . . وهي : الحرية في وزن الأمور . . والتصميم على تنفيذ الراجح منها .

. . . ما يعلمه الاسلام :

إذا قرىء قوله تعالى :

« إن الله يأمر بالعدل ، والإحسان ،

« وإيتاء ذي القربى ،

« وينهى عن الفحشاء والمنكر ، والبغي . . » .

. . . يتضح أن تعاليم الإسلام . . تصوب أهدافها نحو الإنسانية في تحقيق أرفع صورة لها . . وفي دفع ما يُسقطها عن مستواها .

. . تطلب هذه الآية :

العدل ،

والاحسان ،

والعدل : هو إعطاء حق في مقابل حق . . . هو توازن بين الأخذ والعطاء . وهو سمة أولى على تحقق معنى الإنسانية في الإنسان . . وعلى انتقاله في تصرفه من تحكم الأنانية إلى الاحساس الجماعي . . وإلى التجاوب في العلاقات بين أفراد المجتمع .

والإحسان : هو إعطاء أكثر في مقابل أقل ، أو في غير مقابل أصلا . . وهو بذلك تعبير أكثر وضوحاً عن إنسانية الإنسان من العدل . وأخص ما فيه : أن العدل لوجود معنى التقابل فيه . . لا ينطوي على اختيار الإنسان وحريته . . مثل ما ينطوي عليه الإحسان .

واختيار الإنسان وحريته معادلة . . تساوي الإنسانية في جوهرها الأصيل :

* فدفع الاعتداء بمثله . . عدل : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » . . « وجزاء سيئة سيئة مثلها » .

. . . ولكن الصفح والعفو عند المقدرة على رد الاعتداء . . إحسان : « فمن عفا وأصلح فأجره على الله ، إنه لا يحب الظالمين » .

• وإخراج الزكاة . . عدل ، لأنه حق مفروض للآخرين : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين . . . » .

. . . ولكن الإنفاق من المال بعدها ، لسد حاجات المجتمع وأفراده . . إحسان : « وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين . الذين ينفقون في السراء والضراء ، والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس ، والله يحب المحسنين » (١) .

• وعدم إعطاء المال للسفيه ، مع التكفل برزقه ومعيشته منه . . عدل . « ولا تُؤتوا السُّفَهَاءَ أمْوَالَكُمْ التي جَعَلَ الله لكمْ قِياماً ، وارزقُوهُمْ فيها واكسوهُمْ . . . » .

. . . ولكن إشعاره بكرامته الإنسانية . . إحسان : « . . . وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً » .

• وإعطاء المطلقة التي لم يُدخَل بها نصف صداقها . . عدل : « وإن طلقتموهُنَّ من قبل أن تمسّوهُنَّ وقد فرضتم لهنَّ فَرِيضة . . فنصف ما فرضتم » .

. . . ولكن العفو من الزوجة عن النصف الذي هو حق وعدل لها . . . أو العفو من الزوج وترك المهر كله للزوجة عندئذ . . إحسان : « إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم » .

• وأخذ جزء من مال اليتيم ، لقاء مباشرة استثمار المال له والحفاظ عليه . . عدل . . . ولكن رعاية ماله في غير مقابل . . إحسان : « ومَنْ كانَ غنياً فليستَعْفِفْ ، ومَنْ كانَ فقيراً فليأكُلْ بالمعروف » .

---

١ — آل عمران ١٣٣ — ١٣٤

* ودفع الدية إلى أهل المقتول قتلا خطأ من المؤمنين . . عدل : « ومن قَتَلَ مُؤْمِناً خطأ فتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مؤمِنةٍ ، ودية مسلّمة إلى أهله » .

. . . وتنازل الأهل عن هذه الدية . . إحسان : « إلا أن يصدقوا » .

وإعطاء الإحسان . . هو من إنسانية الإنسان . وليس بلازم لذلك أن يُترجم في مال ... هو من شعوره العميق بمعنى الإنسانية المشتركة بينه وبين غيره .

وأمر الإسلام بالعدل ، والإحسان . . تكليف للفرد بمباشرتهما من نفسه ، وبوحي مشيئته واختياره . وإتيان كل فرد لهما . . ليس عن طريق الإلزام الخارجي ، خشية أن يصير هذا الإلزام الخارجي دستوراً للعمل في حياة الأفراد والمجتمع . وبذلك يضعف ضمير الفرد في الدفع أو يتوقف ، ويكون الدفع كله للعامل الخارجي . . وعندئذ تتحرك حياة الإنسان بغير إنسانيته . . . تتحرك بغير حريته ومشيئته .

ووضع الإلزام الخارجي للتنفيذ في الإسلام . . هو وضع استثنائي . . يُلجأ إليه إذا اقتضت ضرورة بقاء المجتمع وصيانته من التدهور . . والتدخل في حمل الأفراد على أداء ما كلفوا به .

والمجتمع الحديث إذا صاغ تعاليم الإسلام في قوانين ، وألزم اتباعها بالسلطة التي خصصها للتنفيذ . . لا يكون قد حقق غاية الإسلام . إذ غاية الإسلام الأولى مباشرة الإنسان الحياة الإنسانية بالمشيئة والاختيار . . وبالدفع الذاتي عن طريق الإيمان بالله .

. . . وتطلب الآية أيضاً . إيتاء ذي القربى . . بجانب ما تطلب من عدل وإحسان ، في السلوك الإنساني . وإيتاء ذي القربى . . قصد به تدعيم أواصر الصلات في الأسرة الواحدة . . . كي يكون هناك تجاوب نفسي بين أعضائها وصفاء لا يشوبه حقد : ضعيف على قوي . . ولا فقير على غني . . ولا مريض على صحيح .

والأسرة القوية هي أساس المجتمع القوي ، ومظهر لحضارته الإنسانية .

وإذا كانت الحضارة الصناعية استتبعت تفكك العلاقات الأسرية ، تحت تأثير العامل الاقتصادي في استقلال أعضائها . فان ذلك لا يعني : أن تفكك العلاقات الأسرية . . . سمة للتقدم الإنساني والحضارة الإنسانية . إذ أمارة التقدم الإنساني وبالتالي تقدم الحضارة الإنسانية . . هي في : « الإحساس الإنساني الجماعي الذي جعله «اوجست كونت» : دليلا على التحول : من الغريزة إلى العقل والعلم . . ومن الحيوانية والأنانية إلى الإنسانية .

وإذا كانت الحضارة الصناعية مظهراً لتقدم العلم في الجانب المادي للحياة . . فليس من الضروري قطعاً أن تكون آية رقيه في مباشرة الإنسانية وتطبيق خصائصها في المجال السلوكي والعملي .

. . . وبالعدل . . والإحسان . . وإيتاء ذي القربى . . . يتحقق التحول في الفرد من حيوان تطغى عليه الغرائز . . إلى إنسان يمارس بعقله وقلبه خصائص الإنسان .

ثم ما جاء في بقية الآية من النهي عن الفحشاء ، والمنكر ، والبغي . . إن هو إلا تأكيد للبقاء في دائرة الإنسانية .

إذ تجنب الإنسان ما هو مُستَقبح في التصرف ، ومنكر في السلوك ، فضلا عن تجنب العدوان والظلم تحت دفع الضمير والإيمان بالله . . يزيد في توجيه الاهتمام إلى مباشرة العدل والإحسان ، اللذين هما . . الظاهرتان الدالتان على وجود الإنسان بالفعل في محيط الإنسانية ، وتحققه فيه .

وإن كان « كونت » يؤثر التعبير « بالإحساس الجماعي » كآية على التحول في الإنسان بجانب العلم . . فالإسلام يؤثر التعبير : بـ « الفؤاد » عن هذا الإحساس . . وبالسمع والبصر . . عن العلم .

والعلم بمفهومه الخاص .. هو ما كانت وسيلته الملاحظة والتجربة . والسمع والبصر هما طريق هذه الملاحظة والتجربة .

والإسلام ، بقدر ما يعيب على من لا يشغل فؤاده بالإيمان بالله دفعاً نحو السلوك الإنساني السوي .. يعيب على من لا يستخدم سمعه وبصره في الوصول إلى الحق والحقيقة . إذ كل من الأول والثاني مُعطل لإنسانيته من النمو .. ولذاته من التحول .

وإذ يقول القرآن في آية أخرى :

« وجَعَلَ لَكُم السَّمْعَ ، والأبْصَارَ، والأفْئِدَةَ ، قَليلاً ماتَشْكُرُونَ »

... يريد أن يلفت نظر الإنسان إلى عناصر إنسانيته في ذاته .. أو إلى مصدر إنسانيته على الحقيقة ، ويشير إلى أن : إعداد الإنسان بها نعمة كبرى تستحق الشكر والثناء باستمرار . والشكر والثناء هنا هو : في ممارستها واستخدامها .. ليكون الإنسان في معرفته وعلمه ، غير خاضع لخرافة ، ولا لتقليد ، أو عرف .. وليكون في سلوكه غير متأثر بغرائزه وأنانيته .

* * *

وإذا بدا الإسلام الآن .. كنظام أو كمجموعة من المبادىء على نحو أنه :

- ينظر إلى الناس جميعاً نظرة مساواة في الاعتبار الإنساني ،

- ويفاضل بين أفرادهم بالمدى في المستوى الإنساني وحده .. وليس بالعرض : من مال ، أو جاه ، أو سلطة ،

- ويأمر وينهى ، بما يعين الإنسان على مباشرة إنسانيته ... يأمر بالعدل ، والإحسان ، وينهى عما يعوق ذلك : من الفحشاء والمنكر والبغي .. كي يتيح للإحساس الجماعي أن يقوى ويتأكد ،

* ويهتم بمصادر الإنسانية في الإنسان ، ويطلب من الإنسان : أن يشكر الله بالمباشرة والتطبيق على نعمة الفؤاد ، كمصدر للإيمان بالله والإنسانية . . وعلى نعمة السمع والبصر كمصدر للعلم نحو الحق والحقيقة ،

* ورسالته هي : رسالة الله للإنسانية ، منذ وجد الإنسان على هذه الأرض : لا تفرق بين واحد وآخر من الرسل . . ولا كتاب دون كتاب أنزل . ونداؤها هو : نداء الإنسانية جميعها . وتعاليمها وفق الطبيعة البشرية في خصائصها . . في نظرته . . في مقاييسه . . . في مبادئه وتعاليمه . . في مطلوبه : ينشد الإنسان في إنسانيته . . . ينشد تحوله ونُقْلته : من كائن غرزي أناني . إلى كائن إنساني جماعي .

. . . وإذا بدا الإسلام الآن على أن له هذه الخصائص . . فتلك صفات دين الإنسانية . على أنه بالإضافة إلى ذلك ، باعتباره أنه رسالة الله . . يتميز :

أولا : بالإيمان بالله ، وهو سر الدفع ، الذي لا ينفر ولا يضعف ، للإنسان نحو إنسانيته .

ثانياً : بالتركيز على مشيئة الإنسان واختياره ، فيما يعمل ويتصرف ويسلك . . . ومن أجل ذلك يرى الحرية الإنسانية هي الإنسانية نفسها . . ولا يرى فرض الإلزام إلا عند الضرورة .

ثالثاً : بالايمان باليوم الآخر ، لا خداعاً ولا تغريراً بالإنسان . . ولكن لتحقيق إنسانية الإنسان في حياته الدنيا .

. . . فعن طريق الإيمان باليوم الآخر ، يُنقل بعض رغبات الإنسان من هذه الدنيا ويُرجأ إلى الدار الآخرة . . تخفيفاً من التزاحم على متع هذه الحياة . فإذا خف التزاحم . . . كان هناك مكان للعدل . . وتحقق هذا العدل عن مشيئة واختيار ، وليس عن قهر وإلزام . . وبالتالي : كان هناك مكان للمحبة والتواد بين الأفراد .

وإذ يقول القرآن في بعض آياته الأخرى :

« فَمَا أوتيتُمْ مِنْ شيءٍ فمتاعُ الحياةِ الدّنيا ،

« ومَا عِنْدَ اللهِ خيرٌ وأبْقَى للذينَ آمنوا وعلى رَبِّهِمْ يتوكّلون ،

« والّذينَ يجتَنِبُونَ كبائِرَ الإثْمِ والفَوَاحِش ، وإذا ما غَضِبوا هُمْ يغْفرون ،

« والّذينَ استجابوا لربِّهِمْ ، وأقَامُوا الصّلاةَ ، وأمْرُهُمْ شورى بَيْنَهُمْ ، ومما رزقْناهُمْ يُنْفِقُون ،

« والّذينَ إذا أصابَهُم البَغْيُ هم ينتصرون » (١) .

. . . إذ يقول القرآن ذلك . . . يصور حياة المؤمنين بالإسلام :

. . . فيضعهم في تحقيق الرغبات . . . بين ما في هذه الدنيا وما في الآخرة ، لا تنفيراً من الدنيا . . . ولكن تقليلا من التكالب والتهافت والتزاحم على متعها .

فإن هم خفوا منها كان تخفيف الإنسان صاحب المشيئة . . . كان تخفيف الراضي ، وليس تخفيف المُبعَد أو المكره .

. . . ثم يصفهم بأنهم :

يتوكلون على ربهم ، مستعينين به في أعمالهم وسعيهم . فإن هم توكلوا . . . أخلصوا في العمل والسعي وبذلوا غاية الجهد . لأن نفع التوكل على الله . . . رهن باستنفاد الطاقة البشرية ، وبممارسة العزم الإنساني في مباشرة العمل :

. . . كما وصفهم بأنهم :

يجتنبون كبائر الاثم والفواحش . وهذا كاف في الأمارة على السلوك الإنساني والإحساس الجماعيْ . إذ يستحيل على إنسان : أن يترك كل خطأ ، مهما كان شأن إيمانه .

---

(١) الشورى ٣٦ — ٣٩

لأنه الانسان صاحب الغريزة والعقل ، وصاحب الحيوانية والإنسانية معاً . . يختلط بعضهما ببعض .

. . . وبأنهم : يغفرون عند الغضب . وتلك أمارة أخرى على الإحسان ، الذي هو غاية الإنسانية في الإنسان . . . وبأنهم قد استجابوا لما أمر به الله ونهى عنه ، وبالأخص ما أمر به من : إقامة الصلاة ، والشورى في الأمر ، والإنفاق من المال . إذ الصلاة والمداومة عليها رمز الصلة في الإيمان بالله ومباشرة الشورى والإنفاق كلاهما أمارة على التخلص من الأنانية . فلا استبداد في الرأي ، ولا تقتير في المال . والتخلص من الأنانيـــة عنوان الإحساس الجماعي .

. . . كما وصفهم أخيراً :

بأنهم إذا أصابهم البغي . . هم ينتصرون . فوصفهم مع كونهم إنسانيين في المعاملة يغفرون عند الغضب،ولا يعتدون ولا يظلمون . . وإذا وقع عليهم ظلم وعدوان . . هم يدفعونه بقوة إيمانهم ، وبقوتهم المادية وإعدادهم المعنوي . . . لا يتوانون ولا يستسلمون .

. . . فالمؤمنون بالإسلام ، كما تصورهم هذه الآيات ، يكوّنون :

مجتمعاً إنسانياً في سلوكه .

وفي معاملاته ،

وفي المحافظة على بقائه .

. . . إيمانهم بالآخرة . . ليدفع نشاطهم في هذه الدنيا قدماً ، وليدفع بعضاً منهم من تحصيلها ، على حسب ما يهوون ويشتهون . . . وليس للتغرير بهم وخداعهم .

. . . وتوكلهم على ربهم : لا لتعطلهم وعدم سعيهم . . وإنما لزيادة

حفزهم على العمل المرضي . . . وعلى السعي الإنساني الكريم . وإلاّ او كان التوكل هو : التعطل . . . ففيم يدافع المؤمنون عندما يقع عليهم الظلم ؟ . . . وفيم يجتنبون كبائر الإثم والفواحش ؟ . . . وفيم ينفقون من أموالهم ؟

. . . وتجنبهم كبائر الإثم والفواحش وكذا إنفاقهم من أموالهم يتطلب إرادة وعزماً قوياً .

. . . والمتعطل هو متعطل أول الأمر . . من الإرادة . . قبل تعطله من العمل .

وهذه الخصائص التي للإسلام كدين سماوي ، بجانب صلاحيته للإنسانية بمبادئه وبنظرته ، وبقوى الدفع فيه . . . تحول دون أن يكون هناك بديل عنه : من صنع الإنسان . . . كما طلب « كونت » .

فاذا احتاج التوجيه الانساني إلى دين للانسانية ، وهو في حاجة قطعاً . . فليس ذلك الدين . . إلا : الاسلام . . . لأنه رسالة الله . . لم تحرف ولم تبدل .

وما لله فهو للناس كافة ، لأنه وحده رب الناس جميعاً .

الفصل الثالث

الاحتراف بالتوجيه

يرجع التوجيه فيما سبق . . إما إلى الفلسفة أو الدين . وكان للفلسفة اعتبارها منذ أن استقل التفكير الأوربي عن توجيه الكنيسة . ولم يبق للدين اعتباره الموضوعي ، من حيث صلاحيته للتوجيه الإنساني : كنظام استهدف إنسانية الإنسان في علاقاته وسلوكه . . وقام على الإيمان بالله ، وأصبح بالفعل عقيدة إيمانية تُتبع ، ويضحى في سبيلها .

والدين — كرسالة السماء — كان يمكن أن تظل له مكانته في التوجيه ، ولا ينازعه فيه مذهب فلسفي آخر . . لو بقي مصوناً عن الاحتراف به . . . ولم يُستغل كوسيلة لغايات تبعده عن أهدافه الحقيقية . . . كان يمكن أن يظل فوق مستوى الخلاف في قيمته في التوجيه لو لم تُحمل نصوصه وتعاليمه مالا تحتمل من رأي في سبيل : سلطة ، أو جاه ، أو مال ، مما هو من زينة هذه الحياة الدنيا .

ولكن الإنسان الذي آمن به وأطاعه ، والذي يؤمن به ويطيعه ، هو :

الإنسان الذي يستخدمه في غير التوجيه الإنساني السليم . . . هو الإنسان الذي يحرّفه ، ويؤوّله لمصلحة خاصة يفيد منها .

إن الفلسفة بما يصحبها من محدودية في الاعتبار ، بسبب الإنسان المفكر . . لا تزيد أضرارها كثيراً عندما يحترف بها القائم على تنفيذها .

ولكن رسالة الدين تصبح خطراً عظيماً على التوجيه ، وعلى الإنسانية . . إذا دخل الهوى في تفسيرها وتطبيقها. لأن الإيمان بها يدفع إلى قبولها ، وإلى العمل بها ، دون مناقشة . ثم الإيمان بعصمة الرسول الذي نزلت عليه الرسالة يزيد في تقبلها ، ويبعد جو الشكوك والأهواء عنها .

فإذا حمُلت عندئذ من رأيٍ من الإنسان لا يحتمله منطقها ، ولا نظامها كوحدة . . .

قبل هذا الرأي على : أنه منها ، والتزم به على . . أنه واجب التطبيق والعمل به ، وأخذ طابع الدين . . مع ان الانسان هو الذي قاله ، وانتقلت إلى هذا الرأي العصمة عن الخطأ .. مع أنه هو قائم على الاحتمال فيه شأناً ، وهو بالذات بعيد عن الصواب : لأنه يصور هوى وغاية خاصة بالانسان المفسر في صورة رأي .

. . . ثم العصمة التي تنتقل من الدين إلى رأي الإنسان على هذا النحو . . تتجاوز الرأي نفسه إلى صاحبه ، وهو الإنسان المفسر . . . وإلى الإنسان الذي يدعو إلى الدين . . . وإلى الإنسان الذي ينتسب إليه بصورة . أو بأخرى .

. . . وهنا يزداد خطر التوجيه الديني . إذ يصبح الإنسان كأنه صاحب الدين ، ويأخذ وضع الله في وحيه . والطاعة عندئذ ترتبط بمشيئة الإنسان ، قبل أن ترتبط بإرادة الله .

. . . ولو فرض أن صاحب الرأي كان متفوقاً في تفكيره ، وفي مستواه

الفكري . . فإن الخطر في التوجيه لا يزال باقياً ، من حيث بقاء العصمة له والطاعة لرأيه من غير مناقشة . وهذا فضلاً عن أن العصمة تخرج بالإنسان عن حدود الإنسانية في التقييم . . فإنه يستحيل على إنسان ما : أن يبقى دائماً متفوقاً ، وفي مستوى واحد ، لا يعتريه ضعف فيه ، أو نزول عنه .

. . . والتحريف ، أو التأويل البعيد عن منطق الرسالة وأهدافها . . ينشأ غالباً في فترات ضعف التفكير الديني . . عندما تسود التبعية وتقل الأصالة فيه . . وكذلك عندما يتزاحم التابعون للدين على جاه الحياة ومتعها . . فيستخفون بالدين في سبيلها ، بعد أن كانوا يضحون بها في سبيله .

والتحريف ظاهرة تكاد تكون إنسانية عامة : تراها في تخريج اليهودية . . والمسيحية . . وتخريج الإسلام . . وتراها في تخريج كل عقيدة ، كان لها أتباع وأصحاب دعوا ، لها .

« قل : يا أهل الكتاب ! لا تغلوا في دينكم غير الحق ، ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل ، وأضلوا كثيراً ، وضلوا عن سواء السبيل » (١) .

. . . هي ظاهرة إنسانية . . لأن الدين كائن حي تعتريه القوة ، والضعف . . ومن قوته ينشأ ضعفه . . ومن ضعفه تنشأ قوته . . وهكذا . . .

. . . وهو لا يذهب إلا بذهاب الإنسان نفسه وفنائه .

ولكن طالما هناك إنسان . . فهناك دين في وضع ما . . . وضع القوة ، أو وضع الضعف .

. . . من قوة الدين ينشأ ضعفه . . لأن قوة الدين ليست منعزلة عن قوة المؤمنين به . ويوم يكون التابعون للدين أقوياء ، أعزاء ، أسياداً في أرضهم ومجتمعهم . . يوم يبدأون في الفرقة والخلاف من أجل هذه القوة . . . يوم

---

(١) المائدة ٧٧

يبدأ بعضهم ينافس البعض الآخر في زعامة هذه القوة وتوجيهها . . . يوم يبد ينافس بعضهم بعضاً جاه هذه القوة ومظاهرها : لمن أولا ؟ .

. . . وعن الخلاف والفرقة بين التابعين للدين . . ينشأ الضعف في صور عديدة ، ويأخذ مراحل متتالية .

فإذا وصل الضعف إلى نقطة تهدد بالفناء والإلغاء من هذا الوجود . . ابتدأت القوة من جديد فتتجمع العناصر المفرّقة ، التي يشارك بعضها بعضاً الإيمان بانفسهم وبدينهم .

. . . ومن هذا التجمع تنتقل القوة في مراحل كثيرة . . . تنتقل من التغاضي عن الخلافات الفرعية ، والقبلية ، إلى المبادىء العامة والأصل العام . . . ومن الاعتبارات الطائفية الداخلية إلى مواجهة التحدي الخار .ي . . وهكذا . . إلى أن تجتمع على الأسس الأصلية التي وحدت الأمة عند تكوينها ، والتي كانوا بها أقوياء . . . وأصحاب سيادة على أنفسهم وفي ديارهم .

. . . ويجتمعون عندئذ على الإيمان بها والتضحية في سبيلها . . بالجاه ، والمال ، والأنفس . . وبذلك يعودون إلى نفس الوضع الذي جعل لدينهم القوة ، وجعلهم أقوياء .

. . . فإذا انحدر الإيمان من هذه الأسس الأصيلة إلى دروب فرعية ، تغطي نزعات أو أهواء خاصة ، وانتقل الفكر من المبادىء العامة إلى الفروع التي تخلق طوائف ، أو تحمي طائفية . . ابتدأ الضعف من جديد . وهكذا . . . دو اليك .

وإذا كان التحريف في التخريج ظاهرة إنسانية عامة . . فهو مترقب ، وهو واقع بالفعل . . وتعدد رسالات الرسل كانت لإبعاد التحريف الذي

يقع في تخريج رسالة رسول منهم .. من أتباعه ، وإعادة القوة والحياة إلى رسالة الله من جديد .

فدين الله واحد .. هو الإسلام ،

ورسالته واحدة .. هي السلام ،

... حتى كان محمد عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين ،

... وكان القرآن كتاب الله ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .. تواترت قراءاته ، وأجمعت الأمة على صحته .. واجتمعت عليه :

« كانَ النّاسُ أمةً واحدةً فبعثَ اللهُ النبيينَ مُبَشّرينَ ومُنْذِرينَ ، وأنزَلَ مَعَهُم الكتابَ بالحقّ ، ليحكُمَ بينَ النّاس فيما اختلفوا فيه ،

« وما اختلفَ فيهِ إلاّ الذينَ أوتوهُ مِنْ بعدِ ما جاءَتْهُمُ البَيِّنَاتُ بَغْياً بينهمْ ، فهدى اللهُ الّذينَ آمنوا لما اختلفوا فيه مِنْ الحقّ بإذنِهِ ، والله يهدي من يشاءُ إلى صراطٍ مستقيمٍ » (١) .

... وبهذا التسجيل المتواتر ، والإجماع التام على كتاب الله ، الذي يتضمن رسالته ، .. لم يعد هناك مكان لإنكار بعض الأصول العامة فيه ، وإن بقي إمكان التحريف ... في الفهم ، والتأويل ، والحمل ، والتخريج لنصوصه .

... وبذلك .. لم يعد هناك مكان لرسول جديد ، بعد محمد عليه السلام .

... وبهذا .. كان هنا مكان لتجديد الدعوة وإحيائها :

« ولْتَكُنْ مِنْكُمْ أمّةٌ يَدْعُونَ إلى الخيرِ ويأمُرُونَ بالمعروفِ

(١) البقرة ٢١٣ .

ويَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وأولئكَ هُمُ المفلحون »(١) .

.. ومن هنا : كان محمد عليه السلام خاتم الرسل .. وكان القرآن مصدقاً لما بين يديه ، من التوراة والانجيل :

« وأنزلنا إليكَ الكتابَ بالحقِّ ، مصدّقاً لما بينَ يديهِ من الكتابَ ومُهَيْمِناً عَلَيهِ » .

... وقع التحريف فيما بُعث به موسى إلى بني إسرائيل من رسالة الله ، وهي التوراة ..

ووقع من بعض الأحبار والمتفهمين لتلك الرسالة وحملة الرأي فيها ..

وحال هذا التحريف بينهم وبين أن يؤمنوا برسالة عيسى ، ثم برسالة محمد من بعده ..

ونعت بنو اسرائيل النصارى بأنهم : ليسوا على شيء : « وقالت اليهود ليست النصارى على شيء » ... كما نعت النصارى اليهود بأنهم ليسوا على شيء : « وقالت النصارى ليست اليهود على شيء ، وهم يتلون الكتاب ، كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون »(٢) .

... وكفر بنو إسرائيل بعد ذلك بما جاء به محمد ، مع أنه مصدق لما أنزل عليهم : « وإذا قيلَ لهُمْ آمِنُوا بما أنْزَلَ اللهُ قالوا : نؤمِنُ بما أنْزِلَ علينا ، ويَكْفرونَ بما وراءه ، وهو الحقّ مصدقاً لما معهم »(٣) .

---

(١) آل عمران ١٠٤ .
(٢) البقرة ١١٣ .
(٣) البقرة ٩١

. . . وقع التحريف كذلك فيما بُعث به عيسى إلى بني إسرائيل من رسالة الله ، وهو الإنجيل . . ووقع من الذين علموه وتفهموه . . ونقاوا الرسول وأمه إلى مستوى الألوهية :

« لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قالوا : إنَّ اللهَ هُوَ المَسِيحُ بنُ مَرْيَمَ ،

« وقَالَ المَسيحُ : يا بني إسرائيلَ ! : اعبدوا اللهَ ربي وربكم ، إنه من يُشرك باللهِ فقد حرّم اللهُ عليهِ الجنّةَ ، ومأواهُ النّار . . . »(١) .

« ما المسيح ابنُ مريمَ إلاّ رسولٌ قد خلَتْ من قبله الرّسُلُ ، وامّه صديقة ، كانا يأكلانِ الطّعامَ ، انظر كيف نبين لهم الآيات ثم انظر أنّى يُؤْفَكُون . . . »

« قلْ أتَعْبُدونَ من دونِ اللهِ ما لا يملكُ لكم ضراً ولا نفعاً والله هو السّميعُ العَليم .

« قلْ يا أهلَ الكتابِ لا تغلوا في دينِكُمْ غَيْرَ الحقّ ، ولا تتعبوا أهواءَ قومٍ قد ضلوا من قبل ، وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواءِ السّبيل »(٢) .

. . . وحال هذا التحريف دون الإيمان بما جاء به القرآن : « وإذ قال الله : يا عيسى بن مريم أأنتَ قلت للناس : اتخذوني وامّي إلهينِ من دونِ الله؟

« قال : سُبْحَانَكَ ما يكونُ لي أن أقولَ ما ليسَ لي بحقّ ،

« إنْ كنتُ قلتهُ فقدْ عَلِمْتَهُ ، تَعْلَمُ ما في نفسي ، ولا أعلَمْ ما في نفسِكَ إنّكَ أنتَ علاّمُ الغيوب .

« ما قلتُ لهم إلاّ ما أمَرْتَني به : أن أعْبُدوا اللهَ ربي وربّكُمْ ، وكنتُ عليهمْ شهيداً ما دمتُ فيهم ،

« فلما توفيتني كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم ، وأنتَ على كلَ شيء شهيد »(٣) .

---

(١) المائدة ٧٢ (٢) المائدة ٧٥ – ٧٧ (٣) المائدة ١١٦ – ١١٧

. . . ومع ذلك لم يكن موقف النصارى من : القرآن ، ومن المؤمنين به . . على نحو ما كان عليه موقف أرباب التوراة من : التآمر ، والخديعة ، وإثارة الفتنة :

« لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا . . اليهود والذين أشركوا ،

« ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا . . الذين قالوا إنا نصارى

ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً ، وأنهم لا يستكبرون .

« وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق ، يقولون : ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين ! .

« وما لنا لا نؤمن بالله وما جاءنا من الحق ، ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم الصالحين » (١) .

. . . وبقي إمكان التحريف في الفهم ، والتأويل ، والحمل ، والتخريج . . لما جاء في القرآن :

« هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ،

فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ، ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ،

« وما يعلم تأويله إلا الله ،

« والراسخون في العلم يقولون : آمنا به كل من عند ربنا ، وما يذّكر إلا أولوا الألباب » (٢) .

---

(١) المائدة ٨٢ ، ٨٤

(٢) آل عمران ٧.

.. دوافع التحريف في توجيه الدين :

* وأهم دافع على التحريف والتأويل المُبعد ، هو .. خلق زعامة ،

* .. أو الاحتفاظ بزعامة ،

* .. أو تحصيل منفعة دنيوية ... هي جاه ، أو مال .. من وراء تلك الزعامة . وما يصوّره القرآن في هذا الشأن بالنسبة لليهود .. في قوله :

« وإذْ أخَذَ اللهُ ميثاقَ الّذينَ اوتُوا الكتابَ لتُبيّنّنهُ للنّاسِ ولا تَكتُمُونَهُ .

« فنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ، واشْتَرُوا بِهِ ثَمَناً قَليلاً ، فَبئسَ مَا يَشْتَرُونَ » (١) .

... هو ما يتصور في شأن كل تحريف .. لأي دين أو عقيدة .

وما يذكره أيضاً جزاء لهذا العمل .. في قوله :

(إنّ الّذينَ يكتُمُونَ ما أنزَلَ اللهُ مِنَ الكِتَابِ ،

« ويَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَناً قَليلاً ، اولَئكَ مَا يأكُلُونَ في بطُونِهِمْ إلاّ النّار ، ولا يكلّمهمُ اللهُ يومَ القيامةِ ولاَ يزكّيهِمْ ولهُمْ عذابٌ أليمٌ .

« اولئكَ الذينَ اشتروا الضّلالَةَ بالهُدى والعَذابَ بالمَغْفِرَةِ فَمَا أصْبَرَهُمْ علَى النّارِ . ذلكَ بأنّ اللهَ نزّلَ الكِتابَ الحق ، وإنّ الّذينَ اخْتَلَفوا في الكتابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعيدٍ »(٢) .

... هُوَ جزَاءٌ لكل عملٍ شابه ذلك ، أتى به من أؤمن على الهداية باسم الله .. فأساء إلى توجيه البشرية إساءة بالغة .

... إذ ما يصوره القرآن هنا : هو كشف للدافع الإنساني على تحريف

---

(١) آل عمران ١٨٧

(٢) البقرة ١٧٦ .

توجيه الدين ، وعلى خطورته : في استغلال خصيصة الدين ، وتصديق المصدقين به من الناس .

. . ولا يعرف استغلالٌ للبشرية أشد خطورة من استغلال الدين . فدونه بكثير استغلال المعرفة الإنسانية . . أو استغلال المال .

ولذا ما يذكره القرآن هنا من جزاء ، فضلا عن تكافئه معه . . يشعر بمدى خطورة مباشرته على الإنسانية . فقد أشارت الآية : إلى أن ما يؤخذ من ثمن في مقابل التحريف مهما كان كبيراً في حجمه . . . فهو قليل في قيمته واعتباره . لأن مصيره لا للنفع ، وإنما هو للضرر . . . **أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار** . . . فهو نار أو كالنار في إحراقها وإيلامها . ثم حددت الآية كذلك الجزاء : بغضب الله على المباشرين لهذا العمل . . والإعراض عنهم يوم القيامة ، وعدم تزكيتهم وعدم تبرئتهم من هذا العمل . . ثم العذاب الأليم الذي ينتظرهم .

. . . استغلالُ المعرفة الإنسانية دون استغلال توجيه الدين بكثير . لأن المعرفة الإنسانية لا تملك في توجيهها على الناس قلوبهم ومشاعرهم ، ولا تحملهم على التضحية والإخلاص في سبيلها ، مثل ما يصنع الدين . . . فيوم تُستغل المعرفة ينكرها الناس في غير إخفاء ، وفي غير أسف .

. . . ودون استغلال المال . لأن المال يوم يُستغل . . يثور الناس على مستغليه ، وينزعونه من أيديهم ، وينتهي بذلك استغلاله . . كما ينتهون هم أنفسهم .

. . . أما يوم أن يُستغل الدين فالطاعة باقية ، لا إنكار له ، ولا ثورة عليه . والانحدار بالإنسانية صائر إلى نهايته لا وقوف فيه . والفجوة في تصور القيمة تعظم بين من يباشر الاستغلال ومن يطيعونه . . مع أن الكل بشر . .

ويؤول الأمر إلى السيطرة المحتكرة ، التي لا تُرد ولا تعارض .

إن التشعب الذي حصل في الأمة الإسلامية ، منذ وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام . . . اتخذ سنده من الدين . . بينما دفع إليه حبّ الاستئثار بالزعامـــة .

. . . والخلاف بين الجبريين ، وأصحاب الحرية والمشيئة من الكلاميين ، وأرباب مذاهب العقيدة . . لم يكن مَنشوُه القرآن ، وإن طوّع بعض نصوصه . . وإنما كان منشوُه : تأييد الحكم القائم . . حكم بني أمية . . أو معارضته .

والنزاع بين المُجسّمين في الشرح والمؤولين . . . بين الماديين والمعنويين ، في عرض عقائد الإسلام . . لم يكن جو القرآن هو الذي أوحى به . . وإنما كان الانتصار لمذهب أو لآخر من المذاهب الدخيلة التي استهدفت التشكيك في العقائد ، والتفتيت لوحدة الأمة ، واستهلاك النشاط الفكري لعلمائها في الخصومة العقلية ، والطائفية . . وليس في البناء والاستمرار فيه .

وإن الخلاف بين الشيعة والسنة . . لم يكن مما يمليه القرآن . . أو يطلبه . . بل مما يمنعه ويُحذّر منه :

« وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً ولا تَفَرَّقُوا ، واذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إذْ كُنْتُمْ أعْدَاءً فَألَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فأصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إخْوَاناً ، وكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأنْقَذَكُمْ مِنْهَا . . . » (١) .

إن الخلاف في الرأي بين المسلمين إذا وصل إلى تنازع يهدد وحدة الأمة . . وجب الرجوع به إلى القرآن والسنة ، حسْماً للنزاع ومنعاً من الاستمرار فيه :

« وَأَطِيعُوا اللهَ ، وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ، وَاولي الأمْرِ مِنْكُمْ ،

(١) آل عمران ١٠٣ .

« فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا » (١)

... ولكن إقحام « الانتساب » إلى بيت الرسول ، أو إلى قريش في مجال اختيار القائد والإمام للأمة كعنصر أساسي ، أو عدم اقحامه .. كان موضع الخلاف بين مَنْ يعرفون بأهل السنة ، والآخرين الذين يُوصفون بالشيعة

... هل الصلة بالرسول في نسب ، وما يخرج منه .. توجب الأولوية بالإمامة في الأمة ؟ أم تبقى خارجة عن دائرة الإمامة وشروطها ، ولها اعتبارها الأدبي في نفوس المؤمنين فحسب ؟ .

... وكان أيضاً سبب الخلاف بين : الخوارج ، ومن عداهم :

... هل الانتساب إلى قريش .. شرط أساسي في الإمامة أم لا ؟

.. هل علي ، لأنه زوج فاطمة ... أولى بالخلافة : من أبي بكر .. وعمر .. وعثمان ؟ ... أم مصاهرته للرسول ، وانتسابه إلى بيت الرسالة .. أمر مستقل ، له تقديره الخاص ، ولا يدخل في شؤون الأمة كعامل فاصل في مستقبلها ؟ .

ومعارضة فريق من العلماء لإدخال النسب كعنصر مقوّم في اختيار الإمام ، بالإضافة إلى تشدد هذا الفريق في إبعاد : المحسوبية عن الولاية العامة ، مع استنكار ما وقع في عهد عثمان من تولية الأقارب من غير ذوي الكفاية .. جرّ ، على هذا الفريق حرباً مريرة ... تعرض لها أيام عثمان .. وعلى عهد .. عليّ .. على السواء .. وانتهت بمصادرته وأخذ اسم الخوارج تغليظاً لأمره ، واستنكاراً لاتجاهه .

---

(١) النساء ٥٩ .

إن بعض الشيعة فيما يراه من : **عصمة الإمام** والتوسل به . . لا يحتاج إلى توضيح في معارضته للإسلام معارضة صريحة . لأن الرسول عليه الصلاة والسلام ذاته لم تكن له هذه العصمة ، فيما وراء القرآن وما أوحي به اليه . ولو كانت له هذه العصمة ، لما أنكر القرآن تأليه عيسى ، وأكد بشريته . . .

فالعصمة عن الخطأ خاصة من خواص الكمال المطلق الذي هو لله وحده .

ولا يعيب الرسول أنه بشر ، وأنه يمشي في الأسواق ، ويأكل الطعام .

وما كان إلا بشراً . . يجوز عليه الموت والمرض . . كما يجوز على الناس ،

ويجوز عليه الخطأ ، فيما عدا ما أوحي به اليه . . كما يجوز على بقية الناس ولكن إن أخطأ . . فعن غير قصد ، لما له من صفاء النفس ، وإيمان القلب، والتحكم في هواه .

. . . وإن بعض الصوفية — فيما يراه من عصمة : **صاحب الكشف** وإسقاط التكاليف الشرعية عنه ، والاستشفاع به . . لا يعود إلى الدين ومبادئه ، وإنما يرجع إلى التأثر **بالدخيل** من الفكر والاتجاه في إيجاد زعامة دينية تسيطر في توجيهها ، وتطاع طاعة لا تردد فيها ، كصورة للإله على هذه الأرض . . يرى التابعون لها : شخص الزعيم فيها ، ومع ذلك يعتقدون : أنه فوق البشر ، ويستشفعونه . . . ويطلبون منه الغفران والعفو ، فيغفر لمن يشاء عمن يشاء . . وهو ذلك الإنسان : يموت ، ويصح ، ويمرض . . .

كل هذه الاتجاهات الطارئة على الإسلام ومبادئه ، تحاول فيما تحاول . . أن تُقهر لها النصوص الدينية قهراً .فان استعصت هذه النصوص اختلقت لها بعض الروايات منسوبة إلى الرسول عليه السلام . لكن هذه الروايات لا تتحدى البحث ، ولا تقف في وجه الاختبار الدقيق لها .

. . . وقد يستمر التحريف فتُطلب الطاعة : **للامام الغائب . . . أو للصبي**

الذي نُصّب إمـــاماً بالوراثة . وكل ذلك احتفاظ بالزعامة الدينية . . واستغلالٌ لها .

وما نشأ هنا في الإسلام من عصمة للامام وتوسل به ، وتقديس له . . نشأ قبله في المسيحية ، وقامت بعض الكنائس كسلطة روحية على أساسه . فالرئيس الأعلى للكنيسة : له قداسة تشبه قداسة الله في السماء . . . وله عصمة عن الخطأ فيما يقوله ويأمر به . . . وله حق الغفران . . وحق اللعنة والطرد ! ! .

وما ذلك : إلا شرك في خصائص الألوهية ، وتمييز للإنسان بما يخرجه عن طبيعة الإنسانية إلى ما فوق مستواها . . . وانكارٌ على العقل البشري أن تكون له حرية الفهم في كتاب الله . . وحرية العمل في ضوء ما يفهم ، طالما هو يلتزم حدود الفهم الصحيح والتخريج السليم .

والفقه الإسلامي صورة لحرية الفكر الإنساني في مبادىء الإسلام وتطبيقه . وأصول الفقه صورة أخرى لحرية العمل في ضوء ما يفهم . فمن المبادىء المقررة بين مبادىء أصول الفقه : أن اجتهاد المجتهد لا يُلزم بالعمل إلا نفس المجتهد . إذ ما يفهمه . . . يحتمل الخطأ والصواب . . . ومن ثَم فليس هناك لأحدٍ آخر إلزام به . . . إنما هو التزام من الفقيه المجتهد .

والفقه الإسلامي على هذا النحو . . . يعارض ما انتهى اليه التحريف من العصمة لإنسان ، ومن تقديسه ، ومن التوسل إليه . . في غفران الذنوب ، أو في نيل الثواب .

. . . فإذا أبقي غلاة الشيعة ، وغلاة المتصوفة ، وزعماء بعض الكنائس على ما انتهوا إليه في تقييم شخص الزعيم الديني من الغلو في التصوير . . كان هذا الإبقاء أمارة على الاستمرار في استغلال التوجيه الديني لمصلحة خاصة . . . وكان بالتالي سبباً لوجوب إبعاد الدين عن الصلاحية لتوجيه الانسانية .

وهنا حركة التمرد التي قام بها الفكر الفلسفي في أوربا ضد الكنيسة .. كانت لمصلحة الإنسانية ، وإن أساءت إلى الدين . والنظرة السليمة : هي مطاردة الشرك أينما كان . . . مطاردة الغلو في تقدير الإنسان . . مطاردة رفع الإنسان فوق طبيعته . . . مطاردة تركيب الإنسان من طبيعتين : إلهية وإنسانية . . بدلا من تركيبه . . من غرائز . . وعقل .

وفي القاهرة قامت حركة تقريب بين المذاهب الإسلامية لتقريب ما بين السنة والشيعة وبدلا من أن تركز نشاطها على الدعوة إلى ما دعا إليه القرآن، إذا وصل الخلاف في الرأي إلى نزاع . . كما جاء في قوله :

« يا أيُّهَا الَّذينَ آمَنوا : أطِيعُوا اللهَ ، وأطِيعُوا الرَّسُولَ ، وَأولي الأمْرِ مِنْكُمْ ،

فَإنْ تَنَازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ والرَّسُولِ إن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ باللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ ، ذلكَ خَيْرٌ وأحْسَنُ تَأويلا » .

. . . ركزت نشاطها إلى إحياء ما للشيعة : من فقه . . وأصول . . وتفسير . . ونشر المقالات التي تدعو دعوة عامة إلى عدم التفرقة بين المسلمين !

ولعل هذه الجماعة تُصبح ذات يوم مصدر دعوة دينية خالصة . . لا تشوبها نزعة مذهبية ، أو سياسية ، وتدعو إلى نقد المذاهب الإسلامية جميعها في ضوء ما ورد في القرآن وحده ، لتصل بالإيمان من جديد إلى وحدة المبادىء القرآنية نفسها . . غير محتفظة بقواعد المذاهب بعيدة عن مجال النقد .

فقد عاش القرآن طوال نزوله وهو لا يعرف مذهباً ، ولا قاعدة لمذهب . . . وكان المسلمُون إذ ذاك ، وهم خيارهم . . يتبعون القرآن ، ويعيشون في جوه ، وفي سبيل مبادئه . . دون أن تسند تبعيتهم لإمام فقيه ، من بينهم .

ولعل الكنيسة صاحبة الاتجاه في عصمة رئيسها الأعلى . . تراجع تلك

المبادىء التي تحوّل الإنسان إلى إله . وتسقط الإله إلى إنسان ، وتدعو إلى الله وحده . . لينصرف خير الدين كله إلى الإنسانية ، وليكون للناس حجتهم في الطاعة إلى مبادىء الدين ، وهي الحجة القائمة على الاقتناع الحر . ولن يكون هناك اقتناع حر . إلا إذا مارس الناس حريتهم : في التفكير . . وفي التقييم .

. . . وعندئذ يبدأ الدين عهداً جديداً . . هو عهد الرسالة السماوية التي لها صلاحية التوجيه وحدها . . . لأنها الإنسان . . تعيش معه ويعيش بها ، ويسعد معها بانتهاء عهد القلق والخوف . وما كان القلق ، والخوف ، إلا للفرقة ، والاختلاف في الرأي ، والتنازع فيه .

. . . ودافع آخر يدفع إلى التأويل الذي يستر وجه الحقيقة في توجيه الدين . . وهو دافع النفاق . . . ولا يمارس النفاق في توجيه الدين عادة إلا : من كانت حرفته الدين ، والاسترزاق به . . . إلا من كان الرأي في الدين وظيفة له تعلقت بها معيشته . . . إلا من لا يستطيع أن يمارس عملا آخر في الحياة ، سوى أداء رسوم الدين للآخرين ، وإفتائهم في مشاكلهم التي يستفتونه فيها ، بين هؤلاء المستفتين ! . . الحكام . . وأصحاب العهود السياسية المختلفة .

هذا النفاق لا يصل أمره إلى تحريف جديد في مبادىء الدين . . وإنما يدفع إلى التفتيش في التراث الفكري الديني لاستخلاص رأي . . يريح صاحب الشأن، ويبرر اتجاهه . . أو مسلكه ! .

وتراث الفكر الديني ليس كله صورة صحيحة تعكس مبادىء الدين . . بل منه ما كان تحريفاً أو تأويلا بعيداً لبعض هذه المبادىء . . ومنه ما تم تحت تأثير ثقافات ، أو عقائد أجنبية تتعارض : في أصولها ، ومنطقها . . . مع مبادىء الدين ومنطقه .

. . . تراث الفكر الديني : هو مجموع الآراء التي تكونت حول الدين . . .

في تأييده ، أو شرحه أو التفقه فيه ، أو الملاءمة بين مبادئه ومبادىء أُخرى ، أو في جذبه وشده ، وحمله وإكراهه على تأييد اتجاهات أخرى . . يُراد لها أن تأخذ طابع الدين والعقيدة ! .

. . . لا يصل أمر النفاق إلى تحريف جديد في مبادىء الدين ، لأن النشاط العقلي للمنافق لا يساعده على أن ينسب إلى الدين جديداً : إذ نسبة الجديد لإنسان إعلان لهذا الإنسان وكشف له . وذلك مما يتعارض مع التخفي والتستر . . . الذي هو طابع النفاق .

إن النشاط العقلي للمنافق يتركز في التحايل . . . ويتركز في الملاءمة . . . يتركز في الحصول على المنفعة . . . دون أن يُرَى طريقها أو مصدرها .

. . . المنافق لا يصادق ولا يخاصم ، وإنما ينتهز . . . لا يصادق ، لأن الصداقة تتطلب وفاء قد يؤذيه أداؤه . . . ولا يخاصم ، لأن الخصومة تتطلب معارضة قد تضر مباشرتها منفعته الخاصة . وهو قد طُبع على تجنب الضرر والإيذاء ، ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وطُبع في الوقت نفسه على اقتناص المنفعة ما وسعته الحيلة إلى اقتناصها ومن ثم لا يُرى في سلوكه واضحاً ، ولا تعكس صورتَه مرآةٌ واحدة .

إن عدم إيمان المنافق يسر له السبل إلى تحصيل المنفعة الشخصية . ومن بين هذه السبل : الاتجار بالقيم ، والاحتراف بالدين ، والتعيش من ممارسة حرفته . فهو لا يأسى في نفسه على قيم تهدد ، ومبادىء تعطل أو تسخر . . . ولا يأسى في نفسه على أن لا يستقيم أمر التوجيه الإنساني ، ولسوء مصير العلاقات بين الأفراد في المجتمعات .

إنه ضعيف ، ولضعفه لا يظهر في جانب ، دون بقية الجوانب ،

إنه أناني ، ولأنانيته يفتش عن سبيل منفعته الخاصة ،

إنه لا يركن إليه ، لأن الركون اليه استناد على هش رخو ليست به صلابة ولا استقامة .

إنه لا يؤمن لانه سرعان ما يخون الأمانة ،

إن ما يأتي به من رأي في الدين لا يوثق به ، لأنه للشيطان ، وليس لله .

وصنعة النفاق في توجيه الدين شاقة مواجهتها وتحديها . . . ولكنها ليست صعبة في اجتثاثها من جذورها .

إن منع اتخاذ الدين حرفة ومهنة . . . هو السبيل المتعين للقضاء على النفاق في توجيه الدين .

. . . وإن الحيلولة دون تكوين نفر في المجتمع باسم : طائفة رجال الدين . . . خطوة في هذا السبيل .

وإن إبعاد تمييز المنتسبين إلى الدين بزي خاص . . خطوة أخرى في هذا السبيل كذلك .

. . . ولكن قبل هاتين الخطوتين . . . يجب إلغاء الاحتراف بالدين بتوجيه جديد نحو : حرف ومهن أخرى في الحياة .

إن رأي الدين . . في كتاب الله وسنة رسوله ،

وإن أولى الناس بمعرفة هذا الرأي . . هم المتفقهون فيه ،

وإن المتفقهين فيه .. ليسوا هم المحترفين بكتب الفقه ، والمتعيشين من ترديدها قراءة ، وضبطاً لأسلوبها . . . وليس فهماً وعرضاً لما فيها .

. . . المتفقهون هم : أصحاب الملكات الفقهية ، الذين دفعهم الإيمان ، وحبّ الدراسة والمعرفة للحق في ذاته ، وإخلاصاً لوجه الله .

إن كتاب الله . . مفتوح لمن يقرأه ،

وإن سنة رسوله . . واضحة المعالم لمن يسترشد بها ،

وإن كتب الأئمة من الفقهاء . . ميسرة لمن يطلع عليها ،

وإن الإيمان بعد ذلك بالله . . . كفيل بأن يدفع نحو القراءة والاسترشاد ، والاطـــلاع .

وإذن ليس هناك داع لطائفة خاصة تأخذ لنفسها الحق دون غيرها في الرأي في دين الله،وقد لا تعرفه أو تتعرفه . . . وتتزيى بزي خاص يضفي عليها لوناً من القداسة ، للخداع . . وليس للتعبير عن واقع .

إن الكنيسة في المسيحية بما اصطنعته من رجال الدين،ومن سلطة روحية لها ، قد عزلت الدين عن المجتمع ، وعن الفكر الإنساني ، ولم تحسن للدين بما صنعت ، وإن ظنت أنها تحسن صنعاً .

وفي الإسلام . . صار الوضع إلى ما يشبه الكنيسة ورجالها .

ودين الله ، وهو ما جاء به محمد . . أو عيسى . . أو موسى قبله :

. . . يأبى أن ينعزل عن الحياة ،

. . . ويأبى أن يكون وقفاً على طائفة خاصة ،

. . ويأبى أن تكون لهذه الطائفة سلطة في الرأي دون غيرها .

إن **الاجماع** في الاسلام . . كان دليلا فقهياً . . وليس سلطة تمارس وتفرض الطاعة . . . وكانت مرتبته في الدلالة تأتي . . بعد كتاب الله ، وسنة رسوله .

. . . وإن أئمة الفقهاء في الإسلام ، لم تكن حرفتهم : الفقه واستنباط الأحكام . بل كان مصدر رزقهم في معيشتهم : تجارة أو حرفة أخرى .

ولم يحتكروا الفقه والفتوى بالرأي . بل كل منهم كان يقول بعد أن يرى الرأي . . . والله أعلم .

وتلك هي الصورة الصادقة لدين الله وأتباعه ، التي تبعده عن التحريف والاحتراف في توجيه الإنسان . . والتي من أجل ذلك تجعل منه توجيهاً صالحاً أبدياً في صلاحيته للإنسانية . . ما بقي إنسان :

(أ) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم معصوماً فقط فيما أوحي إليه من ربه ، وكان إنساناً ، وظل إنساناً . . فيما عدا ذلك ،

(ب) وكل إنسان يعمل . . ومسؤول وحده عن عمله ،

(ج) وكل صاحب رأي في الدين . . عرضة لأن يخطىء ويصيب فيه ،

(د) وكل إنسان مهما كانت تقواه . . لا يرتفع فوق مستوى إنسانيته ،

(هـ) وكما أن الإيمان بالله لا إكراه فيه . . كذلك دين الله مفتوح للرأي لمن يجيد استنباط الحكم منه ،

(و) وليست الدعوة إلى دين الله . . سلطة تمارس . . ولا ولاية تولى ، ولا طائفة معينة ، .

(ز) وليست الدعوة لدين الله . . حرفة ولا مهنة ، وإنما يقوم بها من يرى نفسه أهلا لها لوجه الله وحده . . ولمصلحة الإنسانية دون غيرها .

. . . إن الاحتراف بالدين . . هو احتراف بالقيم العليا ،

. . . والاحتراف بالقيم العليا . . مظهر من مظاهر المراهقة الفكرية .

إذ المرحلة السابقة في المجتمع على مرحلة المراهقة . . هي : مرحلة البدائية ، أو الطفولة البشرية .

وفي هذه المرحلة لا تُكتشف القيم العليا ولا تُعرف .

والمرحلة التالية للمراهقة في تطورها . . هي مرحلة الرشد أو الإنسانية . . وهي مرحلة تطبيق القيم العليا واتباعها .

وخاصّةُ مرحلة المراهقة إذن هي : التوسط بين المرحلتين . والوسط بين ظواهرها . . هو معرفة القيم من جانب ، وعدم الامتثال لها . ثم الاحتراف بها من جانب آخر .

وخطأ الثورات في المجتمعات هو : في عدم التنبه إلى الاحتراف بالقيم العليا . . وسيادة هذا الاحتراف على سلوك الإنسان فيها . . وتركيز الاتجاه فقط على مجال السياسة ، أو مجال الاقتصاد .

إن عدم عناية الثورات بمظاهر المراهقة الفكرية في المجتمع يسبب لها الانتكاس بعد وقت قريب أو بعيد . لأنه يترك الجو المهيأ للنفاق فسيحاً ليس له حدود . . وحرّاً . . لا تعوق الحركة فيه عقبات .

. . إن انتسب إنسان في هذه المرحلة إلى الشجاعة . . سيحترف بشجاعته ، ولا يمارسها في ميدان الحرب ، عن إيمان بقيمة الشجاعة .

. . . وإن انتسب إلى السياسة . سيحترف بالقيم السياسية ، ولا يطبقها في عمله تعبيراً عن إيمان واعتقاد بها .

. . . وإن انتسب إلى الدين . . سيحترف بالقيم الدينية ويوجهها يميناً ويساراً حسبما يكون ربحه من الاحتراف بها . . دون دافع من إيمان بها .

. . وإن انتسب إلى القانون . . سيحترف بقيم العدالة في تشريعه وفي تطبيقه .. بعيداً عن حافز الإيمان والتفاعل معها .

. . . وإن انتسب إلى الفكر في أي جانب من جوانبه — فلسفي أو اقتصادي- سيحترف بالحرية الفكرية . . مسخراً إياها في خدمة الأغراض الشخصية . .

دون أن يكون متمثلا لها في نفسه ، كأحدى القيم العليا التي تصور الإنسانية في خواصها الرفيعة .

وإذا ساد النفاق في مجتمع ضيق الخناق على الإيمان فيه . وهنا لا تستطيع الثورة أن تنمي جذورها في النفوس . . كما لا تستطيع أن تكون لها سنداً قوياً فيها ، تستند إليه في مواجهة الأزمات الداخلية أو الخارجية . والمجتمع كأي كائن هو عرضة للابتلاء والاختبار :

« لتبلون في أمْوَالِكُمْ وأنْفسكُمْ ، ولتسمعنَّ من الّذينَ أوتوا الكتاب مِنْ قَبْلِكُمْ ومن الّذينَ أشركوا أذًى كثيراً ، وإنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإنَّ ذلكَ مِنْ عَزْمِ الأمُورِ » (١) .

ولم يكن ما ذكره القرآن من مواجهة المجتمع للتحدي الخارجي عنه هنا . . خاصاً بمجتمع الدعوة الدينية الإنسانية . إنما هو سنة كل مجتمع جديد يقوم على أنقاض مجتمع سابق . . والثورة ليست إلا تكوين مجتمع آخر ، له أهدافه ومبادئه . . يغاير فيها المجتمع الذي انتهى بقيامها .

. . . وكذلك ما يذكره القرآن من تعرض المجتمع لأزمات داخلية . . في قولـــه :

« ولنَبْلُوَنّكُمْ بشيءٍ من الخَوْفِ ، والجوعِ ، ونَقَص من الأمْوالِ ، وَالأنفُسِ ، والثّمَرَاتِ ، وَبَشّرِ الصّابِرِينَ » (٢) .

. . . لم يكن حدثاً تعرض له المجتمع الإسلامي وحده . . وإنما هو شأن المجتمعات الإنسانية كسنة طبيعية . . لا تتخلف .

---

(١) آل عمران ١٨٦ .
(٢) البقرة ١٥٥ .

وفيما ذكره القرآن في أزمات المجتمع الخارجية والداخلية . . ربط النجاح في اجتيازها والسلامة منها . . بالصبر والتقوى .

ولن يأتي الصبر من منافق ، ولن تكون التقوى من غير مؤمن .

إن خطأ الثورات الاقتصادية ليس في إهمال معالجة الاحتراف بالقيم العليا فقط . . وإنما في الاستهانة والاستخفاف بظاهرة الاحتراف نفسها ، اعتماداً على أن تحقيق التوازن الاقتصادي وهو هدفها الأصيل . . كفيل بتماسك المجتمع وحماية وضعه من التدهور . ولكن التوازن الاقتصادي إن تحقق ، لا يحمي نفسه . . إنما الذي يحميه . . الإيمان بفلسفته .

والجوانب المادية في حياة الإنسان تعيش في ظل روحية ، تسكن نفسه ، فإن خلت من روحية ، خرجت من إطار التوازن إلى الطغيان ، أو الانقسام والفرقـــة .

. . . وإذا كان التحريف في مبادىء الدين من أجل زعامة دينية ؛ والاحتراف به من أجل الارتزاق وبسبب النفاق . . هما العاملان اللذان يحملان عادة على خروج الدين من صلاحية التوجيه العامة . . . فعامل النفاق من بينهما أشد تأثيراً على توجيهه ، وأكثر ترويجاً لآثاره .

. . . وكلاهما شر يجب أن يقاوم . . . ليستقيم الدين على طبيعته في توجيه الإنسان :

« ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فيه ، هُدًى للمُتَّقِينَ ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بالغَيْبِ ، وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ ، ومِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (١) .

---

(١) — أول البقرة

الفصل الرابع

القديم والجديد في التوجيه

القديم والجديد في توجيه الدين :

هل هناك قديم وجديد في التوجيه ؟

هل توجيه الدين قديم . . وتوجيه العلم جديد ؟

إذا تحدثنا عن الدين هنا ، فهو رسالة الله إلى البشرية منذ نوح إلى محمد عليهما الصلاة والسلام . . هو الإسلام . لأن رسالة كل رسول كانت الإسلام . . . وكل كتاب لله هو . . كتاب الإسلام :

« إن الدين عند الله الاسلام ،

« وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم ».(1)

وتسمية هذا الكتاب مرة بأنه : التوراة . . ومرة بأنه : الإنجيل . . وثالثة بأنه : القرآن . . لا تغير من اسم الدين . . ولا من جوهره .

---

١ — آل عمران ١٩

وقد كان القرآن آخر صورة لرسالة الله . . فهو أقرب لدى البشرية في التعبير عن دين الله .

والإسلام ، كدين الله . . يُصوَّر إذن من قرآنه ويُقيَّم من التعاليم التي سجلت به ، ولا يدخل في اعتبار هذا التصوير ، ولا في التقييم . . قولة إنسان عنه ، ولا فهمه لنصوصه . . ولا استنتاجه لأحكامه . . كما لا يدخل فيه : مذهب طائفة ، ولا اتجاه فرقة من فرق المسلمين .

والقرآن ، كآخر كتاب لدين الله ، إن وجد فيما جاء فيه كثير أو قليل مما جاء في التوراة والإنجيل قبله . . فليس لأن الرسول محمداً عليه الصلاة والسلام تعلم على نفر من أهل الكتاب . . . أو نقل بحكم تأثير المخالطة في الجوار بعضَ ما لهم ، وذكره فيما سماه : القرآن . . ونسبه إلى الله . . كما يقول بعض المستشرقين ! !

. . . ولكن لأن ما جاء فيه : هو رسالة الله التي هي الاسلام ، والتي هي لم تتغير في اصولها ولا في اسمها . . فهو مصدق لما في التوراة ، والانجيل قبله .

فإن وجد هناك اختلاف ، بعد ذلك بينه وبين ما أنزل على موسى وعيسى ، عليهما السلام من بعده . . فيرجع هذا الاختلاف : إلى صنعة الإنسان فيما أنزل عليهما ، استمساكاً بزعامة ، أو احتفاظاً بجاه في المجتمع .

والإسلام ، كدين بهذا المعنى . . ليس فيه قديم ، ولا جديد . نعم قد كانت له رسل مختلفة ، ودعوا برسالته في أوقات متتالية ، وبين أقوام من البشر عديدة ، ولكن ذلك لم يخرجه عن وحدته في أصوله العامة . . التي جاءت وفقاً لخصائص الطبيعة الإنسانية ، من . . حيث هي طبيعة إنسانية .

إن الذي أوحى بالإسلام . . هو الله . . صاحب الكمال المطلق .

ومعنى أن الله صاحب الكمال المطلق أن كماله لا يتطور ، ولا ينتقل

من مستوى . . إلى مستوى . إذ لو كان على هذا النحو لكان كمالا نسبياً ،

. . . لكان ناقصاً بالأمس . . بالنسبة لما له في اليوم . . وما له في اليوم ناقصاً عما له في الغد . . وهكذا .

. . . معنى الكمال المطلق : أن الله له الكمال لذاته . . وليس مكتسباً ولا ممنوحاً من موجود آخر . فكماله على وضع لا يتغير . . ملازم للذات في وجودها .

وصاحب الكمال المطلق : علمه علم يقيني ، ليس بالأمس وهماً . . واليوم ظناً . . وغداً علماً . . تصقله التجربة والاختبار ! !

. . . علمه فوق الزمن ، وفوق محدودية العقل الإنساني ، وفوق التجربة والاختبار .

. . . علمه من كماله . وهدايته للناس في رسالته لذلك . . هداية لا تقبل الخطأ : سواء في تعاليمها ، أو في مساوقتها للطبيعة البشرية التي جاءت لها .

وقصة القديم والجديد في شيء لا تتم إلا إذا كان هذا الشيء خاضعاً لسنة النمو والتدرج والتطور . . . إلا إذا كان يعيش في الزمن وليس فوقه . . وكان في وجوده يقبل التأثر أو التفاعل . . وليس بمنأى عنهما .

ومن أجل أن طبيعة الإنسان تختلف في ذلك عن ذات الله . . كان علم الإنسان قابلا للتطور . . بينما علم الله لا يتغير . وإذن ليس في دين الله : جديد ، وقديم . . هو هو . . لا يتغير . وكتابه هو هو ، لا يتغير . ومساوقته للطبيعة البشرية هي هي ، لا تتغير . وما جاء فيه من توجيه لتلك الطبيعة هو هو ، لا يتغير . وما اقترن بالهداية بدين الله من صلاح وإصلاح ، ونجاح وسعادة للإنسان . . هو هو ، لا يتغير . وما اقترن بالانحراف عن تلك الهداية من تردد وقلق ونزاع . . هو هو ، لا يتغير .

إن الذي يتغير هو الإنسان . . . هو الفرد أو المجتمع . . يتغير إنسان الدين في فهمه للدين والعمل به . . . ويتغير الإنسان في موقفه من الدين ، فيؤمن به أو ينكره . . . ويتغير الإنسان في تقييم ذاته ، فيعلو إلى مكان الله ، أو ينزل فيه إلى مكان الحيوان . . . ويتغير الإنسان في فلسفته ، فيبرر هواه وما يشتهيه ، ويبرر جموحه وانحرافه ، وظلمه وعدوانه . . أو يعود بنفسه إلى العزلة ويدعو إليها ، هرباً من تحدي مشاكل الحياة ، أو ترفعاً بنفسه عن أن يزج بها في زحمتها .

. . . دين الله كَوّن مع الإنسان ، تاريخَ البشرية . . . هو يعيش مع الإنسان . . . ولن ينتهي من حياته . وتاريخ البشرية :

يمثل الفترات التي يقترب فيها الإنسان من الدين ،

. . . والأخرى التي يبتعد فيها عنه .

. . . وسيظل يؤدي دوره على هذا النحو . لأن هذا التاريخ يدور في دائرة ، ولا يتحرك في خط . إلى غير نهاية . . .

لو أن الإنسانية تختلف في طبيعتها على ممر السنين ، لاختلف تاريخها في حركتها . ولكن طبيعتها هي الطبيعة الحيوانية العاقلة . . . طبيعتها الطبيعة المصارعة ، التي تحتم الصراع من ذاتها ، بسبب تكوينها ، وبين الطرفين اللذين تتكون منهما ، وهما : الغريزة . . والعقل .

. . . ولو أن الطبيعة الإنسانية تتطور إلى غرائز خالصة ، أو إلى عقل خالص لتبع تاريخها مراحل هذا التطور . . ولبدا فيه التغير بحيث لا يكون تشابه في حياة الإنسان في مرور الزمن عليها . ولكن « التشابه » هو محور تاريخ الإنسان . فهو إذن يدور وتتكرر مظاهره . وإذن : فما كانت صلاحيته للتوجيه الإنساني لذاته . . باق في صلاحيته مع الطبيعة البشرية لذاتها . ويوم

تعود إليه تهتدي به . . ويوم تبتعد عنه تشقى بالبعد عنه .

. . . لا جديد ، ولا قديم في توجيه الدين إذن . الجديد والقديم في عرض الإنسان لمبادىء الدين . كالفلسفة : ليس فيها قديم ، ولا جديد ، إلا في تصوير مشاكلها ، وأسلوب عرضها . فطالما كانت الفلسفة هي محاولة شرح مشاكل الوجود والحياة الإنسانية . فهي من حيث هذه المشاكل لا تختلف . والذي يُحدث ظاهرة الاختلاف هو الفيلسوف ، أو المدرسة الفلسفية الخاصة التي تتبنى اتجاهاً خاصاً في الحياة ، أو تقع تحت تأثير هذا الاتجاه الخاص ، فتصور المشكل أو تعرضه بصورة . تختلف عن عرض فيلسوف آخر أو مدرسة أخرى .

إن الدين كان من القضايا التي تعرضت لها الفلسفة بالشرح . . منذ أن عُرف للإنسان تفكير فلسفي . ولم يزل حتى الآن من مشاكلها . . وسيظل مشكلة تعالجها الفلسفة اليوم وغداً .

. . . تعرّض الفكر الإغريقي للدين ، وتأثر به في عرضه . ولا يختلف أرسطو عن أفلاطون في ذلك . . إلا في أسلوب العرض نفسه .

. . . وتعرض فكر القرون الوسطى له وظاهر في تأييده ، وأعلن حجيته . وإمعاناً في الإبقاء على هذه الحجية ، منع أن يخوض في الفلسفة غير رجال الدين ، وأن يعرض الدينَ غيرُ رجال الفلسفة الدينية .

. . وتعرض الفكر الوضعي . . «أوجست كونت» ، في أوائل القرن التاسع عشر . . للدين وكان في عرضه له . . إنكار لأساسه ، وهو وجود الله . . ودعوة إلى الإيمان بالوجود الوضعي وحده ،واستمر للفكر الوضعي أثره في الفكر الماركسي ، وتكوّن كنتيجة له . . توجيه عدائي للدين ، أو إلحادي يكفر بدين معين ، ويؤمن بدين آخر . . . ينكر دين الكنيسة ، ويكفر به . . ويؤمن بدين الإنسانية والجماهيرية . . وينكر رجال الدين ، ويؤمن بعلماء الطبيعة ، وعلماء الاجتماع . . . ينكر الروحية ، ويشتد إيمانه بالاقتصاد .

فقضية الدين كانت مشكلة من مشاكل الفلسفة . . وظلت كذلك ووقف منها الفكر الفلسفي في تصوره للدين، وفي عرضه إياه.. مواقف عديدة ومتقابلة . فما الذي حمل الفكر الوضعي على معارضة الدين وإنكار اعتباره . . بينما الفكر الإغريقي ، وفكر القرون الوسطى . . تأثر كل منهما باعتباره ؟

. . . هل بدائية البشرية فيما قبل الفكر الوضعي ، ويقظتها في عهده . . كلتاهما : أوحت بما أوحت به . . من تصور . . ورأي في الدين ؟

هل « العلم » كان السبب في ذلك ؟

. . . هل التخلف في العلم حمل على موقف منه . . والتقدم فيه حمل على موقف آخر ضده ؟ . .

إذا كان تقدم العلم على عهد التفكير الوضعي حمل على إنكار دين الكنيسة . . فكيف يوحي بوضع دين آخر . . هو دين الإنسانية ؟

أليست طبيعة الدين كدين ، وهي الإيمان . . تتنافى مع غاية العلم . . وهي : الخضوع للتجربة وحدها ؟

. . . كيف يعرف العلم . . الإيمان . . والنفاق في دين الإنسانية ؟

. . . كيف يدخل « الإحساس » في الإنسان . . إلى مجال التجربة ؟

أليست البواعث الشخصية هي التي حملت صاحب الفكر الوضعي، والمتبنّين له من بعده ، على إنكار دين الكنيسة ، حتى تهتز سلطتها ووجودها . . ويستقل العلماء وحدهم بالمجتمع وقيادته ؟ .

. . . إنها نظرة الإنسان التي تتفاعل مع عوامل كثيرة ، ومن بينها انفعالات : الكره والبغض ،والمحبة والتوادّ . . . . إنها نظرة الإنسان المحدود الذي يخضع للظروف التي عاش فيها ، ويستحيل عليه أن يرتفع فوقها .

. . . إن الفكر الوضعي لقي رواجاً في القرن التاسع عشر ، وما زالت الفلسفة الماركسية تروّج له في القرن العشرين . لأنه صادف ظروفاً كانت تحتم التغيير في المجتمع . . . ظروف الخلاص من وضع قائم ، إلى وضع جديد ، ثم صادفت الدعوة إليه ملابسات تميل ببعض الطبقات في المجتمع إلى عدم التصديق بالعدل الإلهي ، الذي تحكي عنه الكنيسة . . بينما هي تساند المغتصبين لحقوق الإنسان ، والمعتدين على سيادة العدل . . احتفاظاً بالجاه ، وإبقاء على ممارسة السلطة في الحكم .

. . . إن الفكر الوضعي يبشر بعلم الاجتماع ، وبعلماء الاجتماع في تنظيم حياة المجتمع . .

أية مدرسة من مدارس علم الاجتماع . . هي التي ستقوم بهذه المهمة ؟ .

طبعاً : إنه الاتجاه الاستقرائي الطبيعي العلمي الفردي . . وهو اتجاه « كونت » . . « اسبنسر » . . وهو الاتجاه الذي يقوم على : أن الظواهر الاجتماعية نتيجة للتأثيرات المتبادلة بين الأفراد ، كوحدات مستقلة . . . وليس « الإحساس الجماعي » إذن إلا إحدى الظواهر لهذا التأثير المتبادل ! .

وهذا الاتجاه يرى : أن الأحداث أو الظواهر النفسية في الإنسان . . هي تابعة في وجودها لطبيعته المادية . . وأن التغير المادي لديه يصحبه تغير نفسي . . ولا يرى العكس : كالاتجاه السيكولوجي . . في أن التغيير النفسي . . يتبعه التغيير المادي .

ومن هنا تأسيساً على هذا الاتجاه : وجود الجانب العقلي في الإنسان . . متأخر عن الجانب المادي فيه . . ومتأثر به ، في نشاطه وتطوره . . . والمستويات الاقتصادية في المعيشة هي التي تحدد مستوى تفكير الإنسان ونوعه . . كما أعلنت المادية الماركسية التاريخية الديالكتية .

إن هذا الاتجاه المادي في الخلق والإيجاد ، والتأثير ، لا يترك إذن الفرصة

لأمر عقلي أو نفسي يُحدِث أثراً نفسياً آخر ، أو مادياً . فكيف بعد ذلك يطلب « كونت » صاحب هذا الاتجاه من الإيمان بدين الإنسانية . . أن يحرك « الإحساس الجماعي » في الأفراد . . أو ينشئه ، والإيمان أمر نفسي خالص ؟

. إن العلم في نظر كونت ، وهو علم الاجتماع بصفة خاصة . . كفيل بتنظيم المجتمع في علاقات أفراده بعضهم ببعض ، بحيث يكون أشبه بالكائن الحيواني الذي أعد من الطبيعة بأجهزته المختلفة للحركة المعاونة !

. . . والدين ، وهو دين الإنسانية في نظره .. كفيل بتحريك الوجدان ، وبحدوث التفاعل النفسي بين الأفراد ، فيما سماه : بالإحساس الجماعي .

لماذا يشذ الوجدان ، وهو كالعقل في الإنسان . . في تحركه عن أن يكون ظاهرة لأمر مادي ، يسبقه في الوجود ؟

. . . وكذلك الشأن مع السلوك الأخلاقي وخضوعه للمستويات المادية للمعيشة التي يعيشها الإنسان . . هل سلوك المترفين في المعيشة هو السلوك الإنساني المثالي . . وسلوك الحفاة هو السلوك الرديء ؟ .

. . . هل القرصنة وقطع الطريق ، ومزاولة السرقة . . ظواهر نفسية سلوكية ، يحدثها حتماً . . مستوى الضيق والحاجة في معيشة الإنسان ؟

. . . هل من المحتم إذن أن يكون سلوك الطبقة الكادحة ، وهي التي عاشت تحت ضغط الحاجة . . في الحكم إذا ما باشرته سلوكَ الطغاة المستبدين ؟ فالحرمان أو الضيق قد أكسبهم قسوة . . وأعد نفوسهم للحقد ؟

إن هذه الأسئلة ومثيلاتها تثير : ما إذا كانت الفلسفة الوضعية نفسها كانت « رد فعل » لأوضاعٍ في المجتمع الأوربي . . قبل أن تكون فكراً تجرد عن إحساس الضيق وانفعال البغض ... وتجرد عن الوقوع تحت تأثير إرادة التغيير؟

وما في المجتمع البدائي يخضع تفكير الإنسان ، ووجدانه وسلوكه ، فترة ما أو في بعض الفترات ، كما يخضع المجتمع في علاقاته . . إلى الجانب المادي في مستوى المعيشة ووسائل تحصيلها . ولكن المجتمع الحضاري ، وقد تكونت لديه مُثُل وقيم يختلف من أجلها ، ويقاتل في سبيلها . . أليس من اليسير إغماط شأن هذه المثل والقيم ، وانكار تأثيرها في الظواهر العقلية والنفسية لدى الفرد وفي المجتمع بجانب العامل المادي ؟

. . . ربما الطفل في مرحلة طفولته يتأثر في سلوكه وفي أحاسيسه ، بدنياه المادية وحدها . . . أو بالعوامل المادية التي تغزيه ! :

فثدي أمه . . . يثير تودده إليها ،

وعنايتها بأمر نظافته . . يقرّبها إلى نفسه أكثر من والده ،

واللعبة ذات اللون الزاهي تحمله على الابتسامة والحركة بيديه ورجليه ، أملا في الحصول عليها ،

والحيلولة بينه وبين الاقتراب من نار الموقد تجعله غاضباً ومخاصماً . . . وهكذا . . .

ولكن حتى في مرحلة المراهقة ، لماذا يميل الإنسان إلى التضحية ويسعى إلى البطولة ؟ . . أي شيء مادي يدفعه إلى ذلك ؟

أليس لأنه يريد أن يكون متميزاً في فرديته ؟

أليس لأنه يبغي تاريخاً ، ويعشق مثلا عليا ، يسعى إلى البطولة والتضحية في سبيل تحقيقها ؟

أليس لإنه أدرك المثل العليا في مجتمع يرددها ، ويود أن يكون واحداً من أصحاب المثل . . . بتحقيق بعض نماذج البطولة والتضحية ؟

وبموقف الفكر الوضعي من الدين لم يغير موضوعه ، ولم يغير من قيمته الذاتية في التوجيه . . . ولم يصب إلا صنعة الانسان حوله . . . ومحاولته استخدامه كوسيلة لدنيا ، وليس كغاية تتحقق معها غاية الإنسان من وجوده على هذه الأرض .

وهنا بقي توجيه الدين الذاتي . . ليس فيه قديم وجديد . . وبقيت صلاحيته الدائمة . . . ليست لجيل دون جيل .

. . العلم هو الذي يتطور ، وليس الدين .

أما العلم — وهو أثر للإنسان لا شك . . . فيخضع لسنة الحياة الإنسانية . . . يتخلف بتخلف المجتمع الإنساني فيه . . . ويتقدم بتقدم المجتمع والإنسان فيه .

. . . العلم هو المعرفة التي يحصلها الإنسان عن الوجود . . . ومن حركته فيه . . . وكشفه عن جوانبه . . وقد ظل الإنسان فترة يتعلم ، ويتلقن من الكهان ورجال الدين . ولا نقصد بالدين هنا الإسلام الذي هو رسالة الله منذ أرسل رسوله به إلى الناس . . وإنما الدين هنا هو الاتجاهات الاعتقادية التي تكونت بفعل عوامل البيئة وأحداثها . . . والتي لعبت فيها **الصدفة** . . . دوراً رئيسياً في نشأتها . . وقوة الاعتقاد فيها .

. . . هي تلك الاتجاهات التي يُخضعها علماء الاجتماع إلى التطور وقانونه.. ويجرون عليها مراحل التغيير من : البدائية . . إلى ذات المستوى الرفيع . ويرى أكثر هؤلاء العلماء : أن الدين السماوي يصور المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الدين . . كدين !

. . . وليس هناك من صلة بين هذه العقائد ، وبين الدين السماوي . . إلا المشاركة في معنى الإيمان والاعتقاد .

. . . هي تلك العقائد التي تصور الوثنية . . وتحكي عن تعدد الآلهة . . وتسوي بين الذكر والانثى في مجال الألوهية ، كما تسوي بين الإله والإنسان في أنه : يجوز على الإله ما يجوز على الإنسان : من أكل وشرب . . وزواج ونسل . . وموت وحياة . . وتردد بين الفرح والأمل . . والانفعالات المختلفة . . . الخ .

. . . كان كهان هذه العقائد المحلية يلقنون الإنسان ، باسم الإله . . ما لديهم من صورة عن الحياة والوجود ، وعن مستقبله ومصيره . وما يلقون به إليه من تصورات ... **لا تسلم من الوهم ، والظن والخيال .**

. . . وعاش الإنسان جامداً لا يتحرك إلا بإشارة الكاهن أو رجل الدين ، أو يسترشد عن طريقه بمواقع النجوم ، ومنازل القمر والشمس . وقد كانت الكواكب تعبد أيضاً ، كما كان يعبد كثير من الكائنات المحسة على الأرض . . حتى الحيوان والإنسان . . كان يخضع له الإنسان خضوع العابد المتوسل !

. . . ودافع العبادة كان يومئذ : يتمثل في الرغبة ، والخشية . . الرغبة في المنفعة . . والخشية من الضرر والأذى . وصورة العبادة كانت : التقرب بالقرابين المختلفة ، مما يشتهيه الإنسان عادة ، وينعم بتناوله . . حسب عرف البيئة وتقاليدهـــا .

واستمر الإنسان في الطاعة إلى الكاهن، وفي الارتباط بالكواكب في حياته إلى أن فتش بنفسه عن طريق عقله في : « ماهية » الوجود والحياة . . . وفي كنه الطبيعة وما وراء الطبيعة . . فكانت الفلسفة في جانب الدين . . وكان الفيلسوف في جانب الكاهن .

ثم التقت الفلسفة مع دين الله ، بعد دين الكهنة . . وبإله السموات والأرض في كتابه . . بعد الكواكب والجبال والأنهار والنار والصحراء والحيوان

والإنسان .. كل في محيطه الخاص به .. واتصلت به في وفاق .. أو في خصومة . وفي إيمان .. أو كفر به .

ومن عقائد الكهان ،

ومن فلسفة الإنسان ،

ومن دين الله ،

... تكونت معرفة الإنسان في تاريخها وتطورت في : كمها وكيفها ... نمت وزادت في الكم ، وصفت وتحسنت في النوع . وزيادتها في الكم جعلها فروعاً مختلفة . وصفاؤها في النوع قربها إلى اليقين .

... وهي في أصلها : ان رجعت في مصادرها إلى : دين ، وفلسفة . فهي بعد تطورها انبثق عن الفلسفة ما أخذ اسم **العلم** وتشعب إلى علوم كثيرة . وقوام استحقاقه لهذا الاسم .. خضوع موضوعه للتجربة والاختبار ، أو تمحض قضاياه للعقل وحده . ودخل في ما صدق العلم بهذا المعنى : العلوم الطبيعية التجريبية .. والعلوم الرياضية .

... ولأول مرة في تاريخ المعرفة الإنسانية يُدخل « **كونت** » علم الاجتماع ضمن العلوم الطبيعية ، ويتحدث عن **الاشتراكية العلمية** التي قصد منها تنظيم حياة المجتمع على أساس من نظرة علم الاجتماع وقوانينه ، التي تعتبر نهاية العلم وثمرته .

... وكلما كانت وسائل التجربة ، ومعايير الاختبار دقيقة ... كلما كانت نتائج التجربة والاختبار أدخل في مفهوم العلم .. وكلما كانت خطوة في طريق التقدم العلمي .

وبهذا ترد في المعرفة الإنسانية بداية : هي الوهم أو التخيل في تصور

الوجود . . وتدرجّ من هذه البداية ، باستخدام العقل ثم معه التجربة ، متطلعاً إلى مستوى اليقين . وبهذا تختلف معرفة اليوم . . عن معرفة الأمس ، وبمقتضى منطق التطور . . ستختلف معرفة الغد عن معرفة اليوم .

إن الذي جعل معرفة اليوم عندما سماها الإنسان علماً تختلف عن معرفة الأمس التي كانت تعرف بدين الكهنة ، أو بفلسفة الفلاسفة . . هو الذي يحتم اختلاف المعرفة في الغد . . عن المعرفة في اليوم .

فالإنسان إذا كان متطوراً منتقلا من مرحلة إلى أخرى ، ولا يرجع في انتقاله إلى مرحلة سابقة ، وإنما يضيف مرحلة جديدة إلى ما خلف في تاريخه . . فلا بد أن لا تقف معرفته على هذا النحو . . عند مرحلة ، ولا ترجع إلى مرحلة مضت . . بل تنتقل كذلك إلى مرحلة جديدة .

والمرحلة الجديدة في المعرفة . . هي مرحلة القرب من اليقين والتنوع . لأن اليقين هو هدف التصفية العلمية . والتنوع نتيجة لازمة لكثرة الاختبارات وتعدد التجارب . وتم هذه التصفية في مجالات أخرى للعلم . . بعد استخدام التجربة والاختبار فيها ، كمجال الفضاء ، بعد أن كانت معرفته قاصرة على النظر والملاحظة . . أو بإعادة الاختبار في مجال اتضح أن النتائج العلمية فيه تحتاج إلى مراجعة من جديد . إذ بعد مرور زمن على الاختبارات السابقة ، كشف عن نقص فيها يحول دون اعتبار تلك النتائج قانوناً علمياً صالحاً للتطبيق العام . وذلك كمجال الطب على الخصوص . . وكمجال الكمياء الصناعية .

والسؤال الآن : هل يصل الإنسان في علمه . . إلى يقين . . وإلى قوانين علمية تطلب الاعتبار العام والصلاحية الأزلية للتطبيق ؟ . . . على معنى : أن تطبيقها لا يترتب عليه ضرر أو خطأ ما ؟ .

إن الانسان متطور ، ومتغير في الوقت نفسه . وتغيره يحد من تطوره ،

ويحول دون أن يصل فيه إلى نهاية معينة . . . تغير الإنسان ، سيحول دون كماله . فلن يصل علمه إلى يقين تام . . . ولا إلى احاطة تامة بالوجود ، وبنفسه ، وحياته . إذ اليقين في العلم والإحاطة فيه . . أمارة الكمال في الوجود ، وفي الطبيعة التي يجلها .. ومن هنا لم ينشد «كونت» .. الاعتبار العام للعلم . . وانما استهدف فحسب : النسبية فيه .

. . . إن تغير الإنسان من وضع إلى وضع مقابل . . ومن حال إلى حال مغايرة في عواطفه ، وفي تفكيره ، وفي عزمه وإرادته ، وفي بدنه ، ومن صحة إلى مرض ، ومن جوع إلى شبع ، ومن عطش الى رِيّ ، ومن رغبة إلى عزوف ، وبالعكس . . يجعل التجربة التي يعيش معها ناقصة . . ويجعل مقياس الاختبار الذي بيده مهزوزاً .

ولولا التطور ، كقانون أيضاً لحياة الإنسان . . ولولا تعدد المحاولات العلمية والنجاح فيها مرة والإخفاق مرة أخرى . . لوقف التغير بالإنسان عن أن يتقدم في علمه ، وفي كل ما له من إنتاج . . .

وهكذا يعيش الإنسان بين مبدأين يخضع لهما في حياته : مبدأ التطور ، ومبدأ التغير . والتطور في ذاته انتقال ويصحبه تغير في الملامح . ولكن التغير المقصود هنا هو التأرجح أو التردد بين نقيضين في حياة الإنسان .

وكما قيل قديماً : إن كمال الناقص محدود ، وبلوغ الصائر إلى نهاية صيرورته محدود أيضاً . ومن ثم يستحيل أن يصل الانسان إلى كمال مطلق ، وإلى عقل خالص . . لا يختلط به دفع غريزة . . ولا أثر من آثار حيوانيته .

. . والعلم لا يكون الضمير :

وإن تقدم العلم لا شك يفيد الإنسان في جوانب حياته المختلفة . . . إنه ييسر له مصاعبها ويكشف له المجهول منها . . إنه يستطيع أن ينفذ إلى

أصل المادة أويفجر الذرة ويركب الهواء ، ويقتحم الفضاء ، وقد استطاع أن يفعل كل ذلك .

وهو بصدد وضع الخطوط لاختبار مجال لحياة الإنسان في الكواكب الأخرى . . كما استطاع فعلا أن يستغل قاع المحيطات ، ويستعمر الصحراء ، وينزح ما في جوف الأرض من ثروات على أعماق ، لم يتصورها الإنسان من قبل . . وفي أخلاط كان يعز تمييزها فيما مضى . . من أجل حياة الإنسان . . ورفعاً لمستواه . . ومواجهة لنمو عدد السكان .

إن العلم يستطيع أن يُخضع جوانب الحياة المادية كلها للبحث والاستنتاج التجريبي . . . ويستطيع كذلك بتقدمه في الصناعة . . أن يجعل من وسائل الإعلام أدوات للتعبئة النفسية ، ودفع الرأي الجماهيري إلى اتجاه معين في السياسة . . . أو الاعتقاد في عظمة زعيم من زعماء السياسة . . أو في حشد هذا الرأي العام في حرب باردة ، أو ساخنة . . ضد أيديولوجية معينة . . ولمصلحة أيديولوجية خاصة .

ولكن هذه التعبئة هي فورة حماس موقت ، سيسأل الإنسان نفسه ، بعد مضي قليل من الزمن عليها ، عن الهدف الخاص الذي سيحصله من المشاركة في الاندفاع . وذلك لأنها تعبئة من أجل الحياة المادية التي يعيش فيها الإنسان في حاضره . وهي حياة مكشوفة الجوانب . . أو يمكن أن تُكشف في يسر وفي وقت قصير .

. . . وبالتالي تنكشف حقيقة الأماني والآمال التي ارتبطت بهذه التعبئة ، ويصبح الكثير منها لا مداول له في الواقع . . وهنا يفتر الحماس السابق . . وقد يتحول مجراه إلى الضد تماماً من أهداف التعبئة السابقة .

وشأن الحماس الموقت لا يكوّن قوة نفسية في الإنسان ، يطول أجلها

معه في دفعه نحو أهداف معينة . إن العلم فتش عن النفس في الإنسان ، وعاش في تفتيشه عنها : إما فيما وراء الطبيعة . . أو في ظواهر السلوك المادية . ولكنه لم يستطع حتى الآن أن يُخضعها لتجربته المادية .

والرياضة النفسية وحدها ، وهي تدريب النفس على السيطرة على متع هذه الحياة . . هي التي استطاعت أن تلتقي مع الروح ، وتختبر حقيقتها . ولكن دون أن تستطيع التعبير عما وجدت لها من قوانين .

والعلم المعاصر لا يرى الرياضة النفسية وسيلة من وسائل تجاربه . لأنه آمن بالطبيعة المادية وحدها . . وآمن بالوسائل التي تُستخدم عادة في الكشف عن هذه الطبيعة .

. . . ومن هنا لم يستطع العلم الحديث أن يوجد حتى الآن القوة الذاتية في نفس الإنسان ، وهي ما نسميها بالضمير . . ويستحيل عليه كذلك أن يوجد هذه القوة ، للتناقض بين ما يأتي به هو . . والجو الذي تنشأ هي فيه .

. . . العلم من طبيعته : الكشف ، والجو الذي ينشىء الضمير من طبيعته : أن يكتنفه الغموض وعدم التحديد . إذ دفع القوة النفسية التي نسميها الضمير . . مرتبط بأمل . فكلما كان الأمل محدوداً ومكشوفاً . . كلما عرف على حقيقته . والوقوف على حقيقة الشيء لا يطول معه تعلق النفس بذلك الشيء . . ومن ثم يفتر توجيه النفس نحوه بعد فترة . . أو يتلاشى هذا التوجيه أصلاً .

والعكس : كلما كان الأمل مما لا تصل النفس إلى طبيعته ، وتظل في دائرة التصور المحبوب له . . كلما زاد تعلق النفس به . . وكلما ، بالتالي : استمرت في التطلع اليه والاندفاع نحو تحقيقه .

وتطبيقاً لذلك : كل أمل ارتبط بشيء مادي ينتهي بانتهاء الحصول عليه

إذ الحصول عليه يتضمن نهاية العلم به . وينتهي الدفع نحوه ، ولا تتكون من أجل ذلك قوة نفسية تستمر في دفعها . وإنما الذي ينشأ عن هذا الأمل . . هو حماس . . وانفعال موقّت .

. . . وكل أمل ارتبط بشيء معنوي ، كأن يرتبط بتحقيق قيم عليا ، أو برضاء الله ، طال أمده بطول حياة الإنسان . . . وتحول الحماس النفسي الموقّت من أجل طول الأمد إلى قوة نفسية دافعة ، مستمرة في دفعها . . وعرفت هذه القوة عندئذ بالضمير . إذ القيم العليا هنا لا يُعرف تحققها في وقت معين . ومن ثم فالعلم بها لم ينكشف تماماً . ورضاء الله لا يُعرف كنهه ، لأنه مرتبط بذاته . . وإن كان يتصور . ومن ثم أيضاً : فهو غير محدود . . وإن كان معشوقاً .

والأمور المعنوية . ليست موضوعاً للعلم الحديث . . ولا يؤمن هو بها كذلك . ومن ثم : فالعلم لا يحدث ضميراً . . وإن الذي يحدثه . . هو دين الله .

. . . العلم الحديث يخاصم المعنويات والمعتقدات القلبية ، وينكر لذلك الدار الآخرة وما يجري فيها . . ويعتبر الحديث عن دار آخرة . . هو حديث عن خرافة . . وكذلك الحديث عن قيم ومثل عليا . . هو حديث عن خداع ! !

ودين الله يوم طرح الدار الآخرة للإيمان بها ، وجعلها مرحلة ثانية وأخيرة لحياة الإنسان ، ووصفها بأنها : مرحلة الاستقرار ، والأمن والسلام ، بينما الدنيا : هي دار الكفاح من أجل الاستقرار والأمن والسلام . . . يوم دعا الناس إلى الإيمان بذلك . . . لم يكن كاذباً ، ولا خادعاً . وإنما كان أكثر عمقاً وأبلغ رشداً في الوقوف على طبيعة الإنسان . . وعلى طريق السلام في حياته .

إن العلم الحديث لا يستطيع أن يحقق العدل المادي ، والعلم الحديث هنا هو الاشتراكية العلمية : لأن العدل المادي إذا كان معادلة بين السكان والدخل

القومي ، فليس في استطاعة أي شيء أن يحافظ على هذه المعادلة في كل وقت وفي كل ظرف. وإذا تعلقت النفوس جميعها بالخطوط المادية وحدها فستكون هناك خيبة أمل لبعض ، وحقد عند بعض آخر ، وقلق مصحوب بعجز عند بعض ثالث ، واضطراب يدفع إلى ثورة عند بعض رابع ، وهكذا . . . . . .

وآنئذ لا يكون هناك سلام ، ولا استقرار . فاذا جاء دين الله ووعد بالآخرة . . فلأنه يريد أن يخلق عن طريق هذا الإيمان جوّ الهدوء وهو جو العمل . . ويريد أن يدرب النفوس على تقبل الحظوظ ، كما يتقبل لاعبو الكرة . . النصر والهزيمة بروح لا تجعل المنتصر مغروراً ، فقد ينهزم مستقبلا . . ولا المنهزم متشائماً ويائساً ، فقد ينتصر غداً . وتلك روح لا تجعل الناس يديرون ظهورهم بعضهم لبعض ، وإنما تجعلهم يلتقون ، ويتصافحون ، ويتعاونون على الخير والسلام .

إن دين الله يبغض التشاؤم ، ويدعو إلى الأمل والتفاؤل . . . إنه بما يُبصر به الناس في قوله :

« فان مع العسر يسرا . إن مع العسر يسرا » .

. . . يؤكد الأمل ، ويغلق باب التشاؤم .

. . . إنه بما يقوله :

« يولج الليل في النهار ، ويولج النهار في الليل ، ويخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي » . . .

. . . يوضح قانون الحياة الدائمة من تعاقب المتناقضات بعضها إثر بعض ، كصورة لا تختلف . وذلك مما يدفع اليأس . . ويفسح مجالا لتغيير الحظوظ بين الأفراد .

. . . وعلى فرض : أنه ليست هناك آخرة ، وقد قالها قوم سابقون : على الاشتراكية الماركسية والاتجاه المادي التاريخي الدياليكتي ، كما يحكي ذلك القرآن الكريم :

« إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين » (١) .

. . . ولم يكن لهم إذ ذاك من العلم . . حظ علماء اليوم ، وإنما كانوا ذوي طفولة في إنسانيتهم . . وقفوا بها عند حد المحسوس وحده . . . على فرض أنه ليست هناك آخرة . . وما ضرر الإيمان بها ؟

قد يقال : إنه ضرر التواكل ، والتواكل . . مصدر الكسل وعدم العمل !

ومن قال : إن التواكل ظاهرة دينية ؟ . إنه ظاهرة الانحراف عن الدين .

وقد يقال : إنه ضرر السؤال ومذلته من أجل لقمة العيش ؟ والسؤال يتنافى مع كرامة الإنسان ! .

ومن قال : أيضاً : إن السؤال أمر ديني . . من لوازم الإيمان بالدين ؟

. . إن الإيمان بالآخرة مصدر دفع نحو العمل والإنتاج . . وفي الوقت نفسه مبعث سلام في حياة الإنسان على هذه الأرض . . وعامل أساسي في تكوين الضمير الإنساني . . واستدامة دفعه .

إذا لم تكن الإنسانية في حاجة إلى ضمير ، فما أغناها عن دين الله ، ولتكتف بفلسفة العلم الخلقية ، وهي فلسفة النسبية في القيم الأخلاقية . . بجانب اكتفائها بالاشتراكية العلمية في تنظيم المجتمع وفي . . تنمية العلاقات المتبادلة بين أفراده !

. . . وإن هي افتقرت إلى ضمير فليس هناك من مصدر له . . إلا دين الله

---

(١) المؤمنون ٣٧ .

رب السموات والأرض . **لأن العلم أبى إلا أن يكون الانسان مادة . . تتبعها ظواهرها فيه . . كما تتبعها في أية طبيعة أخرى . . وأبى أن يكون للقيم العليا وجود أصيل . . تتبعه آثاره سواء : في تكون الضمير . . أو في السلوك .**

إن العلم إذا استطاع أن يوفر للإنسانية الخير المعنوي ، وهو السلام والاستقرار في علاقات الأفراد والمجتمعات ، كما يستطيع أن يوفر لها الرفاهية المادية بالصناعة والتقدم في الآلية والتحكم في الأرض والماء والجو . . فهو الإله يجب أن تتجه إليه الإنسانية جميعها بعبادتها إياه في محرابه ! . . بعد أن اتجه إليه من قبل أصحابُ الفكر الوضعي ، وفلاسفة الاتجاه المادي ، من : فيرباخ . . . إلى ماركس .

. . . ولكن إذا كان يستحيل عليه أن يصنع ذلك . . فليس أمامه إلا مصادقة دين الله في توجيه البشرية . ويستحيل عليه أن يصنع ذلك . لأنه ليس أصلا يتبعه الإنسان . . وإنما الإنسان صانعه وموجهه . ويعود الأمر من جديد إلى : **الانسان** . فإن لم يكن مؤمناً بالإنسانية عن طريق إيمانه بالله . . فليس هناك ضمان لتوجيه العلم دائماً نحو الخير العام .

« كلا إن الانسان ليطغى أن رآه استغنى » .

. . . تلك طبيعة الإنسان . فإن لم يكن له ايمان بجانب العلم ، لا يؤمن أن يكون العلم مصدر طغيان الإنسان . ولن يستقر سلام في مكان ما . . طالما هناك طغيان .

« والعصر . إن الإنسان لفي خسر . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر » .

وهذه سنة الحياة الإنسانية التي لا تتغير ولا تتبدل . . . إن ترك الإنسان بعقله وغرائزه فقط . . . لا يُؤمن إلا بذاته وطاقاته فحسب . . . إن ترك

ورغبته في الاستقلال وغروره بخالقيته ... فحتماً مصير أمره .. الخسران في حياتــه .

فليس هناك خسران بعد القلق والخوف ... وبعد الحقد والنزاع ... وتلك هي نتائج الأنانية ، التي تدفع إليها الغرائز بطبيعتها ، في مواجهة العقل المستضعف آنئذ .

فإن أضاف الإنسان إلى طاقاته الخاصة من غرائز وعقل .. توجيه دين الله : فآمن ، وعمل صالحاً ، وتعاون على نصرة الحق دائماً ، واستعان بالصبر في مناصرته للحق ، وفي استقامته في السلوك ، وفي إيمانه بالله ... لم يلحق به خسران ولا أذى .. وعاش في هدوء وسلام ، وتجنب حياة الحيوان .. في نزاعها المستمر ، واضطرابها الذي لا ينتهي .

الإنسان زُوِّد من طبيعته بسمع وبصر ، وعن طريقهما يفتح المجال لعمل العقل في تفكيره .. وفي تحصيل معرفته .

... وبجانب السمع والبصر .. كان له القلب أو الفؤاد ، وهو مكان الإيمان . فإن تركه خالياً .. فليس هو مباشر لجميع طاقاته .

وهنا يكون القصور في تنمية جوانب إنسانيته . ويستحيل عليه وقتئذ أن يصل إلى هدف إنسانيته .. في نفسه .. وفي مجتمعه .

وأولى به لهذا .. ألا يقف بتطوير نفسه عند بعضٍ من جوانبه .. مهملا البعض الآخر منه . إن ذلك ليس الحكمة في التفكير .. وليس اليقين في المعرفة .. وليس الكمال في الوجود الخاص به .

... إنه الإنسان .. في تطوره :

... وسيظل متطوراً .. ولكنه لن يصل إلى نهاية هذا التطور ... وحده ، وبغير هداية الله .

تنازع البقاء الأيديولوجي
في المجتمع الإسلامي المعاصر

الفصل الأول

في ميزان التقييم

الاتجاه العلماني :

* اقتحم الاتجاه العلماني مجتمع المسلمين في أي مكان احتله المستعمر الصليبي ، منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي وقبله في بعض البلاد الإسلامية ، وأخذ يسعى لتوطيد قدمه .. وشغل الفراغ الذي تركه الإسلام في تراجعه في حياة المسلمين .

وكان يعتمد هذا الاتجاه في سعيه نحو التوطيد وشغل الفراغ .. على قوة المستعمر الأجنبي في احتضانه ودفعه . ومن جانب آخر كان يعتمد على ضعف الذين احترفوا بالدعوة الإسلامية ونصبوا أنفسهم .. حفظة ورعاة لتعاليم الإسلام ومبادئه .

... اقتحم الاتجاه العلماني مجال التعليم في المجتمع الإسلامي ، وبعد فترة من الزمن تمكن منه ، واستطاع أن يكون الأساس في تخريج المثقفين ،

والمفكرين ، والبورجوازيين في أجيال هذه المجتمعات .

. . . ونزل مجال التشريع والقضاء ، واستطاع أن يرد فقه الإسلام عن الحياة السياسية والمدنية . . إلى علاقات الأسرة المسلمة وحدها . . في العلاقات الزوجية والأحوال الشخصية .

. . . ونفذ إلى التوجيه في المجتمعات والحياة العامة ، وعارض بنزعته اللادينية في صلابة وجرأة . . **رأي الاسلام في حلول المشاكل ، أو في قيامها .**

. . . واستولى على نظام الحكم بفلسفته الانسانية ، التي تسقط الدين واعتباره ، وتولي العناية بالانسان كصاحب « خالقية » واستقلال ، دون حاجة إلى ما يسمى : بهداية السماء . . وكتاب الله .

* وأخذ يغالب الإسلام في عنف ، ويقهره على الاستكانة والتخلي عن سيادته ، طوال فترة الاستعمار .

. . . وبعد استقلال المجتمعات الإسلامية لم يعد الوضع أحسن بالنسبة للإسلام في عهود الحكم الوطني . لأن هذا الحكم الوطني اعتمد على الجيل الجديد . وهو ذلك الجيل الذي نشأه الاتجاه العلماني في المدارس **العصرية** . . وعلى أساس من توجيهه ونزعته .

. . . فكان نداء هذا الحكم الوطني . . بعد الاستقلال :

الدين للديّان ، والوطن للجميع !

. . . وكان شعاره : الحياة المعاصرة ، واستكمال اقتباس نظمها : السياسية ، والإدارية ، والتشريعية ، والتعليمية ، والفنية ، والعلمية ، والأدبية ، من الغرب ، **حتى يصبح المجتمع حضارياً معاصراً ، وليس رجعياً متخلفاً ! ! . .**

. . . وحملت كلمة : الحضارة المعاصرة : كل معاني البعد عن الماضي

وتراثه . . . كما حملت كلمة : الرجعية ، كل معاني البغض والكراهية لذلك الماضي . . مهما كانت له من قيمة ذاتية . . ومهما دخل فيه من تعاليم الإسلام ومبادئه !

وشعار : الوطن للجميع . . أصبح يخفف من وزن الإسلام ، ويقلل من اعتباره .

والحياة العصرية أصبحت تبعد البقية الباقية منه عن الحياة العامة . . وترد المظاهر الإسلامية إلى المسجد ، الذي تخلف بدوره عن الامامة وتشبث بالشكل ورسم [illegible] ادة التي تؤدى فيه ، وعزل نفسه تماماً عن حياة المسلم اليومية ، وحياة [illegible] . . وأصبح الحجاب بينه وبين هذه الحياة الاجتماعية . . هو جدار هذا المسجد الذي يفـ [illegible] خارجه عن داخله .

ولو أن الاتجاه العلماني ، ونزعته اللادينية ، في المجتمعات الإسلامية . . كان يشدد على إبعاد الديانات الأخرى فيها ، وبالأخص المسيحية ، على نحو ما يشدد على الإسلام ، ويهاجمها كما يهاجمه . . . لكان صادقاً فيما يرى . . ومؤمناً بنزعته إيماناً لا يشوبه نفاق .

. . . ولكن في الوقت الذي ينكر فيه هذا الاتجاه في المجتمعات الاسلامية . . على الإسلام توجيهه وتربيته ، ويصفها : بالتخلف والرجعية . . . يعين على إنشاء مدارس الإرساليات الأجنبية التبشيرية فيه ، ويصفها : بالتقدمية ! !

فكلية البنات الأمريكية مثلا وهي مدرسة تبشيرية مسيحية بالقاهرة ، والجامعة الأمريكية بها وهي كلية إنجيلية تبشيرية ، والجامعة الأمريكية بلبنان ، وكذا جامعة القديس يوسف به أيضاً ، وما على شاكلتها في المجتمعات الإسلامية كالجامعة الكاثوليكية بجاكرتا في إندونيسيا . . جميعها رمز التطور والتقدم ، ونماذج لحضارة الحياة المعاصرة ! !

. . . الاتجاه العلماني يبارك إنشاء مثل هذه المؤسسات التعليمية ، ويصفها بالتقدمية في المجتمعات الإسلامية . . لأنه يبغي منها هدفاً واحداً . . هدفاً صليبياً . . . هدفاً استعمارياً . . . هو تحطيم القيم الإسلامية والعمل على إبعاد النفوس والقلوب عنها ، كي يخلق فراغاً يسكنه هو نفسه . . بما يفرضه من التبعيـــة .

ومعنى أن يشغل الاتجاه العلماني الفراغ في حياة المسلمين . . معادلة تساوي : شغل هذا الفراغ **بالتبعيّة** الفكرية ، والسياسية ، والتشريعية ، والإدارية ، والتعليمية ، والتوجيهية ، والفنية . . . **للغرب** . . ولما يقوم فيه اليوم وغداً : من نظم وأساليب للحياة الإنسانية في مجتمعه .

وإذن : لم يكن من المستغرب : أن تناقش قضية وحي القرآن ، يوماً ما في جامعة فؤاد الأول . . (جامعة القاهرة الآن) ، باسم العلم ومنهجه في البحث ، حتى يُمنح التصديق لنتائج المنهج العلمي في البحث ! وليس للوحي في ذاته كوحي ! . . لم يكن من المستغرب أن يُحتكم إلى آثار المجتمع الجاهلي في الجزيرة العربية قبل أن يحتكم إلى ماورد في القرآن من قصص تاريخية . . . . لم يكن من المستغرب ذلك . . لأنه الاتجاه العلماني . . ونزعته اللادينية بالنسبة للإسلام وحده . . ولانه اتجاه المجددين العصريين في المجتمع الإسلامي في البلدان الإسلامية . . وفي مواجهة أصحاب الاتجاه القديم فيها !

ودرجت الأجيال الجديدة ، في عهود الاستعمار ، ثم بعد ذلك في عهود الحكم الوطني في أي مجتمع إسلامي . . على النزعة اللادينية الإسلامية ، التي مكّن لها الاتجاه العلماني في أرض الإسلام والمسلمين ، من قبل .

ولم تحاول هذه الأجيال أن تضع هذه النزعة موضع المناقشة . . . لم تحاول أن تراجعها وتقف على قيمتها في بناء المجتمع الجديد بعد الاستقلال . . . لم تحاول

أن تفعل ذلك : لأن هذه الأجيال تعيش نفسها في فترة **حضانة** بين يدي هذه النزعة . . ولم تصل بها أحداث المجتمعات الإسلامية بعد ، وعوامل تطورها إلى الوقوف أمامها . . ومناقشتها . . وإعادة تقييمها . . والأخذ بما تسفر عنه هذه المراجعة في التخطيط لمستقبل هذه المجتمعات .

. . . إن ممارسة الأجيال الجديدة للحكم الوطني في المجتمعات الإسلامية بعد الاستقلال السياسي . . تسير على تقليد الغرب في كل ماله من نظم . . لأنها ورثت أصول هذه النظم من الغرب المستعمر في مجتمعاتها الإسلامية التي مُنحت الاستقلال السياسي منه . . ومن السهل عليها أن تستمر على أساس منها عن طريق . . المحاكاة والتقليد . . بدلا من التأصيل من جديد على تراث الماضي في تلك المجتمعات .

. . . ولأنها كذلك غير مستعدة بحكم تكوينها الثقافي ، والتوجيهي . . أن تنظر في هذا التراث **نظرة فاحصة** .

. . . وكذلك بسبب ما أُسدل على هذا التراث من ألوان قاتمة صرفت نفوسها عنه ، ورسمت في تصورها أياه . . شبحاً رهيباً ، يخيف ويفزع قبل أن يشجع على الإقدام عليه .

• وقد استصحب الاتجاه العلماني في المجتمعات الإسلامية مع ذلك . . دعوى :

التجديد في طبيعته ولحقه في التصور له . . حسنُ الاعتقاد فيه على أنه : يمثل الإنسانية في صورتها الحضارية ، كما يمثلها من جانب آخر . . . ذلك التقدم العلمي والتكنيكي في الصناعات لدى المجتمعات التي تبنته . . وهي المجتمعات الغربيـــة .

. . . وهذا وذلك من شأنهما أن يبعدا التخلي عن هذا الاتجاه بسرعة . .

ويحولا دون النظر إليه . . نظرة الفاحص المستعرض لعناصر قيمته الذاتية .

ولم يكن شأن هذا الاتجاه في المجتمعات الغربية في الضغط على الدين فيها ، من المسيحية أو اليهودية . . كشأنه في المجتمعات الإسلامية عندما نقل إليها . . مع أنه كان وليد الثورات في أوربا ، ونتيجة المصادمات الفكرية والسياسية والفنية هناك . . لم يكن له هذا الشأن هناك في مجتمع الغرب ، لانه قبل ظهوره ، وقبل دخوله في الصراع من أجل البقاء . . كانت هناك سلطة للدين ، هي سلطة الكنيسة . وكانت هذه السلطة تمارس اختصاصها في جميع جوانب الحياة : السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والفكرية والتوجيهية . . . فكانت لسلطتها قوة . . . وهيبة .

ولم تزل ، بعد أن وجدت في ثنائية مع السلطة الجديدة ، وهي سلطة العلمانية للدولة . . تمارس سلطاناً ونفوذاً ، وإن كان في مجال أقل وأضيق عن ذي قبل ولكنها مع ذلك سلطة ، تدافع عن المسيحية أو اليهودية . . وفي بعض الأحيان يتاح لها التدخل في التغيير في مجال الدولة نفسه . . وفي اختصاص سلطتها القائمة على العلمانية . . وفي سياستها وتشريعاتها .

والقوة التي تمثل الماضي في المجتمعات الإسلامية قوة لم تكن تستسلم للاستعمار إبان قوته . . ولكنها تستسلم للحكم الوطني بعد الاستقلال . . أكثر من أن تعارضه . لأن هذا الحكم منذ أن قام . . دفع بتلك القوة الإسلامية إلى محيطه في النفوذ والسياسة ، عن طريق مد سلطانه إلى المصدر الذي تعتمد عليه في الحياة والرسالة معاً ، وهو مصدر : **الأوقاف**

. . . وأصحاب هذه القوة ، وهم العلماء . . اصبحوا بسبب تلك الولاية السياسية والاقتصادية موظفين ، **أكثر منهم أصحاب رسالة وفكرة . . .** عليهم الطاعة . . وعليهم أزيد من ذلك تبرير جميع تصرفات الحكم الوطني من الوجهة الإسلامية !

. . . مع أن المستعمر ، وقت استعماره ، لم يستطع أن يمد نفوذه مداً مباشراً ، أو في فاعلية نافذة . . إلى أرباب هذه القوة ، وإلى مصدرها في الحياة والرسالة . لانه كان يخشى إثارة الشعور العام . . . الشعور بالمساس بالدين : وهو أجنبي عنه .

وكان يترك أمر الضغط على هذه القوة في صورة أو في أخرى إلى : « الوطنيين » انفسهم : ممن هم في خدمته وخدمة رسالته ، أو ممن هم يتصرفون طبقاً لنزعة الاتجاه العلماني اللاديني لديهم .

ووضع المجتمعات الإسلامية الحديثة ، يوم أن اقتحمها الاتجاه العلماني مع الاستعمار الصليبي . . . كان يختلف عنه يوم أن دخلتها الفلسفة الإغريقية الوثنية في العصر العباسي . ولم يكن إقبال المسلمين على ترجمة هذه الفلسفة إلى اللغة العربية إذ ذاك . . . أمارة ضعفهم واستسلامهم لما جاء فيها من أفكار ومبادىء ، على نحو ما استسلموا للاتجاه العلماني ونزعته اللاإسلامية ، عندما اقتحم بابهم . . وثبت قدميه على أرضهم .

. . . إن الفلسفة الإغريقية الوثنية لم تقتحم المجتمع الإسلامي ، وإنما ظل المجتمع الإسلامي هو الذي امتد إلى مقار مدارسها في : الشام . . والاسكندرية ، فوجدها ، ووجد لها أتباعاً . . ومصادر .

ويوم أن حث الخلفاء على نقلها من السريانية أو اليونانية إلى العربية . . حثوا عليها تحت تأثير جانب فيها وهو المنطق الصوري لأرسطو . . وما بدا فيه من دقة كانت تختلف عن طابع الأدب العربي وفضفاضيته . . وكذلك تحت تأثير سمعة الحكمة على العموم ، وما تحمل من تأثير ، في ذلك الوقت نحو التفتيش عنها !

ورغم إقبال بعض العلماء من المسلمين على دراسة الفلسفة الإغريقية ،

وعلى تاييدها والدفاع عنها . . . **فانها ظلت رافداً فحسب للفكر الانساني ، ومنعزلا عن الاتجاه الأصيل للمجتمع الاسلامي وقتئذ . . وهو اتجاه الاسلام ونظامه . . ولم تصبح يوماً ما بديلا عنه .**

وفي الوقت الذي أقبل فيه بعض العلماء عليها ، ناوأها فيه بعض آخر منهم . وبقيت في قيمتها لذلك . . . موضع شك وريبة : والحكم على قيمتها كان من تعاليم الإسلام . . وقبولها أو رفضها . . كان كذلك من مبادىء الإسلام.

ولم يتراجع الاسلام أمامها ، ولم يخل مكاناً لها لتشغله . . عوضاً عنه . . .

وذلك على خلاف ما تم بالنسبة للاتجاه العلماني في المجتمعات الإسلامية الحديثة . . . أتي به من الغرب وأفرغ له مكان في المجتمع . . يتسع بامتداد الوقت ليشغله ويستقر فيه .

. . . وروّج له على أنه اتجاه الحياة المعاصرة . . . بينما دُفع بالإسلام إلى الخلف على أنه يمثل : الماضي الذي لا يصلح للحاضر ! . . والغد . واحتفظ للاتجاه العلماني بالسبق في التوجيه . . كما احتفظ له وحده كقاعدة . . في التعليم والتنشئة للأجيال المقبلة .

وكان الحكم على هذا الاتجاه وصلاحيته صادراً من الأجنبي الذي دفع به إلى حياة المسلمين ، ولم يكن على أساس من تقييم المسلمين أنفسهم . . استناداً إلى تراثهم العقلي ، والثقافي ، والروحي ، واستناداً أيضاً إلى أهدافهم ورسالتهم في مجتمعاتهم التي تميزت بها .

. . . وأخيراً يوم أن حث الخلفاء والرجال الرسميون في الدولة العباسية على نقل الفكر الغربي إلى اللغة العربية . . ويوم أن شجعوا على دراسة هذا الفكر والانتفاع بما فيه من جوانب علمية ، كبحوث الطبيعة والرياضة . . . كانوا أصحاب سيادة أخرى على توجيههم الإسلامي .

. . . لكن وقت أن اقتحم الاتجاه العلماني المجتمع الإسلامي الحديث ، ويوم أن تمكن فيه من التوجيه . . لم يكن المسلمون هم أصحاب السيادة . . وإنما كان السادة غيرهم في مجتمعاتهم . . كان السادة : هم المستعمرون ، وكانوا أصحاب الكلمة النافذة فيها .

فكيفوا المجتمع القادم على حسب ما يريدون لأنفسهم هم .. لا على حسب ما يؤمل ويرجى للمسلمين : من قوة . . واستقلال . . ورفاهية .

. . . ولم يكن أمامهم إلا أن ينتقموا لهزائم الحروب الصليبية ، التي انتهت بانتهاء القرن الثالث عشر الميلادي . . ينتقموا من دين المسلمين ، وهو مصدر تماسكهم وارتباطهم .

. . . ولم يكن أمامهم كذلك – لكي يبقى المسلمون أذلاء ، أتباعاً لهم – إلا أن يمكنوا لاتجاه العلمانية من السيطرة . فهو كفيل بإبعاد الإسلام أولا من مجال التوجيه والحياة العامة ، وفي الوقت نفسه . . كفيل بجذب المسلمين إلى الحضارة الغربية ، والتبعية إلى القيادة السياسية للغرب ، بحيث يستجيبون لكل داعية فيه !

وقد تكرر ذكر الاتجاه العلماني ، في الحديث : لأنه الأساس ، وليس الاستعمار المباشر . . في هز قيم المجتمعات الإسلامية . وهو كما يُعبر عنه Secularism : جملة من المبادىء والتطبيقات ، ترفض أية صورة من صور الإيمان بالله والعبادة . . . هو الإيمان
بوجوب تنحية الدين وإبعاده من الدخول في أي شأن من شؤون الدولة، وعلى وجه أخص . . في التربية العامة .

وإذا كان صراع المجتمع الأوربي ضد سلطة الكنيسة ، منذ القرون

الوسطى ، قد مهد لهذا الاتجاه في المجتمع الغربي . . فان الثورة الفرنسية في آخر القرن الثامن عشر . . قد دفعت به إلى الأمام في الحياة السياسية الغربية . ومع ذلك لم يستطع أن يمارس نشاطه في حرية وانطلاق في تلك الحياة الغربية. . بفعل السلطة المقابلة ، وهي سلطة الكنيسة الكاثوليكية . . أو دولة الفاتيكان .

وإذا كان العقد الثنائي بين الفاتيكان كممثلة المسيحية ، وأية دولة غربية ، عدا البروتستنتية . . يقضي بالفصل في التطبيق العملي في حياة المجتمعات : بين الكنيسة والدولة . . فان الكنيسة مع ذلك اقتحمت دائرة الدولة وبالأخص في جانبها السياسي . وذلك بانشاء الأحزاب الديمقراطية المسيحية ، كي تمارس سياسة الدولة . . في غير غض من المسيحية . . أو في غير تطرف ضدها ، بل في عطف عليها ، وتمكين لجميع النظم الدينية في حياة المجتمع . وبذلك لا تكون الدولة في عداوة مع الكنيسة . . بل في خدمتها .

. . . وبذلك أيضاً لم يُصبح الاتجاه العلماني في المجتمعات الغربية ذا خطر على الدين ، وهو المسيحية . . إلا يوم أن احتضنته الماركسية اللادينية ، وطبقته الشيوعية اللينينية ، فأصبح صاحب خطر على الدين وعلى المؤسسات الدينية ، في كل بلد يمارس فيه الاتجاه الشيوعي اللينيني من الماركسية . . . . السلطة في الحكم .

وفي دساتير المجتمعات الإسلامية المعاصرة التي وضعها المستعمرون ، عند إعلانهم استقلال البلاد التي استعمروها ، والتي صاغها الوطنيون في عهود حكوماتهم بعد الاستقلال عندما يُنص فيها على إبعاد الدولة عن الدين في ممارسة شؤون الحكم . . . قصد بذلك إلى الفصل الواضح بين الإسلام وفلسفة الحكم الإنساني . . وهي تلك الفلسفة القائمة على الاتجاه العلماني .

. . . وربما لم تكن هناك مادة في دستور ، وضع لمجتمع إسلامي معاصر ،

أو سيوضع له بعد استقلاله ، حرص أصحابُ الحكم الوطني على تنفيذها ، وفي عنف أحياناً ، وفي أسلوب ساخر أحياناً أخرى . . مثل مادة : **الدين والدولة** . . فتتخذ أساساً لتبرير الإبقاء على كثير من المنكرات . . بل ولاضطّهاد بعض المؤسسات الإسلامية ، وإلغاء بعض المنظمات الدينية . . بل وللثورة على كثير من فروض الإسلام : كالصوم . . . والحج مثلا .

. . . وذلك لكي يظهروا أنفسهم وطنيين ، وهم سائرون في خطوط الاستعمار السابق . . . ويعلنوا عن تقدمهم ، وهم لم يقيموا بعد مقاييس التقدم . . إلا بالأخذ من هنا وهناك . . والتأرجح اليوم ، وغداً . . بين استحسان هذا . . وذاك .

* * *

* اهتزت القيم الأصيلة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة ،

* وغلب الاتجاه العلماني ، بما ينطوي عليه من مطاردة للإسلام ، ولمبادئه . . ومن ميل قوي لتقليد الغرب . . فيما له من حضارة ،

* وتأرجحت المجتمعات الإسلامية في مقاييسها . . تبعاً لما تقتبسه من الغرب . . وتتبعه في أي اتجاه تقلده فيه ،

* وبعُدت الأصالة في المجتمعات الإسلامية ، وبعُد الاستقلال الفكري ، والاقتصادي ، والسياسي ، والتوجيهي ، والثقافي ، والفني فيها . . . وأصبح الأمر مداً وجزراً . . بين كتل متناقضة . . وبين اتجاهات مختلفة . . وبين عالمية وقومية .

نظم الحكم :

. . . وقد رأينا من العرض لنظم الحكم السياسية التي تسود اليوم المجتمعات

الإسلامية في مواجهة رأي الإسلام ، الذي يعد النظام الأصيل لتلك المجتمعات ، بحكم تراثها وبحكم ما تنشده من استقلال واستقرار ... رأينا : أن النظام الرأسمالي كان وليد بيئة معينة ، هي البيئة الغربية ، وكان نتيجة لخصومة مريرة ، هي الخصومة مع الكنيسة ونظام القرون الوسطى .. وكان انطلاقاً بعد تحديد ، فبالغ في انطلاقه وتجاوز كل حد معروف ... تجاوز حدود الإنسانية نفسها ... وتجاوز حدود الأخلاق .. وطغى .. لأنه استغنى .

... وكانت الدعوة إلى النظام الاشتراكي كرد فعل .. ثم قيام النظام الماركسي ... فدفع الانطلاق الفردي ، وذهب به .. ثم بالغ في وضع الحدود والقيود .. وذهب من جديد باستقلال الفرد ووحدته ، في : كل لا يعرف فيه ، ولا تدرك له سمة ، مما كانت تميز استقلاله ووحدته ... وطغى وتجبر .. كما طغى النظام الرأسمالي قبله .

... والضحية هنا ، وهناك : هم ملايين الأفراد العديدة في المجتمعات الإنسانية .

... والطغاة هنا ، وهناك : قلة .. تستند إلى المال ووفرته بأيديهم مرة .. أو إلى الحرمان من المال .. ودعوى : إبعاد شبح الفقر .. من حياة الملايين مرة أخرى !

والنتيجة في كلا النظامين :

حرمانٌ لا يرد .. حرمان من الحرية الفردية .. وحرمان من متع الحياة الدنيوية .. حرمان لا يُقهر ولا يغلب .. وخداع لا نهائي بدنيا المال والصناعة ، او بالفردوس المزعوم على هذه الأرض ... يوم يتحقق وجود المهدي المنتظر ! ! وعلامة قدومه . انهيار الرأسمالية .. وسيادة الطبقة العاملة .. وقيام المجتمع العمالي العالمي !

واحتكاك كل واحد من النظامين بالآخر في صراع أيديولوجي مرير ، وفي إعداد لا ينتهي لوسائل الحرب المدمرة ، تسبب عنه شقاء الجوع ، وزيادة الحرمان للملايين من سكان العالم ، بالإضافة إلى ما أشاعه من : القلق والاضطراب في نفوس الأفراد وفي علاقات بعضهم مع بعض . . دفع القائمين بأمر كل من هذين النظامين منهما إلى كسر حدة الطغيان ، والتفكير في تخفيف الحرمان . . فكان خروج من أقصى اليمين ، وخروج آخر من أقصى اليسار . . . وكانت محاولات للوصول من كل طرف إلى الوسط ، ولكن أيهما لم يبلغه بعد . . . وربما لا يبلغه واحد منهما إلا بعد أجيال :

لأن الاتجاه الماركسي اللينيني ، الذي يُرهب الرأسمالية ويدفعها إلى العدول عن الاستمتاع بطغيان المال ، خشية أن يقضي عليها تماماً . . . انقسم على نفسه ، وأصبح الميل التحريري يصطدم مع الميل التقليدي الرجعي فيه . . . أصبحت الشيوعية الروسية تحتك بالشيوعية الصينية . . . أصبحت الأخيرة تتهم الأولى : **بالردة** . . وبعدم الولاء للماركسية اللينينية . لأن الشيوعية الروسية تسعى . . لصالح الإنتاج الزراعي بوجه خاص ، ولصالح المستهلكين الذين طال حرمانهم سنوات من أجل القوة المدافعة عن الماركسية . . . تسعى إلى التحرر من الفروض النظرية التي صاغها ماركس . . ودلّ التطبيق العملي على ضررها بالنسبة للانتاج .

وقد وصل أمر التحرر من هذه الفروض في سياسة روسيا الإنتاجيه . . أنها أصبحت تفكر في : إعادة الملكية الزراعية بإلغاء المزارع الجماعية ، ثم تمليك الأرض للأفراد (١) .

---

(١) على نحو مانشرت جريدة الأهرام المصرية في الصفحة الأولى من عدد ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٥ . . عن صحيفة كومسومولسكايا برافدا السوفيتية : أن الخبير السوفيتي زولين قال مقاله : إنه يتعين على روسيا أن تعود إلى نظام ما . . يسمح بالملكية الفردية للأرض الزراعية لحل مشكلات الزراعة التي تتجدد عاماً بعد عام . . على أن تملك الأرض لمن يفلحها .

ولو عُرف : أن ستالين كان يحدد الشيوعية ، بأنها : إلغاء الفقر ، وإلغاء الملكية الفردية . . لعرف ما تدل عليه الحركة الجديدة في روسيا من بُعْد عن النظام الماركسي اللينيني ، الذي جعله ستالين . . . حقيقة واقعة . . بحملاته الدموية الإرهابية مدة حكمه ، في ثلاثين عاماً .

ومن شأن النزاع العقيدي . . أن لا يدفع بالحركة الشيوعية إلى الأمام . . وإلى القوة العالمية المخيفة .

ومن ثم فالرأسمالية لا تتحرك ، أو تتحرك في بطء . . نحو الوسط . وكذلك الحركة التحررية . . يقيدها هذا النزاع . . ضد السرعة في الحركة .

والمجتمعات الإسلامية المعاصرة ، بحكم الوضع الذي فرض عليها عن طريق الاتجاه العلماني ، والتبعية للحضارة الغربية ، تبعيةً يصعب معها الانفكاك عنها . . تتذبذب بين هذا النظام . . وذاك .

. . . وفي أخذها من النظام الرأسمالي لا تجاري المجتمعات الرأسمالية في التعديلات التي أدخلت على نظام الحكم هناك لتحقيق صنوف الرعاية الاجتماعية المختلفة ، خروجاً من نقطة النهاية في اليمين . . بل تقف جامدة ، وعلى نحو ما كان على عهد الاستعمار ، في استغلاله الاقتصادي . وهنا تبدو ظاهرة :

المساواة وظاهرة تكافؤ الفرص .. باهتة لا لون لها ، أو معدومة كلية في المجتمع الاسلامي ، الذي يسير وفق هذا النظام الرأسمالي .

. . . وفي أخذ هذه المجتمعات الإسلامية من النظام الماركسي . . تقف به في الجانب الاقتصادي . . في دائرة واحدة منه ، وهي : التأميم أو الغاء الملكية الفردية . . دون أن تسير بفكرة الاشتراكية في التشريعات المالية والادارية . . . وفي غيرها من الجوانب الأخرى . . مما يحقق أسلوب الحياة الاشتراكية . وبهذا تزاوج في الواقع بين بعض أجزاء النظام الاشتراكي المقتبس أخيراً . . ورواسب

النظام الرأسمالي الموجودة قبلا . وهي مزاوجة ضارة ، حصيلتها : التعقيد في نظام الحكم نفسه ، وفي فهم فلسفته . . . حصيلتها تأكيد : **المتناقضات** . . وليست إزالتها . . كما يبغي الاتجاه الاشتراكي . . من الوجهة النظرية على الأقل.

. . . وعدم العناية بالإسلام ، عند اقتباس النظام الاشتراكي في أي مجتمع إسلامي معاصر ، لا يعود إلى الإيمان بالنظرية الماركسية . . **بقدر ما يعود إلى اتباع الاتجاه العلماني السابق** وأثر تجاربه العديدة في : تمكينه . . وتوطينه . . في المجتمعات الإسلامية .

ولو أعاد الوطنيون ، بعد استقلال المجتمعات الإسلامية سياسياً ، تقييم النظم الغربية ، وراجعوا في الوقت نفسه نظام الإسلام ، كما يصوره كتاب الله .

لآثروا أن يكونوا مسلمين في مجتمع إسلامي ، بدلاً من أن يكونوا مستغربين في بلد شرقي ، له تقاليده وتراثه الروحي والفكري . . . لآثروا أن يكونوا وطنيين ، لهم تاريخ ، ولهم حضارة ، ولهم مستقبل يجب أن يرتبط بهذا التاريخ وبتلك الحضارة .

. . . إن ما آمن به كارل ماركس ، وإن ما وصلت إليه الرأسمالية قبله . . تطرف في النظرة إلى : **المال والملك** . وما وقع من كارل ماركس . . كان يجب أن يقع ، بعد أن وصلت الرأسمالية إلى ما وصلت إليه على عهده . لأن ذلك أمر حتمي لا شك فيه .

. . . ومن الحتمي كذلك : أن لا تبقى الماركسية عند حد المذهب اللينيني . . من الحتمي أن تنفك عنه : وقد انفكت عنه بعد قرابة أربعين عاماً على وفاته . . . من الحتمي أن تعود من : إلغاء الملكية الفردية إلى : إقرار الملكية الفردية من من جديد ، وهي تحاول أن تعيد اليوم في المزارع الجماعية تمليكها ، بعد تفتيتها . . إلى من يفلحونها . . من الحتمي أن تصل إلى الوسط . . من الحتمي

أيضاً : أن تتجاوز هذا الوسط إلى أقصى اليمين . . ثم ترتد عنه إلى اليسار جملة ، مرة أخرى . . فيعود كارل ماركس آخر . . في قرن آخر من قرون البشرية . . إذا قيض للبشرية البقاء .

. . من الحتمي ذلك : لأن الشيء في تطوره لا بد أن يبلغ أولا . . نهايته . وبلوغ نهاية أيّ شيء ما . . هو في وصوله إلى ما يضاد بدايته :

إن كان حياً . . فسيكون ميتاً ،

وإن كان ميتاً . . فسيبعث من جديد حياً ،

وإن كان ظلاماً . . فسيضير إلى ضياء ،

وإن كان ضياء . . فسيصير إلى ظلام ،

وإن كان ماء ملحاً . . فسيصير إلى ماء عذب ،

وإن كان عذباً . . فسيصير إلى ماء ملح ،

وإن كان ماء متجمداً . . فسيشع فيه الدفء ، وتشيع فيه الحرارة ، ويصير إلى بخار ، فسحاب . . يعلو الأرض بعد أن كان متحجراً عليها .

والتطور قانون حتمي للحياة ، لا يختلف إطلاقاً . . . يخضع له كل كائن ، مهما كان نوعه . وإذن لا مفر من تغيير النظام الرأسمالي . . ولا مفر كذلك من تغيير النظام الماركسي بعد فترة من الزمن تمر عليه .

والإسلام في نظامه أقر خصائص الطبيعة البشرية نفسها ، ووضع للمجتمع قوانينه التي تقوم على هذه الخصائص ، مجردة عن غرض ، وعن سبب آخر وراءها . . . مجردة عن هوى وانفعال . . . مجردة عن حزبية وطبقية ..الخ .

. . . ونظرته إلى المال تحمي المجتمع من أن يكون رأسمالياً ، أو ماركسياً .. تحمي تقلب المجتمع بين اليمين واليسار . . . تحميه من أن تستبد به فئة قليلة

طاغية ، تقوم على سند من المال . . أو على دعوى دفع الحرمان من المال . . تحميه من الصدام والصراع الطبقي ، كما يقول ماركس . . وتوفر له جو العلاقات الإنسانية التي تقوم على المحبة . . والإخاء . . والمساواة في تكافؤ الفرص في الحياة . . وفي الاعتبار البشري .

. . . إن نظرة الإسلام إلى المال ، وقد عرضناها من قبل . . تحول دون تكديس المال . . وبالتالي تحول دون أن يقوم النظام الرأسمالي ، ويسيطر على الحكم والتوجيه ، ويسلب الأفراد . . حرياتهم السياسية . . والاجتماعية .

. . . وهي بنفسها تحول دون النظام الماركسي اللينيني . . أو تحول دون الحاجة إلى الاتجاه الاشتراكي في جملته . لأن هذا الاتجاه ليس أصلا في المجتمع . إذ وجوده وجود مترتب على انحراف نظام آخر قبله . . . وهو النظام الرأسمالي .

. . . ووجوده كذلك . . وجود موقت ، لأنه ريثما يوجد . . يبتدىء في الانتهاء ، بحكم التطور وحتمياته .

ولكن لا بد أن تمر فترة ، تطول أو تقصر ، حتى يدرك المسلمون قيمة إسلامهم .

ولن يدركوا هذه القيمة من غير تضحيات ، ومن غير شقاء . . وحتى تزول غشاوة العلمانية . . ويزول بريق الحضارة الأوروبية .. **في الاغراء والدفع إلى التقليد**

. . في التوجيه

وإذا كان نظام الحكم الذي استصحبته العلمانية إلى المجتمعات الإسلامية الحديثة والمعاصرة ، هو النظام الغربي الرأسمالي . . . فإن أمر التوجيه الذي جاء مرافقاً يختلف بعض الشيء : لأن التوجيه يتميز بمصادره في الدول الغربية .

فالمجتمعات الأوروبية التي شاركت جميعها في نظام الحكم الرأسمالي ، على عهد الاستعمار منذ القرن التاسع عشر . . لم تكن صاحبة مصدر واحد في التوجيه ، على نحو . . ما هي عليه من كونها صاحبة نظام واحد في الحكم .

. . . اتجاه العلمانية في الغرب ، كان اتجاه ثورات . . ونظام الحكم الرأسمالي أيضاً كان نتيجة لهذه الثورات ، وإن كان نتيجة غير مباشرة . واستطاعت العلمانية إلى حد كبير ، وبالأخص في أعقاب الثورات ، أن تثبت وجودها في ميدان السياسة ، وتبعد في هذا الميدان سلطة الكنيسة والدين عن سلطة الدولة . ولكن لم تستطع أن تحقق هذا الوجود في مجال التوجيه ، والتربية بوجه خاص . إذ التوجيه ، كالتربية . . يتصل بالتقاليد والعادات ، والتاريخ ، والثقافة المتوارثة ، اتصالا وثيقاً . والتغيير في هذا المجال إذن ، تبعاً لاتجاه جديد مستحدث . . لا تبدو حركته ، إن وقع . . في صورة واضحة .

. . . فمقومات المجتمعات وخصائصها هي : في هذه التقاليد ، والعادات ، وفي تاريخها ، وثقافتها الموروثة .

ومن الصعب أن يتخلى عنها الأفراد في يسر . ومهما كانت الثورة وفاعليتها ، ومهما كان الجديد المستحدث ونفاذه . . فإنه لا بد أن يأخذ وقتاً ، وربما يطول أجله ، قبل أن تبدأ الفاعلية في حياة المجتمع .

. . . ظهر اتجاه العلمانية في أوروبا ، في مجال التوجيه العام . . وفي فلسفة المفكرين ونظرياتهم المكتوبة .

. . . ولكن في دائرة التطبيق كان يصطدم بمقومات المجتمع السابقة . وكذا بالمعارضة الخفية للكنيسة . لأن التوجيه هو المجال الحقيقي الذي تتنافس فيه الكنيسة مع الدولة . . وتحاول أن تستعيد السيادة فيه . . ووضعها ومنزلتها على عهد العصور الوسطى .

. . . ومن هنا بقي التوجيه الغربي العلماني مشتبكاً مع توجيه الكنيسة

وربما كان تميز بعض منه عن بعض يرجع إلى نوع الكنيسة ، قبل أن يعود إلى المجتمع نفسه . . يرجع إلى الكثلكة ، والبروتستنتية . . قبل أن يعود إلى الشعب والأمة . نعم إن المذهبية الدينية في أوروبا صادفت اختلافاً في الشعوب المتمذهبة . وهذا الاختلاف كان له أثر حتمي . . في تمييز مصدر التوجيه كذلك .

. . . وأصبحت المجتمعات الأوروبية ، مع اشتراكها في النزعة العلمانية وإسهامها في الاستعمار الغربي للمجتمعات في أفريقيا وآسيا . . تتميز في التوجيه بمصدرين رئيسيين :

المصدر الأنجلو . . السكسوني ،

. . والمصدر اللاتيني .

والأول كان للشعوب الجرمانية والسكسونية التي تدين بالبروتستنتية ، في وسط أوربا وعلى بحر الشمال إلى الغرب . وتدخل في هذه الشعوب : ألمانيا ، وإنجلترا ، وبلاد إسكندناوة ، وهولندا ، وشمال بلجيكا .

والثاني للشعوب اللاتينية التي تدين بالكثلكة في غرب أوربا ، وجنوبها ، وجزر البحر الأبيض المتوسط . وتدخل فيها : فرنسا ، وإسبانيا ، والبرتغال ، وإيطاليا ، وجنوب بلجيكا .

والمستعمرون الغربيون للبلاد الإسلامية في أفريقيا وآسيا . . هم من هذه الشعوب الأنجلو سكسونية . . واللاتينية . ومصار توجيههم التي حملها الاتجاه العلماني مع استعمارهم إلى هذه البلاد هي : إما التوجيه البروتستنتي ، أو الكاثوليكي . أو بعبارة أخرى : إما التوجيه الأنجلو – سكسوني . . أو اللاتيني .

وكلا التوجيهين : في جوهره . . يضاد الإسلام ، وفي جوه . . يختلف عن جوه . فإذا ضم هذا التضاد والاختلاف . . إلى دعوة الاتجاه العلماني أصلا :

من إبعاد الإسلام كدين في المجتمعات الإسلامية الحديثة والمعاصرة . . كان الأمر الذي يترتب على ذلك هو :

أولا : إخلاء حياة هذه المجتمعات من الإسلام ، في سياسة الحكم ، والتوجيه معاً .

ثانياً : شغل الفراغ بعد هذا الإخلاء بأحد هذين المصدرين في التوجيه : السكسوني . . أو اللاتيني . . أو بهما معاً في مجالين متنوعين : كأن يشغل مجال التربية بالاتجاه العلماني . . السكسوني . . بينما يشغل مجال التشريع بالمجال العلماني . . اللاتيني .

والوضع في شغل أحد الاتجاهين في أكثر من مجال واحد من مجالات التوجيه . . كان يرتبط بسياسة الاستعمار العامة التي يتفق عليها المستعمرون .

. . . فإن كانت المنطقة المستعمرة اتفق على أنها مخصصة لدولة استعمارية واحدة من صواحبات أي اتجاه من هذين الإتجاهين . . ساد اتجاهها ، عدداً كثيراً من جوانب الحياة في المجتمع المستعمر :

. . . فشمال أفريقيا ، وهو : تونس ، والجزائر ، والمغرب ، ثم سوريا ولبنان وكذا ليبيا والصومال عن طريق إيطاليا . . ساد الاتجاه اللاتيني في مجال التعليم ، والتشريع ، ونظام القضاء ، وميدان الثقافة العامة هناك .

. . . وفلسطين ، والعراق ، والهند ، وإندونيسيا عن طريق هولندا . . ساد الاتجاه السكسوني في هذه المجالات كلها .

. . . ومصر قسمت بين الاتجاهين : ساد الاتجاه اللاتيني : التشريع ونظام القضاء ، وبعض المدارس العالية : كمدرسة الحقوق والآداب . . بينما ساد الاتجاه الآخر التعليم الابتدائي والثانوي ، والمدارس العالية الفنية : كالمهندسخانة ، والزراعة ، والتجارة ، والمعلمين العليا . ولغة القانون

كانت الفرنسية . . على حين كانت اللغة الإنجليزية هي السائدة في المجالات التوجيهية الأخرى .

. . . ذلك لأن مصر بموقعها الاستراتيجي . . أوجدت خلافاً في الرأي بين المستعمرين على أن تختص بها دولة استعمارية واحدة ، وبالأخص إحدى الدولتين : إنجلترا ، وفرنسا .

* تعرضت إذن المجتمعات الإسلامية المعاصرة في دائرة التوجيه ، كدائرة نظام الحكم . إلى قضية الفصل بين الدين والدولة : في التعليم ، وفي التشريع ، وفي الثقافة ، وفي تقييم السلوك الإنساني . . في إدارة المصالح ومكاتبها .

. . . وتعرضت إلى عزل مناهج التعليم عن . . تاريخ الأمة السياسي ، والفكري ، والروحي ، والثقافي . . وإلى جعل هذه المناهج وعاءً لكل ما للأجنبي المستعمر .

. . . وتعرضت إلى إخلاء القانون من القيم الإسلامية والآراء الفقهية ، والاستعاضة عنها بالقوانين الغربية التي هي تعبيرات عن أوضاع المجتمعات الغربية . . وعن بيئتها ، . . وحضارتها . . وإيمانها .

. . . وتعرضت إلى فصل القيم الأخلاقية الإسلامية ، مع التركيز على الاستخفاف بها ، في سلوك الأفراد والمجتمع . . ثم إلى الاتجاه إلى تقليد قيم الحضارة الغربية . . في تصرفات الإنسان . . في أي مجال من مجالات الحياة .

. . . وبتعرض المجتمعات الإسلامية المعاصرة إلى عزل الماضي عن الحاضر ، على هذا النحو . . اهتز الماضي كله . ولم يعد يصلح لأنْ يكون سنداً في توجيه حاضر أو مستقبل ، لأجيال احتضنت تفكير الغرب ، وتاريخه ، ولغته ، وأدبه ، وفنه ، ومقياس سلوكه في التصرفات . . لأنها نشئت عليه وحده . . وعلى الاستخفاف بجانبه كذلك . . بتراث الماضي للمجتمع .

.. كل ما في الغرب جديد نافع ! .. وكل ما في الشرق قديم بال ! ... كل ما في الغرب حضاري جذاب ! .. وكل ما في الشرق بدائي منفر ! .. كل ما في الغرب: حسنه وقبيحه (١) مقبول ! .. وكل ما في الشرق : حسنه وقبيحه على السواء مرفوض ..! تلك هي الجمل التي يمكن أن تعبر عن اتجاه العلمانية في التوجيه .. بعد استيطانه في المجتمعات الإسلامية المعاصرة .. وبعد تخريج الأجيال عليه .

... ماضي الغرب ، وحاضره ، سواء في القيمة .. لا يختلف قديمه عن جديده في التقييم . هكذا كان يحمل اتجاه العلمانية في المجتمعات الإسلامية . وإلا :

بم تفسر ظاهرة احترام رجل الدين الغربي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة : عن رجل الدين المسلم فيها ؟

... ثم بم تفسر ظاهرة الإمساك عن مناقشة المسيحية في الدراسات الجامعية في هذه المجتمعات .. بينما يتعرض الإسلام للمناقشة في غير احترام ؟

قد يقال ، جواباً على ذلك : إن رجل الدين الغربي مثقف ، يعرف لغات أجنبية ... بينما العالم المسلم لا يصل إلى مستواه في التثقيف وإجادة اللغات ! !

.. وقد يقال أيضاً : إن الإسلام سمح .. يقوم الإيمان به على الحرية في تقبله ! !

.. وقد يقال غير ذلك .

.. ولكن الاتجاه العلماني وحده .. هو المسؤول عن المعيار الذي على أساسه كان : رجل الدين الغربي مثقفاً ! .. والعالم المسلم غير مثقف !

---

(١) يراجع كتاب مستقبل الثقافة بمصر سنة ١٩٣٧ .

وهو المسؤول أيضاً عن تأكيد : حرمة المسيحية ، وترك الرأي فيها لرجالها وحدهم . . دون غيرهم . .

وهو المسؤول كذلك عن تخفيف حرمة الإسلام . . وتقليل احترامه في نفوس المسلمين الجدد .

• وكما تعرضت المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، بسبب توطين الاتجاه العلماني فيها إلى عزل الحاضر عن الماضي ، واهتزاز قيم الماضي كلها ، وعدم صلاحيتها لمساندة الحاضر والمستقبل فيها . . تعرضت للفوضى الفكرية . . والتفتيش عن عقيدة جديدة . . يجتمع عليها أفراد المجتمع . . إبعاداً لأخطار هذه الفوضى . . على نحو ما تعرضت ، وتتعرض له ، المجتمعات الغربية التي تبنت الاتجاه العلماني . . ثم دفعت به إلى الاستيطان في بلاد الشرق الإسلامية .

. . . إن التفتيش عن دين جديد ، كما اهتدى **كونت** في المجتمع الغربي إلى أنه : دين الإنسانية . . . وكما وصل بعده فيه **فيرباخ** إلى إنه دين الانسانية العامة . . . وتبعه كارل ماركس ، فحدده بإنه : دين المجتمع والعقلية الجماهيرية . . . **يدل على الفراغ في حياة الغرب الذي خلفه اتجاه العلمانية في صراعه مع الكنيسة** . إذ هو – إن لم يقوض سلطتها – قد دفع بالشك فيما تصنعه في مجالها . والغربيون لا يعرفون المسيحية إلا عن طريق الكنيسة والكنيسة في الغرب وصنعتها هي . . ترجمة المسيحية . . هي جسمها المادي .

وعن هذا الشك في الدين لم يكن تمسك الغربيين بالمسيحية تمسك إيمان انفعلت به نفوسهم . . . وإنما هو تمسك تعصب : لانها تكوّن جانباً أساسياً في حضارتهم القائمة .

. . . ولم يزل دين الإنسانية ، كدين المجتمع ، في صراع مع دين الكنيسة ، ولم تزل فترة هذا الصراع مستمرة . وبذلك يتعرض المجتمع الغربي

للانقسام الأيديولوجي والعقائدي . وربما تكون الحرب العالمية الثالثة القادمة هي حرباً أيديولوجية عقيدية في الدرجة الأولى ، وليست اقتصادية ، كما كانت في الحربين العالميتين السابقتين . وذلك لانهاء هذا الصراع الذي قسّم المجتمع الأوربي إلى : **غرب وشرق** .

والمجتمعات الإسلامية المعاصرة في تعرضها لما تعرضت ، وتتعرض له المجتمعات الأوربية للفوضى الفكرية والعقيدية ، وللانقسام الأيديولوجي والعقيدي ، تحت دفع الاتجاه العلماني المستوطن بعد إخلاء الوطن الإسلامي من دينه ، وهو الإسلام . . . تدخل مكرهة وغير مريدة مجال الانقسام إلى : **غرب وشرق** . وهي في انحيازها إلى هذا أو إلى ذاك . . تنحاز انحياز التابع والمقلد ، وليس انحياز المؤمن ، الذي قيّم ما يؤمن به قبل الإيمان به .

• ولم يكن توطين الاتجاه العلماني في التوجيه في المجتمعات الإسلامية المعاصرة صاحب أثر عليها فقط . . في التبعية للفوضى الفكرية الغربية ، وفي التفتيش عن دين جديد لإنقاذ المجتمع الأوربي . . والانحياز إلى الغرب أو الشرق في الأيديولوجيات العقائدية ، ومحا بذلك استقلالها الإنساني . . . بل ذهب في مجال التبعية وضعفها إلى مدى أوسع من ذلك . . . ذهب إلى تشجيع إقامة المدارس الدينية التبشيرية في هذه المجتمعات بوسائل شتّى . . ذهب في ذلك إلى أنه ربط تخرّج الوطنيين فيها بالوظائف المرموقة في الاقتصاد القومي : كوظائف البنوك ، ومؤسسات التأمين ، والشركات المختلفة . وبهذا جعل المجتمع الوطني . . . طوائف ومجموعات ، تنتسب في التوجيه إلى لغة أجنبية معينة ، ترمز إلى اتجاه **سكسوني أو لاتيني** . . في مجال التوجيه .

. . . ويفعل المستعمر ذلك ، مع أنه لا يوافق أصلاً على دخول الدين في التربية بوجه خاص . . لأنه سيعينه على تحقيق هدفه من المحاولة في توطين اتجاهه العلماني . وهو هدف الإبقاء على الضعف في المجتمع الإسلامي ، وعلى

التبعية للمجتمع الغربي في سياسته ، وتفكيره ، وقيادته .

* ولو بقي المسلمون في مجتمعاتهم على الأخذ بنظام إسلامهم . . لما فقدوا استقلالهم الإنساني ، ولما ارتبطوا في التبعية بالغرب . . إلى حد مجاراته في وسائل خروجه من حيرة الفوضى الفكرية . . وإلى حد الانحياز إلى الغرب أو الشرق في صراع عقائدي ، كانوا بحكم تكوين مجتمعهم في بُعْد عنه : إن في جوه وبيئته . . وإن في جوهره وذاته .

لكن هل كان يمكن أن يبقى المسلمون على الأخذ بنظام الإسلام ؟

لم يكن في واقع الأمر ذلك ممكناً ، لا لذات الإسلام ونظامه . . وإنما لشيخوخة المجتمع التي استجاب ضعفها للاستعمار ، والتي أفسحت للمستعمر مجال الحياة للاستغلال الاقتصادي ، والتبعية السياسية ، والفكرية ، والتوجيهية . للغير .

. . إن ذلك أمر يخضع لحتمية التطور ، أكثر من الخضوع إلى الرغبة والتمني ولكن الذي يصح أن يُسأل عنه الآن :

هل من الممكن أن يعود المسلمون ، وهم في نهضتهم من الضعف ينشدون القوة ، وفي خروجهم من الفُرقة يؤملون في الوحدة . . بالنظر في دينهم ويرون فيه ما عرضنا لنماذج منه في هذا الكتاب ، كدين يرسم جوانب الإنسانية . في التوجيه والسلوك ، فيكون لهم غناء . . ويكونون به مستقلين وأصحاب وضع : **لا هو إلى الشرق . . ولا هو إلى الغرب ؟**

ومتى يتم ذلك ؟

إن اتجاه العلمانية كان محنة وبلاء للمسلمين في مجتمعاتهم ، وإن كان يراه بعضهم أنه أمل الحياة وقبس النور فيها ! ! ! إنه في التوجيه ، والتشريع ،

والثقافة والتعليم ، كان الأخطبوط المخرب لقيم المجتمع الإسلامي ، والمقوض لأصالته ، وإن لم تزل حتى الآن خطوطه الواضحة المعالم ، تشد السالكين إليها . . . حتى في تلك المجتمعات التي تعتز وتفاخر بأنها بقيت إسلامية في جذورها وعوارضها ، كمجتمع الوهابية في السعودية ومجتمع السنوسية في ليبيا.

ألم يدل ازدواج اتجاه التعليم فيها بين **إسلامي ومدني**. . . بين إنشاء جامعة إسلامية ، مع معاهد دينية . . وجامعة علمانية ومدارس مدنية . . . على التأثر بالفكرة العلمانية الغربية ؟

. . . لم تقام جامعة الرياض في السعودية ، وجامعة بني غازي في ليبيا ، بجانب جامعة إسلامية أخرى في كل بلد منهما ، مستقلة كل واحدة عن الأخرى . . في التوجيه ، وتخطيط البحث ، والمنهج ؟

إن القاهرة ، وتونس ، وفاس ، والخرطوم ، ولاهور ، وجاكرتا ، كانت مكرهة على قبول التوجيه العلماني ، وعلى إنشاء جامعات ومدارس . . على أساس من هذا الاتجاه . . بفعل الاستعمار وتخطيطه

ولكن جامعة الرياض ؟

ولكن جامعة ليبيا في بني غازي ؟

. . الرياض لم تُستعمر إطلاقاً . وليبيا لم تنشىء جامعتها إلا بعد الاستقلال .

ولكنها موجة تقليد الغرب . . ولكنها النظرة . . لم تزل محجوبة عن الرؤية الواضحة . . وستظل محجوبة ، إلى أن تنتهي فترة **احتضان العلمانية ، ويبلغ المسلمون الرشد في الفكر الاسلامي**

عودة المادية في سيطرتها على العلاقات الانسانية :

ومهما كان من أسباب نشأة العلمانية وظهورها في المجتمع الأوربي ، وهي أسباب تعود إلى الكنيسة في مباشرة سلطتها وفي توجيهها فإنها أتبعت

بتعدها عن الكنيسة بعدها عن الدين ، وبعدها عن المقاييس الأخلاقية السائدة ، وقت نشأتها .

وأقل ما يقال في هذه المقاييس الأخلاقية . . إنها كانت تحمل على التخفيف من جنوح المادية في تأثيرها على الفرد في سلوكه . . أو كانت تحمل على التوازن ، قليلا أو كثيراً ، بين الروحية والمادية في المجتمع . ويدل على ذلك : أن الرأسمالية في طغيانها وسيطرتها . . لم تظهر إلا بعد الانفكاك عن الروحية بفعل العلمانية . . وبعد تأثير بعض خطوات الإصلاح الديني في أوربا في القرن السادس عشر .

• وبُعْد العلمانية عن الدين وعن المقاييس الأخلاقية لم يكن تجنباً وانفصالا... وإنما كان معاداة وغلوا في العداوة . وبذلك كان التمهيد لإعلان المادية الجامحة في الحياة الإنسانية . . . وإعلانها في أسس البحث العلمي . . . وإعلانها في إنكار الألوهية . . . وإعلانها في وجود المجتمع . . . وإعلانها أخيراً في الاقتصاد ، كمصدر لكل وجود ، وكل ظاهرة حياة إنسانية !

وازدهار الصناعة الغربية . . وجد في هذا الجو . . بل كان هذا الجو سبباً رئيسياً فيه ، ولذا ارتفعت قيمة العامل المادي عن قيمة العامل البشري ، بحيث أصبح العامل المادي مُستَهدفاً لذاته ، أكثر من طمأنينة الفرد نفسه ، وأكثر من حسن العلاقة بينه وبين غيره .

. . . إلى أن حل القرن العشرون ، وكان الصدام الاقتصادي ، أو كان الصدام بسبب العامل المادي ، في الحربين العالميتين . . الأولى ، والثانية .

. . . فمنافسة الحصول على المواد الأولية من أجل الصناعة الأوربية في المستعمرات الإفريقية والأسيوية . . كانت السبب بين ألمانيا من جانب ، والحلفاء من جانب آخر . في قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ .

. . . والتزاحم على الأسواق الاستهلاكية وعلى مصادر المواد الخام في افريقيا ، وآسيا وأمريكا اللاتينية . . كانت العامل في نشوب الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ . . بين المانيا من جانب . . والحلفاء مرة أخرى من جانب آخر .

. . . وفي فترة ما بين الحربين ، وكذا في فترة ما بعد الحرب الثانية حتى الآن . . . لم تخمد جذوة العامل الاقتصادي ولم تخف حدته في التأثير ، وفي دفع الحياة البشرية في غير وعي بالقيم الانسانية ، وفي غير تبصر بمصير المجتمع البشري نفسه . بل على العكس : أخذ هذا العامل يزداد تأثيراً ودفعاً . . منذ النصف الثاني من قرننا الحالي ، وأخذت الأيديولوجية الاقتصادية . . تعبر عن نفسها في وضوح في الصراع مع الأيديولوجيات الأخرى الباقية في المجتمع الإنساني . . ومنها أيديولوجية القيم الدينية والروحية .

. . . وكان من الأسباب التي زادت في تأثير العامل الاقتصادي ، وفي ضغطه على الإنسان في تفكيره ، وعلى أحاسيسه وفي إرادته وتوجيهه . . وفرة العمل في المصانع ويسر الحصول على مستوى مادي مناسب في المعيشة . . مضافاً ذلك إلى قلة الاكتراث بمستقبل البشرية ، وإلى التخفف من الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية . رغم شيوع الاتجاه الاجتماعي ، وتأكيده لمعنى الجماعية !

إذ ضغط الجانب الاقتصادي ، أو ضغط الجانب المادي على العموم ، على التفكير ، والوجدان والإرادة في الإنسان . . ليست له الا نتيجة واحدة هي : تلك الحالة التي لا يجد الإنسان فيها ذاته كإنسان ، بل كعجلة صماء ، في آلة عمياء ، تتحرك بإرادة الغير ، وتقف عن الحركة بمشيئته .

. . . كذلك الإنسان الذي سيطر عليه الاتجاه المادي . ويعيش فيه وتحت

تأثيره ، . . ولا يرتفع فوقه ليقيمه . ومن ثم يهتز بدفعه وحده ، ويتقلب في الحركة بين اتجاهات مختلفة ومتضادة بفعل تأثيره ، دون أن يكون له تفكير يرجح ، أو إرادة تصمم . والاتجاه المادي ، عندما يدفع . . يدفع دون أن يرى . . ويحرك بقوة شده لا غير . فهو كالآلة التي لا تتخلل المشيئة حركتها .

. . . هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية النفسية التي تخلفت عن اهتزاز البشرية في مقدّراتها في النصف الأول من هذا القرن ، والتي لم تزل قائمة في النصف الثاني منه تحت تصور : احتمال حرب ثالثة . . لا تبقي ولا تذر !

. . . ولم يخل جانب من جوانب الحياة الإنسانية . . إلا حل به التغير ، نتيجة لتأثير العامل المادي ، وسيطرة اتجاهه . ولم ينج من هذا التغير كذلك . . ما بين الرجل والمرأة من صلات وعلاقات . والتغيير الذي طرأ عليها . . هو تغيير في تكييفها ، وفي تقديرها .

. . . والاتجاه المادي بحكم فاعليته يستتبع ظواهر في هذه العلاقات بين الجنسين ، وهي ظواهر المجتمع الطليق من القيود ، والمتحرر من القوانين . . . هي ظواهر المجتمع الأولي أو البدائي . . رغم ما يوجد فيه من مظاهر حضارية مادية أخرى : كتقدم الصناعة والتكنيكية . لأن قيود المجتمع هي : حصيلة التفكير في ضبط العلاقات بين الأفراد ، وعدم خروجها من نطاق الحرمات ، التي تكون لهم . . صيانة لأموالهم ولنفوسهم . . ومساكنهم . . ومجالاتهم في العمل . . . الخ .

وهذه القيود تترجمها القوانين المختلفة المنظمة لهذه العلاقات ، ومنها تتكون الحضارة الإنسانية . . أي التي تتجلى فيها القيم الإنسانية .

أما الحضارة المادية فهي لا تعكس قيماً إنسانية . . بقدر ما تعكس مجهوداً بشرياً ، قد يدفع إليه الإنسان ، دون أن يريده ويختاره . وأي أمر لا يمثل

اختيار الإنسان . . لا يكون حضارة معبرة عن إنسانيته ، وإنما يكون عملاً من الإنسان أتى به . والإنسان قد يأتي بأعمال كثيرة ، هي نتيجة الغريزة الحيوانية فيه . . ومدفوع إليها ، كما يدفع الحيوان في حركته .

وتبع هذا التغير في ظواهر العلاقات بين الرجل والمرأة . . ان قيست العلاقة بينهما بالعامل الاقتصادي وحده . ومن ثم تعدلت الاتجاهات فيها وتعددت . . وتحكمت الفردية فيما يطلب لها من أوضاع . وعاد مجتمع ما بعد الحرب العالمية الثانية . . يحكي في هذه العلاقات ، مجتمع ما قبل الإسلام . . . يحكي أي مجتمع آخر ، لم تسد علاقاتِ أفراده قيمٌ عليا إنسانية .

. . . وتطبيقاً للاتجاه العلماني المستورد في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . . أصبحت تقاس العلاقة بين الرجل والمرأة ، زوجاً وزوجة ، أباً وأولاداً ، أماً وإخوة ، بمقياس العامل الاقتصادي ، سواء : في تكوينها وإنشائها ، أو في الاستمرار فيها . . . كما أصبحت المرأة المسلمة لا ترى غضاضة من الزواج بغير المسلم ! وتُدفع إلى مجال العمل الخارجي دفعاً لم تزن فيه قيمة رسالتها في الأسرة . . رغم أن هنا وفرة غير محدودة بين الشبان والرجال في بعض هذه المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، مما سيزيد في مشكلة المرأة نفسها ، ويحملها على قبول العلاقة مع الرجل في أية صورة أخرى ، وراء الصورة التقليدية التي يعرفها المجتمع ، هي صورة الزواج المشروع . . . وكذلك مما سيجعل فيها مشاكل اجتماعية ، وصحية . . بسبب **الاضطرار إلى قبول علاقات جنسية غير مشروعة . . لا يعرف مدى تأثيرها على مستقبل هذه المجتمعات .**

. . ولكنه التقليد الحتمي الذي فرضته العلمانية على هذه المجتمعات ! . . ولكنه كذلك الفراغ الداخلي ، وهو الفراغ النفسي الذي سببته زحزحة الاسلام عن وضعه فيها . . . ولكنه أيضاً شد الجاذبية إلى الغرب ، الذي لم يتراخ بعد . . لكن ذلك كله هو الذي يدفع المرأة المسلمة إلى العمل الخارجي . .

وهو أيضاً الشيء الذي يغريها ويفسح لها في مجال العمل مكاناً . . لاءم خصائصها ومستقبلها ، كزوجة وأم . . أم لا ؟

. . . ومن هنا كان إقبال الفتاة المسلمة على الجامعة . فلم تكن الثقافة الجامعية هدفها في واقع الأمر ، كما لم تكن حاجة العمل وضروراته هي الدافعة إلى عملها من قبل في الخارج . . وإنما الشهادة الجامعية كوسيلة لفرصة أحسن في الأجر ، لا غير . . . كانت الدافع الحقيقي .

أين المجتمع الإسلامي في إفريقيا ،وآسيا الذي استوعب العمل في مصانعه ، ومزارعه ، وتجارته ، وإداراته المختلفة . . جميع القوة العاملة من الذكور ، وأصبح في حاجة إلى مزيد في قوة العمل من الإناث ؟ تحت ضرورات الإنتاج أو الخدمات ؟ . . كالمجتمع الألماني والأمريكي مثلا ؟

. . . لا يوجد عدد من بينها . لأنها تعاني التخلف العلمي ، والصناعي ، والتكنيكي . . . ولأنها لم تتخط عتبة الإنتاج الزراعي ، والعمل في المجال التجاري . . . ولأن ما أقدم منها على التصنيع ، لم يزل يفتقر إلى الصناعة والمهارة الفنية في العمل فيها . وبذلك لم يتجاوز في الوجود أياماً . . في أجل طويل ، لا بد أن يمر هذا الأجل قبل وجود المستوى الصناعي المعروف فيه .

. . . وان ما يسمى بـ **مشاكل المجتمع الصناعي** لم يوجد بعد في المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، وليس بينها مجتمع صناعي بالمعنى المصطلح عليه . . . ولكن فقط بحكم التقليد ، والانسياق في المحاكاة . وهذه المشاكل إذ توجد في هذه المجتمعات . . . توجد وحدها ، دون أن تصحبها نتائج الصناعة ، والتقدم العلمي ، والتكنيكي . من رفاهية مستوى المعيشة وازدهار الحياة الاقتصادية في المجتمع أو المجتمعات التي توجد فيه ولهذا هي مشاكل وجدت في هذه المجتمعات . . دون أن يكون لها مقابل من المنفعة . . . وإلا فأين

مستوى هذه المجتمعات من مستوى المجتمعات الغربية في المعيشة ؟ . إنها لا تكاد تعيش إلا بالقوة وليس بالفعل . . إن مستواها في المعيشة المادية أقل بكثير من مستوى الإنسان ، الذي يتحدث عنه في القرن العشرين .

والإسلام يواجه اليوم طغيان الاتجاه المادي ، على نحو ما كان في المجتمع السابق عليه وهو مجتمع ما يعرف بمجتمع الجاهلية .

. . . والدعوة الإسلامية إذ ذاك . . نجحت في تكوين مجتمع إنساني من المجتمع المادي السابق ، تخلص من انحرافات هذا الاتجاه .

. . . وحقق القيم الإنسانية في علاقات الأفراد بعضها مع بعض . . وفي مقدمتها : علاقة الرجل بالمرأة . .

واستهدف فيها الإنسان ككل . . دون أن يركز على بدنه . . ودون أن يشل سمعه وبصره وفؤاده ، فلا يدرك إلا عن طريق البدن وحده ، ولا يقيم به أمراً . . لا تدفع إليه الشهوة والغرائز اللاشعورية .

. . . ومع ذلك فقد استطاع الاتجاه العلماني ، ولو إلى حين . . أن يخلي مجال الحياة الإنسانية من الإسلام في المجتمعات الإسلامية المعاصرة .

. . . ومع ذلك فهل يُنادى بالإسلام لحل مشاكل المجتمع الصناعي التي أقحمت بغير صناعة قائمة ؟ . . تلك المشاكل التي وردت إلى المجتمعات الإسلامية والتي ستقلق آثارها بعد فترة أخرى قصيرة . . . نفس الأجيال التي استقدمتها ، وتدافع عنها حتى الآن ؟ لأن الحلول التي ستقلد فيها هذه الأجيال تحت حتمية الاتجاه العلماني ، هي **حلول الشيخوخة التي حلت بالمجتمعات ذات الحضارة الصناعية المعاصرة الأوربية . . . هي حلول تعبر عن أن الزمام هناك قد أفلت . . وأن القيادات في هذه المجتمعات تتعثر في طريق الانسانية ،**

وما كان للشيخوخة لا يجدي اقتباسه في المجتمعات الناهضة .. لأنه يكون عندئذ كعلاج الضعيف .. بما يزيده ضعفاً .

. . . ولا نغتر اطلاقاً بعصر الصواريخ ، والوصول إلى المريخ ، وعهد التقدم التكنيكي . . فإنها دايل البداية لانهيار المجتمع الإنساني ، كمجتمع إنساني في تلك المجتمعات الحضارية الصناعية . . . إنها دايل القلق الذي سوف لا ينتهي . . . حتى تسود القيم الإنسانية من جديد في مجتمع ما . . ثم تنفذ إلى تلك المجتمعات الأخرى غداه .

* ما هي الآثار المرتقبة . . لمشكلة زيادة السكان في العالم ؟

* ما هي الآثار . . المترتبة على التسابق في التسليح المدمر بين سكان العالم . . ككل ؟

* ما هي الآثار . . المترتبة على حرب الأيديولوجيات التي استخدم فيها التكنيك . . والعلم . . بكل الإبداعات والمخترعات ؟

* ما هي الآثار . . التي تنشأ في أحاسيس الناس من قلق اليوم . . والخوف من الغد ؟

. . . وكلما تقدمت الحضارة المادية الصناعية وحدها بدون تقدم في الجانب الإنساني . . كلما تعقدت هذه المشاكل . . وكلما زاد من فرص الانهيار في المجتمعات الإنسانية ، وزاد من صور الفوضى الكاسحة .

. . . إنا نستبعد أن ينادى بالإسلام ليطلب منه الحل في الوقت الحاضر ، أو يفكر في ندائه لفترة أخرى . . قد تطول وقد تقصر ! .

ونتتظر ، على العكس . . أن تتعمق جذور مشاكل المجتمع الصناعي

المعاصرة في المجتمعات الإسلامية الحاضرة ، بدون تقدم صناعي فيها . يوازي على الأقل آثار هذه المشاكل . لأن فترة الحضانة للاتجاه العلماني فيها . . لم تنته بعد .

. . . ننتظر على العكس . . أن تزداد حدة الهجوم على الإسلام والمبادىء الإسلامية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، ليبلغ الصراع الأيديولوجي قمته . . . فيفسح الطريق من جديد . . للإسلام . . ولمبادئه .

التأمين والتكافل :

والميزة التي يتميز بها المجتمع الصناعي المعاصر ، وتعتبر قمة الحضارة الإنسانية من جانب آخر ، وهي نظام التأمين في الرأسمالية ، وصنوف الرعاية الاجتماعية في النظام الاشتراكي . . ليست بعيدة عن أهداف الإسلام ومبادئه . وبذلك لا يكون الإسلام صورة من صور التاريخ السابقة التي أدت مهمتها للبشرية ، في غير وقت الصناعة والتقدم العلمي التكنيكي !

. . . بل ربما في الإسلام ، كعقيدة وإيمان . . ما يدفع على التكافل ، وما يعين على تعميم نظام التأمين ، ويؤكد أنواع الرعاية الاجتماعية . فدفع العقيدة أقوى ، ونطاقها أوسع وأشمل . ويومئذ يتيسر للاقتصاد القومي في أي مجتمع إسلامي . . أن يواجه مسؤوليات المعيشة : في إيجاد فرص العمل ، وفي رفع مستواها . وذلك لشمول نظام التأمين يومئذ مع الرغبة فيه ، مما يتيح الفرصة الواسعة للتنمية الاقتصادية في المجتمع .

. . . ولكن مع ذلك : هل يطلب الإسلام في هذه المجتمعات الإسلامية المعاصرة ليسهم بدعوته في مشكلة التنمية الاقتصادية ؟ وهي مشكلة متعددة الجوانب وعميقة الأصول ؟ . . وهي مشكلة معقدة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة بفعل الاستعمار . . في استغلال الاقتصاد القومي ، وربطه بالاقتصاد

الأوربي . وليس من السهل . . العمل على استقلاله . . كما ليس من السهل الاكتفاء الذاتي . . عن طريق الخبرة الفنية الوطنية ورأس المال الوطني وحده . . للتوسع في الانتفاع بالطاقات الاقتصادية المتوفرة في البلاد .

إن الجواب هو : لا . للسبب السابق ، والوقوع حتى الآن تحت تأثيره .

الفصل الثاني

في ميزان القوى

إن الصراع في المجتمعات الإسلامية المعاصرة بين العلمانية والإسلام أصبح صراعاً داخلياً . . بعد أن وطنه الاستعمار ، وخرّج عليه أجيالا متتابعة . . أصبح صراعاً في واقع الأمر : بين قوى وطبقات من الوطنيين غير متكافئة ... بين طبقة تحكم ،

. . وأخرى لا تملك إلا الإذعان ،

. . وثالثة تبارك الحَكم ونظامه ، أيا كان هذا النظام !

. . . أما الطبقة التي تحكم فهي طبقة المثقفين والموجهين ، الذين يتولون أجهزة الحكم ، ويصرّفون الأمور على أساس من العلمانية .

. . . وأما الطبقة التي لا تملك إلا الإذعان . . فهي طبقة المتدينين من الجماهير ، التي تعتقد في الإسلام كدين . . . ولا تملك فهمه وعرضه .

. . . وأما الأخرى الثالثة التي تبارك نظام الحكم وأسلوبه ، وتفتش باسم الإسلام عن مبررات نظام الحكم القائم ، فهي طبقة الذين ينتسبون إلى الدعوة الإسلامية . . ويحترفون بالعمل في تراث الإسلام . واحترافهم بتراثه من شأنه أن يحول دون الإيمان به . . إيماناً يمكن لوجوده .

وهنا تواجه الملاحظ للمجتمع الإسلامي . . هذه الأسئلة :

هل سيبقى الإسلام ؟

هل يسود مرة أخرى . . في مجتمع المسلمين المعاصر ؟

هل يتجدد الإيمان به ؟

هل يحسن المؤمنون به . . عرض مبادئه ونظامه ؟

وفي استعراض وضع الإسلام . . نجد :

• أن وجوده في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . . هو وجود نظري . . يعيش في التفكير ، وفي محيط الرأي والقول . . . وقلما يتجاوز ذلك إلى التطبيق العملي .

. . . ووجوده النظري ، وما يطبق منه في واقع الحياة ، ربما يحتاج ادعاء تعبيره عن الإسلام إلى تريث قليل أو كثير . لأن تقطيع الصلات بين عناصر الأمة الإسلامية ومجموعاتها ، ووضع الفواصل والحدود بينها عن طريق الانحطاط والشيخوخة أولا ، ثم عن طريق الاستعمار ثانياً . . . عزل كل مجموعة عن الأخرى فترة طويلة من الزمن . . وترك للعادات القديمة ، وثقافة الماضي البعيد ، وتاريخها قبل الإسلام . . أن تتشبث ببعث جديد لها ، دفع بها إلى الحياة ثانية ، فاختلطت بما للإسلام في مجموعة من هذه المجموعات من مبادىء نظرية ، أو ممارسات عملية . وبمضي الوقت كاد يتميز إسلام كل مجموعة عن إسلام الأخرى . . . في الفهم . . . والممارسة معاً . . . فضلا عن

التحريف في التأويل والتخريج ، الذي حرص عليه طريق العلمانية أولا عن طريق المستشرقين ، والذي أدخل عناصر جديدة تزيد في المفارقة بين المسلمين . . بعضهم في مواجهة بعض .

ولكي تتضح المفارقات في افهام المسلمين المختلفة للإسلام . . . وفي تطبيقهم غير الموحد لمبادئه وعبادته من جانب . . . كما يتضح المجال العملي والنظري للإسلام سعة وضيقاً في حياة المجتمعات الإسلامية المعاصرة من جانب آخر . . . يجب أن يكون هناك بحث خاص بمسح واقع هذه المجتمعات ، ويصنف هذا الواقع كما هو . . كتعبير وترجمة للإسلام المعاصر في حياة المسلمين . . . ثم ترد به إلى الإسلام ، كما هو : في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة .

وبذلك يظهر المدى الذي يصور الإسلام المرسل والموحى به في مواجهة مقدار ما يشغله اليوم في إيمان المسلمين ، . . وتفكيرهم . . وسلوكهم في الحياة . . ومعاملة بعضهم لبعض . . . وبالتالي تظهر قوته الحقيقية ، أو ضعفه الحقيقي .

وهذا البحث يصح أن يكون نواة . . لعلم الاجتماع الإسلامي .

* وكذلك وجود المؤسسات الإسلامية في مجتمعاتنا القائمة في كثير من بلدان العالم الإسلامي التي استقلت حديثاً . . يكاد لا يحس ، بسبب ضعف القائمين عليها ، أو بسبب عدم الرغبة في معاونتها من المسؤولين ، أو بسبب اضطهادها ممن لهم الأمر في أجهزة الحكم ، سراً أو علانية . ويستوي الوضع لهذه المؤسسات بين أن تكون تعليمية ، أو أكاديمية للبحث ، أو وسائل للإعلام ، أو دوراً للطباعة والنشر .

. . . وليس أهون على الحكومات في العهود الوطنية ، لعصر ما بعد استقلال المجتمعات الإسلامية المعاصرة . . . من مجال الإسلام والشؤون

الإسلامية . فهو مجال مفتوح . . . للخرافة . . . وللهوان . . وللأفـاقية والدجل.. وللحرفة والاتجار .

وليس أيسر على هذه الحكومات الوطنية . . من الاستخفاف بالأموال العامة للدعوة الإسلامية ، وهي أموال الأوقاف الخيرية أو ليس أيسر عليها . . من إهمال المؤسسات الإسلامية القائمة على رعاية جانب عام لمصالح المسلمين . . أو الغائها وتحريم مزاولتها أي نشاط إسلامي لها . . . مهما طالت المدة بعد ذلك ، ومهما تعاقبت الحكومات المختلفة .

. . . ويزيد أمر الإسلام ضعفاً ، أو يزيد أمر الاعتداء عليه قوة . . نفوذ الماركسية الإلحادية ، في صورة أو في أخرى . . . مكشوفة أو مقنعة . . في التوجيه الإعلامي ، والتعليمي بوجه خاص ، في تسربها إلى المجتمعات الإسلامية منذ النصف الثاني من قرننا الحاضر .

ومن عرض ما جاء في هذا الكتاب يلاحظ : أن اللينينية ، والاستالينية بعدها . . ميزت هذا الاتجاه الماركسي الإلحادي بالحدة ضد الدين ، أي دين ، وعدم قبول التعايش السلمي معه . ومن أجل ذلك : تحرص طليعة هذا الاتجاه على الاستيلاء على وسائل الاعلام اولا ، لتحطيم القيم المقومة لشخصية المجتمع .. وفي مقدمتها : الدين ... ثم اللغة . . . ثم التاريخ .

. . . ولا يختلف الاتجاه العلماني إطلاقاً ، مع تمثيله للرأسمالية ، عن الاتجاه الماركسي اللينيني . . . في استهداف القضاء على : **الشخصية** التي تكون لمجتمع ما ، بغية التمكن من جره إلى دائرة : **التبعية** . وهذا أمر طبيعي للتمهيد ، للسيطرة .

والفارق الوحيد في استهداف كل من الاتجاهين :

أن الاتجاه العلماني . . يعمل أخيراً . . لحساب رجال الصناعة والمال .

. . . بينما الاتجاه الماركسي اللينيني . . يعمل مباشرة للذين أقاموا أنفسهم لمنع الفقر والحرمان !

. . . وفي مقابل الوجود النظري وحده للإسلام في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . . . وفي مقابل ضعف المؤسسات الإسلامية فيها . . . توجد قوة فعلية للاتجاه العلماني ، ثم توجد في خطه قوة أخرى للاتجاه الماركسي اللينيني . . . وهو قوة الحكم وأجهزته .

. . . وذلك بسبب قوة النزعة التقليدية المتحكمة في الأجيال التي تخرجت على تخطيط الاتجاه العلماني ، أو بسبب قوة النزعة الماركسية اللينينية الأخرى ، لأمر مـــا .

. . . والذين يتولون الحكم في الدرجة الأولى . . هم من الفريق الأول ، وقد يشاركهم في قوة أو في ضعف على حسب ظروف المجتمع . . . أنصار النزعة الثانية .

ويسمي الأستاذ : «**جب**» المستشرق الإنجليزي هؤلاء أصحاب السلطة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة بـ **المستغربين** – نسبة إلى الغرب . . . أي أولئكم الذين تتلمذوا على التوجيه الغربي . . وليست لهم أصالة في أنفسهم . . . وإنما كل ما يملكون : أن يقلدوا الغرب ، ويسيروا في سبله . . . سواء أوصلت هذه السبل إلى خير في مجتمعاتهم أم إلى شر .

وهؤلاء تمكنوا من الأجهزة الحكومية ، ثم من القيادة السياسية ، بفعل المستعمرين أولا ، ثم بالعرف الذي أصبح تقليداً فيما بعد . . ثانياً .

وكان من الطبيعي أن يمكنهم المستعمرون ، وحدهم دون غيرهم ، حتى بعد الاستقلال لأنهم عندئذ أقرب الوطنيين إليهم ، وأكثرهم مرونة وخبرة بأسلوب الإدارة في الحكم .

. . . وكان من الطبيعي أن يبعدوا الجامدين من الوطنيين ، ويحولوا بينهم وبين الحكم بأية وسيلة . لأنهم أشد نفرة منهم ، أو كما يقال . . لم تتوفر لهم عناصر الصلاحية لمباشرة الحكم . . وهم الذين تخرجوا على التوجيه الوطني الإسلامي !

. . . ومن الملاحظ : أن الحركات التحررية ضد الاستعمار . . كان دفعها من الإسلام . . ومن مبدأ الجهاد في سبيل الله . . والتضحية والاستشهاد من أجل القيم الإسلامية .

ونجحت في تكتيلها ، وفي قوتها واستمرارها . لأنها رفعت المكافحين في سبيل تحرير أوطانهم من مادية الحياة ، وإغراء جاهها ومتعها ، ووضعتهم في مستوى القيم وحدها .

وأكثر من ضحى فيها من الوطنيين . هم المتدينون من الجماهير . . وكذلك الذين كانت لهم صلات بالإسلام . . . عن طريق العمل والدراسة في تراثـــه .

وأقل ما ظهر من الوطنيين في مجال الكفاح . . هم الذين تسلموا مقاليد الحكم ، تحت إشراف المستعمر قبل الاستقلال . وتحت وصايته بعده . . أقلهم من تخرج في المدارس الدينية التبشيرية . . ثم من تخرجوا في المعاهد العلمانية .

. . . ثم كان أقلهم حظاً في النفع بالاستقلال . . أكثرهم تضحية في سبيله . وكان أكثرهم خيبة في تحقيق الأماني الوطنية بعده . . هم أوثقهم صلة بأرض الوطن ، وبمقوماته . فليس أعز على المضحي في سبيل وطنه : من أن يرى . . . لغته . . . ودينه . . . وتقاليده وقد استعادت وضعها في القيمة والتوجيه ، لأنه لم يستهدف مالاً ، ولا جاهاً . . . إنما استهدف قيمة

واعتباراً . وقيمته واعتباره . . لا فيما يملك من مال . . وإنما فيما له من تاريخ . . . ورسالة تركها له أجداده للاستمرار فيها بعد المحافظة عليها .

. . ولم تساند قوى الحكم الوطني الجديدة الاتجاه العلماني في نظام الحكم ، أو في التربية والتوجيه ، أو في التشريع . . . في غير عداوة أو في غير كراهية للاتجاه الإسلامي ولمن ينتسبون إلى هذا الاتجاه . . . أو في غير كراهية على العموم لماضي تلك المجتمعات .

والاستخفاف ، أو الاستهتار الذي يصاحب تصرفات الحاكمين ، أو يصاحب أقوالهم أحياناً ، بالنسبة لبعض المبادىء الإسلامية . . . يدل بصورة واضحة على : أنهم على الأقل لا يجدون قوة أخرى بين المواطنين تقف أمامهم وفي وجههم لتردهم عن استخفافهم واستهتارهم . . . كما يعد من جهة أخرى تنفيساً لما في صدور هؤلاء الحاكمين مما ضاقت به نفوسهم تجاه تلك المبادىء . . لسبب من الأسباب .

. . . وأصحاب الاتجاه العلماني من المستعمرين . . . هم الذين مهدوا بأنفسهم لذلك أيضاً يوم أن ربطوا علماء المسلمين في سلسلة موظفي الحكومة ، في آخر درجة مالية بين درجاتها وبذلك أصبح هؤلاء : عليهم التبعية بدل الزيادة . كما أصبحوا يراهم الآخرون في أدنى المنازل ، بعد أن وضعوا في آخر الدرجات المالية الحكومية تدرجاً . . . وكذلك يوم أن أشرف أصحاب هذا الاتجاه على أوقاف المسلمين وحدها . . دون أوقاف غيرهم ، وحالوا بذلك دون أن تكون هناك حركة إسلامية مستقلة في تمويلها . . وفيما تبديه من آراء . . أو فيما تنشره على الناس من فتوى .

فلم تعد هناك في هذه المجتمعات قوة إسلامية تصد وتدفع . . وانما كان هناك موظفون ممن لهم صلة بالتراث الإسلامي . . . وهناك الشعب المسلم .

وإذا كانت وظيفة الحكومة تستتبع ضعفاً في الموظف ، هو ضعف الطاعة والتبعية المطلقة . . . فان الشعب المسلم توزعت إرادته بين . . دينه . . ووطنه ، بعد ما فصل الاتجاه العلماني بين الدين والقومية . . . وأصبح رجال السياسة والحكم يمثلون الجانب القومي ولهم الطاعة . . . كما أصبح علماء المسلمون ينتسبون إلى جانب الدين ، وهم أنفسهم عليهم الطاعة والتأييد . . . . للحكم القائم .

وبذلك ضعفت ارادة الشعب المسلم عن أن يقف في وجه الحكام باسم الإسلام ضد اعتدائهم عليه . . . كما ضعف من قبل : العلماء الإسلاميون ، بحكم تبعيتهم في الوظيفة .

* وبالأضافة إلى النزعة التقليدية المتحكمة لدى أصحاب الاتجاه العلماني ، وهم رجال أجهزة الحكم وأصحاب القيادة السياسية ، في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . . . تسيطر ظاهرة أخرى ، تجعل الحكم الوطني مصدر قوة للعلمانية ، أو الماركسية اللينينية . . . وبالتالي مصدر ضعف بالنسبة للإسلام . . . وهي ظاهرة الهدف من الحكم :

. . . إن جاه الحكم والسلطة . . أو اقتناء الثروة ، يفعل فعله في التطلع إلى الحكم بعد الاستقلال . . وفي التطلع للحصول عليه ، والاستمرار فيه ، أكثر من صالح المجتمع نفسه . . وهو الصالح العام .

وآية ذلك : أن الحكم الوطني في المجتمعات الإسلامية لم يتقدم كثيراً لتصفية رواسب الاستعمار الغربي فيها . وما حاول رفعه هذا الحكم من هذه الرواسب . . . فبقدر ما يتيح له البقاء فترة ، أو فترات أخرى . ولم نر ، حتى هذه اللحظة . . نظرة راديكالية تعيد مقومات المجتمع الأصيلة والضرورية إلى اعتبارها ومكانتها . وقد نرى متناقضات . . . هي شد إلى الماضي . . .

وجذب إلى إغراء الحاضر . . . أو عودة إلى تأصيل في جانب . . . وقفزة في التقليد في جانب آخر . . . أو إشراك جانبين متضادين في الحكم ، يحاول كل منهما أن يهدم الآخر .

. . . ومع ذلك فأكثر أحاديث الحكم الوطني بعد الاستقلال في هذه المجتمعات . . يدور حول مصالح الشعب ، وتؤكد حقوق الشعب في مباشرة الحكم لصالحه قبل كل شيء . . . ولكن ذلك هو المادة المفضلة لوسائل الإعلام في الحكم الوطني ، استمراراً لشعارات حركات التحرير ضد المستعمر قبل الاستقلال . . تلك الشعارات التي قاتل الشعب وضحى تحتها ، بعد أن رفعها وسار وراءها .

والشعوب الإسلامية يعلم حكامها : انها في حاجة إلى وقت طويل ، كي تكون قوة في ذاتها تحرك الحكم وتوجهه لصالحها وحدها . . . يعلمون ذلك ، لأن الجوع ، والمرض ، والجهل . . مزقها ، وغلب الأنانية على اتجاه أفرادها . . . فهي تستسلم من أجل لقمة العيش . . . وتستسلم بسبب ضعف المرض. . . وتستسلم لأنها لا تقدر على الحكم الصحيح .

. . . والحكم الوطني لم يأخذ الطريق السليم منذ الاستقلال لإعادة بناء هذه الشعوب : إذ أول دعامة في إعادة البناء . . تكوين الشعور بالحرية الفردية ، والقيمة الإنسانية . . . أول دعامة لإعادة البناء : تحقيق تكافؤ الفرص في الحياة ، ورفع حكم العصابات ، والطوائف والأحزاب . . . أول دعامة في إعادة البناء : عدم خداع الشعب بالشعارات البراقة الزائفة . . . أول دعامة في إعادة البناء : عدم استعادة أساليب القرون الوسطى في التعذيب ، والاضطهاد ، والحجر ، والاستخفاف بالحرمات الشخصية في النفوس والمال ، والعرض ، والمسكن . . . أول دعامة لذلك : سيادة القانون ، وعدالة التشريع ، واستقلال القضاء . أول دعامة أصيلة لذلك : تحقيق العدالة الاجتماعية . . وتوزيع

عائد الثروة القومية توزيعاً متكافئاً .

. . . عندئذ يكون الحكم حكماً حضارياً . . . وينشأ الإنسان في ظله حضارياً . وإذا تحضر الإنسان نفسه . .أصبح لبنة قوية في بناء مجتمع حضاري قوي .

. . . وعدم تحقيق الحكم الوطني للمصلحة العامة يجعله قطعاً للحصول على الجاه ، أو المال .

وإذا تمحص الحكم لذلك . . هان عليه أمر المقومات الأصيلة للمجتمع ، وحصّل بدلا عنها ، ما يعينه على الاستمرار ، ولو لفترة .

. . وليس أمامه في غيبة المقومات الأصيلة للمجتمع إلا السير **فيما ينعت بالطريق التقدمي** : وهو طريق الاستمرار في اتجاه العلمانية ، أو الأخذ بتقدمية الماركسية اللينينية ! .

• يضاف إلى مصادر قوة الاتجاه العلماني ، وضعف الاتجاه الإسلامي ، في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . . . عدم وجود هيئة مركزية ، وليس بلازم أن تكون لها سلطة ، ولكن لها رأي موجه ، في هذه المجتمعات . وهذا الفراغ بقدر ما يسبب القوة للاعتداء على الإسلام . . يسبب للإسلام الضعف في . . رد الاعتداء عليه .

. . . وقد كان لبعض المؤسسات الإسلامية في بعض المجتمعات الإسلامية هذا الاعتبار : كالأزهر في القاهرة . . وجامع الزيتونة بتونس . . وجامع القرويين بفاس . . وقد كان أيضاً لزعماء بعض الحركات الإسلامية في مجتمعاتها ما يشبه الحجية . . كالحركة الوهابية بنجد . . والسنوسية بليبيا .

. . ولكن هذا وذاك ، بعد تمكن العلمانية . . فقد الاعتبار ، أو كاد

يفقده . . . وهذه المؤسسات لم تفن بعد . . وإنمـــا في فترة الضعف الذي تعقبه النهضة !

ومن المصلحة أن يشتد ضعفها حتى يبلغ مداه . إذ عندئذ تكون الانتفاضة من جديد . . . انتفاضة الحي في قوة شبابه . ولا يضير أن يتولى أمرها في وقت من الأوقات أو في فترة من الفترات . . من لا يفقهون رسالتها ، إمعاناً في إضعافها . . . ولا يضير أن يبالغ رجالها في كسب الدنيا عن طريقها . . . ولا يضير أن يحاول طلابها الهرب تخلصاً من الانتساب إليها : فان ذلك كله . . أمارة الحياة الجديدة المرتقبة !

. . بين اليأس والأمل :

. . وهنا لا مكان لليأس ، طالما أن قانون الحياة هو قانون **النقيض** : « يخرج الحيّ من الميت . . ويخرج الميت من الحي » . . « يولج الليل في النهار . . ويولج النهار في الليل » . . « فان مع العسر يسرا . . إن مع العسر يسرا » .

. . حتمية الماركسية اللينينية . . تقوم على مبدأ النقيض ،

. . وانهيار نظام الرأسمالية ، والأخذ بنظام الاشتراكية . . يقوم على مبدأ النقيض .

. . والإيمان بالبعث والنشور . . يقوم على مبدأ النقيض ،

. . وتغيير المجتمعات . . يقوم على مبدأ النقيض ،

. . والإيمان بالله نفسه . . يقوم على مبدأ النقيض ،

. . فلماذا لا يقوم إيمان جديد . . بعودة الإسلام . . ونظامه في حياة المجتمعات الإسلامية القائمة . . بناء على حتمية مبدأ النقيض كذلك ؟

. . لماذا يتحفـز دعاة الماركسية اللينينية لليوم **الموعود** . . الذي يتحقق فيه المجتمع العمالي العالمي ؟

. . ولا يتحفز بعض المؤمنين بالإسلام في المجتمعات الإسلامية . . لعودة نظام الإسلام في حياة المسلمين ؟

. . إن المجتمعات الإسلامية المعاصرة في موجة بعث جديد . . فيها الأخذ والرد . . فيها تقلب المعايير . . فيها الاصدام والتصادم الفكري . . فيها الجنوح إلى اليمين وإلى اليسار . . ولكن ستعقب ذلك حتماً نهضة . . تحيي ما مات وفات . . وتستأنف السير في يومها . . من أمسها . . إلى غدها .

ولن تكون نهضة بدون ماض . . . ولن يكون ماض في المجتمعات الاسلامية بدون إسلام .

إن الاستقلال السياسي حصلت عليه سبع وثلاثون دولة إسلامية . حتى الآن : من إندونيسيا شرقاً.. إلى المغرب غرباً . . . ومن تركيا شمالا... إلى تانزانيا جنوباً .

. . . وان سكان العالم الإسلامي يشكلون أزيد من خمس سكان العالم . فمجموعهم ستماية وخمسون مليوناً . . . ومن ثلاثة آلاف مليون نسمة .

. . . وأنهم يحتلون أغلب المواقع الاستراتيجية سياسياً ، وجغرافياً في العالم . . . ٦٠٪ من سكان البحر الأبيض المتوسط . مسلمون . . . وقنال السويس ، أول مركز للمواصلات المائية في العالم . . . والدردنيل . . والبحر الأحمر . . والخليج العربي . . كلها اسلامية .

. . . الاستقلال الاقتصادي للعالم الإسلامي ابتدأ يتحرك . . ويغالب في صراعه الاستعمار ، الذي في جملته دام أكثر من مائتي عام . وهو إذ

يستقل يشكل قوة هائلة . . . بجانب ما للمسلمين من قوة النسل بين السكان . فالعالم الإسلامي يملك ٦٦ ٪ من مخزون البترول في العالم . . . و ٥٢٪ من ثروة التصدير ، . . . . و٧٠ ٪ من المطاط الطبيعي . . . ونصف ما يملك العالم من الجوت !!

. . . فاذا تحرك الاستقلال الثقافي على أساس من الإسلام وتعاليمه اقتربت هذه البلاد بعضها من بعض وزاد نفوذها . . وخطت خطوات واسعة نحو السلام ، والتقدم . فذلك هو الإسلام . . تنظيماً للحياة . . وديناً للإنسانية .

. . . وإن إفريقيا بالذات تعتبر القارة الإسلامية . فمن دولها المستقلة ، التي عددها ست وثلاثون دولة . . يشكل المسلمون ثلاثاً وعشرين منها . . . ومن سكانها الذين يبلغون مائتين وخمسين مليوناً . . يكوّن المسلمونماية وخمسين مليوناً .

. . . والأمل قوي ، بعد أن وصلت التبعية في التوجيه إلى الغرب قمتها . . . أو كادت . . . ووصل بذلك ضعف الوجود الإسلامي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة الى نهايته أو كاد... أن تبتدىء النهضة من جديد ، باعادة التقييم لاتجاهات التوجيه الغربي في هذه المجتمعات . . في مواجهة الإسلام ، واستئناف حياة إسلامية . . أيديولوجية . . وتطبيقية وبذلك يتم الاستقلال . . وتكتمل القوى . . وتكون عندئذ السيادة .

والقارة الإفريقية لو اختيرت أولا للجهود الإسلامية . . لأقترب تكامل القوى للعالم الإسلامي كله : لا لانها تعتبر القارة الإسلامية . . ولكن لموقعها الاستراتيجي . . ووضعها الجغرافي بين قارات العالم . . وامكانياتها في الاقتصاد الإسلامي ، والعالمي على السواء .

. . . وإن الحقبة الباقية من قرننا العشرين ، والقرن التالي بعد . . لكفيلة بتحقيق مضمون الاستقلال للعالم الإسلامي كله . . وتحقيق عزته . . وأمنه .

في سبيل المواجهة

عندما أسندت إليّ وزارة الأوقاف وشؤون الأزهر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ . . وجدت أن أمر المجتمعات الإسلامية المعاصرة في صراعها مع العلمانية ، والتبشير الصليبي . . بالإضافة إلى الإلحاد الماركسي اللينيني . . لا بد أن يأخذ في تحول استراتيجيته ضدها . . . لا بد أن يعاد النظر في فهم الإسلام في جو نظامه ككل . . لا بد أن يعاد النظر في أساليب عرض مبادئه . . لا بد أن يتغير وضع الدعوة ، وأن يتغير الداعي . . . لا بد أن يتغير مجرى الفكر الذي يفكر . . . ومجرى القلم الذي يكتب . . وحركة اللسان الذي يتكلم . . . لا بد أن يدخل الإسلام في الدعوة إليه ، وفي عرض مبادئه . . عهداً جديداً ، يستعين فيه بالدراسات الاجتماعية ، والفلسفية ، والنفسية والتاريخية ، والاقتصادية ، كي يقترب بأسلوب العرض عندئذ من العقول التي تحركها الأيديولوجيات المعاصرة المتصارعة . . فينفذ إلى إيمان القلوب من جديد بمبادئه ، لأنها تحمل القيمة الذاتية التي لا يردها إلا . . منحرف في فهمه ، وسقيم في نفسه . . ومغرض في رأيه .

. . . ووجدتُ الفرصة مواتية آنذاك : مال المسلمين في الوقف على الخير العام موجود ، والأزهر صاحب الرسالة المجيدة في تاريخ العالم الإسلامي قائم . . . ويراد تطويره . كما أدركت أن التأخير في التخطيط والتنفيذ . . إثمٌ لا يغتفر . . وأن شغل الوظيفة لجاهها وسلطانها . . يرضى عنه من يحتاج في تقييم ذاته إلى عارض يعرض له في حياته . . وليس تقييمه إياها من إيمانه ، الذي يحمله في قلبه ، ومن نعمة العقل والاستقامة ، اللذين أنعم الله بهما عليه .

. . ومن ثم كان الشعار في العمل : اليوم . . قبل الغد . . والنوع . . قبل

الكم . . والأسف على أجل يمضي . . لا يقع فيه أمر يحقق خير المسلمين . . . والعبرة في الوظيفة العامة : بما ينقش من آثارها في التاريخ . . وليس في عدد أيامها . . وشهورها . . وسنيها .

. . . إدراكي لطبيعة خُلق الموظفين في الوظائف العامة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . أنه لم يزل يختلط بأخص ظاهرة من ظواهر الطفولة الإنسانية ، وهي ظاهرة التحدي فيما لا ينبغي أن يُتحدى فيه ، ولو كان التحدي ضد المصلحة العامة من أجل الوجود الشخصي . . . وأنه بسبب ذلك لا يُؤمن : أن العمل الخلاق الذي تم بالأمس . . قد يتعرض في الغد ، لعناد هذه الطفولة . . ويقوض من أساسه . ويصير حديث السير والتاريخ . . . إدراكي لذلك . . كان مصدر قوة أخرى لإيماني بالرسالة ، وبالعمل أيضاً . لأن التاريخ إذا كان سيذكر الأعمال غير البناءة . . فإنه سيذكرها أمارة على ضعف الوعي بالإنسانية لمن يرتكبها . ومقترنة بمعاني الخزي لمن قام بها .

. . . ولكن إذا ذكر الأعمال البناءة . . فإنه سيذكرها دليلا على الرشد الإنساني . . ويسجلها لتكون في وقت آخر . مصدر وعي جديد ، وقوة إيمان جديدة ، تُدفع في نفس الطريق الذي سلك بالأمس ... ولكن بقوة أشد وأعنف.

وإذن على أية حال . . كان لا بد من العمل اليوم . . ليكمل بناؤه غداً . فإذا وقف في الغد . . . فليستأنف في بنائه بعد غد ، بحيث لا يدفع بناؤه بعد ذلك . . ولا يرد إلى قراره . . مرة أخرى .

. . . إن إغراق مكتبة بغداد في نهر دجلة، نقصه التاريخ على أنه آية جهل وحمق لدى من ارتكبه . ولكن المسلمين استمدوا منه العزم والإرادة الصلبة لجمع كتب التراث الإسلامي . . عند الأفراد . . وفي مكتبات المساجد من جديد . . . والإقبال عليها ، . . وإستئناف البناء فيها .

. . . وبذلك زادت المحافظة على التراث الإسلامي ليومنا هذا . وكان

حادث إغراق المكتبة . . . حادثاً أيقظ المسلمين . . وأحيا صلتهم في حاضرهم ، بماضيهم . . ولم يكن عامل إفناء وتقويض . . كما أمل المرتكب لهذه الجريمة على الإنسانية . . وعلى تراثها الإنساني وأصر في عناد الطفولة على إضاعة الماضي من تاريخ المسلمين ، ليذهب بهم إلى غير رجعة !

وهدم العمل . . لا يحتاج إلى عظم الشخصية المباشرة للهدم . **لأن الطفل الصغير قد يكون أقدر على إشعال النار العظيمة التي لا تبقي ولا تذر ... من طفل آخر أكبر منه سناً أو من شخص بلغ النمو الجنسي :** إذ كلما كان الإنسان ضعيف التبصر ، وضيق الأفق في التصور . . كلما فلت زمام أمره من يده . . وكثر احتمال الخطر في تصرفه .

. . ومن أجل ذلك : أقبلت على تخطيط **المواجهة** لكل من الاتجاهين : العلماني ، وفي صحبته التبشيري الصليبي . . والاتجاه الآخر الإلحادي الماركسي اللينيني .

. . وكان التخطيط يقوم على مواجهة المباشرة الفورية ، لا لتوقف هذه المواجهة الاتجاهين في الحال ، فذلك مستبعد . . وإنما لتبدأ هي . . في الوجود . . والحركة . . ثم تأخذ دورها في النمو بقوة عادية .

والجزء الآخر من المواجهة . . كان يتمثل في إعداد **التحول** في الأزهر . . حتى يشهد القرن الحادي والعشرون نشاط القوة الإسلامية . . في التصدي والتحدي ، وإفساح الطريق في المجتمعات الإسلامية المعاصرة ليأخذ الإسلام وضعه من جديد ، إن قيض لهذا التحول . . أن يبدأ . . أو يسير ! .

الفصل الأول

في المواجهة المباشرة

وفي سبيل ذلك . . في سبيل التبصير بإعادة التقييم للتوجيه العلماني ، والماركسي الإلحادي في المجتمعات الإسلامية . . . في سبيل الإعداد لهذا التبصير ، حتى يسلم الوضع فيها إلى الإيمان بالإسلام ، من جديد ، وإلى جعله مركز الأيديولوجية ، والتطبيق في التوجيه والسلوك العملي للمجتمع والأفراد.. في سبيل الاستقلال الثقافي للمجتمعات الإسلامية ، بعد الاستقلال السياسي ، والتحرك نحو الاستقلال الاقتصادي . . . كان لا بد من تخطيط واع يرفع عن الإسلام ما ران عليه بفعل المستشرقين . . . وبفعل الضعف الفكري الإسلامي . . تحت ضغط اتجاه العلمانية في . . الحكم . والتشريع . . والتوجيه ، والتعليم . . .

وقد أتيحت الفرصة لهذا التخطيط مدة سنة ونصف في القاهرة، كعاصمة للعالم الإفريقي المسلم ، من أكتوبر سنة ١٩٦٢ إلى مارس سنة ١٩٦٤ (١) في

---

(١) وهي الفترة التي باشرت فيها أعمال وزارة الأوقاف وشؤون الأزهر .

وزارة الأوقاف وشؤون الأزهر . . وتكشفت عن المشروعات الآتية . . على أن يكمل بعضها بعضاً ، وعلى أن يكون بعضها قابلا لمباشرة رسالته بمجرد الانتهاء من إعداده . . بينما يكون البعض الآخر في انتظار فترة أخرى . . هي فترة التدريب والإعداد .

دار القرآن :

وكان في مقدمتها مشروع : **دار القرآن** . وقد استهدف هذا المشروع :

* تجنيد كل القوى الفكرية في العالم الإسلامي التي تتملكها اليقظة بقيمة التراث الإسلامي . . ويربطها الإيمان الواعي بالرسالة المقبلة للمجتمعات الإسلامية ، وهي رسالة الاستقلال الثقافي والفكري ، بجانب الاستقلال السياسي والاقتصادي . وذلك للعمل على التأليف والنشر . . والدراسة : فيما يتصل بالمشاكل الأيديولوجية . والسياسية . . والتوجيهية التي تعوق الفكر الإسلامي من قبوله . . أو التي تتطلب الأجيال الناشئة والمعاصرة . . حلاً لها . . ورأيا فيها . . من الزاوية الإسلامية في وقتنا الحاضر .

* . . . وإحياء كتب التراث الإسلامي الأصيل ، التي تعبر عن فترة القيادة الفكرية في التاريخ الإسلامي . . لتزويد المكتبة الإسلامية بها . . وطبع كتب الحديث الصحيحة . . ونشرها .

* . . . ودراسة الفكر الغربي الاستشراقي ، ومواجهته بالقيم الإسلامية المجردة عن التحريف والتزييف . . . بعد توضيح الثغرات المنهجية . . والموضوعية . . والتعصب العقيدي ، في عرض هذا الفكر . . وحكمه على مبادىء الإسلام وتعاليمه .

* . . . وطبع مئات الآلاف من المصحف الشريف كل عام . . وتوزيعه في إفريقيا وآسيا بغير ثمن ، أو بثمن زهيد . . لا يتجاوز المائة مليم للمصحف

الواحد . . صيانة للقرآن من التحريف في الطباعة ، عن قصد أو إهمال . . وتوحيداً للمسلمين على خط واحد في الكتابة ، بعد ما لوحظ : أن جانب الزخرفة في الخط الكوفي ، في إفريقيا الغربية على وجه الخصوص . . قد استغل من الاستعمار لإبعاده عن خط النسخ الذي يطبع به مصحف القاهرة . . بحيث لا يستطيع العربي أو المسلم في الشرق . . أن يقرأ المصحف الذي طبع في لندن ، بالخط الكوفي لغرب أفريقيا . . ووسطها . . والعكس . . بالعكس .

• . . . نشر المصحف المرتل بلهجة واحدة ، هي لهجة حفص ، توحيداً للمسلمين في قراءتهم للقرآن على لهجة واحدة ، بدلا من لهجات عديدة ، منتشرة في إفريقيا وآسيا . ولهجة حفص اختصت بها القاهرة ، وهي البلد التي صانت تراث الأمة العربية والإسلامية من الضياع والتبديد ، وصانت ما بقي منه ، بعد كارثة بغداد على يد التتار والمغول . على أن يسجل بالقراءات الأخرى كذلك . . . احتفاظاً له كتراث إيماني يُتداول تسجيله بين العلماء والباحثين في شؤون القرآن .

والتوسع في طبعه مع إعداد جهاز (١) خاص به ترانزستور لإمكان سماع القرآن في الصحراء ، والأماكن التي ليست بها طاقة كهربائية . . على أن يباع بأقل من ثمن تكلفته ، أو يتوسع في إهدائه في البلاد الإفريقية على حساب وزارة الأوقاف .

• . . . إقامة متحف للوثائق الإسلامية : للقرآن ونسخه العديدة . . . وترجماته المختلفة . . . والوثائق التاريخية والسياسية ، والعسكرية للأمة الإسلامية . . . وحجج الوقف ومستندات الملكية له . . .

• . . . إقامة دار إسلامية للضيافة ، ومكتبة إسلامية لكبار الضيوف

---

(١) صمم الجهاز ، وأنتج بالفعل في تلك الفترة ، عن طريق الهيئة العامة للاذاعة المصرية على حساب وزارة الأوقاف .

من العلماء المفكرين في البلاد الإسلامية للضيافة والعمل فترة من الوقت في التراث الإسلامي ، إسهاماً في تجليته . . ومشاركة في إعادة تقييمه .

. . . قاعة اجتماعات للمؤتمرات العالمية الإسلامية ، وللمحاضرات الرئيسية التي تسهم في التنوير الإسلامي العالمي ، والكشف عن القيم الأصيلة في التراث الإسلامي .

وتمويل المشروع كان من إيراد الأوقاف الخيرية التي كان مرصوداً معظمها على مدافن أسرة محمد علي في القاهرة . . أو على أهداف لم تعد مثمرة في حياة المسلمين . . كالحوص والريحان . . والكلاب الضالة !

وقدر العائد من الإيراد السنوي بثمانين ألفاً من الجنيهات .. جعل قسطاً لمليون وربع مليون من الجنيهات المصرية . . تؤخذ قرضاً من أموال البدل الخيرية ، وتسدد مع ريعها على خمسة عشر عاماً . ويستغل في إقامة عمارة كبيرة تسمى : دار القرآن بأهم موقع في مدينة القاهرة في مواجهة محطة مصر للسكك الحديدية . . وتمثال رمسيس . . وفي مدخل الفجالة .

وعندما يتم البناء ويؤجر مكاتب ، وبالأخص لهيئات الطيرن العالمية ، يخصم قسط من الإيجار الشهري كاحتياط لإعادة بناء الدار بعد خمسين عاماً ، ولمباشرة العمل في رسالة الدار نفسها ، ويترك الباقي من الإيجاز لقسط القرض ، وللصيانة .

. . . وفعلا وضع حجر الأساس في مارس سنة ١٩٦٤ في أرض الأوقاف بجوار مسجد أولاد عنان ، المواجهة لعمارة شركة مصر : للتأمين ، تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية العربية . . جمال عبد الناصر .

والضرورة وحدها هي التي تملي وجود دار إسلامية متخصصة للنشر الإسلامي : فالنشر وسيلة قوية من وسائل التوضيح والاقتناع في عصرنا

الحاضر ، الذي ازدحم بالأيديولوجيات المختلفة . . وتميّز بالصراع المذهبي والفكري ، كأساس للسياسة والتوجيه معاً .

والاستعمار في البلاد الإسلامية التي أخضعها لاتجاهه العلماني ، حرص في الوقت الذي مكن فيه لهذا الاتجاه . . في المدارس ، والجامعات ، ونظم الحكم والإدارة . . على إعانة دور النشر المسيحي ، أو العلماني ، أو على الأقل . . . حرص على أن لا يأخذ الفكر الإسلامي وضعه في هذا المجال .

والدور الإسلامية القائمة في أي مجتمع إسلامي : إما ضعيفة في قوتها الإنتاجية أو متجهة إلى التجارة والاحتراف بالكتب العربية التقليدية ، أكثر من الإقدام على دفع الفكر الإسلامي الجديد ليبدو في قيمته الذاتية . . . في مواجهة الفكر الأجنبي الآخر .

. . . وروعي في مشروع دار القرآن أن تقوم به هيئة مستقلة عن الوزارة ، وبعيدة في مباشرتها عن الروتين ، تديرها وتشرف على رسالتها . وصلتها بالوزارة فقط هي صلة مال القرض وأدائه .

. . . وذلك قصدا إلى الحيلولة دون التيارات المختلفة في إدارة الأوقاف ، من التأثير على نشاطها . . أو تقييده بلون معين .

. . . جمعية الفقه المقارن والدراسات التاريخية :

كذلك عمل مشروع آخر ، دبر له بعض ريع الأوقاف الخيرية على تعليم الإسلام والثقافة الإسلامية . وقد أثمر البحث المضني في سجلات الوزارة ، وفي سجلات المصالح الحكومية الأخرى ، كالمحاكم الشرعية السابقة ، والمساحة ، والبلديات... عن وجود فائض ريع للأوقاف الخيرية يقدر بثلاثة ملايين جنيه منذ سنة ١٩٥٢ ، لم يسدد حسابه ولم تعمل له تصفية . وإنما كانت الوزارة تكتفي بالإنفاق خصماً عليه ، حتى إذا بدا لبعض الموظفين القائمين بالأمر وقف

الصرف بحجة عدم وجود فائض من باب الاحتياط فقط . . أوقف الصرف ، إلى أن تسوى العمليات الحسابية كلها . . . ويظل الصرف موقوفاً ، كما تظل التسوية متجمدة ، حتى إذا مضت فترة من الوقت اعتقدت الوزارة . . بعدم وجود فائض للصرف من ريع الأوقاف الخيرية !.

والأوقاف التي خصص ريعها لهذه الجمعية : جمعية الفقه المقارن ، وجد لها فائض من الريع من حسابات سنة ١٩٥٢ إلى حسابات سنة ١٩٦٢ حوالي ٢٤٠ ألفاً من الجنيهات أودع بنك مصر . . لحساب هذه الجمعية .

. . . وهدف هذه الجمعية : **إقامة اكاديمية إسلامية حرة لعرض الفقه الإسلامي في دراسة مقارنة بين المذاهب الاسلامية ، وليس في دراسة مذهبية ...** على أن يعرض الرأي الإسلامي في مشكلة من المشاكل ، أو في أمر من الأمور ، من وجهة نظر المذاهب الإسلامية المعروفة مع تأصيلها . . ووضعها جميعها في مواجهة النص من كتاب الله ، . . أو الحديث الصحيح .

. . . ثم من جهة أخرى : إنشاء دراسة فقهية إسلامية مقارنة مع القوانين الوضعية في التشريعات المختلفة . . . حتى تتضح القيمة الذاتية للفقه الإسلامي والأصول الإسلامية التي يستمد منها الفقه أحكامه وآراءه .

ونظراً لأن المذاهب الإسلامية الفقهية في نشأتها تأثرت بالأحداث التاريخية والسياسية والفكرية . . . كان لا بد من أن تمتد الدراسة المقارنة في الفقه إلى مدى تأثير الأحداث على استنباط الأحكام في بيئات الفقهاء ، حتى إذا ما عرفت العوامل المكونة للحكم الفقهي سهل تقييمه من الوجهة الإسلامية .

. . . على أن يكون أعضاء هذه الجمعية من الذين عرفوا بالفكر الفقهي الإسلامي والقانوني ، أو ممن لهم دراسات تاريخية إسلامية عميقة ، وعلى أن تعد في دار الجمعية مكتبة فقهية ، قانونية ، وتاريخية . . . وأن يترك للأعضاء اختيار المساعدين والمعاونين من الباحثين .

وفعلا صدر القرار الوزاري بإنشاء هذه الجمعية وبأعضائها العشرة ، وطلبت سكرتاريتها تسجيلها في وزارة الشؤون الاجتماعية . ووقع الاختيار على قطعة أرض فضاء لوزارة الأوقاف خلف مسجد الكيخيا لتقام عليها الدار من عدة أروقة للبحث ، ومكتبة ، وقاعة للبحث . . مع منافع ضرورية أخرى .

• . . . ولم يكن من الممكن تحويل نشاط هذه الجمعية إلى جهة دراسية أخرى : ككلية الحقوق ، أو كلية الشريعة الإسلامية . . . لأن الدراسة في كليات الحقوق ، بالجامعات المصرية هي دراسة علمانية . على معنى : أنها تقليد لدراسة الغرب في كلياته ، وبالأخص . . فرنسا ، وألمانيا .

أما كلية الشريعة فتحتاج إلى فترة لا تقل عن عشر سنوات أخرى ، حتى يدرك القائمون على مباشرة التدريس فيها : أن الدراسة المذهبية ليست دراسة أكاديمية ، وليست دراسة كذلك للإسلام :

. . . أما أنها ليست دراسة أكاديمية . . فلأنها دراسة تقليدية لكتاب . . أو لفقيه خاص .

. . . وأما أنها ليست دراسة للإسلام ، فلأن دراسة مذهب معين ، أو كتاب خاص إنما يعرض وجهة نظر فرد في نصوص الإسلام . ولذا لا يكون رأيه معبراً عن رأي الإسلام ، لأن الإسلام : فوق احتمال هذا الرأي الذي أخذ به الفقيه ، ورأي آخر أخذ به فقيه آخر .

وطالب هذه الدراسة : تكون معرفته بالإسلام معرفة جزئية شخصية . ولذا لا يستطيع أن يرتفع إلى مستوى القرآن . . . مصدر الإسلام ككل ، وفي ضوئه يحكم على هذه المعرفة الشخصية . . بالقرب أو البعد في الاحتمال ، مما يستهدفه الإسلام نفسه .

. . . وكان على هذه الجمعية أن تمهد لتطوير مناهج كلية الشريعة ،

بحيث تصبح الدراسة فيها دراسة مقارنة بين المذاهب مرة . . . وبينها ككل . . . والفقه الوضعي كطرف آخر . وهنا تكون الدراسة الفقهية الإسلامية دراسة أصيلة ، ومعاصرة في الوقت نفسه . لأن الدراسة المقارنة للمذاهب الإسلامية مع القانون . . هي امتداد حينئذ لدراسة الماضي الإسلامي . . الممثل في المذاهب الإسلامية وحدها .

. . . ثم في الوقت نفسه كانت تستهدف تنشئة جيل من أبناء الأزهر المتخرجين في كلية الشريعة أو من أبناء الجامعات المصرية المتخرجين في كليات الحقوق ، يمارس هذه الدراسة المقارنة ، حتى إذا نضجت عندهم ملكة الفقه المقارن . . سدوا الفراغ الواسع في دراسات الفقه الإسلامي في القاهرة . . أو في البلاد الإسلامية الأخرى .

* . . . والدراسة الفقهية المقارنة لا تكون لها آثار أكاديمية علمية في البحث فقط . . . وإنما لها كذلك آثار اجتماعية : وهي إبعاد العصبيات الطائفية التي فتتت المجتمعات الإسلامية السابقة وأوهنتها . . . حتى جعلتها ذات استعداد خاص لقبول الاستعمار . . . وبالتالي لقبول الاتجاه العلماني . فدراسة المذاهب الفقهية ، مستقلا بعضها عن بعض ، على أساس : أن كل مذهب هو **الأفضل** أو واجب الاتباع . . . يثير التبعية المطلقة له في نفوس الدارسين . . . ونفوس المتلقنين عن هؤلاء الدارسين من الأغلبية غير المثقفة ، ومن ثم يبعث على العصبية والخصومة في سبيلها .

. . . فإذا ما أخذت المذاهب الفقهية جميعها في إطار موحد من الدراسة وهو إطار الدراسة المقارنة ، لم يكن لبعضها فضل ، ولا ميزة على بعض . . . إلا بقدر ما لأحدها من قرب الاحتمال إلى ما يستهدفه القرآن ، أو بعد الاحتمال منه . . . وليس لذات الإمام صاحب المذهب . . أو للكتاب . . الحجة فيه . وبذلك تنتقل قيمة الحجية إلى القرآن وحده ، وتظل أنظار الدارسين لأحكام الفقه شاخصة له ، دون غيره . . . وبالتالي تبقى القداسة ، وتتوفر الطاعة له عما

عداه : من شروح اتصلت به ، وتلقت عنه .

* . . . فلكي لا يضيع زمن ، ربما أكثر من نصف قرن آخر ، على انتظار نضج ملكة الفقه المقارن في كلية الشريعة بالأزهر . . . ولكي يعجل بتنمية هذه الملكة وتطويرها بصنع النماذج من الدراسات ، وبالتوجيه المباشر للشبان الباحثين توجيهاً حرّاً ، غير مقيد بقيود روتينية ، عن طريق هذه الجمعية ، ولكي تنمى المكتبة الفقهية الإسلامية بالدراسات المقارنة الأخرى مع القوانين والتشريعات الإنسانية . . . وضعت أهمية كبيرة على البدء الفوري لهذه الجمعية .

. . . المعاهد الافريقية الاسلامية :

واستهدفت هذه المعاهد . . الاتصال المباشر بين القاهرة ، ومقر مركز الدراسات الإسلامية العالمي وهو الأزهر ، وبين البلاد الإسلامية المستقلة في إفريقيا التي وصل عددها الآن إلى ثلاث وعشرين دولة . . . وكذلك بين الجمعيات والمؤسسات الإسلامية في البلاد التي لم تستقل بعد ، أو فيها أقلية إسلامية .

. . . وهذا الاتصال قصد منه إحياء الروابط الإيمانية والعقيدية بالإسلام ، التي حاول المستعمرون مدة استعمارهم لهذه البلاد . . . أن يخمدوا جذوتها ، أو يقطعوا أوصالها ، كي ينسى المسلمون أنفسهم ، إذا هم نسوا إسلامهم وكان سبيل المستعمرين التوجيهي إلى ذلك هو الاتجاه العلماني ، وخلق أجيال من الوطنيين تسخر من القيم الإسلامية ، ومن الماضي الإسلامي . . . بينما تمجد الفكر الأوربي والثقافة الغربية ، والتبعية لهذا المجتمع الأوربي . . أو لذاك ! !

. . . وعن طريق إحياء الروابط الإيمانية والعقيدية ، يعبد الطريق إلى التعاون الاقتصادي والسياسي . . . ثم ربما إلى الوحدة السياسية ، والاقتصادية لو وصل الترابط الايماني والعقيدي . . إلى درجة الوحدة في الشعور والإحساس .

والأمل هنا أقوى مما تحاوله العلمانية في الترابط بين الغرب الرأسمالي والبلاد الإفريقية والآسيوية ، على أساس من فكرة العلمانية . . . أو مما تقوم به الماركسية اللينينية الإلحادية في الترابط بين روسيا الشيوعية أو الصين الشيوعية والبلاد الإفريقية والأسيوية ، على أساس الإيمان بالعقيدة الماركسية . لأن أساس الترابط الإسلامي أقوى جذوراً ، وأبعد غوراً في تاريخ البلاد الإسلامية ، وأكثر تشابكاً مع أحاسيس الشعوب الإسلامية ، من أحد الاتجاهين الطارئين عليها : من العلمانية ، أو الماركسية .

والذي يلاحظ واضحاً في المحاولة الأجنبية ، العلمانية أو الماركسية . . . أنها وإن كانت تستهدف هدفاً اقتصادياً واستغلالياً ، إلا أنها تركز تركيزاً قوياً ، لا تراخي فيه، على تثبيت فكرة العلمانية ، أو تثبيت الإيمان بالماركسية بين مواطني أي مجتمع غريب عنها ، تنفذ إليه في : إفريقيا . . أو في آسيا .

ولا يؤتي إحياء الترابط الإسلامي ثمرته إلا إذا تجلى الإسلام الأصيل تجلية واضحة . . . وإلا إذا كان الذين يباشرون دعوته قد تجلت في أنفسهم صورة نظامه ، بعد الايمان بها إيماناً قوياً . . . وإلا إذا وقفوا ثانية على أحوال البلاد الإسلامية في إفريقيا وآسيا : الجغرافية والسياسية ، والاقتصادية ، واللغوية والتاريخية ، والثقافية ، والعقيدية والمذهبية . . . وعلى الحركات التحررية ودعاماتها التي قامت عليها . . وسارت منها . . . الخ .

. . . ومن أجل ذلك . . . كان لهذا المشروع صلة مباشرة بمشروعين آخرين سيأتي ذكرهما بعد ، وهما : مشروع التطوير في الأزهر ، ومشروع إنشاء معهد الإعداد والتوجيه في جامعة الأزهر .

. . . ومشروع المعاهد الإفريقية الإسلامية رضد له بقرار وزاري اكثر من ثلثمائة ألف من الجنيهات أودعت بحساب خاص ببنك مصر . وذاك من ريع الأوقاف الخيرية ، ومن رصيدها المتجمد ، واكتشف أخيراً في المدة :

من أكتوبر سنة ١٩٦٢ إلى مارس سنة ١٩٦٤ . وهي أوقاف كانت مرصودة على التعليم في مدارس وزارة الأوقاف قبل تحويلها إلى وزارة التربية والتعليم . ورؤي أنه طالما صار المجتمع المصري إلى مجتمع اشتراكي . . . وطالما أن التعليم حق لكل مواطن بمقتضى الميثاق . . . أصبح غير ذي موضوع أن يحول هذا الريع إلى وزارة التربية والتعليم . . . ويجب أن يوجه لخير الجمهورية في علاقاتها ببقية بلاد الوطن الإسلامي ، والأمة الاسلامية . وذلك يحقق أيضاً غرض الواقفين في نشر التعليم الإسلامي ، ليؤتي نتيجة من التعاون والتضامن بين المسلمين .

. . . ووضع المشروع على أن تكون له أولويات في البلاد الإفريقية : فلا تقحم الجمهورية العربية نفسها بإبداء الرغبة في إنشاء معهد هنا أو هناك ، في بلد إفريقي إسلامي . وإنما تعطى الأولوية للبلد الذي يطلب ذلك من الجمهورية . . . ويسهل بالإمكانيات التي يتفق عليها إقامة المعهد أو إقامة جملة من هذه المعاهد على أرضه .

. . والمشروع عبارة عن مدرسة ذات مرحلتين : إعدادية ، وثانوية ، على غرار مرحلتي الأزهر ، قد تلحق بهما مرحلة ابتدائية سابقة ، وعيادة طبية خارجية ، ومستشفى محدود الأسرّة . وقد وضعت الرسوم الهندسية بالفعل في الوزارة ، على أن يشمل المبنى مسجداً ، وقاعة للمحاضرات ، ومسكناً للمدير ، وآخر للممرضات . . بالإضافة إلى احتياجات التعليم والصحة .

. . . وعلى غرار جمعية دار القرآن ، وجمعية الدراسات الفقهية المقارنة . . رؤي إنشاء جمعية أخرى للمعاهد الإفريقية الإسلامية ، تضم العناصر القوية من رجال التربية ذوي الميول الإسلامية ، والأساتذة ، والأطباء الذين لهم صلة بالدراسات والمؤسسات الإفريقية العالمية ، وبعض رجال الاقتصاد . ويوكل إلى هذه الجمعية إعداد برامج التعليم للناشئة من المواطنين في أي مجتمع إسلامي إفريقي يقام فيه المعهد . . بحيث تراعى ظروف البيئة هناك ، وتلاحظ

جوانب الثقافة القائمة ، واحتياجات المجتمع المؤقت . . والأخرى التي ينتظر فيها أن تقع بعد حين .

. . . وبجانب البرامج التعليمية للوطنيين هناك ، يعد مركز صغير للبحوث العلمية في كل معهد على مستوى أكاديمي ، يقوم بالإحصاءات المختلفة والتجارب العلمية ، وعلى الأخص في ميدان الزراعة ، والثروة الحيوانية ، وطب المناطق الحارة ، واللغة واللهجات ، والوثائق العلمية والتاريخية ، والدراسات النفسية والاجتماعية في صلتها بالجو والبيئة . . . الخ . . . مما يعود على الكشف العلمي في ذاته بفائدة ، كما يثمر في مراجعة وإعادة تقييم ما كتبه المستعمرون عن هذه البلاد ،قصداً إلى خداعها وإبقائها في نطاق التبعية الغربية .

ومن حصيلة هذه المراكز المتفرقة تتكون الدراسات الإفريقية . . . وتتكون مكتبة للتوجيه السياسي والاقتصادي ، والثقافي ، والعلمي والاجتماعي . . . للشعوب الإفريقية في صلة بعضها ببعض .

وقد طلبت زنجبار ، قبل الانقلاب اليساري الأخير وانضمامها إلى تنجانيقا ، باسم تنزانيا ، عن طريق وفد رسمي حكومي برياسة وزير الداخلية .. إنشاء معهد من هذه المعاهد ، على أن تقام معه محطة إذاعة إسلامية لشرق إفريقيا هناك . واستجابت الوزارة ووافقت على سفر مدير الأقسام الهندسية لعمل التمهيد اللازم عن طريق الدراسة الميدانية للمواقع والإمكانيات . وسافر بالفعل . . وعاد قبل مارس سنة ١٩٦٤ .

* . . . ولكي تنهض هذه المعاهد برسالتها بصفة مستمرة من جهة التمويل . . . ألحق بالمشروع القيام بدراسة منشآت ذات طابع اقتصادي في البلد الذي يقام فيه المعهد : كإنشاء فنادق مثلا ، أو تأسيس إحدى الشركات ، بمساهمة الوطنيين بجزء من المبلغ المرصود لإقامة هذه المعاهد والإنفاق عليها في مشروع الجمعية . . . كي يمكن أن يؤخذ من فائض العائد ما يساعد على

الصرف على رسالة المعهد ، بالعملة الوطنية ، دون حاجة إلى تصدير نقد أجنبي من الجمهورية لتغطية الاحتياجات ، إن لم تف رسوم التعليم ، والهبات ، والتبرعات الداخلية هناك بتغطيتها .

ولأن إقامة المعهد وملحقاته ، وإقامة المنشأة الاقتصادية الأخرى التي ستساعد على استمرار التمويل ، هي من أموال المسلمين من الأوقاف على الخير العام . . فإن ذلك يعطي ضماناً وثيقاً للمحافظة عليها هناك ، والدفاع عنها ضد أي اعتداء يحتمل ، بسبب ظروف سياسية أو تحرشات استعمارية ، يمينية أو يسارية . لأن مال المسلمين في الوقف على الخير العام . . له حرمته في أي مكان ، ومطلوب من كل مسلم في أي مجتمع بحكم العقيدة الإسلامية أن يصونه ويحافظ عليه من التبديد ، أو من الاعتداء عليه في أية صورة من صور الاعتداء : إذ هو مال كل فرد مسلم في الوطن الإسلامي الكبير.

والمجتمع الإسلامي بإقراره للوقف على الخير العام ، سبق الاتجاه الاشتراكي في الغرب مئات السنين ، في اعتباره الملكية العامة كمصدر لرخاء المجتمع . ولذا أي مجتمع إسلامي ينهج منهج الاتجاه الاشتراكي الغربي ، ثم يحاول تبديد الوقف على الخير العام . . . يكون غير متفهم لخصائص الوقف . . أو غير متفهم لخصائص الاشتراكية .

والطريق إلى إفادة أكثر من الوقف ، أو في دائرة أحوج أو أوسع . . . هو توجيه المصرف . . . وليس إلغاؤه الوقف .

. . . والمبالغ التي رصدت لإنشاء هذه المعاهد ، هي مبالغ متجمدة من ريع الأوقاف على التعليم ، وليست من مال البدل . ولذا كان للوقف نفسه حصيلة سنوية ، ستضم إلى ما خصص لها بادىء ذي بدء . وعندئذ فالمشروع ذو قابلية للاتساع على مدى السنوات القادمة . . وفي ضوء التجربة الأولى التي كانت تحتاج بعض الوقت ، حتى يكون لنتائجها أثر في تعديل الخطة وتوجيه الرسالة في المشروع نفسه .

... معهد الاعداد والتوجيه :

ويرتبط بمشروع المعاهد الإفريقية الإسلامية...مشروع معهد الإعداد والتوجيه الذي أنشىء بالفعل بقرار وزاري في المدة المشار إليها ، وألحق بجامعة الأزهر ، باعتباره مرحلة في الدراسات العليا الإفريقية الإسلامية ، وعين أحد الأساتذة الأفاضل بكلية التربية بجامعة عين شمس ، وهو وكيلها . . قائماً على إدارته .

وتضمن مشروع هذا المعهد :

أولا : إلحاق بعض الطلاب الوافدين للدراسة في الأزهر ، أو في إحدى جامعات الجمهورية من المجتمعات الإسلامية الإفريقية ، وأكملوا دراساتهم بإحدى الكليات الأزهرية أو بالجامعة ... من أولئكم الذين يتميزون بالوعي الإسلامي .

ثانياً : إلحاق بعض المتخرجين في كليات جامعة الأزهر الذين يجيدون لغة أوربية حديثة ، وعلى الأخص إحدى اللغتين : الانجليزية أو الفرنسية . .

. . . على أن يقسم جميع الطلاب إلى شعب توازي مجموع المفارقات بين المجتمعات الإسلامية الإفريقية . على معنى : أن تكون هناك أقسام لدراسة شرق إفريقيا ، وغربها ووسطها . وفي كل قسم تدرس : اللغة أو اللهجة الأكثر شيوعاً في المنطقة . . وخصائصها الثقافية ، والسياسية ، والجغرافية ، والتاريخية ، والعقيدية . . وكذلك العوامل التي من شأنها أن تؤثر على التغيير والاتجاه فيها .

وعلى الطالب الوافد الذي التحق بالمعهد أن يدرس اللغة الأوربية السائدة في منطقته الإفريقية . . بينما يجب على الطالب المصري الذي يعرف اللغة الأوربية للمنطقة . . أن يدرس اللغة الإفريقية الشائعة في تلك المنطقة .

ومدة الدراسة سنتان . وبما أن الذين يعرفون لغة أوربية من الأزهريين قليلو

العدد .. روعي أن تجري مسابقة للمتخرجين في الأزهر من : المدرسين في المعاهد الأزهرية أو في وزارة التربية والتعليم ، أو في الأوقاف ، أو في أية جهة حكومية أو خاصة ، على أن يكون إلحا قهم في المعهد بإجازة دراسية ، يمنح الموظف بالفعل في أية جهة .. المرتب الشهري له .. بينما يمنح الذي لم يلحق بأية وظيفة بعد ، وكذلك الطالب الوافد ... مكافأة تساوي مرتب نظرائه .

وفعلا أجريت المسابقة ، وأعدت كشوف الاختبار ، واتخذت الإجراءات الروتينية لطلب من لم يكونوا في الأزهر والأوقاف ، بالاتفاق مع الجهة المختصة . وتقرر أن يكون عدد الدفعة الأولى من المصريين . . . مائة طالب .

. . . واختير فعلا أعضاء هيئة التدريس من الجامعات المختلفة في اللغات والفروع الدراسية الأخرى ، التي تقرر اختيارها في مناهج الدراسة ، لتخريج مدرس صالح للإعدادي ، أو الثانوي من المواد المقررة في مناهج تلك المعاهد الإفريقية الإسلامية ، أو لتخريج باحث ناشيء يقوم بجانب التدريس في المعهد .. بالمشاركة في مركز البحوث الذي يلحق به ..

. . . وبعد التخرج يوفد الطالب المصري في بعثة تعليمية ، على غرار البعثات العديدة التي ترسل إلى افريقيا وآسيا ، لمدة معينة تحت الاختبار . فاذا نجح في سلوكه ، ورسالته . . . أبقي المدة التي تقتضيها المصلحة العامة .

أما الطالب الوافد الذي تخرج من الأزهر أو من إحدى كليات الجامعات بالجمهورية وألحق بالمعهد وتخرج في قسم من الأقسام المعدة فيه ، فانه يعين من قبل الأزهر في المعهد الذي أقيم ببلده ، أو القريب إلى هذا البلد . وذلك على غرار بعض المتخرجين في الأزهر الذين عينتهم إدارة الثقافة بالأزهر ، في الحبشة وإرتيريا ، ونيجيريا ، وبعض البلاد الإفريقية الأخرى ، على حساب نشر الثقافة الإسلامية .

• . . . أما التمويل فكان أيضاً من الأوقاف المرصودة على الخير العام ،

مما كان مخصصاً لعلماء الأزهر . . وعلى الأخص : وقف زينب هانم الدراملية ، الذي كان ريعه موجهاً إلى علماء الحنفية بالأزهر ، وهو وقف كبير ، وله ريع لا بأس به .

ورأت لجنة شؤون الأوقاف عندما عرض عليها الأمر في الفترة المشار إليها : أكتوبر سنة ١٩٦٢ – مارس سنة ١٩٦٤ . . أن تخصيص ريع الوقف لعلماء مذهب فقهي واحد هو المذهب الحنفي، وفي مدينة واحدة هي القاهرة ، من شأنه : أن يثير الحزازات في نفوس الآخرين ، ويبقي على العصبية والتبعية المذهبية الفقهية فترات أخرى ، آن للمجتمعات الإسلامية . . أن تتخلص منها .

. . . ومن أجل ذلك قررت توجيهه إلى الإنفاق على علماء الأزهر ، الذين يدرسون في معهد الإعداد والتوجيه ، لما لرسالتهم من أهمية خاصة . وذلك نظراً لأن إفريقيا ، مع أنها قارة إسلامية ، هي موضوع للضغط العلماني ، والكنسي التبشيري ، والماركسي اللينيني الإلحادي . وهي معرضة في وقتها الراهن إلى الإغراء والخداع ، أو إلى قبول الضغط السياسي والاقتصادي ، أكثر من أي وقت آخر مضى . لأن الاستقلال السياسي الذي مُنِح لأكثر دولها ، سلطت عليه اتجاهات استعمارية مناوئة ، للإبقاء على التبعية الاقتصادية الاستغلالية . . إلى الشرق . . أو إلى الغرب .

. . . وفعلا أرسلت وزارة الأوقاف.. إلى جامعة الأزهر، وإلى المجلس الأعلى للأزهر ، وإلى عميد هذا المعهد . . دفعات تقرب من العشرين ألفاً من الجنيهات لتنفيذ المشروع .

* . . . وألحق بهذا المشروع مشروع آخر هو تمكين القيام بدراسات ميدانية لبعض أعضاء هيئات التدريس في الجامعات بالجمهورية على نفقة المشروع نفسه لمدة سنة أو سنتين ، أو ثلاث سنوات . . . ممن لهم صلة وثيقة بالدراسات الإفريقية .

فالمشروع يُلاحظ : أن معهد الدراسات الإفريقية الملحق بجامعة القاهرة تتكون مصادر الدراسة فيه مما كتبه المستعمرون الغربيون عن إفريقيا ، وأن دراساته خطط منهجها علماء المدارس الشرقية الملحقة بجامعات الغرب المختلفة . . . لذلك هو يردد في دراسته الفكر الغربي الاستعماري عن إفريقيا .

. . . وما يذكره هذا الفكر ، لا يحكي إلا المغالطات والتحريفات ، باسم العلم والبحث العلمي للتراث الإفريقي : الثقافي ، والروحي ، والتاريخي ، واللغوي ، والفني .

. . . فإلى أن تقوم مراكز البحوث المختلفة ، التي ألحقت بمشروع المعاهد الإفريقية الإسلامية برسالتها . . يمكن البدء في الرسالة نفسها ، عن طريق تمكين بعض أعضاء هيئات التدريس في الجامعات بالجمهورية ، من الدراسة الميدانية في المجتمعات الإسلامية في وقت واحد . على أن يكون من بين هؤلاء : من يشرفون مستقبلا على مراكز البحوث المشار إليها .

وأعدت المواصفات الخاصة بالموضوع ، ولم يبق إلا الإعلان عن الأمكنة المختلفة ، ليتقدم إلى مباشرة العمل فيها ، من يرغب من أعضاء هيئات التدريس . وذلك بالاتفاق مع الجامعات نفسها ، والجهة المختصة التي ترسم سياسة البحوث العلمية .

. . . الكتاب الاسلامي في إفريقيا :

ومشروع الكتاب الإسلامي في إفريقيا مكمل لمشروع المعاهد الإسلامية الإفريقية . لأن هذا المشروع الأخير إذا تناول على وجه خاص الأجيال التي ستسوس المجتمعات الإسلامية مستقبلا . . . فان مشروع الكتاب الإسلامي في إفريقيا يتناول مباشرة الأجيال الحاضرة ومشاكل مجتمعاتها التي سببها الاستعمار ، أو أثارها الفراغ الثقافي الإسلامي أو تلك المشاكل التي تقذف

الأيديولوجيات الأجنبية ، محاولةً غزوها من جديد لتحدي المقومات الأصيلة لتلك المجتمعات ، وفي مقدمتها : الإسلام ، واللغة الوطنية .

. . . والكتاب الإسلامي في إفريقيا كتاب موجه . . . أي أنه ليس كتاباً موحداً لجميع المسلمين في إفريقيا . وإنما هو كتاب يتناول مشكلة ، أو جملة من المشاكل خاصة بمجتمع إفريقي معين ، بلغة أجنبية . . . هي اللغة التي فرضها الاستعمار . ومعه كتاب آخر يتناول ذات المشكلة ، أو جملة المشاكل بلغة وطنية ، وفي مستوى خاص من المعالجة ، يتيح للعامة ، بجانب الخاصة المثقفة في المدارس العلمانية الغربية في تلك البلاد . . أن يعرف الرأي الصحيح للإسلام ، وسط ما أحيط به من عرف ، أو عادات ، أو ممارسة عملية ، أو تحريفات . . أملاها الضعف الفكري والاجتماعي ، في وقت من الأوقات .

. . . وبجانب هذين النوعين من الكتب : نوع ثالث يعرض للمبادىء الدينية باللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم ، وتعتبر لغة المسلمين . ويجب التوسع في نشر اللغة العربية عن طريق الدين . . . كي يفهم الدين نفسه . . . وكي يكون من أبناء المجتمع في أية منطقة إسلامية من تكون له صلاحية الدعوة الإسلامية ، وصلاحية الممارسة لفهم كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة .

. . . ومصدر تمويل هذه السلسلة المختلفة من الكتب ، التي تتطلب ازدواجاً في العمل من حصر المشاكل على الطبيعة في المجتمعات الإفريقية وتصنيفها عن طريق دراسة ميدانية ، ومع إشراك بعض الطلاب الوافدين القادمين من مناطق مختلفة في إفريقيا ، ثم ثانياً تحليلها لتوضيح رأي الإسلام فيها . . . ومصدر هذا التمويل هو من مخصصات الثقافة الإس مية في ميزانية الأوقاف . . . بدلا من الإنفاق على دوريات ومنشورات ليس فيها غناء لمسلم اليوم . . . فضلا عن مسلم الغد . وهذا المشروع مرتبط إلى حد كبير . . بنتائج الدراسات الميدانية الجامعية ، ومراكز البحوث التي تلحق بالمعاهد الإسلامية في إفريقيا .

* * *

. . . وهكذا : سلسلة متماسكة من المشروعات لمواجهة الوضع الراهن ، الذي عمل على قيامه الاستعمار في المجتمعات الإسلامية ، مواجهة مباشرة مستوعبة . . . يتصل بعضها ببعض ، ويلتقي بعضها مع بعض ، للوقوف أولا : أمام الاستمرار القوي لاتجاه العلمانية ، ولتصدي التبشير الصليبي ، وتسرب الإلحاد الماركسي اللينيني ، في قارة تكاد تكون القارة الإسلامية الوحيدة .

. . وعلى نحو هذه السلسلة من المشروعات يمكن أن يواجه التحدي العلماني ، والتبشيري والماركسي اللينيني ، في المجتمعات الإسلامية بآسيا أيضاً . وربما تجد لها هنا صدى أقوى : لأنه توجد بالفعل مراكز إسلامية لها قيمتها ، ولكن فحسب تحتاج إلى نوع من التخطيط لبحث التراث الإسلامي وعرض تعاليم الإسلام .

. . . حجج الأوقاف :

وضماناً لأموال الأوقاف ، وعدم تعرضها للضياع أو العبث ، إبقاء على أهدافها العامة . . . نفذ مشروع **تصوير الحجج** .

وهو يقوم على إعادة فرز الحجج وتلخيصها تلخيصاً يعطي معلومات واضحة عن الحجة في أقصر وقت ، وأيسر طريق ، ، ثم فهرستها وطبعها في مجلدات ، لتكون في خدمة الرسالة والعمل المصلحي ، ولتحفظ ، إلى أن يتم إنشاء متحف الوثائق الإسلامية بدار القرآن . . فتودع فيه .

وذلك بالإضافة إلى تصويرها تصويراً فنياً ، وترقيمها في مجلدات . . . بحيث يمكن الرجوع إليها عند ادعاء صورة أخرى للحجة الأصلية . . . وبحيث لا تضيع واحدة منها .

. . وقد كانت حجج الوقف موضوعاً للعبث ، والاستغلال في فترات عديدة . واعتمدت وزارة الأوقاف ، في ميزانيات سابقة لها مبلغاً للمكافأة

يصرف منه على فرز الحجج ، تلافياً لما تتعرض له من الإهمال ، والضياع والاتجار . . . ولكن المبلغ المخصص لذلك كان يوجه إلى أغراض أخرى ، ليس بينها فرز الحجج . وظل الأمر كذلك إلى أكتوبر سنة ١٩٦٢ . ومنذ ذلك الحين وجه الاعتماد لتعيين أربعين متخرجاً في كلية الشريعة ، بعد ترحيل الموظفين المقيدين على الاعتماد الخاص بفرز الحجج إلى اعتمادات أخرى ، كي يتوفر الموظفون الجدد على إنجاز العمل . وُوقّت إنجازه بمدة سنتين ، وصورت آلاف الحجج منها وطبع مضمونها والتعريف بها ، بعد تبويبها وترقيم حجج كل باب منها .

. . . رعاية الامام :

ولإن إمام المسجد ، كما هو منطق الإمامة ، يجب أن تتوفر له إمكانيات الريادة وجوّ الإمامة السليم . . وضع مشروع لرعايته :

أولا : اشترط في مستوى الإمامة أن يكون مستوى الدرجة العالية من إحدى كليات الأزهر . فالإمامة استعداد للفتوى في شؤون الدين . . . وقدرة على فهم كتاب الله . . . ومعرفة بالدعوة الإسلامية : في تاريخها ، وتعاليمها ومبادئها ، وأهدافها . ومستوى الدرجة العالية من إحدى كليات الأزهر ، هو أدنى المستويات لذلك . والحاصل على ثانوية الأزهر ، أو على الإعدادية من المعاهد الأزهرية يعتبر غير مؤهل للإمامة ، مهما كان نوع المسجد الذي يؤم المصلين فيه . ومستوى الإمامة غير قابل للتوزيع . . . حسب الشهادات ، وحسب سعة المساجد وضيقها .

. . . والقابل للتنظيم هو ، بعد وجود أدنى المستويات للإمام ، وهو الدرجة العالية من إحدى كليات الأزهر . . . ورعاية المساجد الكبيرة بأكفاء الأئمة وأقدرهم على أداء مهمة الدعوة . . ثم المساجد المتوسطة بمتوسطي الكفايات . . . وهكذا . . .

وفعلا صدر قرار وزاري في سنة ١٩٦٣ منظماً لذلك .

. . . وبهذا الشرط يبعد كثيرون ممن ينتسبون إلى الدعوة الإسلامية ولا يجيدونها ، وهم عبء عليها . . ووطأتهم ليست بأقل من وطأة ادعاء العلمانية : بتخلف الإسلام ، . . أو دعوة الماركسية اللينينية الإلحادية . . بأن الدين مخدر .

ثانياً : أن يحصل على مرتب الوظيفة للدرجة العلمية ، مهما كان نوع المسجد ، أو نوع الوقف الذي يدخل تحته المسجد . . ومن أجل ذلك يجب الفصل تماماً بين وظيفة الإمام ، والغلة التي يدرها الوقف . وفعلا صدر القرار الوزاري الخاص بتسويات الأئمة ، وجاءت ميزانية ٦٣ – ١٩٦٤ . . مشتملة على جميع التسويات الأخرى للمتخلفين منهم في الدرجات المالية في السنوات الماضية .

ثالثاً : يجب أن يهيأ للإمام مسكن خاص في البلاد ، أو القرى التي لا توجد فيها أماكن للسكنى . ومن أجل ذلك وضع مشروع : مساكن الأئمة .

وهو مسكن يحتوي على ثلاث غرف وصالة كبيرة وما يحتاجه من مرفق ، على أن يحاط بحديقة . . ويستحسن أن يكون قريباً من المسجد .

ووضعت الإدارة الهندسية بوزارة الأوقاف الرسم الخاص بذلك ، وأقطع له من متجمد ريع الأوقاف الخيرية قرابة ثلثماية وخمسين ألفاً من الجنيهات في بادىء الأمر . ووزع المبلغ على جملة من المحافظات ، منها : البحيرة ، والغربية ، وأسيوط ، وأسوان ، وبنها . . . الخ .

وقصد من هذا المسكن أن يحتفظ الإمام بكرامته ، وأن يتردد عليه الناس فيه لزيارته . . كما ينتقل إلى مجالسهم ، إن كانت هناك حاجة إلى إنتقاله .

وسيجعله محبباً للإقامة لأداء واجبه . وإذا نيط به الإشراف على مكتبة

المسجد ، أو الإسهام في اداء رسالة جمعية المحافظة على القرآن الكريم ، لقاء مكافأة أخرى . . . كان لديه من الوقت ما يسمح له بشغله في ذلك . . ثم كان أكثر توافراً على المراجعة والاستمرار في الدراسة .

وما يدفعه الإمام – رمزياً – في هذا المسكن . . كان لقاء الصيانة وإعادة بياضه أو غير ذلك ، مما يتطلبه المسكن الصحي .

رابعاً : حمله على القراءة الحرة ، كي يظل على صلة بالدراسة والاطلاع . وفعلا وضعت مسابقة للقراءة الحرة وجعلت للناجح فيها مكافأة بحد أقصى خمسون جنيهاً ، على أن تكون كتب القراءة من كتب المتقدمين الأئمة : كابن تيمية ، وابن القيم . . . أو كتب المتأخرين التي لها طابع ثقافي عام ، يفيد في فهم الحياة المعاصرة وخطوطها واتجاهاتها .

. . . وبذلك يحس الإمام بوجود نفسه . وإذا أحس بوجود ذاته أدرك رسالته في الحياة . . ويومئذ يؤمل فيه الخير ، ويمكن أن يسهم في جوانب كثيرة من حياة القرية وأهداف السكان فيها . فهو موضع احترام لهم : فإذا أضاف إلى ذلك عدم حاجته إليهم ، واطلاعه المتطور ، ووقوفه على معالم الحياة المعاصرة . . زادت الإفادة منه .

. . ذلك كله . . كي يسترد إمام اليوم . .مكانة إمام الأمس . . وكي يدفع إمام اليوم . . ما لصق بوظيفته من سخرية ، وتقليل من شأنها بفعل العلمانية وأثرها على الاسلام وعلى تعاليمه . . ويعيد للوظيفة مالها من احترام الريادة . وصدق الرائد . . في سلوكه وقدوته . . قبل قوله ونصيحته . .

وهذه المشروعات مع تناثرها . . تكوّن إذن في جملتها إطاراً واحداً . . هو إطار المواجهة المباشرة . . وكل مشروع في هذا الإطار . . يكون مركز تجمع . . أو نقطة بدء في خط موحد . . يوازي الاتجاهات المعادية المقابلة . . والمستمرة في حركتها ضد الإسلام .

الفصل الثاني

في الإعداد للتحوّل

صدر قانون الثورة العربية بمصر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لإعادة تنظيم الأزهر . . وأعطى فرصة واسعة للتغيير الأفقي ، والرأسي في التعليم في الأزهر :

* في التعليم في المرحلة العالية . . أعطى فرصة إنشاء كليات جديدة علمية وعملية . . بجانب الكليات النظرية التقليدية .

* وفي التعليم الإعدادي والثانوي . . أضاف مواد دراسية أخرى لم تكن موجودة أو توسع في بعض الموجود منها . . مع الحرص على بقاء التعليم في الأزهر في جميع مراحله متميزاً بالصبغة الإسلامية والعربية ، التي عرف بها الأزهر في تاريخه . . وذلك كي يكون هناك تكافؤ للفرص لدى طلاب الأزهر في دخول امتحان الإعدادية والثانوية ، الذي تعقده وزارة التربية والتعليم لطلاب المدارس الإعدادية والثانوية .

والطالب الأزهري الذي يمر بامتحان الإعدادية . . يجوز له الالتحاق بالتعليم

الثانوي في وزارة التربية والتعليم . . . ومن ثم يجوز له بعد ذلك الالتحاق بإحدى كليات جامعة الأزهر ، أو الجامعات الأخرى في الجمهورية ، أو بإحدى الكليات الفنية والعسكرية. كما يجوز له أن يستمر في التعليم الثانوي الأزهري . فإذا اجتاز امتحان الثانوية . . . امتحان المواد لوزارة التربية ، والمواد الأخرى التقليدية التي عرف بها الأزهر ، وهي المواد الشرعية والعربية . . . كان له الحق في دخول إحدى كليات جامعة الأزهر ، أو الجامعات الأخرى بالجمهورية .

وبذلك كانت المدارس في مرحلتي الاعدادي والثانوي بالأزهر . . تجمع بين مستوى التعليم في مدارس التربية والتعليم .. ومستوى التعليم التقليدي في مواد اللغة العربية والاسلامية . . الذي عرف به الأزهر .

. . مرحلة الاعداد والثانوي :

وهذه الفرصة التي خلقها القانون المشار إليه في تعليم الأزهر تُمكن من أن تجعل التعليم في الأزهر تجربة للتعليم الوطني في المجتمعات الإسلامية المعاصرة. تجربة لطرد العلمانية والتبشير الصليبي عن التعليم في مجال التوجيه . . . تجربة لتعميم منهج موحد للتعليم في جميع مراحله من الإعدادي والثانوي إلى العالي . . . تجربة لخلق عقلية موحدة وقيادة فكرية منسجمة . . . تجربة تقضي على : الطائفية في مجال التعليم والتوجيه ، وعلى : الاستغراب في التفكير ، وعلى : التبعية للقيادات الأجنبية . . الغربية والشرقية على السواء . . . تجربة للحيلولة دون الاتجاه الماركسي اللينيني الإلحادي ، وشغل الفراغ النفسي والإيماني عند الطلاب بالأيديولوجية الإسلامية ، لا في الجمهورية العربية وحدها . . وإنما في جميع المجتمعات الإفريقية والأسيوية الإسلامية المعاصرة .

. . . إن الجمع بين المستويين في برامج التعليم بالأزهر يدفع العلمانية إلى ما وراء المجتمعات الإسلامية ، وبالأولى يدفع بالتبشير الصليبي والاتجاه الماركسي اللينيني . . . لأنها تتضمن التوسع في المعرفة الدينية ،والعربية

وبذلك يصبح الإسلام ، كما تصبح لغة القرآن . . من المواد الرئيسية في توجيه التعليم .

ولكن هذا الجمع نفسه تجربة . . لا بد أن يظهر نجاحها ، قبل طلب تعميمها في المعاهد التعليمية الأخرى في الجمهورية أو في المجتمعات الإسلامية الأخرى وراء الجمهورية ، التي ما زالت تتأثر بالتوجيه العلماني ، وتترك في مناهجها فراغاً للإيمان . . يمكن أن تشغله أية عقيدة .

ونجاح هذه التجربة يتوقف على :

* إمكانية التطبيق للمستويين في التعليم ،
* وإمكانية الإقبال على دراسة مناهجهما في المراحل المختلفة .

. . . وإمكانية التطبيق تتطلب إعادة النظر في الدراسة الأزهرية التقليدية لعلوم اللغة العربية والدين . فهذه الدراسة التقليدية تعتمد على كتب تقليدية خاصة ، قبل أن تعتمد على موضوعات تكوّن وحدة علمية لعلوم اللغة ، أو لعلوم الإسلام . . . تعتمد على كتب في المذاهب الفقهية ، والتفسير والحديث ، وكتب أخرى في القواعد العربية وأسلوب تركيب الكلمات والجمل ، مما يسمى بالبلاغة والفصاحة . . . تعتمد على مختصرات . . . وشروح . . . وحواشي ، لمؤلفات القرون الوسطى ، درج بعض مشايخ الأزهر على اعتبارها ممثلة للإسلام ، واللغة العربية . . . وجعلوها حجة في القول والرأي ، قد تسبق التبعيةُ إلى الأخذ بهما استشارةَ كتاب الله وسنة رسوله . . . وقد تعطي الطاعةُ لمؤلفيها العصمةَ عن الخطأ ، والقداسةَ في الاعتبار .

ومعنى إعادة النظر في هذه الدراسة التقليدية :

أولا : حذف المكرر في كتب العلم الواحد : فقد يكون بعض كتب العلم مختصراً لكتاب أطول ، أو شرحاً لكتاب مختصر ، أو حاشية على شرح

لكتاب ، أو تقريراً على حاشية شرح لكتاب . فمادة كتب العلم في جملتها واحدة ، مقسمة إلى أبواب وفصول ، والأبواب والفصول تعالج نفس المشكلات ، وبنفس الأسلوب الذي لا يتغير مع تغير الحجم للكتاب .

وقد أردت اختبار هذا الوضع عملياً ، فكلفت أحد كبار المسؤولين في المعاهد الأزهرية من المعروفين بالحرص على التقليد والتبعية ، بدراسة المكرر في العلوم الإسلامية والعربية التي تدرس في الأزهر في المرحلتين الإعدادية والثانوية . . فكان تقريره : أن المكرر في الكتب المقررة لأية مادة يمثل أربعين في المائة مما تحتويها . وبذلك يمكن اختصار الزمن في جدول الدراسة بهذه النسبة كذلك . ووافق على هذا التقرير وتقدم به مدير المعاهد الأزهرية إذ ذاك (٢) .

(١) منذ أمد طويل نبه ابن خلدون على مضار التكرار في التأليف العربي . وعقد لذلك تحت عنوان : فصل : في أن كثرة التأليف في العلوم عائقة عن التحصيل (المقدمة ص ٤٦٧ طبع المطبعة الأميرية) . . . يقول فيه :

« اعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته . . كثرة التأليف واختلاف الاصطلاحات في التعليم وتعدد طرقها ، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك . وحينئذ يسلم له منصب التحصيل فيحتاج المتعلم إلى تحصيلها كلها أو أكثرها ومراعاة طرقها ، ولا يفي عمره بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها . . فيقع القصور ولا بد دون مرتبة التحصيل .

. . . ويمثل ذلك من شأن الفقه في المذهب المالكي بكتاب المدونة مثلا وما كتب عليها من الشروحات الفقهية ، مثل :

كتاب ابن يونس . . . واللخمي . . . وابن بشير . . . التنبيهات . . . والمقومات . . . والبيان والتحصيل على العتبية .

. . . وكذا كتاب ابن الحاجب وما كتب عليه . ثم إنه يحتاج إلى تمييز الطريقة القيروانية من القرطبية ، والبغدادية ، والمصرية ، وطرق المتأخرين عنهم والإحاطة بذلك كله . وحينئذ يسلم له منصب الفتيا .

وهي كلها مكررة .. والمعنى واحد

ولو اقتصر المعلمون بالمتعلمين على المسائل المذهبية فقط . . لكان الأمر بدون ذلك بكثير وكان التعليم سهلا ومأخذه قريباً . ولكنه لا يرتفع لاستقرار العوائد عليه ، فصارت كالطبيعة التي لا يمكن نقلها ولا تحويلها .

. . . ويمثل أيضاً علم العربية من كتاب سيبويه . . . وجميع ما كتب عليه . . . وطرق البصريين . . والكوفيين . . . والبغداديين . . . والأندلسيين من بعدهم . . . . وطرق المتقدمين والمتأخرين : مثل ابن الحاجب . . وابن مالك . . وجميع ما كتب في ذلك . . . . » .

وثانياً : لكي يحافظ على المستوى الذي عرف به الأزهر في تاريخه لدراسة الإسلام ، واللغة العربية ، مع حذف المكرر في المناهج الحالية لهذه الدراسة . . . يجب ترجمة هذا المستوى في موضوعات ، وتقسيم الموضوعات على عدد معين من السنوات في مراحل الدراسة ، ومواصفة مُحدّدة لنوع الدراسة ، ودرجتها في العمق ، طبقاً للاستعدادات الذهنية المتفاوتة بين الطلاب ، حسب اختلافهم في السن وفي فرق الدراسة . . . ثم دعوة الكتاب الإسلاميين والعرب في مسابقة عامة لتأليف كتب دراسية جديدة تعطي المستوى المطلوب وتختصر الزمن في سني الدراسة ، وتترك للطالب الأزهري فرصة المنافسة مع الطلاب غير الأزهريين . . في مستوى تعليم وزارة التربية . . في مراحله المختلفة .

. . . كما أن إمكانية الإقبال على دراسة المستويين تطلب إعادة النظر في عدد سنوات الدراسة : لمرحلتي الإعدادي والثانوي في الأزهر بما هو عليه الحال الآن من : كون الإعدادي أربع سنوات ، والثانوي خمساً . . . مع النظر في الرعاية للثقافة العامة والاجتماعية لطلاب المعاهد . . . وجامعة الأزهر بصفة عامة . . .

إذ إن وجود خمس سنوات في الثانوي ، وأربع سنوات في الإعدادي من شأنه أن يحول دون استمرار الطالب في دراسة الأزهر ، ثم بجامعته . ومن أجل ذلك يسعى كثيرون من الطلاب الآن ، بعد الحصول على الإعدادية . . إلى الالتحاق بثانوي المدارس الأخرى ، اختصاراً لسنتين من سني الدراسة على الأقل في الدراسة الثانوية بالمعاهد الأزهرية .

وفعلا أعدت دراسة للتعليم الثانوي الأزهري . . تستهدف اختصار سنة من الخمس ، وجعلها أربعة بصفة موقتة . وعمل مشروع قانون لتعديل قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

. . . على أن يركز دور التجربة كلها في : **المعهد النموذجي الذي**

أنشىء . . بالاشتراك مع وزارة التربية . . . عند البدء في تنفيذ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

وفكرته : إنشاء مراحل تعليمية أسوة بمراحل الابتدائي ، والإعدادي والثانوي في هذا المعهد . . مساوقة للمعاهد الأزهرية . . . على أن يكون مقره القاهرة . . . وعلى أن يختار طلابه من المتقدمين في مراحل التعليم ، والحاصلين على نسب عالية بين جميع طلاب المعاهد الأزهرية على مستوى الجمهورية . . كما يختار مدرسو المواد فيه . . من المتخرجين في الأزهر ووزارة التربية . . الذين أمضوا سنوات في تدريس الفروع المختلفة في مناهج الدراسة بالمعاهد أو المدارس ، بنجاح وتميز . ويوكل لهؤلاء المدرسين وضع المناهج التي تصوغ الموضوعات والمستويات المتنوعة لمواد الدراسة الأزهرية وغيرها . . الإسلامية ، والعربية ، والاجتماعية ، والطبيعية والرياضية . . على أن تعمم نتائج التطبيق : سواء في زمن الدراسة ، أو في الكتاب المدرسي أو في أسلوب التعليم . . في مراحل التعليم المماثلة في المعاهد الأزهرية . . وعلى أن يعالج النقص في إعداد المدرس وتأهيله في مناهج الكليات المختلفة لجامعة الأزهر . . .

وبالإضافة إلى مشروع تقليل مدة الدراسة في الثانوي إلى أربع . . نفذ مشروعان آخران . . لترغيب الطالب في الإقبال على الاستمرار في دراسة هذين المستويين من البرامج ، **اللذين أصبحا منهاجاً واحداً في التعليم الأزهري بعد تنفيذ قانون التطوير .**

. . . المكتبة الثقافية :

المشروع الأول : المكتبة الثقافية . وهو مشروع قصد منه تمكين طلاب الإعدادي والثانوي في الأزهر من الثقافة العامة ، ومن الحصول على الكتب العلمية في دراسة القسم العلمي في الثانوي . . . مجاناً ، أو بطريق الإعارة . . وتوفير المراجع في مكتبة تلحق بكل معهد . وموّل المشروع من أوقاف

التعليم في الأزهر وعلى العلماء ، وخصص له خمسة عشر ألفاً من الجنيهات . . سنوياً ، ابتداء من السنة الدراسية ١٩٦٣ .

. . . كما قدر لكل طالب في السنة الخامسة بالشعبة العلمية في المرحلة الثانوية في أي معهد أزهري . . مكافأة شهرية قدرها : ثلاثة جنيهات ، خصماً من ريع الأوقاف على علماء الأزهر كذلك . وقد كان لصرف هذه المكافأة أثر قوي في دفع الطلاب للالتحاق بالشعبة العلمية . وجذب الطلاب الأزهريين إلى الشعبة العلمية . . هدف أصيل في تطوير الأزهر ، وفي إنجاح تجربة الجمع بين المستويين في المناهج . . . لأن الكليات التي أنشئت بجامعة الأزهر حتى مارس سنة ١٩٦٤ ، وهي ، كليات : الهندسة ، والطب ، والزراعة والمعاملات والإدارة ، والبنات الإسلامية ، والتربية ، وإن كانت تقبل من الحاصلين على الثانوية العامة ممن يجتازون امتحاناً في المستوى الإسلامي والعربي ، يقارب مستوى الثانوي بالأزهر . . . إلا أن الطالب الحاصل على ثانوية الأزهر ، في شعبة العلوم . . هو الأساس في رسالة هذه الكليات . إذ القصد منها تخريج فنيين ، وتكنولوجيين ، يجمعون بين الدراسة الإسلامية العربية القوية من جانب . . والدراسة العلمية المعاصرة من جانب آخر . وهذا القصد يتحقق في الطالب الأزهري ، أكثر مما يتحقق في زميله : الحاصل على الثانوية العامة من وزارة التربية والتعليم .

الرعاية الاجتماعية :

. . . والمشروع الثاني : الرعاية الاجتماعية للطلاب الأزهريين في أي معهد ، وفي أية كلية بجامعة الأزهر . وهو يتناول مساعدة الطلاب على الحصول على وجبة الغداء ، والمسكن : إما مجاناً . . أو بأجر زهيد .. على أن تغطى التكاليف ، مما هو مرصود على الطلاب والعلماء في الأزهر . . من أوقاف خيرية في وزارة الأوقاف .

وفي سنة ١٩٦٣ عممت وجبة الغداء مجاناً في جميع المعاهد الأزهرية . . وفي مقابل ثلاثين مليماً لطالب الكليات . . . كما خصصت ثلاث عمارات للأوقاف بالاسكندرية أمام قصر المنتزه ، لسكنى طلاب المعهد . . . وثلاث عمارات أخرى بدير الملاك بالقاهرة لسكن طلاب الكليات بجامعة الأزهر . . . على أن تستكمل إدارة الجامعة حاجتها لسكنى جميع الطلاب من العمارات السكنية في مدينة نصر ، لقربها من مكان المدينة الجامعية هناك . وقد أعلن السيد الدكتور وزير المرافق والاسكان إذ ذاك . . استعداده الطيب للموافقة على ما تتقدم بطلبه الجامعة . . للحصول على بعض هذه العمارات .

المعهد الثانوي :

ومن أجل هذه الرعاية الاجتماعية واستكمال مقوماتها . . وضع مشروع للمعهد الثانوي الأزهري . . على أن يقام في عاصمة المحافظة معهد ثانوي واحد لأبناء جميع المحافظة . . بجانب معهد ابتدائي في كل مركز . . وجمعية للمحافظة على القرآن الكريم في كل قرية بها مسجد للأوقاف .

والمعهد الثانوي يجب أن يكون في موقع بارز في العاصمة ، وأن تخصص له الأراضي الكافية لإقامة مساكن لجميع الطلاب ، ومطاعم ، وحجرات للدراسة ، وملاعب رياضية مختلفة . وكلفت الإدارة الهندسية بوزارة الأوقاف بوضع الرسوم الخاصة ، بحث يحتل المسجد مكان الصدارة من المعهد ، وبجانبه على اليمين واليسار منزل شيخ المعهد ، ومكتبته التي تشمل قاعة فسيحة للمحاضرات والندوات . ووضعت الرسوم فعلا لهذا المعهد ، وكذا للمعهد الابتدائي . . وأرسلت إلى المحافظات التي تم الاتفاق معها .

. . . وكان في مقدمة هذه المحافظات : بنها على النيل . . . وأسوان على على النيل . . . ودمنهور بجانب الاستاد والنادي الرياضي . . ودمياط على النيل . . ونقل معهد اسكندرية من الأرض السودة في طريق أبي قير بعد

فيكتوريا ، إلى أرض سموحة في مواجهة قصر أنطونياس .. وأقيم عليها بعض فصول الدراسة فعلا .

وعملت الخطة على أن تكون سنة ١٩٧٠ هي السنة التي يحتفل فيها بإتمام أبنية جميع المعاهد الثانوية في المحافظات . وقد كانت هناك روح طيبة كريمة لدى جميع المحافظين .

... هذه الرعاية الاجتماعية لطلاب الأزهر قصد بها أمران : اشعار الطالب الأزهري بأنه الطالب الوطني ، ابن الفلاح الذي تأثر بالاستعمار فيما مضى أكثر من غيره ... والذي استذل أبوه وجده ، بسبب الأرض وزراعتها ... واستذل هو في عهد الاستعمار بمطاردته ومطاردة معهده خارج المدينة ... فكان المعهد الأزهري في أية مدينة يقام .. إما بجوار القبور والموتى أو بأطرافها .. بحيث يحس بالنفي والمذلة ! .

والآن يجب أن يعوض ، وأن تكون له الصدارة بسبب ماضيه وبسبب محافظته ودفاعه عن تراث الآباء والأجداد ... التراث العقلي ، والروحي ، واللغوي ، والتاريخي .

... الأمر الثاني : ان جعل الثانوي معهداً واحداً بالمحافظة لم يقصد منه التقليل من عدد المعاهد الثانوية . وانما قصد منه التمكين لدراسات جدية تتوفر لها عناصر النجاح اللازمة . وبالأخص عنصر المدرسين للعلوم ، والرياضة ، واللغات ، الذي كان شحيحاً بالنسبة للأزهر . فهذا العنصر متوفر في عاصمة المحافظة أكثر من عاصمة المركز . وبدلا من أن يترك الطالب الأزهري في معهد ثانوي في عاصمة المركز بدون مدرس لهذه المواد أغلب العام ، مع أنه مطلوب منه أن يدخل في مجال المنافسة فيها مع طالب وزارة التربية ... ينقل إلى المعهد الثانوي بعاصمة المحافظة ، وهو معد لاستيعاب جميع الناجحين في اعدادي المعاهد الفرعية الأزهرية بالمراكز .

... كما قصد منه : اتاحة الفرصة لطلاب المحافظة جميعاً ، وهم من قرى مختلفة وربما نائية ، ان يعيشوا سنوات مع بعضهم بعضاً في سكن واحد ، وفي دراسة مشتركة ، وممارسة العاب رياضية متنوعة تقوم على الزمالة وصلاة الجماعة في المسجد الواحد ، كي يتكون عندهم عقل اجتماعي موحد .. يضعفون به أثر العصبيات الأقليمية التي عرف بها الأزهر في تاريخه ، والتي يمارسها بعض الأزهريين حتى الآن في سبيل الوصول إلى وظائف ادارية رئيسية .. أو لمباشرة نفوذ اقليمي ! !

وقد عانى الأزهر كثيراً فيما مضى .. من روح العصبية الإقليمية التي لعبت ، ولم تزل تلعب دوراً كبيراً في حياة الأزهريين ، وفي توزيعهم إلى عصبيات ومجموعات ، توجه نشاطها ضد بعضها بعضاً ... في كتابة الشكاوى ... ونشر الإشاعات ... وترويج الاتهامات ! ..

وأكثر المتزعمين لهذه العصابات .. أقل الأزهريين كفاية في المعرفة ، وأقواهم تطلعاً إلى المطامع المادية ، وأعرقهم اتصالا بالحزبية السياسية السابقة ، وبالأخص الوفدية ، والسعدية ، والملكية .. وقد كانوا طلاباً بالأمس وأصبحوا اليوم ذوي وظائف بالأزهر تتملكهم عقلية الاتهام ... وترويج الشائعات ... وكتابة العرائض ... مما كانت الأحزاب السياسية القديمة تمارس به خصومتها ضد بعضها .. ولم تزل بين شيوخ الأزهريين بقية .. تتميز بهذه العقلية وحدها إلى اليوم .

... ولم تصب دعوة الإسلام ، وهي دعوة إلى المبادىء الإنسانية العامة ، من نفوس المحترفين بالعصبية الإقليمية في الأزهر شيئاً ... سوى أنهم استمرأوا الاحتراف بها ، .. ونقلوا وراثتها .. إلى تلاميذهم ومواطنيهم من : **الصعايدة .. والبحاروة .**

فجمع طلاب المحافظة مدة أربع سنوات في معهد داخلي واحد ، كفيل

على الأقل بإضعاف تقبل هذه الروحية البغيضة . . . بالإضافة إلى أن الطالب الآن ، بسبب : أن ضروب الرعاية الاجتماعية أصبحت متوفرة له . . . ليست له حاجة بعد ذلك إلى التعلق بمدرسة ، عن طريق العصبية الإقليمية وحدها . .

ومن الخطر أن تفشل تجربة الازدواج ، أو المنهج الاسلامي العربي العلمي ، في حقل المعاهد الأزهرية . لأن ذلك قد يتخذ دليلا من جديد على وجود الابقاء على انفصال التعليم بين ديني وعلماني ، الأمر الذي دفع بالاسلام إلى الحياة خلف التوجيه في المجتمعات الاسلامية المعاصرة .

. . . إن الأمر أخطر من أن يتصوره موظف من أجل وظيفته . . . وأخطر من أن يعبث به متطلع إلى وظيفة أعلى ، أو إلى مركز إداري له نفوذ أقوى . . . إنه أخطر من أن يتخذ مصدراً للدعاية أو التكتل ،لغنم متوقع أو محتمل الوقوع : مادي أو وظيفي . إن الأمل يتعلق بمصير الاسلام في صراعه مع العلمانية والماركسية اللينينية الالحادية . ولكل منهما تفوق على الاسلام في القوة المساندة له ، وفي وسائل الشيوع والاقناع التي يملكها .

. . . إن تجربة الجمع بن المستويين في مناهج التعليم الديني والمدني في الأزهر تبدو أنها تجربة مركبة . ومن أجل ذلك ، هي شاقة . . ولكن في تحليلها ليست أشق من مناهج « الجزويت » و« الفرير » والكلية الأمريكية للبنات ، ومدارس الارساليات في مصر . . . ليست أشق من مدارس الكاثوليك والجامعات الكاثوليكية في أوربا وأمريكا وبعض بلاد الشرق ، كجامعة سانت توماس بمانيلا بالفلبين ، والجامعة الكاثوليكية بجاكرتا باندونيسيا ، والجامعة الأميركية والقديس يوسف بلبنان ، والجامعة الأمريكية باستنبول . . . وغيرها . . .

فهذه المعاهد . . تجمع بين أربع مجموعات مختلفة من الدراسة :

* الدراسة الدينية : عقيدية وتاريخية ولغوية . . . للكثلكة أو البروتستنتية .

* دراسة مقومات البيئة للإرسالية التي يتبعها المعهد : إنجليزية . . فرنسية . .

ألمانية . . إسبانية . . برتغالية . . هولاندية . . . من : تاريخ ، ولغة ، وجغرافيا .

* دراسة مقومات البيئة التي بها المعهد . . وهي بيئة الوطن الذي يعيش فيه من : لغوية . . . وتاريخية . . . وثقافية . . . وجغرافية . . .

* دراسة المواد الحديثة ، في الطبيعة والكيمياء ، والرياضة في الثانوي . . . والدراسات . . العلمية . . والفنية أو التكنولوجية الخاصة . . بالكليات .

والذي يصعب الأمر في الأزهر . . هو **الإلف** الذي درج عليه العمل في التدريس ، وفي الإدارة ، والإشراف . وهذا الإلف له حظه من التراخي ، والانصراف عن البحث ، والميل إلى الانضمام إلى كتلة أو مجموعة إقليمية . . تسعى للحصول على المنافع المادية من أقرب السبل . . وأيسرها .

. . ومن أجل نجاح التجربة في التعليم في الأزهر في جميع مراحله تجب الاستعانة بالعناصر المختلفة . . أينما وجدت ، وفي أي معهد تخرجت ، وفي أية مصلحة حكومية تعمل . فهذه العناصر متحررة من الإلف المشار إليه . . . فهي أقدر على النظرة المجردة ، وهي بتكوينها أكثر منهجية في البحث ، وأشد رغبة فيه .

. . إحياء التراث الإسلامي في مصادره الأولى . . يتوفر عليه الآن أساتذة الجامعات في الجمهورية . . ويكادون يكونون وحدهم . .

والكتابة العلمية في الإسلام أو في الموازنة بينه وبين غيره . . يجيدها ويتقنها غير أزهريين كذلك .

إن انعزال الأزهر فيما مضى عن مجرى الحياة العلمية والتربوية المعاصرة . . لم يزل له أثره . . وسيظل له الأثر فترة أخرى قد تطول وقد تقصر ، على الأزهريين في الوقت الحاضر .

. . . وتصور بعضهم للحياة الوظيفية على أنها : سعي لشغل أية وظيفة

جديدة أو خالية طالما هي بميزانية الأزهر ، وحصول عليها ... وجدت طاقة بشرية وكفاية تخصصية لمباشرتها أم لم توجد ... هو الذي يصعب عليهم التعاون مع المخلصين من غير الأزهريين في إنجاح التجربة الخطيرة ... تجربة الجمع بين مستويين .. في المناهج التعليمية الأزهرية .

وأزهرة الوظائف التي تتحرك من وقت لآخر ، هي راسب من رواسب الحزبية السياسية السابقة ... كالوفدنة ، والسعدنة ، ... بقي في نفوس الذين يعيشون منهم على العصبية الإقليمية ... سواء في قيمتهم في المجتمع الأزهري أو في تدرجهم الوظيفي ، أو في كسبهم المادي من ميزانية الأزهر .. وفي الوقت نفسه هو تعبير عن هذه الانعزالية ، التي عاشها الأزهر فيما مضى ، ولم يزل يتأثر بها حتى الآن ... وقد تكون في بعض الأحيان تغطية لنقص أو ضعف مـــا ..

إن الأزهر شيء والأزهريين القائمين الآن بالعمل فيه شيء آخر ... إن التطوير للأزهر وللأجيال الأزهرية المقبلة ... وإن تطوير الأزهر قصد منه تمكين الإسلام من أن يعود من جديد إلى حياة التوجيه في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . فيجب أن يمكن للتجربة من النجاح ، وأن تشق سبيلها ، مهما تجمعت الأهواء والرغبات الشخصية في طريق ذلك .. فالأمر فوق الأشخاص .. يتصل بالرسالة .. وبدين الله وحده .

.. جامعة الأزهر :

وإذا كانت التجربة ، من أجل الإعداد للتحول ، في مواجهة العلمانية والماركسية اللينينية الإلحادية ، تبتدىء في التعليم الأزهري في مرحلتي الإعدادي والثانوي .. فإنها أكثر وضوحاً في كليات الجامعة .... الجديدة منها .. والقديمـــة .

. . . وإذا كانت هذه التجربة استهدفت تغييراً أفقياً ورأسياً . . . فيبدو التغيير الأفقي جلياً في كليات الجامعة الجديدة : الهندسة . . والطب . . والزراعة . . والمعاملات والإدارة . . والتربية . . وكلية البنات الإسلامية . لأنها تمثل توسعاً لم يكن من قبل في التعليم العالي الأزهري . . كما يبدو التغيير الرأسي في هذه الكليات أيضاً ، والكليات التقليدية الأخرى ، وهي : أصول الدين . . والشريعة . . والدراسات العربية ، لأنه أضيفت في مناهج كل كلية منها دراسات جديدة . . لم تكن موجودة من قبل .

* **إن الكليات الجديدة** التي أنشئت في جامعة الأزهر ، ليست كليات على نمط مثيلاتها في جامعات الجمهورية أو في الجامعات الأخرى ، التي تنشأ متأثرة بالاتجاه العلماني في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . فهي إذا كانت تخصصية في جملة من المواد الفنية والعلمية ، تتميز تبعاً لتمييز مجموعة من هذه المجموعات في تناسقها وارتباطها . . . تتضمن مناهجها كذلك **دراسة اسلامية ، وربما عربية أيضاً في جميع سني الدراسة بها إلى الدرجة العالية فيها .**

. . . وبجانب هذه الدراسة الإضافية للمناهج الفنية ، توجد دراسة أخرى تكميلية ، قد تخصص لها سنة إعدادية قبل سني الكلية الأصلية .

ومنهاج هذه الدراسة التكميلية ذو شعبتين : شعبة للطالب الحاصل على الثانوية الأزهرية حسب نظام التطوير في المعاهد الثانوية الأزهرية ، للتمكن من دراسة اللغة الأجنبية وعلوم الرياضة والطبيعة ، حتى يكون متكافئاً في مستواها مع طالب الثانوية العامة .

. . . وشعبة أخرى لطالب الثانوية العامة الذي يلحق بإحدى هذه الكليات الجديدة ، للتمكن ، رغم وجوب اجتيازه امتحان الدخول في مستوى الثقافة الإسلامية العربية الذي لطالب المعهد الثانوي الأزهري . . . من التوسع في

الدراسات الإسلامية والعربية ، حتى يكون في تعادل في المستوى . . مع الطالب الأزهري .

فإذا أريد لهذه الكليات أن تساوق في نظامها ، ومستواها الدراسي ، والمنهجي ، الكليات النظيرة بجامعات الجمهورية العربية . . . فلا تدخل عندئذ في نطاق الإعداد للتحول لمواجهة الاتجاه العلماني ، وكذا الاتجاه الآخر الماركسي اللينيني الإلحادي . . . ويكون إلحاقها بجامعة الأزهر آنئذ لا يقصد منه رسالة توجيهية . . . ويكون **أقرب إلى تحويل جامعة الأزهر عن طريقها إلى جامعة علمانية** . ولا تميزها عندئذ الدراسات الإسلامية والعربية في الكليات التقليدية : أصول الدين . . والشريعة . . والدراسات العربية . لأن كلية دار العلوم ، وفيها هذه الدراسة التي في الكليات الثلاث وإن كان على مستوى عام . . . تابعة الآن إلى جامعة القاهرة . وكذلك : كل جامعة أخرى ملحق بها دراسات إسلامية وعربية في كلية الآداب ، وإن لم تكن دراسات تقليدية في كتب معينة ، وشروح وحواشي لهذه الكتب ، وبأسلوب معين من مناقشات لفظية ، أكثر منها موضوعية .

* **الكليات التقليدية الأزهرية** ،وهي كليات : أصول الدين . . والشريعة . . . والدراسات العربية . . . أضيفت إلى المواد الإسلامية والعربية فيها ، مواد أخرى من الفلسفة . . وعلم الاجتماع . . وعلم النفس وفروع أخرى من دراسات التاريخ . . واللغات الأوربية . . والقانون في أنواعه المختلفة . . . وغير ذلك من المواد التي تساعد على فهم التراث الإسلامي والعربي فهماً علمياً ، بعيداً عن التقليد والعصبية المذهبية . . . والتي تساعد أيضاً على عرض نظرياته ومبادئه في مواجهة عرض الأيديولوجيات المعاصرة بأسلوبها العلمي والنفسي .

والمواد الجديدة ، أو التوسع في مواد حديثة كانت موجودة . . . اقتضت إضافتها ، أو اقتضى التوسع فيها ، إخلاء فراغ في جداول الدراسة بالكليات . .

لا على حساب المستوى الإسلامي والعربي الذي عرف به الأزهر في تاريخه الطويل . . وإنما على حساب التكرار والترديد الممل في كثير من الأحيان لموضوعات بعينها . . . وعلى حساب المناقشة البيزنطية والتدريبات اللفظية في طريقة التدريس ، التي ألزم بها الطالب الأزهري في جميع مراحل التعليم السابقة بالأزهر ، والتي كانت عاملا رئيسياً في تخلفه كثيراً من شهور العام عن متابعة الدراسة في الكليات . لانه يعرف مقدماً موضوعات الامتحان النهائي ، فهي لا تخرج عما ألفه في الإعدادي أو الثانوي . ولذلك لا تشكل له مجموعات الدراسات الإسلامية والعربية بالكليات التقليدية الأزهرية جديداً في المعرفة ، **أو في منهج البحث ، يحرص على متابعته والافادة منه .**

ونجاح التجربة الجديدة في هذه الكليات يتوقف على عاملين :

أولا : على اختيار عناصر صالحة من خارج الأزهر لتدريس المواد الجديدة في منهجها الجديد .

ثانياً : على إعادة النظر في الدراسات الإسلامية والعربية ، سواء في مناهجها ، أو في أسلوب البحث فيها . . . مما يتطلب استعدادات قوية في البحث ، ورغبة أكيدة في الأخذ بالمنهج العلمي المعاصر .

. . . ولكشف هذه الاستعدادات كان لا بد : أن يتخذ « البحث » قاعدة في الوظائف العلمية الجديدة بهيئة التدريس في كل كلية .على معنى : أن وظائف الريادات العلمية ، وهي وظائف الأستاذ والأستاذ المساعد في الجامعة ، بعد دخول التطوير وتنفيذه . . . يجب أن ينتقل إليها أصحاب الصلاحية لهذه الريادة . وليس هناك مقياس موحد لهذه الصلاحية سوى البحث العلمي وحده وقيمته .

. . . أما إذا اتخذ مقياس آخر : كالأقدمية في السن ، أو مرور عدد معين

من السنوات في وظيفة من وظائف التدريس ، دون أن يكون هناك إنتاج على الإطلاق لصاحب الأقدمية في السن أو الأقدمية في الوظيفة ، سوى ما تقدم به هو لامتحان سابق حصل منه على درجة علمية في الجامعة كالماجستير أو الدكتوراه بعد الليسانس . . . فإن ذلك يعني :

تجميد الجامعة ، ووظائفها العلمية لحساب نفر معين . . فقد صلاحية الريادة العلمية في ذاته ، وتطلع إلى الكسب الوظيفي أو المادي بما لا يصلح أن يكون مميزاً بينه وبين غيره في وظيفة أخرى، ممن تمر بهم السنون يرقبون الحياة ولا يشاركون فيها ، اكتفاء بمراقبتهم اياها .

. . . وتجميد الجامعة بتعطل الريادة العلمية ، ولو لفترة ما ، لا يوقفها عن التقدم إلى الأمام فحسب . . . وانما يشدها شداً قوياً إلى التخلف والذهاب فيه إلى مدى بعيد . . . وبخاصة في الدراسات الاسلامية، والعربية . . . وسيخسر الاعداد المتحول لمواجهة الاتجاه العلماني والماركسية اللينينية الالحادية ، من الزمن . . . ما يكفي لتقدم هذين الاتجاهين على حساب الاسلام في حياة المجتمعات الإسلامية .

والبحث كما يجب أن يجعل قاعدة في النقل إلى وظائف الأستاذ ، والأستاذ المساعد . . . يطلب كذلك أن يكون الاستعداد له شرطاً أساسياً في وظائف المعيدين . ويضاف إلى هذا الشرط : تفضيل الحاصل من بين المتخرجين في إحدى الكليات الثلاث التقليدية بالأزهر ، على درجة أخرى علمية من إحدى كليات الجامعات الأخرى بالجمهورية العربية . . . للتعيين في وظيفة معيد بهذه الكليات الثلاث ، ضماناً للرغبة في البحث والتعرف على منهجه .

وفعلا صدر قرار جمهوري بقواعد النقل في درجات الريادة العلمية في وظائف الأستاذ ، والأستاذ المساعد في الكليات الثلاث التقليدية . . كما صدر

قرار وزاري يقوم على تفضيل من يحصل على درجة علمية أخرى من أبناء الأزهر من إحدى جامعات الجمهورية . . للعمل بوظيفة معيد في إحدى هذه الكليات الثلاث .

ولم يشترط هذا الشرط في غير هذه الكليات من الكليات الجديدة ، لإنه لم يوجد أزهري بعد ، تخرج في الهندسة . . أو الطب . . . ولذا فالتعيين في وظائف المعيدين بالكليات الجديدة يتحتم أن يكون من بين المتفوقين في التخرج من الجامعات الأخرى ، عدا الأزهر في الجمهورية .

. . . كما صدر قرار وزاري آخر بتعميم وجوب حفظ القرآن الكريم على جميع طلاب الكليات بجامعة الأزهر ، **ابقاء على تمييز الأزهر عن الجامعات الأخرى .**

* * *

فاذا عدل عن هذا التخطيط كله . . لتوفير درجات مالية في كادر الأساتذة لينقل إليها متقدمو السن والمنسيون في الألقاب العلمية ! . . فالأمر عندئذ هو : وقف قانون الثورة رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . . . والعودة إلى **(الالف)** الذي درج عليه الأزهر ، والأزهريون إلى سنة التطوير ، ١٩٦١ ! ! .

. . . وإذا كتب على هذه التجربة الجديدة في تكوين منهج تعليمي ، يرعى اعتبار الإسلام كمصدر رئيسي في التوجيه ، بجانب المواد التي يقتضيها طابع الحياة المعاصرة — أن تتعثر يوماً ما . **فقد ظهرت على الأقل معالمها** . . لعلها تستأنف في وقت لاحق إذا انتهت الأمية الدينية التي تجعل من الدين مصدر رزق وحرفة ، وحل محلها الوعي برسالة المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، التي تقوم على وجوب تخليصه من التبعية الغربية في التوجيه والاقتصاد ، بعد استقلالها

في مجال السياسة . ولا يتحقق ذلك إلا بإعادة الاعتبار للإسلام كمصدر توجيه . . مع الأخذ بأسباب التقدم العلمي . . والتكنيكي . . في جوانب حياتها المختلفة .

. . . وتلك رسالة تطوير الازهر . . كما اقتضاه قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١

مِن رَصِيدِ التجربة

يعتز مؤلف هذا الكتاب بتجربته مع « الفكر الاسلامي » في مواجهة مشكلات «المجتمع المعاصر » . . .

تجربته « كباحث» : درس « الفلسفة » واضطلع بتدريسها ، وتولى توجيه « الادارة العامة للثقافة الاسلامية » بالأزهر قبل صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بتطوير الأزهر ، ثم كان أول مدير لـ « جامعة الأزهر » بعد تطويرها . . .

وتجربته حين باشر العمل في مجال« الواقع الإسلامي » أثناء توليه وزارة الأوقاف وشؤون الأزهر بحكومة الجمهورية العربية المتحدة .

والمؤلف يقدم هنا رصيد تجربته بين يدي الأجيال الصاعدة . . .

إنه اذا كان من الحق ان الفكر الإسلامي المعاصر يواجه زحفاً أيديولوجياً خطيراً ، وأنه لا بد من جهد مقابل . . . فان من الحق كذلك أن العمل في هذا المجال واجب ، وممكن أيضاً ، ومرجو الثمرات باذن الله .

فلنمض في الطريق ... وعلى الله قصد السبيل

ملحق رقم/١

نقلا عن جريدة Sunday Express
الصادرة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣

الإنجيل والقرآن . . وجهاً لوجه . . في أفريقيا
بذل جهود جديدة لإيقاف انتشار العقيدة الإسلامية

بقلم : « هيو روبرتون »

من المتوقع أن تتسع خطى المعركة للمسيحية ضد الإسلام في افريقية في السنة القادمة ، وستصحبها حملة واسعة النطاق تمتد من : كيب تون . . إلى القاهرة لإيقاف زحف الدعوة الإسلامية .

ولقد أخبرني في الأسبوع الماضي المستر جون واطسون ، السكرتير العام **« لجمعية الانجيل البريطاني والاجنبي »** الذي يزور الآن جنوب إفريقية قادماً من لندن ، أن هناك حملة واسعة النطاق لنشر تعاليم المسيح بين ملايين الافريقيين عن طريق الأعمال الأدبية .

ولا بد للصراع الذي يجري في إفريقية من زيادة في إنتاج وتوزيع الكتب الدينية ، حتى يمكن التغلب على التأثير الذي يحدثه القرآن ، وذلك بنشر دين غيره بين الإفريقيين !

ويقول المستر واطسون : لا ريب أن الإسلام قد أحرز تقدماً في إفريقية غير أن ما نفعله ونخطط له ليس هو التنافس مع الإسلام . . . اننا ننظم حملة صليبية سليمة الهدف منها تقديم عقيدة « بديلة » للافريقيين الذين لا يعتنقون أي دين ! !

وتعتقد « جمعية الانجيل البريطاني والأجنبي » التي تشرف على طبع وتوزيع نصف عدد نسخ الانجيل التي توزع في العالم ، أن الطريقة المثلى لمساعدة الجماهير الضالة . . . هي « توزيع كتاب الدين » عليهم . ولقد وضعنا الخطط لمواجهة الشعوب مواجهة أمينة ، وذلك بأن نعرض عليهم تعاليم المسيح في صورة كتب دينية مترجمة إلى لغاتهم الأصلية . وإننا نأمل أن نتغلب على انتشار تأثير القرآن ، والناس أحرار في أن يختاروا « الصليب » أو « الهلال » ! .

وللإسلام في إفريقية بعض المميزات (التكتيكية) ، فلقد زعزعت رياح التغيير الناس وعاداتهم ، وأصيبت النظم القبلية بالتصدع .

ويحقق الإسلام للباحثين عن الدين نوعاً من « الأخوة العالمية » ، ينشرها أفراد ملونون . . ويؤثر هذا على المسيحية التي جلبها البيض لإفريقية ويقومون أيضاً بنشرها .

ويشعر مستر واطسون أن الاسلام لم يحقق انتشاراً يذكر في جنوب إفريقية ، فقد ركز دعاة الإسلام نشاطهم على الملونين والهنود ، ويمكن الحكم على نجاح الإسلام بواسطة الجماعات التي انتشر بينها (!) .

وقد ترجم « القرآن » رسمياً إلى اللغة السواحلية وحقق بذلك انتصارات على أي حال . وقد ظهر « القرآن » قبل الترجمة في جنوب إفريقيا باللغة العربية فقط ، ومن المحتمل ظهور ترجمات للقرآن بلغات أخرى .

البحث عن دين :

وقد قرر المستر واطسون : أن ١٥٠ مليون أفريقي « يبحثون عن دين ».. وقد دخلت « الشيوعية » القارة الإفريقية على أنها مبدأ . . . ورغم هذا فان تحدي الشيوعية من جانب « المسيحية » القارة الإفريقية على أنها مبدأ . . . ورغم هذا فان تحدي الشيوعية من جانب « المسيحية » لا يعادل تحدي « الإسلام » الكبير لها !

وقال المستر واطسون : إن « **مجلس الكنائس العالمي** » قد كون هيئة خاصة لبحث :

* مضمون الإسلام ،
* وطرقه التبشيرية ،
* وأفضل الطرق التي يمكن نشر المسيحية بها لتكون بديلاً للإسلام ! !

هكذا يصورون الاستراتيجية الايديولوجية في افريقية

[illegible] SUNDAY EXPRESS, Nov. [illegible]

BIBLE VS. KORAN IN AFRICA

New efforts to halt Moslem religious advance

By HUGH ROBERTON

THE battle of Christianity against Islam in Africa is expected to be stepped up next year with a widespread campaign to stem, from Cape Town to Cairo, the militant advance of the Moslem cause.

Mr. John T. Watson, general secretary of the British and Foreign Bible Society, who is visiting South Africa from London, told me last week that there was a large-scale campaign to confront millions of uncommitted Africans with the teachings of Christ—through literature.

The struggle in Africa would be met by an increase in the production and distribution of religious books, countering the effort of the Koran by offering Africans an alternative faith.

"Islam is undoubtedly making progress in Africa. But what we are doing and planning is not to compete with Islam. We are conducting a peaceful crusade and hope to present an alternative to the uncommitted people in Africa."

The British and Foreign Bible Society, responsible for half of the Bible production and distribution in the world, believed the best way of helping undecided masses was through "book religion."

"We have planned an honest confrontation for people. By presenting to them the teachings of Christ in the form of religious books translated into their own languages, we hope to counter the spread of influence of the Koran. It offers people a choice between the Cross and the Crescent," Mr. Watson said.

Islam had certain tactical advantages in Africa. "With the winds of change, people and their customs have been uprooted and there is a steady disintegration of tribal systems.

"Islam offers those who are searching for a faith an international fellowship propagated by a non-White race. This is a disadvantage for Christianity, which has gained the image of being a religion brought to Africa by Whites, and practised by them."

He did not feel that Islam was making any significant progress in South Africa. The Moslem advance in the Republic seemed to be aimed largely at Coloureds and Indians, judging by the groups among which it was succeeding best.

The Koran had now been officially translated into Swahili and was gaining favour through this, however. Before the translation, the Koran appeared almost exclusively in Arabic. It was probable that further translations of the Koran would be made.

"Looking for a faith"

He estimated that about 150-million people in Africa were "looking for a faith."

Communism had also entered the African scene as "a type of ideology" which could be mistaken for a faith but the challenge of Communism to Christianity was not as great as that of Islam.

Mr. Watson said the World Council of Churches had established a special group to investigate the content and practice of Islam, and to establish the best way in which Christianity could be presented as an alternative.

ملحق رقم / ٢

فَلْنُوَاجِهِ المَوْقِف :

مشروع إنشاء
المؤسسة العامة لنشر الثقافة الإسلامية في الخارج .

كثير من المسلمين في البلاد الإفريقية لا يتكلمون اللغة العربية — لغة القرآن الكريم ، وهم لهذا يشعرون أن بينهم وبين بقية الشعوب الإسلامية التي تتكلم العربية حاجزاً قوياً لا يستطيعون معه أن يقفوا مع هذه الشعوب على قدم المساواة في فهم أغلب تعاليم الإسلام وأحكامه، إذ أن أغلبها مدون باللغة العربية . ولرغبتهم في الاستزادة من فهم الدين الإسلامي فهماً صحيحاً حتى يزدادوا إيماناً وتقرباً إلى الله ، فإنهم يشعرون بميل شديد إلى تعلم اللغة العربية حتى لا يكون هناك حاجز بينهم وبين سائر المسلمين ، وحتى يستطيعوا قراءة القرآن وتفهم معانيه .

هذا بالإضافة إلى أن اللغة العربية هي لغة أغلب المسلمين ، وهم إخوة وإن نأت بهم الديار ، ولا شيء يقرب الأخ من أخيه أكثر من أن يكون ملماً بلغته ليأنس إليه وليبثه ما يؤلمه وما يؤمله ، كما أن اللغة وسيلة من وسائل التقارب

بين الشعوب المختلفة وهي من باب أولى وسيلة من وسائل التقارب بين الشعوب الإسلامية التي آخى بينها الإسلام .

* * *

ولقد كان **للاستعمار** أثر كبير في إبعاد هؤلاء المسلمين عن تعلم اللغة العربية . . . عندما غزا البلاد الإفريقية بثقافته عن طريق إنشاء المدارس التي تقوم على نشر **لغة المستعمر وثقافته**، وذلك ليتمكن من **تكوين «مواطنين» يؤمنون بهذه الثقافة ثم يعطيهم السلطة** فيعملون على الترويج لها والدعوة لصاحبها المستعمر . . . بدلاً من أن يفكروا في دراسة اللغة العربية ، التي ما كان لهم أن يتعلموها إلا إذا سافروا إلى القاهرة . وفي هذا الكثير من المشقة والعراقيل التي يقيمها المستعمر في طريقهم مما لا يجدونه عندما يتعلمون لغة المستعمر وثقافته في موطنهم .

وإذا كانت هناك « **قلة** » اخترقت الحصار ، وتغلبت على الصعاب وتعلمت في « الأزهر » الشريف أو في غيره من جامعات الجمهورية العربية المتحدة ، وعادت إلى بلادها تنقل إلى مواطنيهم الثقافة الإسلامية والعربية وتحاول تزويدهم بها . . . إلا أن جهودهم فردية ، لا يمكنها أن تصمد أمام الجهود الجبارة التي يبذلها المستعمر في نشر ثقافته بإمكانياته الضخمة . كما أن المستعمر لم يعمل على نشر ثقافته فحسب ، وإنما دس في كتبه التي روجها في هذه البلاد أكاذيب ومفتريات ضد الإسلام والمسلمين ، ليشكك الناس في أمر دينهم ، مما جعل بعض المسلمين يتطلعون إلى ما يجلي هذا الشك ويزيله .

وقد تضمنت **الكتب** التي روجها المستعمرون في هذه البلاد أموراً منها :

١ — الهجوم على « **الإسلام** » .

٢ ــ التشكيك في « **العقيدة** » الإسلامية .

٣ ــ نشر الادعاءات الباطلة عن « **المسلمين** » وتصويرهم في صور تسيء إلى سمعتهم التاريخية المجيدة .

٤ ــ نشر الإحصاءات المغرضة عن « عدد المسلمين » في كثير من البلدان لكيلا يطلع الناس على مدى انتشار الإسلام فيها .

٥ ــ تعمد عدم وصول « **أخبار المسلمين** » إلى إخوانهم لمحاولة تفكك أواصر الرابطة بينهم .

٦ ــ محولة إفهام تلك الشعوب أن الإسلام « **إقليمي** » وهي دعوة خطيرة .

هذا بالاضافة إلى أن المستعمرين قاموا بتوزيع **مصاحف** فيها كثير من التحريف .

* * *

ولما انقشع ظلام الاستعمار وأصبحت أغلب الشعوب الإفريقية تنعم بنور الحرية وظفرت باستقلالها السياسي ، بدأت تنفض عنها آثار الاستعمار البغيضة ، وشعرت هذه الشعوب **أن الاستعمار وإن كان قد رحل عنهم سياسياً إلا أنه لا زال يحتلهم فكرياً** ، لذلك لجأوا إلى القاهرة باعتبارها زعيمة العالم الإسلامي ، وحضرت وفودهم تترى طالبين معونتها . . . وأغلب هذه المعونات تتلخص في : —

١ ــ إنشاء **مراكز ثقافية إسلامية** لتعليمهم اللغة العربية والدين الإسلامي .

٢ ــ إرسال **مدرسين** لتدريس اللغة الغربية والدين الإسلامي .

٣ ــ إرسال **كتب إسلامية** تعينهم على فهم الدين الإسلامي على حقيقته

بدلا من الكتب المحرفة التي نشرها المستعمر فيما بينهم .

٤ — تحديد **منح دراسية** للطلاب الوافدين من هذه البلاد لتلقي العلم في الأزهر والجامعات والمعاهد والمدارس بالجمهورية العربية المتحدة .

٥ — إرسال **وعاظ** لتفهيم الناس تعاليم الدين الإسلامي وأحكامه .

٦ — إرسال **مصاحف** من الجمهورية المتحدة لأن الدولة الاستعمارية ترسل لهم مصاحف لا يطمأن إليها وإلى ما بها من تحريف .

٧ — إرسال **الخبراء** وتبادل **الزيارات** .

* * *

وكان لزاماً على **الجمهورية العربية المتحدة** أن تستجيب لطلبات هذه الدول :

* فأنشأت مدارس في بعض البلاد الإفريقية .

* كما أمدت كثيراً من هذه البلاد بالكتب العربية والدينية والمصاحف .

* وأرسلت المبعوثين من الأساتذة لتدريس اللغة العربية والدين الإسلامي وغير ذلك من مواد الدراسة .

* واستضافت كثيراً من الزائرين من أهالي هذه البلاد .

إلا أن الملاحظ أن هذه المعونات لا تسير وفقاً لبرامج مرسومة . . . وإنما هي تعطى لمن يطلبها ووفقاً للإمكانيات المالية المدرجة لهذه الأغراض .

ولما كانت سياسة الدولة في هذا السبيل إنما تقوم **على تخطي الحواجز السياسية والمادية** للسمو بالعلاقات الثقافية والتعليمية ، اعتقاداً منها بتآخي البشر والمساواة بينهم : لأن الهدف الأسمى لجميع الأمم إنما هو تحقيق العدالة والسلام ●

كما أنها تهدف إلى أن نشر اللغة العربية وتعاليم الاسلام الصحيحة بين البلاد الإسلامية إنما هو واجب تمليه عليها عروبتها ودينها .

لذلك فإن الضرورة أصبحت تقضي إنشاء « مؤسسة عامة لنشر الثقافة الإسلامية في الخارج » . . . يكون من أهدافها :

١ ـ إنشاء مدارس عربية إسلامية في البلاد الإفريقية .

٢ ـ توجيه الكتاب الإسلامي إلى هذه البلاد .

٣ ـ تحديد منح دراسية للطلاب الوافدين من البلاد الإفريقية والآسيوية .

٤ ـ المعاونة على إرسال المبعوثين إلى هذه البلاد .

٥ ـ الاستضافة والزيارات .

وإنشاء هذه المؤسسة العامة أمر تؤيده الاتفاقات الدولية والإقليمية . . فمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» تدعو اتفاقيتها إلى أنه لا سبيل إلى السلام إلا إذا دعمته أواصر التفاهم المبنية على أسس ثقافية .

كما أن **المعاهدة الثقافية لجامعة الدول العربية** كانت تسجيلا لمظاهر التقارب الثقافي الذي تشعر به الدول العربية ، وأخذت تمارسه فعلا منذ أن تحقق لكل فرد منها الاستقلال والتخلص من براثن الحكم الأجنبي .

(١) المدارس العربية الاسلامية في الخارج

• الأهداف :

١ – تعليم **اللغة العربية** على مستوى يستطيع الطالب به التعبير عن أحاسيسه وتمكنه من أن يغترف من مناهل حضارتنا الإسلامية وثقافتنا العربيـــة في مصادرها الأصيلة .

٢ – دراسة **حضارة الإسلام وفلسفته** ورأيه في الاقتصاد والاجتماع ونظام الحكم ودعوته إلى الحرية السليمة والمساواة ، والاعتزاز بحرية الفرد وكرامته بحيث يمكن تكوين أوضاع ومفاهيم يعتنقها المجتمع العربي الإسلامي ويؤمن بها وتكون مستمدة من تقاليده وأخلاقه وعاداته وسماته ، التي كادت تزول من المجتمع تحت ضغط تيار الاستعمار ، وبذلك تعود إلى الأسرة المسلمة سماتها ومميزاتها وإيمانها وكرامتها ، ويتكون المجتمع الإسلامي المعتز بعروبته وإسلامه وتعيش الدول الإسلامية عزيزة الجانب موفورة الكرامة بإيمان أفرادها أنفسهم .

٣ – تمكين أبناء الوطن الإسلامي من أن **يمارسوا حياتهم** على أساس الشعور الواعي والكرامة الفردية والتكافل الاجتماعي المستنير وبذلك **يقضي** على ما زرعته المدرسة الاستعمارية في البيئة الإسلامية .

٤ – الاستجابة للشعور **بالوحدة الطبيعية** بين أبناء الأمة العربية الإسلامية : لأن

وحدة الفكر والثقافة أساس وحدة الشعوب . . فإذا انضم إليها وحدة الدين – والدين الإسلامي بالذات – أمكن للمعهد أن يؤدي رسالته على أحسن وجه في توحيد الأمة الإسلامية .

٥ – تثبيت أركان الأخوة العربية التي لا تعرف التمييز بين مواطنيها في الجنس أو العقيدة أو المذاهب .

٦ – تكوين جيل إسلامي يمثل إدارة النضال المشترك وأسباب القوة والعمل الإيجابي ، لتثبيت مكانة الأمة الإسلامية ، والعربية وتأمين حقها في الحرية والأمن والحياة الكريمة ، متسلحاً في ذلك بالدين والعلم والأخلاق . . وبذلك يقف سداً منيعاً ضد الاستعمار وعملائه من الانتهازيين .

٧ – تربية الجيل الإسلامي تربية متكاملة تجعله يحترم العمل ليتمكن من ستثمار موارد بلاده .

*** التمويل :**

تمويل هذه المؤسسة تمويلاً دائماً **من ريع الأوقاف المشروطة على التعليم والثقافة التي حصيلتها في السنة حوالي ١٥٠,٠٠٠ جنيه والتي تحول إلى وزارة التربية والتعليم** . ولن تتأثر وزارة التربية والتعليم من عدم تحويل هذه المبالغ إليها ، لأن الدولة ترصد لها في ميزانيتها عشرات الملايين سنوياً مما لا تعد معه المبالغ التي تدفعها وزارة الأوقاف من ريع الأوقاف الخيرية شيئاً مذكوراً بالنسبة لهذه الميزانية الضخمة .

*** التكلفة في إقامة المباني :**

تتكون المدرسة من : –

– فصول دراسية ٨ فصول × ٣٥ متراً مربعاً = ٢٨٠ متراً – مربعاً

— حجرات المدرسين	٢ حجرة	× ١٦ متراً مربعاً	= ٣٢ متراً مربعاً
— حجرة الناظر	١ حجرة	× ٣٥ « «	= ٣٥ « «
— حجرات الإدارة	٢ حجرة	× ١٦ « «	= ٣٢ « «
— فصول للتربية الفنية	٢ حجرة	× ٤٠ « «	= ٨٠ « «
— معامل	٢ حجرة	× ٣٥ « «	= ٧٠ « «
— مدرج	٢ حجرة	× ٣٥ « «	= ٧٠ « «
— مصلى	١ حجرة	× ٣٠ « «	= ٣٠ « «
— دورة مياه للمدرسين	١	× ٢٠ « «	= ٢٠ « «
— دورة مياه عامة	٢	× ١٠ « «	= ٢٠ « «
— صالة احتفالات	١	× ١٠٠ « «	= ١٠٠ « «
— مرافق أخرى			= ٣٣١ « «
مجموع مساحة المباني المطلوبة			١١٠٠ متراً مربعاً

التكاليف التقريبية للبناء = ١١٠٠ متر مربع × ٤٠ جنيه = ٤٤,٠٠٠ ج

مصاريف وأتعاب فنية = ٦,٠٠٠ ج

أثاث = ١٠,٠٠٠ ج

مجموع التكاليف = ٦٠,٠٠٠ ج

مع مراعاة تغيير الأسعار حسب ظروف البلاد المختلفة .

ويلاحظ أن هذا المبلغ سوف لا يدفع **بالعملة الصعبة** ، بل سيرسل أغلبه مواد للبناء وأثاث ، ولن يزيد ما يدفع من التكاليف بالعملات الأجنبية عن ٢٠,٠٠٠ جنيه وهذا بخلاف ثمن الأرض .

* **المناهج :**

تكون مناهج الدراسة في هذه المدارس على **غرار مناهج المعاهد الأزهرية بعد تطويرها**، بإضافة العلوم الحديثة إلى العلوم الإسلامية والعربية، تدرس لغة البلاد الوطنية التي ستفتح فيها المدرسة ، وذلك على الوجه التالي : —

١ — دراسة **اللغة العربية** بجميع فروعها مع مرعاة الدقة في اختيار النصوص الأدبية الهادفة التي تدعو إلى الوحدة الإسلامية والعربية والتي تعتز بحضارة العرب وأمجادهم وتاريخهم .

٢ — دراسة **الدين الاسلامي** والقرآن والحديث والعبادات والسير الاسلامية .

٣ — دراسة **اللغة الوطنية** للبلد الذي ستنشأ المدرسة فيه .

٤ — دراسة **لغة أجنبية حديثة** .

٥ — دراسة **الحضارة العربية الاسلامية** في مختلف عصورها دراسة توضح مزاياها وقيادتها للحركة العلمية في العصور الوسطى .

٦ — دراسة **تاريخ المجتمع الاسلامي** قديماً وحديثاً وما طرأ عليه من تطور وما أدى إليه انحرافه من تفككك وتحديد مفاهيم تكوين هذا المجتمع الذي يعيد للمجتمع العربي خصائصه وسماته التي تجعله فوق مستوى المجتمعات الحديثة وتعيد للإسلام مجده الناصع .

٧ — دراسة **تاريخ وجغرافية البلاد الاسلامية وقضايا العالم العربي والاسلامي** وتاريخ الكفاح الإسلامي .

٨ — دراسة **تاريخ الاستعمار في الدول الاسلامية والحركات التحررية** التي قادته ، ودراسة تاريخ قادة هذه الحركات .

٩ – دراسة **العلوم الرياضية والطبيعية**، مع اتباع الأسلوب العلمي والتجريبي في دراسة هذه العلوم لتكوين الطالب تكويناً علمياً حديثاً .

١٠ – التربية الفنية والرياضية والهوايات .

*** الكتب**

نظراً لأن لغة التدريس بهذه المدارس ستكون اللغة العربية ، وستكون الدراسة بها دراسة ابتدائية قبل أن تنشأ الأقسام الاعدادية ، ولذلك فإن الكتب التي ستدرس بهذه المدارس هي « **كتب المرحلة الابتدائية** » مع إضافة كتب في دراسة اللغة المحلية واللغة الأجنبية وما يخص البلد الإسلامي الذي تفتح به المدرسة من تاريخها ، وجغرافيتها وما قام بها من حركات تحريرية .

وعند إنشاء « **الأقسام الاعدادية** » تكون الكتب التي تدرس هي « كتب المرحلة الإعدادية » بالجمهورية العربية المتحدة ، مع إضافة اللغة المحلية واللغة الأجنبية ، وما يخص البلد من تاريخه وجغرافيته والحركات التحريرية التي قامت به واقتصادياته .

وكذلك الحال بالنسبة **للأقسام الثانوية** عند فتحها .

*** اللائحة الإدارية لهذه المدارس :**

١ – **لغة التدريس** بهذه المدارس هي اللغة العربية .

٢ – **يقوم بالعمل** في هذه المدارس :

(أ) **مدرسون من أهل البلاد أنفسهم** من المتخرجين من الأزهر أو كليات الجامعات المختلفة أو غيرها من المعاهد الأخرى بالجمهورية العربية **المتحدة** .

(ب) مدرسون من أبناء الجمهورية العربية المتحدة من المدرسين المعارين

أو المنتدبين وذلك لسد النقص ، إذا لم يكف المدرسون من أهل البلد . وبشرط أن يكونوا من المتخرجين في الأزهر أو المعاهد الأخرى، ومن ذوي الثقافة العربية الإسلامية .

(جـ) **النظار** من أبناء الجمهورية العربية المتحدة من المؤهلين تأهيلاً عالياً ومن ذوي الثقافة الإسلامية .

(د) كتبة من أبناء الجمهورية العربية المتحدة من حملة الشهادات المتوسطة .

(هـ) معاونون من أبناء البلد التي فيها المدرسة .

(و) خدم من أبناء البلد التي فيها المدرسة .

٣ ــ يكون **جدول الدراسة في** هذه المدارس على الوجه التالي : ــ

المادة	عدد الحصص أسبوعياً
اللغة العربية	٦
الدين	٣
اللغة الوطنية	٦
اللغة الثانية	٣
الحضارة العربية	٢
المجتمع الإسلامي	٢
تاريخ جغرافية الوطن العربي	٢
تاريخ جغرافية محلية	٢
الحركات التحريرية	١
الرياضة والعلوم	٤

أشغال	١
تربية فنية	١
تربية رياضية	١
المجموع	٣٤

٤ ــ **تعطل الدراسة** بهذه المدارس يوم الجمعة من كل أسبوع وكذلك في الأعياد الرسمية للجمهورية العربية المتحدة والأعياد الرسمية للبلاد التي تقام فيها . وكذلك تعطل أسبوعاً من منتصف السنة .

٥ ــ يكون **اختيار أعضاء هيئة التدريس** بهذه المدارس وفقاً للأسس التالية :

(أ) الإيمان بالثقافة العربية والاعتقاد في تقدمية النظام الإسلامي وفلسفته التي لم تصل إليها المدنية الحديثة بعد .

(ب) أن يكون الاختيار قائماً على تكليف هذه العناصر الصالحة .

(ج) أن يكون اختيار المدرسين والموظفين من أهالي البلاد من بين الطلبة الوافدين او الذين أتموا دراستهم بالجمهورية العربية المتحدة .

٦ ــ أن يعامل أفراد هيئة التدريس والموظفون وفقاً للنظام المالي التالي : ــ

(أ) المدرسون والموظفون من أبناء الجمهورية العربية المتحدة يعاملون معاملة نظرائهم من رجال السلك السياسي .

(ب) المدرسون والموظفون من أبناء البلد الذي تفتح فيه المدرسة يعاملون معاملة نظرائهم الموظفين بنفس البلد، مع إضافة علاوة قدرها ٢٥ ٪ من مرتباتهم .

٧ – تعطل الدراسة في **العطلات الصيفية** وفقاً لنظام المدارس في البلاد التي تنشأ فيها ويجب ألا تقل أسابيع الدراسة عن ٣٨ أسبوعاً في السنة .

٨ – تتولى الإشراف على هذه المدارس **هيئة من هيئات « المؤسسة العامة لنشر الثقافة الاسلامية في الخارج »** وهي التي ترسم الخطة وتعرضها على المؤسسة وتقترح تعديل الأولويات .

٩ – يتولى الإشراف الفني على هذه المدارس الهيئة المشار إليها في البند السابق ، ولها أن تستعين في ذلك بالمفتشين الفنيين ، أو تكل ذلك كله أو بعضه إلى **المركز الثقافي** بهذه البلاد التي تفتح المدارس بها .

١٠ – **ناظر المدرسة** مسؤول عن حسن سير العمل بها ، وله أن يقترح تعديل منهج الدراسة بما يتناسب مع البلد الذي أنشئت فيه المدرسة ، على ألا يتناول التعديل منهج اللغة العربية والدين الإسلامي .

ويعرض **اقتراح التعديل** على الهيئة العليا ، مع بيان أسباب الاقتراح وللهيئة العليا بعد أخذ رأي المؤسسة . أن تجيب الناظر إلى طلبه كلياً أو جزئياً أو ترفض اقتراحـــه .

ولا يجوز للناظر إجراء أي تعديل إلا بعد أخذ الموافقة الكتابية عليه .

١١ – الدراسة بهذه المدارس **بالمجان** وتصرف الكتب الدراسية بالمجان ويجوز بعد أخذ رأي المؤسسة فرض رسوم اسمية لبعض هذه المدارس .

١٢ – تساهم المدرسة في نفقات **النشاط المدرسي** بنسبة ٥٠ ٪ من المصروفات الفعلية ويتحمل التلاميذ الباقي .

١٣ — تصرف لكل ناظر مدرسة **سلفة** مقدارها ١٠٠ جنيه تستعاض كلما نفذت من حساب المدرسة .

١٤ — تودع حسابات المدرسة التي تحول لها من القاهرة في أحد **المصارف المحلية** ، ويكون الصرف من هذه الحسابات بواقع شيكات موقع عليها من الناظر وكاتب المدرسة . وعلى الناظر أن يرسل كشفاً بالمصروفات يوم ٢ من كل شهر للهيئة العامة للمدارس .

١٥ — **نصاب المدرس ٢٨** حصة في الأسبوع ، وتكون **مدة الحصة ٤٥** دقيقة في الصباح ، وأربعين دقيقة بعد الساعة ١١ صباحاً .

١٦ — يكون **عدد التلاميذ في الفصل الواحد ٤٠** تلميذاً في المتوسط .

١٧ — يراعى أن تكون فترة بعد الظهر يومي الاثنين والخميس مخصصة **للنشاط الرياضي والاجتماعي** .

* **الأولويات :**

١ — تفضل البلاد الإسلامية الواقعة **تحت ضغط التيار الاسرائيلي** (مثل الصومال وأوغندا . . .)

٢ — ثم تفضل البلاد الإسلامية **التي تطلب ذلك ويكون بيننا وبينها تمثيل سياسي** ، والبلاد الواقعة **تحت النفوذ الفرنسي** مثل موريتانيا والنيجر . . .

٣ — البلاد الإسلامية الواقعة **تحت النفوذ الانجليزي**.

وبناء على ذلك يقترح إنشاء هذه المدارس في الدول الآتية وفقاً للنظام التالي :

١ ـ الصومال	٢ ـ أوغندا	٣ ـ موريتانيا
٤ ـ النيجر	٥ ـ الكونغو	٦ ـ غينيا
٧ ـ مالي	٨ ـ غانا	٩ ـ الكميرون
١٠ ـ السنغال		

حتى يتيسر التوسع في بلاد وقارات أخرى بالتدريج بعدئذ، بفضل الله .

(٢) توجيه الكتاب الاسلامي في المعاهد وكتب الثقافة الاسلامية بصفة عامة

* **أغراض الكتاب الاسلامي :**

١ ــ تخليص **الفكر الافريقي الاسلامي** مما حشاه به الاستعمار من أفكار زائفة ملأ بها كتبه التي نشرها في البلاد الإفريقية .

٢ ــ **الرد على الهجوم** الذي يشنه أعداء الإسلام عليه من آن لآخر .

٣ ــ نشر **الاحصاءات الدقيقة عن المسلمين** في سائر بقاع الأرض حتى يعرف المسلمون أنهم قوة لا يستهان بها .

٤ ــ نشر **البيانات الاقتصادية عن البلاد الاسلامية** التي تبين أن المسلمين في كفاية ذاتية ، وأنهم لا ينقصهم أي نوع من أنواع الثروة الطبيعية .

٥ ــ التعريف **بالدعوة الاسلامية** على حقيقتها وتخليصها مما خلط بها المستعمر من أوهام .

٦ ــ التعريف بصور من **تاريخ الحضارة والحركات التحررية** ضد الاستعمار الغربي .

٧ — بيان **تاريخ الفكر والمذاهب والطوائف** والعوامل التي أدت إلى خلق الطائفية بين المواطنين المسلمين ، وكيفية معالجة هذه العوامل .

٨ — توضيح **مخططات الاستعمار** بعد استقلال هذه البلاد في الجوانب السياسية والتوجيهية والقومية .

٩ — التبصير بالكثير عن **الاقتصاد القومي** لهذه البلاد ، من ثروات طبيعية وزراعة وصناعة وتعدين وطرق استغلال هذه الثروات ، وربط هذا الاقتصاد بالاقتصاد الاستعماري الأجنبي ومدى إشراف الدخيل غير الإفريقي على هذا الاقتصاد .

١٠ — التبشير **بالمستقبل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي** الذي ينتظر هذه البلاد .

ويقتضي الأمر أن يكون الكتاب « موجهاً » ، لا يحتوي هجوماً صريحاً ، وإنما يحتوي الرد على الفكرة التي يراد القضاء عليها بوضوح بأسلوب مبسط وبلغة البلد الذي ينشر فيه هذا الكتاب .

* **بعض الموضوعات التي يتناولها الكتاب الاسلامي :**

(١) **الدعوة الاسلامية** : على أن يتناول الكتاب بصفة خاصة :

— عوامل قيام الدعوة .

— أهداف الدعوة .

— مرحلة الإيمان والكفاح بمكة .

— مرحلة الاستقرار والتنظيم بالمدينة .

– منزلة التوازن في المجتمع بين تعاليم الإسلام .

– ضرورة إبعاد المقاييس غير الإنسانية في تقويم الإنسان من وجهة نظر الإسلام .

(٢) كتاب عن فلسفة الثورة العربية (ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) على أن يتناول الكتاب بصفة خاصة :

– عوامل قيام الثورة لأهداف إنسانية .

– إعادة التوازن في المجتمع .

– منع استغلال الطاقات البشرية والكرامة البشرية .

– اعادة تقويم القيم الإنسانية وإفساح المجال للقيم الروحية بين سيطرة الاتجاه المادي والنزعة العلمية الجارفة .

– تحرير الإنسانية من العوامل التي تحكمت في تقويم الإنسان كالمال ووراثة الجاه ، وإعادة معايير تقويم الحياة للإنسان بنفسه دون ما عداه .

– الايمان والصبر في الكفاح ضروريان لإنجاح المبادىء ودفع ما يعترضها من صعاب في التطبيق العملي :

(٣) كتب عن شرق افريقيا وعن غرب افريقيا وعن الصحراء الكبرى وعن وسط افريقيا : كل منها يتناول موضوعاً من الموضوعات التالية :

– تاريخ الحضارة والحركات التحررية ضد الاستعمار الغربي .

– تاريخ الفكر والمذاهب والطوائف والعوامل التي أدت إلى خلق المذهبية والطائفية بين الوطنيين المسلمين .

– الثقافة ومحيط التعليم ومراحله وأسس التوجيه فيه وأهدافه واللغة العربية ومكانتها ومدى انتشارها .

ـ مخططات الاستعمار بعد الاستقلال لبعض هذه البلاد في الجوانب السياسية والتوجيهية والقومية (والتبشير ووسائله وإمكانياته ، تسخير اسم البحث العلمي في تشويه الحقائق والابقاء على الفواصل المصطنعة بين الشعوب الافريقية) .

ـ الجغرافية الطبيعية والبشرية .

ـ الاقتصاد القومي : الثروات الطبيعية ، استغلال هذه الثروات ، وربط هذا الاقتصاد بالاقتصاد الاستعماري الأجنبي ، مدى إشراف الدخيل غير الافريقي على هذا الاقتصاد .

ـ أهم القبائل التي يتكون منها كل بلد والعادات والتقاليد السائدة .

* البعوث الدراسية :

ويقتضي الأمر استكمالا للبحث والدراسة في إخراج كثير من هذه الكتب : أن توفد المؤسسة بعض المبعوثين والباحثين والاساتذة إلى بعض البلاد الإفريقية ـ لمدد قصيرة أو طويلة حسبما تقتضيه الحال ـ لدراسة بعض هذه الموضوعات على الطبيعة وخاصة في النواحي الاقتصادية والزراعية والتجارية والاجتماعية . كما يقترح أن تختار المؤسسة بعض طلبة الدراسات العليا ، ليكونوا باحثين يحصلون على درجات علمية عالية من الجامعات في هذه الدراسات عن طريق صرف مكافآت لهم .

(٣) تحديد المنح الدراسية

* **الهدف من المنح الدراسية :**

إن نظام تقديم المنح الدراسية هو وسيلة من وسائل نشر الثقافة العربية في الخارج ، وذلك لأن الطلبة الذين يفدون لتلقي العلم يعودون إلى بلادهم بعد انتهاء دراساتهم رسلا لنشر الثقافة العربية، ويصبحون دعاة للغة العربية والدين الإسلامي . فإذا ما أحسن اختيارهم وتوجيههم التوجيه الصحيح ظهرت الفائدة المرجوة من إستيفادهم ، عندما يقومون بدورهم في بلادهم دعاة للقومية العربية ، ويكونون أداة فعالة في نشر الثقافة العربية والإسلامية بين مواطنيهم .

* **ضرورة تعديل نظام المنح الدراسية :**

ويسير نظام المنح الدراسية للطلاب الوافدين في الوقت الحاضر على أساس ترشيح السفراء وطلب الزعماء المسلمين ورؤساء البعثات الدينية وترد طلبات المنح الدراسية طول العام بدون مواعيد معينة أو شروط ثابتة لها .

ويقتضي الأمر أن تضع المؤسسة لذلك نظاماً جديداً يتلخص فيما يلي : —

١ — تحديد **مواعيد ثابتة** لتلقي طلبات المنح من كل الجهات التي ترى تقديم هذه المنح للطلاب الوافدين : وليكن هذا الميعاد هو نهاية مايو من كل عام

بالنسبة للطلاب الذين يجيدون اللغة العربية، وليكن نهاية نوفمبر من كل عام للطلاب الذين لا يعرفون اللغة العربية .

٢ — يحدد في طلبات المنح نوع الدراسة التي يرغب الطالب في الانتظام فيها وسنه ومؤهله العلمي ان وجد ونبذة عن والده أو ولي أمره والسبب الذي من أجله وافقت الجهة التي رشحته للمنحة الدراسية .

٣ — تتخذ الاجراءات اللازمة لبحث حالة هؤلاء الطلاب فور وصول طلباتهم عن طريق وزارة الخارجية والجهات التعليمية وجهات الاختصاص .

٤ — يحدد لكل بلد عدد من الطلاب الوافدين يعلن عنه بسفارة الجمهورية العربية المتحدة في ميعاد أقصاه آخر أكتوبر من كل عام بالنسبة للطلاب الذين لا يعرفون اللغة العربية، وآخر مارس بالنسبة للطلاب الذين يجيدون اللغة العربية .

٥ — على السفراء أن يرشحوا من هؤلاء الطلاب العدد المطلوب المصرح به للبلد الذي يمثلون الجمهورية العربية المتحدة فيه بصفة أصلية . ويرشحون عدداً آخر في حدود ٥٠ ٪ من هذا العدد بصفة احتياطية مع مراعاة أن تكون الأولوية لخريجي المعاهد الإسلامية في تلك البلاد .

٦ — تعرض أسماء الطلبة الذين توافق الجهات المعنية على ترشيحهم على لجنة بالمؤسسة لتختار أصلح المرشحين ، وتحدد المعاهد والمدارس التي تتناسب مع مؤهلاتهم، وتخطر السفراء بما تم في أمرهم، وذلك في ميعاد أقصاه نهاية أغسطس بالنسبة للطلاب الذين يجيدون اللغة العربية، ونهاية فبراير بالنسبة للطلاب الذين لا يجيدون اللغة العربية .

٧ — ويقضي الطلاب الذين لا يجيدون العربية الفترة من أول أبريل حتى

نهاية سبتمبر في دراسة اللغة العربية ، حتى يستطيعوا دخول المدارس أو المعاهد المقررة لهم في بداية العام الدراسي .

* **ضرورة توحيد الجهات التي تقدم منحاً دراسية :**

تقوم « **وزارة الأوقاف** » «**ووزارة التعليم العالي** » « **والأزهر**» في الوقت الحاضر بتقديم المنح الدراسية ، وقد رصد في ميزانية كل جهة من هذه الجهات مبالغ من المال لهذا الغرض . وقد تختلف المعاملة المالية التي تعامل به بعض هذه الجهات الطلاب الوافدين عن الجهة الأخرى، الأمر الذي كثيراً ما سبب المشاكل بين هؤلاء الطلبة .

ويقتضي الأمر **منعا للازدواج** وتوحيداً للمعاملة، **أن يوكل أمر** تقديم المنح الدراسية واستقدام الطلبة الوافدين إلى الجمهورية العربية المتحدة إلى المؤسسة العامة لنشر الثقافة الإسلامية في الخارج، على أن يقتصر دور هذه الجهات على تدبير الأماكن اللازمة لهؤلاء الطلبة الوافدين .

ويقتضي الأمر تبعاً لذلك أن تنقل **اعتمادات الطلبة الوافدين من هذه الجهات إلى المؤسسة** ، كما ينقل اليها الموظفون الذين يقومون بالعمل في هذه الجهات في أمور الطلبة الوافدين .

(٤) ارسال المبعوثين الى البلاد الاسلامية

كثير من البلاد الإسلامية تطلب مدرسين من الأزهر والكليات والمعاهد العربية للقيام بالتدريس والإمامة والوعظ والإرشاد .

وتسير الحال في الوقت الحاضر على أساس محاولة تلبية طلبات هذه البلاد بقدر الإمكان ، وأحياناً تقف عقبات كبيرة دون أن تستطيع الجهات المعنية تلبية طلبات هذه البلاد ، لعدم وجود من يتقن لغة البلد الذي يطلب ؛ أو لعدم الإمكانيات المالية أو لأسباب أخرى .

ويقتضي الأمر وضع نظام لإرسال هؤلاء المبعوثين ويتلخص فيما يلي : —

١ — **أن يعلن في هذه البلاد** — في سفارات الجمهورية العربية المتحدة — في شهر نوفمبر من كل عام عن ضرورة التقدم للسفارة بالطلبات التي تطلبها هذه الدول من المدرسين مع بيان أنواعهم .

٢ — **تتلقى السفارات الطلبات** من الدول والهيئات في خلال شهر ديسمبر .

٣ — **تتلقى المؤسسة الطلبات** المحولة من السفارات وتعرض أمرها على الجهات المعنية وجهات الاختصاص لإبداء الرأي في شهر يناير .

٤ — **تعلن المؤسسة في الصحف** عن حاجتها للمبعوثين الذين سيسافرون

في خلال شهر فبراير ، وأن على الراغبين الذين تنطبق عليهم الشروط أن يتقدموا بطلباتهم لها في موعد أقصاه نهاية مارس .

٥ – **يعقد امتحان تحريري وشخصي** للراغبين ممن تقدموا وتنطبق عليهم الشروط في خلال شهر مايو .

٦ – **تبلغ أسماء الناجحين إلى الجهات المعنية بالأمر** ، حتى تبدي رأيها فيهم وذلك في خلال شهري يونيو ويوليو .

٧ – **تعلن نتيجة المقبولين** ليكونوا مبعوثين في موعد أقصاه نهاية أغسطس ، حتى يستطيعوا أن يتسلموا أعمالهم في بداية العام الدراسي .

* * *

ويقتضي الأمر – منعاً للازدواج – **توحيد الجهات** التي تقوم بهذا العمل وجعلها جهة واحدة **هي المؤسسة** .

وتبعاً لذلك **يقتضي** الأمر نقل الموظفين الذين يقومون بهذا العمل في وزارة التعليم العالي والأزهر إلى المؤسسة .

(٥) الاستضافة والزيارات

يفد إلى الجمهورية العربية المتحدة كثير من الضيوف المسلمين الذين ينزلون ضيوفاً على الأزهر، أو وزارة الأوقاف، أو وزارة التعليم العالي، أو غيرها من الجهات .

كما يفد كثير من هؤلاء الضيوف في كثير من الأحوال بدون سياسة مرسومة، إذ غالباً ما يقوم السفير بدعوة بعض الشخصيات أو يوصي بدعوتهم، أو تدعو جهة من الجهات من يطلب ذلك . وأحياناً لا تحقق الاستضافة الهدف منها إذ قد يكون الضيف غير أهل لها، كما أنه يحدث أحياناً ألا تتمكن الجهة المضيفة من القيام بواجب الضيافة على الوجه الأكمل مما يجعل الضيف يعود إلى بلده وقد حمل فكرة سيئة، ليست هي المقصودة من استضافته .

كما تقوم كثير من الهيئات بإرسال زائرين من القاهرة إلى بعض البلاد الإسلامية بقصد التعارف والدراسة، ونظراً لعدم التنسيق بين الجهات الموفدة فقد يحدث أحياناً تعارض أو تضارب بين هذه الزيارات، وقد يحدث إسراف في زيارة جهة من الجهات بينما تحرم جهات كثيرة منها .

وتنظيماً لهذا فإن الأمر يقتضي أن يوكل موضوع الاستضافة والزيارات إلى المؤسسة لتقوم به، على أن تنقل إليها الاعتمادات المدرجة لهذا الغرض من ميزانية الأزهر ووزارة الأوقاف والجهات الأخرى .

كما يقتضي الأمر أن تضع المؤسسة برامج ثابتة لهذه الاستضافات والزيارات، — فلا تستضيف إلا من يوصي السفراء باستضافته، أو تطلب حكوماتهم ذلك بعد أخذ رأي السفراء قبل إتمام الضيافة ، مع ذكر أسباب هذه الاستضافة والفوائد التي ترجى منها، والمدة المطلوبة للاستضافة، والسبب في طولها إن كانت طويلة، إلى غير ذلك من البيانات التي يرى أنها ضرورية في هذا الشأن . كما يقتضي الأمر أن تكون الزيارات عن طريق اقتراح السفراء أيضاً او بعد أخذ رأيهم .

وتنظيماً لهذه العملية يقتضي الأمر أن تطلب الاستضافة قبل الموعد المحدد لها بشهرين على الأقل ، حتى تتخذ الإجراءات اللازمة في هذه الأحوال .

وأن يقسم المستضافون إلى فئتين : —

الفئة الأولى : وهم الضيوف من درجة الوزراء وكبار الشخصيات الذين تعادل مراكزهم مراكز الوزراء، وهم ينزلون في فنادق الدرجة الأولى الممتازة .

الفئة الثانية : وهم من كبار الموظفين ومن في حكمهم.. وهؤلاء ينزلون في فنادق الدرجة الأولى ، على أن يتبع في معاملة أعضاء الوفد المعاملة التي يعامل بها رئيسه .

« مذكرة مكتب وزير الأوقاف وشؤون الأزهر في ١٩٦٣ م

ملحق رقم/ ٣

القرار الوزاري رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣
في شأن
إنشاء شعب للدراسات الآسيوية الإفريقية
بمعهد الاعداد والتوجيه التابع لجامعة الأزهر

(مادة ١) : ينشأ بمعهد الإعداد والتوجيه **شعب للدراسات الآسيوية والافريقية** .

(مادة ٢) : مدة الدراسة بهذه الشعب عامان ، والدراسة نهارية يتفرغ لها الطالب تفرغاً كاملا ، وإن كان موظفاً يشترط حصوله على اجازة دراسية .

(مادة ٣) : يشترط في طالب الالتحاق بهذه الدراسات ما يلي :

(أ) أن يكون متخرجاً في إحدى كليات الجامع الأزهر أو جامعة الأزهر.

(ب) أن يجتاز بنجاح امتحاناً في لغة أجنبية .

(ج) أن يجتاز بنجاح اختباراً شخصياً يعده المعهد .

(د) أن يكون لائقاً طبياً .

(هـ) ألا يزيد سنه عن خمس وثلاثين .

(مادة ٤) يمنح الطالب أثناء مدة الدراسة مرتب الدرجة الجامعية الحاصل عليها وقت قبوله ، أو مرتبه إن كان موظفاً .

(مادة ٥) تعتمد خطة الدراسة ونظام الامتحان المرفقان بهذا القرار .

(مادة ٦) على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ م وزير الأوقاف وشؤون الأزهر

مقررات الدراسة لشعب الدراسات الآسيوية والإفريقية

السنة الأولى

المقرر	الساعات الأسبوعية
جغرافية آسيا وإفريقية	٢
الاستعمار الغربي في إفريقيا وآسيا (تاريخه – أيديولوجيته – طرق مقاومته)	٣
تاريخ الحركات التبشيرية وأثرها في القارتين	٢
تاريخ الدعوة الإسلامية وانتشار الإسلام والمذاهب الإسلامية في أفريقيا وآسيا	٣
الديانات في أفريقيا وآسيا	٢
الثقافة والدين والتربية	٢
أديان مقارنة	٢
طرق تدريس اللغة العربية للأجانب	٢
لغة أجنبية	٦
قاعة بحث	٢
المجموع	٢٦

السنة الثانية

المقرر	الساعات الأسبوعية
اقتصاديات العالم الإسلامي	٢
ثقافات الشعوب الافريقية والآسيوية	٣
الفكر الإسلامي في العصر الحديث وعلاقته بالاستعمار الغربي .	٢
المجتمعات الإسلامية في القارتين وأحوالها	٢
علم الاجتماع الديني وسيكيولوجية الدين	٣
سيكلوجية الجماعات وطرق التأثير فيها	٢
أصول الدعوة والتربية والإعلام	٣
طرق الدعوة وأساليبها	٢
لغة أجنبية	٦
قاعة بحث	٢
المجموع	٢٦

ملحوظة :تتضمن خطة الدراسة قيام الطالب **بدراسات ميدانية جماعية في البلاد الافريقية والآسيوية** خلال عطلة الصيف بين السنتين الأولى والثانية .

وتنظم **دراسات إضافية في العلوم الدينية** للمقبولين من غير خريجي كليتي الشريعة وأصول الدين .

ملحق رقم ٤

مشروع

مؤسسة شؤون القرآن

إن الجمهورية العربية المتحدة حين قامت بثورتها في سنة ١٩٥٢ ، اتجهت في مجالاتها المختلفة في البناء والانشاء والاصلاح ، إلى إقامة كل مشروعاتها على أساس متين من العلم ، فهي قد عرفت للعلم قدره وآمنت بأنه السبيل الصحيح لكل تقدم . وبقدر ايمانها به كان ايمانها كذلك بالأخلاق والفضيلة ، ليقينها بأن العلم إذا ما ابتعد عن الأخلاق ونبذها أصبح أداة تخريب لا تعمير ،وأصبح مصدر شقاء للإنسانية . لهذا فإن الثورة عملت منذ فجر قيامها بكل طاقاتها على أن تأخذ نفسها بالأسلوب العلمي في نطاق مبادىء الأخلاق ، ولم تفتأ تذكر أن خير ضمان لتعميق جذور مبادىء الأخلاق وضمان أطراد نموها وازدهارها وشد الآمال إليها وربط النفوس بها هو قيامها مرتكزة على العقيدة الدينية

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة بفضل ما حققته من انتصارات في المجالات الدولية ، وبما ضربته من المثل في محاربتها لكل فساد ووقوفها في جانب الحق في قوة وعزيمة جبارة ، وما أقامته من عدالة اجتماعية حقة بين مواطنيها .. كل ذلك بالاضافة إلى أمجاد الأزهر في مجال نشر الثقافة الاسلامية ، جعل الأنظار والآمال تتجه إليها باعتبارها دولة رائدة ، وما كان

لها إلا أن تحمل مسؤوليتها، وتضطلع بدورها القيادي الهام بين دول العالم الاسلامي في إفريقيا وآسيا، حيث تتطلع شعوبه النامية إلى زعامة رشيدة، وقيادة واعية في مجال الدعوة الإسلامية، تطمئن إليها وتقف بجانبها في الصراع الفكري الحديث الذي يمثل جانباً كبيراً من جوانب الحرب الباردة بين دول العالم الكبرى، التي فطنت إلى أن التنافس الفكري يعتمد إلى حد كبير على العاطفة الدينية . ولهذا لجأ بعضها إلى الغزو الثقافي ، وذلك بانشاء المؤسسات الضخمة لطبع الكتب الدينية ونشرها على أوسع نطاق .

والغريب في تصرف بعض هذه المؤسسات : قيامها بطبع القرآن الكريم ، بدعوى مواجهة حاجة بعض البلاد الاسلامية إليه ، إلا أن الغرض الحقيقي من وراء ذلك التشكيك في مقدرة وكفاية الجمهورية العربية المتحدة في هذا المجال ، والمباعدة بينها وبين الدول الإسلامية ، هذا فضلا عما يحتمل أن يقع من أخطاء عير معتمدة أو تحريف متعمد عند الطبع ، كما فعلت اسرائيل . وكما قامت به انجلترا من طبع القرآن الكريم لنيجيريا ، بل إن بعض الدول الاسلامية كاندونيسيا أعدت مشروعاً لطبع ستة مليون نسخة من القرآن الكريم في اليابان ، وكانت أندونيسيا تستورد حاجتها من القاهرة .

وليس ببعيد أن تعود هذه المؤسسات بعد ذلك إلى طبع تفسيرات للقرآن الكريم ، وتحاول بها أن تخرج بمعانيه عن فهمها الصحيح بقصد بلبلة الأفكار .

ومن حيث إنه لكل ما تقدم أصبح متعيناً على الجمهورية العربية المتحدة أن تقوم بدور ايجابي فعال في مجال نشر الثقافة الاسلامية الحديثة، وإحياء تراثها القديم والحفاظ عليه، ولا شك أن أول خطوة في هذا السبيل هي طبع القرآن الكريم، كتاب الله الذي أنزله هدى ونوراً ، وأرسل به رسوله الأعظم وخاتم النبيين مبشراً ونذيراً ، وجعله معجزته الكبرى الدالة على صدق الرسالة والدعوة

العظمى من الله سبحانه وتعالى إلى التوحيد والإسلام ، وهو دستور العبادات والمقنن للمعاملات الشخصية في مجال العلاقات الإنسانية ، والجامع في بيان لأسس الأخلاق الفاضلة . على أن الأمر يتطلب لذلك توحيد الجهات التي تقوم بهذا الطبع ، وذلك بتركيزها في وزارة الأوقاف وشؤون الأزهر ، باعتبارها الجهاز المختص بأمر الدعوة الدينية ونشر التراث الاسلامي ، ولأن لديها الإمكانيات التي تسمح لها بالقيام بالطبع والنشر غير المستهدف للكسب المادي.

ولذلك فان الأمر يقتضي الشروع في انشاء مؤسسة جديدة كبرى لشؤون القرآن تكون رسالتها الاضطلاع بهذا العمل الكبير .

وتحقيقاً لذلك قامت وزارة الاوقاف بدراسة الموضوع ، ووضعت « مشروعاً مبدئياً » له نجمله فيما يلي :

• الموقع :

رؤي أن يكون الموقع الذي تقوم عليه المؤسسة في مكان بارز يتوسط العاصمة . وقد وقع اختيار الوزارة على الأرض الفضاء المملوكة لها بشارع رمسيس على ناصية شارع الجمهورية (ابراهيم باشا سابقاً) وهي مواجهة لمحطة السكك الحديدية وتمثال رمسيس .

ومن شأن هذا الموقع الممتاز أن يوحي إلى الناظر إليه ارتباط القاهرة وتعلقها بالروح الإسلامية ، التي تقوم عليها المؤسسة ، لتزيل اللبس الذي قد ينشأ في بعض الأذهان وتردده بعض الألسنة المغرضة من قيام تمثال رمسيس في هذا المكان من قلب العاصمة على أنه إحياء للعصر الفرعوني ، وما فيه من رمز إلى معاني الشرك والوثنية .

* **النشاط الثقافي للمؤسسة :**

تختص المؤسسة **بطبع المصحف** الشريف بأحجامه المختلفة بحيث يمكن مواجهة طلبات العالم الاسلامي منه ، على أن يراعى أن يكون توزيع بعض طبعاته بسعر رمزي يقل عن سعر التكلفة ، على أن تتحمل المؤسسة الفرق بين سعر التكلفة والسعر الرمزي لإمكان تفويت الفرصة على الدول غير الإسلامية التي تتعمد طبع القرآن وتوزيعه على البلاد المختلفة، بغرض الدعاية السياسية

على أن هذا التخصيص لا يمنع من السماح عن طريق المؤسسة وتحت اشرافه **لدور النشر الأخرى** المملوكة ملكية عامة، أو النشاط الفردي بطبع القرآن الكريم طبقاً للمواصفات والشروط التي تضعها المؤسسة ، وذلك كي يتحقق لها الاشراف الكامل على كافة ما يطبع من القرآن الكريم، وتتوحد فيها مسؤولية إخراجه بعد الطبع ، وعند التوزيع في الصورة الصحيحة والمتفقة مع ما يجب أن يراعى في هذا المقام .

كما تتولى المؤسسة طبع **كتب الحديث وكتب الدين عامة وإحياء التراث الاسلامي محققاً** بأقلام الجلة البارزين من العلماء والمتخصصين ، كما تقوم المؤسسة بإعداد **تسجيلات جديدة للمصحف المرتل** بالقراءات المختلفة وبأصوات كبار القراء ، وتيسير الحصول على هذه التسجيلات والإفادة منها بأقل سعر ممكن، وعلى أوسع نطاق .

كما تتولى المؤسسة **إصدار المجلات والنشرات الدينية والثقافية** التي تراها مناسبة لرسالتها أو طبع ما يطلب منها لحساب هيئات أخرى من مطبوعات دينية وثقافية .

* **النشاط الاجتماعي للمؤسسة :**

كما يقترح أن يخصص طابق أو أكثر من طوابق مبنى المؤسسة ليكون دار

للضيافة لاستقبال ضيوف الجمهورية العربية المتحدة ، من زعماء العالم الإسلامي وكبار الشخصيات والمفكرين المسلمين ، لتكون إقامتهم بها في الوسط الإسلامي والاشعاع الديني الذي يهيوه جو المؤسسة .

وتلحق بهذه الدار **قاعات للمكتبة والمطالعة والندوات العامة** التي تناقش فيها شؤون القرآن والحديث، بحيث تيسر للمسلمين الذين يفدون إلى القاهرة سبيل التزود من الثقافة الإسلامية من أقرب الموارد وبأيسر الطرق .

كما يلحق بها **قاعة للوثائق الإسلامية** المخطوطة والتاريخية النادرة أو نماذج منها في كافة أنحاء العالم .

المبنى :

وترى الوزارة أن يكون مبنى المؤسسة بارزاً ولا سيما في المنطقة التي وقع عليها الاختيار لإقامته فيها ، حيث توجد حالياً بعض العمائر الكبيرة كعمارة شركة مصر للتأمين . وسيرتفع المبنى إلى **عشرين طابقاً** ليجيء شامخاً متفقاً مع شموخ أهدافه الكبيرة . وتبلغ التكاليف المقدرة لإنشائه في مجموعها **١,٠٧٤,٠٠٠** جنيه منها **١٢٩,٠٠٠** جنيه ثمن الأرض التي ستقام عليها الدار إذ إن مسطحها ٢١٥٠ متراً، وستشغل دار القرآن ما تحتاجه منه ويقدر بحوالي الخمسين غرفة، وأما الباقي فيستغل عن طريق التأجير . ويقدر الإيجار السنوي الصافي بمبلغ **٧٥,٠٠٠** جنيه ، وذلك بعد خصم كافة مصاريف الصيانة والمصاريف الاستهلاكية الأخرى والرسوم المستحقة كالعوائد . وقد أعد تصميم مشروع المبنى على أن يكون به **فندق سياحي** مزود بكافة الوسائل الحديثة ، تخصص له أربعمائة حجرة ، وسيكون له مدخل وواجهة مستقلة عن مدخل وواجهة الجزء المخصص لشؤون القرآن (*) .

(*) عندما عرض الأمر على السيد علي صبري رئيس المجلس التنفيذي – في ذلك الوقت =

تمويل المشروع :

وستقوم الوزارة بتمويل هذا المشروع **تمويلا ذاتياً** من مصدر يتمثل في **حصيلة الأوقاف الخيرية المشروطة أصلا لقراءة القرآن الكريم على المدافن وخاصة مدافن الأسرة المالكة السابقة، بالاضافة إلى الأوقاف التي تغيرت مصارفها بمقتضى قرارات صدرت من لجنة شؤون الأوقاف بجلستها المنعقدة في ١٢-٦-١٩٦٣ فحولتها للصرف على مؤسسة شؤون القرآن .**

وكان بعض هذه الأوقاف قد خصص ريعه في الأصل لوضع (خوص وريحان) على قبور الواقفين، وكان البعض الآخر موقوفاً على (قراءة القرآن على أضرحتهم .)

وكان رائد لجنة شؤون الأوقاف توجيه مصارف الوقف لوجهتها الصحيحة النافعة حتى تعم فائدة القرآن عند تلاوته فيوجه إلى الأحياء نسخاً وتلاوة لتكون لهم فيه العبرة والموعظة الحسنة. ولا شك أنه على الرغم من تحويل المصارف أن الثواب سوف يلحق الواقفين: فالمثوبة لا تتعلق بمكان معين، بل تكون حيث يتحقق الخير والنفع العام . وقد تكون المثوبة أوفر وأجزل إذا ما يسرت التلاوة لتكون على مسمع ومشهد من الأحياء الذين هم في حاجة إلى التوجيه والتبصير .

وتبلغ حصيلة هذه الأوقاف ٨٠,٠٠٠ جنيه وهو ربط أصبح ثابتاً طبقاً لأحكام القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، وهذه الحصيلة ستسدد **قرضاً يؤخذ من أموال بدل الأوقاف الخيرية، على أن يسدد هذا القرض خلال خمس عشرة سنة على أقساط متساوية، ويدفع عنها عائد استثمار** يستحق بالقدر الذي يحدده مجلس إدارة المؤسسة سنوياً مما تحققه المؤسسة من ربح .

= وبعد موافقته ، رأى أن يؤجر الزائد من المبنى على احتياجات المؤسسة مكاتب لـ (شركات الطيران) ، حرصاً على وقار الدار وحفاظاً على قدسية أهدافها ، بدلا من تأجيرها (فندقاً سياحياً) وهي الفكرة التي كانت قد أملتها اعتبارات خروج المشروع إلى حيز التنفيذ بعد وضع «الخطة الخمسية الأولى» والسماح وقتئذ بإقامة الفنادق وحدها .

ومن الإيضاح المتقدم يتبين أن التمويل وان اعتبر قرضاً من جانب المؤسسة فهو من ناحية مال البدل يعتبر استغلالا مشروعاً في مشروع جليل الشأن . فليس أعظم شأناً وأهم نفعاً من الإسهام في نشر كتاب الله، والكتب التي تضم سنن الرسول، وهدى صحابته، والأئمة من فقهاء المسلمين ، وهو عمل من جانب وزارة الأوقاف — بصفتها أمينة على مال البدل — ينطوي على وفاء حق بالتزاماتها وواجبها الذي يحتم عليها استثمار مال البدل استثماراً أمثل .

أما صافي الريع السنوي لمبنى دار القرآن وهو مبلغ الـ ٧٥,٠٠٠ جنيه السالف ذكره فسيخصم منه سنوياً مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه ترحل سنوياً لحساب الاحتياطي لتتكون منه حصيلة تمثل قيمة إعادة بناء الدار عند استهلاكها ، والباقي المقابل لصافي الريع عن السنة الأولى وقدره ٥٥,٠٠٠ جنيه سوف يستغل في ذات السنة الأولى في طبع ٢٢٠,٠٠٠ نسخة من المصحف ، يخصص منها ١٠٠,٠٠٠ نسخة للتوزيع مجاناً والـ ١٢٠,٠٠٠ نسخة المتبقية تباع بسعر النسخة ١٠٠ مليم ، على ان يتكرر الطبع من حصيلة البيع مرتين خلال السنة الأولى، فتكون النتيجة طبع ٢٨٤,٠٠٠ نسخة من القرآن في السنة الأولى .

وفي السنة الثانية يتكرر الطبع بذات الأسس السابقة في حدود مبلغ ٣٠٠و٥٧ جنيه — أي بزيادة في مقدار المبلغ المخصص لطبع القرآن قدرها ٢٣٠٠ جنيه تمثل الفرق في ريع المبلغ المستحق لاستهلاك رأس المال المقترض بعد استهلاك القسط الأول منه، ومضافاً اليه كذلك الاحتياطي المرحل لتغطية قيمة المبنى عند استهلاكه ، وتكون نتيجة ذلك طبع ٣٠٠,٠٠٠ نسخة من القرآن في السنة الثانية .

وتتوالى زيادة الكمية المطبوعة سنوياً ، كنتيجة لتزايد رأس المال المستغل في الطبع بذات القواعد السابق الإشارة إليها ، ويصل بذلك عدد النسخ المطبوعة في السنة الخامسة إلى ٣٥٥,٨٠٠ نسخة ويكون منها سنوياً عدد ١٠٠,٠٠٠ نسخة توزع مجاناً .

وبتلك المتواليات الحسابية في الزيادة يصل عدد ما يمكن طبعه من نسخ في العام الخامس عشر إلى حوالي نصف مليون نسخة من القرآن

وقد روعي في هذا الحساب رصد قيمة مبيعات الدفعة الثالثة السنوية من المطبوعات لتغطية مصاريف التوزيع بسعر أقل من سعر التكلفة مع الإهداء .

وحاصل كل ما تقدم في خصوص تمويل المشروع × أن توجيه مبلغ الـ ۸۰,۰۰۰ جنيه للصرف على شؤون القرآن سيكون موقوفاً لمدة خمس عشرة سنة ، وحصيلة هذا التوجيه لتلك المدة هو إنشاء المؤسسة وإقامة دار القرآن وطبع وتوزيع مائة ألف نسخة سنوياً منه كهدايا وبيع مئات الآلاف الأخرى منه بثمن زهيد قدره مائة مليم للنسخة الواحدة ، هذا بجانب كافة المطبوعات الأخرى التي ستعنى المؤسسة بطبعها ونشرها ، وبقية الأغراض التي ستحققها على التفصيل السابق إيضاحه بمقدمة هذه المذكرة .

وغني عن البيان أنه بعد استهلاك القرض خلال الخمس عشرة سنة الأولى ، يمكن أن **يضاف مبلغ الـ ۸۰,۰۰۰ ج سنوياً إلى رأس المال السائل المستغل في الطباعة والنشر**، وسيكون من شأن ذلك زيادة كمية المطبوعات وزيادة عدد ما يمكن أن يهدى من القرآن الكريم ، كتاب الله الكريم الذي بعث به محمداً خاتم النبيين داعياً إلى الإسلام والسلام والتوحيد والمساواة والعدل بين عباده أجمعين .

وتتشرف وزارة الأوقاف بعرض الأمر رجاء التفضل بالنظر في الموافقة على وضع هذا المشروع موضع التنفيذ . فاذا ما ووفق عليه أمكن إعداد التشريع اللازم وعرضه على مجلس الدولة لصياغته تمهيداً لإصداره .

وإذا تفضلتم سيادتكم بالموافقة فترجو الوزارة أن يتفضل السيد رئيس الجمهورية بوضع الحجر الأساسي لهذه الدار لما لاقتران مباشرته لوضع الحجر

الأساسي بهدف هذه الدار من معنى تاريخي عظيم .

٥ من صفر سنة ١٣٨٣ هـ	وزير الأوقاف
٢٦ من يونيو سنة ١٩٦٣ م	وشؤون الأزهر

تفضل السيد رئيس الجمهورية فأناب السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية في وضع الحجر الأساسي للدار في مارس سنة ١٩٦٤

ملحق رقم ٥

مشروع

جمعية الفقه الإسلامي المقارن والعلوم الإسلامية

عندما قامت دول أوربا بغزو آسيا وإفريقيا رأت أن تعزز زحفها العسكري والسياسي **بالغزو الثقافي** ، وتوجهت الإرساليات التعليمية التي قامت على تنظيم نشاطها جمعيات أهلية تؤيدها حكومات الدول التي أوفدتها بالعون المالي والتأييد الأدبي . وكان هدف هذه الإرساليات الظاهر هو نشر الثقافة الغربية . وللتمكين لهذه الثقافة الوافدة قامت الإرساليات الغربية بتعليم لغتها ونشر تقاليدها وأفكارها ، كما قامت في ذات الوقت بشن حملة تستهدف الطعن على التقاليد والثقافة الإسلامية ووصفها المشتغلين بها بالتخلف والرجعية .

وكان من العوامل التي ساعدت على نجاح هذه الحملة **الجمود الفكري** الذي أصاب الفقه الإسلامي والمشتغلين به ، إذ اتخذ الفقه صورة من التقليد غير الواعي ، مع اللجاج في النقاش حول الجزئيات دون الارتفاع بمستوى البحث إلى المبادىء ، ودون محاولة للتطور لمجابهة التطورات في المجتمع واحتياجاته ، وبذلك أصبح الفقه الإسلامي في عزلة عن واقع المجتمع من حوله .

وعندما بدأت بعض الدول الإسلامية في تنظيم مجتمعاتها من الناحيتين

العلمية والقانونية لجأت إلى المصادر الغربية ، ونقلت عنها علومها وقوانينها ، ولم تكن تلك القوانين المستوردة تتفق في واقعها مع تقاليد وعادات المجتمع الإسلامي أو العربي ، كما لم تعر علومها القديمة ما تستأهله من رعاية واهتمام .

وقد عبر الميثاق عن هذه الحقيقة في الباب الخامس منه فقال :

« إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت في سلك المدارس والجامعات ، والهدف من التعليم كله لا يزيد عن إخراج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التي لا تأبه بمصالح الشعب ، دون أي وعي لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها أصلاً وأساساً » .

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة بما حققته في ظل ثورتها المجيدة من تقدم لفت إليها أنظار الدول الإفريقية والآسيوية بل دول العالم أجمع ، فأخذ الكثير منها يتطلع إليها كدولة رائدة للشعوب المتحررة والمتطلعة إلى استرداد حريتها السياسية والفكرية والانطلاق في كافة مجالات العلم والتقدم ، وهي بحكم وضعها ومركزها القديم باعتبارها القلب النابض بالعلم والمعرفة بالنسبة لكافة الشعوب الإسلامية إذ بها قامت أقدم جامعة في العالم هي الجامع الأزهر ، وقد ازداد هذا القلب مع الثورة وفي ظلها قوة وحيوية ، فانها تستشعر اليوم بأنها حاملة لواء الإسلام وأن هذا الشرف يفرض عليها التزامات هي أهل لحملها والوفاء بها .

لقد آمنت الجمهورية العربية المتحدة بأن القيم الروحية وحرية الفرد في ظل هذه القيم هو الأساس لنهضة المجتمع وقد جاء بالميثاق الوطني :

« إن القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الإنسان وعلى إضاءة حياته بنور الإيمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة » .

وإنه من المسلمات كذلك أن **الفقه الاسلامي** يحوي في تراثه القديم كنوزاً من العلم والمعرفة والبحث ، وأنه قد آن الأوان لإحياء هذا التراث للإفادة منه والتأثر به والتأثير فيه، بمحاولة استنباط نظريات ومبادىء عامة ، كنتيجة للتعمق في بحثه مع إعادة تطبيق وتطوير هذه النظريات العامة في ظل تطور المجتمع ،وفي نطاق الأصول السليمة للفهم والتفسير الفقهي ، كي يعيش الفقه الإسلامي حياة طبيعية ، يستمد فيها من أمجاد الماضي ما يقوي ويدعم به انتفاضة حاضره ، ليضمن له مستقبلا مزدهراً يمشي فيه مع الزمن يلازمه في تطوره،ويصاحبه في توثبه فلا تكون بينهما فرقة ولا تخلف .

وقد رؤي إنشاء جمعية علمية باسم **جمعية الفقه الاسلامي المقارن** ينبثق عنها **معهد الفقه الاسلامي المقارن**. وتكون الأهداف من وراء ذلك : تحقيق ونشر ما كتبه فقهاء الإسلام ، وما يستجد من أبحاث السادة الذين سيقومون بالبحث في المعهد ، ومحاولة استنباط نظريات ومبادىء عامة في الفقه الإسلامي ، مع تطويره بما يتفق وأساليب البحث الحديثة،وما يتفق وأوضاع المجتمع المتطورة في نطاق من الفهم الواعي السليم، والأسس الصحيحة للتفسير والاجتهاد والاستنباط ، وذلك كي يعيش الفقه الإسلامي حياة دائمة التطور والتجدد ، كما يكون من أهداف الجمعية العمل على إخراج الموسوعة الإسلامية .

٣٠ أكتوبر ١٩٦٣ **وزير الأوقاف وشؤون الأزهر**

عقد تأسيس

جمعية الفقه الاسلامي المقارن والعلوم الاسلامية

انه في يوم الثلاثاء غرة شعبان سنة ١٣٨٣ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قد اجتمع كل من السادة الآتية اسماؤهم :

١ ـ السيد الدكتور محمد محمد البهى

٢ ـ السيد الأستاذ السيد علي السيد

٣ ـ فضيلة الأستاذ الشيخ محمد أحمد فرج السنهورى

٤ ـ السيد الأستاذ بدوي ابراهيم حموده

٥ ـ فضيلة الأستاذ الشيخ على محمد الخفيف

٦ ـ السيد الدكتور أمين مصطفى عبد اللاه

٧ ـ فضيلة الأستاذ الشيخ أحمد محمد عبد العال هريدي

٨ ـ السيد الأستاذ عمر حافظ شريف

٩ ـ السيد الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

١٠ ـ السيد الدكتور صلاح الدين محمود عبد الوهاب

واتفقوا على تأسيس جمعية تسمى « **جمعية الفقه الاسلامي المقارن والعلوم الاسلامية ،** » بقصد :

١ ـ **نشر الابحاث والمؤلفات الفقهية الاسلامية القديمة** المطبوع منها والمخطوط بالطرق العلمية الحديثة لتيسير ، الحصول عليها والتزود منها .

٢ ـ إصدار **الأبحاث والمؤلفات الفقهية الجديدة** التي تهدف إلى رد الجزئيات في الفقه الإسلامي إلى أصول ومبادىء عامة تنطوي، تحتها التطبيقات المختلفة قديمها وحديثها .

٣ - اصدار **الأبحاث والمؤلفات الفقهية المقارنة** التي تقابل احكام الشريعة الإسلامية بأحكام القوانين الوضعية ، على نحو تتضح فيه مواطن الاتفاق أو الخلاف بما يحقق الفائدة المرجوة ويهدف إلى الحل السليم .

٤ ـ الاجتهاد في استعراض واستقراء وتنقيح الآراء الفقهية الاسلامية وصوغها على نحو متطور يساير الواقع في المجتمع الحديث ويواجه احتياجاته ، وذلك في نطاق الفهم الواعي لهذه الآراء ، والتقيد بالأصول العامة وقواعد التفسير الصحيحة، حتى لا تتجاوز الشريعة بتجاوز اصولها .

٥ ـ **بحث أوجه الخلاف** بين المذاهب الفقهية الإسلامية ، ورد هذه الأوجه إلى أصولها العلمية، باعتبارها آراء في نطاق شريعة واحدة

٦ ـ العمل على **تجديد طرق البحث** في مجال الفقه الإسلامي ، بحيث تتفق مع الطرق الحديثة في هذا الخصوص إلى تيسير سبله أمام الباحثين .

٧ ـ إصدار **موسوعة الفقه الاسلامي** وما يتصل بها من العلوم الإسلامية .

وقد اتخذ السادة الموسسون مقر الجمعية بامبابة بشارع السودان بالعمارة الثالثة من عمارات الأوقاف (الاسكان المتوسط) عمارة إدارة شؤون القرآن.

كما اتفقوا على أن يكون دائرة نشاطها الجمهورية العربية المتحدة .

المؤسسون.

محضر الاجتماع الأول لمجلس ادارة

جمعية الفقه الاسلامي المقارن والعلوم الاسلامية

إنه في يوم الثلاثاء غرة شعبان سنة ١٣٨٣ ﻫ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قد اجتمع أعضاء مجلس الإدارة الأول بجمعية الفقه الإسلامي المقارن والعلوم الإسلامية وهم :

١ ـ السيد الدكتور محمد محمد البهي

٢ ـ السيد الأستاذ السيد علي السيد

٣ ـ فضيلة الأستاذ الشيخ محمد أحمد فرج السنهوري

٤ ـ السيد الأستاذ بدوي ابراهيم حموده

٥ ـ فضيلة الأستاذ الشيخ علي محمد الخفيف

٦ ـ السيد الدكتور أمين مصطفى عبد اللاه

٧ ـ فضيلة الأستاذ الشيخ أحمد محمد عبد العال هريدي

٨ ـ السيد الأستاذ عمر حافظ شريف

٩ ـ السيد الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

١٠ ـ السيد الدكتور صلاح الدين محمد عبد الوهاب .

وقد اقترع الأعضاء على انتخاب كل : من الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام وأمين الصندوق ، فجاءت نتيجة الاقتراع كما يلي :

أولا : السيد الأستاذ السيد علي السيد **رئيساً لمجلس الادارة**

ثانياً : فضيلة الأستاذ الشيخ محمد أحمد فرج السنهوري **نائباً لرئيس مجلس الادارة**

ثالثاً : السيد الدكتور صلاح الدين محمد عبد الوهاب **أميناً عاماً**

رابعاً : السيد الأستاذ عمر حافظ شريف **أميناً للصندوق**

كما اتفق أعضاء مجلس الإدارة على تفويض السيد الدكتور صلاح الدين محمود عبد الوهاب مندوباً عن الإدارة يتولى اتمام اجراءات الشهر .

تحريراً في ١٧ ديسمبر ١٩٦٣

الأمين العام **الرئيس**

وهكذا بدأ العمل
في
جمعية الفقه الاسلامي المقارن
والعلوم الاسلامية

السيد العضو المؤسس :

تحية طيبة ، وبعد :

نتشرف بدعوة سيادتكم لحضور الاجتماع الذي سيعقد يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٨٣ (٢٨ يناير سنة ١٩٦٤) بديوان عام وزارة الأوقاف (موقتاً) للنظر في الموضوعات الآتية :

أولا : اختيار مقر دائم للجمعية والموازنة بين :

١ ــ شراء مبنى مكون من عشرين غرفة على الأقل

٢ ــ شراء قطعة أرض للبناء عليها

٣ ــ استئجار قطعة أرض من أملاك وزارة الأوقاف بايجار اسمي للبناء عليها.

ثانياً : ترشيح الأعضاء العاملين بالجمعية وكذا الباحثين ، ودعوة السادة الأعضاء المؤسسين ليقدم كل منهم قائمة بمن يراه جديراً بهذا الترشيح

ثالثاً : بعض موضوعات للبحث المقارن مثل :

(أ) العلاقات الدولية في الإسلام

(ب) نظام الحكم في الإسلام

(ج) نظرية الملكية في الفقه الإسلامي المقارن

(د) نظرية العقد في الفقه الإسلامي المقارن

(هـ) المسؤولية التقصيرية في الفقه الإسلامي المقارن

(و) الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة .

رابعاً : اختيار الكتب التي يرى إخراجها إخراجاً علمياً حديثاً .

خامساً: تغيير الاسم المفتوح به الحساب في البنك من «معهد الفقه المقارن» إلى «جمعية الفقه الإسلامي المقارن والعلوم الإسلامية» .

سادساً : تفويض بعض الأعضاء المؤسسين للاجتماع في شكل لجنة لوضع مشروع اللائحة الداخلية للجمعية .

سابعاً : ما يستجد من الأعمال .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رئيس الجمعية

(السيد علي السيد)

في طريق التنفيذ

بيان إدارة المتابعة بوزارة الأوقاف

عن

الاعتمادات التي فتحت للمشروعات المشار إليها ببنك مصر

مليم	جنيه	مليم	جنيه	معهد الفقه المقارن
				المبلغ المقدر سنوياً ٥٢٨٩٧ ج
		٥٢,٨٩٧,٠٠٠		تم إيداعه ببنك مصر بشيك رقم ٦٠٩٨٥٨ بتاريخ ٩ – ١١ – ١٩٦٣ بالحساب رقم ٧٢٠٩٣
٨٤,٩٩٣٣٩٠		٣٢٠,٩٦,٣٩٠		تم إيداعه ببنك مصر بشيك رقم ١٧٥٠٢٧ بتاريخ ٦ – ١ – ١٩٦٤
				دار القرآن
				المبلغ المقدر سنوياً ٨٠,٠٠٠ ج
		٨٠,٠٠٠,٠٠٠		تم إيداعه ببنك مصر بشيك رقم ٦٠٩٨٦٠ بتاريخ ٩ – ١١ – ١٩٦٣ بالحساب رقم ٧١٩٧٣
٨٥,٨٢٤٠٠٠		٥,٨٢٤ ٠٠٠		تم إيداعه ببنك مصر بشيك رقم ١٧٥٠٢٦ بتاريخ ٦ - ١ - ١٩٦٤

المعاهد الافريقية والاسيوية

مليم جنيه

المبلغ المقدر سنوياً ١٢٥,٢٤٤,٥٧٨

١٢٥,٢٤٤ ٠٠٠ تم إيداعه ببنك مصر بشيك رقم ٦٠٩٨٥٩
بتاريخ ٩-١١-١٩٦٣ بالحساب رقم ٧٢٠٩٤

٢١٦,٠٨٦ ٤٤٨   ٩٠,٨٤٢,٤٤٨ تم إيداعه ببنك مصر بشيك رقم ١٧٤٦٦٣
بتاريخ ٢٥ - ١١ - ١٩٦٣

٣٨٦,٩٠٣ ٨٣٨ جملة ما تم إيداعه ببنك مصر على ذمة المشاريع الثلاثة .

تحريراً في ٦ - ١ - ١٩٦٤

مدير إدارة المتابعة بوزارة الاوقاف

وبعد : الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

محمد البهي

فهرست

ظهر للمؤلف

* الدين والحضارة الإنسانية
* الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي .
* الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي .
* الإسلام ونظم الحكم المعاصرة .
* نظام التأمين في هدى أحكام الإسلام وضرورات المجتمع المعاصر
* الدين والدولة من توجيه القرآن الكريم .
* الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر (مشكلات الأسرة والتكافل) .
* الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر (مشكلات الحكم والتوجيه) .
* في التفسير الموضوعي للقرآن : الإنسان والمجتمع .
* تفسير سور : الجن — الصافات — النمل — النحل — الأنعام .
* رأي الدين بين السائل والمجيب .
* الدين والحضارة الانسانية
* الإسلام في حياة المسلم
* منهج القرآن في تطوير المجتمع

* نحو القرآن الكريم
* عالمية الثقافة في القرن السادس : السهروردي
* غيوم تحجب الإسلام
* خمس رسائل إلى الشباب
* تهافت الفكر المادي التاريخي
* الإسلام في الواقع الأيديولوجي المعاصر
* من مفاهيم القرآن في العقيدة والسلوك .